

تأليف

الدكتور جمال أسطيري

الجزء الأول

أضواء السلف



الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م



دار أضواء السلف الرياض - الربوة الدائري الشرقي مخرج ١٥

ص ب ١٢١٨٩٢ - الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ - جوال ٥٥٢٨٠٣٢٨




مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة


الجزء الأول


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد للَّه الذي خَلَقَنَا وَرَزَقَنا وَهَدَانَا وجعلنا مسلمين ، وَرَعَانا بوحيه الكريم الذي قال عنه ـ وهو أحكم الحاكمين ـ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا ﴾ فتنزه كلام الحق عن العوج في مبناه وفي معناه فجاء كله صدقا وعدلا ، قال تعالى : ﴿ وَتَمَّت كَلِمَت ربِّك صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ .

وبعد : فإن من أهم ما اختص الله به هذه الأمة الإسلامية وفضلها به على غيرها من الأمم الإسناد ، وذلك ليتأتى لها صحة فهم الخطاب القرآني بالسنة النبوية ، ويصح لها التأسي والاقتداء بهدي نبيها الكريم محمد صلى الله عليه وسلم .

والإسناد هو معيار معرفة ما صح وما لم يصح عن النبي ﷺ ، وقيام ذلك ومبناه على أقوال النقاد من المحدثين الذين ترصدوا رواة الأحاديث النبوية وتتبعوا سيرهم لمعرفة صدقهم من كذبهم وعدالتهم من فسقهم ، وسبروا مروياتهم ، واعتبروا أحاديثهم بأحاديث غيرهم لمعرفة ضبطهم وإتقانهم من غفلتهم وخطئهم و وهمهم .

فكان من نتائج ذلك أن حكموا على نقلة الأحاديث بعبارات كاشفة وصيغ مصنفة ، صارت بعد ذلك هي المرجع في تقويم نقلة الأخبار ، والحكم على مروياتهم صحة وضعفا أو قبولا وردًّا .

ومن دِقَّة منهجهم في ذلك : إنزالهم كل راو منزلته المستحـقة تبعا لمقدار

ما تحقق فيه من العدالة والضبط ، إذ الراوي لا يكون عندهم « ثقة » أو « ضعيفا » فقط ، بل الثقة مراتب والضعيف كذلك ، وبين الثقة والضعيف مراتب ودرجات .

ومن ثم تعددت مصطلحاتهم في وصف الرواة فكان منها :

« أوثق الناس » و « أمير المؤمنين في الحديث » و « من معادن الصدق » و « ثقة ثقة » و « ثقة حافظ » و « ثبت حجة » .

و « ثقة » و « حجة » و « ثَبْتٌ » .

و « لا بأس به » و « صدوق » و « خيار » .

و « محله الصدق » و « شيخ » و « جيد الحديث » و « مقارب الحديث » .

و « إليه المنتهى في الوضع » و « هو ركن الكذب ، أو منبعه » .

و « دَجَّالٌ » و « وضَّاع » و « كذاب » و « يضع الحديث » و « يَخْتَلِقُ الحديث » .

- و « متهم بالكذب أو بالوَضْع » و « يَسْرِق الحديث » و « ذاهبُ الحديثِ » و « متروك الحديث » و « فيه نظر » .

- و « مردود الحديث » و « ضعيف جدا » و « تالف » و « واهٍ بمرة » .

- و « ضعيف » و « منكر الحديث » و « مضطرب الحديث » .

إلى غير ذلك من العبارات الدالة على دقة الملاحظة وإحكام التعبير ، مما يستدعي الانتباه ويحتم الوقوف على تلك الإبداعات الموظفة لخدمة السنة .

إشكال البحث

ولكن سرعان ما يستغرب الواقفُ على أقوال النقاد في راوٍ - اختلافَهم فيه ، وتباينَ مصطلحاتهم في نقده كقول بعضهم فيه :

« ثقة » مع قول بعض « ضعيف » .

أو قول بعضهم « ثقة » مع قول بعض « منكر الحديث » .

أو « حافظ » مع قول بعض « سيء الحفظ » .

أو « إمام » مع قول بعض « سيء الحفظ » .

أو « أمير المؤمنين في الحديث » مع قول بعض « ليس بثقة » .

أو « ثقة » مع قول بعض « ليس بالقوي » .

أو « حجة » مع قول بعض « لا يحتج به » .

وقد يصل هذا الاختلاف من النقاد في الراوي إلى أن يقول فيه بعضهم : « ثقة » و بعض « كذاب » .

وأغرب من هذا : أن تعلم أن مثل هذا التعارض في الراوي قد يقع من الناقد الواحد ، مرة يوثقه ومرة يضعفه أو مرة يوثقه ومرة يكذبه .

وهذا الإشكال على خطورته وجدارته بالاهتمام ، لم ينل عناية كافية من السابقين ولا من اللاحقين فيما نعلم ، ولم نظفر فيه إلا ببعض الإشارات العامة عن بعض النقاد كالخطيب البغدادي ، وأبي الوليد الباجي ، والحافظ المنذري ، وابن حجر العسقلاني ، والذهبي ، فالموضوع لايزال بكرا .

أهمية البحث

إن المشتغل بالثقافة الإسلامية بشتى علومها يرى حضور مشكلة تعارض مصطلحات الجرح والتعديل ، وأثرها البليغ في العلوم الإسلامية – التي تعتمد في الاستدلال في قضاياها ، أو بعضها على الحديث النبوي . وذلك كالفقه ، والسيرة ، والتاريخ ، والتفسير ، والأصول ، واللغة والأدب وغيرها ، حيث يجري عند أهل هذه العلوم حكاية اختلاف النقاد في رواة الأحاديث المستدل بها في قضية ما ، واختلاف النقاد في رواة الأحاديث يترتب عليه اختلاف الفقهاء وغيرهم في سائر العلوم المذكورة ، وذلك لظنية بعض الأدلة من حيث الثبوت .

ولذلك فإن الاستفادة من البحث في قضية مصطلحات الجرح والتعديل مرجوة ومأمولة ومنتظرة من أهل تلك العلوم ، للتقليل من الخلاف القائم على ظنية ثبوت بعض الأدلة المختلف في رواتها جرحا وتعديلا .

ومن الناحية المنهجية فإن تعارض مصطلحات النقاد في الراوي جرحا وتعديلا قد أوقع بعض المثقفين في الحيرة والاضطراب ، فيفضي ذلك ببعضهم إلى التشكك في المقاييس التي قام عليها علم الجرح والتعديل . فإما هَجْرا وإما عزوفا حتى يرفع الخلاف والتعارض .

ولا مجال إلى ذلك ولا إلى قريب منه إلا بالتحقيق والتتبع والاستقراء للوصول إلى ما ثبت وما لم يثبت من ذلك ، وما كان مرده إلى اختلاف مناهج النقاد ودلالات ألفاظ الجرح والتعديل إلى غير ذلك مما تولت هذه الدراسة البث فيه

والتحقيق في أسبابه ووضع ضوابطه حدا من الاختلاف وتضارب الأقوال وتعارض المصطلحات .

موضوع البحث

يُعنى هذا البحث بقضية تعارض مصطلحات الجرح والتعديل ، سواء كان التعارضُ حقيقيا ، أو ظاهريا ، أو نسبيا ، إذ كل ذلك هو المشكلة المطروحة في علم الجرح والتعديل ، ولذلك سميته « مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة » . ويقع التركيز على المصطلحات المتعارضة في الراوي حيث أشكلت ، أو أوهمت إشكالا ، لتجردها عما يرفع عنها الإشكال ، أو انفصالها عما يخصص عمومها أو يقيد إطلاقها ، أو يبين عدم براءتها .

فكل مصطلحين - فأكثر - من مصطلحات الجرح والتعديل - في راو - فُهِمَ منهما التعارض بموجب اللغة أو بموجب الاصطلاح المشهور عند المحدثين محل هذه الدراسة .

وما لاح من سياقه ، أو من قرينته وجه التعارض أو سببه ، ككون الجرح - المعارض للتوثيق - خاصا بحال ، أو بمروي ، أو بشيخ ... إلخ .. فلا يكون مشكلا يحتاج إلى تحقيق وبحث ، فلا تشمله هذه الدراسة .

حدود البحث

عنيت هذه الدراسة بقرون ثلاثة هي : القرن الثاني ، والثالث ، والرابع ؛ لأنها قرون نهضة علم الجرح والتعديل وازدهاره وأزهى هذه القرون على الإطلاق هو القرن الثالث ، حيث دونت فيه السنة ، ورست فيه دعائم علم الجرح

والتعديل ، إذ اشتدت الحاجة إليه في هذه الفترة لتمييز المقبول من المردود مما ينسب إلى النبي ﷺ من الأحاديث .

وقضية تعارض مصطلحات الجرح والتعديل أكثر بروزا في المائة الثالثة من غيرها ، لنماء هذا العلم في هذه الفترة ، وكثرة تواجد النقاد ، وصولة المذاهب الكلامية ، وتوسع الرواة في الرواية ، مما جعل النقاد يترصدونهم لمعرفة صدقهم أو كذبهم ، ويتتبعون مروياتهم ويعتبرونها بأحاديث غيرهم لمعرفة ضبطهم أو غفلتهم وخطئهم و وهمهم .

فكان النقاد يصدرون مصطلحات في جرحهم أو تعديلهم . وانتهت أقوال النقاد بانتهاء عصر الرواية أعني القرن الرابع .

ولم يعد بعد هذه الفترة إلا الرجوع إلى أقوال النقاد في القرون الثلاثة السابقة الذكر للترجيح بينها ، فتوقفت حركة الإبداع في النقد في علم الجرح والتعديل كما توقفت في غيره من العلوم الإسلامية .

منهج البحث

١ - تقصيت الأسباب التي نشأ عنها تعارض مصطلحات الجرح والتعديل عند النقاد ، سواء كان التعارض حقيقيا أو ظاهريا .

٢ - أوردت تحت كل سبب ما دل عليه من النماذج من مصطلحات النقاد .

٣ - فذكرت في ترجمة الراوي الذي تعارضت فيه أقوالهم ومصطلحاتهم :

أ - ما ورد فيه من مصطلحات التوثيق شارحا لمعناها بحسب الحاجة مُبيِّنا وجه كونها من مصطلحات التوثيق .

ب - ما جاء في تجريح الراوي نفسه من مصطلحات الجرح مبينا وجه معارضتها لما سبق من ألفاظ التوثيق ومحققا في أمر التعارض إما بنفي إذا لم يثبت أحد المصطلحين أو بترجيح ، أو بتأويل سائغ مبني على أدلة وحجج ، أو بتخصيص أو غير ذلك مما يناسب الفصل أو المبحث أو المطلب المطروق .

٣ - استخلصت من كل فصل أو مبحث أو مطلب نتائج أجعلها ضوابط محكمة واقية لطالب العلم من الوقوع في الارتجال والقول عن النقاد بغير علم يهتدي بها إلى التخلص من التعارض أو تسويغه فيما هو سائغ .

خطة البحث

جعلت البحث في مقدمة وتمهيد وقسمين وخاتمة .

وجعلت كل قسم أبوابا .

أما المقدمة : فقد تحدثت فيها عن إشكال البحث وأهميته و موضوعه ، وحدوده ، ومنهجه ، وخطته .

وأما التمهيد ففي : النقد وتوثيق المصطلحات . عرضت فيه للنقد والناقد عند المحدثين وشروط ذلك . وتوثيق مصادر المصطلحات المتعارضة ، ودراسات مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة .

وأما القسم الأول فهو : أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل لدى عدد من النقاد وضوابطها ، وجعلته خمسة أبواب :

الباب الأول : ضعف أحد المصطلحين وتحته فصلان .

الفصل الأول : ضعف أحد المصطلحين نقلا .

وتحته أربعة مباحث ، وقد ذيل كل مبحث بضوابط .

الفصل الثاني : ضعف أحد المصطلحين اعتدادا .

وتحته مبحثان ، ذيل كل واحد منهما بضوابط .

الباب الثاني : اختلاف مناهج النقاد .

الفصل الأول : الإمام يحيى بن سعيد القطان وتعنته في الجرح .

الفصل الثاني : الإمام أبو حاتم الرازي وتعنته في الجرح .

وذيل الباب بضوابط .

الباب الثالث : الاختلاف في أسباب الجرح .

وتحته أربعة فصول ، ذيل كل واحد منها بضوابط .

الفصل الأول : الاتصال بالأمراء والسلاطين .

الفصل الثاني : أخذ الأجر على التحديث .

المبحث الثالث : البدعة .

الفصل الرابع : شرب النبيذ متأولا .

الباب الرابع : اختلاف دلالات ألفاظ الجرح والتعديل .

وقد ذيل الباب بضوابط .

الباب الخامس : اختصاص أحد المصطلحين بشيء معين .

وتحته أربعة فصول ، ذيل كل واحد منها بضوابط .

الفصل الأول : حمل أحد المصطلحين على أحاديث معينة .

الفصل الثاني : حمل مصطلح التجريح على ما حدث به الراوي حال الاختلاط .

الفصل الثالث : حمل مصطلح التجريح على رواية الراوي عند أهل بلد .

الفصل الرابع : حمل مصطلح التجريح على ما حدث به الراوي من حفظه .

القسم الثاني : أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل لدى ناقد واحد في راو واحد وضوابطه .

وتحته أربعة أبواب .

الباب الأول : ضعف أحد المصطلحين .

وتحته أربعة فصول ، ذيل كل واحد منها بضوابط .

الفصل الأول : ضعف أحد المصطلحين سندا .

الفصل الثاني : الخطأ في النقل عن الناقد .

المبحث الأول : وقوع سقط في كلام الناقد .

المبحث الثاني : تصرف الناقل عن الناقد .

الفصل الثالث : التصحيف في مصطلحات الجرح والتعديل أو في أسماء الرواة .

الفصل الرابع : التشابه بين اسمي راويين .

الباب الثاني : تغير اجتهاد الناقد .

وتحته أربعة فصول ، ذيل كل واحد منها بضوابط .

الفصل الأول : حمل أحد المصطلحين على حديث أو أحاديث .

الفصل الثاني : حمل أحد المصطلحين على رواية شيخ .

الفصل الثالث : حمل أحد المصطلحين على رواية أهل بلد ، أو على ما حدث به الراوي من حفظه .

الفصل الرابع : كون أحد النقدين نسبيا .

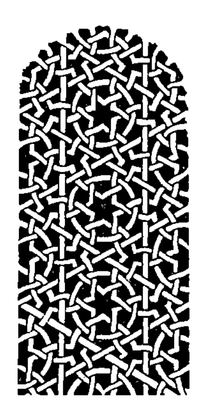
الباب الرابع : كون أحد المصطلحين مستعملا على خلاف ظاهره .

وقد ذيل هذا الباب بضوابط .

الخاتمة : تحدثت فيها عن النتائج التي توصلت إليها في بحثي هذا ، وسجلت فيها توصيات تهم من يتعامل مع هذا العلم « الجرح والتعديل » من الطلبة والأساتذة والباحثين والمؤسسات المهتمة بالبحث العلمي .

وأسأل الله التوفيق والسداد ، والتجاوز عن الأخطاء والزلات ، وهو حسبي ونعم المولى .





تمهيد: النقد وتوثيق المصطلحات



أ - تعريف النقد :

النقد لغة : قال ابن فارس في مادة (نقد) : « النون والقاف والدال أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبُروزه »[١] .

ومن معاني النقد تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها .

قال ابن منظور :

« النقد والتَّنْقاد تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها . يقال نقدت الدراهم وانتقدتها إذا أخرجتَ منها الزيف »[٢] .

ومن معاني النقد أيضا العيب . قال ابن الأثير : « و في حديث أبي الدرداء إذا نقدتَ الناس نقدوك » ، أي إن عبتهم واغتبتهم قابلوك بمثله[٣] .

واستعمال المحدثين النقد جار على المعاني الثلاثة المذكورة ، فإن المحدث الناقد يقوم بعملية دقيقة لإبراز فساد أو عيب دقيق لا يراه الكل بالعيان ، بل يعجز عن التعبير عنه بعبارات كاشفة ، وإنما الاعتماد في ذلك على الموهبة وكثرة الممارسة والملكة المكتسبة بكثرة السماع وطول مجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم وسؤالهم ، وقوة الفهم .

وينقد المحدث الراوي أو المروي أو هما معا بعبارات فنية ، هي في ظاهرها تعييب للراوي أو المروي .

---

(١) « معجم مقاييس اللغة » لأبي الحسين أحمد بن فارس مادة (نقد) ٥ / ٤٦٧ .

(٢) « لسان العرب » مادة (نقد) ٣ / ٤٢٥ .

(٣) « النهاية في غريب الحديث » لابن الأثير ٥ / ١٠٤ .

النقد في اصطلاح المحدثين :

هو « تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة والحكم على الرواة توثيقا وتجريحا »(١) .

ب – الناقد ومهمة النقد :

والناقد من المحدثين هو من تأهل . بشروط معلومة– لتمييز الأحاديث الصحيحة من الأحاديث الضعيفة ، والحكم على الرواة توثيقا وتجريحا ، وذلك بتمييز أحوال الرواة من حيث العدالة والحفظ والتثبت والإتقان ، أو الغفلة والوهم وسوء الحفظ وكثرة الغلط والسهو والاشتباه . واعتبار حديث الضعفاء بحديث غيرهم من الثقات .

ولا تنتهي مهمة الناقد عند معرفة الصحيح من الضعيف من حديث رسول الله ﷺ ، بل يتولى الكشف عن علل الأسانيد وأوهام الرواة الثقات ، وإن كانت غير قادحة في صحة الحديث ، فقد تقدح في ضبط الراوي وتعد في غرائبه أو في أخطائه التي يحاسبه بها الناقد عند تعارض حديثه مع حديث غيره من الثقات من أصحاب الشيخ .

وبكثرة هذه الأخطاء ـ التي تقع من الثقة ـ وقلتها يُرَتَّبُ في إحدى طبقات شيخه .

وبهذا تعلم مهمة الناقد ، فليس كل راو ثقة صح حديثه يستحق أن يكون ناقدا ؟ بل النقد نهاية ما يمكن أن يصل إليه الراوي الثقة حسبما يأتي بيانه في

---

(١) « منهج النقد عند المحدثين » د. محمد مصطفى الأعظمي ص ٥ .

شروط الناقد :

ج - شروط الناقد :

من خلال التتبع لأقوال المتقدمين والمتأخرين يتأكد في حق من يتصدى لمهمة النقد شروط هامة ، وذلك حماية لهذا العلم من أن يتطفل عليه الأدعياء أصحاب الأغراض الشخصية الذين نالت منهم الحمية مبلغها وتجارت بهم الأهواء .

وبتأمل تلك الشروط التي تلزم الناقد يمكن أن يقال أن بعضها علمي وبعضها أخلاقي وبعضها موهبي ، فلابد من اجتماعها كلها ، فلا يغني بعضها عن بعض ، بل متى ظهر من نقد الناقد زيغ عن أحدها رد نقده الذي اختل فيه شرط من شروط النقد ، وقد ترى بعض ذلك فيما لم يعتبره العلماء من الجرح لعدم براءته .

وقد نص على تلك الشروط كثير من المحدثين ، نكتفي من أقوالهم بما ذكره الحافظ الناقد البارع الإمام شمس الدين الذهبي ، قال رحمه الله : « ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جِهْبِذا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكرة ، والسهر ، والتيقظ والفهم ، مع التقوى والدين المتين والإنصاف ، والتردد إلى مجالس العلماء ، والتحري والإتقان وإلا تفعل .

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمداد

قال الله تعالى عز وجل : ﴿ فَاسألوا أَهْل الذِّكر إن كنتم لا تَعْلَمُون ﴾ [النحل : ٤٣] فإن آنست يا هذا من نفسك فهما وصدقا

ودينا وورعا ، وإلا فلا تتعن[١] ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب فبالله لا تتعب ، وإن عرفت أنك مخلط مخبط ، مهمل لحدود الله فأرحنا منك ... »[٢] .

ومما وقفنا عليه من أقوال النقاد من تلك الشروط ما يلي :

الثقة :

لابد في الناقد أن يكون ثقة حتى يقبل قوله في الرواة ، فيلزم أن تتحقق عدالته وضبطه ليوثق بما يُصدر من أقوال ومصطلحات نقدية ، وذلك لأن أساس قيام هذا العلم على التقوى والمروءة ، ومن خُرِمت عدالته لم يقبل نقله ولا قوله في غيره من النقلة ولو كان من كبار الحفاظ .

قال أبو داود : « قلت لأحمد : عمير بن سعيد ؟

قال : لا أعلم به بأسا » . قلت له : فإن أبا مريم قال : تسلني عني عمير الكذاب . قال وكان عالما بالمشايخ .

فقال أحمد : حتى يكون أبو مريم ثقة « ثم تكلم بكلامه »[٣] .

---

(١) أي لا تتعب نفسك وتشق عليها .

(٢) « تذكرة الحفاظ » للذهبي ١ / ٤ .

(٣) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم » ص ٢٩٢ ج ٣٤٢ . وأبو مريم هذا اسمه عبد الغفار بن القاسم الأنصاري قال الإمام أحمد فيه أيضا – في رواية محمد بن عوف الحمصي : « ليس بثقة كان يحدث ببلايا في عثمان رضي الله عنه وعامة حديثه بواطيل » الجرح والتعديل ٦ / ٥٣ ج ٢٨٤ ، وقال علي بن المديني : « كان يضع الحديث » لسان الميزان ٤ / ٥٤ ج ٥٢٧٤ .

والثقة تتحقق بالعدالة والضبط .

والعدالة ملكة تحمل المرء ، على ملازمة التقوى والمروؤة[١] .

والمهمة التي يتولاها الناقد تحتم عليه التميز عن غيره بخصال من أهمها :

المتانة في الدين :

إذا كان الطعن في الرواة إنما جاز في الإسلام لحفظ الشريعة ، فإن مما جاءت به الشريعة وألزمت به المؤمن التزام الصدق والتقوى والنصح للأمة والورع في القول والعمل ، وتتأكد هذه الصفات في شأن الناقد الذي يتولى الكشف عن أعراض الرواة - أي عن عدالتهم - .

قال ابن دقيق العيد : « أعراض المسلمين حفرة من حفر النار ، وقف على شَفِيرِهَا طائفتان من الناس : المحدثون والحكام »[٢] .

وإذا كان الكلام في الرواة إنما شرع لمصلحة ، فينبغي أن يكون نقد الجارح للراوي مشوبا بالصدق والتقوى والنصح للدين ، والورع عن الخوض فيما لا فائدة من ذكره من الجرح ، أو الزيادة عن الحاجة أو الطعن بغير دليل . فنقد الرواة مسؤولية كبيرة تلزم الناقد أن يكون صادقا في أدائها مستعينا بالله على الوفاء بها ، فإن النفس ـ الأمارة بالسوء ـ تهوى الطعن في الآخرين والكشف عن عيوبهم ، فلابد من كبح جماحها إلا في حدود الحاجة الملحة .

---

(١) « نزهة النظر شرح نخبة الفكر » للحافظ ابن حجر ص ٨٣ .

(٢) « الاقتراح » ص ٣٤٤ .

قال يحيى بن سعيد القطان : « الأمانة في الذهب والفضة أيسر من الأمانة في الحديث ، إنما هي تأدية إنما هي أمانة »[١] .

- كما يجب على الناقد أن يقصد بنقده النصح للأمة والإخلاص لهذا الدين .

قال أبو زرعة : « كل من لم يتكلم في هذا الشأن على الديانة ، فإنما يعطب[٢] نفسه ، كل من كان بينه وبين إنسان حقد أو بلاء يجوز أن يذكره ؟! كان الثوري ومالك يتكلمون في الشيوخ على الدين ، فنفذ قولهم ، ومن لم يتكلم فيهم على غير الديانة يرجع الأمر عليه »[٣] .

ولا تمنعه المكانة والسمعة من التراجع عن اجتهاد أخطأ فيه ، فالورع يقتضي اتباع الحق ولو خالف الهوى .

قال ابن المديني : « كان ابن مهدي يطعن عليه - يعني على رَوْح بن عبادة - في أحاديث لابن أبي ذئب ومسائل عن الزهري كانت عنده ، فلما قدمت المدينة أخرجها إليَّ مَعنُ بن عيسى وقال :

« هي عند بصري لكم يقال له روح سمعها معنا . قال فأتيت ابن مهدي فأخبرته فقال : استحلّه لي »[٤] .

وجانب الضبط المشروط في الناقد هو أكثر تشعبا ودقة منه في الراوي الذي يحمل

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في « الجامع » ٢ / ٢٥٩ .

(٢) يعطب نفسه أي يهلكها .

(٣) أجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البرذعي ضمن (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة) ٢ / ٣٢٩ .

(٤) « هدي الساري » ص ٤٠٢ و « تهذيب التهذيب » ٣ / ٢٩٣ - ٢٩٤ و « سير أعلام النبلاء » ٩ / ٤٠٤ .

الأخبار وينقل الآثار ، فبالإضافة إلى اشتراط الحفظ فيه لابد من سعة علمه .

العلم :

الناقد كغيره من العلماء يحتاج إلى قسط كبير من علوم الآلة يهتدي بها إلى فهم كلام العرب ، ويفهم بها أقوال النقاد المشتقة من الأمثال السائرة ، وذلك كعلم النحو والعربية وأمثال العرب وتصاريف كلامهم ، وأشعارهم وأمثالهم وبلاغة لغتهم ... إلخ .

ويختص عن غيره بمعرفة عدد من العلوم الحديثية المرتبطة بنقد الراوي والمروي نجملها في الفقرات الآتية :

- أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية ، عارفا بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية ، خبيرا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم ، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب والموقعة في الخطأ والغلط .
- أن يعرف أحوال الراوي متى ولد ؟ وبأي بلد ؟ وكيف هو في الدين ، والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ ؟ ومتى شرع في الطلب ؟ ومتى سمع ؟ كيف سمع ؟ ومع من سمع ؟ وكيف كتابه ؟
- يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم و وفياتهم وأوقات تحديثهم وعاداتهم في التحديث ، ثم يعرف :
- مرويات الناس عنهم ، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبرها بها .

و يكون مع ذلك متيقظا ، مرهف الفهم ، دقيق الفطنة ، مالكا لنفسه ، لا يستميله الهوى ، ولا يستفزه الغضب ، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفي

النظر ويبلغ المقر ، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يتجاوز ولا يقصر[١] .
فلابد أن يكون في نقده عادلا منصفا نزيها يتحرى الحق ، سبيله :

*** النزاهة في النقد :**

وتعني الابتعاد – في النقد – عن العصبية والهوى والتحامل على المخالف في المذهب أو المعتقد أو النظير المنافس في المكانة العلمية .

فلا يجرح الراوي حقدا عليه أو انتقاما لعداوة قائمة بينهما ، ولا يطعن على مخالف له في المذهب أو المعتقد أو يوثق موافقا إن كان مستحقا للتجريح .

قال ابن دقيق العيد : « وهذا الباب تدخل فيه الآفة من وجوه :

أحدها : وهو شرّها ، الكلام بسبب الهوى والغرض والتحامل ، وهذا مجانب لأهل الدين وطرائقهم . وهذا و إن كان تنزه عنه المتقدمون ، لتوفر أديانهم فقد تأخر أقوام ، و وضعوا تواريخ ، ربما وقع فيها شيء من ذلك على أن الفلتات من الأنفس ، لا يدعي العصمة منها ، فإنه ربما حدث غضب لمن هو أهل التقوى ، فبدرت منه بادرة لفظ ...

وثانيها : المخالفة في العقائد .

فإنها أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض ، أو تبديعهم ، و أوجبت عصبية اعتقدوها دينا يتدينون به ، ويتقربون به إلى الله تعالى . ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير والتبديع .

وهذا موجود كثيرا في الطبقة المتوسطة من المتقدمين .

---

(١) اقتطعنا هذه الفقرات مما كتبه الشيخ عبد الرحمن المعلمي في مقدمة « الجرح والتعديل » ١ / ب – ج .

والذي تقرر عندنا : أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية ، إذ لا نكفر أحدا من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة ...

ومن هذا الوجه - أعني وجه الكلام بسبب المذاهب - يجب أن تُتَفَقَّد مذاهبُ الجارحين والمزكين مع مذاهب من تكلموا فيه ، فإذا رأيتها مختلفة فتوقف عن قبول الجرح غاية التوقف ، حتى يتبين وجهه بيانا لا شبهة فيه ... »[١] .

فلا يُقبل جرح بواعثه الهوى ، أو العصبية ، أو التحامل سواء ممن علمت منه هذه الأغراض الفاسدة وكانت منهجا له ، أو ممن وقع منه ذلك - خطأً - ولو مرة واحدة لما طبع عليه الإنسان من الخطأ .

قال الحافظ ابن حجر : « وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل ؟ فإنه إن عدّل أحدا بغير تثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيخشى عليه أن يدخل في زمرة « من روى حديثا و هو يظنٌّ أنه كذب » ، وإن جرح بغير تحرز فإنه أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك ، و وسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدا - والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد - وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبا ، وتارة من المخالفة في العقائد و هو موجود كثيرا ، قديما وحديثا ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك »[٢] .

فمما تفرضه النزاهة في النقد النظر في معتقد الرواة ، وعدم الجرح لسبب الخلاف في ذلك ، ولذلك اشترط في الناقد أيضا :

---

(١) « الاقتراح في بيان الاصطلاح » ص ٣٣١ - ٣٣٧ .

(٢) « نزهة النظر » ١٩٢ - ١٩٣ .

* العلم باختلاف العقائد :

وينبغي للناقد أن يكون عالما باختلاف العلماء في العقائد ، وما يكون به الراوي مجروحا ، وما يكون به مُبَدَّعا ، أو مفسقا ، أو كافرا ، وما لا يكون مؤثرا في عدالة الراوي .

قال الحافظ ابن حجر : « واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد ، فينبغي التنبه لذلك و عدم الاعتداد به إلا بحق »[(١)] .

وقد يسرف بعض النقاد في الطعن في الرواة لأدنى مغمز في المعتقد ، ثبت أو لم يثبت ، أثَّر أو لم يؤثر في عدالة الراوي .

قال ابن جرير الطبري : « لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما دعي به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار ، لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه ... »[(٢)] .

وليس كل تهمة ألصقت براو أوجبت هدر روايته ، وإنما يَطْعَنُ فيه ما كان مؤثرا في عدالته أو ضبطه ، ومن هنا احتاج الناقد إلى :

* العلم بأسباب الجرح والتعديل :

على الناقد أن يكون عالما بأسباب الجرح والتعديل ، وذلك حتى لا يسرف في الطعن في الرواة بما ليس بجارح ، أو يتساهل في تعديل من لا يستأهل ذلك ،

---

(١) « هدي الساري » ص ٣٨٥ .

(٢) « هدي الساري » ص ٤٢٨ .

فلا يغتر بمن أظهر صلاح حاله دون خبرة عدالته .

قال التاج السُّبكي : « من لا يكون عالما بأسبابهما - أي الجرح والتعديل - لا يقبلان منه لا بإطلاق ولا بتقييد »[١] .

قال الحافظ ابن حجر : « تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة »[٢] .

وأكثر ما يقع فيه الخطأ جانب التجريح ، فإن الواقع يشهد بأن بعض النقاد - ممن هو عارف بأسباب الجرح والتعديل - قد يجرح بعض الرواة بما ليس بجارح إما تعنتا ، وإما خطأ ، وإما احتياطا .

قال الخطيب البغدادي : « وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز فتوقف عن الاحتجاج بخبره وإن لم يكن الذي سمعه موجبا لرد الحديث ، ولا مسقطا للعدالة ، ويرى السامع أنما فعله هو الأَوْلَى رجاء إن كان الراوي حيا أن يحمله ذلك على التحفظ وضبط نفسه عن الغميزة ، وإن كان ميتا أن ينزله من نقل عنه منزلته ، فلا يلحقه بطبقة السالمين من ذلك المغمز ... »[٣] .

فمن الجرح المردود الذي لم ينفذ عند العلماء لكونه غير مؤثر في عدالة صاحبه : ما رواه الخطيب البغدادي عن محمد بن جعفر المدائني قال : « قيل لشعبة : لم تركت حديث فلان ؟

---

(١) نقلا عن « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل » لمحمد عبد الحي اللكنوي ص ٦٨ .

(٢) « نزهة النظر شرح نخبة الفكر » للحافظ ابن حجر ص ١٨٩ .

(٣) « الكفاية في علم الرواية » للخطيب البغدادي ص ١٠٩ .

قال رأيته يركض على برذون[١] فتركت حديثه[٢] .

وقال جرير رأيت سماك بن حرب يبول قائما فلم أكتب عنه[٣] .

وقال الشافعي حضرت بمصر رجلا مزكيا يجرح رجلا ، فسئل عن سببه وألح عليه فقال : رأيته يبول قائما .

قيل وما في ذلك ؟

قال يرد الريح من رشاشه على يده وثيابه ، فيصلي فيه .

قيل : هل رأيته قد أصابه الرشاش وصلى قبل أن يغسل ما أصابه ؟

قال : لا ولكن أُرَاه سيفعل[٤] .

ومن الجرح غير المعتبر أن شعبة قال قلت للحكم بن عُتَيْبَة : « لِمَ لَمْ ترو عن زاذان ؟ قال : كان كثير الكلام »[٥] .

وغير ذلك مما يعلم بداهة عدم خرمه لمروءة الراوي كالأكل في الأسواق والجلوس للتنزه في الطرقات ، والبول على قوارع الطرقات والانبساط في المداعبة والمزاح[٦] ، مع الصدق والأمانة والديانة .

---

(١) البِرْذَوْنُ : التركي من الخيل .

(٢) « الكفاية » ص ١١٠ - ١١١ .

(٣) رواه الخطيب في « الكفاية » ص ١١١ .

(٤) انظر « قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين » للتاج السبكي (ضمن « أربع رسائل في علوم الحديث » ص ٥٣ تحقيق عبد الفتاح أبو غدة) .

(٥) رواه الخطيب البغدادي في « الكفاية » ص ١١٢ .

(٦) انظر « الكفاية » للخطيب البغدادي ص ١١١ .

والناقد مع علمه بكون هذه الأشياء مما لا يجرح الراوي ، قد تحصل منه – أحيانا – فلتات فيجرح بمثل هذه الأشياء ، أو بأهون منها . فإذا وقع منه ذلك فلا يكون نافذا ولا مؤثرا خصوصا إذا خالفه غيره من أهل هذا الشأن .

ولهذا يلزم الناقد أن لا ينقد إلا بما هو مؤثر ، وإذا استعمل لفظا نقديا – من عنده – أو اشتقه من مثل ، أو نقله عن غيره ، فيلزمه أن يعلم دلالته اللغوية والعرفية ، فلابد إذا للناقد من :

* العلم بدلالات الألفاظ :

على الناقد أن يكون عالما بدلالات الألفاظ ، وتصاريف كلام العرب ؛ وذلك لأنه قد يعتمد في طعنٍ في راوٍ على لفظة متنوعة الدلالة في كلام العرب كلفظة الكذب ، فإنها تستعمل بمعنى الاختلاق ، وتستعمل بمعنى الخطأ ، وتستعمل عند بعض النقاد – بمعنى البدعة ... إلخ – فمعرفة الناقد بهذه الدلالات تعصمه من حمل لفظ على غير مراده .

كما أن الناقد قد يشتق صيغة من صيغ الجرح أو التعديل من مثل عربي سائركقول أبي حاتم مثلا في بعض الراوة : « هو على يَدَيْ عَدْلٍ » أي هالك[1] .

---

(١) قال ابن السكيت عن ابن الكلبي : « جزء بن سعد العشيرة بن مالك من ولده العدل ، وكان ولي شرط تبع ، فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه ، فمن ذلك قال الناس : « وضع علي يدي عدل » ومعناها هلك « انظر كتابنا » التصحيف وأثره في الحديث والفقه » ص ٩٨ لتقف على التصحيف الذي وقع للحافظ العراقي في هذا اللفظ حتى صيره من ألفاظ التوثيق . وبذلك تعلم أهمية هذا الشرط في الناقد .

فإذا لم يكن الناقد على بينة من دلالات الألفاظ اللغوية ، والاصطلاحية ، واستعمالاتها الخاصة بالناقد ، فإنه قد ينقل عن غيره جرحا ويفهمه توثيقا أو العكس ، خصوصا وأن الناقد قد يعتمد غيره ممن سبقه في توثيق أو تجريح بعض الرواة الذين ليس له خبرة بهم لكونه لم يعاصرهم أو لم يسبر مروياتهم .

وكما يقع الخطأ في فهم دلالة لفظ نقدي ، كذلك يجري الخلاف بين الفقهاء في دلالة معاني بعض الأحاديث النبوية ، وذلك لتباين أفهامهم واختلاف نظرهم في فهم النصوص من جهة ، ولظنية دلالة ألفاظ بعض الأحاديث من جهة أخرى ، ولهذا فإن من شأن الناقد :

*** العلم باختلاف الفقهاء :**

ينبغي للناقد أن يكون مُلِمًّا بما جرى فيه اختلاف الفقهاء ، وتباينت فيه آراؤهم من مسائل الفروع ، فيتسع صدره لما اتبع فيه الراوي بعض الفقهاء - وإن كان ذلك مرجوحا عند الناقد - فيعذر الراوي في ذلك ما دام متأولا ، فلا يفسقه بذلك ، ولا يسلبه العدالة ، ما دام فيه صدق وأمانة وديانة .

ومن الأمور التي جرى فيها الخلاف بين الفقهاء ، وتلبس بها الرواة ، بل بعض الأئمة : شرب النبيذ(١) ، وإباحة السماع ، ونكاح المتعة ، وأخذ الأجر على التحديث ، وغيرها .

---

(١) النبيذ : « هو ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك . يقال نبذت التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذا ... وسواء كان مسكر أو غير مسكر فإنه يقال له نبيذ » النهاية لابن الأثير ٥ / ٧ .

فكل واحدة من هذه الخطايا استمالت بعض كبار الحفاظ فانغمسوا في حمأتها متأولين ، ومع ذلك لم يسقط النقاد عدالتهم .

قال أبو حاتم الرازي : « جاريت أحمد بن حنبل مَنْ شرب النبيذ من محدثي الكوفة وسميت له عددا منهم ، فقال هذه زلات لهم ، ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم »[١] .

وقال الذهبي : « إبراهيم بن سعد ثقة بلا ثُنْيا [٢] قد روى عنه شعبة مع تقدمه وجلالته ، وكان إبراهيم يجيد الغناء »[٣] .

وقال الذهبي أيضا معتذرا عما رُمِي به ابن جُريج من ترخصه في زواج المتعة : « وهو في نفسه مجمع على ثقته مع كونه قد تزوج نحوا من سبعين امرأة نكاح المتعة ، كان يرى الرخصة في ذلك . وكان فقيه أهل مكة في زمانه »[٤] .

ومما جرى فيه الخلاف بين الفقهاء حكم تعاطي بعض العلوم السائدة عند الأوائل : فيجب على الناقد :

* العلم بما يحرم وما لا يحرم من علوم الأوائل :

على الناقد أن يكون عارفا بما يحرم وما لا يحرم من علوم الأوائل ، وذلك حتى لا يخرج من تعاطى علما جاز تعلمه لما فيه من الحق أو يوثق من يستحق

---

(١) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٢ / ٢٦ .

(٢) بلا ثنيا أي بلا استثناء .

(٣) « ميزان الاعتدال » للذهبي ١ / ٣٤ .

(٤) « ميزان الاعتدال » ٢ / ٦٥٩ .

التجريح لممارسة ما لا يجوز من العلوم لما فيها من الباطل أو من الكفر والشرك .

قال ابن دقيق العيد : « ورابعها : الكلام بسبب الجهل بالعلوم ومراتبها ، والحق والباطل منها . وهذا محتاج إليه في المتأخرين أكثر مما يحتاج إليه في المتقدمين ؛ وذلك لأن الناس انتشرت بينهم أنواع من العلوم المتقدمة والمتأخرة حتى علوم الأوائل .

وقد علم أن علوم الأوائل قد انقسمت إلى حق وباطل .

ومن الحق : علم الحساب والهندسة والطب .

ومن الباطل : ما يقولونه في الطبيعيات ، وكثير من الإلهيات وأحكام النجوم .

وقد تَحَدَّثَ في هذه الأمور أقوام .

ويحتاج القادح بسبب ذلك إلى أن يكون مميزا بين الحق والباطل لئلا يُكَفِّر من ليس بكافر ، أو يقبل رواية الكافر .

والمتقدمون قد استراحوا من هذا الوجه ، لعدم شيوع هذه الأمور في زمانهم »(١) .

تلك هي أهم الشروط التي اشترطها علماء الحديث فيمن يتولى مهمة النقد ، وهي سياج متين يحفظ هذا العلم من دخول الهوى والأغراض الشخصية ويكلله بدرر الأمانة والصدق والإخلاص ، ويطرزه بيواقيت العلم والمعرفة .

فمن توفرت فيه تلك الشروط كلها نفد قوله في الرواة ، واعتبر نقده فيهم جرحا وتعديلا ، ومن تخلف عن شرط من تلك الشروط هجر قوله ولم يعمل بجرحه في الرواة .

---

(١) « الاقتراح » ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشروط لازمة في الناقد في كل نقد وفي كل جرح أو تعديل ، فلو كان الناقد ملتزما بهذه الشروط ، ودل دليل أوقرينة على أن كلامه في راو غير بريء ، رد قوله في هذا الراوي ، وقُبِلَ فيما سواه ؛ لأنه لم يستوفِ في هذا النقد شروط الناقد . والكمال لله .

وقد يحصل شيء من هذا ـ على ندرة ـ من كبار أئمة النقد ، فذلك من بشريتهم ، وإن كان الغالب فيهم الصدق والإخلاص والورع .

وبالرغم من تنصيص علماء الحديث ونقادهم على إلزامية تلك الشروط فيمن يتصدى لنقد الرواة – فإن أقوالهم لم تكن واحدة في الرواة ، بل منهم من يوثق الراوي ومنهم من يجرحه ، وقد وُجِد فيهم من يوثق الراوي تارة ويجرحه تارة أخرى أو العكس ؟ مما أحدث استشكالا لأقوال النقاد لدى طوائف المشتغلين بالعلوم الإسلامية عامة ، وبعلم الحديث خاصة .

وقد تخللت مصادر العلوم الإسلامية أقوال النقاد المتعارضة ، حسب ارتباطها واستدلال أصحابها بالحديث النبوي .

وإلى جانب ذلك فقد ظلت أقلام الباحثين والمهتمين بعلم الجرح والتعديل تلامس موضوع مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة من ناقد أو من عدد من النقاد – مما يدل على حضور المشكلة عند العلماء وإلحاحها على النقاد على مر التاريخ ، بيان ذلك في ما يلي :

د . توثيق مصادر مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة :

يدل على واقعية المشكلة التي نبحث فيها وأهميتها – ذيوعها ، وانتشارها ،

وتواجدها ، وحضورها في معظم مصادر المعرفة الإسلامية ، التي تستمد مشروعيته وتأصيلها من السنة النبوية .

ومعلوم أن بعض أحاديث الرسول ﷺ يختلف المحدثون في صحته ، أو يترددون في قبوله بين الصحة والحسن[١] ، تبعا لاختلاف النقاد في رواته : بعضهم يوثق وبعض يجرح .

ولهذا يتولى المختلفون في قضية ما أو المخالفون فيها إحضار اختلاف النقاد للطعن في أدلة الخصوم ، أو لتسويغ الخلاف في مسألة من المسائل المتنازع فيها .

ومعنى هذا أن قضية تعارض مصطلحات الجرح والتعديل أحدثت إشكالا لكثير من المشتغلين بالثقافة الإسلامية حسب اعتمادهم على الحديث النبوي ، خصوصا ما وقع فيه الاختلاف بين التصحيح والتضعيف .

ولهذا فإننا سنعرض لذكر بعض المصادر - بصفة عامة - التي توجد فيها مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة ، ونرتبها حسب أهميتها أي حسب كثرة تواجد المشكلة فيها ، فمن تلك المصادر :

١ - كتب الجرح والتعديل :

خصوصا كتب المتأخرين منهم حيث جمعت كل ما قيل في الرواة - جرحا

---

(١) يدخل الحديث الحسن في قسم المقبول عند جمهور المحدثين ، وكثير من الأحاديث التي حكم عليها بالحسن ، مما اختلف النقاد في رواته بين التعديل والتجريح وإن كان تجريح بعضهم قريبا محتملا .

وتعديلا - منذ القرن الثاني إلى عهد أصحابها .

فمن تلك المصادر مما هو ذائع الانتشار وكثير الاستعمال وعليه الاعتماد :

كتاب « تهذيب الكمال » للحافظ المزي (ت ٧٤٢ هـ) .

وتهذيبه « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) فإنه وتهذيبه اختصا بعرض كل ما قيل في رجال الكتب الستة جرحا وتعديلا .

ومنها أيضا : « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ونقده « لسان الميزان » للحافظ ابن حجر العسقلاني .

وقد وضع أصل هذا الكتاب « الميزان » لذكر كل من تكلم فيه من الرواة بحق أو باطل ، ثم تولى الذهبي الدفاع عمن تكلم فيه من الرواة - في الكتاب، المذكور - بكلام غير مؤثر ، ومن جملة ما دافع به الذهبي عن أولئك الرجال أقوال الموثقين لهم .

وهذا يدل على أن معظم الرواة المترجمين في الميزان تعارضت فيهم أقوال النقاد .

ومن كتب الجرح والتعديل التي عُنيت بايراد مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة في الرواة كتب « الضعفاء » مثل « الضعفاء والمتروكين » لابن الجوزي (ت ٥٧١ هـ) و « الكامل في ضعفاء الرجال » لابن عدي (ت ٣٦٥ هـ) و « الضعفاء الكبير » للعقيلي (ت ٣٢٢ هـ) .

وكتب أخرى جمعت بين الضعفاء والثقات « كالجرح والتعديل » لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ) و « المعرفة والتاريخ » للفسوي (ت ٢٧٧ هـ) .

وكتب أخرى أوردت ألفاظ الجرح والتعديل المتعارضة في الرواة - على ندرة - تحت عنوان : « التاريخ » و « السؤالات » و « الأجوبة » و « أحوال الرواة » و « أحوال الرجال » وغيرها .

٢ - كتب التخريج :

وهي كتب تُعْنَى بتخريج أحاديث الأحكام - غالبا - وعزوه إلى من رواها من أصحاب كتب الحديث ، وكثير من أصحاب هذه المصنفات يحكم على تلك الأحاديث بما تستحقه صحة وضعفا . وأثناء نقد هذه الأحاديث يتم عرض أقوال النقاد في رواة أسانيدها .

ومن أهم تلك الكتب :

- « نصب الراية لأحاديث الهداية » لجمال الدين الزيلعي (ت ٧٦٢ هـ) .
- « مجمع الزوائد ومنبع الفوائد » للحافظ نور الدين الهيثمي .
- « التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير » للحافظ ابن حجر العسقلاني .
- « إرواء الغليل » و « سلسلة الأحاديث الصحيحة » و « سلسلة الأحاديث الضعيفة » لشيخنا المحقق محمد ناصر الدين الألباني .

وغيرها من المؤلفات التي غلب على أصحابها الإيغال في عرض طرق الحديث وتتبع الشواهد والمتابعات للاعتبار بأحاديث رواتها أو عدم الاعتبار .

ومن أجل بلوغ إحدى النتيجتين يعرض مؤلفو تلك الكتب ما ورد في الراوي جرحا وتعديلا .

٣ - كتب العلل :

حيث تُعْنَى بتعليل الأحاديث التي سلمت - ظاهرا - من الضعف لثقة رواتها يهتم أصحابها بإيراد أقوال النقاد في تخطئة رواتها وأخصُّ منها كتب المتأخرين حيث اهتمت بذكر بعض الطعون - من النقاد - في رواة أحاديث خفيت على بعض الحفاظ ، ومن أعظم ما يمثل هذا النوع من المصادر :
« بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام » للحافظ المغربي المحقق المدقق أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الشهير بابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨ هـ) .

٤ - كتب شروح الحديث :

حيث تعنى بالكلام على أسانيد تلك الأحاديث فتعرض لاستعارض اختلاف النقاد جرحا وتعديلا منها :

- « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » للحافظ المغربي أبي عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) .
- « فتح الباري شرح صحيح البخاري » للحافظ ابن حجر العسقلاني وشروح باقي الكتب الستة مثل :
- « تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي » للمبارك فوري .

٥ - كتب الفقه :

خصوصا تلك التي تجمع بين طريقة الفقهاء والمحدثين ، حيث تهتم بالكلام على أسانيد الأحاديث المستدل بها على المسائل الفقهية ، فيعرض أصحابها

لذكر الخلاف بين النقاد في رواة تلك الأحاديث من أهمها :

- « المحلى » لابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ) و « المجموع » للنووي (ت ٦٧٦ هـ) و « المغنى » لابن قدامة (ت ٦٠٤ هـ) و « زاد المعاد » لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) .

٦ - كتب الأنساب :

وهي كتب تعنى بضطب أنساب الرواة إلى القبائل أو الأجداد أو المدن أو الحرف أو الألقاب ... إلخ .

بعد ضبط نسبة الراوي وتقييد أصله يعرض صاحب الكتاب لذكر أقوال النقاد في الراوي لزيادة الفائدة أو لتمييز الراوي عن غيره تمييزا لا يحصل معه لبس مع من اشتبه به نسبه .

وبعض هؤلاء الرواة المترجمين ، قد يكون ممن اختلف فيهم أقوال النقاد . ومن أهم تلك المصادر :

- « الأنساب » لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢ هـ) .

٧ - كتب السِّيَر :

منها كتب تهتم بنقد الروايات الواردة في السيرة النبوية فتضطر إلى ذكر أقوال النقاد في رواة الأخبار المستدل بها على وقعة ، أو سرية أو حادث من الأحداث ، من أهمها :

- « عيون الآثار » لابن سيد الناس أبي الفتح اليعمري (ت ٧٣٤ هـ) .

و « فقه السيرة » لمحمد الغزالي تحقيق شيخنا محمد ناصر الدين الألباني ، فإنه محاولة فريدة ، اهتمت بنقد رواة السيرة وذكر أقوال النقاد فيهم جرحا وتعديلا .

و « مغازي موسى بن عقبة » جمع وتحقيق ونقد أخينا أبي مالك محمد باقشيش .

٨ - كتب في أسماء الصحابة :

يتعرض أصحابها للخلاف في صحبة أشخاص بناء على اختلاف النقاد في توثيق أو تجريح رواة الأسانيد التي تثبت صحبة فلان من الناس .

من أهم هذه المصادر :

« الإصابة في تمييز الصحابة » للحافظ ابن حجر العسقلاني .

٩ - كتب التفسير :

التي يعتمد أصحابها التفسير بالمأثور ، حيث يستدلون في تفسير بعض الآيات بأحاديث وارة عن النبي ﷺ لا تخلو هي الأخرى من تعارض أقوال النقاد في رواتها جرحا وتعديلا .

وغيرها من مصادر المعرفة الإسلامية التي تأثر أصحابها بمنهج أهل الحديث في التفتيش عن أحوال رواة الأحاديث المستدل بها في أي مجال . حيث يتولى مؤلفو تلك المصادر - استئناسا بمنهج المحدثين على الأقل - عرض أقوال النقاد في الرواة لمعرفة أحوالهم من حيث القبول والرد .

وبهذا يعلم واقعية مشكلة تعارض مصطلحات الجرح والتعديل ، ومدى

حضورها عند المشتغلين بالمعرفة الإسلامية خصوصا أهل الحديث منهم .

هـ - توثيق دراسات مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة :

لم نعلم بدراسات خاصة بموضوع مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة من السابقين ولا من اللاحقين الذين اهتموا بالبحث في الجرح والتعديل ومناهج النقاد . و إنما الموجود منذ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) إلى الآن هو الكلام حول حكم تعارض الجرح والتعديل من عدد من النقاد وهي قضية أعم مما نحن بصدده ، أو لاحقه لما نحن بصدده ، إذ البحث هنا عن أسباب التعارض ، أما المتناول في كتب المصطلح فهو حكم التعارض .

وقضية حكم تعارض الجرح والتعديل مستهلكة أكثر في كتب مصطلح الحديث ، حيث يعرض أصحابها أقوال العلماء من محدثين وفقهاء وأصوليين - في هذه القضية عموما من غير تعرض لأسباب تعارض مصطلحات النقاد في الراوي المعين ، واستقراء نظائرها ومثيلاته للوصول إلى حكم استقرائي مبني على إحصاء النماذج والتطبيقات بغية الوصول إلى نتائج دقيقة .

أما المسألة الثانية وهي تعارض مصطلحات الجرح والتعديل لَدَى الناقد الواحد في الراوي الواحد فهي أقل عناية على أهميتها من سابقتها ومع ذلك فقد شدت انتباه الألِباء من تلاميذ النقاد الذين دونوا أقوالهم في الجرح والتعديل .

فهذا عباس الدوري يراجع يحيى بن معين في زكريا بن منظور ويلاحظ أنه وثقه ثانيا بعد أن كان جرحه أولا (١) .

---

(١) انظر « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٢ / ١٧٤ ج ١٠١١ .

وذلك ابن محرز يلاحظ أن ابن معين صار إلى توثيق داود بن عمرو الضبي بعد أن كان يجهله[١] .

ومن المتقدمين من حاول أن يدفع التعارض عن الناقد بترجيح أحد قوليه على الآخر .

قال ابن أبي حاتم الرازي : « ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسؤولين عنهم فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم ، وألحقنا بكل مسؤول عنه ما لاق به ، وأشبهه من جوابهم »[٢] .

وليس في هذا الذي ذكره ابن أبي حاتم ما يهتدى به في حل هذه المشكلة ؟ لأنه كاد أن يجهضها أصلا ، وليس من شأن الأوائل الذين عنوا بتدوين أقوال النقاد أن يهتموا بحل مثل هذه المشاكل .

ومع ذلك فقد وجد فيهم قلة تدقق النظر في مسألة تعارض مصطلحات الجرح والتعديل من الناقد الواحد في الراوي الواحد ، على أن ذلك مما تستوجبه دقة نظر الناقد ، حيث يتتبع أحوال الراوي المختلفة .

قال الحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم الجزجاني (ت ٣٧١ هـ) : « قد يخطر على قلب المسؤول عن الرجل ، من حاله في الحديث وَقْتًا ، ما ينكره قلبه ، فيخرج جوابه على حسب النُّكْرة التي في قلبه ، ويخطر له ما يخالفه في وقت آخر ، فيجيب على ما يعرفه في الوقت منه ويذكره ، وليس ذلك

---

(١) انظر « معرفة الرجال ليحيى بن معين » رواية ابن محرز عنه ١ / ٧٤ ج ١٩٣ .

(٢) « تقدمة الجرح والتعديل » ٢ / ٣٨ .

تناقضا ولا إحالة ، ولكنه قول صدر عن حالين مختلفين ، يعرض أحدهما في وقت والآخر في غيره .

ومذاهب النقاد للرجال مذاهب غامضة دقيقة : « فإذا سمع أحدهم في بعضهم أدنى مغمز – وإن لم يكن ذلك موجبا رد خبر ولا إسقاط عدالة . رأى أن ذلك مما لا يسع إخفاؤه عن أهله ، رجاء إن كان صاحبه حيا أن يحمله ذلك على الارعواء وضبط نفسه عن الغميزة وإن كان ميتا أنزله إن سمع ذلك منه منزلته ، فلم يلحقه ملحق من سلم من تلك الغميزة وقصر به على درجة مثله .

ومنهم من رأى أن ذكره ذلك ، لينظر : هل له من أخوات ؟ فإن أحوال الناس وطبائعهم جارية على إظهار الجميل وإخفاء ما خالفه فإذا ظهر مما خالفه شيء ، لم يؤمن أن يكون وراءه مشبه »[1] .

فهذه إحدى اللبنات – على تقدم زمان صاحبها – تهدي الدارس في هذه المشكلة وتبصره ببعض حلول القضية ، وترغبه في خوض غمار البحث في هذه المشكلة .

وهذه المحاولة وما يذكر بعدها مما يستفيد منه الباحث ، ويمكنه البناء عليه لمعالجة هذه المعضلة التي تواجه كل باحث في علوم الحديث أو في الجرح والتعديل على الأخص .

وللخطيب البغدادي – أيضا – (ت ٤٦٣ هـ) إسهامات هادفة في هذا

---

(١) « جواب الحافظ المنذري على أسئلة في الجرح والتعديل » ص ٨٩ – ٩٠ .

الموضوع يعرض لها أثناء تراجمه للرواة من تاريخه أفدنا من بعضها في هذا البحث ، منها على سبيل المثال تنصيصه على أن الناقد قد يتعارض قولاه في الراوي فيكون تخريج ذلك على تغير اجتهاده في الراوي لحصول علم جديد . نص على ذلك أثناء ترجمة عبد السلام بن صالح أبي الصلت حينما تعارضت فيه أقوال يحي بن معين(١) .

ومن الإسهامات الجادة والقاصدة التي تستوقف القارئ النبية ، في هذا الموضوع ما سطره **الحافظ المغربي أبو الوليد الباجي** (ت ٤٧٤ هـ) حيث اعتبر اختلاف أقوال الناقد الواحد في الراوي الواحد راجعا إلى اختلاف أحوال الراوي بالمقارنة بغيره ممن هو أوثق منه أو ممن هو أسوأ حالا .

وقد عزز قوله ورأيه بمجموعة من أقوال النقاد ، حمل فيها التعارض على اختلاف الأحوال .

كما أشار إلى أن الناقد قد يجرح الثقة أو الحافظ باعتبار مكانته من الحفظ والضبط ، وإن كان ذلك غير قادح في غيره ممن هو دونه مكانة ، قال رحمه الله : « واعلم أنه قد يقول المعدل فلان « ثقة » ولا يريد أنه ممن يحتج بحديثه ، ويقول ، فلان « لا بأس به » ويريد به أنه يحتج بحديثه ، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ، ووجه السؤال له : فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال له : ما تقول في فلان وفلان ؟

فيقول فلان « ثقة » يريد أنه ليس من نمط من قرن به ، وأنه « ثقة » بالإضافة

---

(١) انظر : « تاريخ بغداد » ١١ / ٥٠ ج ٥٧٢٨ .

إلى غيره ، وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه . فيقول : « لا بأس به » فإذا قيل : أهو « ثقة » ؟

قال : « الثقة » غير هذا ... »[١] .

ثم أفاض في ذكر الأمثلة التي يتأيد بها كلامه . من أقوال النقاد في كلام يطول ذكره ويغني عنه كلامه المتقدم ثم قال بعد : « وقد يحكم بالجرحة على الرجل بمعنى لو وجد في غيره لم يجرح به ، لما شهر من فضله وعلمه وأن حاله يحتمل مثل ذلك ... »[٢] .

قد أثار الطريق أيضا - أمام الباحث - هذا النص الثاني حيث أضاف شيئا جديدا ، وهو أن الناقد قد يطعن في الراوي الإمام باعتبار مكانته من الحفظ والمعرفة ، فغلطه وإن كان سائغا في حق غيره من سائر الرواة ، فهو غير مقبول منه ، ولهذا فإن الناقد قد يسقط حديث الراوي لخطأ واحد ، وإن كان من أصحاب الآلاف[٣] . ولهذا فمثل هذا الطعن لا يؤثر في الراوي الذي ثبتت عدالته ونص النقاد على ضبطه وتثبته .

وقد عزا **الحافظ المنذري** (ت ٦٥٦ هـ) اختلاف النقاد وتعارض أقوالهم إلى اختلاف أنظارهم فيما أدى إليه اجتهاد كل واحد منهم من اعتبار التجريح المجمل وعدم اعتباره ، وفي اشتراط العدد في الجارح وعدمه .

---

(١) التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في « الجامع الصحيح » للباجي ١ / ٢٥٧ .

(٢) التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في « الجامع الصحيح » للباجي ١ / ٢٦٢ .

(٣) سترى أمثلة لهذا الذي أشرنا إليه ونص عليه الباجي من كلام بعض النقاد .

قال رحمه الله : « واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء ، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد ، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص ، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا ؟ وكذلك المحدِّث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح ، اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا ؟

ويجري الكلام عنده فيما يكون جرحا ، في تفسير الجرح وعدمه ، وفي اشتراط العدد في ذلك ، كما يجري عند الفقيه ، ولا فرق بين أن يكون الجارح مخبرا بذلك للمحدث مشافهة أو ناقلا عن غيره بطريقه ، والله عز وجل أعلم »[١] .

ودافع عن يحيى بن معين وغيره من النقاد فيما ينسب للواحد منهم تعارض قوليه في الراوي الواحد - جرحا وتعديلا - حاملا لذلك على اختلاف الأحوال أو على تغير الاجتهاد حيث قال : « وأما ما نقل عن يحيى بن معين من توثيق شُجاع مرة ، وتوهينه أخرى فهذان القولان في زمانين بلا شك ولا يعلم السابق منهما ، ويحتمل أنه وثقه ثم وقف على شيء من حاله بعد ذلك يسوغ له الإقدام على ما قاله ، ويحتمل أن يكون تكلم فيه أولا ، ثم وقف من حاله بعد ذلك على ما اقتضى توثيقه .

وقد نقل مثل هذا عن يحيى بن معين في غير شجاع بن الوليد من الرواة ، ونقل مثله أيضا عن غير يحيى بن معين من الحفاظ في حق بعض الرواة ، وكل هذا محمول على اختلاف الأحوال »[٢] .

---

(١) « جواب الحافظ المنذري على أسئلة في الجرح والتعديل » ص ٨٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٦ .

ومن لامس الموضوع مرة بعد المرة وأصاب فيه المحز **الإمام الحافظ الناقد البارع شمس الدين الذهبي** (ت ٧٤٨ هـ) ، فمن اللبنات التي أضافها لبناء هذا الموضوع ، بل من الدعائم تصنيفه النقاد إلى متشدد ومتساهل ومعتدل وإرجاعه اختلاف النقاد إلى هذا الأمر - أيضا - وكذا التحامل القائم بين النظراء والمختلفين في المذهب .

قال رحمه الله : « ومن ثم قيل : تجب حكاية الجرح والتعديل ، فمنهم من نَفَسُه حاد في الجرح ، ومنهم من هو معتدل ، ومنهم من هو متساهل . فالحاد فيهم : يحيى بن سعيد ، وابن معين ، وأبو حاتم ، وابن خراش ، وغيرهم . والمعتدل فيهم ، أحمد بن حنبل ، والبخاري ، وأبو زرعة . والمتساهل كالترمذي ، والحاكم ، والدارقطني في بعض الأوقات .

وقد يكون نَفَسُ الإمام - فيما وافق مذهبه ، أو في حال شيخه - ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك . والعصمة للأنبياء والصديقين وحكام القسط .

ولكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى ، لم يجتمع علماؤه على ضلالة ، لا عمدا ولا خطأ ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة ، وإنما يقع اختلافهم على مراتب القوة أو مراتب الضعف ... »[1] .

وله كلام كثير في هذا الموضوع متفرق هنا وهناك أثناء تراجمه للرواة في « الميزان » و « سير أعلام النبلاء » ترى بعضه في هذه الرسالة . وله كلام ماتع في تعارض مصطلحات الجرح والتعديل من الناقد الواحد في الراوي

(١) « الموقظة في علم مصطلح الحديث » للذهبي ص ٨٣ - ٨٤ .

الواحد احتفظنا به إلى صلب الموضوع خشية الإطالة .

ومن التحقيقات التي اهتدينا بها في بحثنا هذا ما حرره الحافظ ابن قيم الجوزية رحمه الله (ت ٧٥١ هـ) :

حيث قال : « وهذا كإسماعيل بن عياش فإنه عند أئمة هذا الشأن حجة في الشاميين أهل بلده ، وغير حجة فيما رواه عن الحجازيين والعراقيين وغير أهل بلده . ومثل هذا تضعيف قبيصة(١) في سفيان الثوري ، واحتج به في غيره كما فعل أبو عبد الرحمن النسائي ، وهذه طريقة الحذاق من أصحاب الحديث أطباء علله يحتجون بحديث الشخص عمن هو معروف بالرواية عنه وبحفظ حديثه وإتقانه وملازمته له ، واعتنائه بحديثه ، ومتابعة غيره له ، وبين كون حديثه نفسه عمن ليس هو معه بهذه المنزلة ...

وربما يظن الغالط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أن هذا تناقض منهم ، فإنهم يحتجون بالرجل ويوثقونه في موضع ثم يضعفونه بعينه ولا يحتجون به في موضع آخر . ويقولون إن كان [غير](٢) ثقة وجب ترك الاحتجاج به جملة .

وهذه طريقة فاسدة مجمع بين أهل الحديث على فسادها فإنهم يحتجون بحديث الرجل بما تابعه غيره عليه وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى ، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف الناس وانفرد عنهم بما لا يتابعونه

---

(١) هو قبيصة بن عقبة تأتي ترجمته في ص ٧١٠

(٢) الزيادة بين المعقوفين مني ، اقتضاها السياق .

عليه ، إذا غلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضع . والإصابة في بعض الحديث أو غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه ... »(١) .

وهذا من تمام الإنصاف في الرواة ، حيث يصوبون فيما وافقوا فيه الثقات أو فيما اتقنوه لمزيد عنايتهم بضبط حديث شيخ ما ، وإن كان الأصل فيهم الضعف فقد يحفظون ما اعتنوا به أكثر .

ومن الجهود المبذولة في هذا الموضـــوع ما نص عليه الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) من كون بعض الثقات يضعفون في بعض الأوقات ، أو في بعض الأماكن ، أو عن بعض الشيوخ(٢) .

ومن إسهامات الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) خاتمة الحفاظ المحققين في علم الحديث : نقده لمصطلحات بعض النقاد الذين لم تسلم أقوالهم من التحامل على المخالفين في المذهب أو المنافسين في المكانة والزعامة العلمية .

قال رحمه الله : « وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح : من كان بينه وبين مَن جرَّحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد ... »(٣) .

ثم ذكر أمثلة لمن جرح من النقاد جرحا بسبب الاختلاف في الاعتقاد ثم حكى نحو الكلام المتقدم عن أبي الوليد الباجي(٤) .

---

(١) « الفروسية » – لابن قيم الجوزية ، ص ٦١ – ٦٢ .

(٢) انظر « شرح علل الترمذي » لابن رجب ٢ / ٧٣٣ .

(٣) « لسان الميزان » ١ / ١٠٨ .

(٤) « لسان الميزان » ١ / ١٠٩ .

وقد تولى الحافظ ابن حجر رحمه الله الدفاع عمن طعن فيه من رجال صحيح البخاري لسبب من الأسباب المتقدمة عنه ، وعن غيره من النقاد بما لا تجده عند غيره من التحقيق والتدقيق والتحرير البليغ الذي يدل على حفظ واسع وفهم ثابت وقلب متوقد[١] .

وقد ازدان بحثنا هذا بكثير من النقول عن هذا الحافظ حيث أسهمت في حل كثير من المعضلات .

وممن عرض للموضوع إجمالا الشيخ أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤ هـ) في كتابه الماتع « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل » ذكر أقوال بعض العلماء في مسألة تعارض الجرح والتعديل لدى ناقد واحد أو لدى عدد من النقاد[٢] .

ومن أهم من حقق ودقق في القضية وأتى فيها بفرائد الفوائد العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦ هـ) ، فقيه علم الجرح والتعديل ، فقد تولى الدفاع عن حوالي ٢٧٣ راويا ممن طعن فيهم بغير حجة وضَمَّنَ ذلك في كتابه النقدي الهام « التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل » .

(١) انظر في ذلك الفصل التاسع من « هدي الساري مقدمة فتح البخاري » في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب ... ص ٣٨٤ وما بعدها . وكذلك ما بثه في كتابه « تهذيب التهذيب » أثناء تراجم الرواة المختلف فيهم .

(٢) انظر « الرفع والتكميل » ص ١١٤ و ٢٦٢ .

دل كتابه المذكور على عمق في فهم علم الجرح والتعديل ، واستقراء لأحوال الراوة ومعرفة تامة بألفاظ الجرح والتعديل ، واستعمالات النقاد ومناهجهم .
وقد أفدنا من كتابه المذكور كثيرا ، ونقلنا عنه نقولا ، واعتمدناه في فهم قضايا وحل إشكالات عديدة .
ومن المعاصرين الذين مسوا الموضوع مسا خفيفا **الدكتور أحمد نور سيف** في دراسته التي قدم بها كتاب « التاريخ » ليحي بن معين رواية عباس الدوري[١] .
وشيخنا الأستاذ الفاضل **الدكتور سعدي الهاشمي** ، بذل جهدا مشكورا في كتاب « أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة » حيث حاول أن يوفق بين أقوال أبي زرعة المتعارضة في بعض الرواة [٢] .
وكذلك في كتابه « **شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال** »[٣] .
وقد اعتنى بالموضوع أيضا **الدكتور زياد محمد منصور** في دراسته التي قدم بها « سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم » حيث عرض للرواة الذين تعارضت فيهم أقوال الإمام أحمد وأجاب عنهم ببعض ما تقدم عن السابقين ، على سبيل الاختصار حسبما يقتضيه المقام[٤] .
ومنهم أيضا **الشيخ إكرام الله إمداد الحق** في كتابه « الإمام علي بن المديني

---

(١) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدروي ١ / ١٢٤ .
(٢) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة « د . سعدي الهاشمي ٣ / ٩٦٣ .
(٣) « شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال » ١ / ١١٣ وغيرها و ٢ / ١٤٨ وغيرها .
(٤) انظر « سؤالات أبي داود للإمام أحمد » مقدمة المحقق ص ٥٢ .

ومنهجه في نقد الرجال »[١] حيث حاول أن يجمع - في الكتاب المذكور - بين أقوال ابن المديني المتعارضة في بعض الرواة .

وقد غلب عليه كثيرا حسن الظن أكثر من التحقيق العلمي ، وعلمه يحتاج إلى دقة وبعد في فهم هذا العلم ، ولعله قد غلبه كثرة ما خاض فيه من علوم ابن المديني فتشتت جهده في ذلك وأضناه الولوج في أبواب متعددة من علوم الحديث .

فكل هذه الاهتمامات والأبحاث والدراسات تدل على حضـور قضية « مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة » وإلحاحها على النقاد والباحثين والدارسين والمهتمين بعلم الحديث عامة وعلم الجرح والتعديل خاصة في مختلف العصور .

وهي خطوات وجهود يمكن البناء عليها ، والتأسيس لتشييد بحث متين يعتمد الاستقراء والتتبع لأطراف الموضوع غوصا في مصادر الجرح والتعديل الأصيلة واستفادة من الدراسات والأبحاث الحديثة .

وقد تولت هذه الرسالة المتواضعة تتبع أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل ، ووضع الضوابط الكفيلة بوقاية طالب العلم من الوقوع في الحيرة أمام تباين أقوال النقاد في الراوي ، من ذلك ما جاء في هذا :

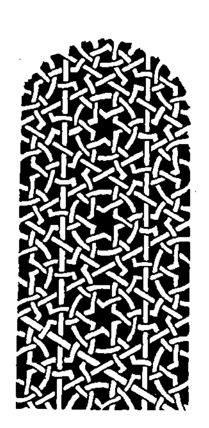
القسم الأول : أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل لدى عدد من النقاد وضوابطه .

---

(١) « الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال » ص ٥٢٥ .



القسم الأول



أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل لدى عدد من النقاد وضوابطها

الباب الأول

ضعف أحد المصطلحين



في هذا الباب نعرض نماذج من مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة – ظاهرا – يتبين من خلال التتبع والتحقيق عدم تأثير تعارضها نقدا ، لضعف سند راوي أحدها ، أو لتصحيف في اسم راو ، حُمِلَ قول الناقد في غيره عليه ممن لم يقصده ، فأبدى ذلك تعارضا بين أقوال النقاد في راويين مختلفين على أنهما واحد – أو لتصحيف في أحد المصطلحين صيرهما متعارضين .
وقد يخطئ ناقل كلام الناقد في نسبة طعن في راو لذلك الناقد ، ممن لم يعرف عنه فيه جرح ، فيتعارض ذلك – خطأ – مع أقوال المزكين .

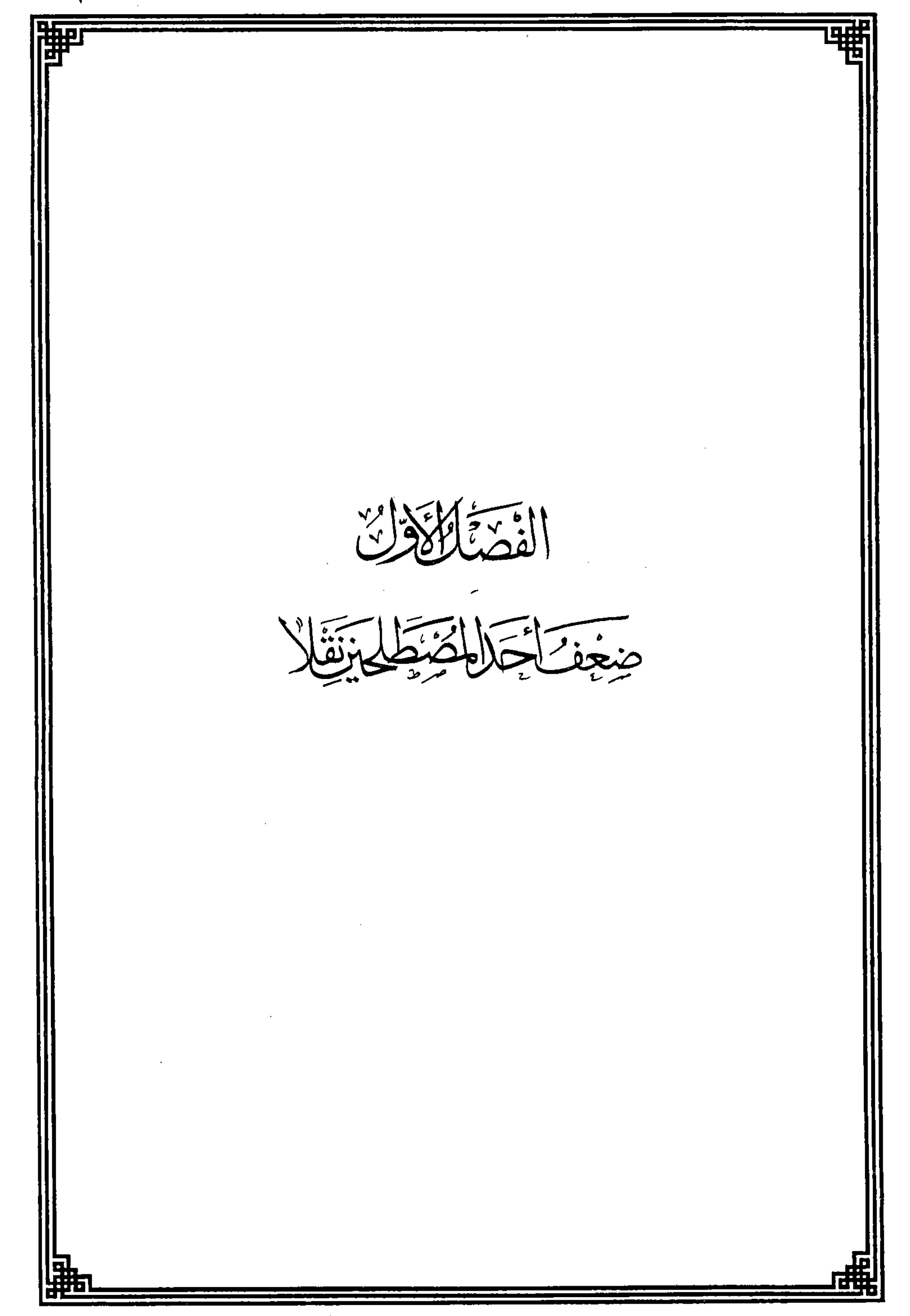
كما يتسبب وقوع السقط في كلام الناقد في تعارض قوله مع أقوال غيره من النقاد . وقد ينحرف ناقل كلام الناقد بنقده عن مرماه فيصير قوله معارضا لكلام غيره . وقد يؤاخذ الراوي أحيانا بجريرة غيره ممن أخطأ أو غلط أو روى شيئا منكرا ، فيكون ذلك معارضا لأقوال مزكيه .

وفي كل هذه الحالات لا يصح نسبة تلك المصطلحات للناقد ؛ لأنها لم تثبت عنه على ذلك الوجه فتكون مخالفة لما ثبت عن غيره من سائر النقاد .

وقد يكون أحد المصطلحين المتعارضين ضعيف الاعتبار لعدم الاعتداد به نقدًا لأن مَن صدر عنه فَقَدَ شرطا من شروط النقد ، وهو النزاهة العلمية حيث طعن في الراوي تحاملا .

فكل مصطلح – جرح – دلت قرائن الحال على عدم براءته العلمية يكون غير معتبر لعدم سلامته من القوادح والأغراض الشخصية .





الفصل الأول

ضعف أحد المصطلحين نقلا



يعرض هذا الفصل مجموعة مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة تعارضا – غريبا يصل إلى حد التضارب والتناقض – يستحيل معه الجمع بينها . بضرب من التأويل ، حيث تتعارض أرفع صيغ التعديل بأسوأ صيغ التجريح .
وتعارضها بذلك الشكل من الغرابة عن أولئك النقاد المعتبرين يبعث على الارتياب في ثبوتها وصحتها ، مما يحمل الطالب الفطن على التحقيق في أمرها للتأكد من ثبوتها عن أصحابها ، أو التيقن من نصها إذا ثبت ، هل وقع في لفظها أو سياقها تصرف من ناقليها عن أهلها صيرها بعد ذلك على نقيض قصدها ؟ وكل هذا يدعو إلى ضرورة التثبت والتفطن لما ينسب إلى النقاد من مصطلحات الجرح والتعديل .
فمنها ما تظن الآفة فيه من قبل النقل ، إذا لم يصح سندا ثبوت أحد القولين المتعارضين عن قائله ، فهذه أمثلة على هذا النوع يعرضها هذا المبحث .



المبحث الأول

ضعف أحد المصطلحين سندا

من البدهيات عند المشتغلين بهذا العلم - أعني الحديث - أنه لا يقبل شيء من الأقوال والأفعال والتقريرات والصفات الورادة عن النبي ﷺ ، إلا إذا صح إسنادها على وفق ما أقره المحدثون . وكذلك ما ينسب إلى صحابة النبي ﷺ ومن بعدهم من العلماء مما يكون سبيله الاحتجاج أو الاستشهاد .

ومن أهم ذلك ما ينقل عن النقاد من ألفاظ الجرح والتعديل التي هي الأساس في الحكم على نصوص السنة النبوية صحة وضعفا . وقد أفضى ضعف النقل - فيما يرد عن النقاد - من مصطلحات الجرح والتعديل إلى تعارض أقوالهم في الرواة ، **فمن ذلك ما جاء عنهم في :**

عَفَّان بن مُسلم الصَفَّار(١) .

حيث ينقل عن النقاد - فيه - ما يدل على تمام ضبطه وغاية إتقانه ومعرفته بالحديث ، ويعارض ذلك ما ورد عن بعضهم من الطعن في ضبطه وفهمه خصوصا فيما روى عن شعبة .

فمما ورد في توثيقه قول يحيى بن سعيد القطان : « ما أبالي إذا وافقني عفان من خالفني »(٢) فهذا اعتراف من يحيى القطان - وهو من أئمة النقد -

---

(١) عفان بن مسلم بن عبد الله مولى عزرة بن ثابت الأنصاري ، أبو عثمان البصري الصفار (نسبة لبيع الأواني الصُّفرية ، انظر الأنساب للسمعاني ٣ / ٥٤٦) (ت ٢٢٠ هـ) .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٧ / ٣٠ ج ١٦٥ وابن عدي في « الكامل » ٥ / ٣٨٥ .

بشدة إتقان عفان وتقدمه عليه في الضبط ، وعلى غيره أيضا ممن برَّزُو في علم الجرح والتعديل من الأوائل .

قال الإمام أحمد بن حنبل :

« عفان أثبت من عبد الرحمن بن مهدي »[(١)] أي أنه أشد تثبتا ، وضبطا وحفظا من عبد الرحمن بن مهدي ، وذلك لما عرف به من شدة الحفظ ، وكثرة التحري في التمييز بين صيغ التحديث ، وشكل الحروف ، والتثبت في ضبط أسامي الرواة .

قال محمد بن العباس النسائي : « سألت يحيى بن معين قلت : من أثبت عبد الرحمن بن مهدي أو عفان ؟

قال : « عبد الرحمن أحفظ لحديثه وحديث الناس ، ولم يكن من رجال عفان في الكتاب ، وكان عفان أسن منه بسنتين »[(٢)] .

يعني أن عفان فاق عبد الرحمن بن مهدي في العناية بضبط كتابه شكلا ليسلم من التصحيف .

قال الإمام أحمد : « من يفلت من التصحيف[(٣)] ؟ كان يحيى بن سعيد يُشَكِّلُ الحرف إذا كان شديدا أوغير ذلك لا ، وكان هؤلاء أصحاب الشكل :

---

(١) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في « العلل ومعرفة الرجال » ٣ / ٤٣٤ ج ٥٨٤٧ .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ١٢ / ٢٦٩ ج ٦٧١٥ وانظر « سير أعلام النبلاء » أيضا ١٠ / ٢٤٨ .

(٣) « التصحيف هو تحويل الكلمة عن الهيئة المتعارفة إلى غيرها ، انظر التحقيق في هذا المعنى في كتابنا « التصحيف وأثره في الحديث والفقه » ص ٢٣ إلى ٤٠ .

عفان وبَهْز وحَبَّان »[١] .

ومن تمام ضبط عفان أنه لا يُسلِسُ الأمر للتخمين ، وما غلب على الظن ، فهو لا يروي إلا يقينا ، فقد ذُكِر عند علي بن المديني فقال : « كيف أذكر رجلا يشك في حرف فيضرب على خمسة أسطر »[٢] .

فهذه غاية التثبت ونهاية التحقيق ، أن لا يوثق بأدنى نسبة احتمال ، وإن لم يترتب على ذلك تغيير في المعنى .

ولهذا قال عبد الله بن أحمد : « سمعت أبي يقول : « ما رأيت أحسن حديثا عن شعبة من عفان » يقول : أبو إسحاق « أنبأنا » والحكم[٣] « أنبأني » وقتادة « أخبرني » و « أنبأني » عمرو بن مُرة .

قلت له : ولا يحيى بن سعيد ؟

قال : ولا يحيى بن سعيد ، وربما قال لي أبو الأحوص[٤] : هو أثبت من عبد الرحمن بن مهدي ؟ يعني في حديث شعبة ، فأقول له نعم .

قال فيعجبه ذاك »[٥] .

وقوله هنا : يقول أبو إسحاق : « أنبأنا » ... إلخ .

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه ١٢ / ٢٧٥ وانظر « السير » للذهبي ١٠ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .
وبهز في النص هو ابن أسد وحبان بحاء مهملة مفتوحة وباء موحدة وهو ابن هلال .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه ١٢ / ٢٦٨ ج ٢٧١٥ وانظر « السير » ١٠ / ٢٤٧ .

(٣) الحكم هو ابن عُتَيْبَة .

(٤) أبو الأحوص هو محمد بن حيان البغوي ، نزيل بغداد (ت ٢٢٧ هـ) .

(٥) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٣ ج ٢٦٠٧ .

يعني أن عفان كان يحافظ على صيغ الحديث ويميز بينها في شيوخ شعبة ، فكان يأتي بها على الألفاظ ، فكل من أبي إسحاق السَّبِيعِي والحكم بن عُتيبة وقتادة ، وعمرو بن مُرَّة شيخ لشعبة ، فكان عفان يحقق مع شعبة ويحرجه في المحافظة على الألفاظ التي سمع بها منهم ، وقد ورد عنه قوله : « كنت أوقف شعبة على الأخبار »[١] .

وقد يغضب شعبة من ذلك فيضطر لطرد عفان من مجلسه لكثرة تحقيقه معه وتكراره عليه .

ومما جاء في توثيق عفان قول ابن سعد : « كان ثقة ثبتا كثير الحديث حجة »[٢] .

فقوله : « ثقة » مصدر ، تقول « وَثِقْتُ به أَثِقُ بكسرهما « ثِقَة » ووثوقا إذا ائتمنته »[٣] .

و « الثقة » في اصطلاح المحدثين من يكون عدلا ضابطا .

و « العدل » من يكون مسلما ، بالغا ، عاقلا ، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة .

و « الضابط » من يكون حافظا ، ميتقظا غير مغفل ، ولا ساه ، ولا شاك في حالتي التحمل والأداء[٤] .

---

(١) « تاريخ بغداد » ١٢ / ٢٦٨ ج ٦٧١٥ .

(٢) « طبقات ابن سعد » ٧ / ٢١٨ ج ٣٣٤٩ .

(٣) « المصباح المنير » للفيومي ص ٢٤٨ .

(٤) « توضيح الأفكار » لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ١ / ٨ .

« والثَّبْتُ ـ بسكون الموحدة ـ الثابت القلب واللسان والكتاب الحجة »[١] وهو كناية عن كمال حفظ الراوي وتمام ضبطه لكتابه . وهو يتفق مع ما سبق عن بعض النقاد من كون عفان من أصحاب الشكل .

و « الحجة » لغة : الدليل والبرهان[٢] .

وفي اصطلاح المحدثين هو أعلى من الثقة .

قال الحافظ الذهبي : « والحافظ أعلى من « المُفيد »[٣] في العرف كما أن « الحجة » فوق « الثقة »[٤] وقول ابن سعد هنا هو من أعلى صيغ التوثيق في عفان .

وقال العجلي : « ثَبَتٌ صاحب سنة ، وكان على مسائل معاذ بن معاذ ، فجعل له عشرة آلاف دينار على أن يقف على تعديل رجل ، فلا يقول عدلا ولا غير عدل ، قالوا له : قف ، لا تقل فيه شيئا ، فأبى ، فقال : لا أبطل حقا من الحقوق »[٥] .

---

(١) « فتح المغيث » للسخاوي ٢ / ١١١ .

(٢) « المصباح المنير » ص ٤٧ .

(٣) المُفيد من جمع شروط المحدث ، وتأهل لأن يفيد الطلبة الذين يحضرون مجالس إملاء الحفاظ ، فيبلغهم ما لم يسمعوه ، ويفهمهم ما لم يفهموه . وذلك بأن يعرف العالي والنازل والبدل والمصاحفة والموافقة مع مشاركة في معرفة العلل « نقلا عن توجيه العناية ... » لعبد الله بن الصديق الغماري ص ٢٠ .

(٤) « تذكرة الحفاظ » للذهبي ٣ / ٩٧٩ .

(٥) « تاريخ الثقات » للعجلي ص ٣٣٦ ج ١١٤٥ .

وقال أبو داود : « عفان أثبت من حبان »[١] .

وقال يعقوب بن شيبة : « كان عفان ثقة ثبتا متقنا ، صحيح الكتاب ، قليل الخطأ والسقط »[٢].

وقال عبد الرحمن بن خِراش : « عفان ثقة من خيار المسلمين »[٣] .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة متقن متين » [٤] ، أي عدل ضابط متقن في حفظه ، قوي في حديثه .

وقال الإمام أحمد : « ما رأيت أحدا أحسن حديثا عن شعبة من عفان »[٥] .

وقد رافقت هذه العبارات مصطلحات أخرى تدل على فهم عفان ومعرفته بصناعة الحديث وفطنته لامتحان النقاد .

قال يحيى بن معين : « كان عفان وبَهْز وحَبَّان يختلفون إلي ، فكان عفان أضبط القوم للحديث وأنكرهم[٦] ، وعَمِلْتُ عليهم مرة في شيء فما فطن لي أحد منهم إلا عفان » .

---

(١) « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود ... » ٢ / ٤٣ ج ١٠٦٠ .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ١٢ / ٢٧١ ج ٦٧١٥ .

(٣) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ١٢ / ٢٧١ ج ٦٧١٥ .

(٤) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٧ / ٣٠ ج ١٦٥ .

(٥) « ميزان الاعتدال » ٣ / ٨١ .

(٦) أنكرهم من الإنكار بمعنى أيقظهم وأفطنهم وقد استعمل يحيى القطان هذا المصطلح « المنكر » بالمعنى نفسه يأتي في ص .. وقد وقع تصحيف في اللفظ المذكور أعلاه في بعض المصادر حيث وقع في « تاريخ بغداد » ١٢ / ٢٦٨ « أمكرهم » من المكر ووقع في السير ١٠ / ٢٤٧ « أنكدهم » بالدال المهملة بعد الكاف .

ومعنى قول يحيى : « عملت عليهم مرة في شيء ، فما فطن لي أحد منهم إلا عفان » ، يعني أنه قلب عليهم شيئا من الحديث لاختبار فهمهم على ما جرت به عادة بعض المحدثين .

ومن قوة حفظ عفان وتثبته أن النقاد كانوا يهابون مخالفته .

قال يحيى بن سعيد القطان « ما أحد يخالفني في الحديث أشد علي من عفان »[١] .

فكل هذا الذي تقدم من المصطلحات الدالة على ثقة عفان وتثبته ومعرفته بصناعة الحديث وضبطه لكتابه ، ومحافظته على صيغ التحمل والأداء ...

معارض بقول سليمان بن حرب :

« ترى عفان بن مسلم كان يضبط عن شعبة ؟

والله لو جهد جهده أن يضبط عن شعبة حديثا واحدا ما قدر عليه .

كان بطيئا رديء الحفظ ، بطيء الفهم .

قال سليمان : « وحدثني حجاج الفساطيطي أنه كان يملي عليهم أحاديث شعبة .

قال سليمان : « والله لقد دخل عفان قبره وهو نادم على رواياته عن شعبة »[٢] .

ومعنى هذا أن عفان سيء الحفظ لا يستطيع أن يحفظ ما يحفظه الراوي العادي الذاكرة ، بل هو سيء الحفظ فيما روى عن شعبة ، لم يصب في حديث واحد مما روى عنه .

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه ١٢ / ٢٧٠ وانظر : « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٢٤٨ .

(٢) رواه ابن عدي في « الكامل في ضعفاء الرجال » ٥ / ٣٨٤ - ٣٨٥ .

وهذا الطعن المنقول عن سليمان بن حرب في عفان لم يصح إسناده حتى ينهض لمعارضة ما سبق من ألفاظ التوثيق الواردة عن النقاد في شأن عفان .

وقول سليمان بن حرب هذا رواه ابن عدي من طريق علي بن إبراهيم بن الهيثم ، ثنا إبراهيم بن أبي داود قال سمعت سليمان بن حرب يقول ... فذكره .

وعلي بن إبراهيم بن الهيثم هو أبو الحسن البلدي اتهمه الخطيب البغدادي(١) .

وقال السمعاني : « كان يتهم بوضع الحديث »(٢) .

فراوي هذا الجرح عن سليمان بن حرب متروك عند المحدثين إن لم يكن كذابا ، فما نقله هدر ، فلا أثر لهذا الجرح في عفان بعد أن تبين وهاؤه وبه يعلم أن لا تعارض بين أقوال النقاد في عفان ابن مسلم الصفار ، وأن الصحيح فيه أنه ثقة لم تتعارض فيه مصطلحات الجرح والتعديل ، بل ما نقل فيه يدل على عدالته وضبطه وإتقانه وتحريه .

ومما تعارض عن النقاد من مصطلحات الجرح والتعديل قولهم في :

عبد الرحمن بن مَغْرَاء(٣) .

حيث وثقه جمهور النقاد بألفاظ تدل على صدقه وشدة طلبه ، وكثرة حديثه ،

---

(١) « ميزان الاعتدال » ٣ / ١١١ و « ديوان الضعفاء والمتروكين » للذهبي ص ٢١٨ ج ٢٨٩٩و « لسان الميزان » ٤ / ٢٣٢ و « تنزيه الشريعة » لابن عراق ١ / ٥٨ ج ٢٧٨ .

(٢) « الأنساب » ١ / ٣٩٠ .

(٣) عبد الرحمن بن مغراء بن عياض بن الحارث بن عبد الله بن وهب الدوسي أبو زهير الكوفي (ت سنة بضع وتسعين ومائة هـ) .

وحسنه فكان منها : قول يحيى بن معين : « لم يكن به بأس ، مات قبل أن ندخل نحن الري ، فلم نكتب عنه شيئا »[١] .

ومعنى قول ابن معين : « لم يكن به بأس » أنه ثقة .

قال ابن أبي خيثمة : « قلت ليحيى بن معين : إنك تقول « فلان ليس به بأس » و « فلان ضعيف » قال إذا قلت لك « ليس به بأس » فهو « ثقة » وإذا قلت لك هو « ضعيف » فليس هو بثقة ، لا يكتب حديثه »[٢] .

وقال عيسى بن يونس : « كان طَلَّابَةً »[٣] ؟ أي يكثر الطلب للحديث .

وقد شهد له بمثل هذا أيضا وكيع حيث قال : « طلب الحديث قبلنا وبعدنا »[٤] .

وقال عثمان بن أبي شيبة : « رأيت أبا خالد الأحمر يحسن الثناء على أبي زهير »[٥] بل ثبت عنه صراحة توثيق عبد الرحمن بن مغراء أبي زهير .

قال أبو خالد الأحمر « ثقة » [٦] . وقال أبو زرعة الرازي « صدوق » [٧] .

والصدوق هو العدل ، خفيف الضبط لخطئه ، فهو دون الثقة قليلا في منزلة

---

(١) « معرفة الرجال » ليحيى بن معين رواية ابن محرز عنه ١ / ٩٢ و ٢ / ١٧٤ .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في « الكفاية » ص ٢٢ وانظر « بيان الوهم والإيهام » لابن القطان الفاسي ٥ / ٣٢٦ ج ٢٤٩٩ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥ / ٢٩١ ج ١٣٨٣ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥ / ٢٩١ ج ١٣٨٣

(٥) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥ / ٢٩١ ج ١٣٨٣ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٦ / ٢٧٤ .

(٧) « الجرح والتعديل » ٥ / ٢٩١ ج ١٣٨٣ .

من يقال فيه « لا بأس به » عند الجمهور .

قال ابن أبي حاتم الرازي : « ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى : وإذا قيل للواحد أنه « ثقة » أو « متقن ثَبتٌ » فهو ممن يحتج بحديثه » . إذا قيل له أنه « صدوق » أو « محله الصدق » أو « لا بأس به » فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية »[١] وهي منزلة من يكون حديثه حسنا .

وذكر عبد الرحمن بن مَغراء ابن حبان في « الثقات »[٢] .

ووثقة أيضا الخليلي[٣] .

وقال الساجي : « من أهل الصدق ، فيه ضعف »[٤] .

فهذه أقوال أهل التوثيق فيه ، وقد عارضها قول ابن عدي : « ثنا ابن أبي عصمة ومحمد بن خلف قالا : « ثنا محمد بن يونس سمعت علي بن عبد الله يقول : « عبد الرحمن بن مغراء أبو زهير « ليس بشيء ، كان يروي عن الأعمش ستمائة حديث تركناه ، لم يكن بذاك »[٥] .

والراوي يترك عندهم إذا اتهم بالكذب ، أو كثر غلطه . وقوله : « لم يكن بذاك » يعني لم يكن بذاك القوي ، قال الشيخ[٦] : « وهذا الذي قاله علي بن

---

(١) « الجرح والتعديل » ٢ / ٣٧ (تقدمة المعرفة) .

(٢) « الثقات » ٧ / ٩٢ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٦ / ٢٧٥ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٦ / ٢٧٥ .

(٥) « الكامل » ٤ / ٢٨٩ .

(٦) يعني ابن عدي .

المديني هو كما قال إنما أنكرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه الثقات عليها ، وله عن غير الأعمش غرائب ، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم »[١] .

ولم يأت ابن عدي بأمثلة مما أنكر عليه ، والغرائب التي أشار إليها إنما تضر الراوي إذا لم يكن ثقة مكثرا ، وعبد الرحمن بن مغراء قال فيه عيسى بن يونس : « كان طَلَّابةً » وقال فيه وكيع : « طلب الحديث قبلنا وبعدنا » .

وذاك الذي نقله ابن عدي عن ابن المديني واعتمده في تضعيف عبد الرحمن ابن مغراء لا يصح ؟ لأنه من طريق محمد بن يونس الكُديمي : وهو متهم بالوضع والكذب على العلماء .

قال ابن عدي في الكديمي : « اتهم بوضع الحديث وبسرقته وادعى رؤية قوم لم يرهم ورواية عن قوم لا يعرفون ، وترك عامة مشايخنا الرواية عنه ، ومن حدث عنه نسبه إلى جده موسى بأن لا يعرف »[٢] .

وقال القاسم بن زكريا المطرز : « أنا أُجاثي الكديمي بين يدي الله وأقول كان يكذب على رسولك وعلى العلماء »[٣] .

فمن كان هذا حاله كيف يعتمده ابن عدي في تجريح من عدَّله جمهور المحدثين ؟! ولهذا فإن ما نقله ابن عدي عن ابن المديني لا يعارض ما ثبت عن

---

(١) « الكامل » ٤ / ٢٨٩ .

(٢) « الكامل » ٦ / ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٣٠٤ - ٣٠٥ .

سائر النقاد من توثيق عبد الرحمن بن مغراء ، لأن سنده ضعيف جدا .
وأدى ضعف النقل إلى التعارض بين مصطلحات الجرح والتعديل الواردة عن النقاد في :

علي بن الجعد [١] :

فإن الجمهور على عدالته وثقته وإمامته وتقدمه في الحفظ .
وقد صدرت عنهم فيه عـــدة مصطلحات توثيقية مثل قول موسى بن داود : « ما رأيت أحفظ من علي بن الجعد ، كنا عند ابن أبي ذئب فأملى علينا عشرين حديثا فحفظها وأملاها علينا »[٢] وقول عبدوس : « ما أعلم أني لقيت أحفظ منـــه »[٣] وقـــول ابن معين : « ثقة صدوق »[٤] وقـــوله أيضا : « أثبت البغداديين في شعبة »[٥] وقول أبي زرعة الرازي : « كان صدوقا في الحديث »[٦] و « كان متقنا صدوقا ولم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة ، وأبي نعيم في حديث الثوري ويحيى الحِمَّاني في شريك ، وعلي بن الجعد في حديثه »[٧] وقول محمد بن

---

(١) علي بن الجعد بن عبيد الجوهري – أبو الحسن البغدادي مولى بني هاشم (ت ٢٣٠) .
(٢) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٢٩٠ .
(٣) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٢٩٠ .
(٤) « معرفة الرجال » ليحيى بن معين رواية ابن حجر عنه ١ / ١١٠ ج ٥١٥ .
(٥) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٢٩١ .
(٦) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٦ / ١٧٨ ج ٩٧٤ .
(٧) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٦ / ١٧٨ ج ٩٤٧ .

صالح : « ثقة »[1] وقول النسائي : «(صدوق »[2] وقول الدارقطني : « ثقة مأمون »[3] أي مأمون الخطأ والغلط وقول ابن قانع : « ثقة ثبت »[4] .

وغيرها من الألفاظ الصريحة في التوثيق[5] ، الدالة على التثبت ، وقوة الحفظ وقد عارضها ما ورد عن علي بن المديني من ترك رواية علي بن الجعد عن شعبة قال العقيلي : « حدثنا عبد الله بن أحمد ، قال وحدثني بعض أصحابنا عن علي بن المديني قال : « وممن[6] ترك حديثه عن شعبة : علي بن الجعد ، وعدَّد جماعة ، فقالوا لعلي بن المديني : وعلي[7] بن الجعد ماله ؟ قال رأيت ألفاظه عن شعبة تختلف[8] .

وهذه الرواية عن علي بن المديني معارضة لما تقدم عن النقاد من توثيق علي بن الجعد ، وتقدمه ، وتثبته على البغداديين في شعبة ، وهي رواية ضعيفة لا تصح نسبتها لابن المديني لأن في إسنادها راويا مجهولا ، وهو من أبهمه عبد الله

---

(1) « تهذيب التهذيب » 7 / 292 .

(2) « تهذيب التهذيب » 7 / 292 .

(3) « تهذيب التهذيب » 7 / 292 .

(4) « تهذيب التهذيب » 7 / 292 .

(5) « تهذيب التهذيب » 7 / 289 - 292 .

(6) في المطبوع من « الضعفاء الكبير » للعقيلي « وهم وهو تصحيف مطبعي وقد صوبناه من تهذيب التهذيب » 7 / 292 .

(7) في « الضعفاء للعقيلي » « فعلم ابن الجعد ماله » والمثبت من تهذيب التهذيب 7 / 292 .

(8) « الضعفاء الكبير » 3 / 225 .

ابن أحمد بقوله : « حدثني بعض أصحابنا » ورواية المبهم من قسم المجهول عينا وحالا ، والمجهول من قسم المردود عند المحدثين .

وبهذا يعلم أن لا تعارض بين من وثّق علي بن الجعد من جمهور النقاد وبين ما ورد عن علي بن المديني من تضعيف ابن الجعد لأن النقل لم يثبت عنه .



ضوابط هذا المبحث

* الجرح والتعديل يلزم فيهما صحة النقل :

يتجلى خطر التساهل في عدم الكشف عن حكم الأسانيد التي تنقل بها أقوال النقاد - جرحا وتعديلا - في كون تلك المصطلحات الصادرة عنهم أساس الحكم على الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ صحة وضعفا .

فإما أن يؤدي الأمر إلى تصحيح ما هو ضعيف غير ثابت عن النبي ﷺ فتبنى عليه أحكام شرعية مغلوطة .

وإما أن يؤدي إلى تضعيف صحيح ثابت عن النبي ﷺ ، فيهجر شرع الله ، أو يتنكب عن سنة ، وفي أقل الأحوال ينشأ الخلاف بين الفقهاء تبعا للخلاف القائم بين النقاد في رواة الأحاديث المستدل بها .

والتساهل في نقد رواة أقوال النقاد - جرحا وتعديلا - ملحوظ مشاهد في كتب الجرح والتعديل ، فإن أهلها لا يهتمون بنقد نقلة مصطلحات الجرح والتعديل عن النقاد ، اهتمامهم بنقد نقلة الأحاديث والأخبار المروية عن النبي ﷺ ، إذ لا فرق بين ذاك وهذا ، بل معرفة صحة حديث النبي ﷺ متوقفة على معرفة صحة ما ينقل عن النقاد من ألفاظ الجرح والتعديل .

* عدم الاعتداد بما لم يصح إسناده من مصطلحات الجرح والتعديل :

كل نقد من إمام في راو ينبغي أن يتأكد من ثبوته عن الناقد مهما كانت قيمته ، ومهما كان المعنى الذي يحمله المصطلح النقدي الوارد عن الناقد ، فلا يعمل ، ولا يرجع إلا إلى ما ثبت سنده عن قائله ، فإن هذا العلم دين ، فينبغي أن ينظر

عمن يؤخذ .

ومن أجل سلامة المعرفة الإسلامية من التزيد والانتحال ، يشترط في كل نقل صحة الإسناد ، فلولا الإسناد لقال من شاء ما شاء . كما أن صحة الإسناد في كل نقل تحد أو تقلل من الخلاف ؟ لأن في الرجوع إلى النص والتحاكم إليه - في أي مجال - تقليلا من الاحتمالات اللامتناهية التي يسبح وراءها العقل بتأويل سائغ أو غير سائغ .

فتعطيل النص الضعيف الذي يحمل نقدا ما يحصرنا في معنى واحد لا مقابل له ، وهو ما حملته النصوص الصحيحة من معنى الجرح أو التعديل .

*** ضرورة التفطن والتيقظ أكثر للتعارض البليغ بين ألفاظ الجرح والتعديل :**

حينما تكون ألفاظ الجرح والتعديل متعارضة جدا في الراوي إلى حد التضارب والتناقض مثل « ثقة » مع « كذاب » و « حافظ » مع « سيء الحفظ » و « حجة » مع « متروك » و « ثبت متقن » مع « مغفل » .

وترد هذه الصيغ المتناقضة التي لا يمكن الجمع بينها بتأويل سائغ ولا غير سائغ .

يكون هذا التعارض من المنبهات التي تبعث على الارتياب في صحة كل تلك الألفاظ الواردة عن أئمة النقد المشهود لهم بالاعتدال والتتبع والبراءة من الهوى .

فيتَّجه الطالب الفطن صاحب الذوق السليم إلى التثبت أولا من صحة المصطلحين عن أولئك النقاد .

فكل تعارض بليغ بين ألفاظ الجرح والتعديل كفيل بأن يوقف طالب العلم اللبيب ليتساءل عن سر ذلك التضارب بين النقاد ، وغالبا ما يكون الأمر راجعا إلى ضعف النقل عن أحد النقاد خصوصا إذا كان المختلفون من أهل الاستقراء والاعتدال ، وانتفت عنهم - لذلك - الغفلة والتعنت اللذين قد يتولد عنهما أحيانا مثل ذلك الاختلاف الشاسع البعيد الشقة .

المبحث الثاني

الخطأ في النقل عن الناقد

قد يقع الخطأ على الناقد بنسبة مصطلح لم يصح عنه لفظه المعارض لقول جمهور النقاد ، إما بأن يسقط من الصيغة الواردة عنه بعضها ، أو بأن يتصرف ناقلها في لفظها فيحيلها إلى ضدها ، فيتغير معناها من التعديل إلى التجريح أو العكس . وفي كلا الحالتين لا يصح الاعتداد بما وقع فيه الخطأ على الناقد . ويعرض هذا المبحث نماذج من مصطلحات الجرح والتعديل ، وقع التصرف فيها خطأ ، أو اجتهادا فأفضى إلى تعارض أقوال النقاد في الرواة ، وذلك في مطلبين .

المطلب الأول

وقوع سقط في كلام الناقد

ومن مصطلحات الجرح والتعديل التي لم تصح نسبتها إلى الناقد ، وعارضت أقوال بعض النقاد - لذلك - صيغ وقع فيها بتْر أو سقط ، صرفها عن وجهها المقصود ، وغَيَّرَ معناها ، فأبدت تعارضا منها ما يعرضه هذا المطلب .

فمما جرى فيه التعارض بين أقوال النقاد بسبب السقط الواقع في كلام أحدهم ، ما ورد عنهم في :

بِشْر بن شُعيب[١] .

فقد قال فيه ابن حبان : « كان متقنا ، وبعض سماعه من أبيه مناولة[٢] سمع

(١) بشر بن شعيب بن أبي حمزة دينار ، القرشي مولاهم ، أبو القاسم الحمصي (ت ٢١٣ هـ) .

(٢) المناولة من طريق تحمل الحديث وصورتها أن يدفع الشيخ أصله أو ما قام مقامه للطالب ، أو =

نسخة شعيب سماعا »[١] . فهذا يدل على عدالته وضبطه كما يدل على تيقظه وشدة ضبطه وتحريه ومعرفته بالحديث .

ومع هذا كله فقد نقل ابن حبان عن البخاري ما يدل على شدة ضعفه وعدم اعتبار روايته لا في الأصول ولا في المتابعات والشواهد .

فقد نقل ابن حيان عن البخاري أنه قال : « تركناه »[٢] .

أي بطلنا الرواية عنه والكتابة ، ويكون الترك عند النقاد لتهمة الراوي بالكذب ، أو كثرة غلطه ، أو كثرة روايته عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون ، أو روايته حديثا اجتمع عليه أنه غلط .

قال عبد الرحمن بن مهدي : « قيل لشعبة » : من الذي يترك حديثه ؟ قال : « إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر ، ترك حديثه ، فإذا اتهم بالحديث ترك حديثه ، فإذا أكثر الغلط ترك حديثه ، وإذا روى حديثا اجتمع عليه أنه غلط ترك حديثه ، وما كان غير هذا فارو عنه »[٣] .

ومن المتأخرين من حصر المتروك فيمن اتهم بالكذب فقط . والمتهم بالكذب عندهم هو من يكون معروفا بكذبه في حديثه العادي بين الناس ، أو من يُرْوى الحديث من جهته ، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة من الدين بالضرورة[٤] .

= يحضر الطالب الأصل للشيخ ، ويقول له في الصورتين : « هذا روايتي عن فلان فاروه عني » « نزهة النظر » لابن حجر ص ١٧٢ .

(١) انظر « الثقات » لابن حبان ٨ / ١٤١ .

(٢) انظر « الثقات » لابن حبان ٨ / ١٤١ .

(٣) رواه الحاكم في « معرفة علوم الحديث » ص ٦٢ .

(٤) انظر ذلك في « تدريب الراوي » للسيوطي ١ / ٢٤٠ - ٢٤١ .

فإذا كان هذا هو معنى « متروك الحديث » عند المحدثين ففي قول البخاري مناقضة لقول ابن حبان في بشر « كان متقنا » .

وعند التحقيق يظهر أنه قد سقط لابن حبان تتمة لكلام البخاري ، بالوقوف عليها يدفع التعارض .

وأصل كلام البخاري على التمام أنه قال « تركناه حيا » فسقط لابن حبان لفظ « حيا » وتغير بذلك المعنى .

قال الذهبي : « أخطأ ابن حبان بذكره في الضعفاء » وعمدته أن البخاري قال : « تركناه » كذا نقل ، فوهم على البخاري ، إنما قال البخاري : « تركناه حيا سنة اثنتي عشرة ومائتين »[(١)] .

وهذا لفظ البخاري الذي ورد في تاريخه ، قال رحمه الله : « بشر بن شعيب ابن أبي حمزة أبو القاسم الحمصي مولى بني أمية ، تركناه حيا سنة ثنتي عشرة ومائتين [قال أبو عبد الله] ومات بعدنا »[(٢)] .

فهذا البتر في في الكلام ترتب عليه تعارض قولي ناقدين في بشر شعيب بما لا حقيقة له .

وأظن أن الذي أوقع ابن حبان – على إمامته في هذا الشأن – في هذا الخطأ هو أنه أخذ العبارة من « التاريخ الصغير » للبخاري ، فسياقها هناك يفضي لما وقع فيه ابن حبان – إذا لم يتثبت القارئ – وهذا نص السياق هناك « تركنا بشر بن شعيب بن أبي

---

(١) « ميزان الاعتدال » ١ / ٣١٨ .

(٢) « التاريخ الكبير » ٢ / ٧٦ ج ١٧٤٣ و « التاريخ الصغير » ٢ / ٢٩٦ .

حمزة أبو القاسم الحمصي ، مولى بني أمية حيا سنة ثنتي عشرة ومائتين » .

فإن طول الفصل في قوله « تركناه » وبين قوله « حيا » من شأنه أن ينسي معنى بداية الكلام ، خصوصا بالنسبة لمن كان همه الوقوف على ألفاظ الجرح والتعديل ، فإن ظفره بمثل هذا الجرح - في زعمه - وهو قول البخاري « تركناه » يغنيه عن تتبع بقية الترجمة التي لا يظهر في بقيتها إلا تاريخ وفاة - بادي الأمر - وقد يساعد على هجوم مثل هذا الخطأ على ابن حبان أن ترجمة هذا الراوي عزيزة ، خُلُوٌ من الجرح والتعديل ممن سبق ابن حبان . ففرحه بمثل قول البخاري « تركناه » يعطل مداركه ويشغل عليه حواسه أن تعي غيره . وهذا كله من آفة الاستعجال والله الموفق .

ومن الخطأ الذي يقع من ناقل قول الناقد - جرحا أو تعديلا - حمله كلامه على غير وجهه ، وفهمه نقده على غير مراده ، من ذلك ما يعرضه هذا المطلب :

المطلب الثاني

تصرف الناقل عن الناقد

ومما أدى فيه تصرف ناقل كلام الناقد إلى التعارض بين أقوال النقاد ومصطلحاتهم - ما جاء في :

الزبير بن الخِرِّيت[1] .

فإن جمهورهم على توثيقه وقبول روايته ، ومصطلحاتهم في تعديله واضحة الدلالة بينة المرمى .

---

(١) الزبير بن الخِرِّيت (بكسر المعجمة ، وتشديد الراء المكسورة ، بعدها تحتانية ساكنة ، ثم فوقانية مثناة) البصري ، سمع عكرمة ، روى عنه جرير بن حازم وحماد بن زيد .

قال الإمام أحمد : « ثقة »[١] .

وقال يحيى بن معين : « ثقة »[٢] .

وقال مرة : « ليس به بأس »[٣] وهما بمعنى واحد عند يحيى بن معين كما تقدم .

وقال العجلي : « ثقة ، ثبت ... وكان الزبير صاحب سنة »[٤] .

فهذا الذي ذكره العجلي يثبت مزيد ضبط ، وتثبت ، وكثرة عناية باتباع الهدي النبوي واستقامة على السنة .

وقال النسائي : « ثقة »[٥] .

فهذا شبه اتفاق من النقاد على توثيق الزبير بن الخِرِّيت ، ومع هذا كله فقد قال أبو الوليد الباجي : « قال علي بن المديني : « الزبير بن الخريت تركه شعبة ، ولم يرو عنه وهو صالح »[٦] . وقوله « صالح » يعني في دينه ويحتمل أن يراد به الصلاح في الحديث لقرينة « تركه شعبة » .

وعلى هذا فالتعارض واضح بين قول الجمهور في الزبير وكون شعبة قد تركه .

---

(١) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ١ / ٤١٨ ج ٩٠٦ .

(٢) « رواه ابن أبي حاتم من طريق إسحاق بن منصور ٣ / ٥٨١ ج ٢٦٣٩ .

(٣) رواه عنه عثمان الدارمي في تاريخه ص ١١٥ ج ٣٤٩ .

(٤) « تاريخ الثقات » ص ١٦٤ ج ٤٥٤ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٣ / ٣١٤ .

(٦) « التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح » ٢ / ٦٢١ .

وهذا الذي نقله الباجي عن ابن المديني تصرف منه أحال معنى الكلام إلى ضده ؟ فصار ذلك جرحا ترد به رواية الزبير ، والصواب أن علي بن المديني إنما قال « لم يرو عنه شعبة » .

قال الحافظ ابن حجر : « وحكى الباجي في رجال البخاري عن علي بن المديني أنه قال : « تركه شعبة » .

قلت : والذي رأيته عن علي أنه قال : « لم يرو عنه شعبة ، وبين اللفظين فرق وقد روى له الجماعة سوى النسائي »[١] .

وعدم رواية شعبة عن الزبير لا تكون تجريحا له ، وإنما تكون لشبهة لا توجب الرد ، أو لعدم سماع شعبة منه .

وعلى فرض ثبوت ما نقله الباجي لا يكون قول ابن المديني « تركه شعبة » جرحا مفسدا .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « فإن قيل : الحديث الأول رواه عمر بن أبي سلمة ، وقد قال فيه علي بن المديني « تركه شعبة » ... وأما قول من قال تركه شعبة ، فمعناه أنه لم يرو عنه كما قال أحمد ابن حنبل : « لم يسمع شعبة من عمر بن أبي سلمة شيئا » وشعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ، ومالك ونحوهم قد كانوا يتركون الحديث عن أناس لنوع شبهة بلغتهم لا توجب رد أخبارهم ، فهم إذا رووا عن شخص كانت روايتهم تعديلا له ، وأما ترك الرواية فقد يكون لشبهة لا توجب الجرح ، وهذا معروف

---

(١) « هدي الساري » ص ٤٠٢ .

في غير واحد قد خرج له في الصحيح »[١] .

فإذا ثبت عن علي بن المديني قوله « تركه شعبة » في الزبير بن الخريت كان معناه ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية هنا ، وإلا فقد ذكر الحافظ بن حجر أن الذي وقف عليه من قول ابن المديني في الزبير أن شعبة لم يرو عنه ، فزال بذلك التعارض عن النقاد في الزبير بن الخرِّيت .

ومن الأخطاء عن الناقد التي تسبب فيها الناقل فأبدت تعارضا بين أقوال النقاد .

ما نقل عن ابن عون من جرح في :

حبيب بن أبي ثابت[٢] .

قال الأزدى روى ابن عون « تُكُلِّمَ فيه »[٣] .

فلم يبين الأزدي نوع الكلام حتى يعلم هل هو مؤثر أولا ، ومن خلال الرجوع إلى المصادر التي نقلت قول ابن عون تبين أن هناك تصرفا من ناقل كلام ابن عون في حبيب بن أبي ثابت .

قال البخاري : « قال أحمد [بن سليمان] قال ابن عون : حدثنا إسماعيل السُّدي وحبيب بن أبي ثابت جميعا أعورين »[٤] .

---

(١) « مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية » ٢٤ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٢) حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار ، ويقال قيس بن هند الأسدي ، مولاهم أبو يحيى الكوفي (ت ١١٩ هـ) .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٢ / ١٧٩ .

(٤) « التاريخ الكبير » للبخاري ٢ / ٣١٤ ج ٢٥٩٢ ورواه عن البخاري العقيلي في الضعفاء الكبير ١ / ٢٦٣ ج ٣٢٢ وعنه ابن عدي في « الكامل » ٢ / ٤٠٦ .

وقد اشتد نقم الذهبي على من فهم من كلام ابن عون جرحا في حبيب حتى قال : « وقد تناكد الدولابي بذكره في « الضعفاء » لمجرد قول ابن عون فيه : « كان أعور » وإنما هذا نعت لبصره لا جرح له »[1] .

وقال الحافظ ابن حجر معقبا على قول الأزدي : « وهو خطأ من قائله ، إنما قال ابن عون : حدثنا حبيب وهو أعور »[2] .

وقد ذهب إلى توثيق حبيب بن أبي ثابت جمهور النقاد وصدرت عنهم فيه عبارات رفيعة في التوثيق منها :

قول النسائي : « ثقة »[3] وقول ابن معين : « ثقة حجة ثبت »[4] وقول ابن أبي حاتم : « صدوق ثقة »[5] وقول الأزدي : « ثقة صدوق »[6] وقول العجلي : « وكان ثبتا في الحديث »[7] وقول ابن جعفر الطبري : « كان ذا فقه وعلم »[8] .

وإنما تكلم بعضهم في أحاديثه عن عطاء . فبان بهذا خطأ من نقل عن ابن

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ٥ / ٢٩١ وانظر نحوه في « الميزان » ١ / ٤٥١ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٢ / ١٧٩ .

(٣) انظر : « تهذيب التهذيب » ٢ / ١٧٨ .

(٤) انظر : « تهذيب التهذيب » ٢ / ١٧٨ .

(٥) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٣ / ١٠٨ ج ٤٩٥ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٢ / ١٧٨ .

(٧) « تاريخ الثقات » ص ١٠٥ ج ٢٤٤ .

(٨) « تهذيب التهذيب » ٢ / ١٧٩ .

عون تجريح حبيب بن أبي ثابت ، ولو قصد ابن عون الجرح لاستعمل النقاد قوله للطعن في السدي أيضا ، وحاجتهم إلى ذلك أشد لأنه متكلم فيه من بعض النقاد كيحيى بن معين وأبي زرعة وحاجتهم إلى تقوية كلامهم بنقد ابن عون آكد ، فإذا لم يفعلوا دل ذلك على أنهم لم يفهموا من قول ابن عون في حبيب والسدي جرحا وإنما وصفا خِلْقيًّا .

وبهذا يعلم أن لا تعارض بين أقوال النقاد في حبيب بن أبي ثابت ، لأن قول الأزدي : روى عن ابن عون « تكلم فيه » إنما هو تصرف من الناقل الأزدي .



ضوابط هذا المبحث

*** ضرورة التأكد من لفظ ما ينسب للناقد من مصطلحات الجرح والتعديل :**

وذلك بالرجوع إلى الألفاظ الواردة عن الناقد – ما أمكن – وعدم الاكتفاء بنقل غيره عنه ممن جاء بعده ، لأن النقل تقع فيه الآفة أحيانا ، خصوصا إذا لم يكن من تلاميذ الناقد الذين سألوه ، أو وقفوا على مناسبة نقده للراوي وسياقه .

فقد يقع سقط من ناقل كلام الناقد إذا كان يعتمد الرجوع إلى الكتب ، فيترتب على ذلك إحالة معنى نقد الناقد ولذلك يجب :

*** تتبع أسيقة صيغ الجرح والتعديل :**

وفحص معانيها جيدا وتحليل ألفاظها بمراعاة ما قبلها وما بعدها ، فإن ذلك مما يساعد على تحقق معناها الاصطلاحي أو استعمالها النقدي الخاص بالناقد .

*** التراجم النادرة يتعامل معها بحذر :**

وذلك خشية وقوع السقط في سياقها ، فخلو الترجمة من أقوال النقاد الآخرين – جرحا وتعديلا – يصعب معه تحديد مقصود الناقد باللفظ المنقول عنه ، إذا جرد .

فكثيرا ما كانت أقوال النقاد الآخرين في الراوي عونا على تحديد ما أشكل من معنى نقد الناقد في الراوي .

فإذا عدم ذلك فلابد من التأكد من سلامة قول الناقد من التغيير الذي يمكن أن يطرأ بسبب السقط في كلامه من ناقل قوله .

وكما تكون الآفة في ألفاظ الجرح والتعديل من الناقل سبب السقط الذي قد يقع له - أحيانا - أثناء نقله مصطلحات الجرح والتعديل عن الناقد - تكون الآفة - أيضا - بسبب تصرفه في ألفاظ الجرح والتعديل حيث يحكيها على المعنى ولا يصيب فيها غرض الناقد ، أو يفهمها على غير وجهها ، فيعبر عنها بعبارة قاصرة ، أو مخالفة لما أراده الناقد من نقده .

فإذا تحرَّف معناها لم تسلم من معارضة أقوال بعض النقاد الذين ذهبوا في الراوي مذهب الناقد الأول لو بقي كلامه سالما من تصرف النقلة .

وكذلك إذا تصحف لفظ من ألفاظ التجريح والتعديل ، أو اسم راو ، أدى ذلك إلى تعارض مصطلحات الجرح والتعديل الواردة عن النقاد .

من ذلك ما يعرضه هذا المبحث :

المبحث الثالث

وقوع تصحيف في مصطلح أو اسم راو

ومما أفضى فيه التصحيف في ألفاظ الجرح والتعديل إلى التعارض ما جاء في :

يزيد بن أبي زياد[١] :

فإن جمهور النقاد على ضعفه لكثرة خطئه ، ووهمه ، وسوء حفظه ، واختلاطه .

فمن تلك الألفاظ التجريحية الواردة فيه قول شعبة : « كان رَفَّاعًا »[٢] أي كثير الرفع لما يُروَى موقوفا على سبيل التوهم . وقول الإمام أحمد : « ليس حديثه بذاك »[٣] أي بذاك القوي وقوله أيضا : « ليس بالحافظ »[٤] و قول ابن معين : « ضعيف »[٥] وقول العجلي : «كان بأَخَرَة يُلَقَّنُ »[٦] أي يعرض عليه الحديث الذي ليس من مروياته ويقال له إنه من رواياتك ، فيقبله ولا يميزه لغفلته . وقول أبي زرعة الرازي : « لين يكتب حديثه و لا يحتج به »[٧] أي

---

(١) يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي أبو عبد الله ، مولاهم الكوفي (ت ١٣٦ هـ) .

(٢) « الجرح والتعديل » ٩ / ٢٦٥ ج ١١١٤ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١١ / ٣٢٩ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١١ / ٣٢٩ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ١١ / ٣٣٠ .

(٦) « تاريخ الثقات » ص ٤٧٩ ج ١٨٤٣ .

(٧) « الجرح والتعديل » ٩ / ٢٦٥ ج ١١١٤ .

ضعيف يعتبر بحديثه . وقول الجوزجاني : « سمعتهم يضعفون حديثه »[(١)] .
وقول الدارقطني : « لا يُخرَّج عنه في الصحيح ، ضعيف يخطئ كثيرا ويُلَّقنُ إذا لُقِنَ »[(٢)] وغير ذلك من الألفاظ الدالة على ضعفه[(٣)] حتى قال فيه الحافظ ابن حجر « ضعيف كَبِرَ فتغير وصار يَتَلَقَّنُ ، وكان شيعيا »[(٤)] .
وكل ذلك ألفاظ واضحة في الجرح قد عارضها ما نقله المزي في تهذيبه ـ عن عبد الله بن المبارك من قوله في يزيد هذا « أَكْرِم به »[(٥)] وهي صيغة تعجب من الإكرام وقد سيقت هنا مساق المدح والثناء ، ولكنها لفظة مصحفة من صيغة جرح وهي قول ابن المبارك « اِرْمِ به » أي بحديثه لضعفه .
قال الحافظ ابن حجر : « وقال ابن المبارك « ارم به » كذا هو في تاريخه . ووقع في أصل المزي « أكرم به » وهو تحريف ، وقد نقله على الصواب أبو محمد بن حزم في المحلى وأبو الفرج ابن الجوزي في « الضعفاء »[(٦)] .
وبهذا يتبين لنا أن التعارض هنا مَرَدُّه إلى التصحيف الذي وقع للمزي في هذه الصيغة من صيغ التجريح حتى صارت واستحالت توثيقا .
وأدى التصحيف – أيضا – إلى تعارض مصطلحات الجرح والتعديل في شأن :

---

(١) « أحوال الرجال » ص ٩٢ ج ١٣٥ .
(٢) « تهذيب التهذيب » ١١ / ٣٣١ .
(٣) « تقريب التهذيب » ص ١٠٧٥ ج ٧٧٦٨ .
(٤) « تهذيب الكمال » ٣٢ / ١٣٩ ج ٦٩٩١ .
(٥) « تهذيب الكمال » ٣٢ / ١٣٩ ج ٦٩٩١ .
(٦) « الضعفاء والمتروكين » ٣ / ٢٠٢ .

قاسم المَعْمَرِي[١] :

فإنه ثقة عند الجمهور .

قال قتيبة بن سعيد : « ثقة »[٢] .

وذكره ابن حبان في « الثقات »[٣] .

وقد عارض هذا التوثيق قول يحيى بن معين فيما نقله عنه عثمان الدارمي : « سمعت يحيى يقول : « قاسم المعمري خبيث كذاب » قال عثمان « : وقد أدركت القاسم هذا المعمري ، كان ببغداد ليس كما قال يحيى »[٤] .

فلا يمكن الجمع بين توثيق قتيبة لقاسم هذا وتكذيب يحيى له ، فيما نقل عنه الدارمي . وذلك للفرق الشاسع بين « الثقة » و « الكذاب » الذي انعدمت عدالته ، وسقطت الثقة بما يروي فصار حديثه - لكذبه - في أسوأ المنازل .

والواقع أن هذا التكذيب المروي عن ابن معين في قاسم المعمري غير ثابت وإنما جَرْحُ ابن معين هو في راو آخر ، اشتبه على الدارمي ووقع له تصحيف فيه وهو « قاسم العُمَري »[٥] .

---

(١) هو القاسم بن محمد بن حميد المعمري (بالميمين المفتوحين المخففتين ، بينهما عين مهملة ساكنة ، قيل له ذلك لرحلته إلى معمر ، انظر تبصير المنتبه لابن حجر ٤ / ١٣٧٥ (ت ٢٢٨ هـ) .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٣٣٦ و « ميزان الاعتدال » ٣ / ٣٧٨ .

(٣) « الثقات » ٩ / ١٥ .

(٤) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص ١٩٣ ج ٧٠٨ .

(٥) بضم العين ثم ميم مفتوحة ثم راء مكسورة وآخره ياء نسب ، نسبة إلى عمر ، وهو القاسم بن عبد الله بن عمر ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني أخو عبد الرحمن (ت بين ١٥٠ و ١٦٠ هـ) .

قال الحافظ ابن حجر : « القاسم بن محمد بن حُميد ، أبو محمد بن محمد ابن أبي سفيان المَعْمَري صدوق من العاشرة ، نقل عثمان الدارمي أن ابن معين كذبه ولم يثبت ذلك »(١) .

وقال العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي : « فيشبه أن يكون ابن معين إنما قال « : قاسم العُمري كذاب خبيث » فكتبها عثمان الدارمي ، ثم بعد مدة راجعها في كتابه فاشتبه عليه فقرأها : « قاسم المَعْمَري »(٢) .

وقال أيضا : « وأحسب ابن معين لم يتكلم في هذا وإنما تكلم في قاسم العمري(٣) ولكن الدارمي خَطْرَفَ(٤) الكتابة أولا ، ثم صحف ، ثم رجع يخالف كما تقدمت الإشارة إليه »(٥) .

فالتحقيق يقتضي أن يكون قول ابن معين : « خبيث كذاب » في قاسم العمري لأنه مضعف عند النقاد وعند ابن معين أيضًا .

قال الإمام أحمد : « القاسم بن عبد الله العمري مديني كذاب كان يضع الحديث ترك الناس حديثه »(٦) أي يختلقه لذلك استحق أن يترك حديثه .

---

(١) « تقريب التهذيب » ص ٧٩٤ - ٧٩٥ ج ٥٥٢٦ .

(٢) انظر « التنكيل » ١ / ٦٣ - ٦٤ .

(٣) في المطبوع من التنكيل (المعمري) وهو تصحيف مطبعي يدل عليه ما سبق نقله عن المعلمي ، كما يدل عليه سياق الكلام .

(٤) يعني أسرع في الكتابة حتى أدخل بعض حروف الكلمة في بعض .

(٥) « التنكيل » ١ /٣٨٠ .

(٦) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » من طريق أبي طالب ٧ / ١١١ - ١١٢ ج ٦٤٣ .

وروي عباس الدوري عن ابن معين قال : « القاسم بن عبد الله بن عمر العمري : « [ضعيف] ليس بشيء »(١) وقوله « ليس بشيء » نكرة في سياق النفي ، فهو نفي لأن يكون هذا الراوي أدنى شيء . وهو كناية عن الضعف الشديد غالبا .

وقال أبو حاتم الرازي : « القاسم بن عبد الله بن عمر العمري : « متروك الحديث »(٢) .

وقال ابن أبي حاتم : « سئل أبو زرعة عن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص فقال : « ضعيف لا يساوي شيئا متروك الحديث ، منكر الحديث »(٣) .

ويكون الراوي « منكر الحديث » إذا كان ضعيفا ، وروى شيئا خالف فيه الثقات(٤) .

وبقية أقوال النقاد في العمري هذا شديدة جدا يصلح معها وينسجم ويتفق أن يقول فيه ابن معين « خبيث كذاب » .

فهو أولى بهذا الوصف من القاسم المعمري لما قد علمت من جواز التصحيف

---

(١) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٢ /٤٨١ ج ٦٨٦ والزيادة بين المعقوفين من « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٧ / ١١٢ ج ٦٤٣ . وانظر ما كتبه الدكتور أحمد نور سيف في دراسته لتاريخ يحيى بن معين ، رواية عباس الدوري ١ / ١١٥ حول قول ابن معين في الراوي « ليس بشيء » .

(٢) « الجرح والتعديل » ٧ / ١١٢ ج ٦٤٣ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٧ / ١١٢ ج ٦٤٣ .

(٤) هذا من معاني المنكر وله إطلاقات أخرى يأتي بيانها في محلها من هذا البحث في ص ٣٣٤ .

على عثمان الدارمي حتى أنكر هو نفسه استحقاق المعمري لهذا الجرح من ابن معين .

ومن ذلك توثيق ابن حبان :

مُعاذ بن رِفاعة[١]

حيث ذكره في « الثقات »[٢] .

وهو معارض بما حكاه الأزدي عن عباس الدوري ، عن ابن معين أنه قال فيه « ضعيف »[٣] .

والواقع أن هذا الذي نقله الأزدي عن عباس عن يحيى في معاذ خطأ ، سببه وقوع التصحيف لأبي الفتح الأزدي ، وذلك أن ما نقله عن عباس هو في مُعان بن رفاعة (بنون آخره بَدَلَ ذال معجمة) ، وهو مُعان بن رِفاعة السَّلاَمي أبو محمد الدمشقي ويقال الحمصي .

ويدل على وقوع التصحيف في هذا الراوي للأزدي أمور هي :

١ - نقل ابن عدي[٤] عن عباس الدوري[٥] عن يحيى بن معين قوله

(١) معاذ (بميم مضمومة وعين مهملة ممدودة آخره ذال معجمة) بن رفاعة بن رافع بن مالك بن عجلان بن عمرو بن عامر بن زريق الأنصاري الزُّرقي المدني .

(٢) « الثقات » ٥ / ٤٢١ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١٠ / ١٩٠ .

(٤) « الكامل » ٦ / ٣٢٨ .

(٥) جاء في تحقيق د. أحمد نور سيف لتاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري ٤ / ٤٣٠ ج ٥١٣٤ تعليقا على النص الوارد عن ابن معين - والذي نحن بصدد تحقيق من ورد فيه - بعد أن أثبت في الأصل المطبوع : «معاذ بن رفاعة» بالذال المعجمة . قال د. أحمد نور سيف : « كتب =

« ضعيف » في مُعان (بالنون) بن رفاعة .

٢ - متابعة محمد بن عثمان لعباس الدوري على روايته عن يحيى بن معين قوله « ضعيف »[(١)] في معان (بالنون آخره) ابن رفاعة[(٢)] .

٣ - قول ابن الجوزي : « مُعان بن رفاعة السَّلامي الدمشقي ؟ قال يحيى : « ضعيف »[(٣)] .

٤ - قول الحافظ أبي الحسن بن القطان المغربي في تعقبه على عبد الحق الإشبيلي : « إن معان بن رفاعة السلامي هذا هو دمشقي ...
قال الدوري عن ابن معين إنه « ضعيف »[(٤)] .

٥ - لم يعلم ليحيى بن معين ولا لغيره قول بالتضعيف في معاذ (بالذال المعجمة) بن رفاعة ، فهذه روايات أصحابه عنه ليس فيها قول لابن معين في معاذ الزرقي المدني .

= أعلاها معان . والمثبت في الأصل هو الصواب » هذا تعليقه . وهو ترجيح بغير مرجح . والدكتور - حفظه الله - يعلم أن النسخة التي اعتمدها في التحقيق ليست بخط ابن معين ولا بخط عباس الدوري - ومع ذلك فهي بخط الحافظ المحقق فارس الميدان محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣ هـ) الذي زين هذه النسخة بالهوامش واللحق والتصويبات لِما يمكن أن يزل فيه القلم وإن كان المحقق قد استهان ببعضها كما سطره في دراسة الكتاب المحقق .
انظر ١ / ١٦٥ - ١٦٦ .

(١) في رواية محمد بن عثمان : « كان ضعيفا » وهو خلاف لفظي غير مؤثر .

(٢) رواية محمد بن عثمان عن يحيى بن معين في معان أخرجها العقيلي في الضعفاء الكبير ٤ / ٢٥٦ ج ١٨٥٤ .

(٣) « الضعفاء والمتروكين » ٣ / ١٢٦ .

(٤) « بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام » لابن القطان الفاسي ٣ / ٤٠ ج ٦٩١ .

٦ - جمهور النقاد على تضعيف معان بن رفاعة السلامي الدمشقي ، وهذه أقوال بعضهم فيه :

قال الجوزجاني : « ليس بحجة »[١] .

وقال علي بن المديني : « كان شيخا ضعيفا »[٢] .

وقال أبوحاتم الرازي : « شيخ يروي عن أبي الزبير وعلي بن يزيد ، يكتب حديثه ولا يحتج به »[٣] يعني أنه لا يحفظ فيحدث ، ويضطرب في حديثه ، أشار إلى معنى هذا المصطلح التجريحي أبو حاتم نفسه في ترجمة إبراهيم بن مهاجر[٤] .

وقال الفسوي : « لين الحديث »[٥] .

وقال ابن عدي : « عامة ما يرويه لا يتابع عليه »[٦] .

وقال ابن حبان : « منكر الحديث ، يروي مراسيل كثيرة ، ويحدث عن أقوام مجاهيل ، لا يشبه حديثه حديث الأثبات فلما صار الغالب على روايته ما تنكر القلوب استحق تَرْك الاحتجاج به »[٧] .

---

(١) رواه ابن عدي في « الكامل » ٦ / ٣٢٨ .

(٢) « سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة » لعلي بن المديني » ص ١٥٨ ج ٢٢٥ .

(٣) « الجرح والعديل » ٨ / ٤٢٢ ج ١٠١٩ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٢ / ١٣٣ ج ٤٢١ .

(٥) « المعرفة والتاريخ » ٢ / ٤٥١ .

(٦) « الكامل » ٦ / ٣٢٩ .

(٧) « المجروحين » ٣ / ٢٦ .

وقد وثقه بعض النقاد وتوسط فيه آخرون ، وانتهى فيه الحافظ ابن حجر إلى قوله : « لين الحديث كثير الإرسال »(١) .

وقال الذهبي : « وهو صاحب حديث ليس بمتقن »(٢) .

وهذا بخلاف معاذ بن رفاعة فإنه لم ينقل عن أحد النقاد قول فيه بالتضعيف ، بل هو من رجال البخاري ، وما رواه الأزدي عن عباس عن ابن معين من تضعيفه يحمل على التصحيف لما تقدم من الأدلة .

فلا تعارض إذا بين قول ابن معين وقول من وثّق معاذ بن رفاعة لأن قول ابن معين هو في راو آخر هو معان (بالنون آخره) بن رفاعة اشتبه به فتصحف على الأزدي فصيره « معاذ » بدل معان ، وحكى قول ابن معين في هذا الأخير على أنه في الأول فأبدى ذلك تعارضا - لا حقيقة له - بين أقوال النقاد في معاذ (بالذال المعجمة) ابن رفاعة .



---

(١) « تقريب التهذيب » ص ٩٥٣ ج ٦٧٩٥ .

(٢) « ميزان الاعتدال » ٤ / ١٣٤ .

ضوابط هذا المبحث

*** التصحيف علة تعتري مصطلحات الجرح والتعديل فينشأ عنها التعارض بين أقوال النقاد :**

ولذلك ينبغي الاستيثاق مما ينسب إلى النقاد من مصطلحات الجرح والتعديل ، من حيث الصيغة واللفظ والمعنى والدلالة ، خصوصا ما كان سبيل تحمله الكتب والصحف ؟ فإن احتمال وقوع التصحيف فيه وارد ؟ وذلك للتشابه الحاصل بين كثير من حروف اللغة العربية في الرسم ؟ حيث وضعت على هيئة واحدة لا يميزها عن بعضها إلا عدد النقط وذلك مثل (ب – ت – ث – ن – ي) و (ج – ح – خ) و (ر – ز) و (ص – ض) وغيرها . فإن زيادة نقطة (بوسخ) أو نقصانها (بمحو) يصير الحرف شيئا آخر ، فيتغير معنى الكلمة لذلك .

ويساعد على التصحيف في مثل هذه الحالة عوامل أخرى منها نوع الكتابة التي كتب بها الكتاب ، وقلة معرفة الناسخ بعلم الجرح والتعديل ، واصطلاحات أهله واستعمالاتهم .

ومنها العوامل الطبيعية التي تغير معالم الخط في الكتاب كالرطوبة ، والعَرَق ، والأرضة ، ورداءة المداد ، ونوعية الورق المكتوب عليه ، هل يمتص المداد أو لا ... إلخ .

كل هذا يضطرنا للرجوع إلى المصادر المعتمدة في الجرح والتعديل ، ويلزمنا التفتيش عن معاني مصطلحات الجرح والتعديل المعارضة لأقوال جمهور النقاد

حتى لا تستعمل أقوالهم في غير مواقعها .

*** التصحيف أكثر وقوعا في أسماء الرواة :**

لأنها لا يدخلها القياس ، ولا يدل عليها ما قبلها ولا ما بعدها فالأساس في ضبطها هو السماع .

فكثيرا ما أفضى التشابه بين اسمي راويين إلى اعتبارهما واحدًا واعتبار أقوال النقاد المختلفة فيهما على أنها في واحد ، فنتج عن ذلك افتعال قضية التعارض بين مصطلحات الجرح والتعديل من غير قصد ، وذلك بنسبة مصطلحات نقدية في رواة لم يقصدهم الناقد بنقده ، ولم يثبت عنه فيهم طعن ، ولذلك ينبغي التفطن والتيقظ لما يقع في أسماء الرواة من تصحيف باستيعاب كل أطراف ترجمة الراوي المتكلم فيه بتحديد نسبه وكنيته وشيوخه وتلاميذه ، وتتبع ما نقله سائر أصحاب الناقد لتحديد الراوي المقصود بنقد الناقد ثم التماس أقوال النقاد الآخرين فيه ، فإن أقوال النقاد - المعاصرين - غالبا ما تتقارب في الرواة إلا أن يشذ ناقد بطعن في راو لحمل فيه على غيره ممن دونه أو ممن فوقه ؟ فهذا لا يحسن فيه اعتبار القولين متعارضين - وبيان ذلك في هذا المبحث :

المبحث الرابع

كون أحد المصطلحين الحمل فيه على غير الراوي

مما أسهم - أيضا - في تعارض مصطلحات الجرح والتعديل عن النقاد قلة التمحيص والتدقيق والتحقيق من الناقد فيمن تكون عليه تبعة بعض الأخطاء في أحاديث ، أو نكارتها ، أو علتها ، أو وضعها .

فيكون القصور في التحقيق من الناقد سببا لطعنه فيمن روي عنه حديث ضعيف أو مُعَلّ أو منكر ، أو موضوع وإن كانت العهدة في ذلك على غيره من الشيوخ أو التلاميذ .

فيتولى الناقد إصدار المصطلحات التجريحية فيمن روي عنه شيء من ذلك وإن كان برئيا منه ، بينما يخالفه غيره من أهل الاستقراء والتتبع فيوثقون من جرَّحه غيرهم ممن لم يتأن في التأكد من آفة الخبر . فينشأ عن ذلك تعارض في المصطلحات بين من يوثق ذلك الراوي ، ومن يجرحه ، وقد يصل هذا التعارض أحيانا إلى التضاد كقول بعض النقاد : « ثقة » مع قول غيره « كذاب » في الراوي نفسه .

ومن خلال التتبع والاستقراء يتبين أن الراوي بريء من ذلك الجرح الذي لم يتحقق صاحبه ، وأن العهدة في ذلك الخبر الضعيف أو المعل أو الموضوع على شيخ الراوي ، أو الراوي عنه ، أو جاره ممن تولى الدس في حديثه ، أو صديقه أو قريبه ... إلخ .

ومن خلال استعراض جملة كافية من الأمثلة يظهر مدى أثر هذا السبب في تعارض مصطلحات الجرح والتعديل في الرواة .

فممن تعارضت فيه أقوال النقاد جرحا وتعديلا لطعنِ الحملُ فيه على غيره من شيوخه :

إسحاق بن إبراهيم الفراديسي(١) :

فقد وثقه جمهور النقاد بعبارات دالة على عبادته وسلوكه وعدالته وضبطه لحديثه ، فمما ورد عنهم في توثيقه :

قول أبي مسهر : « ثقة »(٢) .

وقد جمع إلى التوثيق كثرة العبادة والخشية والإنابة .

قال أبو زرعة : « كان من الثقات البكائين »(٣) .

وقال أبو داود : « ما رأيت بدمشق مثله كان كثير البكاء ، كتبت عنه سنة اثنتين وعشرين »(٤) .

وكما حظي بتوثيق النقاد حظي بكتابة المتعنتين منهم عنه . قال أبو حاتم : « كتبت عنه وهو ثقة »(٥) .

---

(١) إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النضر الدمشقي الفراديسي ، مولى عمر بن عبد العزيز (ت ٢٢٧ هـ) .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ٢٠٩ ج ٧١٠ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٢٠ .

(٤) « سؤالات أبي عبيد الآجري » ٢ / ٢٢٥ ج ١٦٧٥ .

(٥) « الجرح والتعديل » ٢ / ٢٠٩ ج ٧١٠ .

وقال إسحاق بن سيار النصيبي : « ثقة »[(١)] .

وقال النسائي : « ليس به بأس »[(٢)] .

وقال الدارقطني : « ثقة »[(٣)] .

وكل هذا معارض بما ورد عن بعض النقاد من إنكار بعض الأحاديث على إسحاق ، وهي في حقيقتها منكرة عمن أخذها إسحاق من شيوخه .

قال الحافظ ابن حجر : « وروى له الأزدي في « الضعفاء » حديثا عن عمر بن المغيرة عن داود ابن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس رفعه « الضرار في الوصية من الكبائر » .

قال الأزدي : « المحفوظ من قول ابن عباس لا يرفعه » .

قلت : عمر ضعيف جدا فالحمل فيه عليه »[(٤)] .

وأورد له ابن عدي في « الكامل » عن ابن أبي حازم عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعا « الأعمال بالخواتيم » .

قال ابن عدي : « وهذا غير محفوظ عن هشام » .

قال : « له عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان مرفوعا [مقدار عشرين حديثا كلها غير محفوظة] وله أحاديث صالحة »[(٥)] .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٢٠ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٢٠ .

(٣) « سؤالات البرقاني للدارقطني » ص ١٦ ج ٢٩ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٢٠ .

(٥) انظر « الكامل » ١ / ٣٣٩ وفي المطبوع منه سقط بمقدار ما بين المعقوفين استدركناه من « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٢٠ و « الميزان » ١ / ١٧٩ .

قال ابن عساكر : « الوهم في تلك الأحاديث من يزيد »[١] .

وقال الذهبي : « شيخه يزيد ساقط ، فالعهدة على يزيد »[٢] .

ويهذا يعلم أن اختلاف النقاد في إسحاق بن إبراهيم هذا مَرَدُّه إلى تلك الأحاديث المنكرة على شيوخه ومما ثَلَمَ به ابن عدي :

مُطَرِّف بن عبد الله[٣] :

- وهو منه براء - قوله فيه : « يحدث عن ابن أبي ذئب وأبي مودود وعبد الله بن عمر ومالك وغيرهم بالمناكير »[٤] ؟ أي يحدث بأحاديث ضعيفة يخالف فيها أقرانه من الثقات .

وقد وثق مطرفا جمهور النقاد بعبارات بيِّنة في التعديل .

قال ابن سعد : « كان ثقة »[٥] .

وقال الدارقطني : « ثقة »[٦] .

وذكره ابن حبان في الثقات[٧] .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٢٠ .

(٢) « ميزان الاعتدال » ١ / ١٧٩ ج ٧٢٣ .

(٣) مُطرف بن عبد الله بن مُطرف بن سليمان بن يسار أبو مصعب المدني اليساري الأصم (ت ٢٢٠ هـ) .

(٤) « الكامل » ٦ / ٣٧٧ .

(٥) « الطبقات الكبرى » ٥ / ٥٠٤ ج ١٤٦٥ .

(٦) « سؤالات الحاكم للدارقطني » ص ٢٧٧ ج ٤٩٣ .

(٧) « الثقات » ٩ / ١٨٣ .

فتعارضت مصطلحات التوثيق الواردة عن الجمهور في مطرف مع قول ابن عدي « يحدث بالمناكير » .

وقد تبين من خلال الرجوع إلى هذه المناكير التي سردها [١] ابن عدي لمطرف - أن العهدة فيها على الراوي عنه أحمد بن داود ، وقد قال فيه الدارقطني : « أحمد ابن داود بن عبد الغفار الحراني » عن أبي مصعب متروك كذاب »[٢] .

وقد انتقد الإمام الذهبي صنيع ابن عدي في إيراده تلك الأحاديث في ترجمة مطرف على أنها من منكراته حيث قال « هذه أباطيل حاشى مطرفا من روايتها : وإنما البلاء من أحمد بن داود ، فكيف خفي هذا على ابن عدي : فقد كذبه الدارقطني »[٣] .

وقال ابن حجر : « وذكره ابن عدي في الكامل وساق له أحاديث منكرة ، والذنب فيها من الراوي عنه أحمد بن داود الحراني فقد كذبه الدارقطني »[٤] .

وهذا مما يدل - أيضا - على أن بعض الرواة قد تتعارض فيهم مصطلحات الجرح والتعديل لجرح في شيوخهم أو الرواة عنهم .

ومن تعارض مصطلحات النقاد لهذا السبب ما جاء عنهم في :

---

(١) انظرها : في « الكامل » ٦ / ٣٧٨ .

(٢) « الضعفاء والمتروكين » للدارقطني ص ٥٢ ج ٥٢ .

(٣) « ميزان الاعتدال » ٤ / ١٢٥ .

(٤) « هدي الساري » ص ٤٤٤ .

عيسى بن طَهْمَان[١]

حيث وثقة جمهور النقاد ، وجرحه ابن حبان بجرح الحمل فيه على الراوي عنه ، فنشأ عن ذلك تعارض مصطلحاتهم فيه .

فمما وُثِّق به قول الإمام أحمد : « شيخ ثقة »[٢] والشيخ في اصطلاح النقاد من لم يبلغ درجة الإمامة والحفظ ، وقد يكون ثقة وقد يكون غير ثقة . قال ابن رجب الحنبلي « والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره »[٣] .

وقد أكد الإمام أحمد هنا توثيق هذا الشيخ بوصفه له بأنه ثقة فزال الاحتمال .

وقول ابن معين : « ثقة »[٤] .

وأقوال سائر النقاد متقاربة مترددة بين صحة حديثه وحسنه .

ففي صدقه وصحة حديثه يقول أبو حاتم الرازي : « لا بأس به يشبه حديثه أهل الصدق وما بحديثه بأس »[٥] .

ويقارب قول أبي حاتم فيه قول أبي داود : « لا بأس به ... أحاديثه مستقيمة »[٦] .

---

(١) عيسى بن طهمان بن رامة الجشمي أبو بكر البصري (مات قبل ١٦٠ هـ) .

(٢) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ٣ / ٤٥٦ ج ٥٩٤٢ .

(٣) « شرح علل الترمذي » لابن رجب الحنبلي ٢ / ٦٥٨ .

(٤) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٢ / ٤٦٣ ج ١٦٠٢ .

(٥) « الجرح والتعديل » ٦ / ٢٨٠ ج ١٥٥٢ .

(٦) « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود » ٢ / ٤٢ ج ١٠٥٧ .

وقال مرة : « ثقة »[(١)] .

وقال النسائي : « لا بأس به »[(٢)] .

وقال الفسوي : « ثقة »[(٣)] .

وقال الدارقطني : « صدوق »[(٤)] .

فرغم هذه الألفاظ الدالة على التوثيق فقد أفحش فيه القول ابن حبان حينما قال : « ينفرد بالمناكير عن أنس ويأتي عنه بما لا يشبه حديثه ، كأنه كان يدلس عن أبان بن أبي عياش . ويزيد الرقاشي عنه .

لا يجوز الاحتجاج بخبره ، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير »[(٥)] .

ومعنى قول ابن حبان أنه لا يحتج بما ينفرد به عيسى ، وإنما يستشهد بما وافق فيه الثقات .

ولم يتابع ابن حبان على قوله هذا في عيسى بن طهمان ؛ وذلك لأن المنكرات الواقعة في حديثه هي من قِبَلِ الراوي عنه خالد بن عبد الرحمن ، دل على هذا قول العقيلي : « عيسى بن طهمان عن أنس ولا يتابع على حديثه ولعله أتي من قبل خالد لأن أبا نعيم وخلادا يحدثان عنه

---

(١) «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود » ٢ / ٣٠٣ ج ١٩٢٩ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٢١٦ .

(٣) « المعرفة والتاريخ » ٣ / ٢٣٢ .

(٤) « سؤالات الحاكم للدارقطني » ص ٢٥٨ ج ٤٣٨ .

(٥) « المجروحين » ٢ / ١١٧ - ١١٨ .

أحاديث مقاربة »[١] .

أي مقاربة لأحاديث الثقات فهو يقاربهم فيها أي يوافقهم . وقال الحافظ ابن حجر متعقبا صنيع ابن حبان :

« ثم لم يسق له إلا حديثا واحدا والآفة فيه ممن دونه »[٢] .

فتحصل من هذا المثال أيضا أن المنكرات التي أخذت على هذا الرجل هي من قِبَلِ من دونه ؟ فكان هذا من أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل في هذا الراوي بين الجمهور وابن حبان . وفي :

إبراهيم بن طهمان[٣]

تعارض بين جمهور النقاد الذين وثقوه مطلقا ، والحافظ ابن عمار الذي يرى تضعيفه واضطراب حديثه .

فمما ورد عنهم في توثيقه قول عبد الله بن المبارك : « صحيح الكتب »[٤] وهذا من عنايته بضبط أصوله وتصحيح سماعه .

وقد أثنى على عدالته وضبطه سائر النقاد .

قال يحيى بن معين : « ثقة »[٥] وفي رواية أخرى عنه : « ليس به بأس »[٦]

---

(١) « الضعفاء الكبير » ٣ / ٣٨٥ ج ١٤٦٥ .

(٢) « هدي الساري » ص ٤٣٤ .

(٣) إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني أبو سعيد ، نزيل نيسابور المكي ، (ت ١٦٨ هـ) .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ١٠٨ ج ٣٠٧ .

(٥) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٢ / ١٠ ج ٤٧٤٩ .

(٦) « تاريخ عثمان الدارمي » ص ٧٧ ج ١٧٩ .

وهما بمعنى واحد في استعمال ابن معين .

وقال الإمام أحمد : « ثقة في الحديث وهو أقوى حديثا من أبي جعفر كثيرا . حدثنا عنه ابن مهدي »[(١)] .

وإلى هذا فقد كان مهيب الجانب عند الإمام أحمد . قال أبو زرعة : « كنت عند أحمد بن حنبل ، فذكر إبراهيم بن طهمان ، وكان متكئا من علة ، فجلس وقال لا ينبغي أن يذكر الصالحون فيتكأ »[(٢)] .

وقال أيضا : « هو صحيح الحديث مقارب إلا أنه كان يرى الإرجاء »[(٣)] ، أي مقارب لغيره من الثقات .

وقد حاز إلى صحة الحديث سعة السماع ، وجودة التحصيل .

قال إسحاق بن راهويه : « كان صحيح الحديث ، كثير السماع ، ما كان بخراسان أكثر حديثا منه ، وهو ثقة »[(٤)] .

وقال العجلي : « لا بأس به »[(٥)] .

وقال أبو داود : « ثقة »[(٦)] .

وقال صالح جَزَرة : « ثقة ، حسن الحديث ، يميل شيئا إلى الإرجاء في الإيمان ،

---

(١) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ٢ / ٥٣٨ ج ٣٥٥١ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ٧ / ٣٨١ .

(٣) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد » ص ٣٥٩ ج ٥٥٩ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ٧ / ٣٨٠ و « تهذيب التهذيب » ١ / ١٢٩ .

(٥) « تاريخ الثقات » ص ٥٢ ج ٢٧ .

(٦) « سير أعلام النبلاء » ٧ / ٣٨٠ و « « تهذيب التهذيب » ١ / ١٢٩ .

حبب الله حديثه إلى الناس ، جيد الرواية »[١] .

وقال أبو حاتم الرازي : « صدوق حسن الحديث »[٢] .

وقال يحيى بن أكثم القاضي : « كان من أنبل من حدَّث بخراسان والعراق والحجاز وأوثقهم وأوسعهم علما »[٣] .

وقال الدارقطني : « ثقة »[٤] .

فكل هذه العبارات تدل على عدالة الرجل وحسن سيرته ، كما تدل على ضبطه وسعة محفوظة وكثرة علمه ، وقبول حديثه عند النقاد ، ومع هذا كله فقد قال فيه ابن عمار الموصلي : « ضعيف مضطرب الحديث »[٥] .

والحديث المضطرب عندهم ما روي على أوجه مختلفة - متساوية الصحة - لا يمكن الجمع بينها[٦] .

فما وجه ضعف حديث إبراهيم هذا ؟ وما اضطراب حديثه ؟

قال صالح جَزَرة : « ابن عمار من أين يعرف حديث إبراهيم ، إنما وقع إليه حديث إبراهيم في « الجمعة » يعني الحديث الذي رواه ابن عمار عن المعافي ابن عمران عن إبراهيم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة : « أول جُمعة

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ٧ / ٣٨٠ و « تهذيب التهذيب » ١ / ١٢٩ .

(٢) « الجرح والتعديل » ٢ / ١٠٧ ج ٣٠٧ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١ / ١٢٩ و « سير أعلام النبلاء » ٧ / ٣٨٠ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١ / ١٢٩ و « سير أعلام النبلاء » ٧ / ٣٨٠ .

(٥) « سير أعلام النبلاء » ٧ / ٣٨٢ و « تهذيب التهذيب » ١ / ١٣٠ .

(٦) انظر « التبصرة والتذكرة » للحافظ العراقي ١ / ٢٤٠ - ٢٤١ .

جُمِّعَت بِجُوَّاثا »[١] .

قال صالح : « والغلط فيه من غير إبراهيم لأن جماعة رووه عنه عن أبي جمرة عن ابن عباس .

وكذا هو في تصنيفه ، وهو الصواب ، وتفرد المعافى بذكر محمد بن زياد فعلم أن الغلط منه لا من إبراهيم [٢]

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني : « وكذا أخرجه البخاري في أواخر المغازي من حديث أبي عامر العقدي عن ابن طهمان عن أبي جمرة عن ابن عباس »[٣] .

وبهذا يعلم أن الحمل في هذا الحديث على المعافى بن عمران لا على إبراهيم ابن طهمان فبطل بذلك سبب القدح في ابن طهمان والتصق الجرح بمن دونه في الإسناد .

فانتفى بذلك التعارض لعدم تأثير الجرح حقيقة في الراوي أي في إبراهيم بن طهمان .

وممن لزمه طعن بعض النقاد وغيره ممن روى عنه أولى بالطعن منه :

---

(١) جواثا بضم الجيم وتخفيف الواو الممدودة ، آخره ثاء مثلثة ممدودة ، قرية بالبحرين .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ١٣٠ .

(٣) « هدي الساري » ص ٣٨٨ والحديث المشار إليه أخرجه البخاري في صحيحه ٢ / ٣٧٩ ح ٨٩٢ كتاب « الجمعة » : باب الجمعة في القرى والمدن و ٨ / ٨٦ ج ٤٣٧١ ، كتاب « المغازي » : باب وفد عبد القيس (عن ابن عباس أنه قال : إن أول جمعة جُمِعت بعد جمعة في مسجد رسول الله ﷺ - في مسجد عبد القيس بجواثى من البحرين » .

غَالِبٌ القطان[١] .

فجمهور النقاد على توثيقه ، وقد ورد فيه عبارات رفيعة في التوثيق .

قال الإمام أحمد فيه : « ثقة ثقة »[٢] ، وهي من أعلى صيغ التوثيق عند النقاد ، وهي دالة على تمكن الراوي من الدرجة العليا في العدالة والضبط ، أما عموم العدالة والضبط فهما حاصلان من قول ابن معين : « ثقة »[٣] .

وقول ابن سعد : « وكان ثقة »[٤] .

وقد جمع إلى ذلك الصدق وصلاح السريرة .

قال أبو حاتم الرازي : « صدوق صالح »[٥] .

وقال النسائي : « ثقة »[٦] .

وهي عبارات صريحة في التوثيق لا تحتمل غيره ، ومع ذلك فقد عورضت بقول ابن عدي « وفي حديثه بعض النُّكْرة ... وغَالِبٌ الضعفُ على حديثه بَيِّنٌ »[٧] .

---

(١) غالب بن خُطَّاف (بفتح وضم الخاء المعجمة من فوق وتشديد الطاء المهملة) ابن أبي غيلان القطان ، أبو سليمان البصري ، روى عن الحسن وغيره وعنه شعبة وغيره .

(٢) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ٢ / ٢٠٧ ج ٢٠٢٧ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » من طريق إسحاق بن منصور عنه ٧ / ٤٨ ج ٢٧٠ .

(٤) « الطبقات الكبرى » ٢٠٠ ج ٣٢٤٨ .

(٥) « الجرح والتعديل » ٧ / ٤٨ ج ٢٧٠ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٢٤٢ .

(٧) « الكامل » ٦ / ٧ .

ثم أورد له ابن عدي حديثا منكرا ، وجعل ذلك سبب ضعفه .

قال الحافظ ابن حجر : « الحمل فيه على الراوي عنه عمر بن المختار »[١] .

وقال الذهبي في هذا الحديث : « الآفة من عمر ، فإنه متهم بالوضع فما أنصف ابن عدي في إحضاره هذا الحديث في ترجمة غالب ، وغالبٌ من رجال الصحيحين »[٢] .

فبان بهذا أن التعارض بين قول الجمهور في غالب وقول ابن عدي مبني على طعنٍ « غالب منه براء » ، وإنما هو في الراوي عنه وهو عمر بن المختار .

وتعارضت أقوال النقاد في :

حسين بن ذكوان المُعَلم[٣] :

لطعن يتعلق بالراوي عنه . وقد جاء عن جمهور النقاد توثيقه .

قال يحيى بن معين : « ثقة »[٤] . وقال العجلي : « ثقة »[٥] .

وقال أبو زرعة الرازي : « ليس به بأس »[٦] .

وقال ابن سعد : « كان ثقة »[٧] .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٢٣٤ .

(٢) « ميزان الاعتدال » ٣ / ٣٣١ .

(٣) الحسين بن ذكوان المعلم العوذي البصري المكتب (ت ١٤٥ هـ) .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » من طريق ابن أبي خيثمة ٣ / ٥٢ ج ٢٣٣ .

(٥) « تاريخ الثقات » ص ١٢٢ ج ٢٩٦ .

(٦) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣ / ٥٢ ج ٢٣٣ .

(٧) « الطبقات الكبرى ٧ / ٢٠٠ ج ٣٢٤٣ .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة »[١] .

وقال النسائي : « ثقة »[٢] .

وقال البزار: « ثقة »[٣] .

وقال الدارقطني : « من الثقات »[٤] .

وكل هذا التوثيق عن أولئك النقاد معارض بقول يحيى بن سعيد القطان : « فيه اضطراب »[٥] .

وتبعه على ذلك العقيلي حيث قال : « مضطرب الحديث »[٦] .

فلم يأتيا على ذلك بدليل ، بل الاضطراب المنسوب إليه محمول على من دونه من الرواة .

قال الحافظ ابن حجر : « لعل الاضطراب من الرواة عنه ، فقد احتج به الأئمة »[٧] .

فكان هذا الاضطراب من الرواة عنه سبب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل من النقاد .

---

(١) « الجرح والتعديل » ٣ / ٥٢ ج ٢٣٣ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٢ / ٣٣٩ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٢ / ٣٣٨ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٢ / ٣٣٨ .

(٥) رواه عنه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ١ / ٢٥٠ ج ٢٩٩ .

(٦) « الضعفاء الكبير » ١ / ٢٥٠ ج ٢٩ .

(٧) « هدي الساري » ص ٣٩٨ .

وممن تعارضت فيه أقوال النقاد جرحا وتعديلا ، وكان سبب الطعن فيه راجعا إلى الراوي عنه :

عبد الله بن صالح كاتب الليث[١] .

فإنه في أصله ثَبْتٌ ضابط لحديثه ، ثم وقعت المناكير فيما روى فتكلم فيه بعض النقاد لتلك المناكير التي هي من صنيع جاره خالد بن نَجِيح .

فمما جاء فيه من التوثيق على أصله الأول قول أبي حاتم الرازي « سمعت أبا الأسود النضر بن عبد الجبار وسعيد بن عفير يثنيان على كاتب الليث »[٢] .

وقول عبد الملك بن شعيب بن الليث : « ثقة مأمون »[٣] .

وهي من صنيع التوثيق الرفيعة ، أي ما أكد مدحه لفظا أو معنى .

وقال صالح بن محمد : « كان ابن معين يوثقه »[٤] .

وقال أبو زرعة الرازي : « ذاك رجل حسن الحديث »[٥] .

وقد جمع إلى حسن الحديث الصدق والأمانة وصلاح الدين .

قال أبو حاتم الرازي : « مصري صدوق أمين ما علمته »[٦] .

---

(١) عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجُهني مولاهم ، أبو صالح المصري كاتب الليث (ت ٢٢٢ هـ) .

(٢) « الجرح والتعديل » ٥ / ٨٦ ج ٣٩٨ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٥ / ٨٦ ج ٣٩٨ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٥٨ و « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٤١٣ .

(٥) « أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي ٢ / ٤٩٢ » ضمن (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة) د. سعدي الهاشمي .

(٦) « الجرح والتعديل » ٨٧ ج ٣٩٨ .

قال الفسوي : « حدثنا الرجل الصالح عبد الله بن صالح » [١] .

وعن عبادته وكثرة حديثه يقول الفضل بن محمد الشعراني : « ما رأيت عبد الله بن صالح إلا وهو يحدث أو يسبح » [٢] .

وعن ضبطه وكمال تثبته يقول أبو هارون الخُريبي : « ما رأيت أثبت من أبي صالح » قال وسمعت يحيى ابن معين يقول : « هما ثبتان ثبت حفظ وثبت كتاب ، وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب » [٣] يعني أنه أضبط لكتابه .

وقال مسلمة بن قاسم « كان لا بأس به » [٤] .

وكل هذه الأقوال في فضل عبد الله وعبادته وصلاحه وصدقه وأمانته وضبطه وحسن حديثه وكثرته ، معارضة بما يناقضها من ضعفه عند بعض النقاد ، بل وتكذيبه وهجر حديثه .

قال صالح بن محمد : « كان ابن معين يوثقه ، وعندي أنه كان يكذب في الحديث » [٥] .

فانظر إلى المفارقة بين من وثقه وأثنى على عدالته وبين تكذيب صالح جزرة له ! وقد تابعه على عدم ثقته نقاد آخرون .

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٤١٤ و « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٥٩ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٥٩ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٦٠ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٦١ .

(٥) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٤١٣ و « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٥٨ .

قال النسائي : « ليس بثقة »[١] .

وقال ابن المديني : « ضربت على حديث كاتب الليث ، ولا أروي عنه شيئا »[٢] .

وقال أحمد بن صالح : « متهم ليس بشيء »[٣] أي متهم بالكذب في أحاديث ليس هو فيها بشيء .

وقال أبو أحمد الحاكم : « ذاهب الحديث »[٤] .

يعني أنه ضاع حديثه ، ولعله يقصد ما حصل في حديثه من تصرف خالد بن نجيح حيث أدخل عليه ما ليس من حديثه فضٌعف لذلك ، وإلى مثل هذا أشار الإمام أحمد حيث قال : « كان أول أمره متماسكا[٥] ثم فسد بآخره وليس هو بشيء »[٦] .

وفصَّل في شأنه أيضا - من النقاد - أبو زرعة الرازي حيث قال : « لم يكن عندي عثمان[٧] ممن يكذب . ولكنه كان يكتب الحديث مع خالد ابن نجيح ، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فبلوا به .

---

(١) « الضعفاء والمتروكين » ص ٦٣ ج ٣٣٤ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٤١٤ و « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٥٨ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٥٨ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٦٠ .

(٥) في المطبوع « متماسك » بالرفع ووجهه النصب .

(٦) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ٣ / ٢١٢ ج ٤٩١٩ .

(٧) يعني عثمان بن صالح المصري .

وقد بلي به أبو صالح أيضا في حديث زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر[١] ليس له أصل ، وإنما هو عن خالد ابن نجيح »[٢] .

وفصَّل فيه أبو حاتم أكثر ، وبين أن ما أنكر عليه هو مما كان في آخر عمره مما أدخله عليه خالد ابن نجيح ، أما هو يعني عبد الله فلم يكن محل تهمة .

قال رحمه الله : « الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجيح ، وكان أبو صالح يصحبه ، وكان سليم الناحية ، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس ، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب ، كان رجلا صالحا »[٣] .

فهذا التفصيل يبين أن كلام من تكلم في أبي صالح راجع إلى تلك الأحاديث التي أنكرت عليه ، والتي أدخلها عليه خالد بن نجيح ، ويعلم أن سبب تعارض أقوال النقاد في عبد الله راجع إلى الدس الذي افتعله خالد بن نجيح في كتب أبي صالح .



---

(١) مرفوعا « إن الله اختار أصحابي على جميع العالمين ... » الحديث بطوله . انظر « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٤١٤ .

(٢) « أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي » ٢ / ٤١٨ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٥ / ٨٧ ج ٣٩٨ .

ضوابط هذا المبحث

* ضرورة تحقيق مواقع النقد :

لأن الناقد قد يجرح الراوي ، أو يؤاخذه أو ينكر عليه ما أخطأ فيه غيره من شيوخه أو تلاميذه .

فمن خلال التتبع والاستقراء والمحاققة يظهر أن الناقد قد أبعد النجعة بطعنه في الراوي حيث نقده بعبارات تجريحية ، غيره ممن روى عنه أولى بها منه .

فالراوي إذا كان ثقة لا تضره رواية الغرائب عن غيره ، إذ لا ملازمة بين راوية الضعيف وضعف من رواه .

فمن أقوال النقاد ما يحتاج إلى مراجعة وتوجيه وتقويم وتعديل لعدم إصابة صاحبه موقع النقد .

* ضرورة التمييز بين خطأ الراوي وصوابه :

فقد يكون ثقة روى شيئا كثيرا أصاب فيه فوثقه بعض النقاد فيما أصاب فيه - ثم وقع الخطأ في حديثه أو طرأت المناكير على رواياته بفعل غيره من كتابه ، أو أقاربه ، أو جيرانه ، حيث دس في كتابه ما ليس من حديثه ، فحدث به ، فطعن فيه النقاد بعبارات عامة يتبادر منها رد كل حديثه .

والتحقيق تنزيل كل نقد مكانه فمن وثّق الراوي زكّاه على أصله ومن جرّحه بناء على ما أنكر من روايته .

عرض الفصل المتقدم مصطلحات تجريحية ناقضت أقوال جمهور النقاد ، وقد كشف التتبع والتحقيق عن عدم اعتبارها لعدم صحة القدح بها في أولئك

الرواة : وإنما يتم القدح بها في غيرهم من شيوخهم أو تلاميذهم ممن عليهم العهدة في أخطاء ، أو منكرات أو أوهام في أحاديث معينة .

وفي الفصل القادم مصطلحات أخرى معارضة لأقوال جمهور النقاد ، لا يصح الاعتداد بها ، لتجاوزها مواقع النقد ، وهي عدالة الراوي وضبطه إلى مواقع التحامل والتعصب والأغراض الشخصية .

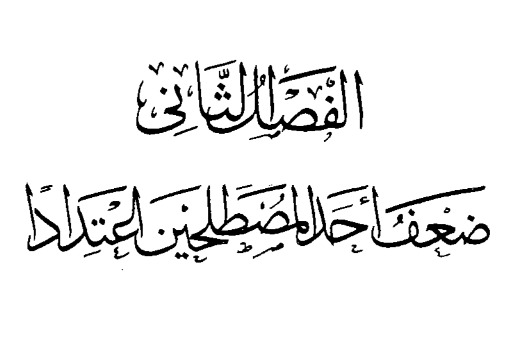
وقواعد النقد العلمي وشروطه المتقدمة تقتضي عدم الاعتداد بالنقد غير البريء .

وسنرى في الفصل القادم مادة مصطلحية هامة بلغت من التعارض ما فيه كفاية لإثارة انتباه الطالب الفطن لإدراك بواعث التعارض في رواة ، بلغ بعضهم درجة الإمامة في الحديث ، بل منهم من هو مصنف في طبقات النقاد الذين يعول عليهم في تعديل الرواة وتجريحهم .

وكل نقد لم يلتزم صاحبه الحياد العلمي والنزاهة النقدية فحقه أن يهدر ويهجر ويولى الأدبار .

ودونك - في هذا الفصل - طائفة من مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة بسبب المنافسة بين الأقران والتحامل المذهبي .




الفصل الثاني
ضعف أحد المصطلحين اعتدادا



المبحث الأول

جرح الأقران

« جرح الأقران » كلام يصدر من الناقد في معاصره من العلماء أو النقاد لا على وجه النقد والنصح للأمة والإخلاص للعلم ، بل على وجه التحامل والتنافر اللذين يحمل عليهما – غالبا – التنافس العلمي بين الأقران . والتغاير بين العلماء لا يكاد يسلم منه قرن من قرون الحركة العلمية والنقدية فترى ألسنة بعض النقاد تطعن في العلماء والمحدثين الذين بلغوا درجة الإمامة في الحفظ والإتقان لشدة ما يجد المنافس منهم – إلا من عصم الله – من الحسد تجاه من فاقه ، أو يظن أنه فاقه في العلم .

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالقوم أعداء له وخصوم
كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدا وبغضا إنه لذميم[١]

وقد حذَّر السلف من الأخذ بكلام الأقران بعضهم في بعض إذا خلا عن دليل ، ودلت القرائن على أن مبعثه التنافر والتحاسد .

قال عبد الله بن عباس : « استمعوا علم العلماء ، ولا تصدقوا بعضهم على بعض ، فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغايرا من التيوس في زربها »[٢] .

وقال مالك بن دينار : « يؤاخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض ، فإنهم أشد تحاسدا من التيوس تنصب بهم شاة

---

(١) البيتان لأبي الأسود الدؤلي .

(٢) رواه ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » ٢ / ١٨٥ .

فَيَنِبُّ [١] هذا من ههنا وهذا من ههنا »[٢] .

وقال الإمام البخاري : « ولو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها .

وقال ابن المنذر عن محمد بن فُليح : « نهاني مالك عن شيخين من قريش ، وقد أكثر عنهما في « الموطأ » وهما ممن يحتج بحديثهما » ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي ، وكلام الشعبي في عكرمة ، وفي من كان قبلهم وتناول بعضهم في العرض والنفس ، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة ولم يسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة ، والكلام في هذا كثير »[٣] .

وقد جرى أهل التحقيق - في كل عصر - على عدم قبول مثل ذلك الجرح لعدم براءته ، قال الحافظ ابن عبد البر : « هذا باب غلط فيه كثير من الناس . وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك ، والصحيح في هذا الباب أن من صحّت عدالته وثبتت في العلم إمامته[٤] ، وبانت ثقته وعنايته بالعلم ، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة تصح بها جرحته

---

(١) قال ابن الأثير : « النبيب صوت التيس عند السفاد » النهاية ٥ / ٤ .

(٢) رواه ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » ٢ / ١٨٥ - ١٨٦ .

(٣) « جزء القراءة خلف الإمام » للإمام البخاري ص ٣٩ .

(٤) في المطبوع « من جامع بيان العلم وفضله » أمانته بالنون ونقله ابن السبكي في « قاعدة الجرح والتعديل » ص ٢٢ بلفظ (إمامته) من الإمامة وهو الأنسب لقول ابن عبد البر بعد (وأما من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته ...) .

على طريق الشهادات ، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر ، وأما من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته ، ولا صحت لعـدم الحفظ والإتقان روايته ، فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه ، ويجتهد في قبول ما جاء على حسب ما يؤدي النظر إليه - والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إمامًا في الدين قول أحد من الطاعنين - أن السلف رضوان الله عليهم قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب ، ومنه ما حمل عليه الحسد كما قال ابن عباس ومالك بن دينار وأبو حازم ، ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم القول فيه ما قاله القائل فيه ، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلا واجتهادا لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان ولا حجة توجبه »[1] .

وقال الإمام الذهبي رحمه الله : « وما زال يمر بي الرجل الثبت وفيه مقال من لا يعبأ به ، ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة ، فبعض الصحابة كفر بعضهم بتأويل ما ، والله يرضى عن الكل ويغفر لهم فما هم بمعصومين ، وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تليّنهم عندنا أصلا ، ولا بتكفير الخوارج لهم انحطت رواياتهم ، بل صار كلام الخوارج والشيعة فيهم حرما في الطاعنين .

فانظر إلى حكمة ربك نسأل الله السلامة .

وهكذا كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى ،

---

(١) « جامع بيان العلم وفضله » ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ .

ويطرح ولا يجعل طعنا ويعامل الرجل بالعدل والقسط ... »[(١)] .

وقال الإمام الذهبي أيضا : « كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوى وعصبية ، لا يلتفت إليه ، بل يطوى ولا يروى ، كما تقرر عن الكف عن كثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين ، ومازال يمر بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء ، ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف ، وبعضه كذب ... »[(٢)] .

كل هذا الذي سبق يدل على أن هنالك مصطلحات للجرح ينبغي عدم اعتبارها لعدم براءتها ، وهي ما كان من كلام الأقران حيث دل التتبع على أن الباعث عليه هو التحامل والتنافس والتحاسد .

فما خرج هذا المخرج من مصطلحات الجرح لا يعارض توثيق من وثَّق أولئك الرواة المتحامل عليهم .

ومع هذا فإن الناقد حينما يتحامل على قرينه ، فإنه يستجيز الكلام لقوادح مرجوحة لها في الباطن محامل عمي عنها الناقد لغضبه أو لتعصبه أو لتشدده أو لاعتبار آخر ، كما ترى شواهد ذلك فيما سنسوقه من الأمثلة بعد قليل ، ولهذا قال الشيخ ابن الصلاح رحمه الله : « من ذلك جرح أبي عبد الرحمن النسائي لأحمد بن صالح ، وهو حافظ ثقة إمام ، لا يعلق به جرح ، أخرج عنه البخاري في « صحيحه » .

---

(١) « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » للذهبي ص ٤٥ - ٤٦ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٩٢ .

وقد كان من أحمد إلى النسائي جفاء أفسد قلبه عليه . وروينا عن أبي يعلى الخليلي الحافظ قال : « اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل ولا يقدح كلام أمثاله فيه » .

قلت : النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل ، وإذا نسب مثله إلى مثل هذا كان وجهه أن عين السخط تبدي مساوي لها في الباطن مخارج صحيحة تعمى عنها بحجاب السخط ، لا أن ذلك يقع من مثله تعمدا لقدح يعلم بطلانه ، فاعلم هذا فإنه من النكت النفيسة المهمة »[١] .

وهذا معناه أن فلتات الناقد إذا كانت من هذا النوع لا تسقط سائر أقواله في الرواة الآخرين - مادامت قائمة على أدلة ومقاييس معتبرة . فإن هذا العلم - يعني الجرح والتعديل - مبني على التتبع والاستقراء لأحوال الرواة لا على النادر من الأحوال .

فمن المصطلحات المتعارضة تعارضا بيّنا ما ورد في شأن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان[٢] .

فجمهور النقاد على توثيقه والاحتجاج بروايته ، وفي تعديله وردت عدة مصطلحات من أرفعها قول سفيان : « أمير المؤمنين في الحديث »[٣] .

---

(١) « علوم الحديث » لابن صلاح ص ٣٩٠ - ٣٩١ .

(٢) عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد (ت ١٣٠ أو ١٣١ أو ١٣٢ هـ) .

(٣) « الجرح والتعديل » ٥ / ٤٩ ج ٢٢٧ .

وقد عارضها قول ربيعة الرأي فيه « ليس بثقة ولا رضى »[١] .

ويتبين هذا التعارض من خلال الوقوف على معنى المصطلحين .

فأما مصطلح : « أمير المؤمنين في الحديث » فهو لقب علمي يطلق على من فاق أقرانه ومن سبقه من المحدثين في الحفظ والإتقان والمعرفة بصناعة الحديث وعلله ورجاله .

قال ابن أبي حاتم الرازي في بيان معنى هذا اللقب : « يعني فوق العلماء في زمانه »[٢] .

ونظرا لرفعة هذا المصطلح وكونه فوق مرتبة « الحافظ » ندر - في المحدثين - من اتصف به وحازه .

وأما مصطلح : « ليس بثقة ولا رضى » .

فمعناه أنه ليس بعدل ولا ضابط ، ولا أهل أن يوثق بنقله وروايته .

ومصطلح : « رضا » في استعمال المحدثين يرادف « الثقة » أو « العدل » أو « الضابط » وما يشبهها من مصطلحات التوثيق المفردة - دل على ذلك قول الإمام مسلم رحمه الله : « وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم ... »[٣] . فإن معنى « الرضا » هنا « الثقة » .

---

(١) رواه ابن عدي في « الكامل » ٤ / ١٣١ .

(٢) « تقدمة المعرفة » لابن أبي حاتم ص ١٢٦ .

(٣) « مقدمة صحيح مسلم » ١ / ٥٦ - ٥٧ .

وقول محمد بن إسماعيل (البخاري) : « كان علي بن المديني يسألني عن شيوخ خراسان إلى أن قال : كل من أثنيت عليه فهو « عندنا الرضى »[١] .

فإن معنى « الرضى » هنا « الثقة » .

وقول عبد الله بن الزبير الحميدي « ... فإن قال فما الغفلة التي تردُّ بها حديث الرجل « الرضا » الذي لا يعرف بكذب ؟

قلت : هو أن يكون في كتابه غلط فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا ، أو يغيره في كتابه بقولهم لا يعقل فرق ما بين ذلك ، أو يصحِّف[٢] تصحيفا فاحشا فيقلب المعنى لا يعقل ذلك فيُكَفُّ عنه ... »[٣] .

ومعنى « الرضا » هنا « العدل » بدليل قوله « الذي لا يعرف بكذب » .

ومثله في الدلالة قول الشعبي : « كان شريح يسأل الخصم عن الشاهد ، فإن قال « هو رضا » أجازه عليه »[٤] .

فإن قوله « هو رضا » يعني « هو عدل » لأن العدالة غاية ما يبحث عنه القاضي في الشاهد لقبول شهادته .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٩ / ٥٠ .

(٢) وقع في المطبوع من « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٢ / ٣٤ « أو يصف » وهو تصحيف مطبعي سقط حرف الحاء بين الصاد والفاء ، والسياق دال على وقوع التصحيف ، وقد وقع على الصواب « أو يصحف » من التصحيف في « الكفاية » للخطيب البغدادي ص ١٤٨ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل » ٢ / ٣٣ - ٣٤ .

(٤) رواه وكيع في « أخبار القضاة » ٢ / ٢٣٧ ، وانظر ما كتبه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في معنى هذا المصطلح « رضا » من حاشيته على « الرفع و التكميل » للكنوي ص ١٣٥ - ١٣٧ .

والمقصود هنا أن قول ربيعة في أبي الزناد « ليس بثقة ولا رضا » جرح أراد به سلب عدالة عبد الله بن ذكوان وضبطه .

وعلى هذا لا يمكن أن يتم الجمع بين أقوال المزكِّين لهذا الراوي وقول المجرِّح له أعني ربيعة الرأي .

وقبل النظر والتأمل تأملا نقديا في أثر هذا الجرح في هذا الراوي ، لابد من استعراض أقوال النقاد فيه .

قال الليث بن سعد عن عبد ربه يعني ابن سعيد قال : « رأيت أبا الزناد دخل مسجد النبي ﷺ وسلم ومعه من الأتباع [مثل] ما مع السلطان ، فَبَيْنَ سائل عن فريضة ، وبَيْنَ سائل عن الحساب ، وبين سائل عن الحديث وبين سائل عن معضلة »[1] .

وقال الإمام أحمد : « كان سفيان يسمي أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث » .

قال أحمد : « وهو فوق العلاء بن عبد الرحمن ، وفوق سهيل بن أبي صالح وفوق محمد بن عمرو »[2] .

وقال الإمام أحمد أيضا : « أبو الزناد ثقة »[3] .

وقال أبو زرعة الدمشقي : « أخبرني أحمد بن حنبل أن أبا الزناد أعلم من ربيعة »[4] .

---

(١) رواه بن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥ / ٥٠ ج ٢٢٧ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥ / ٤٩ ج ٢٢٧ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥ / ٤٩ ج ٢٢٧ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ٥ / ٤٤٦ و « ميزان الاعتدال » ٢ / ٤١٨ و « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٠٤ .

وقال يحيى بن معين : « أبو الزناد ثقة »[1] .

وقال يحيى بن معين - في رواية ابن أبي مريم عنه - « أبو الزناد ثقة حجة »[2] .

وقال ابن سعد : « كان ثقة كثير الحديث فصيحا بصيرا بالعربية عالما عاقلا »[3] .

وقال علي بن المديني : « لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من ابن شهاب ويحيى بن سعيد الأنصاري وأبي الزناد وبُكَيْر بن الأشج »[4] .

وقال أبو حنيفة : « قدمت المدينة فأتيت أبا الزناد ، ورأيت ربيعة فإذا الناس على ربيعة ، وأبو الزناد أفقه الرجلين ... »[5] .

ومن النقاد من اعتبر ترجمة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة من أصح الأسانيد . قال البخاري :

« أصح أحاديث أبي هريرة أبو الزناد عن الأعرج عنه »[6] .

---

(١) « من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال » رواية أبي خالد الدقاق ص ١٠٧ ج ٣٤١ ورواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥ /٤٩ ج ٢٢٧ من رواية إسحاق بن منصور .

(٢) رواه ابن عدي في « الكامل » ٤ / ١٣١ .

(٣) « الطبقات الكبرى » ٥ / ٤١٥ ج ١٢١٩ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥ / ٤٩ ج ٢٢٧ .

(٥) « سير أعلام النبلاء » ٥ /٤٤٧ و « ميزان الاعتدال » ٢ / ٤١٨ و « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٠٤ .

(٦) « سير أعلام النبلاء » ٥ /٤٤٧ و « ميزان الاعتدال » ٢ / ٤١٨ و « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٠٤ .

وقال العجلي : « تابعي ثقة »[(١)] .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة صالح الحديث »[(٢)] .

وقال أيضا : « ثقة فقيه صاحب سنة وهو ممن تقوم به الحجة إذا روى عنه الثقات »[(٣)] .

وقال النسائي والساجي وأبو جعفر الطبري : « كان ثقة »[(٤)] .

وقال ابن حبان : « كان فقيها صاحب كتاب »[(٥)] .

وقال ابن عدي : « وأبو الزناد من فقهاء أهل المدينة ومحدثيهم ورواة أخبارهم ، وحدَّث عنه الأئمة مثل مالك والثوري وغيرهما ، ولم أذكر له من الرواية شيئا لكثرة ما يرويه لأن أحاديثه مستقيمة كلها ، وهو كما قال ابن معين : « ثقة حجة »[(٦)] .

فهذه الأقوال تدل على مكانة أبي الزناد في العلم ومعرفته بالحديث وبصره بالعربية ، كما تدل على عدالته وصلاح حاله وتمسكه بالسنة ، وعلى استقامة أحاديثه ، وأنه أفقه وأعلم من ربيعة الرأي .

ولقد جَرَّتْ عليه هذه المكانةُ تحاملَ ربيعة فطعن عليه حسدا وبغضا .

---

(١) « تاريخ الثقات » للعجلي ص ٢٤٥ ج ٨٠٠ .

(٢) « الجرح والتعديل » ٥ / ٤٩ ج ٢٢٧ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٥ / ٤٩ ج ٢٢٧ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٠٥ .

(٥) « الثقات » لابن حبان ٧ / ٦ - ٧ .

(٦) « الكامل » لابن عدي ٤ / ١٣١ .

قال الليث (بن سعد) : « جاء رجل إلى ربيعة فقال : « إني أمرت أن أسألك عن مسألة وأسأل يحيى ، وأسأل أبا الزناد » فطلع يحيى .
قال : هذا يحيى ، وأما أبو الزناد فليس بثقة ولا رضا »[١] .

فهذا الذي قاله ربيعة في أبي الزناد لم يتابعه عليه النقاد ، بل اعتبروه تحاملا سببه التنافس والعداوة التي كانت بينهما ، فقد ذكر الإمام الذهبي أن أبا الزناد كان معاديا لربيعة الرأي ، وكانا فقيهي البلد في زمانهما . وكان الماجشون يعقوب بن أبي سلمة يعين ربيعة على أبي الزناد . وكان الماجشون أول من علم الغناء من أهل المروءة بالمدينة[٢] .

قال الذهبي : « قال إبراهيم بن المنذر الخزامي : « هو كان سبب جلد ربيعة ، ثم ولي بعد ذلك المدينة فلان التيمي ، فأرسل إلى أبي الزناد ، فطين عليه بيتا ، فشفع فيه ربيعة . [قال الذهبي] قلت : تؤول الشحناء بين القرناء إلى أعظم من هذا .

ولما رأى ربيعة أبا الزناد يهلك بسببه ما وسعه السكوت ، فأخرجوا أبا الزناد . وقد عاين الموت وذبل ، ومالت عنقه ، نسأل الله السلامة »[٣] .

فهذا الذي وقع بين ربيعة وأبي الزناد هو السبب في قدح أحدهما في الآخر ، ولذلك لم يلتفت العلماء إلى طعن ربيعة في قرينه هذا للعداوة والمنافسة

---

(١) رواه ابن عدي في « الكامل » ٤ / ١٣١ .

(٢) انظر : « سير أعلام النبلاء » ٥ / ٤٤٧ .

(٣) انظر : « سير أعلام النبلاء » ٥ / ٤٤٨ .

والمنافرة القائمة بينهما ؟ ولذا قال الإمام الذهبي بعد أن حكى طعن ربيعة في أبي الزناد : « انعقد الإجماع على أن أبا الزناد « ثقة رضى »[(١)] .

وقال أيضا : « لا يسمع قول ربيعة فيه ، فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة »[(٢)] .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني : « لم يلتفت الناس إلى ربيعة في ذلك للعداوة التي كانت بينهما بل وثَّقوه ، وكان سفيان يسميه « أمير المؤمنين » واحتج به الجماعة »[(٣)] .

وبهذا يتبين أن قول ربيعة في أبي الزناد جرح غير مؤثر ؛ لعدم براءته لأن الداعي إليه هو العداوة والتنافس ، وقد قدمنا بما فيه كفاية أن جرح الأقران لا يعتبر ما لم تقم الأدلة على نزاهته .

وتعارضت مصطلحات الجرح والتعديل في :

مُطَيَّن[(٤)] :

الحافظ الناقد البارع محدِّث الكوفة ؟ فجمهور النقاد على توثيقه وقبول

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ٥ / ٤٤٩ .

(٢) « ميزان الاعتدال » ٢ / ٤١٨ .

(٣) « هدي الساري » ص ٤١٣ .

(٤) مُطَيَّن بصيغة اسم مفعول ، وهو لقب له ، قال جعفر الخلدي قلت لمطين : « لم لقبت بهذا ؟ قال كنت صبيا ألعب مع الصبيان ، وكنت أطولهم فنسبح ونخوض فيطينون ظهري ، فبصر بي يوما أبو نعيم فقال : يا مُطين لم لا تحضر مجلس العلم ؟ وهو الحافظ الصادق محدث الكوفة ، أبو جعفر محمد بن عبد الله سليمان الحضرمي ، الملقب بمطين (ت ٢٩٧ هـ) .
انظر « السير » ١٤ / ٤١ .

روايته ، وقد صدرت عنهم في شأنه أرفع مصطلحات التوثيق .

قال الدارقطني : « ثقة جبل »[١] .

أي عدل ضابط متثبت ثبوت الجبل .

وقال الخليلي : « ثقة حافظ »[٢] .

أي عدل ضابط متقن عارف مكثر .

قال الذهبي : « ويمتاز الثقة بالضبط والإتقان ، فإن انضاف إلى ذلك المعرفة والإكثار ، فهو حافظ »[٣] .

ونظرا لهذه المنزلة التي كان عليها مُطَيَّن من الضبط والإتقان والمعرفة بشأن الحديث والإكثار من روايته ، فإن الحفاظ رغبوا في الأخذ عنه[٤] وتنافسوا في ذلك حتى قال ابن أبي دارم : « كتبت بأصبعي عن مُطين مائة ألف حديث »[٥] .

وبالرغم من هذه المرتبة التي كان عليها فقد صدرت فيه مصطلحات أخرى عارضت توثيق الجمهور له . فقد طعن فيه بلديه وعصريه محمد بن عثمان بن أبي شيبة .

قال الذهبي : « وقد تكلم فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة ... فقد عدَّد ابن

---

(١) « السير » ١٤ / ٤٢ و « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٦٦٢ .

(٢) « السير » ١٤ / ٤٢ .

(٣) « الموقظة » للذهبي ص ٦٧ - ٦٨ .

(٤) من الحفاظ الذين رووا عنه : النجاد ، وابن عقدة والطبراني ، والإسماعيلي ، وعلي بن عبد الرحمن البكائي والجديلي وابن أبي دارم وغيرهم .

(٥) « السير » ١٤ / ٤١ و « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٦٦٢ .

عثمان لمطين نحوا من ثلاثة أوهام »[١] .

وطعن ابن أبي شيبة على مطين يرجع إلى المعاصرة والمنافسة التي يتولد عنهما في الغالب المنافرة بين الأقران ، فيترتب على ذلك عدم تورع وقلة إنصاف من كلا الطرفين ، فالتمس كل منهما فلتات الآخر - بادئ الرأي - للنيل من قرينه . فأهدر النقاد كلام كل منهما في الآخر .

قال أبو نعيم بن عدي : « رأيت كلا منه ومن مُطين يحط أحدهم من الآخر . قال لي مطين : « من أين لقي محمد بن عثمان ابن أبي ليلى » فعلمت أنه يحمل عليه ،

فقلت له : « ومتى مات محمد ؟ » .

قال : « سنة أربع وعشرين » .

فقلت لابني : « اكتب هذا » فرأيته قد ندم .

فقال : « مات بعد هذا بسنتين » .

ورأيته قد غلط في موت ابن أبي ليلى ، ورأيته أنكر على محمد بن عثمان أحاديث ، فذكرت لمحمد ابن عثمان مطينا ، فذكرت أحاديث تنكر عليه ، وقد كنت وقفت على تعصب وقع بينهما بالكوفة سنة سبعين ، وعلى أحاديث ينكرها كل منهما على الآخر »[٢] .

وقال أبو نعيم بن عدي أيضا : « وقع بينهما كلام حتى خرج كل واحد

---

(١) « السير » ١٤ / ٤٢ وانظر أيضا « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٦٦٢ .

(٢) « لسان الميزان » لابن حجر ٥ / ٢٨١ .

منهما إلى الخشونة والوقيعة في صاحبه ، فقلت لابن أبي شيبة : « ما هذا الاختلاف الذي بينكما ؟

فذكر لي أحاديث أخطأ فيها مُطَيَّن ، وأنه رد عليه »[١] .

وقال الذهبى : « وقد تكلم فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، وتكلم هو في ابن عثمان ، فلا يعتد غالبا بكلام الأقران ، لاسيما إذا كان بينهما منافسة »[٢] .

وإذا كان ذلك مصدر انتقاد ابن أبي شيبة مطينا فإن العلماء لم يقبلوا طعنه فيه للتحامل وعدم قيام الدليل على صدقه فيما رماه به . قال أبو النعيم الجرجاني : « فظهر إلي أن الصواب الإمساك عن القبول من كل واحد منهما في صاحبه »[٣] .

وقال الذهبي : « حط عليه محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، وحط هو على ابن أبي شيبة ، وآل أمرهما إلى القطيعة . ولا يعتد بحمد الله بكثير من كلام الأقران بعضهم في بعض »[٤] .

ونشوب القطيعة بينهما إحدى الدلائل القوية على عدم اعتبار كلام الواحد منهما في الآخر ؛ لأنها تفضى - في الغالب - إلى التحامل وعدم العدل والإنصاف ، وإلى ضيق الحس النقدي وقديما قيل :

عين الرضا عن كل عيب كليلة وعين السخط تبدي لك المساوي

---

(١) « ميزان الاعتدال » ٣ / ٦٠٧ .

(٢) السير ١٤ / ٤٢ وانظر نحوه أيضا في « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٦٦٢ .

(٣) « ميزان الاعتدال » ٣ / ٦٠٧ .

(٤) « ميزان الاعتدال » ٣ / ٦٠٧ .

أما الأوهام الثلاثة التي عدها ابن أبي شيبة لو صحت ما قدحت في ضبط من روى الآلاف من الأحاديث ، فإن مثل هذه الأخطاء تغمرها جوانب الإصابة الكثيرة . والثقة مهما كان حفظه وضبطه وإتقانه لا يكاد ينجو من الخطأ .
وبهذا التحقيق يعلم أن لا تعارض بين أقوال الذين وثَّقوا مطينا وبين قول ابن أبي شيبة فيه ، لأنه تحامل عليه وطعن فيه لأجل المنافسة والمنافرة ، التي كانت بينهما ، ولهذا فإن جرح ابن أبي شيبة غير معتبر وغير معتد به ، فهو لا ينهض لمعارضة ما ورد في حق مُطَيَّن من مصطلحات التعديل الرفيعة .
ومن الأئمة النقاد الذين لم يسلموا من تحامل الأقران :

أبو حفص الفلاس[١]

الناقد البارع ، صاحب التصانيف النافعة في الحديث والعلل والتاريخ .
جمهور النقاد على إمامته واعتباره من فرسان النقد ، وأقوالهم تشهد بتقدمه في معرفة الرواة ومراتبهم من الجرح والتعديل حتى فضَّله بعضهم على علي بن المديني شيخ البخاري ، ولعل هذه المكانة من موجبات تحامل بعض النقاد عليه .
ومما يدل على حفظه وثقته وإمامته في الحديث ما جاء عن النقاد : من ذلك قول أبي حاتم الرازي : كان عمرو بن علي أَرْشَقَ من علي بن المديني ، وهو بصري صدوق »[٢] .

---

(١) عمرو بن علي بن بحر بن كنيز ، أبو حفص ، الباهلي ، البصري ، الصيرفي ، الفلاّس (ت ٢٤٩ هـ) .

(٢) « الجرح والتعديل » ٦ / ٢٤٩ ج ١٣٧٥ وقول أبي حاتم « أوثق » صيغة تفضيل على وزن أفعل براء ساكنة ثم ثين معجمة وآخره قاف . ووقع في شذرات الذهب ... « أوثق » بواو ثم ثاء مثلثة وآخره قاف ، وهو تصحيف .

ومعنى قول أبي حاتم : « أرشق من علي » يعني أشد نقد للرجال منه : لأن الرشق كما يستعمل في رمي الغير بالسهام ، قد يستعمل أيضا في الرمي بالكلام .

قال الفيومي : « وربما رشقته بالقول وأرشقته »[١] .

ومن استعمال النقاد لهذا اللفظ في الجرح قول الجوزجاني : « نُقَيعَ أبو داود كذاب ، تناول قوما من الصحابة فَرُشِقَ »[٢] أي طعن فيه .

وقول أبي حاتم في عمرو بن علي : « أرشق من علي بن المديني » هي من صيغ التعديل الدالة على مكانة الفلاس في النقد ، ويدل على إرادة التوثيق قول أبي حاتم بعد : « وهو بصري صدوق » .

ويدل على مكانة عمرو بن علي في علم الحديث قول العباس العنبري « ما تعلمت الحديث إلا من عمرو بن علي »[٣] .

وقول أبي زرعة : « ذاك من فرسان الحديث ؟ لم نر بالبصرة أحفظ منه ومن علي بن المديني والشاذكوني »[٤] .

وفي كمال حفظه وتمام ضبطه لكتابه يقول حجاج بن الشاعر : « لا يبالي أحدث من حفظ ، عمرو بن علي ، أو من كتابه »[٥] .

---

(١) « المصباح المنير » ص ٨٧ .

(٢) « أحوال الرجال » للجوزجاني ص ٦٥ ج ٦٩ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦ / ٢٤٩ ج ١٣٧٥ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » للذهبي ١١ / ٤٧١ و « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٤٨٧ .

(٥) رواه ابن عدي في « الكامل في ضعفاء الرجال » ١ / ١٣٠ .

وعن سعة علمه وتوسع معرفته يقول الحافظ ابن إشكاب : « ما رأيت مثل أبي حفص الفَلَّاس ، كان يحسن كل شيء »[١] .

وتتابع سائر النقاد على توثيقه ، وإنزاله منزلة كبار حفاظ عصره .

وحكى ابن مكرم قال : « ما قدم علينا بعد علي بن المديني مثل عمرو بن علي »[٢] .

وقال الحسين بن إسماعيل المُحاملي : « ثنا أبو حفص الفلاس وكان من نبلاء المحدثين »[٣] .

وقال النسائي : « ثقة حافظ صاحب حديث »[٤] .

فكل هذا الذي تقدم عن أولئك النقاد ، يدل على مكانة الفلاس الرفيعة عند النقاد ، وأنه ليس من عموم الرواة الثقات فحسب ، بل هو من أئمة هذا الشأن ، الذين لهم علم ، ودراية بأحوال الرواة ، ومع ذلك فقد طعن فيه أقرانه لمكانته في علم الحديث .

قال مسلمة بن قاسم - في الفلاس - : « ثقة حافظ وقد تكلم فيه علي بن المديني وطعن في روايته عن يزيد بن زريع »[٥] .

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ١١ / ٤٧١ و « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٤٨٨ و « تهذيب التهذيب » ٨ / ٨٢ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١١ / ٤٧٢ و « تهذيب التهذيب » ٨ / ٨١ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٨١ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ١١ / ٤٧١ و « تهذيب التهذيب » ٨ / ٨١ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٨٢ وقال الحافظ ابن حجر : « وإنما طعن في روايته عن يزيد لأنه استصغره فيه » أقول إنما طعن في تحاملا ، ولا يُسَلَّمُ استصغاره في يزيد بن زريع لأنه بكر بالسماع . قال الفلاس : « حضرت مجلس حماد بن زيد وأنا صبي وضيء ، فأخذ رجل بخَذْي ، ففررت ، فلم أعد » « سير أعلام النبلاء » ١١ / ٤٧١ .

وقد طعن علي بن المديني في الفلاس للمنافسة القائمة بينهما ، فإنهما من النظراء والأقران ، وقد كانت بينهما نفرة وصراع ، ولكل منهما اتباع يؤيدونه وينتصرون له .

قال الدارقطني - في الفلاس - : « كان من الحفاظ وبعض أصحاب الحديث يفضلونه على ابن المديني ويتعصبون له . وقد صنف المسند والعلل والتاريخ ، وهو إمام متقن »[١] .

وقال الحاكم : « وقد كان عمرو بن علي أيضا يقول في علي بن المديني ، وقد أجل الله تعالى محلها جميعا عن ذاك »[٢] .

قال الحافظ ابن حجر معقبا على كلام الحاكم : « يعني أن كلام الأقران غير معتبر في حق بعضهم بعضا إذا كان غير مفسر لا يقدح »[٣] .

ولهذا فإن كلام ابن المديني في الفلاس غير معتد به لأنه جرح غير بريء ، وقد دلت أقوال سائر النقاد على ثقة الفلاس وإتقانه وحفظه ومعرفته بأحوال الرواة ، وعلل الأحاديث . ويكفيه في ذلك شهادة شيخه وشيخ ابن المديني معا الإمام يحيى بن سعيد القطان .

قال العباس العنبري : « حدث يحيى بن سعيد القطان بحديث فأخطأ فيه ، فلما كان من الغد اجتمع أصحابه حوله ، وفيهم ابن المديني وأشباهه . فقال

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٨١ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٨ / ١١٦ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٨١ .

لعمرو بن علي من بينهم : « أخطئ في حديث وأنت حاضر فلا تنكر »[١] .

فهذا اعتراف من القطان بنبوغ الفلاس المبكر ، وتقدمه على أقرانه - وفيهم ابن المديني - في الفهم ومعرفة علل الحديث .

وهذا الاهتمام الزائد من يحيى القطان بالفلاس قد يَجُرُّ عليه تحامل ابن المديني على ما هو مشاهد في التلاميذ من حب الثناء من شيخهم .

ومن الأئمة النقاد الذين طعن فيهم تحاملا - من أقرانهم - :

أحمد بن صالح المصري[٢]

فقد تعارضت فيه أقوال النقاد تعارضا بيِّنا ، منهم من بلغ به درجة الإمامة والمعرفة بصناعة الحديث ، ونقد الرجال ، ومنهم من جرحه بعبارة غير محتملة .

وهذا بيان ما صدر عنهم فيه من مصطلحات متعارضة .

قال أبو نعيم - الفضل ابن دُكَين - : « ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز من هذا الفتي ، يريد أحمد بن صالح »[٣] .

وقال أبو زرعة الدمشقي : « قدمت العراق فسألني أحمد بن حنبل : من خَلَّفْتَ بمصر ؟ قلت « أحمد بن صالح » فسر بذكره ، وذكر خيرا ، ودعا له الله »[٤] .

وقال البخاري : « أحمد بن صالح أبو جعفر المصري ثقة صدوق »[٥] .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٨٢ .

(٢) أحمد بن صالح المصري أبو جعفر بن الطبري (ت ٢٤٨ هـ) .

(٣) رواه ابن عدي في « الكامل » ١ / ١٨٠ .

(٤) « رواه ابن عدي » في « الكامل » ١ / ١٨٠ .

(٥) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ٤ / ٤٢٣ ج ٢٢٠٢ .

وقال العجلي : « ثقة »[١] .

وقال محمد بن عبد الله بن نمير : « حدثنا أحمد بن صالح فإذا جاوزت الفرات فليس أحد مثله »[٢] .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة »[٣] .

وقد زاد أحمد بن صالح على مرتبة الثقة ، المعرفة والإتقان والإبصار بعلل الحديث ونقد الرواة وحفظ الآثار .

قال الفسوي : « كان من خيار المتقنين »[٤] .

وقال البخاري : « كان أحمد بن حنبل وعلي وابن نمير وغيرهم يثبتون أحمد ابن صالح ، كان يحيى يقول : « سلوا أحمد فإنه أثبت »[٥] .

وقال أبو عبد الله الغزال : « كان من حفاظ الحديث ، واعيا رأسا في علم الحديث وعلله ، وكان يصلي بالشافعي ، ولم يكن في أصحاب ابن وهب أحد أعلم منه بالآثار »[٦] .

وعن سعة علمه وتشعب معرفته ، وفقهه لمعاني الحديث وحفظ له ، وحسن أخذه يقول صالح بن محمد بن حبيب : « ... ولم يكن بمصر أحد يحسن

---

(١) « تاريخ الثقات » ص ٤٨ ج ٥ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ٥٦ ج ٧٣ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ٥٦ ج ٧٣ .

(٤) « المعرفة والتاريخ » ٢ / ٤٣٤ .

(٥) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه ٤ / ٤٢٣ ج ٢٢٠٢ .

(٦) رواه الخطيب البغدادي في تايخه ٤ / ٤٢١ ج ٢٢٠٢ .

الحديث ولا يحفظ غير أحمد بن صالح - كان يعقل الحديث ويحسن أن يأخذ - وكان رجلا جامعا يعرف الفقه والحديث والنحو ، ويتكلم[١] في حديث الثوري وشعبة وأهل العراق . وكان قدم وكتب عن عفان وهؤلاء ، وكان يذاكر بحديث الزهري ويحفظه »[٢] .

ومن النقاد من رفع أحمد بن صالح فوق الثقة وجعله في مرتبة الحجة .

قال أبو عبد الرحمن عبد الله بن إسحاق النهاوندي : « سمعت يعقوب ابن سفيان[٣] يقول : « كتبت عن ألف شيخ ، حجتي فيما بيني وبين الله رجلان » .

قلت له : « يا أبا يوسف من حجتك ؟ وقد كتبت عن الأنصارى[٤] وحَبَّان ابن هلال ، والأجلة .

قال : حجتي أحمد بن حنبل ، وأحمد بن صالح المصري »[٥] .

ومصطلح « حجة » أرفع من « ثقة » كما هو مقرر عند كثير من أهل الحديث وقد تقدم بعض ما يفيد ذلك .

والمقصود هنا أن أحمد بن صالح المصري في أعلى درجات الاحتجاج عند

---

(١) يعني يذاكر به .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه ٤ / ٤٢٢ ج ٢٢٠٢ .

(٣) هو الفسوي صاحب كتاب « المعرفة والتاريخ » .

(٤) هو محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري أبو عبد الله البصري القاضي ، انظر « تهذيب التهذيب » ١١ / ٣٨٥ .

(٥) « تاريخ بغداد » ٤ / ٤٢١ ج ٢٢٠٢ .

جمهور أهل الحديث ، ومع ذلك فقد جرّحه بعض النقاد بعبارة بيّنة غير محتملة .

قال النسائي : « أحمد بن صالح المصري ، ليس بثقة »[١] .

فما وجه هذا الجرح ، وهل يكون مؤثرا ؟

الصواب أن الذي يدل عليه التتبع أن كلام النسائي في أحمد بن صالح المصري من جرح الأقران ، الذي يبعث عليه التنافس والتحاسد والتغاير ، الذي يقع بين النظيرين - في الغالب - ويتعين هذا التخريج بسبب ما عرف به أحمد بن صالح من جفاء وشراسة خلق ، وعسر في الرواية ؛ حيث كان لا يحدث أحدا حتى يزكّيه عنده رجلان من أهل العدالة ؛ فدخل عليه النسائي دون استئذان فطرده أحمد بن صالح من مجلسه فأفسد ذلك بينهما فتكلم فيه النسائي لذلك .

قال مسلمة بن القاسم : « ... وكان سبب تضعيف النسائي له ؛ أن أحمد بن صالح كان لا يحدث أحدا حتى يشهد عنده رجلان من المسلمين أنه من أهل الخير والعدالة . فكان يحدثه ، ويبذل له علمه ، وكان يذهب في ذلك مذهب زائدة بن قدامة[٢] ، فأتى النسائي ليسمع منه ، فدخل بلا إذن ، ولم يأته برجلين يشهدان له بالعدالة ، فلما رآه في مجلسه أنكره ، وأمر بإخراجه فضعّفه النسائي لهذا »[٣] .

---

(١) « الضعفاء والمتروكين » للنسائي ص ٢٢ ج ٦٩ .

(٢) قال العجلي في زائدة بن قدامة : « لا يحدث أحدا حتى يسأل عنه ، فإن كان صاحب سنة حدثه وإلا لم يحدثه » « تاريخ الثقات » ص ١٥٣ ج ٤٥٢ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » للذهبي ١٢ / ١٦٧ - ١٦٨ .

وقد أشار إلى شراسة خلق أحمد بن صالح أبو سعيد بن يونس - وأنها لا توجب طعنا في صاحبها - حينما قال : « ولم يكن عندنا بحمد الله كما قال[١] ، ولم يكن له آفة غير الكِبْر »[٢] .

وقال محمد بن هارون بن حسان البرقي : هذا الخراساني - يعني النسائي - يتكلم في أحمد بن صالح ، وحضر مجلس أحمد بن صالح ، وطرده من مجلسه ، فحمله ذلك على أن تكلم فيه »[٣] .

وقال ابن عدي : « وكان النسائي هذا سيء الرأي فيه »[٤] .

وقال الخطيب البغدادي : « احتج سائر الأئمة بحديث أحمد بن صالح ، سوى أبي عبد الرحمن النسائي ، فإنه ترك الرواية عنه وكان يطلق لسانه فيه .. ويقال كان آفة أحمد بن صالح الكبر وشراسة الخلق ، ونال النسائي منه جفاءً في مجلسه ، فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما »[٥] .

وقال الخليلي : « اتفق الحفاظ على أن كلام النسائي فيه ، فيه تحامل »[٦] .

وقال ابن الصلاح : « ... من ذلك جرح أبي عبد الرحمن النسائي لأحمد بن

---

(١) يعني النسائي .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه ٤ / ٤٢٣ ج ٢٢٠٢ وانظر « ميزان الاعتدال » ١ / ١٠٤ و « سير أعلام النبلاء » ١٢ / ١٦٥ .

(٣) « الكامل » لابن عدي ١ / ١٨٣ .

(٤) « الكامل » لابن عدي ١ / ١٨٠ ج ٢٢٠٢ .

(٥) « تاريخ بغداد » ٤ / ٤٢٢ ج ٢٢٠٢ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ١ / ٤١ - ٤٢ .

صالح ، وهو حافظ ثقة إمام ، لا يعلق به جرح ، أخرج عنه البخاري في صحيحه . وقد كان من أحمد إلى النسائي جفاء أفسد قلبه عليه ... »(١) .

وقال الذهبي : « ... وقد سمع منه النسائي ولم يحدث عنه ، وقع بينهما ، وآذاه أحمد بن صالح ، فآذى النسائي نفسه بوقوعه في أحمد بن صالح »(٢) .

وإذا كان ذلك هو الباعث على طعن النسائي في أحمد بن صالح ، فإن أحدا من النقاد لم يعتبر معارضة النسائي لتوثيق من وثّق أحمد بن صالح .

قال البخاري : « أحمد بن صالح ثقة صدوق ، ما رأيت أحدا يتكلم فيه بحجة »(٣) .

وقال أبو جعفر العقيلي : « كان أحمد بن صالح لا يحدث أحدا حتى يسأل عنه ، فلما أن قدم النسائي مصر جاء إليه ، وقد صحب قوما من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد فأبى أن يحدثه فذهب النسائي فجمع الأحاديث التي وَهِم فيها أحمد وشرع يشنع عليه ، وما ضرّه ذلك شيئا . وأحمد بن صالح إمام ثقة »(٤) .

وقال ابن عدي : « وأحمد بن صالح من حفاظ الحديث ، وبخاصة حديث الحجاز ، ومن المشهورين بمعرفته ، وحدَّث عنه البخاري مع شدة استقصائه ، ومحمد بن يحيى ، واعتمادهما عليه في كثير من حديث الحجاز ، وعلى

---

(١) « علوم الحديث » لابن الصلاح ص ٣٩٠ - ٣٩١ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٢ / ١٦١ .

(٣) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه ٤ / ٤٢٣ ج ٢٢٠٢ .

(٤) « هدي الساري » مقدمة فتح الباري ص ٣٨٦ .

معرفته ، وحدَّث عنه مَن حدَّث من الثقات واعتمدوه حفظا وإتقانا ...
وهذا أحمد قد أثنى عليه ، فالقول ما قاله أحمد ، لا ما قاله غيره فيه »[1] .
وبهذه النقول ، وبهذا التتبع يتبين أن قول النسائي لا تأثير له في عدالة أحمد ابن صالح ، ولا في ضبطه ؛ فهو بذلك لا ينهض لمعارضة أقوال مُزَكِّيه ؛ لأنه جرح غير بريء ، الباعث عليه التحاسد والتافس والتغاير الذي دعا إليه هنا سوء تصرف أحمد بن صالح ، وإن كان ذلك لا يحط من عدالته فضلا عن ضبطه وإمامته ومعرفته بنقد الرواة وعلل الأحاديث .
وتعارضت أرفع صيغ التعديل بأسوأ ألفاظ الجرح في :

الحسن بن علي المَعْمَري[2] .

فقد بلغ درجة الإمامة عند بعض النقاد ، بينما رماه آخرون بالكذب في الحديث .
وهذا التعارض الغريب يرجع إلى التحامل والتحاسد اللذين كان عليهما بعض النقاد تجاه المعمري هذا ، فحملهم ذلك على ثَلبِه وإساءة الظن به ، والطعن في عدالته ، وهذا بيان وجه هذا التعارض .
عدَّ جمهور النقاد المعمري هذا من الحفاظ المكثرين العارفين بعلم الحديث المصنفين فيه .

---

(١) « الكامل » ١ / ١٨٣ .
(٢) الإمام الحافظ ، المجود ، البارع ، محدث العراق ، أبو علي الحسن بن علي بن شبيب البغدادي المعمري (ت ٢٩٥ هـ) .

قال عبدان : « وما رأيت صاحب حديث في الدنيا مثل المعمري »[١] .

وقال ابن عدي : « وكان المَعمَري كثير الحديث ، صاحب حديث بحقه »[٢] .

وقال الدارقطني : « صدوق عندي ، حافظ »[٣] .

وقال أحمد بن كامل القاضي : « وكان في الحديث وجمعه وتصنيفه ، ويوصف إماما ربانيا ... »[٤] .

وقال الخطيب البغدادي : « وكان المعمري من أوعية العلم يُذْكَر بالفهم ويوصف بالحفظ ... »[٥] .

فهذه العبارات كلها صريحة في التعديل لا تحتمل غيره ، بل هي في أعلى درجاته ، ومع ذلك فقد عورضت بألفاظ بليغة في الجرح .

قال عبدان : « سمعت فَضْلَك الرازي وجعفر بن الجنيد يقولان : « المعمري كذاب »[٦] وهذا من أشد ما يجرح به الراوي فتسقط عدالته .

وهذا الجرح مع شدته لا ينهض للقدح في عدالة المعمري لأن الداعي له هو

---

(١) رواه ابن عدي في « الكامل » ٢ / ٣٣٧ والخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ٧ / ٣٨٣ ج ٣٨٩٢ .

(٢) « الكامل » ٢ / ٣٣٨ .

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني » ص ١٠٩ ج ٧٨ .

(٤) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه ٧ / ٣٨٤ ج ٣٨٩٢ وانظره أيضا في « سير أعلام النبلاء » للذهبي ١٣ / ٥١٤ .

(٥) « تاريخ بغداد » ٧ / ٣٨٢ - ٣٨٩٢ .

(٦) رواه ابن عدي في « الكامل » ٢ / ٣٣٧ والخطيب في « تاريخ بغداد » ٧ / ٣٨٣ ج ٣٨٩٢ .

التحامل الذي توقعه المنافسة العلمية - غالبا - .

قال عبدان مبينا سببا هذا الطعن : « حسداه لأنه كان رفيقهم فأنا معهم ، فكان المعمري إذا كتب حديثا غريبا لا يفيدهما ... »[١] .

وقال الدارقطني : « أما موسى بن هارون فجرحه ، وكانت بينهما عداوة ، وكان أنكر عليه أحاديث أخرج أصوله العِتق بها ثم ترك روايتها .. »[٢] .

فتبين من هذا أن هذا الطعن مبني على إغراب المعمري على بعض أقرانه الذين لم يفارقوه مدة الطلب فمن أين له تلك الأحاديث التي ينفرد بها ؟

وذلك ظن مرجوح لا يرقى إلى درجة الشك فضلا عن تكذيب هذا الإمام .

قال أحمد بن هارون البرذيجي : « ليس بعجب أن ينفرد المعمري بعشرين أو ثلاثين حديثا أو أكثر ليست عند غيره في كثرة ما كتب »[٣] .

قلت : إنما يتهم الراوي بالأحاديث التي يُغرب بها على أقرانه إذا كان قليل الطلب ، أما من كان كثير الطلب واسع الرحلة ، له مزيد اختصاص وعناية ببعض الشيوخ فلا يقدح ذلك في تفرده .

وقد علم أن المعمري اختص ببعض هذه الصفات .

قال رحمه الله : « أما تعجبون من موسى بن هارون يطلب لي متابعا في أحاديث خصني بها الشيوخ وقطعتها من كتبهم »[٤] .

---

(١) رواه ابن عدي في « الكامل » ٢ / ٣٣٧ والخطيب في « تاريخ بغداد » ٧ / ٣٨٣ ج ٣٨٩٢ .

(٢) « سؤالات الحاكم للدارقطني » ١٠٩ ج ٧٨ و « تاريخ بغداد » ٧ / ٣٨٢ ج ٣٨٩٢ .

(٣) رواه ابن عدي في « الكامل » ٢ / ٣٣٨ والخطيب البغدادي في تاريخه ٧ / ٣٨٣ ج ٣٨٩٢ .

(٤) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ٧ / ٣٨٣ ج ٣٨٩٢ .

وقال موسى بن هارون : « استخرت الله سنتين حتى تكلمت في المعمري وذاك أني كتبت معه عن الشيوخ وما افترقنا فلما رأيت تلك الأحاديث قلت : من أين أتى بها ؟

قال أبو طاهر : وكان المعمري يقول : كنت أتولى لهم الانتخاب فإذا مر بي حديث غريب قصدت الشيخ وحدي فسألته عنه »[١] .

فهذا يبين أن هؤلاء الأقران كانوا يقتصرون على سماع الأحاديث المشهورة بانتقاء المعمري الذي كان يختلي بالشيوخ فيسمع منهم الغرائب أيضا . فزالت عنه بذلك وصمة الكذب التي رماه بها خصومه .

غاية ما انتقد عليه أنه رفع أحاديث موقوفة ، وهذا لا ينافي كونه ثقة . فأخطاؤه إن ثبتت تكون مغمورة في سعة محفوظه ، ولهذا قال الحافظ ابن حجر : « فاستقر الحال آخرًا على توثيقه ، فإن غاية ما قيل فيه ، إنه حدَّث بأحاديث لم يتابع عليها ، وقد علمت من كلام الدارقطني أنه رجع عنها ، فإن كان قد أخطأ فيها كما قال خصمه ، فقد رجع عنها ، وإن كان مصيبا بها كما كان يدعي ، فذاك أرفع له والله أعلم »[٢] .

وقال الذهبي : « الحسن بن علي بن شبيب المعمري الحافظ ، ثقة ، رفع أحاديث موقوفة »[٣] .

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٧ / ٣٨٣ ج ٣٨٩٢ ، وانظر « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٥١٢ و « لسان الميزان » ٢ / ٢٦٣ .

(٢) « لسان الميزان » ٢ / ٢٦٥ .

(٣) « ديوان الضعفاء والمتروكين » للذهبي ص ٥٩ ج ٩٢٩ .

فتحصل من هذا كله أن المعمري ثقة حافظ صاحب تصانيف ، وأن من تكلم فيه من أقرانه إنما أساء الظن به في إغرابه عليهم بأحاديث لم يسمعوها ، قد سمعها هو وضن بها عليهم . فكان ذلك سبب تميزه عليهم فجر ذلك عليه جام غضب أقرانه فكذبوه ، وقد أشار إلى هذا المعنى عبدان فيما تقدم عنه ؟ ولذلك فلا اعتداد بجرح من جرح المعمري لأن الباعث على ذلك هو التنافس والنفرة التي كانت بينه وبين أقرانه .

وممن تعارضت فيه أقوال النقاد لسبب تحامل بعضهم عليه - حسدا من عند أنفسهم - :

الإمام الشافعي [١]

صاحب المذهب المشهور ، فقد تداعت عليه أحقاد بعض أهل المذاهب لمكانته في العلم والفقه والحديث ، بينما وثقه جمهور النقاد بألفاظ قد تقصر عن مقامه في هذا الدين ، فكان مما وثق به قول محمد بن الحسن : « إن تكلم أصحاب الحديث يوما فبلسان الشافعي - يعني لما وضع كتبه - »[٢] .

أي في بيان كيفية الاحتجاج بخبر الآحاد وجعل السنة والقرآن في منزلة واحدة في الاحتجاج وهي النص ... إلخ . وقد أشار إلى مثل هذا الحسن بن محمد الزعفراني بقوله : « كان أصحاب الحديث رقودا حتى جاء الشافعي

---

(١) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف ، القرشي ، المطلبي - أبو عبد الله الشافعي الإمام (ت ٢٠٤ هـ) .

(٢) رواه أبو نعيم في « حلية الأولياء » ٩ / ٩١ ومن طريقه الخطيب البغدادي في « مسألة الاحتجاج بالشافعي فيما أسند إليه والرد على الطاعنين بعظم جهلهم عليه » ص ٤٠ .

فأيقظهم فتيقظوا »[١] .

وقد أثنى عليه كبار شيوخه لما عرفوا من نبوغه وذكائه . قال عبد الرحمن بن مهدي : « سمعت مالكا يقول « ما يأتيني قرشي أفهم من هذا الفتى - يعني الشافعي - »[٢] .

وممن عرف للشافعي فضله وذكر له يده على هذه الأمة قرينه يحيى بن سعيد القطان حيث قال : « إني لأدعو الله عز وجل للشافعي في كل صلاة أو في كل يوم - يعني لما فتح الله عز وجل عليه من العلم ووفقه للسداد فيه »[٣] .

وقال أيوب بن سويد الرملي - لما رأى الشافعي - : « ما ظننت أني أعيش حتى أرى مثل هذا الرجل ، ما رأيت مثل هذا الرجل قط » .

قال أبو محمد - يعني ابن أبي حاتم - : « وقد رأى أيوب بن سويد سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي ابن جريج وسفيان بن عيينة والناس »[٤] .

وعن طول باعه في فروع المعرفة وأنواع العلم يقول أبو ثور : « سمعت الشافعي وكان من معادن الفقه ، ونقاد المعاني ، وجهابذة الألفاظ ... »[٥] .

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في « مسألة الاحتجاج بالشافعي ... » ص ٤٠ .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في « مسألة الاحتجاج بالشافعي ... » ص ٨٠ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٧ / ٢٠٢ ج ١١٣٠ والخطيب البغدادي في « مسألة الاحتجاج بالشافعي ... » ص ٨٢ - ٨٣ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٧ / ٢٠٢ ج ١١٣٠ ومن طريقه الخطيب البغدادي في « مسألة الاحتجاج بالشافعي » ص ٨٣ .

(٥) « سير أعلام النبلاء » للذهبي ١٠ / ٥٢ .

وقال يونس بن عبد الأعلى : « ما كان الشافعي [إلا ساحرا ما كُنَّا] ندري ما يقول إذا قعدنا حوله ، كأن ألفاظه سكر ... وكان قد أوتي عذوبة منطق ، وحسن بلاغة ، وفرط ذكاء ، وسيلان ذهن ، وكمال فصاحة ، وحضور حجة »[١] .

وقال المُزَني : « قدم علينا الشافعي ، فأتاه ابن هشام صاحب المغازي ، فذاكره أنساب الرجال ، فقال له الشافعي : « دع عنك أنساب الرجال ، فإنها لا تذهب عنا وعنك ، وحدثنا في أنساب النساء » . فلما أخذوا فيها بقي ابن هشام »[٢] أي بقي مُفحَمًا .

وقال إبراهيم بن أبي طالب الحافظ : « سألت أبا قدامة السَّرَخْسِيَّ عن الشافعي ، وأحمد ، وأبي عبيد ، وابن راهويه .

فقال : « الشافعي أفقههم »[٣] .

وقد كان الشافعي مرجعا أمينا وركنا متينا يأوي إليه نقاد الحديث وأصحاب الفقه والأدباء ، يفك معضلاتهم .

قال ابن عبد الحكم : « ما رأينا مثل الشافعي ، كان أصحاب الحديث ونقاده يجيئون إليه ، فيعرضون عليه ، فربما أعل نقد النقاد منهم ، ويوقفهم على غوامض من علم الحديث لم يقفوا عليها ، فيقومون وهم متعجبون منه ، ويأتيه

---

(١) « سير أعلام النبلاء » للذهبي ١٠ / ٤٨ .

(٢) « مناقب الشافعي » للبيهقي ١ / ٤٨٨ و ٢ / ٤٢ و « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٧٤ - ٧٥ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٥٤ .

أصحاب الفقه ، المخالفون والموافقون ، فلا يقومون إلا وهم مذعنون له بالحذق والديانة ، ويجيئه أصحاب الأدب فيقرءون عليه الشعر فيفسره ، ولقد كان يحفظ عشرة آلاف بيت شعر من أشعار هذيل بإعرابها وغريبها ومعانيها ، وكان من أضبط الناس للتاريخ ، وكان يعينه على ذلك شيئان : وفور عقل ، وصحة دين ، وكان مِلاك أمره إخلاص العمل لله عز وجل »[1] .

وقد شهد له الأئمة بالضبط والتثبت فيما روى خصوصا في موطأ مالك .

وقال إبراهيم الحربي : « سألت أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - عن الشافعي » .

فقال : « حديث صحيح ، ورأي صحيح »[2] .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « سمعت الموطأ » من محمد بن إدريس الشافعي ، لأني رأيته فيه ثبتا ، وقد سمعت من جماعة قبله »[3] .

وقال قتيبة بن سعيد : « الشافعي إمام »[4] .

وقد شهد له أئمة هذا الشأن بصحة الحديث وندرة الخطأ .

قال إسحاق بن راهويه : « ما تكلم أحد بالرأي - وذكر جماعة من أئمة

---

(١) رواه الخطيب في « مسألة الاحتجاج بالشافعي ... » ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) رواه الخطيب في « مسألة الاحتجاج بالشافعي ... » ص ١٠٢ وانظر « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٤٧ .

(٣) رواه الخطيب البغدادي في « مسألة الاحتجاج بالشافعي » ص ١٠١ وانظر « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٥٩ .

(٤) رواه الخطيب في « تاريخ بغداد » ٢ / ٦٥ ج ٤٥٤ . وانظر « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٤٥ .

الاجتهاد - إلا والشافعي أكثر اتباعا منه ، وأقل خطأ منه ، الشافعي إمام »[١] .

وقال يحيى بن معين : « الشافعي صدوق لا بأس به »[٢] .

وقال أبو داود : « ما أعلم للشافعي حديثا خطأ »[٣] .

وقال أيضا : « رحم الله الشافعي كان إماما »[٤] .

وقال أبو زرعة الرازي : « ما عند الشافعي حديث غلط فيه »[٥] .

وقال أبو حاتم الرازي : « الشافعي صدوق »[٦] .

وقال النسائي : « كان الشافعي عندنا أحد العلماء ثقة مأمونا »[٧] .

فهذا كلام نقاد الحديث في الشافعي الإمام ، وهو يدل على ثقته وإمامته وتقدمه في معرفة الفقه ومعاني الحديث ، كما يدل على إتقانه ومعرفته بالنقد ، ولهذا قال الخطيب البغدادي : « وأما الشافعي فالمحفوظ عن العالِمين

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « آداب الشافعي ومناقبه » ٨٩ - ٩٠ وأبو نعيم في « الحلية » ٩ / ١٠٢ (دون الجملة الأخيرة) .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في « مسألة الاحتجاج بالشافعي ... » ١٠٣ وأبو نعيم في « الحلية » ٩ / ٩٧ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٤٨ .

(٤) انظر « جامع بيان العلم وفضله » لابن عبد البر ٢ / ٢٠٠ .

(٥) رواه ابن أبي حاتم في « مناقب الإمام الشافعي » ٨١ والخطيب في « مسألة الاحتجاج بالشافعي » ١٠٤ .

(٦) رواه ابن أبي حاتم في « آداب الشافعي ومناقبه » ٨٩ والخطيب في « مسألة الاحتجاج بالشافعي » ١٠٣ .

(٧) « تهذيب التهذيب » ٩ / ٣٨ .

بالحديث ، ومن يرجع إلى أقوالهم في الجرح والتعديل ، وصفهم له بالصدق والأمانة وذكرهم إياه بالثقة والديانة »[١] .

ومع هذا الذي تقدم من توثيق الشافعي - رحمه الله - والثناء عليه فإن بعض العلماء قد تكلموا فيه بما يفيد ضعف روايته ، وعدم عنايته ، بشأن الحديث .

قال يحيى بن معين : « ليس بثقة »[٢] .

وقال العجلي : « هو ثقة صاحب رأي ، ليس عنده حديث ، وكان يتشيع »[٣] .

فهذا يعارض ما ورد في الشافعي من ألفاظ التعديل عن جمهور النقاد ، وقد تبين من خلال التتبع أن الذين جرحوه حادوا عن النزاهة العلمية ، واتبعوا ما أملته النعرة العصبية ، فحمل قولهم على التحاسد والمنافسة العلمية التي تورث التنافر بين الأقران والمتعاصرين .

قال علي بن أحمد النضر الأزدي : « سمعت أحمد بن حنبل ، وسئل عن الشافعي فقال : « لقد مَنَّ الله علينا به ، لقد كنا تعلمنا كلام القوم[٤] ، وكتبنا كتبهم ، حتى قدم علينا ، فلما سمعنا كلامه ، علمنا أنه أعلم من غيره ، وقد جالسناه الأيام والليالي ، فما رأينا منه إلا كل خير » .

---

(١) « مسألة الاحتجاج بالشافعي ... » للخطيب البغدادي ١٠١ .

(٢) جامع بيان العلم « لابن عبد البر » ٢ / ١٩٦ .

(٣) « معرفة الرواة المتكلم فيهم » للذهبي ص ٤٩ .

(٤) يعني : أهل الرأي .

فقيل له : « يا أبا عبد الله ، كان يحيى وأبو عبيد لا يرضيانه - يشير إلى التشيع وأنهما نسباه إلى ذلك[1] .

فقال أحمد بن حنبل : « ما ندري ما يقولان ، والله ما رأينا منه إلا خيرا » .

ثم قال أحمد لمن حوله : « اعلموا رحمكم الله تعالى أن الرجل من أهل العلم إذا منحه الله شيئا من العلم ، وحرمه قرناؤه وأشكاله ، حسدوه فرموه بما ليس فيه ، وبئست الخصلة في أهل العلم »[2] .

وقال الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر : « ومما نقم على ابن معين وعيب به أيضا قوله في الشافعي : إنه ليس بثقة » .

وقيل لأحمد بن حنبل : إن يحيى بن معين يتكلم في الشافعي .

فقال أحمد : « ومن أين يعرف يحيى الشافعي ، هو لا يعرف الشافعي ولا يقول ما يقول الشافعي - أو نحو هذا - ومن جهل شيئا عاداه » .

قال أبو عمر : « صدق أحمد بن حنبل رحمه الله ، إن ابن معين كان لا

---

(١) قال الربيع بن سليمان : « حججنا مع الشافعي ، فما ارتقى شرفا ولا هبط واديا إلا وهو يبكي وينشد :

يا راكبا قف بالمحصب من منى ... واهتف بقاعد خيفنا والناهض

سحرا إذا فاض الحجيج إلى منى ... فيضا كملتطم الفرات الفائض

ان كان رفضا حب آل محمد ... فليشهد الثقلان أني رافضي

[قال الذهبي] : « لو كان شيعيا - وحاشاه من ذلك - لما قال : « الخلفاء الراشدون خمسة ، بدأ بالصديق ، وختم بعمر بن عبد العزيز » سير أعلام النبلاء ١٠ / ٥٨ - ٥٩ .

(٢) « مناقب الشافعي » للبيهقي ٢ / ٢٥٩ وانظر « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٥٨ ولم يورد الذهبي فيه قول أحمد « اعلموا رحمكم الله ... » .

يعرف ما يقول الشافعي ... »

وقد كان عبد الله بن الأمير بن عبد الرحمن بن محمد الناصر يقول : « إن ابن وضاح كذب على ابن معين في حكايته عنه أنه سأله عن الشافعي فقال « ليس بثقة » .

وزعم عبد الله أنه رأى أصل ابن وضاح الذي كتبه بالمشرق وفيه « سألت يحيى بن معين عن الشافعي فقال : « هو ثقة » .

قال وكان ابن وضاح يقول « ليس بثقة » فكان عبد الله الأمير يحمل على ابن وضاح في ذلك .

وكان خالد بن سعد يقول إنما سأله ابن وضاح عن إبراهيم بن محمد الشافعي ولم يسأله عن محمد ابن إدريس الشافعي الفقيه .

وهذا كله عندي تَخَرُّصٌ وتكلم على الهوى ، وقد صح عن ابن معين من طرق أنه كان يتكلم في الشافعي على ما قدمت لك حتى نهاه أحمد بن حنبل وقال له : « لم تر عيناك قط مثل الشافعي »(١) .

وقال الذهبي أيضا : « قد آذى ابن معين نفسه بذلك ، ولم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعي ولا إلى كلامه في جماعة من الأثبات ، كما لم يلتفتوا إلى توثيقه لبعض الناس .

فإنا نقبل قوله دائما في الجرح والتعديل ونقدمه على كثير من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده ، فإذا انفرد بتوثيق من لينه الجمهور ، أو

---

(١) « جامع بيان العلم وفضله » لابن عبد البر ٢ / ١٩٦ - ١٩٧ .

بتضعيف من وثقه الجمهور وقبلوه فالحكم لعموم أقوال الأئمة ، لا لمن شذ ، فإن أبا زكريا من أحد أئمة هذا الشأن وكلامه كثير إلى الغاية في الرجال وغالبه صواب وجيد وقد ينفرد بالكلام في (بعض الرجال)[١] فيلوح خطؤه في اجتهاده بما قلنا ، فإنه بشر من البشر وليس بمعصوم ... »[٢] .

وكلام يحيى بن معين في الشافعي يرجع إلى أمرين اثنين :

أحدهما : التنافس العلمي الذي يورث - غالبا - تنافرا بين الأقران أو المعاصرين .

ثانيهما : تعصب يحيى بن معين لمذهب أبي حنيفة وشدة وجده على مخالفه من الأئمة في الفروع ومنهم الشافعي .

وهذا بيان ذلك .

قال الخطيب البغدادي في « مسألة الاحتجاج بالشافعي » : « فقد شاهدنا ما كنا قبل نسمعه ، ووصلنا إلى الزمان الذي كنا نحذره ونتوقعه ، وحل بنا ما لم نزل نهابه ونفزعه ، من استعلاء الجاهلين ، وظهور الخاملين ، وخوضهم بجهلهم في الدين ، وقد فهم بوصفهم الذي مازالوا به معروفين ، السادة من العلماء والأئمة المنزهين ، وبسطهم ألسنتهم بالوقيعة في الصالحين ، وإن الذنب بهم ألحق ، والذم إليهم أسبق ، والقبيح بهم ألصق ، والعيب بهم أليق »[٣] .

---

(١) في المطبوع (بعد الرحيل) وهو تصحيف مطبعي يدل عليه السياق .

(٢) « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » ص ٤٩ .

(٣) « مسألة الاحتجاج بالشافعي ... » ص ٣٦ .

وقال أيضا – بعد أن أورد طائفة من مناقب الشافعي – « ففي بعض ما ذكرناه من معالم الشافعي ما يوجب الحسد والكذب عليه ، وما الذي يضره ويقدح فيه ، من جهل عدوه ومناوئيه ، مع تولي رب العالمين لنصرته ، وإرادته في السابق إظهار كلمته ... »[١] .

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي : « وقد جاء أن ابن معين رأى في كتاب للشافعي تسميته لمقاتلي علي رضي الله عنه بغاة ، فأنكر ذلك ، وعرضه على أحمد فقال أحمد : « فماذا يقول ؟ أو كما قال .

يعني أن هذا هو الوصف الذي وصف به الكتاب والسنة الطائفة التي تقاتل أهل الحق مطلقا . فقد يكون ابن معين عدَّ ذلك ميلا إلى التشيع فأوحشه ذلك ، وقد تواتر أن أحمد وابن معين كانا يكثران الاجتماع والمذاكرة ، فلما ورد الشافعي بغداد لزمه أحمد وقصر في مجالسة ابن معين ، وهذا أيضا مما يوحش ابن معين ، وقد كان ابن معين اعتاد من أصحاب الحديث أن يهابوه ويحترموه ويلاطفوه كما ترى شواهده في ترجمته من (التهذيب) وفي ترجمة موسى بن إسماعيل ، فكأن الشافعي لما ورد بغداد قصر في ذلك ، وهذا مما يورث الوحشة ، وقد كان الشافعي حسن الظن بإبراهيم بن أبي يحيى يكثر الرواية عنه ، وابن معين والجمهور يكذبون ابن أبي يحيى ، فلا بدع أن تجتمع هذه الأمور في نفس ابن معين فيقول في الشافعي : « لا أحب حديثه ولا ذكره »[٢] .

---

(١) « مسألة الاحتجاج بالشافعي ... » ص ٣٢ .

(٢) « التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل » للمعلمي ١ / ٤١٤ – ٤١٥ .

فهذه بواعث يحيى على الطعن في الشافعي رحمه الله ، وهي كما ترى لا تنهض لأن تكون جرحا معتبرا . وقد تزداد وهاء وسقوطا إذا علم أن الحامل عليها هو تعصب يحيى بن معين لمذهب أبي حنيفة وتحامله على مذهب الشافعي .

قال ابن الجنيد قلت ليحيى بن معين : « ترى أن ينظر الرجل في شيء من الرأي ؟ » .

فقال : « أي رأي ؟ » .

قلت : « رأي الشافعي وأبي حنيفة » .

فقال : « ما أرى لمسلم أن ينظر في رأي الشافعي (ينظر في رأي أبي حنيفة أحب إلي من أن ينظر في رأي الشافعي) »(١) .

وقال يحيى بن معين : « القراءة عندي قراءة حمزة ، والفقه فقه أبي حنيفة ، على هذا أدركت الناس »(٢) .

وكل هذا الكلام نكاية بالشافعي لأنه خالف أبا حنيفة وانتقده وأصحابه في بعض قضايا الفقه والأصول ، كما انتقد غيره من الفقهاء السالفين كمالك ، فكان ذلك سببا في تحامل بعض مقلدي أصحاب المذاهب على الشافعي .

قال الذهبي رحمه الله : « وكلامه - يعني ابن معين - في الشافعي ليس من هذا النمط(٣) الذي كان عن اجتهاد وإنما هو فلتات اللسان بالهوى والعصبية

---

(١) « سؤالات ابن الجنيد » ص ٣٣ ج ٩٦ .

(٢) « تاريخ بغداد » ١٣ / ٣٤٦ ج ٧٢٩٧ .

(٣) في المطبوع من « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد « اللفظ » هو تصحيف مطبعي يدل على السياق .

فإن ابن معين كان من الحنفية الغلاة في مذهبه وإن كان محدثا »[١] .

وأما كلام أصحاب مالك في الشافعي فمرده إلى مخالفة الشافعي مالكا في بعض فروع الفقه مما أوغر صدور أتباعه فأطلقوا ألسنتهم بالطعن عليه بالباطل .

قال الربيع : « رأيت أشهب بن عبد العزيز ساجدا يقول في سجوده « اللهم أمت الشافعي لا يذهب علم مالك » ، فبلغ الشافعي فأنشأ يقول :

تمنى رجال أن أموت وأن أمت فتلك سبيل لست فيها بأوْحَدِ
فقل للذي يبغي خلاف الذي مضى تهيأ لأخرى مثلها فكأن قدِ
وقد علموا لو ينفع العلم عندهم لئن مت ما الداعي علي بمخلدِ[٢]

قال الذهبي رحمه الله : « ولا ريب أن الإمام لما سكن مصر ، وخالف أقرانه من المالكية ، ووهّى بعض فروعهم بدلائل السنة ، وخالف شيخه في مسائل ، تألموا منه ونالوا منه ، وجرت بينهم وحشة ، غفر الله للكل . وقد اعترف الإمام سحنون وقال : « لم يكن في الشافعي بدعة » فصدق والله ، فرحم الله الشافعي ، وأين مثل الشافعي والله في صدقه ، وشرفه ، ونبله ، وسعة علمه ، وفرط ذكائه ، ونصره للحق ، وكثرة مناقبه ، رحمه الله تعالى »[٣] .

وبهذا يعلم أن لا اعتداد بطعن من طعن في الشافعي ؛ لأن مبعث ذلك الحسد والتنافر اللذين يقعان - غالبا - من الأقران والنظراء في العلم .

---

(١) « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » للذهبي ص ٤٩ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٧٢ وانظر « مناقب الشافعي » للبيهقي ٢ / ٧٢ . و « عيون الأخبار » ٢ / ١١٤ و « حلية الأولياء » ٩ / ١٤٩ - ١٥٠ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٩٥ .

ضوابط هذا المبحث

* لا عبرة بجرح الأقران ما لم يقم على بينة :

أثناء استعراض مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة في الراوي ، ينبغي فحص مصطلحات تجريح النظير لنظيره ، وفرزها للتحقق من الأسباب الداعية للطعن في القرين ، فما كان منها من قبيل المنافسة العلمية والتغاير بين الأقران ، توقف في قبوله والاعتداد به ، واعتبر تحاملا لا علاقة للنقد النزيه به ، خصوصا إذا عورض بأقوال المزكين من أهل الاستقراء والاعتدال .

والتغاير بين الأقران من المحدثين أفضى إلى توليد مصطلحات تجريحية غير نزيهة حمل عليها حظ النفس ، أو حب المكانة ، أو رد الفعل .

* لا تأثير لجرح الأقران في مكانة الرواة :

كل ما صدر من مصطلحات تجريحية بهذا السبب دلت عليه القرائن ورصده النقاد ، لم يتأثر به منهج النقد عند المحدثين ، لأن ذلك لم يغير من المكانة التي يستحقها الراوي شيئا .

فالمنهج قائم على الاستقراء والتتبع - وإن وقع الخطأ في بعض جزئياته ؟ فلا يقبل من قول الناقد إلا ما دل الدليل على اعتباره .

فالناقد ولو كان من أهل الاستقراء والاعتدال ، لا يقبل من قوله في الرواة إلا ما وافق فيه منهج النقد بشروطه المتقدمة ؟ لأن أحدا من الناس لم يسلم من الخطأ .

فالنقد قد تقع فيه الآفة بسبب المنافسة العلمية بين الأقران أو بسبب تحامل

الناقد على الراوي للخلاف في المذهب أو المعتقد الذي قد يجر إلى الجرح بغير بينة ، وفي هذا المبحث نعرض نماذج من تعارض مصطلحات الجرح والتعديل بسبب الاختلاف في المعتقد .

المبحث الثاني

جرح التحامل المذهبي

من نوع الآفة التي تعرض للناقد فيتوقف في قبول طعنه في الراوي – الكلام بسبب الاختلاف في المعتقد ككلام الشيعي في السني ، وكلام الناصبي[(١)] في الشيعي ، وكلام السني في القدري أو المرجئي ، وغير ذلك مما حدث بعد أعصر الخلافة الراشدة من المذاهب الكلامية التي عصفت بالأمة فأذاقتها الويلات .

فكل طعن من ناقد بُنِيَ على الاختلاف في المعتقد – على ما يأتي بيانه – يكون قد تجاوز حدود النقد النزيه المبني على تتبع أحوال الرواة ومروياتهم ، ولذلك فقد حذر العلماء من الأخذ بطعن بني على هذا الأمر ؟ لأن كل فرقة تبدع غيرها ، وقد تغالي فتكفرها ، فيؤدي الأمر إلى تكفير الجميع .

قال ابن دقيق العيد : « المخالفة في العقائد ، فإنها أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض ، أو تبديعهم .. وأوجبت عصبية اعتقدوها دينا يتدينون به ، ويتقربون به إلى الله تعالى . ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير أو التبديع ... والذي تقرر عندنا : أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية ، إذ لا نكفر أحدا من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة »[(٢)] .

---

(١) الناصبي هو من يناصب العداء لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فهو ضد الشيعي الذي يغالي في محبة علي . وسيأتي التعريف بهذه البدع الكلامية في محله من هذه الرسالة .

(٢) « الاقتراح » لابن دقيق العيد ص ٣٣٣ – ٣٣٤ .

وقال أيضا : « ومن هذا الوجه - أعني وجه الكلام بسبب المذاهب - يجب أن تتفقد مذاهب الجارحين والمزكين مع مذاهب من تكلموا فيه ، فإن رأيتها مختلفة ، فتوقف عن قبول الجرح غاية التوقف ، حتى يتبين وجهه بيانا لا شبهة فيه »(١) .

وقال ابن السبكي : « ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح : حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة ، فجرحه لذلك ، وإليه أشار الرافعي بقوله : « وينبغي أن يكون المزكون برآء من الشحناء والعصبية في المذاهب ، خوفا من أن يحملهم ذلك على جرح عدل ، أو تزكية فاسق . وقد وقع هذا لكثير من الأئمة جرحوا بناء على معتقدهم ، وهم المخطئون والمجروح مصيب »(٢) .

فلا يقبل شيء من الجرح مما كان هذا سبيله إلا بحجة أو بينة . قال الحافظ ابن حجر : « واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق »(٣) .

فمن النقاد من غلب عليه الطعن في الرواة بسبب مخالفتهم لهم في المعتقد ، حتى صار ذلك منهجا له ، فعلم بتحامله على خصومه من مخالفيه ، ومنهم من وقع منه ذلك مرة مرة ، ومنهم من حصل منه ذلك على سبيل الغضب أو

---

(١) « الاقتراح » ص ٣٣٧ .

(٢) « قاعدة في الجرح والتعديل » لابن السبكي ص ٣٥ (ضمن أربع رسائل في علوم الحديث) .

(٣) « هدي الساري » ص ٣٨٥ .

الفلتات ، وكل ذلك غير معتد به نقدا لمخالفته للمنهج الذي استقر عليه جمهور المحدثين .

وفي هذا المبحث نعرض نماذج من الجرح الذي بني على التحامل المذهبي فعارض أقوال جمهور النقاد حيث اتفقوا على خلاف ما جرح به الناقد المتحامل .

ونختار نماذج لناقدين أغرقا في التعصب والحط على الخصوم مع بيان كونهما من النقاد المتعصبين الذين يجرحون ويطعنون تحاملا للمخالفة في المعتقد .

ونماذج أخرى لنقاد آخرين وقعت منهم فلتات في رواة معينين اعتبرها أهل التحقيق من جرح التحامل المذهبي الذي ينبغي أن لا يعتد به لعدم براءته من الأغراض الشخصية .

الحافظ ابن خِراش (ت ٢٨٣ هـ) وتحامله على أهل السنة

من النقاد الحفاظ الذين أغرقوا في ثلب خصومهم تحاملا وتعنتا - عبد الرحمن بن يوسف بن خراش (ت ٢٨٣ هـ) ، فقد كان رافضيا متعصبا جلدا ، لا يمر به ذكر أحد من أهل السنة إلا أطلق لسانه طعنا فيه وتحاملا عليه .

وقد شهد على نفسه ، وشهد عليه غيره من النقاد بالتورط في الغلو في التشيع .

قال ابن عقدة : « كان ابن خراش عندنا إذا كتب شيئا من باب التشيع يقول « هذا لا ينفق إلا عندي وعندك »[١] .

---

(١) « تذكرة الحفاظ » للذهبي ٢ / ٦٨٥ .

وقال عنه أبو زرعة محمد بن يوسف الجرجاني : « كان خرَّج مثالب الشيخين ، وكان رافضيا »[١] .

فكفى به إثما وخذلانا أن يجمع مصنفا في الطعن على أبي بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما اللذين أعز الله بهما الإسلام ورفع بهما الدين .

فهذا مما يوجب التوقف في قبول نقد ابن خراش في مخالفيه من أهل السنة حتى تتبين نزاهته بأن يتابعه غيره من أهل الاستقراء والسبر والبراءة .

قال الذهبي ـ رحمه الله ـ في ابن خراش : « هذا معثر مخذول ، كان علمه وبالا عليه ، وسعيه ضلالا ، نعوذ بالله من الشقاء »[٢] .

وكان رفضه موجبا لسقوط عدالته عند الذهبي حيث قال : « فأما أنت أيها الحافظ البارع الذي شربت بولك – إن صدقت – في الترحال فما عذرك عند الله ؟ مع خبرتك بالأمور ، فأنت زنديق فلا رضي الله عنك »[٣] .

وقد أهدر نقد ابن خراش للرواة ـ مما سبيله التحامل للخلاف في المعتقد ـ غير الذهبي من النقاد .

قال الحافظ ابن حجر : « ويلتحق به[٤] عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ ، فإنه من غلاة الشيعة ، بل نسب إلى الرفض

---

(١) « تاريخ بغداد » ١٠ / ٢٨٠ ج ٥٣٣٣ و « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٥٠٩ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٥١٠ .

(٣) « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٦٨٥ .

(٤) يعني بأبي إسحاق الجوزجاني في جرح الرواة للعداوة بسبب الاختلاف في الاعتقاد .

فيتأنى[١] في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد »[٢] .

وهكذا يتبين أن بعض أقوال ابن خراش في نقد مخالفيه في المعتقد قد أثمت وأسهمت في توسيع دائرة تعارض مصطلحات الجرح والتعديل .

فما كان منها من هذا الباب فينبغي ألا يعتبر ، لأنه غير بريء ودونك هذه الأمثلة التي تبين إيغال ابن خراش في التعصب والحط على مخالفيه .

فتعارض مصطلحات الجرح والتعديل في :

أحمد بن عبدة الضبي[٣] .

من هذا النوع الذي سببه التحامل المذهبي أو الخلاف في المعتقد ، واستعراض أقوال النقاد في أحمد بن عبدة يبين ذلك .

قال ابن أبي حاتم : « سئل أبي عنه ، قال « بصري ثقة »[٤] .

وقال النسائي : « ثقة »[٥] .

وقال مرة : « لا بأس به »[٦] وهما بمعنى واحد عنده على اصطلاحه في ذلك .

---

(١) من التأني هو التريث . ووقع في النسخة التي حققها عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض « وسيأتي » وهو تصحيف واضح يدل عليه تتمة كلام ابن حجر بعد : « فكل هذا ينبغي أن يتأنى فيه ويتأمل » .

(٢) « لسان الميزان » ١ / ١٠٩ .

(٣) أحمد بن عبدة بن موسى الضبي أبو عبد الله البصري (ت ٢٤٥ هـ) .

(٤) « الجرح والتعديل » ٢ / ٦٢ ج ١٠٠ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ١ / ٥٩ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ١ / ٥٩ .

وقال ابن خراش : « تكلم الناس فيه »[١] .

ولم يبين من تكلم فيه ، ولا سبب الكلام فيه ، فلم يعتبر النقاد كلام ابن خراش مؤثرا في أحمد بن عبدة ، بل حملوه على التحامل المذهبي .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : « وتكلم فيه ابن خراش فلم يلتفت إليه أحد للمذهب »[٢] .

وقال الذهبي : « فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا ، فالرجل حجة »[٣] .

وقال الحافظ ابن حجر أيضا في ترجمة أحمد بن عبدة هذا من التقريب : « ثقة رمي بالنصب »[٤] .

فهذه قرينة أخرى تؤكد تحامل ابن خراش على أحمد بن عبدة لأن ابن خراش معروف بالرفض مشهور به ، فإذ لم يتابع على تجريح أحمد كان ذلك دليلا على عدم براءة هذا الجرح ، فيبقى العمل على التوثيق .

وتعارض مصطلحات الجرح والتعديل في :

أبي سلمة التَّبُوذَكِي[٥] .

من هذا النوع الذي يكون العمل فيه على أحد القولين أعني التوثيق ، ولا يلتفت إلى ما عارضه من تجريح لأنه مبني على التحامل الذي يبعث عليه

(١) « ميزان الاعتدال » ١ / ١١٨ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ٥٩ .

(٣) « ميزان الاعتدال » ١ / ١١٨ .

(٤) « تقريب التهذيب » ص ٩٤ ج ٧٤ .

(٥) أبو سلمة موسى بن إسماعيل المِنْقري مولاهم التبوذكي البصري (ت ٢٢٣ هـ) .

الخلاف في المعتقد . وتتبع أقوال النقاد في أبي سلمة التبوذكي يدل على هذا المحمل ، وهذا بيان ما ورد فيه من مصطلحات .

قال يحيى بن معين : « ثقة مأمون »[١] .

وهذه العبارة من أعلى مصطلحات التعديل عند يحيى بن معين .

وقال أبو الوليد الطيالسي : « ثقة صدوق »[٢] .

وقال علي بن المديني قديما « من لم يكتب عن أبي سلمة كتب عن رجل عنه ضرورة »[٣] .

يعني من فاتته الكتابة عنه - رغبة في حديثه لحسنه - كتب عنه بالواسطة .

وقال ابن سعد : « كان ثقة كثير الحديث »[٤] .

وقال العجلي : « ثقة »[٥] .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة كان أيقظ من الحجاج الأنماطي ، ولا أعلم أحدا بالبصرة ممن أدركنا أحسن حديثا من أبي سلمة »[٦] .

وقال ابن حبان : « كان من المتقنين »[٧] .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم الرازي في « الجرح والتعديل » ٨ / ١٣٦ ج ٦١٥ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم الرازي في « الجرح والتعديل » ٨ / ١٣٦ ج ٦١٥ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم الرازي في « الجرح والتعديل » ٨ / ١٣٦ ج ٦١٥ .

(٤) « الطبقات الكبرى » لابن سعد ٧ / ٢٢٢ ج ٣٣٩٠ و « السير » ١٠ / ٣٦٢ .

(٥) « تاريخ الثقات » ص ٤٤٣ ج ١٦٥١ .

(٦) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم الرازي ٨ / ١٣٦ ج ٦١٥ .

(٧) « الثقات » لابن حبان ٩ / ١٦٠ .

فهذه أقوال جمهور النقاد في أبي سلمة التبوذكي ، ليس فيها إلا التزكية والتوثيق بل الإمامة والحجة ، ومع ذلك فقد قال فيه ابن خراش : « صدوق ، وتكلم الناس فيه »(١) .

وهذا الكلام الذي أشار إليه ابن خراش لم نجد له أصلا ، ولا متابعا ، وإنما هو تحامل من ابن خراش على أبي سلمة ، مرده إلى الخلاف في المعتقد كما سبق لأن ابن خراش معدود في النقاد الرافضة الذين عندهم تحامل على أهل السنة ، ولهذا قال الذهبي رحمه الله منتقدا صنيع ابن خراش هذا : « نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت يا رافضي »(٢) .

وقال الحافظ ابن حجر : « ولا التفات إلى قول ابن خراش : « تكلم الناس فيه »(٣) . وفي :

أحمد بن الفرات أبي مسعود(٤) .

تعارضت أرفع درجات التوثيق بأسوأ درجات التجريح ، فجمهور النقاد على توثيقه ، وإمامته وتقدمه في صناعة الحديث ، وغيرهم من أهل الشذوذ يثلبه ويلصق به وصمة الكذب .

وهذا بيان ما صدر فيه من مصطلحات أهل النقد .

---

(١) « الميزان » ٤ / ٢٠٠ و « تهذيب التهذيب » ١٠ / ٣٣٥ .

(٢) « الميزان » ٤ / ٢٠٠ .

(٣) « تقريب التهذيب » ص ٩٧٧ ج ٦٩٩٢ .

(٤) أحمد بن الفرات بن خالد الضبي أبو مسعود الرازي نزيل أصبهان الحافظ الحجة ، صاحب التصانيف (ت ٢٥٨ هـ) .

قال الإمام أحمد : « ما تحت أديم السماء أحفظ لأخبار رسول الله ﷺ من أبي مسعود الرازي »[١] .

وقال يحيى بن معين : « ما رأيت أسود الرأس أحفظ منه »[٢] .

وقال أبو بكر بن أبي شيبة : « أحفظ من رأيت في الدنيا ثلاثة أبو مسعود وأبو زرعة وابن وارة »[٣] .

وقال أبو بكر الأعين[٤] : « قدم أبو مسعود بغداد فجلس مع أحمد ويحيى فجعلوا يتطارحون[٥] وأبو مسعود يسرد وأحمد ساكت »[٦] .

وقال أبو عروبة الحراني : « هو في عداد أبي بكر بن أبي شيبة في الحفظ ، وأحمد بن سليمان الرهاوي في الثبت »[٧] .

وقال أبو نعيم : « أحد الأئمة والحفاظ »[٨] .

---

(١) « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٥٤٥ و « سير أعلام النبلاء » للذهبي ١٢ / ٤٨٥ و « تهذيب التهذيب » ١ / ٦٦ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ٦٧ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١ / ٦٧ .

(٤) بفتح الألف وسكون العين المهملة وفتح الياء آخر الحروف ، وفي آخرها النون ، هذه الصفة لمن في عينيه سعة ، اشتهر بها أبو بكر محمد بن أبي عتاب الحسن بن طريف الأعين من أهل بغداد (انظر « الأنساب » للسمعاني ١ / ١٩٢) .

(٥) يعني يتذاكرون .

(٦) « تهذيب التهذيب » ١ / ٦٧ .

(٧) « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٥٤٥ وانظر « سير أعلام النبلاء » ١٢ / ٤٨٤ و « تهذيب التهذيب » ١ / ٦٧ .

(٨) « سير أعلام النبلاء » ١٢ / ٤٨٧ و « تهذيب التهذيب » ١ / ٦٧ .

فهذه المصطلحات المتقدمة عن هؤلاء النقاد دليل حفظه وضبطه ، وذلك أحد جوانب الثقة في الراوي ، أما الجانب الثاني وهو العدالة فقد أكدتها مصطلحات أخرى منها قول الإمام أحمد بن حنبل :

« اكتبوا عنه فإنه صدوق اللهجة »[١] .

وقول ابن عدي : « وهو من أهل الصدق والحفظ »[٢] .

وقول ابن حبان : « كان ممن رحل وجمع وصنف وحفظ وذاكر[٣] وواظب على لزوم السنن والذب عنها »[٤] .

ولهذا لم يتردد الحاكم في قوله فيه « ثقة »[٥] .

وبضبط الراوي وعدالته تثبت ثقته . وأحمد بن الفرات فاق مرتبة الثقة بما كان عليه من العناية بصناعة الحديث والحذق والتصنيف فيه . قال علي بن المديني : « كان من الراسخين في العلم »[٦] .

وقال إبراهيم بن أورمة : « بقي اليوم في الدنيا ثلاثة ، فذكرهم ، فقال : وأحسنهم حديثا أبو مسعود »[٧] .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ١ / ٦٧ .

(٢) « الكامل » لابن عدي ١ / ١٩٠ .

(٣) في المطبوع « ذكر » والصواب ما أثبتناه بوزن فاعل وبه تثبت المزية .

(٤) « الثقات » لابن حبان ٨ / ٣٦ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ١ / ٦٧ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ١ / ٦٧ .

(٧) « تهذيب التهذيب » ١ / ٦٦ .

وعن مهارته ومعرفته بصناعة الحديث ، يقول حجاج بن الشاعر : « ما أعرف أحذق بهذه الصناعة منه »[١] .

وقال أبو الشيخ : « كان من الحفاظ الكبار ، صنف المسند والكتب الكثيرة »[٢] .

وقال الخليلي : « ثقة ذو تصانيف »[٣] .

ورغم هذا كله قال أحمد بن محمد بن سعيد (ابن عقدة) سمعت ابن خراش يحلف بالله أن أبا مسعود أحمد بن الفرات يكذب متعمدا »[٤] .

إن قول ابن خراش : « يكذب متعمدا » من أسوأ مصطلحات التجريح ، عارضت ما تقدم من المصطلحات الرفيعة في التعديل ، فكم بينهما من الفرق ؟

إن قول ابن خراش هذا لا يصلح لمعارضة رأي جمهور النقاد المتقدم ، لأنه تحامل سببه المخالفة في المعتقد ، ولذلك تعقبه ابن عدي بقوله « وهذا الذي قاله ابن خراش لأبي مسعود هو تحامل ، ولا أعرف لأبي مسعود رواية منكرة ، وهو من أهل الصدق والحفظ »[٥] .

وقال الذهبي : « من الذي يصدق ابن خراش ذاك الرافضي في قوله »[٦] .

وقول ابن خراش المتقدم جرح غير بريء ، لأنه رافضي جلد معروف بطعنه

---

(١) « تهذيب التهذيب » ١ / ٦٧ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ٦٦ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١ / ٦٧ .

(٤) رواه ابن عدي في « الكامل » ١ / ١٩٠ .

(٥) « الكامل » لابن عدي ١ / ١٩٠ .

(٦) « السير » ١٢ / ٤٨٧ .

على الشيخين أبي بكر وعمر ، وأحمد بن الفرات متفان في حبهما – على عقيدة أهل السنة والجماعة – حتى قال فيهما :

« وددت أني أقتل في حب أبي بكر وعمر »[١] .

فلا يبعد أن يكون سبب حط ابن خراش على أحمد بن الفرات انتصاره للشيخين ، فانظر إلى الهوى كيف جَرَّأَ ابن خراش على التحامل على هذا الإمام فلم يكتف بجرحه حتى كذبه ، وهو الكاذب ، ولذلك لم يلتفت العلماء إلى قول ابن خراش في أحمد بن الفرات .

قال الذهبي : « بل هو ثقة إمام »[٢] .

وقال أيضا : « فبطل قول ابن خراش »[٣] .

وقال الحافظ ابن حجر : « ثقة حافظ ، تكلم فيه بلا مستند »[٤] .

ومن النماذج التي يوجه فيها تعارض مصطلحات الجرح والتعديل على ترجيح التعديل وحمل الجرح على التحامل للخلاف في المعتقد – ما ورد في :

سليمان بن داود العَتَكِي[٥] .

فإن معظم النقاد على توثيقه ومصطلحاتهم واضحة الدلالة في تعديله

---

(١) « السير » ١٢ / ٤٨٧ .

(٢) « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » للذهبي ٦٢ .

(٣) « ميزان الاعتدال » ١ / ١٢٨ .

(٤) « تقريب التهذيب » ٩٦ ج ٨٨ .

(٥) الإمام الحافظ المقرئ المحدث الكبير ، أبو الربيع سليمان بن داود الأزدي – العتكي الزهراني البصري (ت ٢٣٤ هـ) .

ومعرفته وضبطه .

قال يحيى بن معين : « ثقة صدوق »[١] .

وقال أبو حاتم الرازي : « سألنا علي بن المديني عمن نكتب من أصحاب حماد بن زيد ؟

فقال عن سليمان بن حرب وأبي الربيع الزهراني وذكر أبا الربيع بخير »[٢] .

وأبو الربيع الزهراني هو سليمان بن داود العتكي .

وقول ابن المديني هذا دليل على توثيق أبي الربيع سليمان بن داود .

وقال أبو زرعة الرازي : « ثقة »[٣] .

وقال الآجري : « سألت أبا داود عن أبي الربيع والحجبي[٤] ، أيهما أثبت في حماد بن زيد ؟

فقال : « أبو الربيع أشهر الرجلين والحَجَبِيُّ ثقة »[٥] .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة »[٦] .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٤ / ١١٣ ج ٤٩٣ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٤ / ١١٣ ج ٤٩٣ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٤ / ١٩١ .

(٤) قال ابن السمعاني : « بفتح الحاء المهملة والجيم وكسر الباء المنقوطة ، هذه النسبة إلى حجابة البيت المعظم ، وهم جماعة من بني عبد الدار وإليهم حجابة الكعبة ومفتاحها ، والنسبة إليها حجبي » الأنساب ٢ / ١٧٧ . والحجبي في النص أعلاه هو عبد الله بن عبد الوهاب أبو محمد البصري .

(٥) « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود » ١ / ٣٥٥ - ٣٥٢ ج ٦٢٦ .

(٦) « الجرح والتعديل » ٤ / ١١٣ ج ٤٩٣ .

وكذا وثقه النسائي[١] .

وقال ابن قانع : « ثقة صدوق »[٢] .

وقال مسلمة بن قاسم : « بصري ثقة »[٣] .

فهذه مصطلحات متقاربة عن مختلف النقاد في إفادة عدالة أبي الربيع الزهراني وضبطه وصحة حديثه .

ويضاف إليها - في معرفته وإتقانه لشأن الحديث - قول الساجي : « سمعت عبد القدوس بن محمد يقول قال لي عبد الله بن داود الخريبي : « اقرأ على أبي الربيع فإنه موضع ثقة يقرأ عليه »[٤] .

وهذا مثل قول ابن المديني السابق في الدلالة على صحة الأخذ عن هذا الراوي لمعرفته وضبطه . ورغم كل الذي تقدم من توثيق سليمان بن داود أبي الربيع فقد قال فيه ابن خراش : « تكلم الناس فيه وهو صدوق »[٥] .

فلم يبين ابن خراش من تكلم فيه ، ولا بم تكلم فيه ، فحمل ذلك محمل التحامل للخلاف في المعتقد فإن ابن خراش معروف بتحامله على أهل السنة ، ولهذا فإن جرحه سليمان لم يؤثر فيه ، ولا قبله منه العلماء .

قال الذهبي : « فأما قول عبد الرحمن بن خراش فيه ، فلا يساوي

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٦٧٧ و « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٤٦٩ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٤ / ١٩١ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٤ / ١٩١ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٤ / ١٩١ .

(٥) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٦٧٧ و « تهذيب التهذيب » ٤ / ١٩١ .

السماع ... »[١] ، أي لا يستحق الإصغاء إليه .

وقال الحافظ ابن حجر : « ولا أعلم أحدا تكلم فيه بخلاف ما زعم ابن خراش »[٢] .

وقال أيضا : « ولم نجد فيه لأحد كلاما إلا بالتوثيق »[٣] .

ومنها ما ورد متعارضا في :

عمرو بن سليم الزُّرَقي [٤] .

فإن جل النقاد على توثيقه وقبول روايته وتصحيح حديثه ، وقد وردت عنهم فيه مصطلحات متقاربة صريحة في تعديله .

قال ابن سعد : « كان ثقة قليل الحديث »[٥] .

وقال العجلي : « تابعي ثقة »[٦] .

وقال النسائي : « ثقة »[٧] .

وذكره ابن حبان في الثقات[٨] .

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٦٧٧ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٤ / ١٩١ .

(٣) « هدي الساري » ص ٤٠٧ .

(٤) عمرو بن سليم بن خلدة بن مخلد بن عامر بن زريق الأنصاري الزُّرقي (ت ١٠٤ هـ) .

(٥) « الطبقات الكبري » ٥ / ٥٣ - ٥٤ ج ٦٤٧ .

(٦) « تاريخ الثقات » ص ٣٦٤ ج ١٢٦٤ .

(٧) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٤٤ .

(٨) « الثقات » لابن حبان ٥ / ١٦٧ .

وخالف هؤلاء النقاد - بغير دليل - ابن خراش حيث قال فيه « ثقة في حديثه اختلاط »[١] .

يعني أنه تغير حفظه واختل ضبطه ، وهذه دعوى مالها من بينة ؟ فإن الرجل موثق مطلقا عند النقاد ، لم يعلم عن أحدهم شيء مما ذكره ابن خراش ، ولم يعلم له ذكر في كتب الجرح .

وقد اعتبره بعضهم من أئمة التابعين[٢] .

ولم يرتض المحققون من المتأخرين من أهل هذا الشأن قول ابن خراش في عمرو بن سليم .

قال الذهبي : « من ثقات التابعين ومشاهيرهم ، ما علمت فيه شيئا يشينه »[٣] .

وقال الحافظ ابن حجر : « ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة فلا يلتفت إليه »[٤] .

وقال أيضا : « ثقة من كبار التابعين مات سنة أربع ومائة ويقال له رؤية »[٥] .

فهذه النماذج - وغيرها كثير - تبين لنا بأن ابن خراش تنكب عن الجادة بطعنه في أولئك الرواة الثقات تحاملا عليهم لاختلاف معتقدهم عما هو عليه من التشيع والرفض . ولذلك فإن نقده لهم لم يكن نزيها ، وإنما كان مبعثه التعصب لمذهبه .

---

(١) « ميزان الاعتدال » ٣ / ٢٦٣ و « تهذيب التهذيب » ٨ / ٤٤ .

(٢) « هدي الساري » ص ٤٣١ .

(٣) « ميزان الاعتدال » ٣ / ٢٦٣ .

(٤) « هدي الساري » ص ٤٣١ .

(٥) « تقريب التهذيب » ص ٧٣٧ ج ٥٠٧٩ .

الحافظ الجوزجاني (ت ٢٥٩ هـ) وحطه على الشيعة

وعلى النقيض مما كان عليه ابن خراش ، تبرز لنا الطبقة نفسها ناقدا آخر أشد تحاملا على محبي علي بن أبي طالب من الرواة الشيعة – وهو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني (ت ٢٥٩ هـ) ، الذي عاش في أهم عصور ازدهار علم الجرح والتعديل ، عاصر الإمام أحمد بن حنبل ، وكان يكاتبه ويراسله .

والجوزجاني أو السعدي – كما اشتهر بهما – نظرا لكونه من الناصبة فقد أفرط وبالغ في نقد مخالفيه من الشيعة بما لا يوجب الرد ، ومؤلفاته شاهدة بذلك ، حتى ثلب فيها كبار الأئمة ممن نسب إليهم تشيع خفيف .

والجوزجاني أكثر ولوعا بالجرح منه بالتعديل ، ومن وقف على كتابه « أحوال الرجال » علم صحة ذلك .

فإذا أضفت ذلاقة لسانه إلى انحرافه وشدته على مخالفيه رأيت شذوذا ، وخرقا للإجماع في بعض الأحيان .

وقد أبان عن مكمن شذوذ الجوزجاني كثير من النقاد ، وعزوا ذلك إلى انحرافه وشدته على مخالفيه وسلاطة لسانه عليهم .

قال ابن عدي : « وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي »[١] .

---

(١) « الكامل » ١ / ٣١٠ .

وقال ابن حبان : « كان حروري[١] المذهب ، ولم يكن بداعية ، وكان صلبا في السنة حافظا للحديث إلا أنه من صلابته كان يتعدى طوره »[٢] .

وقال السُّلمي عن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه : « لكن فيه انحراف عن علي ، اجتمع على بابه أصحاب الحديث فأخرجت جارية له فروجة لتذبحها ، فلم تجد من يذبحها ، فقال سبحان الله فروجة لا يوجد من يذبحها وعلي يَذبَحُ في ضحْوَة نيفا وعشرين ألف مسلم »[٣] .

وعابه لهذا كثيرمن المتأخرين من النقاد ، على رأسهم شيخ المحدثين في عصره الحافظ ابن حجر حيث قال : « الجوزجاني كان ناصبيا منحرفا عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان ، والصواب موالاتهما جميعا ، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع ... »[٤] .

وقال أيضا : « فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب ، وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع ، فتراه لا يتوقف

---

(١) يعني خارجيا ، نسبة إلى حرورا ، « وهو موضع بنواحي الكوفة على ميلين منها . نزلها جماعة خالفوا عليا رضي الله عنه من الخوارج ، يقال لهم الحرورية ينسبون إلى هذا الموضع لنزولهم به ، ومن يعتقد اعتقادهم يقال له الحروري » انظر « الأنساب » للسمعاني ٢ / ٢٠٧ ووقع في بعض الأصول من كتاب « الثقات » « حريزي المذهب » وهي نسبة إلى حَرِيز بن عثمان ، المعروف بالنصب . وكلاهما صحيح محتمل . ونسبة الخوارج إلى حرورا أكثر وقد جاء على لسان عائشة رضي الله عنها قولها لامرأة أحرورية أنت » .

(٢) « الثقات » لابن حبان عن التهذيب ٨ / ٨١ - ٨٢ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١ / ١٨٢ .

(٤) « هدي الساري » ص ٣٩٠ .

في جرح من ذكره منهم بلسنان ذَلِقَة عبارة طلقة حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية ... »[١] .

وقد نقد الجوزجاني كثيرا من الرواة الشيعة وحط عليهم لاختلاف معتقدهم عما هو عليه ، وأصدر فيهم مصطلحات تجريحية عارضت أقوال جمهور النقاد ، ينبغي أن تخرج مخرج التحامل للخلاف في المذهب أو المعتقد .

ويغرق الجوزجاني في التحامل على الشيعة طعنه على :

سعيد بن عمرو بن أشوع[٢] .

وقد وثقه جمهور النقاد من أهل الاستقراء ، ومصطلحاتهم الصادرة فيه واضحة المعنى بينة المرمى . منها قول يحيى بن معين وقال له رجل « من ابن أشوع ؟ » فقال : هو سعيد بن عمرو بن أشوع القاضي مشهور يعرفه الناس »[٣] .

أي أنه مشهور بالعدالة ، معروف بها وبالضبط ، ولهذا عبر الحافظ ابن حجر عن قول ابن معين هذا بقوله « وثقه ابن معين »[٤] .

وقال البخاري : « رأيت إسحاق بن راهويه يحتج بحديثه »[٥] .

وقال العجلي : « ثقة »[٦] .

---

(١) « لسان الميزان » ١ / ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) سعيد بن عمرو بن أشوع الهمْداني الكوفي القاضي من الفقهاء (ت ١٢٠ هـ) .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٤ / ٥٠ ج ٢١٥ .

(٤) « هدي الساري » ص ٤٠٦ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٤ / ٦٧ .

(٦) « تاريخ الثقات » ص ١٨٧ ج ٥٥٩ .

وقال النسائي : « ليس به بأس »(١) .

وقول النسائي هذا يعني أن الرجل ثقة عنده .

وقال الحاكم : « هو شيخ من ثقات الكوفيين يجمع حديثه »(٢) .

فكل هذه المصطلحات تعني أن سعيدا هذا ثقة عند هؤلاء النقاد .

ولم يعرج فيه جرح إلا قول الجوزجاني : « غال زائغ »(٣) يعني مبالغ في التشيع ، متنكب عن السنة .

قال الذهبي : « يريد التشيع »(٤) .

فهذا بيان مبعث طعن الجوزجاني في سعيد ، وهو التحامل للخلاف في المعتقد . فلا يغتر بكثرة تهويل الجوزجاني باستعمال مثل هذه المصطلحات التي لا تدل على أكثر من كون الراوي يتشيع لعلي بن أبي طالب ، وذلك لا يكون طعن في عدالة الراوي على ما دل عليه مذهب أهل التحقيق في حكم رواية المبتدع .

ولهذا رد الحافظ ابن حجر قول الجوزجاني ولم يعتبره مؤثرا حينما قال : « الجوزجاني غال في النصب ، فتعارضا »(٥) .

وقال أيضا في ابن أشوع هذا : « ثقة رمي بالتشيع »(٦) .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٤ / ٦٧ و « ميزان الاعتدال » ٢ / ١٢٦ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٤ / ٦٧ .

(٣) أحوال الرجال « للجوزجاني » ص ٦٦ ج ٧١ .

(٤) « ميزان الاعتدال » ٢ / ١٢٦ .

(٥) « هدي الساري » ص ٤٠٦ .

(٦) « تقريب التهذيب » ٣٨٥ ج ٢٣٨١ .

وما ورد في :

أبي غسان مالك بن إسماعيل[١] .

من مصطلحات متعارضة هو من النوع الذي يكون فيه العمل على ترجيح التوثيق ، لأن ما كان منها جرحا مبعثه التحامل المذهبي ، فهو لا يؤثر لعدم براءته وعدم نزاهته .

وأبو غسان هذا صدرت فيه مصطلحات توثيق عن جمهور النقاد ، تحمل معاني الضبط والإتقان والعدالة والتقوى والورع .

قال عباس الدوري : « سمعت يحيى يقول : « كان أبو غسان أثبت من أبي نعيم » .

قلت له : « أثبت منه في زهير ؟ » .

قال : « في زهير وغيره » .

فراجعته في أبي غسان وأبي نعيم ، فثبت على أبي غسان أثبت من أبي نعيم .

قال : « هو أجود كتابا ، وأثبت »[٢] يعني أنه أحفظ لحديثه وأضبط لكتابه من أبي نعيم .

وقال يحيى بن معين أيضا : « ليس بالكوفة أتقن من أبي غسان »[٣] .

فهذا يفيد ضبطه وإتقانه وتثبته وتفوقه على بعض أقرانه ممن برز في الرواية

---

(١) مالك بن إسماعيل بن درهم ، ويقال ابن زياد بن درهم ، أبو غسان النهدي مولاهم الكوفي ابن بنت حماد بن أبي سليمان الفقيه (ت ٢١٩ هـ) .

(٢) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري ٢ / ٥٤٣ ج ٢٨٨٨ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٨ / ٢٠٦ ج ٩٠٥ .

كأبي نعيم الفضل بن دكين ، بل تقدمه وإتقانه على أهل الكوفة ، وهذا مع عبادته وتقواه .

قال يعقوب بن شيبة : « ثقة ، صحيح الكتاب ، من العابدين »(١) .

وقال أيضا : « كان ثقة متثبتا »(٢) .

ولإتقانه ومعرفته بصناعة الحديث بلغ به بعض النقاد درجة الإمامة . قال محمد بن عبد الله بن نمير : « أبو غسان النهدي أحب إلي منه – يعني محمد ابن الصلت – وأبو غسان محدث من أئمة المحدثين »(٣) .

فهذا توثيق رفيع أعني كونه بلغ درجة الإمامة عند المحدثين .

وأعلى من هذه الدرجة قول عثمان بن أبي شيبة فيه : « أبو غسان صدوق ثبت متقن إمام من الأئمة »(٤) .

وقال أبو داود : « كان صحيح الكتاب ، جيد الأخذ »(٥) .

وقال العجلي : « ثقة ، وكان متعبدا وكان صحيح الكتاب »(٦) وفي قول العجلي هذا بالإضافة إلى ضبطه ، بيان عدالة أبي غسان حيث أثنى على عبادته .

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٤٣١ و « تهذيب التهذيب » ١٠ / ٤ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٤٣١ و « تهذيب التهذيب » ١٠ / ٤ وفيه (متقنا) بدل (متثبتا) .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٨ / ٢٠٦ ج ٩٠٥ .

(٤) « تاريخ أسماء الثقات » لابن شاهين ص ٢١٩ ج ١٣٢٨ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ١٠ / ٤ .

(٦) « تاريخ الثقات » للعجلي ص ٤١٧ ج ١٥١٩ .

وقد جمع كل ذلك أبو حاتم حيث قال : « كان أبو غسان يملي علينا من أصله ولا يملي حديثا حتى يقرأه ، وكان ينحو ولم أر بالكوفة أتقن من أبي غسان ، لا أبو نعيم ولا غيره ، وأبو غسان أوثق من إسحاق بن منصور السلولي ، وهو متقن ثقة ، وكان له فضل وصلاح وعبادة وصحة حديث واستقامة ، وكانت عليه سجادتان ، كنت إذا نظرت إليه كأنه خرج من قبر »(١) .

وقال النسائي : « ثقة »(٢) .

وذكره ابن حبان في « الثقات »(٣) .

فهذه المصطلحات تدل على ضبط أبي غسان وصحة حديثه وإتقانه ومعرفته بصناعة الحديث ، كما تدل على عدالته وصلاحه وكثرة عبادته . ورغم ذلك كله فقد جرحه الجوزجاني بما يطعن في عدالته حيث قال : « كان حسنيا - أعني الحسن بن صالح - على عبادته وسوء مذهبه »(٤) .

ومعنى هذا أن الجوزجاني يحط على أبي غسان لكونه شيعيا ، فذلك تحامل منه غير مرضي لأنه اقتصر على ذكر تشيعه ولم يذكر شيئا مما وثق به الرجل ،

---

(١) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٨ / ٢٠٧ ج ٩٠٥ .

(٢) « الثقات » لابن حبان عن التهذيب ١٠ / ٤ .

(٣) « الثقات » ٩ / ١٦٤ .

(٤) « أحوال الرجال » للجوزجاني ص ٨٣ ج ١١١ والحسن بن صالح بن حي شيخ مالك بن إسماعيل كان فيه بدعة تشيع ، وكان يرى الخروج على أمراء زمانه لظلمهم وجورهم . ولكن ما قاتل أبدا ، وكان لا يرى الجمعة خلف الفاسق على صلاحه وتقواه وعبادته . انظر « السير » ٧ / ٣٦١ - ٣٧١ .

وهذا إجحاف وتحامل سببه الخلاف في المعتقد . فالجوزجاني يتهم بالنصب والآخر بالتشيع ، وإن كان ذلك لا يضر مالكا إلى جانب صدقه وتقواه وضبطه وإتقانه ، فإن من كان هذا شأنه قد يتجاوز عنه النقاد .

قال أبو أحمد الحاكم : « حدثنا الحسين الغازي قال : « سألت البخاري عن أبي غسان .

قال : وعماذا تسأل ؟

قلت : التشيع .

فقال : هو على مذهب أهل بلده ، ولو رأيتم عبيد الله بن موسى ، وأبا نعيم ، وجماعة مشايخنا الكوفيين ، لما سألتمونا عن أبي غسان »[١] .

يعني أنهم أدخل منه في التشيع ، ومع ذلك اعتمد النقاد روايتهم لصدقهم وإتقانهم .

وقال الإمام الذهبي : « حديثه في كل الأصول ، وفيه أدنى تشيع »[٢] .

وسعيد بن كثير بن عُفير[٣] .

وردت فيه عن النقاد مصطلحات توثيق تدل على ضبطه وعدالته وسعة علمه ، وتنوع معارفه حتى عد ذلك بعض النقاد من عجائب مصر . ومع ذلك يصر الجوزجاني – لتعنته – على تضعيفه ورميه بالبدع والتخليط

---

(١) « سير أعلام النبلاء » للذهبي ١٠ / ٤٣٢ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٤٣٢ .

(٣) سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم بن يزيد بن الأسود الأنصاري ، مولاهم أبو عثمان المصري ، وقد ينسب إلى جده (سعيد بن عُفير) الإمام الحافظ العلامة الأخباري (ت ٢٢٦ هـ) .

وهذا بيان أقوال النقاد فيه .

قال يحيى بن معين : « ثقة ، لا بأس به »(١) .

وقال أيضا : « رأيت بمصر ثلاث عجائب : النيل والأهرام وسعيد بن عُفير »(٢) .

ومعنى قول يحيى بن معين في سعيد هنا أنه رأى من سعة علمه وتنوع معارفه وفصاحة لسانه ما أخذ لبه وبهر فؤاده ، ولهذا قال الإمام الذهبي عقب قولة يحيى هذه : « حسبك أن يحيى إمام المحدثين انبهر لابن عُفير »(٣) .

وقال أبو حاتم الرازي : « لم يكن بالثبت ، كان يقرأ من كتب الناس ، وهو صدوق »(٤) . أي لم يكن ضابطا لكتابه لفواته ، وهذا لا ينفي كونه ضابطا صدر كما يفهم من كلام ابن معين لأنه لقيه وخَبَره ، فإذا كان يحدث من حفظه فيكفيه أن يكون حافظا لحديثه كما هو معلوم في شروط ضبط الراوي .

وقال النسائي : « صالح ، وابن أبي مريم أحب إلي منه »(٥) .

وقال ابن عدي : « وهو عند الناس صدوق ثقة ، وقد حدث عنه الأئمة من الناس »(٦) .

وقال أيضا : « رأيت سعيد بن عفير عن كل من يروي عنهم إذا روى عن

---

(١) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص ٨٥ ج ٣٩٦ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٥٨٤ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٥٨٤ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٤ / ٥٦ ج ٢٤٨ .

(٥) « هدي الساري » لابن حجر ص ٤٠٦ و « تهذيب التهذيب » ٤ / ٧٥ .

(٦) « الكامل » ٣ / ٤١١ .

ثقة مستقيم صالح »[١] .

وقال أبو سعيد بن يونس : « كان سعيد من أعلم الناس بالأنساب ، والأخبار الماضية ، وأيام العرب والتواريخ ، كان في ذلك كله شيئا عجيبا ، وكان مع ذلك أديبا فصيحا ، حسن البيان ، حاضر الحجة ، لا تمل مجالسته ، ولا ينزف علمه . قال : « وكان شاعرا مليح الشعر »[٢] .

وقال الحاكم : « يقال إن مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه »[٣] .

وأعجب من هذا المحكي عن سعيد في تنوع المعارف والأدب والفصاحة قول الجوزجاني فيه : « وكان سعيد بن عفير فيه غير لون من البدع ، وكان مخلطا غير ثقة »[٤] .

وقد أغار النقاد على الجوزجاني لشذوذه بالطعن في عدالة سعيد بقوله « فيه غير لون من البدع » .

وفي ضبطه بقوله « وكان مخلطًا غير ثقة » .

فقال ابن عدي : « وهذا الذي قاله السعدي[٥] لا معنى له ، ولم أسمع أحدا ولا بلغني عن أحد من الناس كلام[٦] في سعيد بن كثير بن عفير ، وهو عند

---

(١) « الكامل » ٣ / ٤١٢ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٥٨٤ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٤ / ٧٥ .

(٤) « أحوال الرجال » ص ١٥٧ ج ٢٧٧ .

(٥) يعني الجوزجاني .

(٦) في المطبوع « كلاما » منصوبا والصواب رفعه على أنه فاعل .

الناس « صدوق ثقة » وقد حدث عنه الأئمة من الناس إلا أن يكون السعدي أراد به سعيد بن عفير آخر . وأنا لا أعرف سعيد بن عفير غير المصري ، أو لعله يريد سعيد بن عفير ، ولا أعرف في الرواة سعيد بن عفير .

وهذا الذي قال فيه غير لون من البدع ، فلم ينسب ابن عفير إلى بدع ، والذي قال غير ثقة فلم ينسبه أحد إلى الكذب »[1] .

وتعقب الذهبي الجوزجاني في قوله السابق بقوله « فهذا من مجازفات السعدي »[2] .

وقال الذهبي أيضا : « وتحامل عليه الجوزجاني »[3] .

وقال أيضا : « ثقة نبيل ، جازف في الحط عليه السعدي »[4] .

وبهذا تعلم أن طعن الجوزجاني في سعيد لا يعدو أن يكون تحاملا ومجازفة سببها المخالفة في المذهب .

ومما تعارض من أقوال النقاد لسبب التحامل للخلاف في المعتقد ما صدر في شأن :

أبان بن تغلب[5] .

من مصطلحات متعارضة منها قول يحيى بن معين : « ثقة »[6] .

---

(١) « الكامل » ٣ / ٤١١ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ٥٨٤ .

(٣) « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٤٢٧ .

(٤) « ديوان الضعفاء والمتروكين » للذهبي ص ١٢٣ ج ١٦٤٣ .

(٥) أبان بن تغلب الإمام المقرئ ، أبو سعد ، وقيل أبو أمية ، الرَّبْعي الكوفي (ت ١٤١ هـ) .

(٦) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ٢٩٧ ج ١٠٩٠ .

وقول أحمد بن حنبل : « ثقة »[١] .

وقول ابن عجلان : « رجل من العراق ، من النساك ، ثقة »[٢] . فهذا ثناء على عدالته وضبطه .

وقول ابن سعد « كان ثقة »[٣] .

وقول محمد بن سعيد المقرئ : « سمعت عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان يذكر عن أبان ابن تغلب صحة حديث وأدب وعقل »[٤] .

ففي هذا دليل على عدالته وضبطه ومعرفته بالحديث وغيره ، ولهذا قال فيه أبو حاتم الرازي « ثقة صالح »[٥] .

وقال النسائي : « ثقة »[٦] .

وقال ابن عدي : « ولأبان أحاديث ونسخ ، وأحاديثه عامتها مستقيمة ، إذا روى عنه ثقة ، وهو من أهل الصدق في الروايات ، وإن كان مذهبه الشيعة ، وهو معروف في الكوفة »[٧] .

وقال الحاكم : « وهو ثقة »[٨] .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ٢٩٧ ج ١٠٩٠ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ٩٤ .

(٣) « الطبقات الكبرى » ٦ / ٣٤٢ ج ٢٥٩٤ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ٢٩٧ ج ١٠٩٠ .

(٥) « الجرح والتعديل » ٢ / ٢٩٧ ج ١٠٩٠ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ١ / ٩٣ .

(٧) « الكامل » ١ / ٣٩٠ .

(٨) « تهذيب التهذيب » ١ / ٩٤ .

فكل هذه المصطلحات المتقدمة تدل على عدالة أبان وصلاحه وأدبه وحسن سيرته ، كما تدل على ضبطه وحسن حديثه ومعرفته بالحديث وقد تغافل عن هذا الجوزجاني ، وقال في أبان : « مذموم المذهب ، مجاهر زائغ »(١) . وهو يقصد ما نسب إليه من التشيع .

ولم يعرض لعدالته وضبطه بشيء من التعديل كما هو وارد عمن تقدمه من النقاد كأحمد ويحيى وغيرهما .

وسبب هذا القدح من الجوزجاني ما عرف به من التحامل على الشيعة ، والطعن فيهم بغير حق لما يحمله من نصب وعداء لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وشيعته . وكلامه هنا في أبان من هذا الباب .

وقد عرض الحافظ ابن حجر بالجوزجاني لكثرة حطه على الشيعة حيث قال : « وأما الجوزجاني فلا عبرة بحطه على الكوفيين »(٢) .

وكون أبان شيعيا لا يوجب الطعن فيه ولا القدح في روايته ، ولهذا قال الذهبي في أبان : « وهو صدوق في نفسه ، عالم كبير ، وبدعته خفيفة ، لا يتعرض للكبار ... »(٣) .

ومن الرواة الحفاظ الثقات الذين حظوا بتوثيق جمهور النقاد لكمال عدالتهم وتمام ضبطهم :

---

(١) « أحوال الرجال » للجوزجاني ٦٧ ج ٧٤ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ٩٣ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ٦ / ٣٠٨ .

إسماعيل بن أبان الوراق[١] .

وقد صدرت عنهم فيه عدة مصطلحات دالة على ضبطه وعدالته وحسن حديثه وجودته وكثرته ، فكان منها :

قول الإمام أحمد بن حنبل : « إسماعيل بن أبان الوراق ثقة »[٢] .

وقول يحيى بن معين : « إسماعيل بن أبان الوراق ثقة ، وإسماعيل بن أبان الغنوي كذاب »[٣] .

وقول ابن المديني : « لا بأس به وأما الغنوي فكتبت عنه وتركته »[٤] .

وقول الإمام البخاري : « هذا صدوق »[٥] .

فهذه المصطلحات كافية في الدلالة على صدقه وتمام عدالته ، وضبطه . وقد صدرت فيه مصطلحات أخرى دالة على كثرة حديثه وحسنه وجودته منها قول أبي حاتم الرازي : « إسماعيل ابن أبان صدوق في الحديث ، صالح الحديث ، لا بأس به ، كثير الحديث »[٦] .

فإن كل واحد من هذه المصطلحات الأربعة دال على توثيق هذا الراوي ، فإذا

---

(١) إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي ، أبو إسحاق ، ويقال أبو إبراهيم الكوفي (ت ٢١٦ هـ) .

(٢) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله ٢ / ١٣٠ ج ١٧٨٠ و « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٢ / ١٦١ ج ٥٣٨ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » للذهبي ١٠ / ٣٤٨ و « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٧٠ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٧٠ .

(٥) « التاريخ الكبير » ١ / ٣٤٧ ج ١٠٩٢ .

(٦) « الجرح والتعديل » ٢ / ١٦١ ج ٥٣٨ .

جمعت كان معناها أكثر في الضبط والعناية والمعرفة بالحديث .

وقال أحمد بن منصور الرمادي : « إسماعيل بن أبان الوراق ثقة »[١] .

وقال عثمان بن أبي شيبة : « إسماعيل بن أبان الوراق ثقة صحيح الحديث ورع مسلم » .

قيل لعثمان : فإن إسماعيل بن أبان الوراق عندنا غير محمود ؟

فقال : كان هاهنا إسماعيل آخر يقال له ابن أبان غير الوراق ، وكان كذابا ، الذي يروي عن ابن عجلان »[٢] .

وقال أبو داود ومطين : « ثقة »[٣] .

وقال النسائي : « ليس به بأس »[٤] .

وقال الدارقطني : « ثقة مأمون »[٥] .

تلك أقوال مُعَدِّلِيه وهي واضحة الدلالة بينة العبارة لا تحتمل غير التوثيق والثناء والمدح ، ومع ذلك فقد عورضت بقول الجوزجاني : « إسماعيل بن أبان كان مائلا عن الحق ، ولم يكن يكذب في الحديث »[٦] .

فقوله « مائلا عن الحق » يقصد به الجوزجاني القدح في عدالة الراوي من جهة

---

(١) رواه ابن عدي في « الكامل » ١ / ٣١٠ .

(٢) « تاريخ أسماء الثقات » لابن شاهين ص ٢٨ ج ١٢ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٧٠ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٧٠ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٧٠ .

(٦) « أحوال الرجال » للجوزجاني ص ٨٣ ج ١١٤ .

انتمائه إلى الشيعة ، وهذه العبارة إذا أطلقها الجوزجاني غالبا ما يقصد به القدح في الراوي لتشيعه .

ولذا قال ابن عدي :

« وقول السعدي فيه : إنه كان مائلا عن الحق - يعني ما عليه الكوفيون ، من تشيع ، وأما الصدق فهو صدوق في الرواية » .

قال الشيخ - يعني ابن عدي - : « السعدي هو إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، كان مقيما بدمشق يحدث على المنبر ، ويكاتبه أحمد بن حنبل ، فيتقوى بكتابه ويقرؤه على المنبر ، وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي »(١) .

فهذا الذي أشار إليه ابن عدي من الانحراف عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه هو مبعث هذا الجرح في إسماعيل ، فهو نقد سببه التحامل ومبعثه التنافر ، فلا اعتداد به ولا اعتبار له ، لأنه لم ينتقد عليه ضعفا في الرواية ولا ثلما في العدالة .

قال الحافظ ابن حجر : « الجوزجاني كان ناصبيا منحرفا عن علي ، فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان ، والصواب موالاتهما جميعا ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع ... »(٢) .

وتعارضت مصطلحات الجرح والتعديل ـ تعارضا لا يحتمل التوفيق ـ في :

---

(١) « الكامل » ١ / ٣١٠ .

(٢) « هدي الساري » ص ٣٩٠ .

ابن قتيبة الدينوري[١] .

فقد وردت فيه مصطلحات تدل على صدقه وعدالته ودينه ، وأخرى تدل على سقوطه في باب الرواية ، وعلى كذبه وعدم اعتماد روايته ، فكان منها قول مسلمة بن قاسم « كان لغويا ، كثير التأليف عالما بالتصنيف ، صدوقا من أهل السنة »[٢] .

وقول ابن النديم : « كان صادقا فيما يرويه ، عالما باللغة والنحو ، وكتبه مرغوب فيها »[٣] .

وقول الخطيب البغدادي : « وكان ثقة دينا فاضلا »[٤] .

وهذا التوثيق أكثر اعتمادا لأنه من أهل التخصص .

وقول ابن حزم : « كان ثقة في دينه وعلمه »[٥] .

وقول السّلفي : « كان ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة »[٦] .

فهذه مصطلحات لا تحتمل غير التوثيق والتزكية في جانبي العدالة والضبط ، ومع ذلك فهي معارضة بقول الحاكم : « أجمعت الأمة على

---

(١) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، وقيل المروزي ، العلامة الكبير ، ذو الفنون ، الكاتب ، الأديب ، صاحب التصانيف (ت ٢٧٦ هـ) .

(٢) « لسان الميزان » ٣ / ٤١٥ .

(٣) « لسان الميزان » ٣ / ٤١٥ .

(٤) « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادي ١٠ / ١٦٨ ج ٥٣٠٩ .

(٥) « لسان الميزان » ٣ / ٤١٥ .

(٦) « لسان الميزان » ٣ / ٤١٥ .

أن القُتَبِي[١] كذاب »[٢] .

فانظر إلى قول الحاكم هذا وانظر إلى المصطلحات المتقدمة في تزكية ابن قتيبة ترى البون الشاسع والتعارض الواضح بين أقوال النقاد فيه .

أما قول الحاكم فهو تحامل مرده إلى الاختلاف في المعتقد ، فإنه كان يميل إلى التشيع ، وابن قتيبة على عكسه ، فيه جفاء عن أهل البيت ، ربما مال إلى مذهب أهل النصب .

قال الذهبي : « وقد أنبأني أحمد بن سلامة ، عن حماد الحراني أنه سمع السلفي ينكر على الحاكم في قوله : « لا تجوز الرواية عن ابن قتيبة » ويقول « ابن قتيبة من الثقات ، وأهل السنة » ثم قال لكن الحاكم قصده لأجل المذهب »[٣] .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني : « والذي يظهر لي ، أن مراد السلفي بالمذهب النصب ، فإن في ابن قتيبة انحرافا عن أهل البيت ، والحاكم على ضد من ذلك »[٤] .

---

(١) قال ابن السمعاني : « القُتَبِي : بضم القاف وفتح المنقوطة من فوقها باثنتين وكسر الباء المنقوطة بواحدة ... المشهور بهذه النسبة أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري الكاتب ... » الأنساب ٤ / ٤٥١ - ٤٥٢ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٢٩٩ و « لسان الميزان » ٣ / ٤١٥ و « ميزان الاعتدال » ٢ / ٥٠٣ .
تنبيه . وقع كلام الحاكم في سؤالات مسعود السجزي له ص ٢٤٨ ج ٣٣٥ بلفظ « أجمعت الأمة على أن التيمي كذاب » . وهو تصحيف يدل عليه وروده على الصواب في سير الذهبي الذي نقل عن السؤالات نفسها .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٢٩٩ .

(٤) « لسان الميزان » ٣ / ٤١٥ .

ولأجل ذلك فإن المحدثين لم يعتبروا كلام الحاكم في ابن قتيبة مؤثرا : لأنه جرح تحامل لأجل الخلاف في المعتقد بل اعتبروا كلام الحاكم قلة ورع .

قال الذهبي معقبا على كلام الحاكم : « هذه مجازفة قبيحة وكلام من لم يخف الله »[١] .

وقال في موضع آخر : « هذه مجازفة وقلة ورع ، فما علمت أحدا اتهمه بالكذب قبل هذه القولة ، بل قال الخطيب « إنه ثقة »[٢] » .

والتحقيق في شأن ابن قتيبة أن له الإمامة والتقدم في اللغة والنحو والأدب ، أما في جانب الحديث فإنه مع ثقته قليل الرواية . ولذلك قال الذهبي : « والرجل ليس بصاحب حديث ، وإنما هو من كبار العلماء المشهورين عنده فنون جميلة ، وعلوم مهمة »[٣] .

وقال في موضع آخر : « من أوعية العلم لكنه قليل العمل في الحديث ، فلم أذكره »[٤] .

ومع قلة حديثه فلا يكون ضعيفا بل هو ثقة ، فلم يثبت أن أحدا تابع الحاكم على تكذيبه فكيف بإجماع الأمة على ذلك كما جازف الحاكم .

ومن المصطلحات المتعارضة على وجه التحامل للخلاف في المعتقد ما صدر

---

(١) « ميزان الاعتدال » ٢ / ٥٠٣ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٢٩٩ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٣٠٠ .

(٤) « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٦٣٣ .

عن النقاد في :

محارب بن دِثَار [١] .

فالجمهور على توثيقه والثناء عليه وقبول روايته ، وغيرهم يحمل عليه ويجرحه فلا يقبل روايته . وهذا بيان ما ورد فيه من مصطلحات متعارضة .

قال سفيان : « ما يخيل إلي أنني رأيت أحدا أفضله على محارب بن دِثَار »[٢] .

وقال يحيى بن معين : « محارب بن دثار ثقة »[٣] .

وقال الإمام أحمد : « ثقة »[٤] .

وقال العجلي : « تابعي ثقة »[٥] .

وقال أبو زرعة الرازي : « ثقة مأمون »[٦] .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة صدوق »[٧] .

وقال النسائي : « ثقة »[٨] .

---

(١) محارب بن دثار بن كردوس بن قرواش السدوسي الكوفي الفقيه قاضي الكوفة ، أبو دثار ، ويقال أبو مطرف ، ويقال أبو كردوس ويقال أبو النضر (ت ١١٦ هـ) .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ٥ / ٢١٨ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٨ / ٤١٧ ج ١٨٩٩ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٨ / ٤١٦ - ٤١٧ ج ١٨٩٩ .

(٥) « تاريخ الثقات » للعجلي ص ٤٢١ ج ١٥٣٩ .

(٦) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٨ / ٤١٧ ج ١٨٩٩ .

(٧) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٨ / ٤١٧ ج ١٨٩٩ .

(٨) « تهذيب التهذيب » ١٠ / ٥٠ .

وقال الفسوي : « ثقة »[١] .

فهذه مصطلحات مترادفة في إفادة توثيق محارب ، وقبول روايته ، وقد عارضها قول ابن سعد « لا يحتجون به »[٢] .

كيف لا يحتجون به وقد وثقوه ؟ .

وهذا جرح غير بريء سببه الاختلاف في المعتقد ، فإن محاربا كان على رأي أهل الكوفة في التشيع ، وابن سعد على نقيضه .

روى زهير بن معاوية عن أبيه ، عن محارب قال : « رأيت عمران بن حِطَّان فما سأل واحد منا صاحبه عن الهوى ، كان عمران خارجيا ، وكان محارب يتشيع »[٣] .

وقد نقم عليه هذا التشيع ابن سعد - تبعا للواقدي - فجرحه لذلك على طريقة أهل المدينة في التحامل على أهل العراق .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : « ولكن ابن سعد يقلد الواقدي ، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق »[٤] .

وبهذا يعلم عدم نزاهة نقد ابن سعد لمحارب بن دثار ، وإنما هو جرح تحامل سببه الاختلاف في المعتقد .

---

(١) « المعرفة والتاريخ » للفسوي ٣ / ٩٠ .

(٢) « طبقات ابن سعد » ٦ / ٣٠٧ ج ٢٣٨٥ و « هدي الساري » ص ٤٤٣ .

(٣) « السير » ٥ / ٢١٩ .

(٤) « هدي الساري » ص ٤٤٣ .

ضوابط هذا المبحث

* ضرورة تفقد مذاهب الرواة ومذاهب النقاد :

فقد يتحامل الناقد على الراوي فيجرحه بغير بينة ، فقط لمخالفته له في المذهب . فكثيرا ما جرح الشيعي الناصبي ، والناصبي الشيعي للعداوة في المذاهب . فحينما يشذ الجارح بجرحه الراوي عن جمهور النقاد من أهل السنة ، ولم تقم بينة على طعنه على الراوي ، فلابد حينئذ من تفقد عقيدة الجارح والمجروح للكشف عن بواعث الجرح ، فما كان سببه الخلاف في المعتقد وجب إهداره وعدم اعتباره ولذلك :

* فلا اعتداد بجرح المخالف في المذهب :

ما لم تقم الحجة على نفوذ ذلك الجرح ؟ لأن الناقد المتحامل أو المتعصب قد يسرف في الجرح ، فيطعن في الراوي بغير موجب إلا موجب المخالفة في العقيدة ، كما قد يوثق - من غير استحقاق - من وافقه في المعتقد » وقد يكون نَفسُ الإمام - فيما وافق مذهبه أو في حال شيخه - ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك »(١) .

وسواء في ذلك من كان التحامل والتعصب للمذهب منهجا له أو من حصل منه ذلك على سبيل الغضب وفلتات اللسان ، فالمنهج قائم على النزاهةَ في جزئياته وفي كلياته ، فكل نقد خلا عن النزاهة فسبيله الرد والبراء ، فلا

---

(١) من كلام الإمام الذهبي في « الموقظة » ص ٨٤ .

محاباة لأحد في ذلك كان من كان .

عرض الباب المتقدم مجموعة من المصطلحات النقدية ، جاءت على خلاف مذهب جمهور النقاد في أولئك الرواة . وحين البحث والتتبع والاستقراء تبين أنها - على الوجه المعارض - لم تثبت عمن نسبت إليهم من النقاد ، إما لعدم صحة النقل بها ، وإما لبتر أو تغيير وقع في سياقها ، أو لتصحيف اعترى ألفاظها ، أو أسماء من طعن فيهم بها .

ومصطلحات أخرى نزلت - ممن أصدرها من النقاد - على غير مواقعها بحملها على من هو بريء من تبعتها .

وكل تلك المصطلحات المخالفة لما جاء عن جمهور النقاد لا يجوز إعمالها ، كما لا يجوز الاعتداد بها لعدم اعتبارها نقدا ، لأن من صدرت عنه حاد فيها عن شروط النقد العلمي النزيه ، لأن نقده شابه التحامل والحط على الغير لسبب التنافس العلمي والنفرة التي تقع - غالبا - بين الأقران والنظراء .

وفي الرواة من سلبت عدالته ، وذهبت كرامته - تحاملا - لسبب معتقده المخالف لمذهب الناقد .

وإذا تأملت هذا علمت أن بعض النقاد اتخذ له منهجا خاصا مخالفا لمنهج غيره ، بغض النظر عن صوابه أو خطئه ، مباينا له ، فهو قد يجرح تحاملا أو تحاسدا أو تعصبا لمعتقده الذي يوالي عليه ويتبرأ عليه .

ومن النقاد من يجرح الراوي بالغلطة والغلطتين ويحاسبه عليها ، فيسقط حديثه لذلك .

ومنهم من سلك سبيل الاعتدال والموازنة بين خطأ الراوي وصوابه ، فما غلب

كان الحكم - على الراوي - تبعا له .

ومنهم من تساهل فاحتمل من الراوي كثيرا مما أخطأ فيه فوثقه لما أصاب فيه وإن كان قليلا . وهذا ما ينتج عنه - أيضا - تعارض مصطلحات الجرح والتعديل أعني اختلاف مناهج النقاد .

ودونك البيان في هذا الباب :



الباب الثاني

اختلاف مناهج النقاد



إن مهمة النقد التي يقوم بها من توفرت فيه الشروط السابقة الذكر مبنية على الاجتهاد وإفراغ الوسع ، مع تحري الحق ، والنصح لهذا الدين ، والتزام النزاهة العلمية .

وقضايا الاجتهاد - غالبا ما - تكون نتائجها مختلفة لاختلاف النظر عند من يقوم بها .

واختلاف نقاد الحديث في تجريح الرواة وتعديلهم وتعارض أقوالهم في ذلك يرجع في كثير من الأحيان إلى اختلاف نظرهم في الاجتهاد .

قال أبو الوليد الباجي : « أحوال المحدثين في الجرح والتعديل ، مما يدرك بالاجتهاد ويعلم بضرب من النظر ، ووجه ذلك أن الإنسان إذا جالس الرجل ، وتكررت محادثته له وإخباره إياه بمثل ما يخبر ، قاس عن المعاني التي يخبر عنها ، تحقق صدقه ، وحكم بتصديقه ، فإن اتفق له أن يخبر في يوم من الأيام ، أو وقت من الأوقات بخلاف ما يخبر الناس عن ذلك المعنى ، أو بخلاف ما علم منه المخبر اعتقد فيه الوهم والغلط ، ولم يخرجه ذلك عنده [عن][1] رتبة الصدق الذي ثبت من حاله وعهد من خبره ، فإذا أكثرت مجالسة آخر ، وكثرت محادثته لك ، فلا يكاد أن يخبرك بشيء إلا ويخبرك أهل الثقة والعدالة عن ذلك المعنى ، بخلاف ما أخبرك به ، غلب على ظنك كثرة غلطه ، وقلة استثباته واضطراب أقواله وقلة صدقه ، ثم بعد ذلك قد تبين لك من حاله العمد أو الغلط ، وبحسب ذلك تحكم في أمره ، فمن كان في أحد هذين الطرفين لا

---

(١) زيادة مني اقتضاها سياق الكلام ، ولعل إسقاطها من محقق الكتاب .

يختلف في جرحه أو تعديله ، ومن كان بين الأمرين مثل أن يوجد منه الخطأ والإصابة ، وقع الترجح فيه ، وعلى قلة أحد الأمرين منه وكثرة الآخر يكون الحكم فيه ... »[١] .

والمقصود من كلام الباجي هذا أن الاختلاف بين النقاد جار فيما بني من الجرح والتعديل على الاجتهاد ومن ذاك .

١ - الموازنة بين خطأ الراوي وصوابه .

٢ - استقراء أحوال الرواة وسبر أخبارهم .

قال الحافظ عبد العظيم المنذري : « واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء ، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص ، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا ؟ وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ، ونقل إليه فيه جرح ، اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا ؟

ويجري الكلام عنده فيما يكون جرحا في تفسير الجرح وعدمه وفي اشتراط العدد في ذلك كما يجري عند الفقيه ، ولا فرق بين أن يكون الجارح مخبرا بذلك للمحدث مشافهة أو ناقلا له عن غيره بطريقه ، والله عز وجل أعلم »[٢] .

والاجتهاد الذي يترتب عليه التعارض بين أقوال المزكين وأقوال المجرحين يشمل أمورا منها :

---

(١) « التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح » لأبي الوليد الباجي ١ / ٢٥١ .

(٢) « جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل » ص ٨٣ .

- النتيجة التي يصل إليها هذا المزكي أو ذلك المجرح من خلال استقراء مرويات الراوي وسبرها .
- ترجيح صواب الراوي على خطئه أو العكس .
- الاختلاف في قدر الاعتبار الذي يصلح معه حديث الراوي في المتابعات أو الشواهد .
- الاختلاف في أسباب الجرح .
- الاختلاف في اشتراط تفسير الجرح وعدمه .
- الاختلاف بين مناهج النقاد ، فمنهم المتشدد الذي يترك حديث الراوي لغلطة أو غلطتين أو ثلاث غلطات إلى جانب كثرة صوابه .

ومنهم المتساهل الذي يزكي كل من حمل العلم وإن لم تتوفر فيه شروط الثقة من عدالة وتمام ضبط أو يحتمل كثرة خطئه إلى جانب قلة صوابه . وبين الطائفتين فئة معتدلة من أهل النقد اعتمدت في توثيق الرواة سبر مروياتهم والموازنة بين ما أخطأ فيه الراوي وما أصاب فيه فتركت ، وردت ما أخطأ فيه الرواة وقبلت ما دل الدليل على إصابتهم فيه ، ونتج عن هذا الاختلاف بين مناهج النقاد تباين في مصطلحاتهم في الراوي الواحد .

قال الذهبي : « اعلم - هداك الله - أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام :

١ - قسم تكلموا في أكثر من الرواة ، كابن معين وأبي حاتم الرازي .

٢ - وقسم تكلموا في كثير من الرواة ، كمالك وشعبة .

٣ - وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل ، كابن عيينة والشافعي .

والكل أيضا على ثلاثة أقسام :

١ - **قسم منهم متعنت في الجرح ، متثبت في التعديل** ، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ، ويلين بذلك حديثه .

فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بناجذيك ، وتمسك بتوثيقه ، وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ، فإن وافقه ، ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق ، فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه : لا يقبل تجريحه إلا مفسرا ، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا : « هو ضعيف » ولم يوضح سبب ضعفه ، وغيره قد وثقه ، فمثل هذا يتوقف في تضعيف حديثه ، وهو إلى الحسن أقرب . وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون .

٢ - **وقسم في مقابلة هؤلاء** ، كأبي عيسى الترمذي ، وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي : متساهلون .

٣ - **وقسم كالبخاري ، وأحمد بن حنبل** ، وأبي زرعة ، وابن عدي : معتدلون منصفون »[١] .

وهذا التفاوت بين مناهج النقاد أمر ملحوظ من غير الذهبي أيضا من أهل الاستقراء والتحقيق في نقد الرواة .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : « وما حكاه ابن الصلاح عن الباوردي أن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه ، فإنما أراد إجماعا خاصا ، وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط .

---

(١) « ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل » للذهبي ص ١٧١ - ١٧٢ .

فمن الأولى : شعبة وسفيان الثوري وشعبة أشد منه .
ومن الثانية : يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى أشد من عبد الرحمن .
ومن الثالثة : يحيى بن معين وأحمد ، ويحيى أشد من أحمد .
ومن الرابعة : أبو حاتم والبخاري ، وأبو حاتم أشد من البخاري .
وقال النسائي : « لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه » . فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلا فإنه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد »[1] .
والمقصود هنا أن جانبا هاما من مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة نشأ وجرى مجرى نقد الرواة بسبب اختلاف مناهج المحدثين شدة وتساهلا واعتدالا .

وبناء على ما سبق من تصنيف الرواة ، اختار من المتشددين نموذجين من طبقتين متفاوتتين لما لهما من تأثير كبير في علم الجرح والتعديل .

أولهما : يحيى بن سعيد القطان ، فإنه من الذين أرسوا دعائم على الجرح والتعديل . وكلامه في الرواة كثير ، أغلبه جرح وتعنت فيما نص عليه النقاد من بعده . وقد تخرج بالقطان هذا عدد كبير من النقاد ، قام عليهم علم الجرح والتعديل .

ثانيهما : أبو حاتم الرازي ؛ الذي انتهت إليه الإمامة والرئاسة في هذا العلم ،

---

(١) « النكت على كتاب ابن الصلاح » لابن حجر العسقلاني ١ / ٤٨٢ .

في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري .

وكلام أبي حاتم أكثر انتشارا وأكثر اعتمادا عند النقاد وقد تكلم في عدد من الرواة لم يُعلم لسالف فيهم قول .

نختار من كلام هذين الإمامين من الأمثلة ما يدل على اختيارهما منهج التشدد ، والاحتياط التام ، والانتخاب للرواة الذين ينبغي الاعتماد على روايتهم ، في مقابلة رأي جمهور النقاد الذين سلكوا منهج التوسط ؛ لنتبين كيف نشأ التعارض بين مصطلحات الجرح والتعديل للسبب المذكور .



الفصل الأول

الإمام يحيى بن سعيد القطان وتعنته في الجرح



من النقاد الحفاظ الأئمة الذين أسهموا في إرساء دعائم الجرح والتعديل يحيى ابن سعيد القطان (ت ١٩٨ هـ) ، انتهت إليه الإمامة والرئاسة في معرفة أحوال الرواة في القرن الثاني الهجري ، وتخرج به عدد كبير من أئمة هذا الشأن كيحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وعمرو ابن علي الفلاس وغيرهم ممن حازوا قصب السبق في علم الجرح والتعديل خلال القرن الثالث الهجري ، عصر نهضة هذا العلم ونموه .

وأقوال يحيى القطان في تجريح الرواة وتعديلهم نقلها تلاميذه الذين ذكرت بعضهم آنفا . اتسمت في عمومها بالصرامة والشدة في نقد الرواة والميل إلى تجريحهم ، وترك رواياتهم بما هو محل نظر عند غيره من النقاد المعاصرين له ، أو الذين جاءوا بعده من تلاميذه .

وقد أثار منهج يحيى بن سعيد القطان المتشدد استغراب واستنكار كثير من النقاد - أهل التتبع والاستقراء من أخص تلاميذه - بالرغم من اعترافهم بإمامته وتقدمه في النقد وتعليل الأحاديث ، وجرح الرواة وتعديلهم .

فمن الأئمة الذين شهدوا بشدة منهج يحيى القطان في النقد وتعنته في الجرح الإمام علي بن المديني حيث قال رحمه الله : « إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه ، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن بن مهدي لأنه أقصدهما وكان في يحيى تشدد »[١] .

وقد كان يحيى القطان شديدا على الرواة من أهل البصرة خاصة ، قلما يسلم

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٦ / ٢٨٠ .

معه أحد ، حتى قال يحيى ابن معين : « لم يكن عامة مشايخ البصريين يسوون عند يحيى بن سعيد شيئا ، فذكر هَمَّامًا وغيره »(١) .

وكأن يحيى القطان شعر في أواخر حياته بإسرافه في التحامل على أهل البصرة بالطعن في رواتهم .

قال أبو بكر بن خلاد : « دخلت على يحيى بن سعيد في مرضه ، فقال لي : يا أبا بكر ما تركت أهل البصرة يتكلمون ؟

قلت يذكرون خيرا ، إلا أنهم يخافون عليك من كلامك في الناس .

فقال : احفظ عني : « لأن يكون خصمي (في الآخرة) رجل من عرض الناس أحب إلي من أن يكون خصمي في الآخرة النبي ﷺ . يقول : بلغك عني حديث وقع في وهمك أنه عني غير صحيح ، يعني فلم تنكر »(٢) .

فمصلحة حفظ الشريعة أولى بالاحتياط من أعراض الرواة ، لو بالغ الناقد في الحط عليها في فهم يحيى القطان .

قال علي بن المديني : « سألت يحيى عن محمد بن عمرو بن علقمة كيف هو ؟ قال : تريد العفو أو تشدد ؟ قلت : بل أتشدد ، قال : فليس هو ممن تريد ؟ »(٣) .

وتعنت القطان في الجرح يتمثل في أمور منها :

---

(١) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص ٥٥ ج ٢١٣ .

(٢) « شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي » ١ / ٤٦٦ .

(٣) رواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٤ / ١٠٩ ج ١٦٦٧ .

١ - مجازفاته في تضعيف رواة لم يخبرهم .

٢ - كلامه في الراوي ، وتركه لحديثه بسبب الخطأ اليسير .

٣ - تحامله على أقرانه من أهل البصرة ، قال ابن حجر : « ويحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال لاسيما من كان من أقرانه »(١) .

من بين المصطلحات التجريحية التي عارض بها يحيى بن سعيد القطان أقوال جمهور النقاد في بعض الرواة تنتفي ما يدل على كونه من أهل التعنت في نقد الرجال ، **فمنها** :

١ - قول الناقد « كأن يحيى بن سعيد القطان يضعفه » أو « ضعفه يحيى القطان » .

٢ - قول الناقد « كان يحيى القطان لا يرضاه » .

٣ - قول يحيى القطان « ما كنا نأخذ عنه في ذلك الزمان ولا حرفا » .

٤ - قول يحيى القطان « لم أرهم يحمدونه » .

٥ - قول الناقد « كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن فلان » .

٦ - قول يحيى القطان « سيء الحفظ » .

٧ - قول يحيى القطان « تَعْرِفُ وتُنْكِر [ولم يكن عندي بذاك] » .

فالصيغ الخمس الأولى تفيد طعنا عاما فيمن قيلت فيه ، وهي تحتاج إلى بيان نوع الضعف أو سببه أو وجهه ، وهي أمور يقع فيها الاختلاف بين النقاد . ومع ذلك فإن جمهورهم يخالف القطان في ذلك ، ولا يرى وجها لمثل هذه

---

(١) « هدي الساري » ص ٤٦٤ .

المصطلحات التجريحية الصادرة عنه . ومنهم من أنكر عليه - أحيانا - نقده لبعض الرواة بما لا حجة عليه . أما الصيغة السادسة والسابعة فهما من نوع الجرح المفسر أو البين الدلالة . وهما أيضا غير مسلمتان للقطان حسب ما يأتي بيانه وهذا وجه تعنت يحيى القطان في جرح الرواة ، نعرض له حسب الترتيب السابق لتلك المصطلحات .

١ - **قول الناقد** : « **كأنه يضعفهما** » أي كان يحيى بن سعيد القطان يضعف إبراهيم بن سعد وعُقيل بن خالد .

وهي صيغة تجريحية معارضة بقول جمهور النقاد في إبراهيم بن سعد « ثقة حجة » و « ثقة » و « صدوق » و « أحاديثه مستقيمة » و « من أكثر أهل المدينة حديثا في زمانه » و « من ثقات المسلمين » و « أحاديثه صالحة مستقيمة » وهي عبارات واضحة الدلالة في توثيق من صدرت فيه كما يأتي تفصيله .

وقول الناقد « كأنه يضعفهما » معارضة بقول جمهور النقاد في عُقيل بن خالد .

« أثبت الناس في الزهري » و « ثقة نبيل الحديث عن الزهري » و « ثقة حجة » و « ليس أحد أروى عن الزهري من عُقيل » و « ثقة » و « حافظ » و « صدوق ثقة » و « لا بأس به » وهي كغيرها من العبارات الدالة على توثيق عقيل عموما وتثبته في الزهري خصوصا .

٢- **وقول الناقد** : « **كان يحيى بن سعيد القطان يضعف عبد الحميد بن جعفر** » معارض بعدة مصطلحات توثيقية كقولهم « ليس به بأس ، ثقة » و « ثقة » و « كان عندنا ثقة » و « محله الصدق » و « ثقة حسن الحديث »

و « ثقة كثير الحديث » و « ليس به بأس » و « ثقة صدوق » و « أرجو أنه لا بأس به وهو ممن يكتب حديثه » .

٣- وقول الناقد في عيسى بن أبي عزَّة : « ضعفه القطان » معارض بقول غيره من النقاد : « ثقة » و « شيخ ثقة » و « ثقة وله أحاديث » و « لا بأس به » مما يدل صراحة على توثيق من قيل فيه ذلك .

وهذا بيان تعارض قول يحيى القطان في بعض الرواة مع قول جمهور النقاد .

فمن أولئك الرواة الذين أسرف في جرحهم القطان .

إبراهيم بن سعد الزهري[١] :

أحد الثقات الأثبات : صدرت فيه مصطلحات تدل على عدالته وضبطه واستقامة أحاديثه وكثرتها ، وكونه فوق مقام الثقة ، عند بعض النقاد .

قال أحمد بن أبي مريم : « سمعت يحيى بن معين يقول : « إبراهيم بن سعد ثقة حجة »[٢] .

وهذا من باب ذكر الخاص بعد العام إذ الحجة عنده وعند غيره أعلى منزلة من الثقة .

قال الحافظ المنذري : « وقول يحيى بن معين في محمد بن إسحاق « ثقة » وليس « بحجة » يشبه أن يكون هذا رأيه في أن « الثقة » دون « الحجة »[٣] .

---

(١) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، أبو إسحاق المدني (ت ١٨٣ هـ) .

(٢) رواه ابن عدي في « الكامل » ١ / ٢٤٧ .

(٣) « جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في « الجرح والتعديل » ص ٥٦ .

وقوله : « ثقة حجة » توثيق رفيع من أعلى صيغ التعديل .

وقال العجلي : « ثقة »[١] .

وقال ابن خِراش : « صدوق »[٢] .

و « صدوق » وصف بالصدق على طريق المبالغة »[٣] .

وفي اصطلاح المحدثين يطلق « الصدوق » على من كان عدلا ضابطا إلا أنه أخف ضبطا من الثقة لوقوع الخطأ في بعض حديثه .

قال الذهبي في أحمد بن شيبان الرملي « صدوق ، قيل : كان يخطئ ، فالصدوق يخطئ »[٤] .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « إبراهيم بن سعد ثقة »[٥] .

وقال أيضا : « إبراهيم بن سعد أحاديثه مستقيمة »[٦] .

يعني سالمة من الضعف والعلل ومن مخالفة الثقات .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة »[٧] .

فإبراهيم بن سعد ثقة ضابط لأحاديثه على كثرتها وتنوعها مما يدل على سعة

---

(١) « تاريخ الثقات » ص ٥٢ ج ٢٣ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ١٢٢ .

(٣) « فتح المغيث » للسخاوي ٢ / ١١٣ .

(٤) « ميزان الاعتدال » ١ / ١٠٣ .

(٥) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ١٠٢ ج ٢٨٣ .

(٦) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ١٠١ ج ٢٨٣ .

(٧) « الجرح والتعديل » ٢ / ١٠٢ ج ٢٨٣ .

حفظه وتمام ضبطه .

قال البخاري : « قال لي إبراهيم بن حمزة : كان عند إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي ، وإبراهيم بن سعد من أكثر اهل المدينة حديثا في زمانه »[١] .

فهذه أقوال النقاد في تعديله وقبول حديثه ، لتمام ضبطه وعدالته وكثرة حديثه وحسنه ، ومع كل هذا المدح والثناء من أولئك الأئمة فإن يحيى بن سعيد القطان قد ضعفه أو لم يرضه .

قال عبد الله بن أحمد : « قال أبي : وذكرنا عند يحيى بن سعيد عُقيل[٢] بن خالد وإبراهيم بن سعد كأنه يضعفهما ، فجعل يقول عُقيل وإبراهيم بن سعد ، عُقيل وإبراهيم كأنه يضعفهما .

قال أبي : « وإيش[٣] ينفع يحيى من هذا ، هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى »[٤] .

وقد أهدر غير أحمد – من النقاد – قول يحيى القطان في إبراهيم هذا واعتبره من الجرح غير المؤثر .

قال ابن عدي : « وقول من تكلم في إبراهيم بن سعد ممن ذكرناه بمقدار ما تكلم فيه تحاملا عليه فيما قاله فيه . وإبراهيم بن سعد من ثقات المسلمين ،

---

(١) « تهذيب التهذيب » ١ / ١٢٢ و « سير أعلام النبلاء » ٨ / ٣٠٦ .

(٢) مصغرا .

(٣) أصل الكلمة « و أي شيء » فوقع إدغامها فصارت إيش .

(٤) « العلل ومعرفة الرجال » عن الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله عنه ٢ / ٣٣٣ ج ٢٤٧٥ .

حدث عنه جماعة من الأئمة ممن هم أكبر سنا منه وأقدم موتا منه ...
ولإبراهيم بن سعد أحاديث صالحة مستقيمة عن الزهري وعن غيره ، ولم يتخلف أحد عن الكتابة عه بالكوفة والبصرة وبغداد ، وهو من ثقات المسلمين »[١] .
فتضعيف يحيى بن القطان لإبراهيم بن سعد لم يقم على دليل ولم يعتمد برهانا ، فإلى كونه جرحا مجملا يحتاج إلى بيان . هو معارض بقول جمهور النقاد في التنصيص على عدالته وتمام ضبطه وكثرة محفوظه وحسن حديثه .

عُقيل بن خالد الأيلي[٢] :

صدرت فيه مصطلحات توثيقية لا تقل عما صدر في إبراهيم بن سعد فهو الإمام الحافظ الذي اختص بالزهري ، ولازمه في السفر والحضر . فكان له به مزيد عناية وضبط لحديثه أكثر من غيره .
قال يحيى بن معين : « أثبت الناس في الزهري : مالك بن أنس ، ومعمر ، ويونس ، وعُقيل ، وشعيب بن أبي حمزة ، وسفيان بن عينية »[٣] .
يعني أضبطهم لحديث الزهري مَنْ ذَكَر .
وقال عثمان الدارمي : « قلت : فيونس أحب إليك أو عقيل ؟
فقال : يونس ثقة ، وعقيل ثقة نبيل الحديث عن الزهري »[٤] . أي جيد

---

(١) « الكامل » لابن عدي ١ / ٢٤٩ - ٢٥٠ .
(٢) « عُقيل بن خالد بن عُقيل الأيلي أبو خالد الأموي (ت ١٤٤ هـ) .
(٣) « كتاب التاريخ » رواية عباس الدوري ٢ / ٥٤٣ ج ٤٧٩ .
(٤) « تاريخ عثمان الدارمي » عن أبي زكريا يحيى بن معين ص ٤٥ ج ٢١ .

الحديث عنه ، وذلك لكثرة ملازمته وكثرة سماعه منه .

وقال ابن أبي مريم عن ابن معين : « عقيل ثقة حجة »(١) .

وقال يونس : ليس أحد أروى عن الزهري من عقيل بن خالد »(٢) .

وبين يونس سبب كثرة رواية عقيل عن الزهري حيث قال : « كان عُقيل يصحب الزهري في سفره وحضره »(٣) .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « عقيل ثقة »(٤) .

وقال إسحاق بن راهويه : « عقيل حافظ ويونس صاحب كتاب »(٥) .

و « الحافظ » عند النقاد فوق « الثقة » لأنه يمتاز عليه بمعرفة طبقات الرواة ومراتبهم والجرح والتعديل وتمييز الصحيح من السقيم وكثرة المحفوظ ، قال الذهبي : « ويمتاز « الثقة » بالضبط والإتقان ، فإن انضاف إلى ذلك المعرفة والإكثار فهو « حافظ »(٦) .

فقول ابن راهويه « عقيل حافظ » يعني عارف حافظ يحدث من حفظه فيصيب ، أما يونس فإن كان أيضا ثقة ، فهو ممن يعتمد الكتاب في التحديث ، فلا يحدث من حفظه .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٢٥٦ .

(٢) رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه في « العلل ومعرفة الرجال » ١ / ١٧٢ ج ١١٠ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٧ / ٤٣ ج ٢٤٣ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٧ / ٤٣ ج ٢٤٣ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٢٥٦ .

(٦) « الموقظة » للإمام الذهبي ص ٦٧ - ٦٨ . لابد في توثيق الحافظ من ثبوت عدالته إذ لا ملازمة بين الحفظ والعدالة .

وقال العجلي في عقيل بن خالد : « ثقة »[١] .

وقال أبو زرعة : « صدوق ثقة »[٢] .

وقال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن عقيل بن خالد أحب إليك أم يونس ؟ فقال : عقيل أحب إلي من يونس ، وعقيل لا بأس به »[٣] .

وقول أبي حاتم « لا بأس به » هي من صيغ التعديل التي تفيد حسن حديث الراوي ، فإنها عند النقاد في المرتبة الثانية ، وهي مرتبة من يكتب حديثه وينظر فيه كما قال ابن أبي حاتم ، وعقيل عند غير أبي حاتم أعلى مرتبة مما قاله فيه أبو حاتم ، ولكنه شح عليه بلفظ ثقة لأنه من أهل التعنت كما يأتي .

وقال محمد بن سعد : « ثقة »[٤] .

وقال النسائي : « ثقة »[٥] .

فذه الصيغ المتنوعة دالة على عدالة عقيل وضبطه ، تفيد مزيد عنايته بحديث الزهري وكثرة ملازمته في سفره وحضره ، فكيف يسوغ ليحيى القطان أن يضعف إبراهيم بن سعد وعقيل ؟

تلك إحدى مجازفاته في تضعيف من لم يخبره من الرواة كما قال الإمام أحمد رحمه الله .

---

(١) « تاريخ الثقات » للعجلي ص ٣٣٨ ج ١١٥٨ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٧ / ٤٣ ج ٢٤٣ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٧ / ٤٣ ج ٢٤٣ .

(٤) طبقات ابن سعد ٧ / ٣٦٠ ج ٤٠٨٧ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٢٥٦ .

ولهذا تعقبه الحافظ ابن حجر بقوله : « تكلم فيه القطان بعنت »[١] .

عبد الحميد بن جعفر المديني[٢] :

جمهور النقاد على توثيقه وصدقه وقبول روايته ، وأقل أحواله أن يكون حسن الحديث ، ومصطلحاتهم في تعديله متقاربة .

قال الإمام أحمد بن حنبل : « عبد الحميد بن جعفر ليس به بأس ثقة »[٣] .

وقال يحيى بن معين : « ثقة »[٤] .

فقول يحيى بن معين : « ثقة » يعني أنه لا بأس به ، والمقصود أن عبد الحميد يكون حسن الحديث عند أحمد ويحيى معين .

فمصطلحاتهما فيه متقاربة ، وقد قاربهما فيه علي بن المديني حيث مَرَّضَ قول من طعن فيه ، قال رحمه الله : « كان يقول بالقدر ، وكل عندنا ثقة ، وكان سفيان الثوري يضعفه »[٥] .

وقال أبو حاتم الرازي : « محله الصدق »[٦] .

---

(١) « هدي الساري » ص ٤٦٣ .

(٢) عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان الأنصاري ، الأوسي أبو الفضل ، ويقال أبو حفص المديني (ت ١٥٣ هـ) .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦ / ١٠ ج ٤٦ .

(٤) « تاريخ عثمان الدارمي » عن يحيى بن معين ص ٩٧ ج ٢٦٣ .

(٥) « سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل » ص ٩٩ - ١٠٠ ج ١٠٥ .

(٦) « الجرح والتعديل » ٦ / ١٠ ج ٤٦ .

وهذا يقضي - أيضا - أن يكون حديثه حسنا ، فقال ابن أبي حاتم الرازي : « وإذا قيل للواحد إنه « ثقة » أو « متقن ثبت » فهو ممن يحتج بحديثه ، وإذا قيل له إنه « صدوق » أو « محله الصدق » أو « لا بأس به » فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية ... »[١] .

فهذا يدل على أن قول أبي حاتم « محله الصدق » يعني لا بأس به كقول غيره من النقاد في عبد الحميد بن جعفر .

وقد تابعهم على ذلك الفسوي حيث قال : « ثقة وإن تكلم فيه سفيان فهو ثقة حسن الحديث »[٢] .

وقال ابن سعد : « كان ثقة كثير الحديث »[٣] .

وقال النسائي : « ليس به بأس »[٤] .

وقال الساجي : « ثقة صدوق »[٥] .

وقال ابن عدي : « وأرجو أنه لا بأس به وهو ممن يكتب حديثه »[٦] .

وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : « ربما أخطأ »[٧] .

---

(١) « مقدمة المعرفة » ٢ / ٣٧ .

(٢) « المعرفة والتاريخ » للفسوي ٢ / ٤٥٨ .

(٣) « الطبقات الكبرى » ٥ / ٤٥٠ ج ١٣٢٤ .

(٤) « ميزان الاعتدال » ٢ / ٥٣٩ و « تهذيب التهذيب » ٦ / ١١٢ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٦ / ١١٢ .

(٦) « الكامل » ٥ / ٣١٩ .

(٧) « الثقات » لابن حبان ٧ / ١٢٢ .

كل هذه المصطلحات عن هؤلاء النقاد لاتعدل بعبد الحميد بن جعفر عن أن يكون حسن الحديث ، مقبول الرواية .

هذا هو الإنصاف الذي يقتضيه التتبع والاستقراء ، فإن الثقة ليس معصوما من الخطأ ، وخطؤه إذا لم يفحش لا يوجب رد كل حديثه . ومع ذلك فقد تعنت في هذا الرجل يحيى بن سعيد القطان حيث روي عنه تضعيفه .

قال عباس الدوري : « سمعت يحيى بن معين يقول : « كان يحيى بن سعيد القطان يضعف عبد الحميد بن جعفر » .

قلت ليحيى قد روى عنه يحيى بن سعيد ؟

قال : « روى عنه ويضعفه » .

قال يحيى : « وقد كان يحيى بن سعيد يروي عن قوم ما كانوا يساوون عنده شيئا »[١] .

وطعن يحيى بن سعيد القطان على عبد الحميد يرجع لأمرين :

أحدهما : كونه من أهل القدر ، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : « سألت أبي عن عبد الحميد بن جعفر فقال : « ليس به بأس » ثم قال : « سمعت يحيى يقول كان سفيان يضعف عبد الحميد بن جعفر يعني من أجل القدر »[٢] .

وهذا لا يوجب رد روايته لما ستعلم من حكم رواية المبتدع ، ولذلك لم يعتبر

---

(١) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري ٢ / ٣٤٢ ج ٣٩٣١ .

(٢) رواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٣ / ٤٤ ج ١٠٠٠ .

سائر النقاد بدعته موجبا لرد روايته مع علمهم بها كما تقدم عن علي بن المديني ويحيى بن معين وغيرهما .

قال الذهبي : « قد لطخ بالقدر جماعة ، وحديثهم في « الصحيحين » أو أحدهما لأنهم موصوفون بالصدق والإتقان »[١] .

ثانيهما : خروجه مع محمد بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب[٢] .

قال علي بن المديني : « سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول كان سفيان بن سعيد يحمل على عبد الحميد بن جعفر ، قال وكلمني فيه فقلت ما شأنه ، ثم قال يحيى ما شأنه ما شأنه .

قال أبو محمد - يعني ابن أبي حاتم - فذكرت أنا لأبي ذلك فقال : « كان خرج مع محمد بن عبد الله بن الحسن العلوي ... »[٣] .

تلك أهم الشبه التي اعتمدها يحيى بن سعيد القطان للطعن في عبد الحميد ابن جعفر ، وهي غير مؤثرة في عدالته ولا ضبطه عند سائر النقاد ، وعلى

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ٧ / ٢١ .

(٢) كان خروجه على المنصور مع أخيه إبراهيم ، ذلك أنهما تخلفا عن الحضور عند المنصور عندما حج في ذلك العام ، فطلبهما وبالغ في ذلك ، وقبض على أبيهما مع عدد من أهل البيت ، وسجنهم ، وماتوا في سجنه ، فثار محمد هذا في المدينة وسجن متوليها ، وصار له شأن ، وعمال على المدن إلى أن أرسل إليه المنصور جيشا بقيادة ابن عمه عيسى بن موسى فقضى عليه سنة (١٤٥ هـ) « تاريخ الطبري » ٧ / ١٧ ، وما بعدها . أخبار سنة (١٤٤ هـ) وكامل ابن الأثير ٥ / ١٤٥ وما بعدها .

(٣) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٦ / ١٠ ج ٤٦ .

رأسهم تلاميذ القطان وهم يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ، وهم كما ترى قد وثقوا الرجل كما وثقه غيرهم . أفلا يكون هذا من تعنت القطان في الجرح ؟ .

عيسى بن أبي عزة[١] :

وثقة جمهور النقاد وقبلوا روايته وصححوا أحاديثه ، وعباراتهم في توثيقه واضحة الدلالة متقاربة العبارة .

قال يحيى بن معين : « عيسى بن أبي عزة « ثقة »[٢] .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « عيسى بن أبي عزة شيخ ثقة »[٣] .

وقال ابن سعد : « ثقة وله أحاديث »[٤] .

وقال أبو حاتم الرازي : « لا بأس به »[٥] .

وذكره ابن حبان في « الثقات »[٦] .

فكل هذه المصطلحات الصادرة عن هؤلاء النقاد تجمع على توثيق هذا الرجل ، ولا تفيد قدحا في عدالته ولا طعنا في ضبطه ، ومع ذلك نجد يحيى القطان

---

(١) عيسى بن أبي عزة ، واسم أبي عزة مُساك ، الكوفي ، روى عن الشعبي ، وروى عنه سفيان الثوري .

(٢) رواه ابن أبي حاتم من طريق إسحاق بن منصور في « الجرح والتعديل » ٦ / ٢٤٨ ج ١٥٧٢ .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ٢ / ٤٠٤ ج ٢٨٠٧ .

(٤) « الطبقات الكبرى » لابن سعد ٦ / ٣٣٥ ج ٢٥٤٧ و « التهذيب » ٨ / ٢٢١ .

(٥) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٦ / ٢٨٤ ج ١٥٧٢ .

(٦) « الثقات » ٧ / ٢٣٦ .

يخالف جمهور النقاد ويعلن طعنا في عيسى ابن أبي عزة هذا .

قال الذهبي : « ضعفه يحيى القطان »[١] .

وهذا الطعن أيضا من تعنت القطان فإنه قد بني على خطأ في حديث واحد .

قال العقيلي : حدثنا محمد بن عيسى ، قال : حدثنا صالح بن أحمد قال : حدثنا علي قال : سألت يحيى عن حديث عيسى بن أبي عزة ، عن الشعبي عن عبد الله عن النبي ﷺ قال : يقطع اليد في كذا ، فضعف الحديث . فهذا الحديث حدثناه موسى بن إسحاق قال حدثنا أبو الحريز بن أبي شيبة ، قال حدثنا ابن مهدي ، عن سفيان ، عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي ، عن عبد الله أن رسول الله ﷺ ، قطع في خمس الدراهم والرواية الثابتة عن النبي ﷺ في ربع دينار ، وثلاثة دراهم ، وما خلا ذلك أسانيد فيها ضعف »[٢] .

ومعنى هذا خطأ عيسى بن أبي عزة في هذا الحديث الواحد يوجب تضعيفه مطلقا عند يحيى القطان .

وهذا ليس متجها عند جمهور النقاد حيث يرون بأن الثقة ليس معصوما ، بل يجوز عليه الخطأ والسهو ، فإذا كان الأمر كذلك فإن الصواب في شأن عيسى هذا أن يوصف بأنه ثقة - عند من يجعل الحجة فوق الثقة . أو أنه لا بأس به . وهذا هو الذي عليه جمهور النقاد في خصوص عيسى ابن أبي عزة .

---

(١) « ميزان الاعتدال » ٣ / ٣١٨ .

(٢) « الضعفاء الكبير » للعقيلي ٣ / ٣٩٠ ج ١٤٢٩ .

من المصطلحات التجريحية التي تنقل عن يحيى القطان :

قول الناقد : « كان يحيى بن سعيد لا يرضاه » إما لطعن في عدالته أو خلل في ضبطه . وهي من المصطلحات التي يقع فيها التعارض مع قول الجمهور ، وقد حصل ذلك في شأن :

عثمان بن عمر العبدي[1] :

وهو ممن وثقه جمهور النقاد ، وصدرت عنهم فيه مصطلحات دالة على توثيقه مطلقا وعلى عدالته وتثبته في الحديث فكان منها قول يحيى بن معين : « ثقة »[2] .

وقول الإمام أحمد بن حنبل : « رجل صالح ثقة »[3] .

الذي يفيد ثبوت العدالة لصلاح الدين ، وتمام الضبط للوثوق الحاصل بمروياته .

وقول ابن سعد : « ثقة »[4] .

إلى هـذه المصطلحات الدالة على ثقة عثمان بن عمر يضاف قول العجلي : « ثقة ثبت في الحديث »[5] .

الذي يدل على تثبته وضبطه وحسن حديثه وانتقائه للمرويات ، وإلى صلاحه

---

(١) عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي أبو محمد وقيل أبو عدي ، وقيل أبو عبد الله البصري ، أصله من بخاري (ت ٢٠٩ هـ) .

(٢) « تاريخ عثمان الدارمي » عن أبي زكريا يحيى بن معين ص ١٨٣ ج ٦٦٢ .

(٣) « تاريخ بغداد » ١١ / ٢٨٠ ج ٦٠٥٢ و « السير » ٩ / ٥٥٨ .

(٤) « طبقات ابن سعد » ٧ / ٢١٧ ج ٣٣٤٢ .

(٥) « تاريخ الثقات » ص ٣٢٩ ج ١١١٠ .

وثقته يضاف صدقه الذي عبر عنه أبو حاتم الرازي بقوله : « صدوق »[١] .
فهذه المصطلحات الدالة على صلاح عثمان بن عمر وعدالته وصدقه ، وتثبته في الحديث حسن انتقائه له . قد عارضها موقف يحيى بن سعيد الذي لم يرض عثمان بن عمر .

قال أبو حاتم الرازي : « وكان يحيى بن سعيد القطان لا يرضاه »[٢] .

وهذا موقف متعنت حيث دلت أقوال جمهور النقاد على خلافه ، ولم يبنه صاحبه على دليل ناهض ، فالجرح في مثل هذه الحالة لابد أن يكون مفسرا خصوصا إذا عارض قول جمهور النقاد .

قال الذهبي : « يحيى بن سعيد كثير التعنت في الرجال ، وإلا فعثمان بن عمر ثقة ، ما فيه مغمز »[٣] .

وقال الحافظ ابن حجر : « ويحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال لاسيما من كان من أقرانه »[٤] .

ففي هذا دليل تعنته وتحامله على أقرانه من أهل البصرة ، ويحيى القطان قلما يرضى عن أحد من أهل البصرة ، وعثمان بن عمر منها فلم ينله لذلك رضا القطان .

---

(١) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٦ / ١٥٩ ج ٨٧٧ .

(٢) « الجرح والتعديل » ٦ / ١٥٩ ج ٨٧٧ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ٩ / ٥٥٨ .

(٤) « هدي الساري » ص ٤٢٤ .

من المصطلحات العامة الواضحة الدلالة قول يحيى القطان في الراوي : « ما كنا نأخذ عنه في ذلك الزمان ولا حرفا » وهو مصطلح ظاهر في الجرح ، يدل على كون الراوي مرغوبا عن حديثه عند الناقد لطعن في عدالته كما يأتي بيان ذلك عن الذهبي ، فمن الرواة الذين ثلبهم بذلك القطان ولم يصب .

معاوية بن صالح الحضرمي[(١)] :

أحد الأئمة الثقات الحفاظ الذين وثقهم جمهور النقاد من أهل الحديث ، أهل الاستقراء والتتبع ، ومصطلحاتهم في تعديله وقبول رواية متعددة .

قال علي بن المديني : « كان عبد الرحمن بن مهدي يوثق معاوية بن صالح »[(٢)] .

وعبد الرحمن بن مهدي من أهل ذلك الزمان الذي أشار إليه القطان ، وقد وثق معاوية ، وعبد الرحمن ابن مهدي أعدل نقدا من القطان .

وقال جعفر الطيالسي عن ابن معين : « ثقة »[(٣)] .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « كان معاوية بن صالح أصله حمصي وكان قاضيا على الأندلس ، خرج من حمص قديما وكان ثقة »[(٤)] ، فقول الإمام هذا يدل على استمرار ضبط هذا الرجل وعدالته .

---

(١) معاوية بن صالح حُدَير بن سعيد بن سعد بن فهر الحضرمي أبو عمرو ، وقيل أبو عبد الرحمن الحمصي قاضي الأندلس (ت ١٥٨ هـ) .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٨ / ٣٨٢ ج ١٧٥٠ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١٠ / ٢١٠ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٨ / ٣٨٢ ج ١٧٥٠ .

وقال العجلي : « حمصي ثقة »(١) . ومما يوزن به ضبط الراوي ضآلة خطئه في كثرة مرويه ، ومعاوية بن صالح قد شهد له بعض النقاد بذلك ، قال ابن سعد : « كان ثقة كثير الحديث »(٢) .

وقال ابن خِراش : « صدوق »(٣) .

وقال البزار : « ليس به بأس »(٤) وقال أيضا « ثقة »(٥) .

وبالإضافة إلى توثيقه كان بعض النقاد يأسف على عدم جمع علومه ، وهذا مما يدل على سعة علم هذا الراوي .

قال محمد بن وضاح : « قال لي يحيى بن معين « جمعتم حديث معاوية بن صالح ؟ » قلت « لا » قال : « أضعتم والله علما عظيما »(٦) .

وقال أبو زرعة الرازي : « ثقة محدث »(٧) ؟ أي ثقة عارف بصناعة الحديث وطبقات الرواة وعلم الجرح والتعديل .

وقال أبو حاتم الرازي : « صالح الحديث ، حسن الحديث ، يكتب حديثه ولا يحتج به »(٨) .

---

(١) « تاريخ الثقات » للعجلي ص ٤٣٢ ج ١٥٩٤ .

(٢) « الطبقات الكبرى » ٧ / ٣٦١ ج ٤٠٥٩ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١٠ / ٢١١ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١٠ / ٢١١ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ١٠ / ٢١١ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ١٠ / ٢١١ .

(٧) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٨ / ٣٨٣ ج ١٧٥٠ .

(٨) « الجرح والتعديل » ٨ / ٣٨٣ ج ١٧٥٠ .

ومعنى قول أبي حاتم « ولا يحتج به » أنه لا يكون في مقام الحجة ، ولا يمنع ذلك أن يكون في مقام « الصدوق » ، ومن ثم يكون حديثه حسنا .

وأبو حاتم أيضا متعنت في الجرح كما يأتي بيان ذلك في محله والنسائي مثله ، ومع ذلك فهو لم يتأخر عن توثيق معاوية بن صالح .

قال الذهبي : « وقال النسائي « ثقة »[١] .

وقال ابن عدي : « وما أرى بحديثه بأسا ، هو عندي صدوق إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات »[٢] ؟ أي غرائب .

ووقوع الغرائب في حديث الراوي لا يطعن في ضبطه إذا كان ثقة كثير الطلب ، ومعاوية بن صالح معروف بهذا وموصوف به . على ما تقدم ..

ورغم كل هذا الذي تقدم عن جمهور النقاد من توثيق معاوية بن صالح ، فإن يحيى بن سعيد القطان كان يتعنت فيه ، ولا يرى جواز الأخذ عنه .

قال علي بن المديني : « سألت يحيى بن سعيد القطان عن معاوية بن صالح فقال : « ما كنا نأخذ عنه في ذلك الزمان ولا حرفا »[٣] .

ومع كون يحيى القطان تعنت في هذا الراوي ، فإن غيره من نقاد ذلك الزمان كان يوثقه كعبد الرحمن بن مهدي وغيره .

وقد تعقب المتأخرون من النقاد صنيع يحيى القطان واعتبروا طعنه في معاوية

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ٧ / ١٦١ .

(٢) « الكامل » ٦ / ٤٠٧ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٨ / ٣٨٢ ج ١٧٥٠ .

ابن صالح تعنتًا .

قال الذهبي : « وكان يحيى القطان يتعنت ولا يرضاه »[١] .

وقد طعن في معاوية بن صالح أبو إسحاق الفزاري بما لا يوجب رد روايته .

قال أبو صالح محبوب الفراء حدثنا أبو إسحاق يوما بحديث عن معاوية ، ثم قال أبو إسحاق : « ما كان بأهل أن يروى عنه »[٢] .

قال الذهبي : « أظنه يشير إلى مداخلته للدولة »[٣] .

ويدل على هذا التخريج ما تقدم عن الإمام أحمد بن حنبل « وكان قاضيا على الأندلس » .

ومع ثبوت ذلك فإنه لا يقدح في عدالة الراوي إذا علمت ثقته وسيأتي تفصيل الكلام حول هذه القضية في موضعها من هذه الرسالة[٤] .

ومن المصطلحات التجريحية التي استعملها القطان في نقد بعض الرواة قوله : **« لم أرهم يحمدونه »** .

وهذا منه تفويض أو تقليد خصوصا إذا عارضه قول غيره من النقاد ، فممن جرحهم يحيى القطان بذلك :

عبد الرحمن بن عَوْسَجَة الهَمْدَانِي[٥] :

---

(١) « ميزان الاعتدال » ٤ / ١٣٥ .

(٢) رواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٤ / ١٨٣ ج ١٧٥٩ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ٧ / ١٦٠ .

(٤) انظر ص ٢٣٦ .

(٥) عبد الرحمن بن عَوْسَجَة الهَمْداني ، ثم النِّهمي (بكسر النون) الكوفي (ت ٨٢ هـ) .

اتفق النقاد - سوى يحيى بن سعيد القطان - على توثيقه ، وعباراتهم في ذلك متحدة لم يرد عنهم ما يعاب به حديثه ، غير أنه كان قليل الحديث ، وإن كانت العبرة بالعدالة والضبط وخبرة المروي .

فممن وثقه العجلي حيث قال : « كوفي ، تابعي ، ثقة »[١] .

وقد وثقه النسائي وهو ممن وصف بالتشدد في نقد الرواة .

قال رحمه الله تعالى : « ثقة »[٢] .

وقال ابن سعد : « كان قليل الحديث »[٣] .

وذكره ابن حبان في « الثقات »[٤] .

وقال علي بن المديني : « سمعت يحيى بن سعيد يقول « سألت عنه بالمدينة فلم أرهم يحمدونه »[٥] .

وهذا ليس بحجة في رد حديث هذا الراوي لاحتمال أن يكون أهل المدينة لم يحمدوه لانحرافهم على أهل الكوفة ، كما معلوم لانتحالهم مذهب الشيعة .

أو لاحتمال أن يكون من أهل الرأي ، ولأهل المدينة منهم موقف خاص كما يحتمل أن يكون من سألهم يحيى القطان من أهل المدينة لم

---

(١) « تاريخ الثقات » للعجلي ص ٢٩٧ ج ٩٧١ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٦ / ٢٤٤ .

(٣) « الطبقات الكبري » ٦ / ٢٥٠ ج ٢٢٤٩ .

(٤) « الثقات » ٥ / ٩٩ .

(٥) « ميزان الاعتدال » ٢ / ٥٨٠ و « تهذيب التهذيب » ٦ / ٢٤٤ .

يعرفوه لقلة حديثه ، كما تقدم ذلك عن ابن سعد ، وهو غير قادح أيضا .

وقد تكون قلة حديثه جنت على شهرته ، ومع ذلك فهو ضابط لما روى من حديثه ، والثقة لا يشترط فيه أن يرضى عنه الجميع خصوصا من لم تتوفر فيه – منهم – أهلية النقد النزيه حسب الشروط المطلوبة في الناقد ، على أن هناك نوعا من النقد غير معتبر وهو ما دل الدليل على كون الباعث عليه التحامل أو الخلاف في المعتقد وغير ذلك مما مضى بيانه في موضعه .

والمقصود هنا أن توثيق من وثق هذا الراوي مقدم على قول يحيى القطان لأنه أتى فيه بجرح مجمل مخالف لقول جمهور النقاد .

وفي قول يحيى القطان « سألت عنه بالمدينة ... » دليل على عدم خبرة حديثه وجهله بحاله .

والأصل في مثل هذا أن يتوقف الناقد فيه ويحتاط لنفسه بقوله مثلا « لا أعرفه » أو « لم أخبره » وهي عبارات مستعملة عند غير يحيى القطان من النقاد كأحمد بن حنبل وغيره .

ومن المصطلحات التي جرت مجرى الجرح قول الناقد :

« كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن فلان ... » .

وهي تدل على موقف الرفض لأحاديث الراوي لعلة ما ، ولا يلزم أن يكون كل من روى عنه القطان ثقة لتصريحه بخلاف ذلك .

فممن لم يحدث عنه القطان :

حَرْبُ بن شَدَّاد[١] :

من الأئمة الثقات الذين نص على توثيقهم المتقدمون والمتأخرون من أهل النقد ، وقد صدرت فيه اصطلاحات تدل على ثقته وتثبته في كل من روى عنه ، وكل ما روى .

قال ابن الجنيد : « قلت ليحيى بن معين : حديث حرب بن شداد ؟ فقال : « صالح »[٢] ، ومعنى هذا أن حديثه حسن .

وقال الإمام أحمد : « حرب بن شداد ثبت في كل المشايخ »[٣] ؟ أي متثبت ضابط في كل من روى عنه .

وقال عبد الصمد بن عبد الوارث : « ثقة »[٤] .

وقال أبو حاتم الرازي : « صالح الحديث »[٥] ؟ يعني أن حديثه صالح في المتابعات والشواهد ، وهي مرتبة الاعتبار ، وحديث صاحبها يكون حسنا .

وقال ابن عدي : « لا بأس به وبرواياته عن كل من روى »[٦] .

ووثقه ابن حبان أيضا[٧] .

---

(١) حرب بن شدَّاد اليشكري أبو الخطاب البصري ، العطار ، ويقال القطان ، ويقال القصاب (ت ١٦١ هـ) .

(٢) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص ١٦٠ ج ٨٧٤ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣ / ٢٥٠ ج ١١١٥ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣ / ٢٥٠ ج ١١١٥ .

(٥) « الجرح والتعديل » ٣ / ٢٥١ ج ١١١٥ .

(٦) « الكامل » ٦ / ٤١٧ .

(٧) « الثقات » ٦ / ٢٣٠ .

فهذه المصطلحات السابقة منها ما يفيد صحة حديث حرب قطعا كقول أحمد بن حنبل ، وقول عبد الصمد بن عبد الوارث ، ومنها ما يفيد حسن حديثه كقول ابن معين ، وقول أبي حاتم ، ومنها ما يحتمل الصحة والحسن كقول ابن عدي ، وكل ذلك يدخل في إطار الحديث المقبول عند جمهور المحدثين . وقد تعنت يحيى بن سعيد القطان في حرب بن شداد فخالف غيره من النقاد من معاصريه وغيرهم ممن وثق حربا .

قال عمرو بن علي : « كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن حرب بن شداد وكان عبد الرحمن [يعني] ابن مهدي يحدث عنه »[١] .

فقد خالفه في تجريحه - من معاصريه - عبد الصمد بن عبد الوارث وعبد الرحمن بن مهدي ، وهو من أهل الاعتدال في نقد الرواة . كما خالفه غيرهما ممن جاء بعده من النقاد ، فكان قولهم مرضيا عند المتأخرين من أهل التحقيق والاستقراء في نقد الرواة .

قال الذهبي بعد أن حكى قول يحيى بن سعيد في حرب بن شداد : « هذا من تعنت يحيى في الرجال ، وله اجتهاده فلقد كان حجة في نقد الرواة »[٢] .

وقال الحافظ ابن حجر : « ثقة »[٣] .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ٢٥٠ ج ١١١٥ والعقيلي في « الضعفاء الكبير » ١ / ٢٩٤ ج ٣٦١ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ٧ / ١٩٤ .

(٣) « تقريب التهذيب » ص ٢٢٨ ج ١١٧٥ .

معتمر بن سليمان التيمي[١] :

إمام حافظ قدوة ناسك ، جمهور النقاد يوثقونه ، ويقبلون رواياته ، ومصطلحاتهم في تعديله متظاهرة على ذلك ، وهذا بيان حاله من خلال أقوال النقاد فيه .

قال قرة بن خالد : « ما معتمر عندنا دون سليمان التيمي »[٢] .

يعني أنه لم يكن بأقل من أبيه سليمان ثقة وعدالة وكثرة صلاح وعبادة . ويكفيك في معرفة حال سليمان قول شعبة : « شك ابن عون وسليمان التيمي يقين »[٣] .

وقال يحيى بن معين : « معتمر بن سليمان ثقة »[٤] .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « معتمر كان حافظا ، قل ما كنا نسأله عن شيء إلا كان عنده فيه ، يعني من الأبواب »[٥] .

فهذا دليل حفظه وسعة اطلاعه ومعرفته بما ورد من الأحاديث في الأبواب الفقهية ، ويكفي في ذلك شهادة أكبر الحفاظ ، وهو الإمام أحمد الذي اتخذ معتمرا مرجعا في معرفة ما ورد من النصوص في الأبواب .

---

(١) معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي ، أبو محمد ابن الإمام أبي المعتمر ، البصري ، كان يلقب بالطفيل (ت ١٨٧ هـ) .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٨ / ٤٠٢ ج ١٨٤٥ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ٦ / ١٩٦ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٨ / ٤٠٢ ج ١٨٤٥ من طريق إسحاق بن منصور .

(٥) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم » ص ٣٤٨ ج ٥٣٤ .

وقال ابن سعد : « كان ثقة »(١) .

وقال العجلي : « بصري ، ثقة »(٢) .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة صدوق »(٣) .

وذكره ابن حبان في « الثقات »(٤) .

وقال ابن شاهين : « ثقة »(٥) .

وقد تعنت في المعتمر هذا يحيى القطان كتعنته في معاصريه من أهل البصرة حيث قال فيه : « إذا حدثكم المعتمر بشيء فاعرضوه فإنه سيء الحفظ »(٦) .

أي إذا حدثكم المعتمر بشيء فانظروا هل تابعه عليه غيره وإلا فهو سيء الحفظ .

ولم يذكر يحيى القطان شيئا مما أخطأ فيه ليكون حجة على سوء حفظ المعتمر ، وهذا من قلة خبرة يحيى القطان بهذا الرجل ، وإلا فإن غيره من النقاد ممن خبروه قد شهدوا بحفظه ، فقد تقدم قول الإمام أحمد : « كان حافظا ، قل ما كنا نسأله عن شيء إلا كان عنده فيه » .

وهذا يعني أن الإمام أحمد قد خبر هذا الرجل ، حيث كان يذاكره الأبواب

---

(١) « الطبقات الكبرى » ٧ / ٢٢٣ ج ٣٣١٩ .

(٢) « تاريخ الثقات » ص ٤٣٣ ج ١٦٠٢ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٨ / ٤٠٣ ج ١٨٤٥ .

(٤) « الثقات » ٧ / ٥٢١ - ٥٢٢ .

(٥) « تاريخ أسماء الثقات » لابن شاهين ص ٢٣٤ ج ١٤٣٠ ووقع فيه (معمر بن سليمان) وهو تصحيف مطبعي .

(٦) « تهذيب التهذيب » ١٠ / ٢٢٨ .

فيسرد الآخر ما ورد فيها من الأحاديث فتبين الإمام أحمد قوة حفظ الرجل فشهد بسعة محفوظه ووصفه بما تقدم .

وقد تابع ابن خراش يحيى القطان على الطعن في حفظ معتمر بن سليمان حيث قال : « صدوق يخطئ من حفظه ، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة »(١) .

وهذا لا دليل عليه ، قال الحافظ الذهبي ردا على ابن خراش : « هو ثقة مطلقا »(٢) .

وابن خراش كثير التحامل على أهل السنة لأنه رافضي متعصب ، هذا إذا لم يكن سلفه في ذلك يحيى القطان .

عثمان الشحّام(٣) :

جمهور النقاد من تلاميذ يحيى القطان ، وغيرهم على توثيقه وقبول روايته ومصطلحاتهم في تعديله متقاربة ، أقل دلالتها تعطي حسن حديث عثمان الشحام ، فمنها قول الإمام أحمد بن حنبل : « ليس به بأس »(٤) .

وقول وكيع : « ثقة »(٥) .

وقول يحيى بن معين : « ثقة »(٦) .

---

(١) « ميزان الاعتدال » ٤ / ١٤٢ و « تهذيب التهذيب » ١٠ / ٢٢٨ .

(٢) « ميزان الاعتدال » ٤ / ١٤٢ .

(٣) عثمان الشحام العدوي أبو سلمة البصري ، يقال اسم أبيه عبد الله وقيل ميمون .

(٤) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ٢ / ٩٤ ج ١٦٧٠ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٧ / ١٦١ .

(٦) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري ٢ / ٣٦٦ ج ٣٨٧٤ .

وقول أبي زرعة الرازي : « بصري ثقة »[١] .

وقال الآجري عن أبي داود : « ثقة » أو قال : « ليس به بأس »[٢] .

وقال أبو حاتم الرازي : « بصري ما أرى بحديثه بأسا »[٣] .

وقال النسائي : « ليس بالقوي » وقال مرة : « ليس به بأس »[٤] .

وهما بمعنى واحد عند النسائي - كما يأتي - في الدلالة على حسن حديث من صدرا فيه .

وقال الدارقطني : « يعتبر به »[٥] يعني يصلح للاعتبار في المتابعات والشواهد ولا يكون حجة فيما انفرد به .

وقال ابن عدي : « ليس له كثير حديث وما أرى به بأسا في رواياته »[٦] .

وذكره ابن حبان في « الثقات »[٧] .

فكل هذه الاصطلاحات الصادرة في عثمان الشحام دليل عدالته وضبطه وقبول روايته عند النقاد ، وهو وإن لم يكن في المرتبة العليا من مراتب التعديل إلا أنه صحيح الحديث أو حسنه على الأقل ، ومع ذلك كله فهو سيء الحظ

---

(١) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٦ / ١٧٤ ج ٩٥١ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٧ / ١٦٠ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٦ / ١٧٤ ج ٩٥١ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٧ / ١٦١ .

(٥) « سؤالات البرقاني للدارقطني » ص ٥١ ج ٣٥٧ .

(٦) « الكامل » ٥ / ١٧٢ .

(٧) « الثقات » لابن حبان ٧ / ١٩٧ .

لكونه من أهل البصرة الذين تعنت فيهم يحيى بن سعيد القطان .

قال علي بن المديني : « سمعت يحيى بن سعيد القطان وذكر عثمان الشحام فقال : « تَعْرِفُ وتُنْكِرُ ، ولم يكن عندي بذلك »[١] .

وقوله « تَعْرِفُ وتُنْكِرُ » المشهور في هذا المصطلح أن يأتي بتاء الخطاب ، وقد يستعمل أيضا بياء الغيبة مبنيا للمجهول (يُعرف ويُنكر) وهي من الصيغ المستعملة في تجريح الرواة باتفاق النقاد .

قال السيوطي : « وقولهم « تعرف وتنكر » أي يأتي مرة بالمناكير ومرة بالمشاهير »[٢] .

وهذه الصيغة مصنفة عند النقاد في أدنى مراتب التجريح ، وكأنهم اشتقوا هذا المصطلح التجريحي من قول رسول الله ﷺ في حديث حذيفة المشهور « ... وفيه دَخَنٌ قلت : وما دخنه ؟ قال قوم يهدون بغير هديي ، تعرف منهم وتنكر ... »[٣] الحديث .

والمقصود هنا أن يحيى القطان انفرد بجرح عثمان الشحام البصري ، فلم يتابعه على ذلك أحد من أئمة النقد المعتبرين ، لا من تلاميذه ولا من غيرهم من أهل القرنين الثاني والثالث ، قرني نشأة علم الجرح والتعديل وتطوره ،

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦ / ١٧٣ ج ٩٥١ والعقيلي في « الضعفاء الكبير » ٣ / ٢٠٨ ج ١٢١١ وابن عدي في « الكامل » ٥ / ١٧٢ .

(٢) « تدريب الراوي » ١ / ٣٥٠ .

(٣) رواه البخاري كتاب « المناقب » باب علامات النبوة في الإسلام ٦ / ٦١٥ ح ٣٦٠٦ .

لذلك يبقى قول القطان هذا لا تأثير له ولا قوة في معارضة قول الجمهور الذين عدلوا عثمان الشحام .

وإلى قول الجمهور مال الحافظ ابن حجر حيث قال فيه : « لا بأس به »[١] .

الربيع بن حبيب الحنفي أبو سلمة البصري[٢] :

اتفق جمهور النقاد على توثيقه وتصحيح رواياته ، واصطلاحاتهم في توثيقه متقاربة العبارة متحدة الدلالة .

قال يحيى بن معين : « ثقة »[٣] .

وقال علي بن المديني : « الربيع بن حبيب أبو سلمة ثقة »[٤] .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « ما أرى به بأسا »[٥] .

وهذه المصطلحات كلها بمعنى واحد ولهذا قال الحافظ ابن حجر : « وثقة أحمد ويحيى بن معين وعلي بن المديني »[٦] .

---

(١) « تقريب التهذيب » ص ٦٧٠ ج ٤٥٦٣ .

(٢) ينبغي الانتباه إلى أن في الرواة الربيع بن حبيب الحنفي أبا سلمة وهو بصري وهو المقصود هنا ، وفيهم أيضا الربيع بن حبيب الملاح العبسي مولاهم أبا هشام وهو كوفي ، أخو عائذ ، وهو ضعيف ، يشتركان في الرواية عن نوفل بن عبد الملك ، وقد خلط بينهما بعض المحدثين كالعقيلي ، فنقل كلام بعض النقاد في تضعيف الثاني في الأول .

(٣) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري ٢ / ١٦٠ ج ٤٢٠٦ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣ / ٤٥٧ ج ٢٠٦٣ .

(٥) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله بن أحمد عن أبيه ٢ / ٤٩٢ ج ٣٢٤١ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٣ / ٢٤١ .

وهؤلاء الثلاثة مرجع الناس في التوثيق والتجريح في عصرهم ، وقد وثقه أيضا ابن حبان[١] .

وقال أبو أحمد الحاكم : « ثقة »[٢] .

وقال أبو حاتم الرازي : ليس بقوي وأحاديثه عن نوفل بن عبد الملك عن أبيه عن علي عن النبي ﷺ مناكير . ونوفل مجهول »[٣] .

وتعقبه ابنه عبد الرحمن بن أبي حاتم قائلا : « اتفاق أحمد ويحيى على توثيقه يدل على أن إنكار حديثه عن نوفل ليس منه وأنه من نوفل بن عبد الملك »[٤] .

ومع كل هذا فإن يحيى بن سعيد القطان قد تعنت في هذا الراوي ، وخالف جمهور النقاد الذين عدلوه .

قال علي بن المديني : « سألت يحيى بن سعيد عن الربيع بن حبيب فقال : « تَعْرِفُ وتَنْكِر » وقَال بِيَدِهِ .

قال علي قلت : نحو عمر بن الوليد[٥] ؟

قال هو نحوه »[٦] .

---

(١) « الثقات » ٦ / ٢٩٩ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٣ / ٢٤١ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٣ / ٤٥٧ ج ٢٠٦٣ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٣ / ٤٥٧ ج ٢٠٦٣ .

(٥) هو عمر بن الوليد الشني .

(٦) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣ / ٤٥٧ ج ٢٠٦٣ والعقيلي في « الضعفاء الكبير » ٢ / ٥٠ ج ٤٨٠ .

فقول يحيى القطان « تعرف وتنكر » معناه أنه يأتي أحيانا بالمناكير وأحيانا بالمشاهير .

والمقصود أن يحيى القطان طعن في ضبط هذا الراوي ، وهذا من تعنته أيضا في الرواة ، لأن جمهور النقاد من تلاميذه . وغيرهم . كيحيى بن معين وأحمد وعلي بن المديني على توثيق هذا الراوي . وقد انتقد بعضهم صنيع القطان في تضعيف الربيع بن حبيب .

قال ابن الجنيد : « سألت يحيى بن معين عن الربيع بن حبيب أبي سلمة .

فقال : شيخ بصري ثقة .

فقلت : إن يحيى القطان سئل عنه فقال : « هو نحو عمر بن الوليد الشِّنّي » .

فقال يحيى : « الربيع بن حبيب ثقة ، وعمر بن الوليد ثقة » .

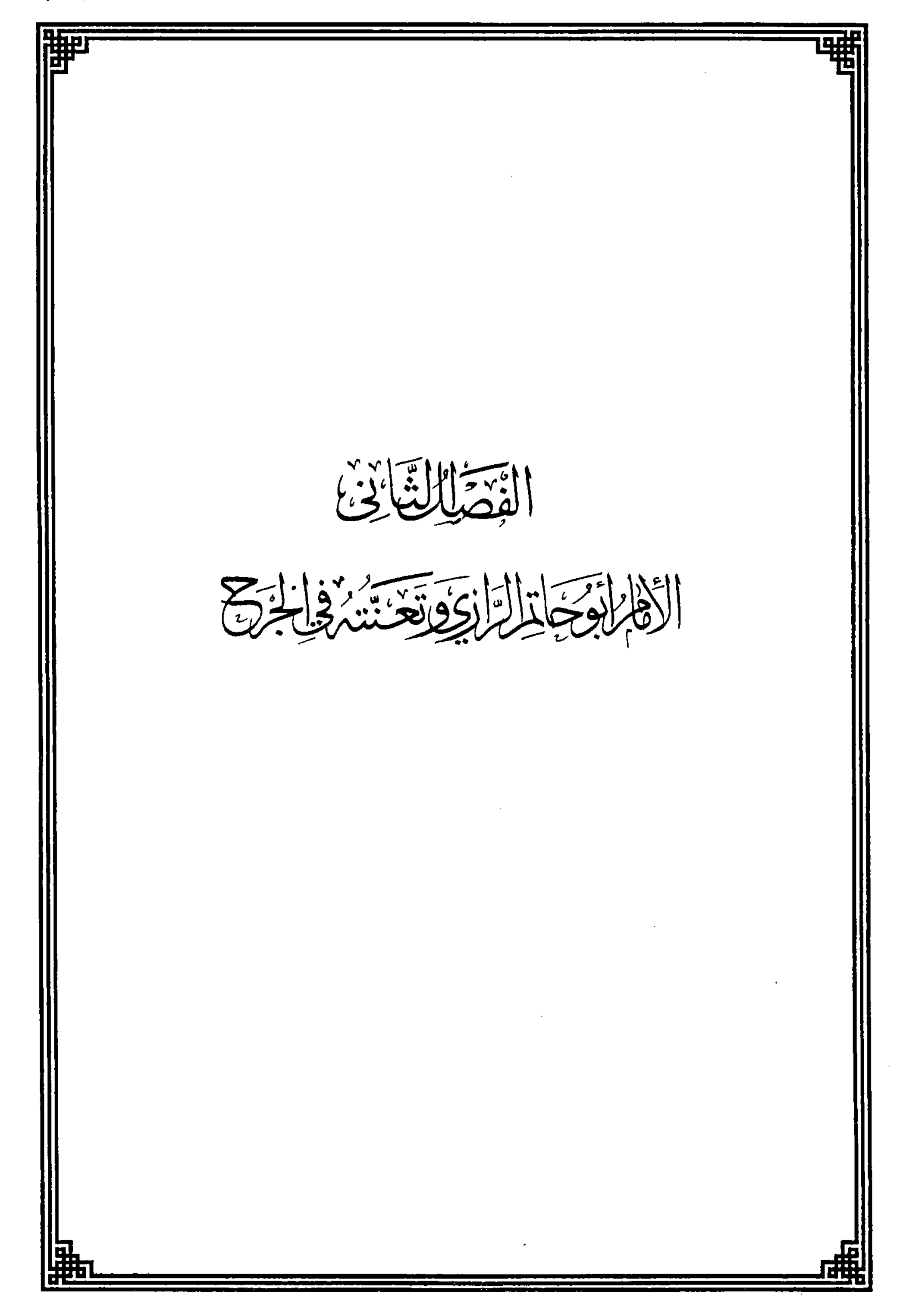
ثم قال لي يحيى بن معين : « لم يكن عامة مشايخ البصريين يسوون عند يحيى بن سعيد شيئا » فذكر هماما وغيره »[1] .

فأهل التحقيق والاعتدال من النقاد خالفوا يحيى القطان في تجريح الربيع بن حبيب ، بل منهم من أنكر عليه طعنه فيه .



---

(١) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص ٥٤ - ٥٥ ج ٢١٢ و ٢١٣ .



الفصل الثاني

الإمام أبو حاتم الرازي وتعنته في الجرح



قبل أن نعرض لبيان منهج أبي حاتم الرازي من خلال ما شذ به عن جمهور النقاد ، وخالفهم في توثيق مجموعة من الرواة بالطعن فيهم بما لا يوجب الرد – يحسن أن نورد مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عنده . لقد اهتم ابنه عبد الرحمن ببيان ما انتهى إليه استعمال النقاد . ومنهم أبو حاتم – في مراتب ألفاظ الجرح والتعديل حيث قال : « ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى ، وإذا قيل للواحد إنه :

١ – « ثقة » أو « متقن ثبت » ، فهو ممن يحتج بحديثه .

٢ – وإذا قيل له [إنه] « صدوق » أو « محله الصدق » أو « لا بأس به » فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانية .

٣ – وإذا قيل « شيخ » فهو بالمنزلة الثالثة ، يكتب حديثه وينظر فيه ، إلا أنه دون الثانية .

٤ – وإذا قيل « صالح الحديث » فإنه يكتب حديثه للاعتبار .

[مراتب الجرح]

وإذا أجابوا في الرجل :

١ – بـ « لين الحديث » فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا .

٢ – وإذا قالوا « ليس بقوي » فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلا أنه دونه .

٣ – وإذا قالوا « ضعيف الحديث » فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به .

٤ - وإذا قالوا « متروك الحديث » أو « ذاهب الحديث » أو « كذاب » فهو ساقط الحديث ، لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة »[١] .

هذه مراتب الجرح والتعديل كما ذكرها ابن أبي حاتم ، وهي تنتظم أقوال أهل التحقيق من النقاد متقدميهم ومتأخريهم إلى عهد أبيه ، ويدل على ذلك قوله : « وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هذا إلى العارفين به العالمين له متأخرا بعد متقدم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة رحمهما الله .. »[٢] .

وعلى مستوى العمل تطرح هذه المراتب التي ذكرها ابن أبي حاتم مشاكل عملية منها :

١ - مدى النظر الذي يحقق ضبط هذا الراوي في حديث أو أحاديث معينة .

٢ - قدر الاعتبار الذي يصلح معه حديث الراوي .

٣ - ما يتم به الاحتجاج .

وهذا مفهوم مما ذكره ابن أبي حاتم في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة من مراتب التعديل ، وفي المرتبة الأولى والثانية والثالثة من مراتب التجريح .

وفي تحديد هذه الأمور الثلاثة السابق ذكرها يختلف منهج أبي حاتم الرازي عن منهج غيره من جمهور النقاد ، كما يظهر تشدده وتعنته في الرجال .

وهناك مصطلحات تجريحية أخرى استعملها أبو حاتم في نقد الرواة لا تنتظمها تلك المراتب التي ذكرها ابنه ، وقد يخالف بها أبو حاتم غيره من

---

(١) « تقدمة الجرح والتعديل » ٢ / ٣٧ .

(٢) « تقدمة الجرح والتعديل » ٢ / ٣٨ .

النقاد فتعارض مصطلحات توثيقية صادرة في الرواة أنفسهم .

وهذا القدر يحتاج إلى اجتهاد مبني على التتبع لاستعمالات أبي حاتم لتلك المصطلحات كما يحتاج إلى مقارنة بأقوال سائر النقاد .

فمن تلك المصطلحات التي أهملها تصنيف ابن أبي حاتم لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل ، قول أبي حاتم :

« مجهول » و « أعرابي مجهول » و « لا يُكْتَبُ عنه إلا زَحْفًا » و « هو على يَدَيْ عَدْلٍ » و « ليس بشيء » و « شبه ريح » و « لا نرضى فلانا » و « فيه نظر » و « أسأل الله السلامة » و « عندي بليته قِدمُ رجَالِه » و « منكر الحديث » و « مضطرب الحديث » و « يفتعل الحديث » و « مود » (على اختلاف ضبطها) ، وقول ابنه : « فحرك يده وقلبها » يعني « تعرف وتنكر » و « لا يروى عنه » وغيرها .

فلابد من تحديد دلالتها وبيان وجه مخالفتها لقول جمهور النقاد وترجيح قولهم على قول أبي حاتم وبيان تعنته في إطلاقها على من لا يتصف بها .

وسنقتصر هنا من مصطلحات أبي حاتم الرازي على ما بين معناه ومنزلته من الجرح والتعديل ابنه عبد الرحمن ، ثم نوازنها بقول جمهور النقاد لنقف على مباينة منهج أبي حاتم لمنهج الجمهور ، واختياره منهج التشدد أو الاحتياط .

فمن تلك المصطلحات قوله :

١ – « صدوق لا بأس به » قيل يحتج به قال « لا » .

٢ – شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به » .

٣ – [لا بأس به] هو صالح يكتب حديثه ولا يحتج به » .

٤ – « هو صالح يكتب حديثه » .

٥ – « هو ضعيف [الحديث] » .

وقبل أن نعرض لتفصيل هذه القضية ، لابد من الإشارة إلى أن التشدد في منهج أبي حاتم الرازي ملحوظ من عدد من النقاد ، منهم على سبيل المثال :

١ – المحقق الناقد البارع أبو الحسن بن القطان الفاسي .

قال رحمه الله : « وقول أبي حاتم « لا يحتج به » لا ينبغي أن يقبل منه إلا بحجة »[١] .

٢ – شيخ الإسلام ابن تيمية قال رحمه الله : « وأما قول أبي حاتم « يكتب حديثه ولا يحتج به » فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين ، وذلك أن شرطه في التعديل صعب ، و « الحجة » في اصطلاحه ليس هو الحجة في جمهور أهل العلم »[٢] .

٣ – الحافظ ابن عبد الهادي قال رحمه الله : « قول أبي حاتم « لا يحتج به » غير قادح أيضا ، فإنه لم يذكر السبب ، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح ، الثقات الأثبات ، من غير بيان السبب كخالد الحذاء وغيره ... »[٣] .

---

(١) « بيان الوهم والإيهام » ٥ / ٥٦٦ ح ٢٧٩٠ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢٤ / ٣٥٠ .

(٣) « نصب الراية » لجمال الدين الزيلعي ٢ / ٤٣٩ .

٤ - الحافظ الذهبي قال رحمه الله : « يعجبني كثيرا كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل ، يَبِينُ عليه الورع والمخبرة ، بخلاف رفيقه أبي حاتم ، فإنه جراح »(١) .

وقال أيضا في أبي حاتم الرازي : « وإذا لين رجلا أو قال فيه « لا يحتج به » فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه ، فإن وثقه أحد ، فلا تبن على تجريح أبي حاتم ، فإنه متعنت في الرجال ، قد قال في طائفة من رجال « الصحيح » « ليس بحجة » ، « ليس بقوي » أو نحو ذلك »(٢) .

فممن تعنت فيهم أبو حاتم الرازي من الرواة :

عباد بن عباد المُهَلَّبي(٣) :

موصوف عند جمهور النقاد بالثقة ، والصدق ، والعقل ، والأدب ، والديانة ، وحسن السمت ، وكثرة طلب الحديث ، والفقه .

فمما ورد في توثيقه وكثرة حديثه قول يحيى بن معين : « عباد بن العوام ، وعباد بن عباد ، جميعا ثقة ، وعباد بن عباد أوثقهما ، وأكثرهما حديثا »(٤) .

وعباد العوام المقرون به عباد بن عباد قد قال فيه ابن معين والعجلي وأبو داود والنسائي « ثقة »(٥) .

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٨١ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٢٦٠ .

(٣) عباد بن عباد بن حبيب ، ابن الأمير المهلب بن أبي صُفْرة الأزدي ، العتكي ، المُهَلَّبي ، أبو معاوية البصري (ت ١٨١ هـ) .

(٤) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري ٢ / ٢٩٢ ج ٣٩٨٩ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٩٦ .

وفي توثيق عباد بن عباد وعقله وحسن أدبه يقول الإمام أحمد : « ليس به بأس »[١] [وكان رجلا عاقلا أديبا][٢] .

وفي توثيقه أيضا ومدى صدقه يقول يعقوب بن شيبة : « ثقة صدوق »[٣] .

وفي كثرة طلبه وحسن سمته يقول ابن سعد : « كان معروفا بالطلب حسن الهيئة ، ولم يكن بالقوي في الحديث »[٤] .

وقول ابن سعد : « ولم يكن بالقوي في الحديث » نفي للدرجة العليا من القوة ، وهو لا ينفي الدرجة الدنيا منها ؟ أي ليس كأقوى ما يكون الثقة ، وهذا الاستعمال معروف لدى كثير من النقاد كالنسائي وابن سعد وغيرهما أن يعبروا عمن كان « لا بأس به » أو ثقة يخطئ بقولهم « ليس بالقوي » وستمر بك شواهد هذا الاستعمال في هذه الرسالة ، ولذا قال ابن سعد أيضا في عباد بن عباد هذا : « كان ثقة وربما غلط »[٥] .

وهذا يناسب ما وصفه به أحمد بن حنبل من كونه « ليس به بأس » وما وصفه به يحيى بن معين من كونه « ثقة » إذا راعينا تمييزه بين « الثقة » و « الحجة » .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ٨٣ ج ٤٢٣ .

(٢) الزيادة ما بين المعوقفتين من « تهذيب التهذيب » ٥ / ٩٦ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ٨ / ٢٩٥ و « تذكرة الحفاظ » ١ / ٢٦١ .

(٤) « الطبقات الكبرى » ٧ / ٢١٣ ج ٣٣١٨ ووقع فيه « كان معروفا بالطب » بدل « بالطلب » ولم أجد أحدا وصفه بذلك ، والذي أثبتناه من « تهذيب التهذيب » ٥ / ٩٦ وهو موافق لقول ابن معين السابق « ... وأكثرهما حديثا » .

(٥) « الطبقات الكبرى » ٧ / ٢٩٠ أو ٣٢٧ .

ويقارب رأي ابن سعد فيه قول ابن جرير الطبري حيث قال : « وكان ثقة غير أنه كان يغلط أحيانا »[١] .

وعن نبله وشرفه وفقهه يقول قتيبة : « ما رأيت مثل هؤلاء الفقهاء الأشراف ، مالكا والليث وعبد الوهاب الثقفي وعباد بن عباد ، كنا نرضى أن نرجع من عند عباد كل يوم بحديثين »[٢] .

وقال فيه النسائي وابن خراش : « ثقة »[٣] .

وقال أبو عبيد الآجري : « سئل أبو داود عن عباد بن عباد وعباد بن العوام ، قال : كلاهما ثقة »[٤] .

ووثقه أيضا العجلي والعقيلي وأبو أحمد المروزي وابن قتيبة[٥] .

وذكره ابن حبان في « الثقات »[٦] .

ألا يكفي كل هذا دلالة على عدالة هذا الراوي وضبطه وكون حديثه صالحا للاحتجاج ؟ بلى ، وذلك ما عليه جمهور النقاد .

وقد خالفهم في ذلك أبو حاتم الرازي حيث ذهب إلى عدم جواز الاحتجاج به .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٩٦ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٩٦ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٩٦ .

(٤) « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود » ٢ / ٧٨ ج ١١٨٤ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٩٦ .

(٦) « الثقات » ٧ / ١٦١ .

قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي رحمه الله عن عباد بن عباد المهلبي فقال : « صدوق لا بأس به » .

قيل له : « يحتج بحديثه ؟ » .

قال : « لا »[١] .

ومعنى ذلك أن حديثه لا يكون حجة في أصول المسائل لعدم حفظه وغلطه واضطرابه فيما يحدث به .

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : « سمعت أبي يقول : « إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو وحصين ابن عبد الرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض ، محلهم عندنا محل الصدق ، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم » قلت لأبي : « ما معنى « لا يحتج بحديثهم » قال : « كانوا قوما لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ، ترى في أحاديثهم اضطرابا ما شئت »[٢] .

ولم يرتض المتأخرون من النقاد هذا المنهج من أبي حاتم واعتبروه تعنتا ، قال الذهبي : « تعنت أبو حاتم كعادته ، وقال « لا يحتج به »[٣] .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني : « تكلم فيه أبو حاتم بعنت »[٤] ، وقال فيه في « التقريب » :

---

(١) « الجرح والتعديل » ٦ / ٨٣ ج ٥٢٣ .

(٢) « الجرح والتعديل » ٢ / ١٣٣ ج ٤٢١ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ٨ / ٢٩٥ .

(٤) « هدي الساري » ص ٤٦٢ .

« ثقة ربما وهم »[1] ، وسبب هذا التعنت راجع إلى شدة منهج أبي حاتم الرازي .

سعيد بن جُمْهَان[2] :

اتفق جمهور النقاد على توثيقه وقبول روايته واعتماد حديثه واصطلاحاتهم في توثيقه تتردد بين كونه « ثقة » و « لا بأس به » ، ومعنى ذلك أن حديثه بين الحسن والصحة ، وهو إلى الصحة أقرب منه إلى الحسن .

فمما ورد فيه قول يحيى بن معين : « ثقة »[3] .

وقد وافقه على ذلك الإمام أحمد حيث قال فيه : « ثقة »[4] .

وقال الآجري عن أبي داود : « ثقة »[5] .

وقال الفسوي : « ثقة »[6] .

وقال النسائي : « ليس به بأس »[7] .

وقال البخاري : « في حديثه عجائب »[8] .

---

(١) « تقريب التهذيب » ص ٤٨١ ج ٣١٤٩.

(٢) سعيد بن جُهْمَان الأسلمي ، أبو حفص البصري (ت ١٣٦ هـ) .

(٣) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٢ / ١٩٨ ج ٣٤٣٣ .

(٤) « العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد » رواية المروذي عنه ص ١٠٧ ج ١٧٣ .

(٥) « سؤالات أبي عبيد الآجري » ٢ / ١٩ ج ٩٨٥ .

(٦) « المعرفة والتاريخ » ٢ / ١٢٨ و ٣ / ١٧٦ .

(٧) « تهذيب التهذيب » ٤ / ١٤ .

(٨) « تهذيب التهذيب » ٤ / ١٤ .

أي غرائب ، وهذا لا يمنع كونه ثقة محتجا بحديثه ، وقد أشار ابن معين إلى تلك الغرائب بقوله : « روى عن سفينة أحاديث لا يرويها غيره ، وأرجو أنه لا بأس به »(١) .

وقال أبو داود أيضا : « هو ثقة إن شاء الله ، وقوم يقعون فيه ، إنما يخاف ممن فوقه وسمى رجلا « يعني سفينة »(٢) .

فهذا يُبَيِّنُ أن تلك المناكير ليست منه وإنما هي ممن فوقه .

وقال ابن عدي : « وقد روي عنه عن سفينة أحاديث لا يرويها غيره ، وأرجو أنه لا بأس به »(٣) .

وقد خالف كل هؤلاء النقاد أبو حاتم الرازي وشذ عنهم حيث قال فيه « شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به »(٤) .

ولعل أبا حاتم اعتمد في تضعيفه ما نقل عن يحيى بن سعيد القطان أنه سئل عنه فلم يرضه .

وهذا مع كونه ليس بحجة لأنه لا دليل عليه ، ولما تقدم من تعنت يحيى القطان في الجرح ، فقد أنكر الإمام أحمد صدوره عن يحيى القطان .

قال المروذي قلت له (أي لأحمد بن حنبل) : « ما تقول في سعيد بن جمهان ؟ » .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٤ / ١٤ .

(٢) « سؤالات أبي عبيد الآجري » ٢ / ١٤٩ ج ١٤٢٤ وقول أبي عبيد أو غيره (يعني سفينة) أراه خطأ أو تصحيف ناسخ .

(٣) « الكامل » ٣ / ٤٠٢ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٤ / ١٠ ج ٣٠ .

فقال : « ثقة » روى عنه العوام بن حوشب ، وروى عنه حماد وأُرَاه ذكر عبد الوارث وغيره » .

قلت : « يروى عن يحيى القطان أنه سئل عنه ، فلم يرضه » .

فقال : « باطل » وغضب ، وقال ما قال هذا أحد غير علي بن المديني ، ما سمعت يحيى يتكلم فيه بشيء »(١) .

فإذا كان هذا اعتماد أبي حاتم فهو غير ثابت ، ولو ثبت لما كان فيه حجة لافتقاره إلى حجة ، وإن كان غيره فلابد فيه من تفصيل سبب الجرح ، لأن جمهور النقاد خالفوا أبا حاتم الرازي فيه .

ومثل ما قيل في قول أبي حاتم السابق يقال في قول الساجي في سعيد ابن جُمْهان : « لا يتابع على حديثه »(٢) إلا أن يقصد ما انفرد به سعيد عن سفينة .

حكيم بن الدَّيْلَم(٣) :

موصوف عندهم بالصدق والثقة ، قد أثنى عليه جمهور النقاد ، ولم يعرف فيه كلام طعن إلا قول أبي حاتم : « [لا بأس به] هو صالح يكتب حديثه ولا يحتج به »(٤) . وسيأتي بيان وجهه .

---

(١) « العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل » رواية المروذي عنه ، ص ١٠٧ - ١٠٨ ج ١٧٣ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٤ / ١٤ .

(٣) حكيم بن الديلم المدائني ، ويقال الكوفي ، روى عن أبي بردة بن أبي موسى والضحاك بن مزاحم وغيرهما وروى عنه الثوري وشريك .

(٤) « الجرح والتعديل » ٣ / ٢٠٤ ج ٨٨٦ .

فممن وثقه تلميذه سفيان الثوري حيث قال فيه : « كان شيخ صدق »[(١)] .
ومراد سفيان بهذا أن هذا الراوي من الشيوخ الذين تميزوا بالصدق عن غيرهم ، فهو ممن ينبغي الأخذ عنه ، لأنه قد أثبت له المشيخة ونزهه عن الكذب فهو ثقة ، إذا ولذلك صرح سفيان في رواية أخرى بتوثيقه .
قال أبو نعيم وقبيصة : « ثنا سفيان عن حكيم بن الديلم ، كوفي ثقة »[(٢)] .
ولم يخالف فيه سفيان سائر النقاد أما الإمام أحمد بن حنبل فقد أتى فيه بعبارة مماثلة لعبارة سفيان حيث قال فيه : « شيخ صدق »[(٣)] .
وأما يحيى بن معين فقد أفصح وصرح وأزال الاحتمال بعبارة بينة حيث وصفه بقوله « ثقة »[(٤)] .
ونظير قول ابن معين فيه عبارة العجلي : « ثقة »[(٥)] .
والنسائي رغم تعنته في الجرح لم يتأخر عن توثيق حكيم حيث قال فيه « ثقة »[(٦)] .
وذكره ابن حبان في « الثقات »[(٧)] .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣ / ٢٠٤ ح ٨٨٦ والفسوي « المعرفة والتاريخ » من طريق مؤمل بن إسماعيل عنه ٣ / ١٩٤ .
(٢) رواه الفسوي في « المعرفة والتاريخ » ٣ / ١٩٤ .
(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣ / ٢٠٤ ج ٨٨٦ .
(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣ / ٢٠٤ ج ٨٨٦ .
(٥) « تاريخ الثقات » للعجلي ص ١٢٩ ج ٣٢٢ .
(٦) « تهذيب التهذيب » ٢ / ٤٤٩ .
(٧) « الثقات » ٦ / ٢١٥ .

وقال الخطيب البغدادي : « ثقة »[١] .

وبالغ ابن عبد البر في الثناء عليه حيث قال : « ثقة مأمون عندهم »[٢] .

وهذه الصيغة من أعلى مصطلحات التعديل عند النقاد .

وقد خالف كل هؤلاء النقاد أبو حاتم الرازي حيث قال فيه : « [لا بأس به] هو صالح يكتب حديثه ولا يحتج به ، وإبراهيم بن عبد الأعلى أحب إلي منه »[٣] .

فقوله « هو صالح » يعني في دينه ، ولم يقصد صلاح حديثه ، فلو أراد ذلك لقيده .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : « من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك فقالوا « صالح الحديث » فإذا أطلقوا الصلاح ، فإنما يريدون به في الديانة ، والله أعلم »[٤] .

فبالإضافة إلى مخالفة أبي حاتم الرازي جمهور النقاد وشذوذه عنهم في شأن حكيم بن الديلم فإنه لم يقدم ما يدل على عدم جواز الاحتجاج به ، لذلك فإن قوله فيه تعنت .

إبراهيم بن عبد الأعلى الجُعْفِي[٥] :

قريب في المنزلة من سابقه - حكيم بن الديلم - عند جمهور النقاد ، وعند

---

(١) « تاريخ بغداد » ٨ / ٢٥٥ ج ٤٣٦١ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٢ / ٤٤٩ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٣ / ٢٠٤ ج ٨٨٦ .

(٤) « النكت على كتاب ابن الصلاح » للحافظ ابن حجر العسقلاني ٢ / ٦٨٠ .

(٥) إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي مولاهم الكوفي روى عن جدته عن أبيها ، وله صحبة ، وعن سويد بن غفلة وطارق بن زياد وغيرهم ، وروى عنه الثوري وإسرائيل وغيرهما .

أبي حاتم الرازي ، وإن كان أحب إليه من ابن الديلم كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، ومع ذلك فقد شح عليه أبو حاتم بلفظ « ثقة » .

وأهل الاستقراء كأحمد بن حنبل ، وابن معين والنسائي وغيرهم على توثيقه ، واصطلاحاتهم في تعديله واضحة الدلالة ، تفيد الاحتجاج بروايته .

قال إسرائيل : « كتب إلي شعبة » : « اكتب إلي بحديث إبراهيم بن عبد الأعلى بخطك » فبعث إليه بها »[(١)] .

قال يحيى بن معين : « ليس به بأس »[(٢)] .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « ثقة »[(٣)] .

وقال العجلي : « ثقة »[(٤)] .

وقال النسائي : « ثقة »[(٥)] .

وقال الفسوي : « لا بأس به »[(٦)] .

وذكره ابن حبان في « الثقات »[(٧)] .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ١١٢ ج ٣٣٤ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ١١٢ ج ٣٣٤ من طريق إسحاق بن منصور الكوسج .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال » للإمام أحمد ، رواية ابنه عبد الله عنه ٢ / ٤٩ ج ١٥١٤ .

(٤) « تاريخ الثقات » للعجلي ص ٥٢ ج ٢٨ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ١ / ١٣٨ .

(٦) « المعرفة والتاريخ » ٣ / ٨٨ .

(٧) « الثقات » ٦ / ١٧ .

والحاصل أن جماعة من النقاد . وفيهم من عرف بالتشدد كالنسائي . وصفوا إبراهيم بن عبد الأعلى بأنه ثقة ، وغيرهم كابن معين والفسوي قالوا فيه « ليس به بأس » أو « لا بأس به » وكل ذلك يقال فيمن يحتج بحديثه عند جمهور النقاد ، وقد شذ عنهم أبو حاتم حينما قال في إبراهيم هذا : « هو صالح يكتب حديثه »[١] ؟ ومعنى قوله « يكتب حديثه » أي يكتب وينظر فيه للاعتبار ، فلا يكون حجة بمفرده ، قال الذهبي : « قد علمت بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل « يكتب حديثه » أنه عنده ليس بحجة »[٢] .

ومع ذلك لا يكون من قيل فيه ذلك ساقطا ، بل معتبرا في المتابعات والشواهد ، قال الذهبي أيضا : « وقال أبو حاتم « يكتب حديثه » مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق ولا هو بصيغة إهدار »[٣] .

وأبو حاتم لم يوافقه النقاد على هذه المرتبة التي نزل إبراهيم إياها ، بل وثقوه مطلقا .

وممن وثقه من المتأخرين الحافظ ابن حجر حيث قال فيه : « ثقة »[٤] .

فيكون هذا النموذج أيضا معدودا في تعنت أبي حاتم .

---

(١) « الجرح والتعديل » ٢ / ١١٢ ج ٣٣٤ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ٦ / ٣٦٠ .

(٣) « ميزان الاعتدال » ٤ / ٣٤٥ .

(٤) « تقريب التهذيب » ص ١١٠ ج ٢٠٥ .

أحمد بن يزيد بن إبراهيم الوَرْتَنِّيسِي[١] :

من الثقات الذي لم يعلم فيهم قول بالجرح إلا من أبي حاتم الرازي ، فقد وثقه مسلمة بن قاسم[٢] . وذكره ابن حبان في « الثقات » ثم قال : « ... روى عنه يعقوب بن سفيان وأهل الجزيرة يغرب ... »[٣] .

ولا ملازمة بين الإغراب والضعف خصوصا إذا كان الراوي ثقة ، غاية ما في الأمر أن ينكر عليه بعض ما أغرب به إذا لم يعرف بكثرة الطلب .

وقد خالف أبو حاتم الرازي مسلمة وابن حبان في توثيق هذا الراوي ، حيث قال فيه : « هو ضعيف الحديث أدركته »[٤] .

فقوله « ضعيف الحديث » هي في المرتبة الثالثة من مراتب التجريح ، وإن كان صاحبها لا يطرح حديثه بل يعتبر به كما تقدم عن ابن أبي حاتم في ذكر مراتب الجرح .

---

(١) أحمد بن يزيد بن إبراهيم الوَرْتَنِّيسِي ، أبو الحسن الحراني ، روى عن فُليح بن سليمان و زهير بن معاوية وغيرهما ، وروى عنه محمد بن يوسف البيكندي وفهد بن سليمان وغيرهما والوَرْتَنِّيسِي بفتح الواو وسكون الراء وفتح المثناة الفوقية وكسر النون الثقيلة بعدها ياء أخيرة ساكنة ثم سين مهملة ، كذا قال ابن حجر في « التقريب » ص ١٠١ ج ١٢٨ وذكر نحو هذا ابن السمعاني في « الأنساب » إلا أنه لم يثقل نونه ثم قال : « هذه النسبة إلى ورتنيس ، وظني أنها من قرى حران لأن أهل حران ينتسبون بهذه النسبة » « الأنساب » ٥ / ٥٨٧ ، وقد وقع في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٢ / ٨٢ بياء نسبة .

(٢) انظر « تهذيب التهذيب » ١ / ٩٠ .

(٣) « الثقات » ٧ / ٨ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٢ / ٨٢ ج ١٩١ .

ومع ذلك فالتعارض بين قول أبي حاتم وقول مسلمة وابن حبان بين ، فالثقة لا يكون « ضعيف الحديث » و « ضعيف الحديث » لا يكون ثقة » .

وهذا النموذج يعتبر مما تعنت فيه أبو حاتم أيضا حيث أطلق الضعف على أحمد بن يزيد بن الورتنيسي ، وقد روى له البخاري أيضا متابعة .

عبد الله بن سعيد بن أبي هند[١] :

جمهور النقاد من أهل الاستقراء والتوسط والاعتدال على توثيقه ، ومصطلحاتهم في عدالته وضبطه وكثرة حديثه وحسنه دالة على توثيقه .

فمما صدر فيه قولهم : « ثقة » و « ثقة ثقة » و « ليس به بأس » و « ثقة كثير الحديث » و « شيخ مديني ثقة » .

وهذا بيان أقوالهم فيه :

قال يحيى بن معين : « ثقة يحدث عنه مالك »[٢] .

فمما يدل على توثيقه رواية مالك عنه ، وهو معروف بانتقائه وتحريه في الرواة حتى قيل فيه من روى عنه مالك ، فهو ثقة خصوصا من كان منهم من أهل المدينة .

قال الإمام أحمد بن حنبل : « كان مالك بن أنس من أثبت الناس في الحديث ، ولا تبالي أن لا تسأل عن رجل روى عنه مالك بن أنس ، ولاسيما مديني »[٣] .

---

(١) عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفزاري مولاهم ، أبو بكر المدني (ت ١٤٧ هـ) .

(٢) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٢ / ٣١٠ ج ٨٨١ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم الرازي في « تقدمة الجرح والتعديل » ص ١٧ .

فكفى بعبد الله نبلا وتزكية أن يحدث عنه مالك ، وما ذاك إلا لعدالته وضبطه وصحة حديثه .

قال الإمام أحمد بن حنبل : « عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، ما أحسن حديثه وأصحه »[١] .

فهذا التوثيق بصيغة المبالغة يعني أن هذا الراوي في أعلى درجات التوثيق ولهذا قال فيه الإمام أحمد في رواية أخرى « ثقة ثقة »[٢] .

وهذه من أعلى صيغ التوثيق عند النقاد أن يؤكد توثيق الراوي لفظا أو معنى .

وقال الإمام علي بن المديني في عبد الله هذا : « كان عند أصحابنا ثقة »[٣] .

فهؤلاء الثلاثة الذين وثقوه أعني ابن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني هم أئمة النقد في عصرهم ، وإلى أقوالهم في الرجال يرجع من بعدهم من المحدثين . وقد تابعهم على توثيق عبد الله نقاد آخرون .

قال محمد بن سعد : « كان ثقة كثير الحديث »[٤] .

وقال العجلي « ثقة »[٥] .

وقال الآجري عن أبي داود : « ثقة »[٦] .

---

(١) « سؤالات أبي داود الإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم » ص ٢١٣ ج ١٧٥ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٣٩ وذلك في رواية أبي طالب .

(٣) « سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني » ص ١٣٩ ج ١٨٢ .

(٤) « الطبقات الكبرى » ٥ / ٤٣٢ - ٤٣٣ ج ١٢٧٥ .

(٥) « تاريخ الثقات » ص ٢٥٨ ج ٨١٦ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٣٩ .

وقال الفسوي : « مديني ثقة »[(١)] .

وقال النسائي : « ليس به بأس »[(٢)] .

وقد احتج بعبد الله هذا البخاري ومسلم وغيرهما .

فكل هؤلاء النقاد الذين وثقوه على منهج واحد يقضي أن يكون الراوي ثقة ، صحيح الحديث ، ومن خالفهم فضعفه فهو على منهج مخالف ، متعنت لا يرى توثيق مثل هذا الرجل ، أو من كان في مكانته بل يقضي له بالضعف إما لخطأ أو لوهم في شيء معين .

والتحقيق أن من وقع منه مثل ذلك وكان ثقة أن يرد ما أخطأ فيه فقط .

وأبو حاتم الرازي رحمه الله من أهل التشدد الذين سبقت الإشارة إليهم لا يرى صحة حديث عبد الله بن سعيد بن أبي هند حيث قال فيه « ضعيف الحديث »[(٣)] .

ولعله اعتمد في تضعيفه هذا الرجل ما نقل عن يحيى القطان من قوله فيه : « كان صالحا تعرف وتنكر »[(٤)] .

وما قيل في أبي حاتم من تعنت يقال في يحيى القطان ، وقد تقدم بيان منهجه ، وقد عابه بعض النقاد لما تعنت في عبد الله بن سعيد بن أبي هند .

---

(١) « المعرفة والتاريخ » ١ / ٤٣٥ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٣٩ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٥ / ٧١ ج ٣٣٥ .

(٤) رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في « العلل ومعرفة الرجال » ٣ / ٢٥٩ ج ٥٠٤٦ . والعقيلي في « الضعفاء الكبير » ٢ / ٢٥٩ ج ٨١١ .

قال أبو داود : « ثقة ، روى عنه يحيى ولم يرفعه كما رفع غيره »[١] . يعني ممن لا يستحق أن يرفع .

والمقصود أن تضعيف أبي حاتم لهذا الراوي ليس له مستند يعتمد ولهذا قال الذهبي في عبد الله هذا : « ثقة ضعفه أبو حاتم بلا حجة »[٢] .

ضمضم بن زرعة[٣] :

تعارض فيه تضعيف أبي حاتم الرازي مع قول غيره من النقاد « ثقة » و « لا بأس به » .

وهما عبارتان توثيق تفيدان قبول رواية من صدرتا فيه ، فأقل أحوال ضمضم هذا أن يكون حسن الحديث ، لا ضعيفه كما ذهب إلى ذلك أبو حاتم الرازي .

قال يحيى بن معين : « ثقة »[٤] .

وقال أحمد بن محمد بن عيسى صاحب « تاريخ الحمصيين » : « لا بأس به »[٥] .

فهذا يقارب قول ابن معين الذي يرى أن الثقة في المرتبة الثانية بعد « الحجة » .

وقد وثقه أيضا ابن نمير[٦] .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٢٣٩ .

(٢) « ديوان الضعفاء والمتروكين » ص ١٦٨ ج ٢١٨٢ .

(٣) ضمضم بن زرعة بن ثُوَب الحضرمي الحمصي ، روى عن شريح بن عبيد ، وروى عنه إسماعيل ابن عياش ويحيى بن حمزة الحضرمي .

(٤) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص ١٣٦ ج ٤٤٣ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٤ / ٤٦٢ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٤ / ٤٦٢ .

وذكره ابن حبان في « الثقات »[(١)] .

فكل هذا يفيد أن هذا الراوي ثقة صحيح الحديث ، ومع ذلك فقد جرحه أبو حاتم الرازي بما يفيد ضعف حديثه ورد روايته - وإن كان لم يبين سبب هذا الضعف .

قال ابن أبي حاتم : « سئل أبي عن ضمضم بن زرعة فقال « ضعيف »[(٢)] .

وإذا لم يقم دليلا على ضعفه ، فإن أبا حاتم قد تعنت في رده وأتى فيه بما لا دليل على قبوله واعتباره ، فيكون قول غيره فيه من النقاد أولى بالتقديم .



(١) « الثقات » ٦ / ٤٨٥ .

(٢) « الجرح والتعديل » ٤ / ٤٦٨ ج ٢٠٥٥ .

ضوابط هذا الباب

*** ضرورة مراعاة اختلاف مناهج النقاد :**

فإن اختلاف نظرهم وتباين مناهجهم شدة وتساهلا واعتدالا ، أفضى إلى تعارض أقوالهم ، واختلاف مصطلحاتهم في الراوي . فبمعرفة مناهجهم ننزل كل قول منزلته ، وذلك بالوقوف على بواعث التعارض بين أقوال النقاد ، فنحسن التخلص من تباين أقوالهم في الرواة بالحكم على كل راو بما يستحقه من خلال التتبع والاستقراء .

فيكون الاعتداد من تلك المصطلحات بما دل الدليل على اعتباره وصلاحه نقدا ، ويحتاط حينئذ من طعن المتعنتين في الجرح ، فيكون قولهم المخالف لرأي جمهور النقاد من أهل الاعتدال دليل تشددهم ، ومع ذلك فلابد من :

*** التمييز بين جرح المتشدد من النقاد وتعديله :**

فلا يهدر كل نقد نسب إلى ناقد متشدد ، وإنما يحتاط من جرحه فقط ، لأنه قد يطعن في الراوي بما هو محتمل من قليل الخطأ .

أما إذا وثق المتشددُ فقوله له كبير اعتبار لأنه لا يوثق إلا تثبتا .

وتظهر فائدة هذا التمييز بين جرح المتشدد وتعديله فيما إذا انفرد بتعديل راو لم يعلم فيه قول لناقد غيره ، أما لو تابعه غيره على توثيق أو تعديل فمن باب أولى .

*** في تشدد الناقد صيانة لمستوى الرواية :**

لأن الناقد الذي اختار منهج التشدد والاحتياط يحمل الرواة على الحذر من

نقده والتحفظ من طعنه فيحاولون أن يكونوا متيقظين غير مغفلين ولا ساهين ولا شاكين ، حذرين الوقوع في الوهم لما يعلمون من مراقبة الناقد الذي لا يتجاوز عن الخطأ ولو كان قليلا .

قال الخطيب البغدادي : « ومذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة ، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز فتوقف عن الاحتجاج بخبره ، وإن لم يكن الذي سمعه موجبا لرد الحديث ، ولا مسقطا للعدالة ، ويرى السامع أنما فعله هو الأولى رجاء إن كان الراوي حيا أن يحمله ذلك على التحفظ وضبط نفسه عن الغميزة ، وإن كان ميتا أن ينزله من نقل عنه منزلته ، فلا يلحقه بطبقة السالمين من ذلك المغمز .

ومنهم من يرى أن من الاحتياط للدين إشاعة ما سمع من الأمر المكروه الذي لا يوجب إسقاط العدالة بانفراده حتى ينظر هل له من أخوات ونظائر ، فإن أحوال الناس وطبائعهم جارية على إظهار الجميل وإخفاء ما خالفه ، فإذا ظهر أمر يكره مخالف للجميل لم يؤمن أن يكون وراءه شبه له »[1] .

ومما تتباين فيه مناهج النقاد شدة وتساهلا واعتدالا ، ويترتب عليه تعارض مصطلحاتهم - اختلافهم في بعض أسباب الجرح مما يعرضه هذا الباب .

---

(١) « الكفاية في علم الرواية » للخطيب البغدادي ص ١٠٩ .





الاختلاف في أسباب الجرح



من الأمور التي جرى الخلاف فيها بين المحدثين هل تكون من موجبات الجرح أو لا قضايا منها :

- الاتصال بالأمراء والسلاطين .
- أخذ الأجر على التحديث .
- البدعة .
- شرب النبيذ متأولا .

وهي أمور ترجع إلى العدالة ، ولا ارتباط لها بالضبط ، وقد يعمق الخلاف فيها بين المحدثين كون من اتصف ببعضها من أهل الحفظ والصدق والتحري والمعرفة ؛ ولذلك ترى أقوال النقاد في هذا الباب غير منضبطة . فقد يخالف عملهم نظرهم - أحيانا - في هذه المسائل ، حيث نجد من لا يرى منهم جواز الأخذ عمن تلبس بشيء من ذلك يوثق من اتصل بالسلاطين أو من أتى بدعة أو من أخذ الأجر على التحديث ... إلخ . لما رأى من تحريه الصدق وحفظه وإتقانه لحديثه .

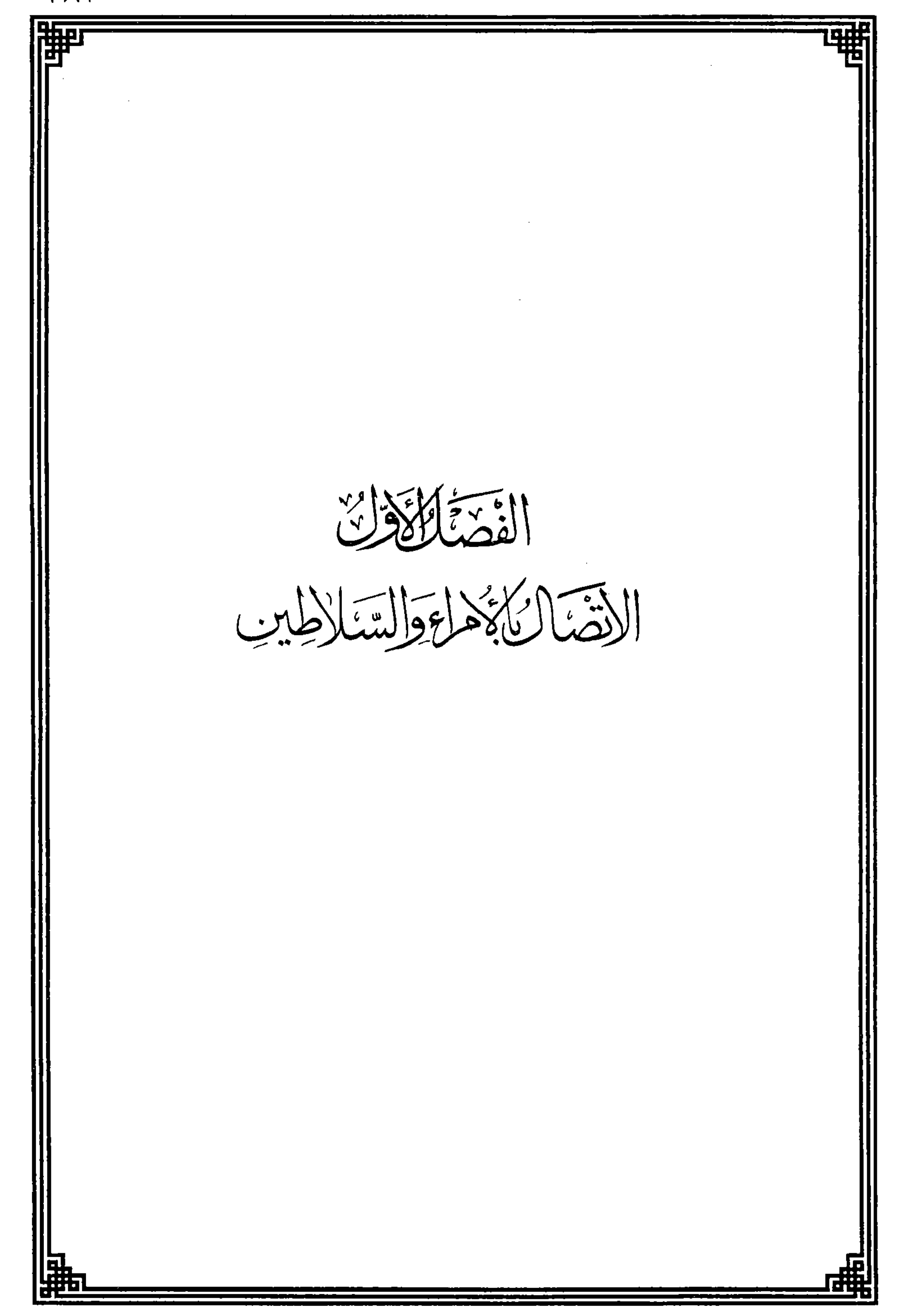
وهذا مما يشعر بأن تلك الأمور المختلف في الطعن بها ينظر فيها في كل راو على حدة ، ويحكم عليه بما يستحق من مجموع أحواله .

وهذه القضايا هي مما يتسع للخلاف ؛ لأنها ترتبط بالأعراف ، وهي مما يختلف باختلاف الزمان والمكان والحال والشخص .

أما الأمور التي لا ارتباط لها بعرف ولا بزمان ولا بمكان ولا بشخص - فلا يتسع الخلاف فيها ، وذلك كالكذب والتهمة به والجهالة ... إلخ .

فمن تلك الأمور التي يتسع الخلاف فيها بين المحدثين مسألة : الاتصال بالأمراء والسلاطين .





الفصل الأول
الاتصال بالأمراء والسلاطين



فمن المسائل التي جرى الخلاف فيها بين المحدثين وترتب عليها تعارض مصطلحاتهم النقدية في الرواة مسألة الاتصال بالسلاطين أو الأمراء أو العمل لهم والدخول في ولايتهم .

فاختلف العلماء فيها بين مجوز وكاره ومحرم .

قال الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر - بعد أن استعرض نصوصا في ذم الاتصال بالأمراء والسلاطين - : « معنى هذا الباب كله في السلطان الجائر الفاسق ، فأما العدل منهم الفاضل فمداخلته ورؤيته وعونه على الصلاح من أفضل أعمال البر ، ألا ترى أن عمر بن عبد العزيز إنما كان يصحبه جلة العلماء مثل عروة بن الزبير وطبقته ، وابن شهاب وطبقته ، وقد كان ابن شهاب يدخل إلى السلطان عبد الملك وبنيه بعده ، وكان ممن يدخل إلى السلطان الشعبي وقبيصة بن ذؤيب[1] ورجاء بن حَيْوَة الكندي وأبو المقدام وكان فاضلا عالما ، والحسن وأبو الزناد ومالك بن أنس والأوزاعي والشافعي ، وجماعة يطول ذكرهم .

وإذا حضر العالم عند السلطان غبا[2] فيما فيه الحاجة وقال خيرا ونطق بعلم كان حسنا ، وكان في ذلك رضوان الله إلى يوم يلقاه ، ولكنها مجالسُ الفتنةُ فيها أغلب ، والسلامة منها ترك ما فيها »[3] .

---

(١) في المطبوع من جامع بيان العلم وفضله ١ / ٢٢٧ (وقبيصة وابن ذؤيب) على التفريق وإنما هو قبيصة بن ذؤيب .

(٢) أي أن يأتيه يوما ويدع يوما .

(٣) « جامع بيان العلم وفضله » ١ / ٢٢٧ .

وقال ابن رجب الحنبلي : « ومن هذا الباب أيضا كراهة الدخول على الملوك والدنو منهم ، وهو الباب الذي يدخل منه علماء الدنيا إلى نيل الشرف والرئاسات فيها »(١) .

وقال أيضا : « وقد كان كثير من السلف ينهون عن الدخول على الملوك لمن أراد أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر أيضا .

وممن نهى عن ذلك عمر بن عبد العزيز وابن المبارك والثوري وغيرهم من الأئمة ، وقال ابن المبارك : « ليس الآمر عندنا من دخل عليهم فأمرهم ونهاهم ، إنما الآمر الناهي من اعتزلهم » .

وسبب هذا يخشى من فتنة الدخول عليهم ، فإن النفس قد تخيل للإنسان إذا كان بعيدا عنهم أن يأمرهم وينهاهم ويغلظ عليهم ، فإذا شاهدهم قريبا مالت النفس إليهم ، لأن محبة الشرف كامنة في النفس له ، ولذلك يداهنهم ويلاطفهم ، وربما مال إليهم وأحبهم ، ولاسيما إن لاطفوه وأكرموه وقبل ذلك منهم »(٢) .

وبهذا يعلم جريان الخلاف بين المحدثين في هذه المسألة ، وسنرى فيما يأتي من أمثلة تطبيقية أن بعض من منع الاتصال بالسلطان كابن المبارك روي عنه توثيق من يدخل على الأمراء - لما تبين عدالته وصدقه - كشبيب بن شيبة(٣) .

---

(١) « شرح حديث ما ذئبان جائعان » ص ٣٩ .

(٢) « شرح حديث « ما ذئبان جائعان » لابن رجب ص ٤٣ - ٤٤ .

(٣) « قيل لابن المبارك » : « تأخذ عن شبيب بن شيبة وهو يدخل على الأمراء . فقال خذوا عنه فإنه عنه أشرف من أن يكذب » تاريخ بغداد ٩ / ٢٧٨ ج ٤٨٣٦ .

والعكس صحيح أيضا ، يعني من روي عنه الجواز قد طعن فيمن كانت له علاقة بالسلطان مما يدل على أن المسألة غير محسوم فيها والذي يعنينا هنا أن اختلاف النقاد في هذه المسألة نشأ عنه تعارض مصطلحاتهم في الجرح والتعديل .

وقبل أن نعرض لذكر بعض ما ورد عنهم من مصطلحات متعارضة فيمن حصل منه الاتصال بالسلطان ، **يجدر بنا أن نحصر المصطلحات الواردة عن النقاد في ثلب من اتصل بالأمراء أو السلاطين ، أو ولي شيئا من أعمالهم فمما هو مستعمل عندهم في ذلك قولهم :**

« دخل في عمل السلطان » أو « دخل في شيء من عمل السلطان » أو « يتّبع السلطان » أو « يأتي أبواب السلاطين » أو « يغشى السلطان » أو « تلبس بالسلطان » أو « يقبل جوائز السلطان وهداياه » أو « كان سلطانيا » .

و « يدخل على الأمراء » أو « كان صاحب أمراء » أو « كان يكون مع الأمراء » أو « كان كاتبا لفلان » يعني من الأمراء والولاة .

و « لدخوله في أمر الخلفاء » .

و « دخل في الولاية » أو « لدخوله في الولاية » .

و « لدخوله في شيء من العمل » .

و « خدم عند فلان » يعني من الأمراء .

و « لصحبة الدولة » أو « مداخلته للدولة » .

و « كرهه فلان للقضاء » أي لتوليه منصب القضاء .

و « كان يلي الحسبة » و « كان على الموازين والمكاييل » .

و « كان على مظالم فلان » .

و « كان شرطيا » أو « كان على شرطة الكوفة » أو « كان من شُرَط فلان » أو « كان في الشرطة » .

أو « من الجند » .

وهكذا تكون قضية الاتصال بالأمراء والسلاطين ، أو تولي مناصب الدولة السلطوية كالقضاء والحسبة - لاختلاف المحدثين فيمن أتاها - قد أسهمت في إغناء المصطلح النقدي عند المحدثين فاشتقت لها مصطلحات تجريحية ، عارضت مصطلحات توثيقية واردة عن جمهورهم ، وهذا بيان تعارض مصطلحاتهم للسبب المذكور :

فممن تعارضت فيه مصطلحات الجرح والتعديل لأجل هذا السبب المختلف فيه ، يعني الاتصال بالسلطان :

أحمد بن عبد الملك بن واقد[١] .

فإن جمهور أهل التحقيق من النقاد على توثيقه وعدالته وحسن سيرته وهديه .

قال يعقوب بن شيبة : « ثقة »[٢] .

وقال الإمام أحمد : « ما رَأَيتُ به بأسا رأيته حافظا لحديثه ، وما رأيت إلا خيرا وهو صاحب سنة »[٣] .

---

(١) أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني الأسدي ، مولاهم أبو يحيى وقد ينسب إلى جده (ت ٢٢١ هـ) .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ٥٧ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١ / ٥٧ .

ففي هذا الذي ذكره الإمام أحمد دليل على ثقته حيث ذكر حفظه لحديثه وأثنى على سيرته وهديه واتباعه للسنة .

وقال أبو حاتم الرازي : « كان نظير النُّفَيْلي - يعني في الصدق والإتقان »(١) .

وقد شذ عن قول هؤلاء المحققين ابن نمير حيث قال فيه : « تركت حديثه لقول أهل بلده »(٢) .

وقد تقدم أن الرجل لا يترك حديثه إلا إذا اتهم بالكذب ، أو فحش غلطه ، أو إذا روى حديثا اجتمع عليه أنه غلط ، أو إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر .

وكل هذا لا يفهم من كلام ابن نمير حينما طعن في أحمد بن عبد الملك وإنما أحال على قول أهل بلده فيه .

وأهل بلده إنما نقموا عليه غشيانه السلطان ، وهو غير موجب للرد مادام قد ثبت صدق الرجل وعدالته وضبطه لحديثه فيما تقدم عن النقاد .

قال الميموني : « سألت أحمد بن حنبل عنه - يعني أحمد بن عبد الملك - فقال : « رأيته حافظا لحديثه ، وهو صاحب سنة » ، فقلت : « أهل حران يسيئون الثناء عليه » . فقال : « أهل حران ، قل ما يرضون عن انسان ، مَنْ يغشى السلطان ، يسبب ضعفه له . قال : « فرأيت أنه عند أبي عبد الله حسنا

---

(١) « الجرح والتعديل » ٢ / ٦٢ ج ٩٨ والنفيلي هو عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل ، أبو جعفر الحراني ، قال فيه أبو حاتم الرازي : « الثقة المأمون » ٥ / ١٥٩ ج ٧٣٥ وبهذا تعلم قيمة التشبيه .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ٥٧ .

، يتكلم فيه بكلام حسن »[١] .

وقال الحافظ ابن حجر : « قال الميموني : « قلت لأحمد إن أهل حران يسيئون الثناء عليه » ، فقال : « أهل حران قل أن يرضوا عن إنسان ؛ هو يغشى السلطان بسبب ضَيْعَةٍ له » .

قلت فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله وهو غير قادح »[٢] .

وممن تعارضت فيه أقوال النقاد جرحا وتعديلا ، لإتيانه السلطان :

يونس بن بُكَيْر[٣] .

أحد الحفاظ المصنفين في المغازي والسير فمما وثق به قول يحيى بن معين : « ثقة »[٤] .

وقول عبيد بن يعيش : « كان ثقة »[٥] .

وقال محمد بن عبد الله بن نُمير : « ثقة رضا »[٦] .

وقال ابن عمار : « هو اليوم ثقة عند أصحاب الحديث »[٧] .

---

(١) « بحرم الدم » ليوسف بن عبد الهادي ص ٤٣ .

(٢) « هدي الساري » ٣٨٦ - ٣٨٧ .

(٣) « يونس بن بُكير بن واصل الشيباني أبو بكر ، ويقال أبو بكير الجمال الكوفي (ت ١٩٩ هـ) .

(٤) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري ٢ / ٦٨٧ ج ١٣٠٦ .

(٥) رواه ابن عدي في « الكامل » ٧ / ١٧٦ .

(٦) رواه ابن عدي في « الكامل » ٧ / ١٧٦ .

(٧) « تهذيب التهذيب » ١١ / ٤٣٦ .

وقال الساجي : « كان ابن المديني لا يحدث عنه وهو عندهم من أهل الصدق »[١] .

وقال ابن أبي حاتم : « سئل أبو زرعة عن يونس بن بكير أي شيء ينكر عليه ؟ فقال : أما في الحديث فلا أعلمه »[٢] .

وقال أبو حاتم الرازي : « محله الصدق »[٣] .

ورغم هذا فقد تكلم فيه بعض النقاد لاتصاله بالسلطان ، ورغبوا عن الرواية عنه .

قال الإمام أحمد : « ما كان أزهد الناس فيه وأنفرهم عنه ، وقد كتبت عنه »[٤] .

فالذي جعل بعض النقاد ينفر عنه أو يطعن عليه هو اتصاله بالسلطان جعفر البرمكي .

قال الجوزجاني : يونس بن بكير ينبغي أن يُتَثَبَّتَ في أمره لميله عن الطريق »[٥] .

فالميل عن الطريق المشار إليه في قول الجوزجاني هو اتصال يونس بالسلطان وقد وقع التصريح بذلك من طرف بعض النقاد مقترنا بتضعيفه مما يشعر بسبب عدم قبوله عند من طعن فيه .

قال العجلي : « وكان على مظالم جعفر بن برمك : « ضعيف الحديث »[٦] ،

---

(١) « تهذيب التهذيب » ١١ / ٤٣٦ .

(٢) « الجرح والتعديل » ٩ / ٢٣٦ ج ٩٩٥ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٩ / ٢٣٦ ج ٩٩٥ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١١ / ٤٣٦ .

(٥) « أحوال الرجال » ص ٨٥ ج ١١٧ .

(٦) « تاريخ الثقات » ص ٤٨٧ ج ١٨٨١ . وجعفر بن برمك هو أبو الفضل جعفر الوزير الملك ابن الوزير الكبير أبي علي يحيى بن الوزير خالد بن برمك الفارسي ، انظر ترجمته في « السير » للذهبي ٩ / ٥٩ .

فأشعر هذا بسبب تضعيفه عندهم أو عند كثير ممن ضعفه .

قال ابن الجنيد : « سمعت يحيى بن معين ، وسئل أيضا عن يونس بن بكير فقال : « كان ثقة صدوقا » إلا أنه كان مع جعفر بن يحيى البرمكي ، وكان موسرا .

فقال له رجل : إنهم يرمونه بالزندقة ، بكذا وكذا .

فقال : كذب .

ثم قال يحيى : رأيت ابني أبي شيبة ، أتياه ، فأقصاهما ، وسألاه كتبا فلم يعطهما ، فذهبا يتكلمان فيه »[١] .

فدل كلام ابن معين هنا على أن كلام الناس في يونس إنما هو لكونه يتبع السلطان ، وإن كان ذلك غير موجب لضعفه - عند يحيى بن معين - كما دل على أن من رماه بالزندقة وهما ابنا أبي شيبة ، إنما تحاملا عليه لأجل ما ذكر عن عدم تمكينه إياهما من كتاب .

وقال الساجي : « وكان صدوقا ، إلا أنه كان يتبع السلطان وكان مرجئا »[٢] .

فهذا يبين اختلاف النقاد في تضعيفه وأن بعض من ضعفه اعتمد اتصاله بالسلطان .

وتعارضت مصطلحات الجرح والتعديل في :

---

(١) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص ٣٥ - ٣٦ ج ١٠٧ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١١ / ٤٣٦ .

عاصم بن سليمان الأحول[١] .

لأجل توليه القضاء والحسبة ، فوثقه جمهور النقاد لعلمهم بعدم تأثير أمر القضاء والحسبة على رواية عاصم ، وتحامل آخرون . وهم قلة ...

فقد أثنى الجمهور على عدالته وضبطه وصدقه بما يدل على ثقته وتقدمه على أقرانه وتفوقه على بعض الأئمة .

قال شعبة : « عاصم أحب إلي من قتادة في أبي عثمان يعني النهدي لأنه أحفظهما »[٢] .

كما جعل بعض النقاد حديث أهل البصرة يدور على ثلاثة أحفظهم عاصم الأحول .

قال سفيان الثوري : « حفاظ البصرة ثلاثة : سليمان التيمي ، وعاصم الأحول ، وداود بن أبي هند ، وكان عاصم أحفظهم »[٣] .

وقال عبد الرحمن بن مهدي : « كان من حفاظ أصحابه »[٤] .

فكل هذه الأقوال تشهد بكون الأحول من حفاظ عصره وبتقدمه على أقرانه في ذلك .

قال الدارمي : « وسألته - يعني ابن معين - عن عاصم الأحول ، كيف

---

(١) عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري (ت ١٤٢ أو ١٤٣ هـ) .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦ / ٣٤٣ ج ١٩٠٠ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦ / ٣٤٣ ج ١٩٠٠ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٤٣ .

حديثه ؟

فقال : « ثقة »[١] .

وقال الإمام أحمد : « من الحفاظ للحديث ثقة »[٢] .

وقال علي بن المديني : « ثقة »[٣] .

وقال مرة : « ثبت »[٤] أي ضابط متقن الحفظ .

وقال ابن سعد : « ثقة كثير الحديث »[٥] .

وقال العجلي : « ثقة »[٦] .

وقال أبو زرعة الرازي : « ثقة »[٧] .

وقال أبو حاتم الرازي : « صالح الحديث »[٨] .

وقال البزار : « ثقة »[٩] .

فهذه المصطلحات كلها صريحة في إثبات عدالة عاصم وضبطه وتثبته وكثرة حديثه .

---

(١) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص ١٦١ ج ٥٧٢ .

(٢) « العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد » من رواية الميموني عنه » ص ٢٠١ ج ٣٥٨ .

(٣) « سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني » ص ١٤٥ ج ١٩٤ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦ / ٣٤٣ ج ١٩٠٠ .

(٥) « الطبقات الكبرى » ٧ / ١٩٠ ج ٣٢١٠ .

(٦) « تاريخ الثقات » ص ٢٤١ ج ٧٣٧ .

(٧) « الجرح والتعديل » ٦ / ٣٤٤ ج ١٩٠٠ .

(٨) « الجرح والتعديل » ٦ / ٣٤٤ ج ١٩٠٠ .

(٩) « تهذيب التهذيب » ٥ / ٤٣ .

وقد عارضها قول أحمد بن سعيد الدارمي : « سألت أحمد بن إسحاق ، قلت : ما لِوُهَيْبٍ لم يرو عن عاصم الأحول ؟ » .

قال : « رأى منه شيئا » أو قال : « رأيت منه شيئا » أو « أنكر بعض سيرته »[(١)] .

كما عارضها قول عبد الله بن إدريس : « رأيت عاصم الأحول في السوق ، وهو يقول : « اضربوا رأس هذا النبطي » لا أرو عنه شيئا »[(٢)] .

والنصان يطعنان في عدالة عاصم الأحول ، ويضاف إليهما قول يحيى القطان فيه : « لم يكن بالحافظ »[(٣)] .

وهو يقدح في ضبط هذا الراوي .

أما قضية العدالة التي تحدث عنها النصان الأولان ، فلا تكون مسلوبة بذلك ، لأن عاصما الأحول قد ولي قضاء المدائن وحسبة الكوفة ، فإنكار ما أنكر من سيرته يرجع إلى ذلك ، ودخول الراوي في القضاء أو الحسبة مما هو مختلف فيه عند العلماء كما تقدم ، وكونه ضرب هذا أوحَدَّ الآخر مما يفوض إلى القاضي من الاجتهاد في باب التعزير ، وذلك سائغ عند جمهور الفقهاء .

ومما يدل على أنه كان على منصب الحسبة قول يحيى بن معين : « كان عاصم الأحول بالمدائن ، على الموازين والمكاييل » [قال الدوري] يعني

---

(١) رواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٣ / ٣٣٦ ج ١٣٥٩ .

(٢) رواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٣ / ٣٣٦ ج ١٣٥٩ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦ / ٣٤٣ ج ١٩٠٠ والعقيلي في « الضعفاء الكبير » ٣ / ٣٣٦ ج ١٣٥٩ وابن عدي في « الكامل » ٥ / ٢٣٥ .

يحيى : كأنه كان محتسبا »[١] .

وقال ابن سعد : « وكان قاضيا بالمدائن على خلافة أبي جعفر وكان على الحسبة في المكاييل والأوزان »[٢] فهذا الذي حمل مَنْ ضَعَّفَهُ على الكلام فيه من جهة العدالة .

أما قول يحيى القطان : « لم يكن بالحافظ » .

فهو معارض بقول من وصفه بالحفظ كشعبة وسفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد وابن المديني ، وقولهم مقدم على قول القطان فيه لسببين :

أحدهما : شعبة وسفيان من تلاميذه فهما أدرى به من غيرهما .

ثانيهما : يحيى القطان عنده تعنت زائد فهو قلما يرضى عن أحد من مشايخ البصرة كما تقدم . وقد أنكر ابن معين على القطان قوله في الأحول ، قال ابن الجنيد : « وقال رجل ليحيى بن معين وأنا أسمع قال يحيى بن سعيد القطان : « عاصم الأحول لم يكن بالحافظ » فقال يحيى : « عاصم الأحول ثقة »[٣] .

وبهذا يعلم أن من تكلم في عاصم إنما تكلم فيه لأجل دخوله في الولاية .

قال الحافظ ابن حجر : « ثقة لم يتكلم فيه إلا القطان ، وكأنه بسبب دخوله في الولاية »[٤] .

وتعارضت أقوال النقاد ومصطلحاتهم - أيضا في :

---

(١) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٢ / ٢٨٢ ج ٢١٦٥ .

(٢) « الطبقات الكبرى » ٧ / ١٩٠ ج ٣٢١٠ .

(٣) « سؤالات ابن الجنيد » ص ١١٩ ج ٦٢٥ .

(٤) « تقريب التهذيب » ص ٤٧١ ج ٣٠٧٧ .

حميد بن هلال[١] .

لأجل دخوله في عمل السلطان ، فلم يعتبر جمهور النقاد ذلك موجبا لرد روايته ، وضعف حديثه .

قال الجنيد : « وسمعت أبا طالب يسأل يحيى بن معين عن زَاذَان أبي عمر فقال : « ثقة » .

وسأله عن حميد بن هلال ، فقال : « ثقة لا يسأل عن مثل هؤلاء »[٢] .

وقال أبو هلال الراسبي : « ما كان بالبصرة أحد أعلم من حميد بن هلال ، ما استثنى الحسن ولا محمد بن سيرين »[٣] .

وقال ابن سعد : « وكان ثقة »[٤] .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة »[٥] .

وقال النسائي : « ثقة »[٦] .

وقال ابن عدي : « ولحميد بن هلال أحاديث كثيرة وقد حدث عنه الناس والأئمة وأحاديثه مستقيمة »[٧] فهذا الاتفاق من النقاد على توثيق حميد بن

---

(١) حميد بن هلال بن هبيرة ويقال ابن سويد بن هبيرة العدوي أبو نصر البصري ، توفي في ولاية خالد بن عبد الله على العراق .

(٢) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص ٦٦ - ٦٧ ج ٢٩١ و ٢٩٢ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣ / ٢٣٠ ج ١٠١١ .

(٤) « الطبقات الكبرى » ٧ / ١٧٣ ج ٣١٤٠ .

(٥) « الجرح والتعديل » ٣ / ٢٣٠ ج ١٠١١ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٣ / ٥٢ .

(٧) « الكامل » ٢ / ٢٧٦ .

هلال وقبول روايته قد عارضه قول يحيى بن سعيد : « كان محمد بن سيرين لا يرضى حميد بن هلال »[(١)] .

فهذا الموقف من ابن سيرين مخالف لما عليه جمهور النقاد من توثيق حميد ، ولم يبين سبب عدم رضاه ، ولهذا تعقبه ابن عدي بقوله : « لا أدري ما وجهه فلعله كان لا يرضاه في معنى آخر ليس الحديث ، وأما في الحديث فإنه لا بأس به ، وبرواياته »[(٢)] .

وقد تبين غير ابن عدي وجه عدم رضا محمد بن سيرين حميد بن هلال وذلك أنه دخل في عمل السلطان .

قال ابن أبي حاتم بعد أن ذكر قول يحيى بن سعيد حكاية عن محمد بن سيرين : « فذكرت ذلك لأبي فقال : « دخل في شيء من عمل السلطان » فلهذا [كان] لا يرضاه ، وكان في الحديث ثقة »[(٣)] .

فبعد الكشف عن سبب عدم رضا محمد بن سيرين حميد بن هلال يتبين أن ذلك غير مؤثر عند النقاد المحققين ، كما يتبين أن طعن ابن سيرين لا يقوى على معارضة توثيق جمهور النقاد لحميد لأن ما استند عليه في تضعيف هذا الراوي غير معتبر عند التحقيق .

وممن تعارضت فيه مصطلحات الجرح والتعديل لأجل الاتصال بالأمراء :

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣ / ٢٣٠ ج ١٠١١ .

(٢) « الكامل » ٢ / ٢٧٦ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٣ / ٢٣٠ ج ١٠١١ .

الإمام أبو الزناد عبد الله بن ذكوان :

صاحب المكانة العلمية الواسعة المتنوعة في أصناف العلوم والمعرفة ، من فقه وحديث وحساب وفريضة وعربية ، إلى جانب الاستقامة والعقل واتباع السنة وصحة المروي ، وقد دل على هذه المعاني ما صدر عن النقاد من مصطلحات في توثيقه كقولهم :

« ثقة » و « أعلم من ربيعة » و « ثقة حجة » و « كان ثقة كثير الحديث فصيحا بصيرا بالعربية عالما عاقلا » و « لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من ابن شهاب ويحيى بن سعيد الأنصاري وأبي الزناد وبكير بن الأشج » و « أصح أحاديث أبي هريرة : أبو الزناد عن الأعرج عنه » و « ثقة صالح الحديث » و« ثقة فقيه صاحب سنة وهو ممن تقوم به الحجة إذا روى عنه الثقات » و « كان فقيها صاحب كتاب » و « أمير المؤمنين في الحديث » و « رأيت أبا الزناد دخل مسجد النبي ﷺ ومعه من الأتباع [مثل] ما مع السلطان ، فبين سائل عن فريضة ، وبين سائل عن الحساب ، وبين سائل عن الحديث ، وبين سائل عن معضلة »(١) .

فهذا الذي قدمناه عن النقاد يدل على استفاضة عدالة أبي الزناد وكثرة علمه ، وثقته ، وقد عارض ذلك كله قول يحيى بن معين : « وكان - مالك بن أنس - لا يرضاه »(٢) .

---

(١) سبق تخريج هذه الصيغ والمصطلحات الواردة في أبي الزناد في ص ١٢٩ .

(٢) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٢ / ٣٠٥ ج ١١١٠ .

وقد طعن فيه مالك لاتصاله بالأمراء ، أو لشغله منصب الكتابة عند عبد الحميد بن عبد الرحمن والي الكوفة .

قال ابن محرز : « وسمعت يحيى وقيل له : « ما كان مالك بن أنس نقم على أبي الزناد ؟ » .

قال : لا شيء إلا أنه كان يكون مع الأمراء »[١] .

فانظر إلى قول ابن معين « لا شيء إلا أنه كان يكون مع الأمراء » ، فهو تمريض وعدم اعتبار أن يكون ذلك جرحا مؤثرا ، ولذلك ثبت عنه توثيق أبي الزناد ، وقد انتصر له يحيى وأنصفه أمام استصغار مالك له .

قال ابن محرز : « وسمعت يحيى بن معين مرة أخرى يقول : « كان مالك بن أنس يقع في أبي الزناد يذكره بسوء ، وقال « من أبو الزناد » ؟ إنما كان كُوَيْتِبًا » .

قال يحيى : « كان كاتبا لعبد الحميد بن عبد الرحمن والي الكوفة »[٢] .

فلم يستسغ يحيى استصغار مالك أبا الزناد حتى تعقبه بقوله « كان كاتبا » مفخما أمره رافعا شأنه .

فتبين بهذا أن النقاد هجروا قول مالك ولم يعتبروه جرحا مؤثرا ؛ لأنه لا تأثير له في عدالة هذا الراوي ولا في ضبطه ، فهو ممن استفاضت شهرته وعدالته وصحت مروياته .

---

(١) « معرفة الرجال » ليحيى بن معين رواية ابن محرز عنه ١ / ٧٢ ج ١٨٣ .

(٢) « معرفة الرجال » ليحيى بن معين ، رواية ابن محرز عنه ١ / ١٥٧ ج ٨٦٩ .

ومن طعن فيه وهو « ثقة » لأجل اتصاله بالسلطان :

خِلاَس بن عمرو[١] .

وقد وثقه جمهور النقاد ومنهم من أتى فيه بعبارة رفيعة في التوثيق كأحمد وأبي داود وإن أخذ عليه الإرسال .

قال الإمام أحمد : « ثقة ثقة »[٢] وهي من أرفع صيغ التعديل .

وقال العجلي : « تابعي ثقة »[٣] .

وقال يحيى بن معين : « ثقة »[٤] .

وقال الآجري : « سئل أبو داود عن خِلاس فقال : « ثقة ثقة » ، قيل سمع من علي ؟ قال : « لا »[٥] .

وقال ابن سعد : « كان قديما كثير الحديث له صحيفة يحدث عنها »[٦] .

وقال ابن عدي : « ولخلاس بن عمرو هذا أحاديث صالحة .. إلا أنني لم أر بعامة حديثه بأسا »[٧] .

فهذه المصطلحات الواردة عن هؤلاء النقاد تدل على ثقة خلاس وعدالته

---

(١) خلاس بن عمرو الهَجَري البصري ، توفي قبيل المائة .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣ / ٤٠٢ ج ١٨٤٤ .

(٣) « تاريخ الثقات » ص ١٤٥ ج ٣٨٧ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » من طريق إسحاق بن منصور ٣ / ٤٠٢ ج ١٨٤٤ .

(٥) « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود » ١ / ٤٣١ - ٤٣٢ ج ٩٠٢ .

(٦) « الطبقات الكبرى » ٧ / ١٠٩ ج ٣٠٣٥ .

(٧) « الكامل » ٣ / ٦٨ .

ورفعته ، كما تدل على كثرة حديثه وصلاحه إلا أنه قد عارضها قول الجوزجاني : « وسمعت أحمد بن حنبل يقول : « كان من شُرَطِ علي »[(١)] .

وقد أورد قول الإمام أحمد بأن خلاس كان من شرط علي - بعض المصنفين في الضعفاء كالعقيلي[(٢)] وابن عدي وغيرهما ذهابا منهم إلى أن ذلك مما طعن به على خلاس .

والمقصود هنا أن هذا الطعن الذي قدح به في هذا الراوي مما تسبب في تعارض مصطلحات النقاد .

وإن كان خلاس قد تكلم في روايته عن بعض الصحابة ، فذلك شيء آخر غير ما نحن بصدده ، وهو أن الاتصال بالأمراء والسلاطين - على اختلاف أقوال العلماء فيه - كان من أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل .

وممن تعارضت فيه مصطلحات الجرح والتعديل وهو « ثقة » لدخوله في شيء من أمور الخلفاء :

حميد الطويل[(٣)] .

فقد حظي بتوثيق جمهور النقاد ، وقد صدرت عنهم فيه مصطلحات متنوعة الألفاظ والصيغ متحدة الدلالة فكان منها :

« ثقة » و « ثقة لا بأس به » و « ثقة صدوق » و « له أحاديث كثيرة مستقيمة

---

(١) « أحوال الرجال » ص ١١٦ ج ١٨٨ .

(٢) « الضعفاء الكبير » ٢ / ٢٩ ج ٤٤٩ و « الكامل » ٣ / ٦٧ .

(٣) حُمَيد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة الخزاعي مولاهم ، وقيل غير ذلك ، البصري (ت ١٤٣ هـ) .

وقد حدث عنه الأئمة » .

و « كان ثقة كثير الحديث إلا أنه ربما دلس عن أنس » و « لم يدع حميد لثابت علما إلا ووعاه وسمعه منه »(١) .

إلى غير ذلك من المصطلحات التي تدل على عدالة هذا الراوي وضبطه وصحة حديثه وسعة محفوظه مما رغب الأئمة في الأخذ عنه .

وقد عارض ذلك كله قول يحيى بن يعلى المُحَارِبي : « طرح زائدة حديث حميد الطويل »(٢) .

يعني تركه ورغب عنه .

وهذا الموقف تعنت من زائدة لأنه جرح شديد بغير موجب ، وذلك لأنه طرح حديث حميد لدخوله في شيء من عمل السلطان ، قال الذهبي : « إنما طرحه لِلُبْسِه سواد الخلفاء وزي أعوانهم ، فعن مكي بن إبراهيم قال : « مررت بحميد وعليه ثياب سود ، فقال لي أخي : « ألا تسمع منه ؟ فقلت : أأسمع من الشرطي »(٣) .

وقال الحافظ ابن حجر : « وأما ترك زائدة حديثه فذاك لأمر آخر لدخوله في شيء من أمور الخلفاء »(٤) .

ومن أولئك الذين تعارضت فيهم أقوال النقاد لاتصالهم بالسلطان :

---

(١) انظر هذه الاصطلاحات وغيرها في « تهذيب التهذيب » ٣ / ٣٨ - ٤٠ وغيره .

(٢) رواه ابن عدي في « الكامل » ٢ / ٢٦٧ .

(٣) « ميزان الاعتدال » ١ / ٦١٠ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٣ / ٤٠ .

خالد الحذاء[١] .

فكان مما وثق به من المصطلحات ما يلي :

« ثبت » و « ثقة » من عدة . و « كان ثقة رجلا مهيبا لا يجترئ عليه أحد ، وكان كثير الحديث »[٢] .

وقد عورض هذا التوثيق بقول عبد الله بن نافع القرشي قال لي شعبة : « عليك بحجاج بن أرطاة ، ومحمد بن إسحاق ، فإنهما حافظان واكتم علي عند البصريين في خالد وهشام »[٣] . وهشام هذا هو ابن حسان كما قال الذهبي[٤] .

وقال الذهبي : « هذا الاجتهاد من شعبة مردود ، لا يلتفت إليه ، بل خالد وهشام محتج بهما في « الصحيحين » هما أوثق بكثير من حجاج وابن إسحاق ، بل ضعف هذين ظاهر ولم يتركا »[٥] .

وقد جر على خالد طعنَ شعبة فيه دخولُه في عمل السلطان .

قال ابن سعد : كان خالد الحذاء قد استعمل على القبة ودار العشور بالبصرة »[٦] .

---

(١) خالد بن مهران الحذاء ، أبو المنازل البصري (ت ١٤١ وقيل ١٤٢ هـ) .

(٢) انظر « تهذيب التهذيب » ٣ / ١٢٠ - ١٢٢ و « ميزان الاعتدال » ١ / ٦٤٢ - ٦٤٣ .

(٣) رواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٢ / ٤ ج ٤٠٢ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ٦ / ١٩١ .

(٥) « سير أعلام النبلاء » ٦ / ١٩١ .

(٦) « سير أعلام النبلاء » ٦ / ١٩٢ .

وقال الحافظ ابن حجر : « تكلم فيه شعبة لدخوله في شيء من العمل »(١) .

وقال أيضا : « وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان »(٢) .

وممن طعن فيه - وهو ثقة - لاتصاله بالأمراء :

عبد الرحمن بن أبي ليلى(٣) .

أحد أئمة التابعين أدرك مائة وعشرين من الأنصار من الصحابة ، جمهور النقاد على توثيقه .

قال ابن معين : « ثقة »(٤) .

وقال العجلي : « تابعي ثقة من أصحاب علي ، سمع عبد الله بن مسعود »(٥) .

وقد عورض هذا التوثيق بقول إبراهيم - النخعي - فيه : « إنما كان صاحب أمراء »(٦) .

ولم ينفذ قول إبراهيم النخعي عند نقاد الحديث متقدميهم ومتأخريهم وقد تعقبه الذهبي بقوله : « وبمثل هذا لا يلين الثقة »(٧) .

---

(١) « هدي الساري » ٤٦١ .

(٢) « تقريب التهذيب » ص ٢٩٢ ج ١٢٩٠ .

(٣) « عبد الرحمن بن أبي ليلى ، أبو عيسى الأنصاري الكوفي الفقيه (ت ٨٣ هـ) .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٦ / ٢٦١ .

(٥) « تاريخ الثقات » ص ٢٩٨ ج ٩٧٨ .

(٦) رواه عبد الله بن أحمد في « العلل ومعرفة الرجال » ١ / ٤٢٩ - ٤٣٠ ج ٩٥٢ وعنه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٢ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ج ٩٣٤ .

(٧) « ميزان الاعتدال » ٢ / ٥٨٤ .

ومنهم أيضا :

محمد بن شهاب الزهري[١] .

أحد الأئمة الحفاظ الثقات الأثبات ، طعن فيه لأجل اتصاله بالسلطان .

وهو أحد أئمة الإسلام الذين دونوا حديث رسول الله ﷺ . وتقدمه في الحفظ والمعرفة وكونه من فرسان علم الحديث مشهود به عن النقاد ، فما ورد فيه من مصطلحات التوثيق والرفعة :

« كان ثقة كثير الحديث والعلم والرواية ، فقيها جامعا » و « أعلم الناس » و « أحسن أسانيد تروى عن رسول الله ﷺ أربعة : الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن جده . والزهري عن عبيد الله عن ابن عباس و ... » و « ما رأيت أنص للحديث من الزهري » أي أكثر محافظة على ألفاظه و « أعلمهم - يعني أهل المدينة - عندي جميعا ابن شهاب » و « لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية منه » أي من ابن شهاب الزهري و « ما رأيت عالما أجمع من ابن شهاب ولا أكثر علما منه لو سمعته يحدث في الترغيب لقلت لا يحسن إلا هذا ، وإن حدث عن الأنساب لقلت لا يعرف إلا هذا ، وإن حدث عن القرآن والسنة كان حديثه نوعا جامعا » و « ما رأيت مثل الزهري في الفن الذي هو فيه »[٢] .

---

(١) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري أبو بكر (ت ١٢٥ هـ) .

(٢) انظر في ذلك كله « تهذيب التهذيب » ٩ / ٤٤٥ - ٤٥١ .

وقد عورض هذا كله بقول يحيى بن معين : « كان سلطانيا »[١] ؟ أي يتبع السلطان .

قال الحافظ الذهبي وهو بصدد الحديث عن الجرح غير المعتبر الذي قلما يسلم منه إمام :

« وكذلك من لا يفهم في الزهري لكونه خضب بالسواد ، ولبس زي الجند وخدم عند هشام بن عبد الملك ، وهذا باب واسع ، والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث والمومن إذا رجحت حسناته وقلت سيئاته فهو من المفلحين ، هذا أن لو كان ما قيل في الثقة الرضا مؤثرا فكيف وهو لا تأثير له »[٢] .



(١) « سؤالات ابن الجنيد » ليحيى بن معين ص ٨١ ج ٣٦٤ .

(٢) « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » ص ٤٧ .

ضوابط هذا الفصل

* الاتصال بالأمراء والسلاطين لا ينضبط الطعن به :

فقد ثبت عن عدد من النقاد ممن روي عنهم عدم جواز الاتصال بالأمراء والسلاطين - توثيق بعض الرواة الذين كانت لهم مناصب سلطوية في الدولة لما رأوا من صدقهم وعدالتهم وضبطهم لرواياتهم .

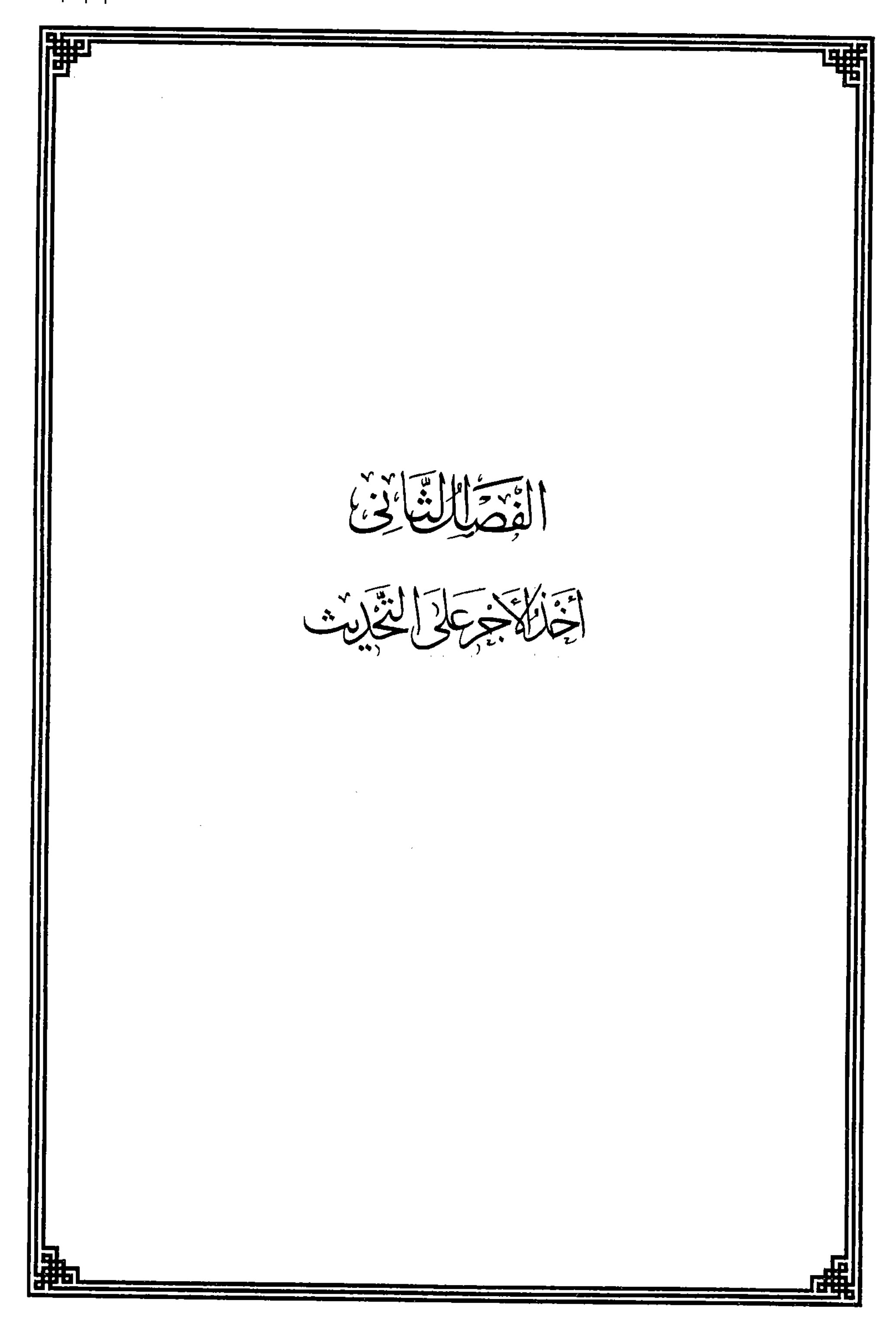
فالرواية مدارها على العدالة والضبط ، فمتى ثبت ذلك لم يلتفت إلى ما ورد من الطعن في الراوي بسبب الدخول في أمر الدولة ، أو شغل مناصبها السلطوية التي لا تخلو من الفتن . وإن كان الأفضل التنزه عنها دفعا للشبه ؛ فقد تؤدي مخالطة الراوي السلاطين ، وإتيان أبوابهم إلى تحسين فعلهم أو السكوت عن ظلمهم ، أو عدم أمرهم بمعروف ونهيهم عن منكر ، وهذا وإن كان تقصيرا وسكوتا عن الباطل ؛ لا وجه للطعن به في الراوي ، لأن في الطعن به تفويتا لمصلحة راجحة ، وهي رواية الحديث .

كما أنه ليس كل من تلبس بالسلاطين أو أتاهم حصل منه شيء من ذلك ، لاختلاف الأغراض الحاملة على ذلك ، ولاختلاف السلاطين صلاحا وفسادا ، وقبولا للحق ورفضا له ، ولحاجتهم إلى الإصلاح والنصح .

وهذا مما يجعل الطعن بسبب غشيان السلطان أمرا لا ينضبط الجرح به في الراوي ، خصوصا إذا تأملنا أحوال السلاطين في القرون الأولى فهي أحسن حالا ممن بعدها .

ومن الأمور التي لا ينضبط الطعن بها في الراوي « أخذ الأجر على التحديث »

وذلك لاختلاف أقوال الفقهاء والمحدثين في ذلك من قائل بالجواز ، ومانع مطلقا ، ومجيز بشروط ، ويعرض الفصل القادم أقوال النقاد المتعارضة في ذلك لبيان عدم انضباط الطعن به .



الفصل الثاني

أخذ الأجر على التحديث



مما ترتب عليه تعارض مصطلحات الجرح والتعديل اختلاف النقاد فيمن أخذ الأجرة على التحديث من الرواة ، وهي مسألة ترتبط بعدالة الراوي ، هل تسقط بذلك أم لا ؟

فمنع ذلك بعض المحدثين ، وأجازه آخرون ، وتوسط فريق فأجازه بشروط ، وقد اختزل الشيخ ابن الصلاح أقوالهم في ذلك حيث قال : « من أخذ على التحديث أجرا منع ذلك من قبول روايته عند قوم من أئمة الحديث ، رُوِّينَا عن إسحاق بن إبراهيم أنه سئل عن المحدث يحدث بالأجر فقال : « لا يكتب عنه » وعن أحمد بن حنبل[1] وأبي حاتم الرازي نحو ذلك .

وترخص أبو نعيم الفضل بن دُكين وعلي بن عبد العزيز المكي وآخرون في أخذ العوض على التحديث ، وذلك شبيه بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه .

غير أن في هذا من حيث العرف خَرما للمروءة ، والظن يساء بفاعله ، إلا أن يقترن ذلك بعذر ينفي ذلك عنه ، كمثل ما حدثنيه الشيخ أبو المظفر عن أبيه الحافظ أبي سعد السمعاني أن أبا الفضل محمد بن ناصر السَّلامي ذكر أن أبا الحسن بن النقور فعل ذلك لأن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أفتاه بجواز أخذ الأجرة على التحديث ، لأن أصحاب الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب

---

(١) سئل أحمد بن حنبل أيكتب عمن يبيع الحديث ، قال : « لا ، ولا كرامة » انظر « الكفاية » للخطيب البغدادي ص ١٥٤ فبيع الحديث الذي نهى عن الكتب عن صاحبه أخص من أخذ الأجر على التحديث ، ويدل على ذلك أن الإمام نفسه وثق بعض من أخذ الأجر على التحديث كأبي نعيم الفضل بن دكين وعفان بن مسلم الصفار وسيأتي بيان ذلك قريبا .

لعياله والله أعلم »[١] .

والمهم هنا أن نعلم أن وجود الخلاف بين المحدثين في أخذ الأجرة على التحديث - هل يكون من مجرحات العدالة أو لا - نشأ عنه تعارض مصطلحاتهم فيمن حصل منه ذلك .

ومن المصطلحات المستعملة عند النقاد في ثلب من أخذ أجرا على التحديث قولهم :

« أخذ على التحديث أجرًا » و « يحدث بالأجر » .

و « عابوه على الأخذ » و « أَخْذُهُ على الرواية » .

و « يأخذ الدراهم » و « لاموه على الأخذ » .

و « لا يحدث بحديث كذا إلا بدينار » .

و « بَرُّوهُ بكذا » و « كان يعامل الناس » .

و « يبيع الحديث » و « لا تكتبوا عن الفقراء شيئا » .

ومن تعارضت فيه أقوال النقاد ومصطلحاتهم لأجل أخذ الأجر على التحديث :

علي بن عبد العزيز[٢] .

فإنه على أخذه الأجر لم يكن بمنأى عن الصدق والعدالة والأمانة ، هذا إلى جانب الحفظ والضبط .

---

(١) « علوم الحديث » لابن الصلاح ص ١١٨ - ١١٩ ، وانظر أيضا في هذه المسألة « توضيح الأفكار » للصنعاني ٢ / ٢٥١ و « تدريب الراوي » للسيوطي ١ / ٣٣٧ و « فتح المغيث » للسخاوي ٢ / ٨٦ .

(٢) علي بن عبد العزيز بن المَرْزُبَان بن سَابور البغوي ، نزيل مكة أبو الحسن (ت ٢٨٦ هـ) .

قال أبو حاتم الرازي : « كتب إلينا بكتب أبي عبيد وكان صدوقا »[(١)] .

وقال الدارقطني : « ثقة مأمون »[(٢)] .

وكل هذا التوثيق قد عورض بما أخذ على علي بن عبد العزيز من طلب الأجر على التحديث .

قال أبو بكر بن السني : « سمعت النسائي يسأل عن علي بن عبد العزيز ، فقال : قبحه الله ، ثلاثا . فقيل أتروي عنه ؟ قال : لا .

فقيل : أكان كذابا ؟

قال : لا ، ولكن قوما اجتمعوا ليقرءوا عليه شيئا ، وبَرُّوهُ بما سهل ، وكان فيهم إنسان [غريب] فقير [لم يكن في جملة من بره] فأبى أن يحدث بحضرته ، فذكر [الغريب] أنه ليس معه إلا قصعة ، فأمره بإحضارها ، وحدث »[(٣)] .

وهذا الذي ذكره النسائي غير قادح في هذا الراوي . وإن كان الأحوط تركه . لسببين اثنين :

أحدهما : أن علي بن عبد العزيز كان فقيرا ، فأخذه كان للحاجة .

قال أبو بكر السيني : « بلغني أنهم عابوه على الأخذ ، فقال : يا قوم : إنا قوم

---

(١) « الجرح والتعديل » ٦ / ١٩٦ ج ١٠٧٦ .

(٢) « سؤالات حمزة السهمي للدارقطني » ص ٢٦٧ ج ٣٨٩ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٣٤٩ والزيادات بين المعقوفين عن معجم الأدباء ٤ / ١٥٦ - ١٥٧ وذكر نحو هذا الخطيب في الكفاية ص ١٥٦ .

بين الأخشبين[١] ، إذا خرج الحاج نادى أبو قبيس قُعَيْقِعان ، يقول : من بقي ؟ فيقول بقي المجاورون ، فيقول أطبق »[٢] .

ومعنى هذا أن رزقه مرتبط بما يعطيه الحاج ، فإذا خرج الحاج من مكة انتظر الموت لانعدام المؤونة والصلة من المجاورين لمكة لضنهم عليه ، وقد اعتذر له الذهبي بقوله : « ويعتذر بأنه محتاج »[٣] .

ثانيهما : أن أخذ الأجر على التحديث لم يكن عيبا عندهم ، فطلبه لا يسقط المروءة وإن كان الأحوط تركه .

قال محمد بن عبد الملك بن أيمن : « أدركت علي بن عبد العزيز بمكة ، « و كان يعامل الناس » ، فقلت : « لو رأيته أعطيته مائة درهم صحاحا ، عَلَيَّ إنْ أقرأنا ، فقيل لابن أيمن : فهل يعيبون مثل هذا ؟ قال : لا إنما العيب عندهم الكذب ، وهذا كان ثقة »[٤] .

وقد وثق علي بن عبد العزيز هذا وكتب عنه أبو حاتم الرازي ، وهو من القائلين بعدم جواز الكتابة عمن يأخذ الأجر على التحديث ، وذلك لما رأى من صدقه وإتقانه ، فعلم بهذا أن الطعن بذلك إنما يأتي على مذهب أهل

---

(١) الأخشبان : الجبلان المطيفان بمكة ، وهما أبو قبيس والأحمر ، وهو جبل مشرف وجهه على قُعَيْقعَان ، والأخشب كل جبل خشن غليظ الحجارة . انظر « النهاية في غريب الحديث » ٢ / ٣٢ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٣٤٩ و « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٦٢٣ .

(٣) « الميزان » ٣ / ١٤٣ .

(٤) « لسان الميزان » ٤ / ٢٨١ .

التشدد كالنسائي ، أو على بعض الأعراف دون بعض .

وممن جرى الخلاف فيه بين النقاد وتعارضت مصطلحاتهم فيه :

الحارث ابن أبي أسامة[١] .

أحد المصنفين صاحب المسند ، هجره بعض النقاد لأخذه الأجر على التحديث ، والجمهور على توثيقه لعدم اعتبارهم الطلب على التحديث من خوارم العدالة خصوصا من دعاه إلى ذلك الفقر والحاجة .

قال إبراهيم الحربي : « ثقة »[٢] .

وقال أحمد بن كامل : « كان ثقة »[٣] .

وقال الدارقطني : « اختلف فيه أصحابنا ، وهو عندي صدوق »[٤] .

ومما جاء في توثيقه والثناء على علمه وكثرة روايته قول أبي العباس النباتي : « ثقة راوية للأخبار كثير الحديث »[٥] .

وقال البرقاني : « أمرني الدارقطني أن أخرج حديث الحارث في « الصحيح »[٦] .

هذه مصطلحاتهم في توثيقه ، وهي شاهدة بعدالته وضبطه ، ومع ذلك فقد

---

(١) الحارث بن محمد بن أبي أسامة مسند العراق ، أبو محمد التميمي ، مولاهم البغدادي الخصيب (بصاد مهملة) صاحب المسند (ت ٢٨٢ هـ) .

(٢) « لسان الميزان » ٢ / ١٩٣ .

(٣) « لسان الميزان » ٢ / ١٩٣ .

(٤) « سؤالات الحاكم للدارقطني » ص ١١٥ ج ٩١ .

(٥) « لسان الميزان » ٢ / ١٩٣ .

(٦) « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٣٨٩ .

طعن فيه بعض النقاد لأخذه الأجر على التحديث .

قال أبو الفتح الأزدي : « هو ضعيف ، لم أر في شيوخنا من يحدث عنه »[١] .

وهذا الضعف المشار إليه يتعلق بأخذه الأجر على التحديث ، وهو غير مسقط لعدالة هذا الراوي عند التحقيق .

قال محمد بن مالك الإسكاف : « قلت لإبراهيم الحربي إني أريد أن أسمع من الحارث ، وهو يأخذ الدراهم ، فقال : اسمع منه فإنه ثقة »[٢] .

وقال الذهبي : « لا بأس بالرجل ، وأحاديثه على الاستقامة ... وذنبه أخذه على الرواية ، فلعله - وهو الظاهر - أنه كان محتاجا ، فلا ضير »[٣] .

بل كان أشد احتياجا ، ولا أدل على ذلك من قوله : « لي ست بنات أصغرهن بنت ستين سنة ، ما زوجت واحدة منهن لأنني فقير ، وما جاءني إلا فقير ، وكرهت أن أزيد في عيالي ، وها كفي على الوتد من ثلاثين سنة ، خفت أن لا يجدوا لي كفنا »[٤] .

فرغم أخذه على الحديث - لفقره - فقد وثقه جمهور النقاد لعدم تأثير ذلك في عدالته .

ومن الأئمة الحفاظ الكبار الذين ثلبوا بسبب أخذ الأجرة على التحديث :

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٣٨٩ .

(٢) « لسان الميزان » ٢ / ١٩٣ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٣٨٩ - ٣٩٠ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٣٨٩ .

أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن[١] .

أحد الأثبات الضابطين الثقات المبرزين على الأقران ، فاق الثقة ضبطا وإتقانا ، قال الإمام أحمد ابن حنبل : « يحيى وعبد الرحمن وأبو النعيم الحجة ، الثبت ، كان أبو نعيم ثبتا »[٢] .

وقال صالح بن أحمد بن حنبل قلت لأبي : « وكيع وعبد الرحمن بن مهدي وأبو نعيم ويزيد بن هارون ، أين يقع أبو نعيم من هؤلاء ؟

قال : أبو نعيم يجيء حديثه على الصنف من هؤلاء إلا أنه كَيِّسٌ يتحرى الصدق .

قلت : فأبو نعيم أثبت أم وكيع ؟

قال : أبو نعيم أقل خطأً .

قلت : فأيما أحب إليك عبد الرحمن أو أبو نعيم ؟

قال : ما فيهما إلا ثبت إلا أن عبد الرحمن كان له فهم »[٣] .

فقد وصفه بالفطنة والعقل وكثرة الصدق وزيادة الضبط وندرة الخطأ ، وهذا مما فاق فيه أقرانه من الحفاظ ، وإلى هذا علمه بالرجال وأحوالهم وأنسابهم .

قال حنبل عن أحمد : « أبو نعيم أعلم بالشيوخ وأنسابهم وبالرجال

---

(١) الفضل بن دُكين ، وهو لقبه واسمه عمرو بن حماد بن زهير بن درهم التيمي مولى آل طلحة ، أبو نعيم المُلاَئي الكوفي الأحول (ت ٢١٩ هـ) .

(٢) « العلل ومعرفة الرجال » عن الإمام أحمد رواية المروذي ص ٥٧ - ٥٨ ج ٤٥ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٧ / ٦١ - ٦٢ ج ٣٥٣ .

ووكيع أفقه »[١] .

وقال أبو حاتم : « سألت علي بن المديني من أوثق أصحاب الثوري ؟

قال : « يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع وأبو نعيم ، وأبو نعيم من الثقات »[٢] .

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة : « سمعت يحيى بن معين يقول - وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت ؟

فقال : هم خمسة ، يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع وابن المبارك وأبو نعيم »[٣] .

وقال أبو زرعة الدمشقي : « سمعت يحيى بن معين يقول : ما رأيت أحدا أثبت من رجلين أبي نعيم وعفان »[٤] .

وقال ابن سعد : « وكان ثقة مأمونا كثير الحديث حجة »[٥] .

هذه منزلة بين أقرانه من سائر الحفاظ ، وهي مكانة رفيعة من أعلى المنازل عند النقاد ، وهي مقام ملحوظ لديه عند الجميع .

قال العجلي : « ثقة ثبت في الحديث »[٦] .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٢٧٢ .

(٢) « الجرح والتعديل » ٧ / ٦٢ ج ٣٥٣ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٧ /٦٢ ج ٣٥٣ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ١٤٧ .

(٥) « الطبقات الكبرى » ٦ / ٣٦٨ - ٣٦٩ ج ٢٧٤٩ .

(٦) « تاريخ الثقات » ص ٣٨٣ ج ١٣٥١ .

وقال النسائي : « ثقة مأمون »[(١)] .

وقال الفسوي : « أجمع أصحابنا أن أبا نعيم كان غاية في الإتقان »[(٢)] .

وقال الآجري : « قيل لأبي داود : كان أبو نعيم الفضل حافظا ؟ قال : جدًّا »[(٣)] .

فهذا دليل ضبطه وتثبته وإتقانه ومعرفته ، وقد قال فيه أبو حاتم – أيضا – : « ثقة كان يحفظ حديث الثوري ومِسْعَر حفظا جيدا ، كان يحرز حديث الثوري ثلاثة آلاف وخمسمائة حديث ، وحديث مسعر نحو خمسمائة حديث ، كان يأتي بحديث الثوري عن لفظ واحد لا يغيره ، وكان لا يلقن وكان حافظا متقنا »[(٤)] .

إلى غير ذلك من مصطلحات التوثيق المتضافرة على علو مكانة أبي نعيم وكونه من الحفاظ الضباط المتقنين المتثبتين الناقدين .

وقد عورض كل ذلك التوثيق بما نقم عليه من أخذ الأجرة على التحديث .

قال حنبل بن إسحاق : « سمعت أبا عبد الله يقول : « شيخان كان الناس يتكلمون فيهما ويذكرونهما ، وكنا نلقى من الناس في أمرهما ما الله به عليم ، قاما لله بأمر لم يقم به أحد أو كبير أحد مثل ما قاما به عفان وأبو نعيم »[(٥)] .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٢٧٦ .

(٢) « السير » ١٠ / ١٤٧ .

(٣) « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود » ١ / ٢٥٩ ج ٣٦٣ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٧ / ٦٢ ج ٣٥٣ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .

قال المزي : « يعني بالكلام فيهما لأنهما كانا يأخذان الأجرة على التحديث ، وبقيامهما عدم الإجابة في المحنة »[١] .

فأبو نعيم إنما أخذ الأجرة لفقره وحاجته ، وقد أخذها من الإمام لا من الطلبة .

قال الذهبي : « لاموه على الأخذ يعني من الإمام ، لا من الطلبة »[٢] .

وقال أيضا : « ثبت عنه أنه كان يأخذ على الحديث شيئا قليلا لفقره » .

قال علي بن خشرم : « سمعت أبا نعيم يقول : يلومونني على الأخذ ، وفي بيتي ثلاث عشرة نفسا ، وما في بيتي رغيف »[٣] .

فهل يسوغ الطعن فيمن هذا حاله بعد أن ثبتت عدالته وضبطه وإتقانه واستمساكه بالسنة وصموده في الفتنة واسترخاصه نفسه في جنب الله .

وخلاصة القول أن قول الإمام أحمد - حكاية عن غيره - « كان الناس يتكلمون فيهما ويذكرونهما » يعني عفان وأبا نعيم ، لا يقوى على معارضة ما ذكر عن أئمة النقد والتحقيق من توثيق أبي نعيم لعلو مكانته واستفاضة عدالته وضبطه ، فهو وإن أخذ على التحديث ، فذلك لفقره وحسب حاجته ، ولم يثبت عنه أن بذل دينه لذلك ، بل المشهور عنه قيامه في وجه الباطل . وثباته في محنة خلق القرآن أدل على ذلك .

وتعارضت أقوال النقاد أيضا في :

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٢٧٥ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ١٥٢ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١٠ / ١٥٢ .

يعقوب بن إبراهيم الدورقي[١] .

بسبب أخذه الأجرة على التحديث ، فإنه من كبار الحفاظ الثقات .

قال أبو حاتم الرازي : « صدوق »[٢] .

وقال النسائي : « ثقة »[٣] .

وقال الخطيب البغدادي : « كان ثقة حافظا متقنا صنف المسند »[٤] .

وقال مسلمة : « كان كثير الحديث ثقة »[٥] .

فهذه الألفاظ الدالة على عدالته وضبطه وكثرة حفظه وحسن تصنيفه وسعة محفوظه - عارضها قول النسائي : « كان يعقوب بن إبراهيم لا يحدث بحديث « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل ... » إلا بدينار »[٦] .

فهذا مما يخرج على أن سبب التعارض فيه يرجع إلى اختلاف النقاد في حكم رواية من يأخذ الأجرة على التحديث ، وجرح النسائي يعقوب بذلك مما لا يؤثر فيه لأن الرجل عدل ضابط حافظ متقن ، ويدل على عدم اعتباره أن النسائي نفسه قد وثق يعقوب بن إبراهيم كما سبق .

---

(١) يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح بن منصور بن مزاحم العبدي مولى عبد القيس أبو يوسف الدورقي (ت ٢٥٢ هـ) .

(٢) « الجرح والتعديل » ٩ / ٢٠٢ ج ٨٤٤ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١١ / ٣٨١ .

(٤) « تاريخ بغداد » ١٤ / ٢٧٩ ج ٧٥٧٢ و « السير » ١٢ / ١٤٢ و « تهذيب التهذيب » ١١ / ٣٨١ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ١١ / ٣٨٢ .

(٦) انظر نص كلام النسائي في « السنن الصغرى » ١ / ٤٩ كتاب « الطهارة » : باب الماء الدائم .

ضوابط هذا الفصل

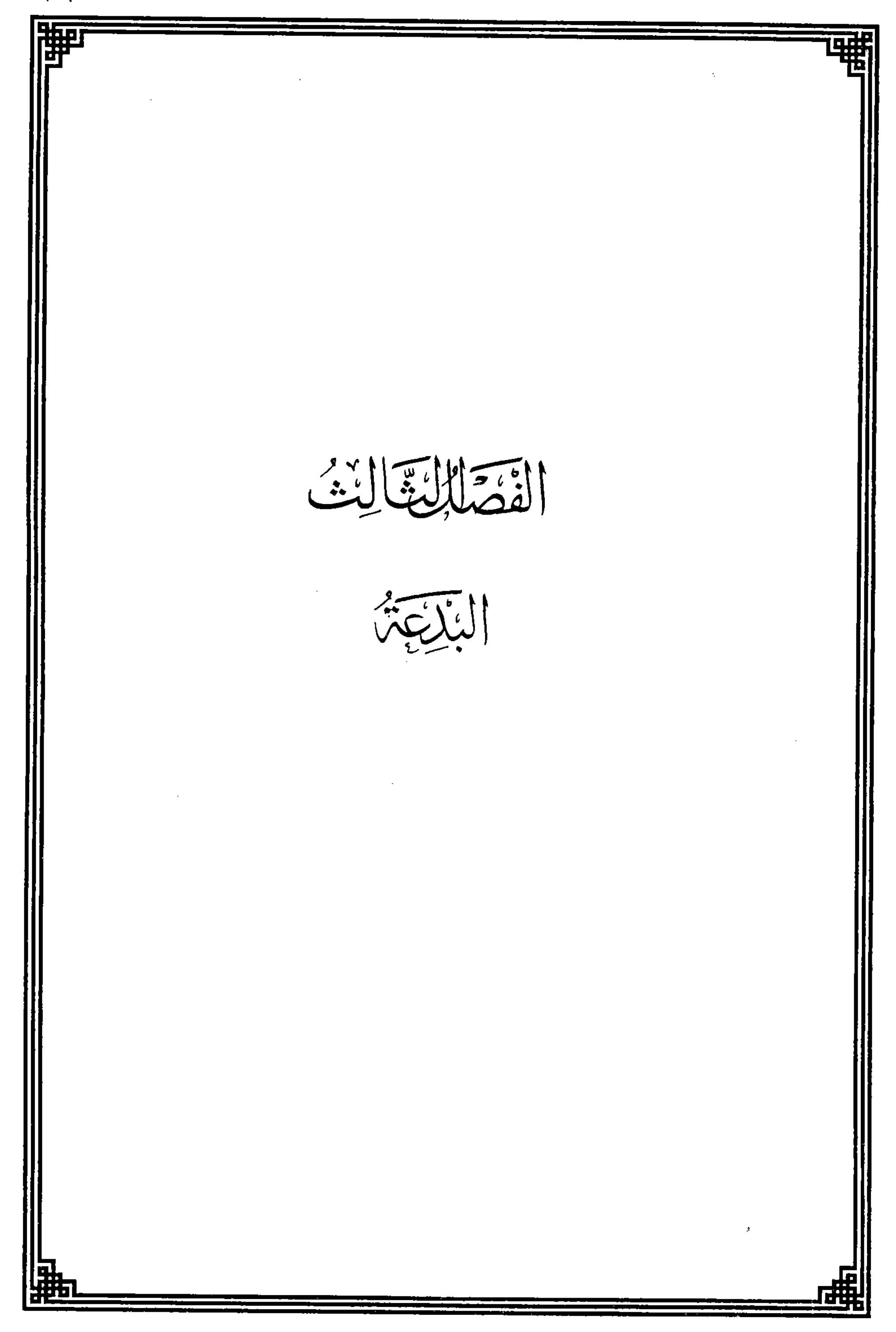
*** أخذ الأجر على التحديث لا ينضبط الطعن به في الراوي :**

لاختلاف المحدثين والفقهاء في حكم من أتى ذلك ، ولاختلاف الأغراض الحاملة عليه ، فمن الرواة من أخذ على التحديث لحاجة أو فاقة أو انشغال - بالتحديث - عن طلب الرزق أو لاعتداد بعلمه ورفع مكانة ما لديه ، لأن عادة الناس جارية بإهانة ما ملكوه ، وكان متداولا بينهم . وهذا من التأويل الذي يبعث المحدث على طلب الأجر على التحديث أو بيع الحديث ، رفعا لشأنه وترغيبا للناس فيه ؟ فلا ينضبط الطعن به في كل من أخذ الأجر على التحديث ، خصوصا إذا عورض ذلك بتوثيق معتبر من أئمة آخرين .

ولا تُخْرَمُ المروءة - دائما - بأخذ الأجر على التحديث لاختلاف الأعراف في ذلك ، فما كان مخلا بالمروءة عند قوم يكون سائغا عند قوم آخرين ، فرجع الأمر إلى صدق الراوي وضبطه وإتقانه لروايته .

ومما اختلف المحدثون في الطعن به في الراوي ، ولم ينضبط جرحا : البدعة ، فإن دخول الراوي في شيء منها - على اختلافها - مما نشأ عنه تعارض مصطلحات النقاد في الراوي .

ويعرض الفصل القادم أنواعا من البدع ، طعن بها في رواة معدلين ؛ فكان ذلك منشأ تعارض مصطلحات النقاد ، وإليك البيان .



الفصل الثالث

البدعة



البدعة : « هي اعتقاد ما حدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ لا بمعاندة بل بنوع شبهة »[١] .

وقد اختلف المحدثون في حكم رواية المبتدع اختلافا كبيرا ، أشار إلى بعضه الحافظ ابن حجر - إجمالا - بقوله : « ثم البدعة إما بكفر ، أو بمفسق ، فالأول لا يقبل صاحبَها الجمهورُ ، والثاني يقبل من لم يكن داعية في الأصح ، إلا إن روى ما يُقَوِّي بدعته فيرد على المختار ... »[٢] .

وفي مسألة رواية المبتدع تفاصيل[٣] عرض لبعضها الحافظ ابن حجر بقوله : « وأما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها ، أو يفسق ، فالمكفر لابد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، أو غير ذلك ... والمفسق بها كبدع الخوارج والراوفض الذين لا يغلون ذلك الغلو ، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأهل السنة ، خلافا ظاهرا لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ : فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة ، موصوفا بالديانة والعبادة ، فقيل يقبل

---

(١) « نزهة النظر » ص ٤٤ .

(٢) « نزهة النظر » ص ٥٠ - ٥١ .

(٣) انظر في ذلك « الباعث الحثيث » ٩٤ و « الاقتراح » لابن دقيق العيد ، ص ٣٣٣ - ٣٣٥ و « التبصرة والتذكرة » للعراقي ١ / ٣٣٠ و « فتح المغيث » للسخاوي ٢ / ٥٨ و « تدريب الراوي » للسيوطي ١ / ٣٢٤ .

مطلقا ، وقيل يرد مطلقا ، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية ، فيقبل غير الداعية ، ويرد حديث الداعية ، وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه ، لكن في دعوى ذلك نظر ، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل ، فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلا ، فقال إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينها ويحسنها[١] ظاهرا فلا تقبل ، وإن لم تشتمل فتقبل ، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية ، فقال إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل ، وإلا فلا .

وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أو لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلا هل ترد مطلقا أو تقبل مطلقا ، مال أبو الفتح القشيري[٢] إلى تفصيل آخر فيه ، فقال : إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو إخمادا لبدعته وإطفاء لناره ، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه ، وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته ، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته والله أعلم »[٣] .

وبهذا بعلم تشعب الخلاف بين المحدثين في حكم رواية المبتدع ، وهذه المسألة هي من المسائل التي خالف فيها النظر العمل عندهم ، لأنهم يشترطون في

---

(١) في المطبوع من « هدي الساري » ص ٣٨٥ « ويزينه ويحسنه » وما أثبتناه أنسب للسياق .

(٢) هو ابن دقيق العيد وانظر قوله في ذلك في « الاقتراح » ص ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٣) « هدي الساري » لابن حجر ص ٣٨٥ .

الراوي التقوى والسلامة من خوارم المروءة ، ويفسرون التقوى باجتناب الأعمال السيئة أو القبيحة من فسق وبدعة وشرك ، ويقبلون رواية المبتدع على ما يأتي بيانه في هذه الأمثلة قريبا .

وهذه أصناف البدع التي يجرح الناقد الراوي بالانتساب إليها ، أو الدخول في بعضها فمنها :

الإرجاء : بمعنى التأخير ، وهو عندهم على قسمين : منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين الذين تقاتلوا بعد عثمان ، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك .

والتشيع : محبة علي وتقديمه على الصحابة فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه ، ويطلق عليه رافضي وإلا فشيعي ، فإن انضاف إلى ذلك السب والتصريح بالبغض فغال في الرافض ، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو .

والقدرية : من يزعم أن الشر فعل العبد وحده .

والجهمية : من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنة ويقول إن القرآن مخلوق .

والنَّصْبُ : بغض علي وتقديم غيره عليه .

والخوارج : الذين أنكروا على علي التحكيم وتبرَّءُوا منه ومن عثمان وذريته وقاتلوهم ، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم غلاة منهم .

والإباضية : منهم أتباع عبد الله بن إباض .

والقَعَدية : الذين يزينون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك .
والواقف في القرآن من لا يقول مخلوق ولا ليس بمخلوق »[١] .

أما المصطلحات المستعملة عند النقاد في نقد من انتمى إلى شيء من هذه الفرق أو اتهم بذلك فهي :

« مرجئ » و « كان مرجئا » و « كان يرى الإرجاء » و « دخل في الإرجاء » و « يقول بالإرجاء » و « تركه فلان للإرجاء » و « ذمة الناس للإرجاء » و « كان رأسا في الإرجاء » .

و « شيعي » و « كان من الشيعة » و « من غلاة الشيعة » و « من غالية الشيعة » و « يغلو في التشيع » و « فيه تحامل وشيعية غالية » .

و « رافضي » و « من الرافضة » و « مُتَّهَمٌ في رأيه » .

و « كان يشتم فلانا من الصحابة أو من الخلفاء الراشدين سوى علي » و « مائل عن الطريق » و « كان داعية لبدعته » و « مائل عن القصد » و « مذموم المذهب مجاهر زائغ » .

و « قدري » و « يقول بالقدر » و « كان يرى القدر » و« تكلم فيه لأجل القدر » و « رمي ، أو يرمى بالقدر » و « يتهم بالقدر » .

و « خارجي » و « من الخوارج » و « يرى رأي الخوارج » .

و « يحمل على علي » و « ينتقض عليا وينال منه » .

و « إباضي » و « من الإباضية » .

---

(١) انظر في هذه الفرق « هدي الساري لابن حجر » ص ٤٥٩ .

و « ناصبي » و « من الناصبة » و « من النواصب » . و « ذمه فلان للنصب » .
و « كان بَيْهَسِيًّا » و « كان صُفْرِيًّا » وكذا النسبة إلى أي فرقة من فرق الخوارج .
و « فلان أجاب » يعني في المحنة .
و « لم يحدث عنه فلان بعد المحنة » و « تكلم فيه بسبب القرآن » و « مذموم المذهب » و « رديء المذهب زائغ » و « مائل عن الحق » .
و « تركه فلان – أو الناس – للوقف في القرآن » و « كان يتوقف في القرآن » .
وغير هذا من الألفاظ إما صراحة عن طريق نسبة الراوي إلى بدعته أو كناية وذلك بالتلميح إلى أن الراوي فارق طريق أهل السنة والجماعة وزاغ عن القصد وانتحل مذهبا مذموما .
وهذا بيان تعارض مصطلحات النقاد في الرواة لأجل البدعة .
تعارضت مصطلحات الجرح والتعديل في :

عمر بن ذر الهَمْدَاني[١] .

لأجل دخوله في بدعة الإرجاء ، فكان جمهور النقاد على توثيقه وعدم اعتبار بدعته موجبا لرد روايته .
قال يحيى بن سعيد القطان : « ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه »[٢] .

(١) عمر بن ذر بن عبد الله بن زراة الهَمْدَاني بسكون الميم ، المُرْهِبِيّ أبو ذر الكوفي (ت ١٥٣ هـ) .
(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦ / ١٠٧ ج ٥٦٥ .

وقال يحيى بن معين : « ثقة »[١] .

وقال العجلي : « كان ثقة بليغا إلا أنه كان يرى الإرجاء وكان لين القول فيه »[٢] .

وقال ابن سعد : « وكان ثقة إن شاء الله كثير الحديث »[٣] .

وقال الفسوي : « مرجئ ثقة »[٤] .

فلم يعتبر الفسوي بدعته بل وثقه كما ترى .

وقال النسائي : « ثقة »[٥] .

وقال ابن خِراش : « صدوق من خيار الناس وكان مرجئا »[٦] .

وقول أبي حاتم الرازي : « كان صدوقا وكان مرجئا لا يحتج بحديثه ، وهو مثل يونس بن أبي إسحاق »[٧] . لا يدل على ضعفه وإنما يدل على حسن حديثه لما علم من شدة شرط أبي حاتم الرازي ، فلا يمنع ذلك من قبول حديثه في المتابعات والشواهد ، ويدل على هذا قول أبي حاتم في عمر بن ذر في موضع آخر : « كان رجلا صالحا محله الصدق »[٨] . وهذه مرتبة الحسن .

---

(١) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٢ / ٤٦٨ ج ١٢٨٨ .

(٢) « تاريخ الثقات » للعجلي ص ٣٥٦ ج ١٢٢٦ .

(٣) « الطبقات الكبرى » ٦ / ٣٤٣ ج ٢٦٠٥ .

(٤) « المعرفة والتاريخ » ٣ / ١٣٣ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٤٤٤ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٤٤٥ .

(٧) « الجرح والتعديل » ٦ / ١٠٧ ج ٥٦٥ .

(٨) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٤٤٥ .

وقال الدارقطني : « ثقة »[١] .

وقال ابن حبان : « كان مرجئا وهو ثقة »[٢] .

ولهذا لا يكون قول أبي داود في عمر بن ذر : « كان رأسا في الإرجاء »[٣] . دليلا على رد روايته لأنه معارض بقول العجلي الكوفي المتقدم « كان يرى الإرجاء وكان لين القول فيه » .

وقوله مقدم على قول أبي داود في أهل الكوفة لأنه منها فهو أدرى بأهل بلده من غيره .

ويدل على صحة حديثه عند أئمة النقد ما تقدم عنهم من توثيقه ، وكذلك قول يحيى القطان فيما رواه عنه علي بن المديني : « قلت ليحيى القطان : إن عبد الرحمن قال : أنا أترك من أهل الحديث كل رأس في بدعة ، فضحك يحيى وقال : كيف تصنع بقتادة ؟ كيف تصنع بعمر بن ذر ؟ كيف تصنع بابن أبي رواد ؟ وعد يحيى قوما أمسكت عن ذكرهم ، ثم قال يحيى : إن ترك هذا الضرب ترك حديثا كثرا »[٤] .

فهذا قول عام وحكم مطرد في كل من دخل في شيء من البدعة من الثقات الذين ثبتت عدالتهم وصدقهم وتثبتهم في الحديث .

---

(١) « سؤالات الحاكم للدارقطني » ص ٢٤٤ ج ٤٠٣ .

(٢) « الثقات » ٧ / ١٦٨ وفي المطبوع منه (كان مرجئا يقص) من القصص وهو تصحيف من المحقق والمثبت من « تهذيب التهذيب » .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٤٤٤ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ٦ / ٣٨٧ .

ورغم كل ما قيل في عمر بن ذر يبقى اختلافهم في حكم رواية المبتدع من مسوغات اختلافهم في عمر هذا وغيره من الرواة الذين دخلوا في شيء من بدعة الإرجاء وغيرها .

عمرو بن مرة الجَمَلي[1] .

أحد العباد الصالحين مستجابي الدعوة الذين استفاضت عدالتهم وثبت ضبطهم فلم يضرهم الدخول في بدعة الإرجاء .

قال شعبة : « ما رأيت عمرو بن مرة في صلاة قط إلا خِلْت لا ينصرف حتى يستجاب له »[2] .

ومن كمال عدالته وتمامها أنه كان منبعا للصدق وموطنا للأمانة على حديث رسول الله ، قال مسعر : « كان عمرو بن مرة من معادن الصدق عندنا »[3] .

وقال حفص بن غياث : « ما رأيت الأعمش يثني على أحد إلا على عمرو بن مرة فإنه كان يقول : كان مأمونا على ما عنده »[4] .

وعن حسن حديثه يقول شعبة : « ما رأيت أحدا من أصحاب الحديث إلا يدلس إلا ابن عون وعمرو بن مرة »[5] .

---

(١) عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق بن الحارث بن سلمة بن كعب بن وائل بن جمل بن كنانة ابن ناجية بن مراد الجملي (بفتح الجيم والميم) أبو عبد الله الكوفي الأعمى (ت ١١٨ هـ) .

(٢) رواه الفسوي في « المعرفة والتاريخ » ٢ / ٦١٦ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦ / ٢٥٧ ج ١٤٢١ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦ / ٢٥٧ - ٢٥٨ ج ١٤٢١ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٨ / ١٠٣ .

وإلى هذا يضاف ضبطه وسعة محفوظه .

قال عبد الرحمن بن مهدي : « حفاظ الكوفة أربعة : عمرو بن مرة ومنصور وسلمة بن كُهيل وأبو حصين »[١] .

وقد تتابع النقاد على توثيق عمرو بن مرة رغم ما ينسب إليه من بدعة الإرجاء .

قال يحيى بن معين : « ثقة »[٢] .

وقال سعيد بن أبي سعيد الأراطي الرازي : « سئل أحمد بن حنبل عن عمرو بن مرة فزكاه »[٣] يعني وثقه .

وقال العجلي : « ثبت ... وكان عمرو بن مرة يرى الإرجاء ... »[٤] .

وقال أبو حاتم الرازي : « صدوق ثقة وكان يرى الإرجاء »[٥] .

وقال الفسوي : « ثقة إلا أنه كان مرجئا »[٦] .

وقال مغيرة : « لم يزل في الناس بقية ، حتى دخل عمرو بن مرة في الإرجاء فتهافت الناس فيه »[٧] .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦ / ٢٥٧ ج ١٤٢١ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ٢٥٨ ج ١٤٢١ من طريق إسحاق بن منصور .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ٢٥٧ ج ١٤٢١ .

(٤) « تاريخ الثقات » ص ٣٧٠ ج ١٢٨٦ .

(٥) « الجرح والتعديل » ٦ / ٢٥٨ ج ١٤٢١ .

(٦) « المعرفة والتاريخ » ٣ / ٨٥ .

(٧) « سير أعلام النبلاء » ٥ / ١٩٨ و « ميزان الاعتدال » ٣ / ٢٨٨ و « تهذيب التهذيب » ٨ / ١٠٣ .

فكل هذا الذي ذكر من توثيق عمرو والطعن فيه بالإرجاء يبين سبب تعارض مصطلحات النقاد فيه ، وهو اختلافهم في حكم رواية المبتدع .

ولهذا لا يكون عمرو بن مرة ضعيفا لقول بعض النقاد فيه بالتبديع ، لأنه ممن استفاضت عدالته واشتهر صدقه ، وثبت ضبطه وحفظه لحديثه .

وممن تعارضت فيه مصطلحاتهم جرحا وتعديلا :

أبان بن تَغْلِب(١) .

وسبب اختلافهم فيه ما روي عنه من الدخول في بدعة التشيع .

قال يحيى بن معين : « ثقة »(٢) .

وقال محمد بن سعيد المقرئ : « سمعت عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان يذكر عن أبان ابن تَغْلِب صحة حديث وأدب وعقل »(٣) .

وقال الإمام أحمد : « ثقة »(٤) .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة صالح »(٥) .

وقال النسائي : « ثقة »(٦) .

---

(١) أبان بن تَغْلِب الربعي أبو سعيد الكوفي (ت ٢٤١ هـ) .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ٢٩٧ ج ١٠٩٠ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ م ٢٩٧ ج ١٠٩٠ .

(٤) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ٣ / ٢٨٤ ج ٥٢٦٠ .

(٥) « الجرح والتعديل » ٢ / ٢٩٧ ج ١٠٩٠ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ١ / ٩٣ .

وقال ابن سعد : « وكان ثقة »(١) .

وقال ابن عجلان : « من النساك ثقة »(٢) .

وقال الحاكم أبو عبد الله : « وهو ثقة »(٣) .

وقال أبو نعيم : « وكان غاية من الغايات »(٤) .

وقد عارض هذا التوثيق عن جمهور النقاد قول الجوزجاني : « أبان بن تَغلب مذموم المذهب ، مجاهر زائغ »(٥) .

وهذه من العبارات المهولة التي يستعملها الجوزجاني مبالغة في ذم مخالفيه من الشيعة ، وهي إفراط منه في التعنت والحط والتحامل على المخالف . ولم يعتبر النقاد قول الجوزجاني هذا مؤثرا في عدالة أبان ، لعلمهم ببواعث نقد الجوزجاني للشيعة .

قال ابن عدي : « وأحاديثه عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة ، وهو من أهل الصدق في الروايات وإن كان مذهبه مذهب الشيعة ، وهو معروف في الكوفة ... » .

وقول السعدي : « مذموم المذهب مجاهر ، يريد به أنه كان يغلو في التشيع

---

(١) « الطبقات الكبرى » ٦ / ٣٤٢ ج ٢٥٩٤ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ٩٤ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١ / ٩٤ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١ / ٩٤ .

(٥) « أحوال الرجال » ص ٦٧ ج ٧٤ .

لم يرد به ضعفا في الرواية . وهو في الرواية صالح لا بأس به »[(١)] .

قال الحافظ ابن حجر معقبا على قول ابن عدي : « هذا قول منصف وأما الجوزجاني فلا عبرة بحطه على الكوفيين ، فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان وأن عليا كان مصيبا في حروبه ، وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما ، وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ ، وإذا كان معتقد ذلك وَرِعًا ديِّنًا صادقا مجتهدا فلا ترد روايته بهذا لاسيما إن كان غير داعية وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض ، فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة »[(٢)] .

وممن دخل في التشيع فتعارضت فيه مصطلحات الجرح والتعديل :

جعفر بن زياد الأحمر[(٣)] .

فإن جمهور النقاد على توثيقه وقبول روايته وعدم اعتبار تشيعه جرحا موجبا لرد روايته ، فمما ورد فيه من ألفاظ التوثيق :

« صالح الحديث » و « ثقة » من عدة .

و « صدوق » و « صدوق شيعي حدث عنه ابن مهدي » .

و « ليس به بأس » و « هو صالح شيعي » .

و « حديثه مستقيم » و « صدوق ثقة » .

---

(١) « الكامل » ١ / ٣٩٠ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ٩٤ .

(٣) جعفر بن زياد الأحمر أبو عبد الله ويقال أبو عبد الرحمن (ت ١٦٧ هـ) .

و « يعتبر به »[١] .

وقد عارض كل هذه المصطلحات قول الجوزجاني : « جعفر الأحمر مائل عن الطريق »[٢] .

وهذا يعني ما رُوى عنه من الدخول في بدعة التشيع .

قال الخطيب البغدادي في قول الجوزجاني فيه : « مائل عن الطريق » يعني في مذهبه وما نسب إليه من التشيع »[٣] .

وقال الأزدي : « مائل عن القصد ، فيه تحامل وشيعية غالية وحديثه مستقيم »[٤] .

فرغم كونه شيعيا فقد سلمت أحاديثه من الضعف ومخالفة الثقات كما يفهم من كلام الأزدي نفسه ، وأقل أحواله أن يكون حسن الحديث .

وممن تعارضت فيه مصطلحات الجرح والتعديل لأجل ما اتهم به من الدخول في بدعة التشيع :

محمد بن جُحادة[٥] .

أحد الأئمة الثقات الذين حظوا بتوثيق جمهور النقاد ، فمما وثق به قول يحيى بن معين : « ثقة »[٦] .

---

(١) انظر « تهذيب التهذيب » ٢ / ٩٣ .

(٢) « أحوال الرجال » ص ٥٩ ج ٥٢ .

(٣) « تاريخ بغداد » ٧ / ١٦٣ ج ٣٦٠٥ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٢ / ٩٣ .

(٥) محمد بن جُحَادة (بضم الجيم وتخفيف المهملة) الأودي ويقال الإيامي الكوفي (ت ١٣١ هـ) .

(٦) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص ٢٠٧ ج ٧٧١ .

وقول الإمام أحمد : « ثقة »[١] .

وقول العجلي : « ثقة »[٢] .

وعن حسن انتقائه ومعرفته بالرواة يقول أبو داود : « كل لا يأخذ إلا عن كل » و « أثنى عليه »[٣] .

ومعنى قول أبي داود هنا أن الرجل عالم متناه في العلم لا يأخذ إلا عمن كان مثله ، فهو ثقة ينتقي من يروي عنهم فلا يروي عن كل أحد .

وحكى ابن منظور عن سيبويه : « الكل ... العالم كُلُّ العالم ، يريد بذلك التناهي وأنه قد بلغ الغاية فيما تصفه به من الخصال »[٤] .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة صدوق محله محل عمرو بن قيس الملائي وأبي خالد الدالاني وزيد بن أبي أنيسة »[٥] .

وقال الفسوي : « من ثقات أهل الكوفة ، وهو أَوْدِيٌّ »[٦] .

وقال النسائي : « ثقة »[٧] .

---

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد » ص ٣٠٣ ج ٣٨٢ .

(٢) « تاريخ الثقات » ص ٤٠٢ ج ١٤٤٢ .

(٣) « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود » ١ / ٢٠٢ ج ١٧٣ وفي « التهذيب » ٩ / ٩٢ « كان لا يأخذ عن كل أحد » .

(٤) « لسان العرب » أيضا ١١ / ٥٩١ و « مقدمة سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود » ١ / ٤٢ .

(٥) « الجرح والتعديل » ٧ / ٢٢٢ ج ١٢٢٧ .

(٦) « المعرفة والتاريخ » ٣ / ١٤٤ .

(٧) « تهذيب التهذيب » ٩ / ٩٢ .

وقال عثمان بن أبي شيبة : « ثقة لا بأس به »[١] .

وقال ابن حبان : « كان عابدا ناسكا »[٢] .

فهذا أيضا مما يدل على عدالته وديانته وحسن سلوكه .

وقد عارض كل هذه المصطلحات قول أبي عوانة الوضاح : « كان محمد بن جُحَادة يغلو في التشيع »[٣] . أي يُفرط ويبالغ في التشيع .

وتعقبه الذهبي بقوله : « ما حفظ عن الرجل شتم أصلا ، فأين الغلو ؟ »[٤] .

وقال الحافظ ابن حجر : « وثقه أحمد بن حنبل وجماعة وتكلم فيه بعضهم من أجل قول أبي عوانة كان يتشيع »[٥] .

فلم ينفذ هذا القول لمكانة هذا الراوي من العدالة والصلاح والضبط والإتقان لما روى .

ومن الحفاظ الذين طعن فيهم لأجل البدعة :

عَوْف بن أبي جميلة[٦] .

وثق بأرقى عبارات التعديل من مختلف النقاد .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٩ / ٩٣ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٩ / ٩٣ .

(٣) رواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٤ / ٤٣ - ٤٤ ج ١٥٩٢ .

(٤) « ميزان الاعتدال » ٣ /٤٩٨ .

(٥) « هدي الساري » ص ٤٣٧ .

(٦) عوف بن أبي جميلة العبدي الهجري ، أبو سهل البصري المعروف بالأعرابي (ت ١٤٦ أو ١٤٧ هـ) .

قال يحيى بن معين : « ثقة »[١] .

وهذا دليل عدالته وضبطه ، لأن الثقة عندهم من يكون كذلك .

وقد غلب عليه الصدق حتى صار صفة ملازمة له ، فلما رجح صدقه على بدعته قبلت روايته عندهم .

قال مروان بن معاوية : « كان عوف الأعرابي يسمى الصدوق »[٢] .

وقد ظهر صدقه على مروياته فكانت موضع ثقة وقبول عند النقاد .

قال الإمام أحمد : « ثقة صالح الحديث »[٣] .

وقال أبو حاتم الرازي : « صدوق صالح الحديث »[٤] .

وقد تلقيت مروياته بالقبول رغم كثرتها مما يدل على ندرة خطئه .

قال ابن سعد : « كان ثقة كثير الحديث »[٥] .

وقال أيضا : « وقال بعضهم يرفع أَمْرَهُ إنه ليجيء عن الحسن بشيء ما يجيء به أحد »[٦] .

وهذا يدل على سعة محفوظه وكثرة تحصيله ، حيث يغرب على أقرانه وبهذا يكون قد فاق أقرانه تحصيلا وتثبتا .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » من طريق إسحاق بن منصور ٧ / ١٥ ج ٧١ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٧ / ١٥ ج ٧١ .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ١ / ٤١١ ج ٨٦١ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٧ / ١٥ ج ٧١ .

(٥) « الطبقات الكبرى » ج ٧ / ١٩١ ج ٢٢٢٠ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٨ / ١٦٧ .

قال محمد بن عبد الله الأنصاري : « كان أثبتهم جميعا »[١] .

وقال النسائي : « ثقة ثبت »[٢] .

فهو إذا في أعلى مراتب التوثيق لما تشعر به هذه الصيغة من تأكيد المدح وتثبيت الضبط .

ومع هذا كله فقد طعن فيه بعض النقاد لدخوله في بدعتي القدر والتشيع .

قال ابن المبارك : « والله ما رضي عوف ببدعة ، حتى كانت فيه بدعتان كان قدريا وكان شيعيا »[٣] .

فكان هذا مما استدل به العقيلي على الطعن في عوف بن أبي جميلة وهو غير معتبر عند المحققين من النقاد ممن تقدم عنهم توثيق هذا الراوي .

قال الذهبي : « لكنه ثقة مكثر »[٤] .

وقال الحافظ ابن حجر : « ثقة رمي بالقدر والتشيع »[٥] .

فلم يؤثر ذلك - جرحا - في هذا الرجل لا عند المتقدمين ولا عند المتأخرين .

وتعارضت مصطلحات الجرح والتعديل في :

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٨ / ١٦٧ .

(٢) « ميزان الاعتدال » ٣ / ٣٠٥ و « سير أعلام النبلاء » ٦ / ٣٨٤ و « تهذيب التهذيب » ٨ / ١٦٧ .

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في « العلل ومعرفة الرجال » ٢ / ٤٣٤ ج ٢٩١٣ وعنه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٣ / ٤٢٩ ج ١٤٧١ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ٦ / ٣٨٤ .

(٥) « تقريب التهذيب » ص ٧٥٧ ج ٥٢٥٠ .

عُمَيْر بن هانئ[١] .

لدخوله في بدعة القدر ، ويترجح من مجموع أقوال النقاد أن الرجل ثقة وأن بدعته لم تؤثر على روايته ، فمما جاء فيه من توثيق :

قول العجلي : « شامي ، تابعي ، ثقة »[٢] .

وقول الفسوي : « لا بأس به »[٣] .

وذكره ابن حبان في « الثقات »[٤] .

فهذا يدل على ثقته وقبول روايته عند هؤلاء النقاد .

وقد طعن فيه بعض النقاد لتلبسه ببدعة القدر .

قال أبو داود : « سمعت ابن أبي الحواري قال : « إني لأبغضه يعني عمير بن هانئ ، كيف حدث عنه الأوزاعي ؟ قال أبو داود : كان قدريا ، يسبح كل يوم مائة ألف تسبيحة »[٥] .

فقد بَيَّنَ أبو داود السبب الذي جعل أحمد بن أبي الحواري يبغض عميرا وهو دخوله في بدعة القدر ، ومع ذلك أثني أبو داود على سيرته وعبادته ، ولم يعتبر النقاد بدعته مؤثرا في عدالة هذا الراوي .

---

(١) عمير بن هانئ العنسي أبو الوليد الدمشقي الداراني (ت ١٢٧ هـ) .

(٢) « تاريخ الثقات » ص ٣٧٥ ج ١٣١١ .

(٣) « المعرفة والتاريخ » ٢ / ٤٦٥ .

(٤) « الثقات » ٥ / ٢٥٥ .

(٥) « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود » ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ ج ١٥٩ .

قال ابن حجر : « ثقة »[١] .

ومن الرواة الثقات الذين تعارضت فيهم مصطلحات الجرح والتعديل :

حَرِيز بن عثمان[٢] .

فإنه ممن دخل في بدعة النصب وإن كان جمهور النقاد لا يرون لذلك أثرا على روايته وقبول حديثه لثبوت عدالته وضبطه ومما يدل على ذلك :

قول معاذ [بن معاذ] ثنا حريز بن عثمان أبو عثمان ولا أعلم أني رأيت أحدا من أهل الشام أفضله عليه »[٣] .

وقول يحيى بن معين : « ثقة »[٤] .

وقد فاق أقرانه من أهل الشام ضبطا وتثبتا .

قال الإمام أحمد : « ليس بالشام أثبت من حَرِيز إلا أن يكون بَحِير[٥] .

قيل : صفوان بن عمرو ؟

قال : حريز فوقه ، حريز ثقة ثقة »[٦] .

---

(١) « تقريب التهذيب » ص ٧٥٤ ج ٥٢٢٤ .

(٢) حريز (بفتح المهملة أوله وكسر الراء وآخره زاي) بن عثمان بن جبر بن أبي أحمر بن أسعد الرَّحبَي المشرقي ، أبو عثمان ، ويقال أبو عون الحمصي (ت ١٦٣ هـ) .

(٣) رواه ابن عدي في « الكامل » ٢ / ٤٥١ .

(٤) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٢ / ١٠٦ ج ٥١٢٥ .

(٥) هو بحير (على وزن عظيم) بن سعد السحولي أبو خالد الحمصي ، انظر قولة أحمد هذه في ترجمته من « الجرح والتعديل » ٢ / ٤١٢ ج ١٦٢٥ و « تهذيب التهذيب » ١ / ٤٢ .

(٦) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣ / ٢٨٩ ج ١٢٨٨ .

ومن تمام تحريه انتقاؤه للشيوخ . قال أبو داود : « شيوخ حريز كلهم ثقات »[١] .

وقال العجلي : « ثقة وكان يحمل على علي »[٢] .

ورغم حمله على علي وكونه من الخوارج فقد تتابع النقاد على توثيقه .

قال علي بن المديني : « لم يزل ما أدركناه من أصحابنا يوثقونه »[٣] ، وذلك لمعرفته بالحديث وضبطه لروايته .

قال دُحيم : « حمصي جيد الإسناد صحيح الحديث »[٤] .

وقال عمرو بن علي : « وحريز بن عثمان ينتقص عليا وينال منه وكان حافظا لحديثه »[٥] .

وبالرغم من بدعته هذه فإن جمهور النقاد يحتج برواية حريز مع علمهم ببدعته .

قال ابن عمار : « يتهمونه أنه كان ينتقص عليا ويروون عنه ويحتجون به ولا يتركونه »[٦] .

وقد ذكر العلماء أن حريزا رجع عن بدعة النصب .

---

(١) « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود » ٢ / ٢٤٨ ج ١٧٤١ .

(٢) « تاريخ الثقات » ص ١١٢ ج ٢٦٧ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٢ / ٢٣٨ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٢ / ٢٣٨ .

(٥) « الكامل » لابن عدي ٢ / ٤٥١ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٢ / ٢٤٠ .

قال أبو اليمان : « كان حريز يتناول رجلا يعني عليا ثم ترك »[١] .

قال الحافظ ابن حجر : « وإنما أخرج له البخاري لقول أبي اليمان أنه رجع عن النصب »[٢] .

وقال شبابة سمعت حَرِيز بن عثمان قال له رجل : « يا أبا عمر ، بلغني أنك لا تترحم على عليّ » قال « اسكت ما كنت[٣] وهذا ، ثم التفت إلي فقال : رحمه الله مائة مرة »[٤] .

وقال علي بن عياش سمعت حَرِيز بن عثمان يقول لرجل : « ويحك تزعم أني أشتم عليا ، والله ما شتمت عليا قط »[٥] .

فهذا يدل على عدم وقوعه في علي ولذا قال أبو حاتم الرازي فيه : « حريز بن عثمان حسن الحديث ، ولم يصح عندي ما يقال في رأيه ، ولا أعلم بالشام أثبت منه ، هو أثبت من صفوان بن عمرو ، وأبي بكر بن أبي مريم ، وهو ثقة متقن »[٦] .

---

(١) « الكامل » ٢ / ٤٥١ ورواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ١ / ٣٢١ ج ٣٩٧ من طريق البخاري قال : « قال أبو اليمان فذكره ووقع في المطبوع من « ضعفاء العقيلي » مصحفا (يتناول من رجلي ثم ترك ذاك) وهو تصحيف واضح يتبين من خلال الرجوع إلى المصادر الأخرى التي أوردت قولة أبي اليمان .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٢ / ٢٤٠ .

(٣) وقع في التهذيب ٢ / ٢٤٠ (ما أنت وهذا) .

(٤) رواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ١ / ٣٢٢ ج ٣٩٧ .

(٥) رواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ١ / ٣٢٢ ج ٣٩٧ .

(٦) « الجرح والتعديل » ٣ / ٢٨٩ ج ١٢٨٨ .

وبهذا يعلم أن الاعتماد في الرواية على الضبط والإتقان فيمن رمي ببدعة النصب لأن الخوارج يَرَوْنَ الكذب من الكبائر ومرتكب الكبيرة كافر عندهم ، فتحريهم للصدق مضمون .

وممن وثقه جمهور النقاد وضعفه آخرون فتعارضت فيه أقوالهم :

إسماعيل بن سميع[(١)] .

وذلك لذهابه مذهب الخوارج .

فقد جاء عنهم فيه من ألفاظ التوثيق :

« لم يكن به بأس في الحديث » و « ليس به بأس » و « لا بأس به » و « ثقة » من عدة و « صالح » و « ثقة مأمون » و « صدوق صالح » و « حسن الحديث يعز حديثه وهو عندي لا بأس به » .

و « كان ثقة إن شاء الله » .

و « أما في الحديث فلم يكن به بأس »[(٢)] .

وقد وردت فيه مصطلحات تجريحية لدخوله في بدعة الخوارج .

قال جرير : « كان إسماعيل بن سميع يرى رأي الخوارج ، وكتبت عنه ثم تركته »[(٣)] .

---

(١) إسماعيل بن سميع الحنفي أبو محمد الكوفي .

(٢) انظر هذه الأقوال في « تهذيب التهذيب » ١ / ٣٠٦ .

(٣) رواه ابن عدي في « الكامل » ١ / ٢٨٧ .

وقال ابن عيينة : « كان بَيْهَسِيًّا فلم أذهب إليه ولم أقربه »[١] .

والبَيْهَسِيَّة فرقة من الخوارج ، ودخوله فيها لا يوجب رد روايته على التحقيق .

قال يحيى القطان : « إنما تركه زائدة ، لأنه كان صُفْرِيًّا [٢] ، فأما الحديث فلم يكن به باس »[٣] .

فبان أن التحقيق في إسماعيل أن لا تأثير لمذهبه على روايته خصوصا وأنه قد علم من مذهب الخورج تحريهم الصدق ، ولذلك أخرج لبعضهم البخاري في صحيحه .

وتعارضت مصطلحات الجرح والتعديل في :

أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم القَطِيعي[٤] .

لإجابته في محنة القول بخلق القرآن .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ١ / ٣٠٥ .

والبيهسية طائفة من الخوارج ينسبون إلى أبي بَيْهَس بموحدة مفتوحة بعدها مثناة من تحت ساكنة ، وهاء مفتوحة وسين مهملة وهو رأس فرقة من طوائف الخوارج من الصُّفْرية وهو موافق لهم في وجوب الخروج على أئمة الجور . وكل من لا يعتقد معتقدهم عندهم كافر لكن خالفهم بأنه يقول : « إن صاحب الكبيرة لا يكفر إلا إذا رفع إلى الإمـام فأقيم عليه الحد ، فإنه حينئذ يحكم بكفره » « التهذيب » ١ / ٣٠٥ .

(٢) الصُّفْرِيَّةُ فرقة من الخوارج وهم « أتباع زياد بن الأصفر ، وقولهم في الجملة كقول الأزارقة في أن أصحاب الذنوب مشركون ، غير أن الصفرية لا يرون قتل أطفال مخالفيهم ونسائهم ، والأزارقة يرون ذلك » . انظر « الفرق بين الفرق » لعبد القاهر البغدادي ص ٩٠ – ٩١ .

(٣) « ميزان الاعتدال » ١ / ٢٣٣ .

(٤) إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن الهذلي أبو معمر القطيعي ، أصله هروي (ت ٢٣٦ هـ) .

وكان مما وثق به من المصطلحات :

« صاحب سنة وفضل وخير وهو ثقة ثبت » .

و « ثقة مأمون » و « ثقة ثبت » و « أكيس » يعني من هارون بن معروف[(١)] .

وقد عورض هذا بقول أبي زرعة : « كان أحمد لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار ولا عن أبي معمر ولا عن يحيى بن معين ولا عن أحد ممن امتحن فأجاب »[(٢)] . يعني أجاب بأن القرآن مخلوق .

وقال عبيد الله بن شريك : « كان أبو معمر القطيعي من شدة إدلاله بالسنة يقول : « لو تكلمت بغلتي لقالت إنها سنية » .

قال : « فأخذ في المحنة فأجاب »[(٣)] .

قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي : « وأما ما جاء عن الإمام أحمد أنه كان ينهي عن الكتابة عن الذين أجابوا في المحنة فليس ذلك على معنى جرح من أجاب مكرها ، بل أراد بذلك يثبت أهل العلم والعامة ، أما أهل العلم فخشية أن يبادروا بالإجابة قبل تحقق الإكراه ، وأما العامة فخشية أن يتوهموا أن الذين أجابوا أجابوا عن انشراح صدر »[(٤)] .

ومن تعارضت فيه أقوالهم جرحا وتعديلا لإجابته في المحنة :

(١) انظر ذلك في « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ويأتي تفصيله في ص ٤٤٨.

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٧٣ .

(٤) « التنكيل » ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .

إبراهيم بن عبد الله الهروي[١] .

فإن الجمهور على توثيقه وقد دل على ذلك مصطلحاتهم فيه ، فكان منها : « لا بأس به » .

و « إذا اختلف الهروي ومحمد بن الصباح يعني في حديث هُشَيْم كان الهروي أكيسهما » .

و « أعلم الناس بحديث هُشَيْم إبراهيم وعمرو بن عوف » .

و « صدوق » و « ثقة ثبت » .

و « كان حافظا متقنا تقيا ما كان ههنا أحد مثله » .

و « ثقة صدوق »[٢] .

وقد عورض هذا بقول أبي داود : « ضعيف »[٣] .

وقول النسائي : « ليس بالقوي »[٤] .

وهذا التضعيف مرده إلى كون إبراهيم أجاب في المحنة .

قال أبو الفتح الأزدي : « ثقة صدوق إلا أنه رديء المذهب زائغ وما سمعت أحدا يذكره إلا بخير »[٥] .

---

(١) إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي أبو إسحاق نزيل بغداد (ت ٢٤٤ هـ) .

(٢) انظر « تهذيب التهذيب » ١ / ١٣٢ - ١٣٣ .

(٣) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد » (ملحق باب أهل بغداد) ص ٣٦٩ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١ / ١٣٣ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ١ / ١٣٣ .

وقال ابن الدورقي قلت لابن معين : « أما تتقي الله في الثناء على إبراهيم الهروي » وذكر ما كان منه في زمن ابن أبي دؤاد يعني في المحنة »[١] .

قال ابن حجر : « فتبين بهذا أن سبب تضعيفه راجع إلى المذهب »[٢] .

وقال أيضا : « صدوق حافظ ، تكلم فيه بسبب القرآن »[٣] .

ومن تعارضت فيه أقوالهم جرحا وتعديلا لتوقفه في القرآن :

علي بن أبي هاشم بن طِبْرَاخ البغدادي[٤] .

فقد أخرج عنه البخاري في « الصحيح » أربعة أحاديث .

وقال أبو حاتم : « ما علمته إلا صدوقا وقف في القرآن فترك الناس حديثه لأنه كان يتوقف في القرآن »[٥] .

وحكى ابن أبي خيثمة أنه كان عند ابن معين ضعيفا كان مع ابن أبي داؤد فكان يقول بكل مقالة ردية »[٦] .

وقال الأزدي : « ضعيف جدا »[٧] .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ١ / ١٣٣ وابن أبي دؤاد هو أحمد بن فرج بن حريز الإيادي البصري ثم البغدادي الجهمي ، عدو أحمد بن حنبل كان داعية إلى خلق القرآن ، انظر ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ١١ / ١٦٩ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ١٣٣ .

(٣) « تقريب التهذيب » ص ١٠٩ ج ١٩٥ .

(٤) علي بن أبي هاشم عبيد الله بن طِبْراخ ، بكسر المهملة وسكون الموحدة وآخره معجمة .

(٥) « الجرح والتعديل » ٦ / ١٩٥ ج ١٠٦٨ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٣٩٤ .

(٧) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٣٩٤ .

وقال الحافظ ابن حجر : « قدمت غير مرة أن الأزدي لا يعتبر تجريحه لضعفه هو ، وقد بين أبو حاتم السبب في توقف من توقف عنه ، وليس ذلك بمانع من قبول روايته »[1] .

وقال أيضا : « صدوق تكلم فيه للوقف في القرآن »[2] .

ومنهم :

عبد الأعلى بن مسهر أبو مسهر[3] .

إمام في الجرح والتعديل مقدم في توثيق وتجريح أهل الشام ، وله دراية بالمغازي والأنساب .

جمهور النقاد على إمامته وفضله ، وتكلم فيه آخرون لإجابته في المحنة .

ونقل عن جمهور النقاد فيه أقوال رفيعة في التعديل منها :

« ما كان أثبته » وجعل يُطْرِيه .

و « كيس عالم بالشاميين » و « ما رأيت منذ خرجت من بلادي أحدا أشبه بالمشيخة من أبي مسهر والذي يحدث في البلد وفيها من هو أولى منه أحمق » .

وهذا يعني أن أبا مسهر جمع شروط الشيخ من علم وزهد وتقوى وورع ومعرفة ...

و « ثقة » من عدة .

---

(١) « هدي الساري » ص ٤٣٠ .

(٢) « تقريب التهذيب » ص ٧٠٦ ج ٤٨٤٦ .

(٣) عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى بن مسلم الغساني أبو مسهر الدمشقي (ت ٢١٨ هـ) .

و « ما بالشام مثل أبي مسهر » .

و « كان من أحفظ الناس » و « صدوق » .

و « من ثَبَّتَهُ أبو مسهر من الشاميين فهو ثبت » وهذا يدل على معرفته بأحوال الرواة خصوصا أهل الشام منهم ، فهو من النقاد المعتبرين فمن وثقه أبو مسهر من أهل بلده كان ثقة ثبتا .

و « ما رأيت فيمن كتبنا عنه أفصح منه ولا رأيت أحدا في كورة[(١)] أعظم قدرا ولا أجل عند أهل العلم من أبي مسهر بدمشق » .

و « كان إمام أهل الشام في الحفظ والإتقان ممن عني بأنساب أهل بلده وأبنائهم وإليه كان يرجع أهل الشام في الجرح والعدالة لشيوخهم » .

و « كان عالما بالمغازي وأيام الناس » .

و « كان من الحفاظ المتقدمين وأهل الورع في الدين » .

و « ثقة حافظ إمام متفق عليه » .

و « إمام ثقة » و « كان ثقة فاضلا »[(٢)] .

وبهذا يعلم أن أبا مُسْهِر قد جمع خصال الخير إلى خصال العلم والمعرفة والصناعة الحديثية .

وقد عورض هذا كله بقول ابن سعد : « أُشْخِصَ من دمشق إلى عبد الله بن هارون وهو بالرَّقة فسأله عن القرآن فقال : « كلام الله » ، وأبى أن يقول

---

(١) الكُورة الصقع ويطلق على المدينة « المصباح المنير » ص ٢٠٧ والمراد هنا الثاني .

(٢) انظر في هذا كله « تهذيب التهذيب » ٦ / ٩٨ - ١٠١ .

مخلوق فدعا له بالسيف والنطع ليضرب عنقه ، فلما رأى ذلك قال : « مخلوق » فتركه من القتل ... »[١] .

فهذا الذي ذكره ابن سعد أَبلغ في العذر لأبي مسهر رحمه الله ، فإنه لم يجب قناعة واعتقادا ومذهبا في قضية خلق القرآن ، وإنما أجاب قهرا وإكراها مستندا إلى قوله تعالى ﴿ إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾ [٢] .



---

(١) « الطبقات الكبرى » ٧ / ٢٣٨ ج ٣٩٣٤ .

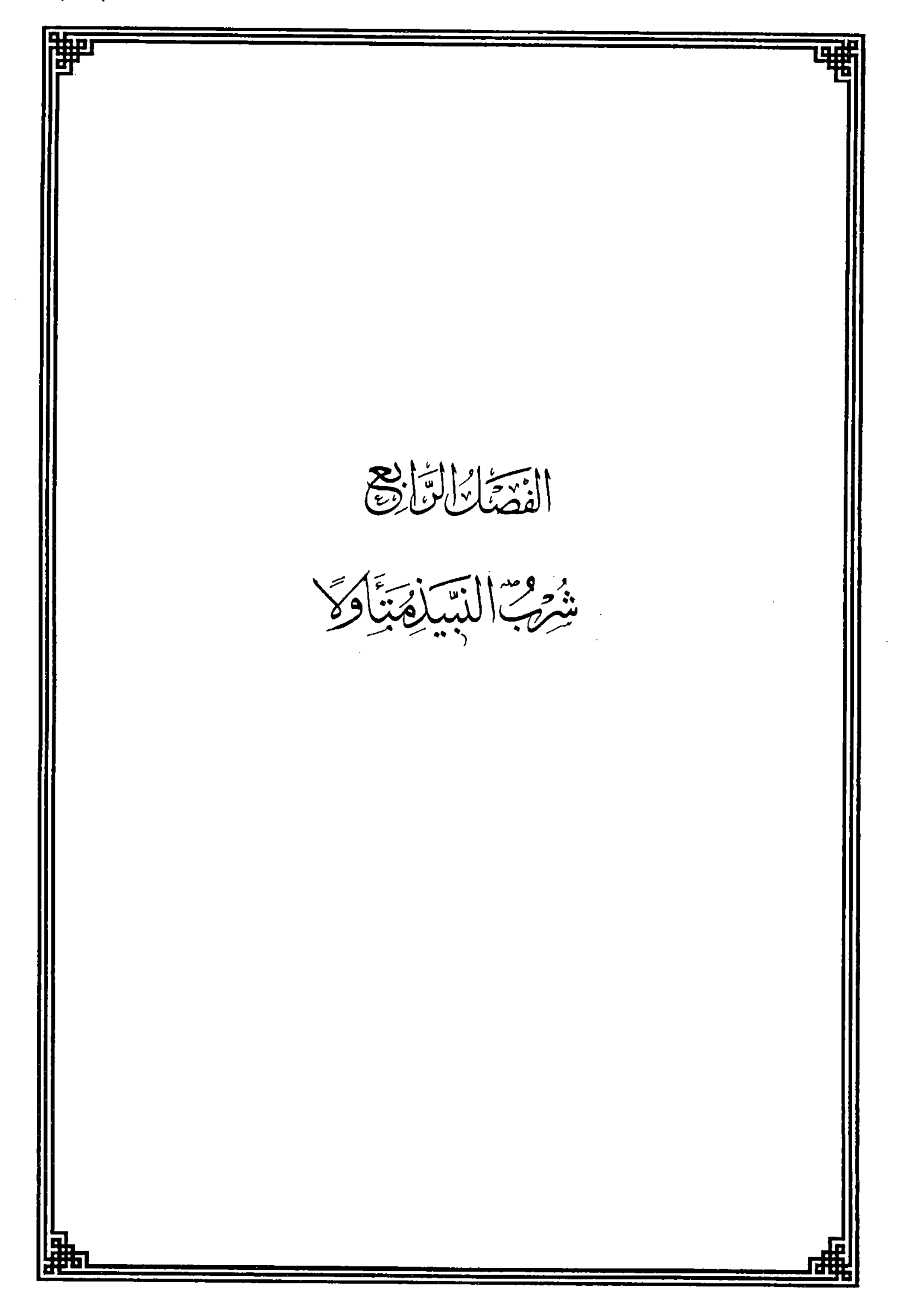
(٢) سورة النحل ، الآية ١٠٦ .

ضوابط هذا الفصل

*** لا يطعن في الراوي بالبدعة إلا إذا أنكر متواترا من الشريعة :**

وذلك لأن مدار الرواية على الصدق والأمانة والخلق والدين ، فإذا تحقق هذا في الراوي أوجب قبول روايته ولو كان مبتدعا ، فمادام الراوي عدلا لا يستحل الكذب لنصرة مذهبه ، لم يرو ما يروج لبدعته وجب قبول روايته إذا كان ضابطا لحديثه .

ومصلحة حفظ السنة تقتضي قبول رواية المبتدع - فيما انفرد به - ولو كان داعية لبدعته ، إذا أتقن ما روى .



الفصل الرابع

شرب النبيذ متأولا



ومما جرى الخلاف فيه بين النقاد من مجرحات العدالة شرب النبيذ[١] متأولا خصوصا الذي يسكر كثيره .

والذي يوافق نصوص الشريعة والقياس التحريم ، لكن لأهل الكوفة مذهب خاص فيه ، حيث يرون جوازه ، بل منهم من يشربه تدينا باجتهاد ، وهذا الصنف هو محل الخلاف بين النقاد ، هل يكون ساقط العدالة من تناوله باجتهاد ؟ أو تقبل روايته إذا ثبت صدقه وضبطه لرواياته ؟

قال سفيان الثوري : « إني لآتي الدعوة وما أشتهي النبيذ ، فأشربه لكي يراني الناس »[٢] . يعني ليبين لهم جواز شربه .

وقال يحيى بن معين : « تحريم النبيذ صحيح ، وأقف عنده ، لا أحرمه ، قد شربه قوم صالحون ، بأحاديث صحاح ، وحرمه قوم آخرون بأحاديث صحاح »[٣] .

ولذلك اختلف النقاد فيمن شرب النبيذ متأولا باجتهاد هل تسقط عدالته أو لا ؟

قال أبو حاتم الرازي : « جاريت أحمد بن حنبل مَنْ شرب النبيذ من محدثي الكوفة وسيمت له عددا منهم قال : هذه زلات لهم ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم »[٤] .

---

(١) قال ابن الأثير في تعريف النبيذ : « وهو ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك ، يقال نَبَذْتُ التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذا ... وسواء كان مسكرا أو غير مسكر فإنه يقال له نبيذ » النهاية ٥ / ٧ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ٧ / ٢٦٠ .

(٣) « انظر سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص ٦٩ ج ٣٠٩ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ٢٦ .

ومع ذلك فلابد من عقابهم قال الشافعي : « أقبل شهادة الحنفي وأحده إذا شرب النبيذ »[١] .

وقال يحيى بن معين : « قال إبراهيم : « من سكر من النبيذ فلا حد عليه »

وقال يحيى : « عليه أفضل الحدود ، ولا يصلى خلفه ولا كرامة ويضرب أيضا » .

وقال يحيى : « إذا شرب في يومه نحن نكرهه »[٢] .

وذهب آخرون إلى أن العدالة تسقط بشرب النبيذ سئل ابن المبارك عن العدل فقال : « من كان فيه خمس خصال : يشهد الجماعة ، ولا يشرب هذا الشراب ، ولا يكون في دينه خَرِبَةٌ ، ولا يكذب ولا يكون في عقله شيء »[٣] .

وقد التمس العلماء العذر لجماعة من الثقات ، الموصوفين بالصدق والدين ، لشربهم النبيذ متأولين ، نظرا لاشتباه الأمر عليهم ولصلاح نواياهم .

فهذه بعض النماذج التي تعارضت فيها أقوال النقاد للسبب المذكور .

فقد تعارضت أقوال النقاد في :

إسماعيل بن عُلَيّه[٤] .

لشربه النبيذ متأولا على مذهب أهل الكوفة ، على حفظه وإمامته وتقدمه على

---

(١) « المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل » فاروق حمادة ص ٣١٠ .

(٢) « من كلام أبي زكريا في الرجال » رواية أبي خالد الدقاق ٧٤ ج ٢٠٥ .

(٣) رواه الخطيب البغدادي في « الكفاية » ص ٧٩.

(٤) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري المعروف بابن عُلَيّة (ت ١٩٣ هـ) .

أقرانه وأهل بلده - البصرة - وندرة خطئه .

وقد وثقه جمهور النقاد وجعلوه في المرتبة العليا للثقات في مقام الإمامة والحجة .

قال شعبة : « ابن علية سيد المحدثين »(١) .

وقال ابن مهدي : « ثقة »(٢) .

وقال يحيى القطان : « إسماعيل بن علية أثبت من وُهَيْب »(٣) .

وقد حاز إلى الثقة التقوى والورع وملازمة الصدق والأمانة .

قال ابن معين : « كان ثقة ، مأمون ، صدوق ، مسلم ، ورع ، تقي »(٤) .

كما فاق أقرانه وأهل بلده في معرفة الحديث .

قال يزيد بن هارون : « دخلت البصرة وما بها خلق يفضل على ابن علية في الحديث »(٥) .

وقال الإمام أحمد : « ابن علية إليه المنتهى في التثبت بالبصرة »(٦) .

---

(١) « ميزان الاعتدال » ١ / ٢١٦ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ١٥٣ ج ٥١٣ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ١٥٣ ج ٥١٣ .

(٤) « معرفة الرجال » ليحيى بن معين رواية ابن محرز عنه ١ / ١٠٤ ج ٤٧١ وأشار محقق النص إلى أن الصفات بعد قوله (كان ثقة) جاءت في الأصل مرفوعة ، وعلى النصب وقعت في « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٧٦ و « سير أعلام النبلاء » ٩ / ١١٤ . والرفع جائز على الاستئناف .

(٥) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ١٥٤ ج ٥١٣ .

(٦) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢ / ١٥٤ ج ٥١٣ .

وقال ابن المديني : « ما أقول إن أحدا أثبت في الحديث من إسماعيل »[١] .

وقال أبو داود : « ما أحد من المحدثين إلا قد أخطأ إلا إسماعيل بن علية وبشر ابن المفضل »[٢] .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة متثبت في الرجال »[٣] .

وقال النسائي : « ثقة ثبت »[٤] .

فهذه ألفاظ رفيعة في التوثيق ، تدل على المكانة العالية التي احتلها ابن علية عند النقاد ، ومع ذلك فقد قال علي بن خشرم قلت لوكيع رأيت ابن علية يشرب النبيذ حتى يحمل على الحمار ، يحتاج من يرده إلى منزله !

« إذا رأيت البصري يشرب ، فاتهمه وإذا رأيت الكوفي يشرب فلا تتهمه

قلت : وكيف ؟

قال : إن الكوفي يشربه تدينا ، والبصري يتركه تدينا »[٥] .

وقد تعقب الذهبي قول علي بن خشرم في إسماعيل بقوله : « وهذه حكاية غريبة ، ما علمنا أحدا غمز إسماعيل بشرب المسكر قط ، وقد انحرف بعض الحفاظ عنه بلا حجة ... »[٦] .

---

(١) « ميزان الاعتدال » ١ / ٢١٧ و « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٧٧ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٧٦ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٢ / ١٥٥ ج ٥١٣ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ٩ / ١١٥ و « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٧٦ .

(٥) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخه » ٦ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ج ٣٢٧٧ .

(٦) « سير أعلام النبلاء » ٩ / ١١٧ .

وعلى فرض صحة هذه الحكاية فإن مثلها يحتمل من مثل هذا الحافظ الحجة ، لأن فعله ذلك يكون حينئذ على مذهب أهل الكوفة في جواز شرب النبيذ ، ويبقى ذلك من الاجتهاد الذي لا تسقط معه عدالة من فعله مادام قد ثبت صدقه وورعه وتقواه – كما تقدم عن ابن معين – وضبطه وتثبته في نقل الأخبار ومعرفة الرواة .

ومن أئمة النقد والاجتهاد الحافظ :

سفيان الثوري[(١)] .

طعن عليه لشربه النبيذ على مذهب أهل بلده الكوفة . وهو ممن أطبقت عدالته الآفاق وشهد بضبطه وتثبته وإمامته النقاد ، وحاز من ألفاظ التوثيق أرفعها وأفضلها ، وقد فضله كثير من النقاد على كبار الحفاظ من أئمة الحديث كشعبة ومالك .

فمما ورد عن النقاد من مصطلحات التعديل في سفيان :

« أمير المؤمنين في الحديث » من عدة .

و « كتبت عن ألف ومائة شيخ ما كتبت عن أفضل من سفيان » .

و « كان وهب يقدم سفيان في الحفظ على مالك » .

و « هو أحفظ من شعبة » من عدة .

و « ليس أحد أحب إلي من شعبة ولا يَعْدِلَهُ أحد عندي ، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان » .

---

(١) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبد الله الكوفي (ت ١٦١ هـ) .

و « رأيت في يحيى بن معين لا يقدم على سفيان في زمانه أحدا في الفقه والحديث والزهد وكل شيء » .

و « ما خالف أحد سفيان في شيء إلا كان القول قول سفيان » .

و « أحسن إسناد أهل الكوفة سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة » .

و « ما رأيت أفقه من سفيان » .

و « كان إماما من أئمة المسلمين وعلما من أعلام الدين مجمعا على إمامته بحيث يُسْتَغْنى عن تزكيته مع الإتقان والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد » .

و « كان ثقة مأمونا ، وكان عابدا ثبتا » .

و « وهو أجل من أن يقال فيه ثقة ، وهو أحد الأئمة الذين أرجو أن يكون الله ممن جعله للمتقين إماما » .

و « كان أعلم الناس في أنفسنا » .

و « لو خيرت لهذه الأمة لما اخترت لها إلا سفيان » .

و « كان من سادات الناس فقها وورعا وإتقانا »(١) .

فهذه الأقوال تدل على سعة علم سفيان وعدالته وتقواه وزهده وقوة حفظه وتقدمه على أقرانه من أئمة عصره ، وبلوغه درجة الإمامة في علم الحديث .

ومع هذا فقد نقل عنه أنه كان يشرب النبيذ على مذهب أهل الكوفة .

قال الحافظ الذهبي : « مع جلالة سفيان ، كان يبيح النبيذ الذي كثيره مسكر ، أخبرنا أحمد بن سلامة « كتابة » عن اللبان ، أنبأنا الحداد ، أنبأنا أبو نعيم ،

---

(١) انظر هذه الأقوال وغيرها مما وثق به سفيان في « تهذيب التهذيب » ٤ / ١١٠ - ١١١ .

حدثنا أحمد بن جعفر بن سلم ، حدثنا الآبار حدثنا عبد الملك الميموني سمعت يعلي بن عبيد يقول : « قال سفيان : « إني لآتي الدعوة ، وما أشتهي النبيذ فأشربه لكي يراني الناس »[١] .

فهذا من باب الاجتهاد الذي لا يقدح في فاعله لأنه استكمل شروط الاجتهاد ، وهو إنما شربه متأولا ، ذهابا منه إلى أنه حلال ، وقد أفصح عن ذلك بقوله رحمه الله : « وما أشتهي النبيذ ، فأشربه لكي يراني الناس » . فلو كان يراه حراما لتستر في شربه وتكتم أواستغفر من فعله ، بل كان يشربه جهارا من غير شهوة ليبين للناس جوازه ، واجتهاده في حكمه . وقد رجع عن شرب النبيذ وغيره مما طعن عليه به .

قال ابن مهدي : « يزعمون أن سفيان كان يشرب النبيذ ، أشهد لقد وصف له دواء ، فقلت : نأتيك بنبيذ ؟ فقال : « لا ائتني بعسل وماء »[٢] .

وقال الذهبي : « وهو على مذهب بلده أيضا في النبيذ ، ويقال رجع عن كل ذلك »[٣] .

ومن الأئمة الحفاظ الثقات الأعلام :

وكيع بن الجراح .

طعن عليه لشربه النبيذ - أيضا - على مذهب الكوفيين ، وقد حذا به إلى

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ٧ / ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ٧ / ٢٧٥ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ٧ / ٢٤١ - ٢٤٢ .

ذلك التأويل والاجتهاد ، فقد عرف بالزهد والتقوى والإمامة في الدين وصحة المعتقد وقوة الفهم .

وقد وردت عن النقاد مصطلحات رفيعة في توثيقه منها :

« ما رأيت أوعى للعلم من وكيع ولا أحفظ منه » .

و « كان مطبوع الحفظ ، وكان وكيع حافظا حافظا ، وكان أحفظ من عبد الرحمن بن مهدي كثيرا كثيرا » أي كان حفظه فطرة وجبلة ولم يكن تكلفا .

و « ما رأيت أحدا أوعى للعلم منه ولا أشبه بأهل النسك منه » .

و « ما رأيت مثل وكيع في الحفظ والإسناد والأبواب مع خشوع وورع » أي في حفظ الأسانيد وأدلة المسائل الفقهية وما يروى فيها من نصوص الحديث .

و « كان وكيع إمام المسلمين في وقته » .

و « الثبت بالعراق وكيع » .

و « ما كان بالكوفة في زمان وكيع أفقه منه ولا أعلم بالحديث كان جهبذا » .

و « كان ثقة مأمونا عاليا رفيع القدر ، كثير الحديث حجة » .

و « ثقة عابد صالح أديب من حفاظ الحديث وكان يفتي » .

و « كان خيرا فاضلا حافظا »[1] .

وكل هذا الذي نقل عن النقاد من مصطلحات التوثيق في وكيع يعكر عليه قول أبي سعيد الأشج : « كنت عند وكيع فجاءه رجل يدعوه إلى عرس فقال : « أثم نبيذٌ ؟

---

(١) انظر هذه الأقوال وغيرها من ألفاظ التوثيق في وكيع في « تهذيب التهذيب » ١١ / ١٢٣ - ١٣٠ .

قال : لا .

قال : لا نحضر عرسا ليس فيه نبيذ ، قال : « فإني آتيكم به ، فقام »[(١)] .

فكان شرب النبيذ مما ذم به وكيع عند من لا يرى جواز شربه .

قال يعقوب بن سفيان سئل أحمد بن حنبل : إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن ابن مهدي بقول من تأخذ ؟

فقال : « عبد الرحمن يوافق أكثر وخاصة سفيان ، كان مَعْنِيا بحديث سفيان ، وعبد الرحمن يَسْلَمُ عليه السلف ويجتنب شرب المسكر »[(٢)] .

ففي هذا تعريض بوكيع لشربه النبيذ .

وقال يحيى بن معين معتذرا عمن شرب النبيذ من أهل الكوفة : « وكيع وابن نمير[(٣)] كانوا يشربون النبيذ ، وإنما كان نبيذهم يجعلونه في التنور يشربونه اليوم واليومين والثلاثة ، ويهريقونه ، ولا يشربون كل نبيذ يزداد على الترك جودة »[(٤)] .

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ٩ / ١٥٥ .

(٢) « المعرفة والتاريخ » للفسوي ١ / ٧٢٨ وقوله « يَسْلَمُ عليه السلفُ » كذا وقع في « تهذيب التهذيب » ١١ / ١٦٢ وفي « سير أعلام النبلاء » ٩ / ١٥٣ « ويسْلمُ منه السلف » وبَيَّنَ الذهبي معنى ذلك بقوله « والظاهر أن وكيعا فيه تشيع يسير لا يضر إن شاء الله ؟ فإنه كوفي في الجملة . وقد صنف كتاب فضائل الصحابة ، سَمِعْناه قدم فيه باب مناقب علي على مناقب عثمان رضي الله عنهما » « السير » ٩ / ١٥٤ .

(٣) هو عبد الله بن نمير .

(٤) « من كلام أبي زكريا في الرجال » رواية أبي خالد الدقاق ص ٧٣ ج ٢٠٤ .

وقال أيضا : « شريك وسفيان ووكيع ، وكل من رخص فيه كلهم يكرهون المعتق[(١)] من الكوفيين »[(٢)] .

وقال أيضا : « وكل نبيذ يجوز ثلاثة أيام فلا خير فيه عندهم ، عند سفيان ، وشريك وابن حي[(٣)] ، وابن نمير ووكيع وأبي معاوية كلهم يكرهه »[(٤)] .

وقيل لوكيع : يا أبا سفيان ما تقول في النبيذ ؟

قال : هو عندي مثل الماء .

قال : يا أبا سفيان : فكيف هذا الذي مثل الماء ؟

قال : نأخذ التمر إذا أنزل من التنور فنصفيه فنشرب منه ، أول يوم والثاني والثالث ، فإن بقي منه شيء أسقيناه الخدم أو صببناه » . [(٥)] .

بهذا نرى أن جماعة من المحدثين من الكوفة ذهبوا إلى شرب النبيذ ، وهم من أهل التقوى والورع والصدق والزهد والضبط والإتقان والحفظ ، قد حفظت بهم كثير من نصوص السنة النبوية بل فيهم نقاد أجلاء كسفيان ووكيع . وذهاب هؤلاء هذا المذهب لم يكن عن شهوة ولذة وإنما كان مبنيا على

---

(١) أي القديم الذي يزداد على القدم والترك جودة (زعموا) .

(٢) « من كلام أبي زكريا في الرجال » رواية أبي خالد الدقاق ص ٧٣ ج ٢٠٥ .

(٣) أي الحسن بن حي .

(٤) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص ٣٤ ج ٩٨ .

(٥) « معرفة الرجال عن يحيى بن معين » ١ / ١٥٢ - ١٥٣ ج ٨٣٩ وضبطه المحقق صبناه » ووجهه ما أثبتناه ، وكذا ضبطه د. أحمد نور سيف في هامش رواية أبي خالد الدقاق ص ٧٣ ولعله من أصل مخطوط .

اجتهاد وتأويل ، ويدل على ذلك أنهم من أهل الخير والصدق والهدى ، ممن أنار الله بهم القلوب وفتق بهم العقول ، بل منهم أئمة الهدى في وقتهم كسفيان .

ولهذا فإن شربهم للنبيذ لا يسقط عدالتهم لأنها قد استفاضت عند العلماء وخطيئهم قد غمرتها حسناتهم ، فيكون الطعن فيه لشرب النبيذ حينئذ مرجوحا . والعمل على ما ذهب إليه جمهور النقاد من توثيقهم وإهدار الجرح فيهم لمجرد شرب النبيذ .

وعند التحقيق نرى أن بعضهم لم يثبت عنه ذلك ، أو كان مذهبا له ثم رجع عنه ، أو أنه شرب ما لا يسكر منه .



ضوابط هذا الفصل

*** مراعاة أعراف البلاد الإسلامية فيما يفسق به الرواة :**

وذلك كشرب النبيذ وإباحة المعازف ونكاح المتعة ، وغيرها من المعاصي التي اشتبه الأمر فيها على بعض العلماء في البلاد الإسلامية ، فكانت مذهبا سائغا عند بعض العلماء ، فتعاطاها بعض الرواة من أهل التقوى والورع والزهد والصلاح والصدق والعبادة .

فمن كان هذا حاله ، وانضاف إلى ذلك ضبطه وإتقانه لما روى - لا يجرح بفعل شيء من تلك المعاصي - لأنه إنما أتى ذلك بتأويل واجتهاد ، لا بشهوة ولذة وإشباع للهوى - لصفاء سريرتهم وخلوص نياتهم وبراءتهم من اتباع الهوى .

فالتحقيق إذن يقتضي التثبت فيما يفسق به الراوي من المعاصي ، هل أتاه بتحلل وتحايل ، أم بشبهة واجتهاد وتأويل .

فالجرح بمثل هذا - وإن كان غير معتبر - ومع ذلك لا يجوز لأحد إتيان تلك المعاصي بقصد التحلل بدعوى أنها مما اختلف فيه النقاد وإلا رق دينه .

ومما يقتضي التثبت في الطعن به في الراوي ألفاظ يستعملها الناقد تبدو ظاهرة في الجرح ، تختلف عن أقوال جمهور النقاد - بادي الرأي - هي في حقيقتها ألفاظ عدل بها عن ظاهر لفظها أو عما اشتهرت به من معنى ، إلى استعمال نقدي خاص . أو معنى دلالي نادر أو مهجور ،

نعرض منها في الفصل القادم طائفة للوقوف على أثر اختلاف دلالات الألفاظ في تعارض مصطلحات النقاد في الراوي وهذا بيان ذلك .



الباب الرابع

اختلاف دلالات ألفاظ الجرح والتعديل



من الأسباب التي ينشأ عنها التعارض - أيضا - بين مصطلحات الجرح والتعديل اختلاف دلالة الألفاظ التي يستعملها النقاد في نقد الراوي ، خصوصا أهل الإبداع منهم ... الذين يمهرون في إحداث الألفاظ النقدية ، ولا يقتصرون على ما هو متوارث بين النقاد من ألفاظ الجرح والتعديل ، فقد وسعتهم لغة العرب لانتقاء أجمل الألفاظ لاحتمال أكثر المعاني .

ودلالة بعض الألفاظ قد تكون أكثر شهرة وانتشارا من بعض مما يفضي إلى هجر دلالات أخرى لتلك الألفاظ إلا عند أهل الاختصاص .

والتنوع الدلالي للفظ المستعمل عند الناقد سواء كان مرده إلى سعة اللغة ، أو إلى استعمال الناقد المبدع لصيغ التوثيق والتجريح . يؤدي إلى تعارض ظاهري بين ألفاظ الجرح والتعديل . فالصيغ وإن كانت قوالب للمعاني ، فإن ألفاظ الجرح والتعديل ذوق وفن اجتماعي يصبه الناقد على الراوي قناعة به أو سخطا عليه لبيان منزلته من حيث القبول والرد .

والتحقق من دلالات اللفظ المستعمل في نقد الراوي يدفع التعارض الظاهري بين مصطلحات الجمهور وقول الناقد الذي اختار معنى قليل الاستعمال أوهم التعارض .

ولبيان تأثير دلالات ألفاظ الجرح والتعديل في إيهام التعارض نعرض النماذج الآتية :

١ - كَذَبَ بمعنى أخطأ أو وَهِمَ : إلى هنا

من الألفاظ المستعملة عند النقاد قولهم عن الراوي « كَذَبَ » يعني في الحديث ، وقبل الكشف عن دلالة هذا اللفظ واستعماله عند الناقد لابد من

استنطاق أهل اللسان في بيان معناه اللغوي .

قال ابن منظور : « الكذب : نقيض الصدق : كَذَبَ ، يَكْذِبُ ، كَذِبًا وكِذْبًا وكِذَبَةً وكَذِبَةً : هاتان عن اللحياني ، وكِذابا وكِذّابا ... »[١] .

وقال الفيومي : « فالكذب هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو سواء فيه العمد والخطأ ، ولا واسطة بين الصدق والكذب على مذهب أهل السنة . والإثم يتبع العمد . وأكذب نفسه وكذّبها بمعنى اعترف بأنه كذب في قوله السابق ، وأكذبت زيدا بالألف وجدته كاذبا ، وكَذَّبْتُهُ تكذيبا نسبته إلى الكذب ، أو قلت له كذبت ... »[٢] .

وقد استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ وهو لغة أهل الحجاز .

واشتهار الكذب بهذا المعنى أقل من سابقه الذي هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو .

ومما جاء على لغة أهل الحجاز من إرادة الخطأ بالكذب ، ما رواه محمد بن نصر المروزي من طريق بن محيريز أن رجلا من بني كنانة يدعى المخدجي[٣] سمع رجلا بالشام يدعى أبا محمد[٤] يقول إن الوتر واجب .

---

(١) « لسان العرب » ١ / ٧٠٤ .

(٢) « المصباح المنير » للفيومي ص ٢٠١ .

(٣) كذا في « مختصر الوتر » لمحمد بن نصر ، بميم ثم خاء ثم دال ثم جيم وآخره ياء نسب ووقع في الإصابة ٣ / ٤١١ (المجدعي) بميم ثم جيم ثم دال وآخره عين وياء نسب .

(٤) أبو محمد هو مسعود بن زيد بن سبيع الأنصاري ، قال ابن حبان له صحبة وقيل اسمه مسعود ابن أوس ، انظر الإصابة في تمييز الصحابة » ٣ / ٤٠٩ - ٤١٠ .

قال المخدجي : « فرجعت إلى عبادة بن الصامت فأخبرته بالذي قال أبو محمد . فقال عبادة : « كذب أبو محمد ، سمعت رسول الله ﷺ يقول خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهدا أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ، إن شاء عذبه ، وإن شاء أدخله الجنة[١] » .

فإن قول عبادة « كذب أبو محمد » يعني أخطأ لأن الحكم على الوتر بالوجوب هو من باب الاجتهاد ، والاجتهاد إنما يدخله الخطأ لا الكذب .

قال ابن الأثير : « ومنه حديث صلاة الوتر « كذب أبو محمد » أي أخطأ ، سماه كذبا لأنه يشبهه في كونه ضد الصواب ، كما أن الكذب ضد الصدق وإن افترقا من حيث النية والقصد ، لأن الكاذب يعلم أن ما يقوله كذب ، والمخطئ لا يعلم . وهذا الرجل ليس بمُخبِر وإنما قاله باجتهاد أداه إلى أن الوتر واجب ، والاجتهاد لا يدخله الكذب وإنما يدخله الخطأ ...

وقد استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ ، قال الأخطل :

« كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أم رَأيتَ بواسطٍ غَلَسَ الظلام من الرَّباب خَيَالا »

وقال ذو الرُّمَّة : « ما في سمعه كذِبُ » .

ومنه حديث عروة : « قيل له : إن ابن عباس يقول : إن النبي ﷺ لبث بمكة بضع عشرة سنة ، فقال كذب »[٢] أي أخطأ .

---

(١) رواه محمد بن نصر في كتاب « الوتر » انظر (مختصر كتاب الوتر ص ٢٤٩) .

(٢) انظر « جامع بيان العلم وفضله » لابن عبد البر ٢ / ١٩٠ .

ومنه قول عمر لسمرة حين قال : « المغمى عليه يصلي مع كل صلاة صلاة حتى يقضيها ، فقال كذبت ولكنه يصليهن معا » . أي أخطأت وقد تكرر في الحديث »[١] .

وقد أطلق بعض النقاد لفظ الكذب وأرادوا به لغة أهل الحجاز أي الخطأ والوهم .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : « قال ابن حبان : أهل الحجاز يطلقون « كذب » في موضع « أخطأ » ذكر هذا في ترجمة بُرْد من كتاب « الثقات » . . .

وقال أبو جعفر بن جرير : « ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح ، وما تسقط العدالة بالظن ، وبقول فلان لمولاه « لا تكذب علي وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعان غير الذي وجهه إليه أهل الغباوة ، ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب »[٢] .

وقال ابن الوزير : « ومن لطيف علم هذا الباب ، أن يعلم أن لفظة « كذاب » قد يطلقها كثير من المتعنتين في الجرح على من يهم ويخطئ في حديثه ، وإن لم يتبين له أنه تعمد ذلك . ولا تبين أن خطأه أكثر من صوابه ولا مثله ، ومن طالع كتب الجرح والتعديل عرف ما ذكرته ، وهذا يدل على أن هذا اللفظ من جملة الألفاظ المطلقة ، التي لم يفسر سببها ، ولهذا أطلقه كثير من الثقات على جماعة من الرفعاء من أهل

---

(١) « النهاية في غريب الحديث » لابن الأثير ٤ / ١٥٩ .

(٢) « هدي الساري » ٤٢٧ - ٤٢٩ .

الصدق والأمانة فاحذر أن تغتر بذلك في حق من قيل فيه من الثقات الرفعاء ، فالكذب في الحقيقة اللغوية يطلق على الوهم - أي الغلط - والعمد معا ، ويحتاج إلى التفسير ، إلا أن يدل على التعمد قرينة صحيحة »[١] .

فقد أشار هذا النص إلى قضية هامة وهي الباعث الذي يحمل الناقد عن العدول عن اللفظ الذي يكون نصا - على لغة أهل الأصول - إلى المحتمل أو المشترك ، وهو التعنت في الجرح أو الغضب الذي يعمي البصيرة مع أن له مخارج في الباطن .

وسنقف على ما يؤيد كلام ابن الوزير من مواقف بعض الذين عدلوا - في نقدهم بعض الرواة - عن ظاهر اللفظ وما اشتهر منه إلى دلالة أخرى قد يسعها القاموس اللغوي العربي .

فمن استعمالات : سعيد بن المسيب للكذب بمعنى الخطأ والوهم قوله لمولاه بُرْد : « لا تكذب عليَّ كما يكذب عكرمة على ابن عباس »[٢] .

يعني لاتخطئ عليَّ كما يخطئ عكرمة على ابن عباس .

وهو استعمال معروف عند أهل الحجاز وسعيد منهم ، ويدل على ذلك أن بردا معروف عند النقاد بالخطأ .

---

(١) « الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم » لابن الوزير ١ / ٨٢ .

(٢) رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه في « العلل ومعرفة الرجال » ٢ / ٧١ ح ١٥٨٣ والفسوي في « المعرفة والتاريخ » ٢ / ٥ .

قال ابن حبان في ترجمته : « كان يخطئ ، وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذبا »[(١)] .

ومن المصطلحات التجريحية التي اختلفت دلالتها عن المعنى الظاهر المعهود

قول سعيد بن المسيب في **عطاء الخراساني**[(٢)] : « كذب عليٌّ عطاء ، لم أحدث هكذا »[(٣)] .

فأسوأ ما يقدح به في الراوي الكذب في الحديث .

وهذا الذي نقل عن ابن المسيب من الطعن في عطاء معارض بعدة مصطلحات توثيقية عن نقاد آخرين كقولهم « ثقة » و « رجل ثقة روى عنه الثقات من الأئمة » و « ثقة معروف بالجهاد والفتوى » و « لا بأس به صدوق » و « ليس به بأس » وغير ذلك من العبارات التي تدل على إثبات العدالة والضبط وتنفي الباس المتعلق بهما أو بأحدهما .

قال يحيى بن معين : « وعطاء ثقة »[(٤)] .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « ثقة »[(٥)] .

وقال ابن سعد : « كان ثقة »[(٦)] .

---

(١) « الثقات » ٦ / ١١٤ .

(٢) عطاء بن أبي مسلم الخراساني ، أبو أيوب ، ويقال أبو عثمان ، ويقال أبو محمد ويقال أبو صالح البلخي نزيل الشام مولى المهلب بن أبي صفرة الأزدي ، اسم أبيه عبد الله ، ويقال ميسرة (ت ١٣٥ هـ) .

(٣) « علل الترمذي الكبير » ص ٢٧١ ح ٢٩٦ .

(٤) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري ٢ / ٤٠٥ ج ٧٩١ .

(٥) « ميزان الاعتدال » للذهبي ٣ / ٧٤ و « سير أعلام النبلاء » ٦ / ١٤١ .

(٦) « الطبقات الكبرى » ٧ / ٢٦١ ج ٣٦٢٧ .

وقال العجلي : « ثقة » [١] .

وقال الترمذي : « وعطاء الخراساني رجل ثقة ، روى عنه الثقات من الأئمة ، مثل مالك ومعمر وغيرهما ولم أسمع أحدا من المتقدمين تكلم فيه بشيء »[٢] .

وقال يعقوب بن شيبة : « ثقة معروف بالفتوى والجهاد »[٣] .

وقال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن عطاء الخراساني فقال : « لا بأس به صدوق »[٤] .

قلت : يحتج بحديثه ؟

قال : نعم »[٥] .

وقال النسائي : « ليس به بأس »[٦] .

وقال الدارقطني : « ثقة في نفسه إلا أنه لم يلق ابن عباس »[٧] .

فأين هذه المصطلحات التوثيقية من قـول ابن المسيب في عطاء الخراساني « كذب عليَّ » ؟ .

---

(١) « تاريخ الثقات » للعجلي ص ٣٣٤ ج ١١٣٦ .

(٢) « علل الترمذي الكبير » ص ٢٧٣ ح ٥٠٠ .

(٣) « ميزان الاعتدال » ٣ / ٧٤ و « سير أعلام النبلاء » ٦ / ١٤١ .

(٤) وقع في « تهذيب التهذيب » « ثقة صدوق » والصواب ما أثبتناه هنا . أولا لوجوده كذلك في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم و « ميزان الاعتدال » ، وثانيا لقول ابن أبي حاتم عقبة : قلت يحتج بحديثه ؟ فإن الثقة لا يحتاج أن يسأل عنه بقول « يحتج بحديثه » إلا لنكتة .

(٥) « الجرح والتعديل » ٦ / ٣٣٥ ج ١٨٥٠ .

(٦) « سير أعلام النبلاء » ٦ / ١٤١ و « تهذيب التهذيب » ٧ / ٢١٣ و « ميزان الاعتدال » ٣ / ٧٣ .

(٧) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٢١٣ و « سير أعلام النبلاء » ٦ / ١٤٠ - ١٤١ .

الواقع أن قول ابن المسيب « كذب عليَّ عطاء » يعني أخطأ علي أو وهم ، فإن الخطأ والوهم من معاني الكذب في لغة أهل الحجاز ، وهو منهم فإنه قرشي ، والسياق الذي ورد فيه النص يدل على إرادة هذا المعنى وهاك لفظه .

قال الترمذي : « روي عن سعيد بن المسيب أن رجلا أتى النبي ﷺ وأفطر في رمضان .

وبعض أصحاب سعيد بن المسيب يقول : « سألت سعيدا عن هذا الحديث فقال : كذب عليَّ عطاء ، لم أحدث هكذا »[١] .

فإن قوله : « كذب عليَّ عطاء » يعني أخطأ علي ويدل على ذلك قوله بعد : « لم أحدث هكذا » فإنه أنكر الصفة ولم ينكر التحديث حتى يكون عطاء كذب عليه واختلق ، إذ لو أراد ذلك لقال : « لم أحدث بهذا » وفرق بين العبارتين .

ويتعين هذا الفهم بقول الترمذي الذي أورد هذا النص : « ولم أسمع أن أحدا من المتقدمين تكلم فيه بشيء »[٢] يعني يزيل ثقته مع أنه أورد كلام ابن المسيب السابق .

والقدر الذي أخطأ فيه عطاء على سعيد هو قوله في قصة الذي وقع بأهله في رمضان : « أن النبي ﷺ أمره أن يعتق رقبة » .

وإنما قال له : « تصدق ، تصدق »[٣] .

---

(١) « علل الترمذي الكبير » ص ٢٧١ ح ٢٩٦ .

(٢) « علل الترمذي الكبير » ص ٢٧٣ ح ٥٠٠ .

(٣) انظر « ميزان الاعتدال » ٣ / ٧٤ .

ومعنى هذا أن أصل القصة محفوظ عن ابن المسيب وإنما أخطأ عطاء في قوله إن النبي ﷺ أمره بكفارة الظهار .

وبالرغم من كون عطاء أخطأ في بعض هذا الحديث فإنه لا يسلب درجة الثقة لأنه ليس من شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطأ ، بل لا يسلب العدالة التي تخرم بكذب الراوي أو غيره ؟ لأنه أخطأ ولم يكذب الكذب المتعارف عليه عند النقاد .

غاية ما في الأمر أن يكون عطاء ثقة يخطئ ولكنه لا يصل إلى أن يقدح في عدالته بالكذب في الحديث .

وقد تكلم بعض النقاد - كالبخاري الذي خالف الجمهور - في عطاء حيث قال : « ما أعرف لمالك بن أنس رجلا يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني » .

[قال الترمذي] قلت له : « ما شأنه ؟

قال : « عامة أحاديثه مقلوبة »(١) .

فهذا يعني أنه أخطأ فيها لا أنه كذبها .

وقول البخاري : « يستحق أن يترك حديثه » حكم بلغه باجتهاد ، وهذه قضية أخرى غير ما نحن بصدده من بيان معنى قول ابن المسيب « كذب عليَّ » .

ومع ذلك فإن في قول الترمذي السابق إنكارا وتعريضا بصنيع البخاري وحكمه الذي انتهى إليه في شأن عطاء الخراساني .

---

(١) « علل الترمذي الكبير » ص ٢٧١ ح ٤٩٥ .

وأهل التحقيق ينزهون عطاء عن الكذب بل يذهبون إلى توثيقه مع علمهم بخطئه وإرساله .

قال الذهبي : « ثقة يرسل ويعنعن »[(١)] .

وقال الحافظ ابن حجر : « صدوق يهم كثيرا ويرسل ويدلس »[(٢)] .

فهذا يؤيد التوجيه السابق من أن معنى « كذب عليَّ » يعني أخطأ عليَّ .

ومن استعمالات النقاد الاصطلاحية التي خالفت دلالتها ظاهر معناها قول أبي حاتم الرازي في :

جُنادة بن مروان الحِمصي[(٣)] :

« ليس بقوي ، أخشى أن يكون كذب في حديث عبد الله بن بسر أنه رأى في شارب النبي ﷺ بياضا بِحِيال شفتيه »[(٤)] .

فإن قول أبي حاتم هذا « كذب في حديث عبد الله بن بسر » يعني أخطأ .

قال الحافظ ابن حجر : « أراد أبو حاتم بقوله كذب : أخطأ ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » وأخرج له هو والحاكم في « الصحيح »[(٥)] . ويدل على

---

(١) « ديوان الضعفاء والمتروكين » ص ٢١٤ ج ٢٨٣٢ .

(٢) « تقريب التهذيب » ص ٦٧٩ ج ٤٦٣٣ .

(٣) جُنادة بن مروان الحمصي روى عن حَريز بن عثمان وعيسى بن أبي رزين الثُمالي ، روى عنه إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزُّبيدي ومحمد بن عوف الحمصي وعمران بن بكار البراد الحمصي .

(٤) « الجرح والتعديل » ٢ / ٥١٦ ج ٢١٣٤ .

(٥) « لسان الميزان » لابن حجر ٢ / ١٧٢ .

قول الحافظ ابن حجر من إرادة أبي حاتم بقوله « كذب » أخطأ أن الحديث المشار إليه الذي رواه جنادة بن مروان الحمصي عن حَرِيز بن عثمان عن عبد الله بن بسر له أصل في صحيح البخاري وهذا لفظه . قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري : « حدثنا عصام بن خالد حدثنا حَرِيز بن عثمان أنه سأل عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ قال : أرأيت النبي ﷺ كان شيخا ؟

قال : كان في عَنْفَقَتِهِ شعرات بيض »(١) .

والعَنْفَقَةُ : « الشعر الذي في الشفة السفلي ، وقيل الشعر الذي بينها وبين الذقن ، وأصل العنفقة : خفة الشيء وقلته »(٢) .

والمقصود أن البياض واقع بحيال شفة النبي ﷺ السفلى أو ببعضها على التحقيق ، وهو ما عبر عنه عصام بن خالد على الصواب بالعنفقة ، لكن من الخطأ جعله في الشفة العليا أيضا .

فالتعبير بما وقع في رواية جنادة بن مروان أنه أخطأ ووهم أولى من حمله على الكذب بمعنى الاختلاق لأن للحديث أصلا في صحيح البخاري كما رأيت .

وهذا الخطأ وحده ليس كافيا في رمي جنادة بوضع الحديث ، ولهذا وثقه ابن حبان – على مذهبه المعروف وإن كان تساهله لا يفضي به إلى توثيق الكذابين – وأخرج له الحاكم في « الصحيح » كما تقدم عن الحافظ ابن حجر .

---

(١) « صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري » ٦ / ٥٦٤ ح ٣٥٤٦ كتاب « المناقب » باب : صفة النبي ﷺ .

(٢) « النهاية في غريب الحديث » لابن الأثير ٣ / ٣٠٩ .

ومما اختلفت دلالته عن ظاهر معناه إلى معنى الخطأ والوهم قول عبد الله بن محمد بن سيار الفرهياني : « سمعت أبا حفص عمرو بن علي حَلف أن بُنْدارًا[١] يكذب فيما يروي عن يحيى[٢] » .

وقد عورض هذا الجرح بعدة مصطلحات هي من أرفع عبارات التعديل كقول أبي حفص عمرو بن علي الفلاس وغيره .

« ثقة » و « قد كتب عنه الناس وقبلوه » و « الإمام » .

و « ثقة كثير الحديث » و « صدوق » و « صالح لا بأس به » .

و « كان يحفظ حديثه ويقرأه من حفظه » و « إمام أهل زمانه » .

و « كان ثقة مشهورا » و « من الحفاظ الأثبات » وغير ذلك من الألفاظ الدالة على أن بندارًا لم يكن من عموم الرواة ، بل كان من الحفاظ الكبار المكثرين والمتثبتين المبرزين في علم الحديث ، لعلمهم به ودرايتهم ، إلى جانب العدالة والصدق والأمانة .

وهذه مصطلحات التوثيق الصادرة في :

محمد بن بشار بندار .

قال العجلي : « ثقة كثير الحديث »[٣] .

---

(١) هو محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بُنْدَار (ت ٢٥٢ هـ) .

(٢) « تاريخ بغداد » ٢ / ١٠٢ ج ٤٩٧ .

(٣) « تاريخ الثقات » ص ٤٠١ ج ١٤٣٥ .

وقال أبو حاتم الرازي : « صدوق »[١] .

وقال عمرو بن علي وقد سئل عن أبي موسى محمد المثنى الزَّمِن ومحمد بن بشار بندار : « ثقتان يقبل منهما كل شيء إلا ما تكلم به أحدهما في الآخر »[٢] .

كل هذا يخالف ظاهر قول الفلاس المتقدم مما يقضي بضرورة الجمع بين قوليه .

وقال النسائي : « صالح لا بأس به »[٣] .

وقال ابن خزيمة : « إمام أهل زمانه في العلم والأخبار »[٤] .

وقال ابن حبان : « كان ممن يحفظ حديثه ويقرأه من حفظه »[٥] .

وقال مسلمة بن قاسم : « كان ثقة مشهورا »[٦] .

وقال الدارقطني : « من الحفاظ الأثبات »[٧] .

وقال الأزدي : « بندار كتب الناس عنه ، وقبلوه ، وليس قول يحيى والقواريري مما يجرحه ، وما رأيت أحدا ذكره إلا بخير وصدق »[٨] .

ففي هذه العبارات دلالة واضحة على إفادة صحة حديث بندار وتبرئة له من

---

(١) « الجرح والتعديل » ٧ / ٢١٤ ج ١١٨٧ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٩ / ٤٢٧ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١٢ / ١٤٧ و « تهذيب التهذيب » ٩ / ٧٢ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ١٢ / ١٤٥ و « تهذيب التهذيب » ٩ / ٧٢ .

(٥) « الثقات » ٩ / ١١١ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٩ / ٧٢ .

(٧) « تهذيب التهذيب » ٩ / ٧٢ - ٧٣ .

(٨) « سير أعلام النبلاء » ١٢ / ١٤٨ .

وصمة الكذب ، ولولا ذلك ما اعتمده البخاري ومسلم في صحيحيهما ، فقد روى عنه البخاري مائتي حديث وخمسة أحاديث ، ومسلم أربع مائة وستين[١] ، ومع هذا كله فإن قول الفلاس يقدح في روايته عن يحيى القطان حيث رماه بالكذب على يحيى .

ويضاف إلى هذا قول عبد الله بن علي بن المديني : « سمعت أبي وسألته عن حديث رواه بندار عن ابن مهدي ، عن أبي بكر بن عياش عن عاصم ، عن زِرٍّ ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ : « تسحروا [فإن في السحور] بركة » . قال : « هذا كذب حدثني أبو داود موقوفا ، وأنكره أشد الإنكار »[٢] .

فقول أبي حفص عمرو بن علي الفلاس : « أن بندارا يكذب فيما يروي عن يحيى » .

وقول علي بن المديني : « هذا كذب » .

يقصد بهما الخطأ والوهم والدليل على ذلك أن أبا حفص عمرو بن علي الفلاس وابن المديني وابن معين ومحمد بن بشار بندارا من طبقة واحدة[٣] اشتركوا في كثير من الشيوخ ، بل لازموا كثيرا يحيى بن سعيد القطان ، وتخرجوا به جميعا فكيف لبندار أن يغرب على سائر أصحاب يحيى القطان ؟

الجواب من جهات :

---

(١) انظر « تهذيب التهذيب » ٩ / ٧٣ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٢ / ١٤٧ - ١٤٨ و « تهذيب التهذيب » ٩ / ٧١ .

(٣) ذكرهم الذهبي في « المعين في طبقات المحدثين » في الطبقة الثامنة .

الجهة الأولى : أن بندارا من المكثرين عن يحيى القطان الملازمين له . قال ابن خزيمة : « سمعت بندارا يقول : اختلفت إلى يحيى بن سعيد القطان ، ذكر أكثر من عشرين سنة . قال بندار ولو عاش يحيى بعد تلك المدة لكنت أسمع منه شيئا كثيرا »(١) .

فهو أسعد حظا وأكثر ملازمة ومعرفة بمرويات القطان - في زعمه - وقد ساعده على ذلك تبكيره بالسماع .

روى الخطيب البغدادي من طريق محمد بن المسيب : « سمعت محمد بن بشار يقول : كتب عني خمسة قرون وسألوني الحديث وأنا ابن ثمان عشرة سنة ، فاستحييت أن أحدثهم في المدينة فأخرجتهم إلى البستان ، وأطعمتهم الرطب ، وحدثتهم »(٢) .

الجهة الثانية : أن بندارا كان يحفظ حديثه ، ويقرأه من حفظه فإذا قرأ من كتاب غيره ربما وقع له الخطأ .

قال عبد الله بن محمد بن سيار الفرهياني : « أبو موسى وبندار ثقتان ، وأبو موسى أحج ، لأنه كان لا يقرأ إلا من كتابه ، وبندار يقرأ من كل كتاب [فإنه كان يحفظ حديثه] »(٣) .

الجهة الثالثة : أن قول ابن المديني في حديث « تسحروا » « هذا كذب »

---

(١) « تاريخ بغداد » ٢ / ١٠١ ج ٤٩٧ .

(٢) « تاريخ بغداد » ٢ / ١٠١ - ١٠٢ ج ٤٩٧ .

(٣) « تاريخ بغداد » ٢ / ١٠٣ ج ٤٩٧ والزيادة بين المعقوفين من « السير » للذهبي ١٢ / ١٤٨ .

يعني خطأ ووهم لأنه إنما أنكر رفع الحديث من هذا الطريق لأن الجادة فيه الوقف ، وقد روي وصح مرفوعا من غير هذا الطريق[١] .

والخطأ في رفع الحديث أو وقفه من الأوهام التي يقع فيها الثقات الحفاظ فتعلل بها الأحاديث ، ومن حصل منه ذلك من الثقات لا يتهمه النقاد وإنما يعللون طريقه ، وإن كان الحديث صحيحا من طريق آخر .

الجهة الرابعة : مما يدل على أن قول أبي حفص « إن بندارا يكذب » ، يعني به أنه يخطئ ثبوت توثيقه عنه كما تقدم .

قال المعلمي : « وإنما أراد عمرو بن علي بالكذب الوهم والخطأ بدليل أنه قد جاء عنه توثيق بندار كما مر ، وأن الراوي عنه وهو ابن سيار وثق بندارا ... »[٢] .

ولا يخفى أن المنافسة العلمية بين الأقران قد تحمل أحدهم على الطعن في الآخر خصوصا فيما يُغْرب به على صاحبه .

---

(١) صح الحديث من رواية أنس بن مالك مرفوعا أخرجه البخاري ٤ / ١٣٩ ح ١٩٢٣ كتاب « الصوم » : باب بركة السحور من غير إيجاب . ومسلم ٧ / ٢٠٦ - ٢٠٧ كتاب « الصوم » (باب فضل السحور واستحباب تأخيره) . والنسائي ٤ / ١٤١ كتاب « الصيام » : باب الحث على السحور . والترمذي ٣ / ٨٨ ح ٧٠٨ كتاب « الصوم » : باب ما جاء في فضل السحور .

ومن رواية أبي هريرة أخرجه النسائي ٤ / ١٤١ ، ومن رواية العرباض بن سارية أخرجه أبو داود ٢ / ٧٥٧ - ٧٥٨ ح ٢٣٤٤ كتاب « الصوم » باب : من سمى السحور الغذاء والنسائي ٤ / ١٤٥ بنحوه ومن رواية المقدام بن معد يكرب مرفوعا أيضا أخرجه النسائي ٤ / ١٤٦ .

وفي الباب عن جابر عن عبد الله وابن عباس ، وعمرو بن العاص وعتبة بن عبد الله وأبي الدرداء .

(٢) « التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل » عبد الرحمن المعلمي ١ / ٤٣٠ - ٤٣١ .

قال إبراهيم بن أرومة الأصبهاني حدث عمرو بن علي بحديث عن يحيى القطان فبلغه أن بندارا قال : « ما تعرف هذا من حديث يحيى » .

فقال أبو حفص وبلغ بندار إلى أن يقول : « ما نعرف »[١] .

فقد حصل من بندار ما حصل من أبي حفص من إنكار ما أغرب به أبو حفص غير أن عبارة بندار ألطف من عبارة الفلاس الذي استعمل مادة الكذب الذي يعني الخطأ والوهم .

ولذلك فإن النقاد لم يعتبروا كلام الفلاس مؤثرا في محمد بن بشار بندار .

قال الذهبي : « ولا عبرة بقول من ضعفه »[٢] .

وقال أيضا : « كذبه الفلاس ، فما أصغى أحد إلى تكذيبه لتيقنهم أن بندارا صادق أمين »[٣] .

وقال الحافظ ابن حجر : « وضعفه عمرو بن علي الفلاس ، ولم يذكر سبب ذلك فما عرجوا على تجريحه »[٤] .

هذا إذا حملنا قول الفلاس على ظاهره . أما وقد بان بأن المقصود بالكذب الخطأ والوهم ، فإن الثقة غير معصوم من الخطأ ومن ثم لا تنافي ، ولا تعارض بين كونه ثقة وكونه أخطأ في شيء ما ، خصوصا إذا علما أنه من المكثرين

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٨١ .

(٢) « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٥١١ .

(٣) « الميزان » ٣ / ٤٩٠ .

(٤) « هدي الساري » ص ٤٣٧ .

الحفاظ ، فالخطأ لابد أن يعتبر فيه كثرة المروي وقلته .

٢ - « كَذَبَ » بمعنى ابتدع أو « كذّاب » بمعنى مبتدع .

ومن الاستعمالات التي خرج بها بعض النقاد عن الدلالة الظاهرة من لفظ الكذب قول بعضهم في الراوي « كذاب » بمعنى « مبتدع » فأكثر استعمال النقاد للكذب ينصرف إلى الاختلاق والوضع إلا ما دل الدليل على إرادة الوهم والخطأ - كما تقدم - أو الابتداع كما يبينه الدليل هنا إن شاء الله .

والناقد حينما يكون ممكنا معتبرا إماما في النقد فإن إطلاقه لمثل هذه الصيغ يكون موهما .

فإذا عورض قوله ببعض مصطلحات التوثيق من غيره ازداد الأمر إشكالا .

ومن هنا تأتي ضرورة الكشف عن مثل هذه المصطلحات التي اختلفت دلالتها عن ظاهرها أو استعمالها المشهور .

فمنها قول يحيى بن سعيد القطان في :

عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد[1] .

« كذاب »[2] بصيغة المبالغة من مادة الكذب ، وهي معارضة بعدة

(١) عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد الأزدي ، مولى المهلب بن أبي صفرة أبو عبد الحميد (ووقع في « السير » وحده أبو عبد المجيد بميم ثم جيم ، وهو خطأ مخالف لما في سائر المصادر ك « تاريخ البخاري » ، و « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم و « الكامل » لابن عدي و « تهذيب التهذيب » لابن حجر) توفي عبد المجيد بن عبد العزيز سنة ٢٠٦ هـ .

(٢) رواه الفسوي في « المعرفة والتاريخ » ٣ / ٥٢ .

مصطلحات توثيقية عن نقاد آخرين مثل « ثقة » و « ثقة ليس به بأس » و « كان أعلم الناس بحديث ابن وجريج » « كان صدوقا ، ما كان يرفع رأسه إلى السماء وكانوا يعظمونه » و « ليس به بأس » و « ثبت في حديث ابن جريج » .

وهي مصطلحات واضحة الدلالة ، أقل أحوالها أن تفيد حسن حديث من قيلت فيه ، وهذه أسيقتها .

قال عباس الدوري : « سمعت يحيى بن معين يقول : « عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رواد ثقة ... » وابن علية عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ، فأصلحها له .

فقلت ليحيى : « ما كنت أظن أن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد هكذا . قال : « كان أعلم الناس بحديث ابن جريج ، ولكنه لم يكن يبذل نفسه للحديث »[١] ، يعني أنه لا تجود نفسه بتحديث الآخرين فهو عسر الرواية .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد لا بأس به ، وكان فيه غلو في الإرجاء ويقول : هؤلاء الشُّكَّاك[٢] »[٣] .

فهذا يبين أن عبد المجيد وإن كان ثقة إلا أنه لم يسلم من بدعة الإرجاء ، وإن كان ذلك لا يقدح فيه عند كثير من النقاد .

---

(١) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري ٢ / ٣٧٠ ج ٢٣٤ و ٣٦٠ .

(٢) جمع شاك وهو من يقول من العلماء : أنا مؤمن إن شاء الله ، انظر « السير » ٩ / ٤٣٤ .

(٣) رواه ابن عدي في « الكامل » ٥ / ٣٤٤ . ووقع في « التهذيب ٦ / ٣٨١ » « ثقة » بدل « لا بأس به » .

وقال أبو داود : « ثقة داعية إلى الإرجاء »[١] .
وقال النسائي : « ثقة »[٢] .
وقال مرة : « ليس به بأس »[٣] .
وقال الخليل : « ثقة »[٤] .
وقال الدارقطني في « العلل » : « كان أثبت الناس في ابن جريج »[٥] .

ومع كون عبد المجيد ثقة عند كثير من النقاد إلا أن بعضهم ضعفه ضعفا قريبا محتملا يصلح حديثه معه للاعتبار ، ومعظم من ضعفه نقم عليه بدعة الإرجاء ، وبعضهم مشاه مع علمه بها كيحيى بن معين وأحمد بن حنبل وأبي داود وغيرهم . والذي حمل القطان على إطلاق الكذب عليه غلوه في بدعته .

قال ابن الجنيد : « سمعت يحيى بن معين وذكر عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد ، فذكر من نبله وهيبته .

ثم قال : قال لي علي بن المديني : ما بدع عبد المجيد إلا بحال الحميدي ، كان الحميدي ينهى عنه .

ثم قال يحيى : وكان عبد المجيد صدوقا ، ما كان يرفع رأسه إلى السماء .

---

(١) « ميزان الاعتدال » ٢ / ٦٤٨ و « تهذيب التهذيب » ٦ / ٣٨٢ .
(٢) « تهذيب التهذيب » ٦ / ٣٨٢ .
(٣) « تهذيب التهذيب » ٦ / ٣٨٢ .
(٤) « تهذيب التهذيب » ٦ / ٣٨٣ .
(٥) « تهذيب التهذيب » ٦ / ٣٨٢ .

قال : وكانوا يعظمونه »[١] .

وقال يحيى بن معين أيضا : « إنما كان الحميدي وأولئك يقعون فيه ، أرادوا أن يبذل لهم فلم يفعل ، وهو ثقة في نفسه ، إلا أنه كان يرى رأي الإرجاء ، إلا أنه كان يروي عن قوم ضعفاء ، وأما في نفسه فهو ثقة ، يعني عبد المجيد »[٢] .

كما لم يعتبر الإمام أحمد بن حنبل بدعة عبد المجيد موجبا لرد حديثه ما لم يكن داعية أو مخاصما .

قال المَرُّوذي : « سألته – يعني أحمد بن حنبل – عن عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رواد كيف هو ؟

فقال : كان مرجئا ، قد كتبت عنه ، وكانوا يقولون : أفسد أباه[٣] وكان منافرا لابن عيينة » .

وكان أبو عبد الله يحدث عن المرجئ ؟ إذا لم يكن داعية أو مخاصما »[٤] .

وقد تكون منافرته لابن عيينة مما جلب عليه – أيضا – سخط القطان والحميدي إضافة إلى بدعته فتحاملا عليه . وقد تكون بدعته سبب منافرته لابن عيينة الذي كان يمثل الخط السني الجاد ، فتمالأ على عبد العزيز أتباع ابن عيينة .

---

(١) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص ٧٤ ج ٣٣٣ .

(٢) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص ١٢٦ ج ٦٧٢ .

(٣) دعاه للإرجاء .

(٤) « العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل » رواية المروذي ص ١٢٤ ج ٢١٣ .

وقال الفسوي : « عبد المجيد بن عبد العزيز كان مبتدعا عنيدا داعية »[١] . ثم ذكر قول القطان السابق .

فهذا كله يدل على أن سبب ضعف عبد المجيد عند من ضعفه يرجع إلى بدعته ، ولهذا قال ابن عدي : « وعامة ما أنكر عليه الإرجاء »[٢] .

والمقصود أن قول يحيى القطان في عبد المجيد « كذاب » يعني مبتدع وحينئذ فلا مانع أن يكون الراوي ثقة مع بدعته على ما تقدم في حكم رواية المبتدع .

فعبد المجيد هذا - عند التحقيق - يكون حسن الحديث بعيدا عن الوضع والترك ، وقد جنح إلى مثل هذا الحكم فيه بعض النقاد ، قال الحافظ ابن حجر : « صدوق يخطئ ، وكان مرجئا ، أفرط ابن حبان فقال متروك »[٣] .

فانظر إلى البون الشاسع بين كون الراوي حسن الحديث وكونه كذابا - ومن جهة أخرى فإن المبتدع كذاب كذبا عاما - لا في الرواية - لأنه زاد في دين الله ما ليس منه ، ومع ذلك لا يحسن من الناقد أن يستعمل هذه الصيغة فيمن هو مبتدع لأنها موهمة خصوصا إذا خلت عن القرائن .

ومن استعمالات الكذب - عند النقاد - التي اقترنت بما يدل على خروجها عن ظاهر معناها إلى معنى الابتداع قول أبي إسحاق الجوزجاني في :

---

(١) « المعرفة والتاريخ » ٣ / ٥٢ .

(٢) « الكامل » ٥ / ٣٤٦ .

(٣) « تقريب التهذيب » ص ٦٢٠ ج ٤١٨٨ .

تَلِيد بن سليمان[١] :

« وهو عندي كان يَكْذِبُ »[٢] أي كان يبتدع .

والجوزجاني متهم بالنصب ، عنده تحامل على الشيعة ، وكثيرا ما يهول في شأنهم ويحط عليهم بما لا داعي له كما مر في محله من هذه الرسالة .

وقد عورض قول الجوزجاني في تليد هذا بما ينزهه عن التورط في وضع الأحاديث ، بل مشاه بعض النقاد وأصدروا فيه مصطلحات تفيد حسن حديثه ، وإن كان الأكثر على تضعيفه ، ومع ذلك فلا يصير وضاعا بالمعنى الاصطلاحي عند المحدثين .

وهذه مصطلحات التوثيق الصادرة فيه :

قال المروذي : « وقال - يعني أحمد بن حنبل - في تَلِيد بن سليمان « كان مذهبه التشيع » ، ولم ير به بأسا[٣] . فقد كشف النص عن تورط تليد في التشيع ، كما سجل توثيق أحمد بن حنبل له .

ومثله قول العجلي : « تَلِيد بن سليمان كوفي ، روى عنه أحمد بن حنبل ، لا بأس به ، وكان يتشيع ويدلس »[٤] .

---

(١) تليد بن سليمان المحاربي ، أبو سليمان ، ويقال أبو إدريس الأعرج الكوفي مات بعد سنة تسعين ومائة .

(٢) « أحوال الرجال » للجوزجاني ص ٧٤ ج ٩٣ .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال » رواية المروذي ص ١١٥ ج ١٨٩ .

(٤) « تاريخ الثقات » للعجلي ص ٨٨ ج ١٧٦ .

وقال ابن عمار : « تليد بن سليمان ، زعموا أنه لا بأس به »[١] .

فهؤلاء الذين وثقوه ، وغيرهم ممن ضعفه ضعفا لا يصل إلى درجة الوضع والكذب في الحديث يلزموننا بتأمل بواعث اتهام الجوزجاني لهذا الرجل بالوضع .

وهذا الذي تقدم عن هؤلاء النقاد لا يكفي في ادعاء أن قول الجوزجاني في هذا الراوي « كان يكذب » يعني يبتدع . ولكن قول يحيى بن معين في هذا الراوي يبين ذلك . وهو استعمال آخر دل على كون الناقد قد يستعمل لفظ الكذب ويقصد بها الابتداع ، وإن كان ذلك قليلا من حيث الاستعمال ، ولكنه وارد وثابت .

وهذا هو قول يحيى بن معين في تليد : « تليد كذاب ، كان يشتم عثمان ، وكل من شتم عثمان ، أو طلحة أو أحدا من أصحاب النبي ﷺ - دجال لا يُكتب عنه ، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين »[٢] .

فقد فصل هذا النص تفصيلا شافيا في شأن تليد حيث أبان عن بعض مخازيه ، وهي تناوله وطعنه في سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وبمثل نفس ابن معين شان الفسوي وأبو داود وغيرهما عدالة تليد .

قال الفسوي رحمه الله : « وتليد رافضي[٣] خبيث ، سمعت عبيد الله بن

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ٧ / ١٤٥ ج ٣٥٨٢ .

(٢) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري ٢ / ٦٦ ج ٢٦٧٠ .

(٣) وقع تصحيف في هذا النص من محقق كتاب « المعرفة والتاريخ » وهو الدكتور أكرم ضياء العمري ، حيث صير النص هكذا « تليد بن أفضى ، خبيث » وعنون اسمه في الفهارس « تليد ابن أفضى » فضاع بذلك تليد بن سليمان وحل محله « تليد بن أفضى » ولا وجود لراو بهذا الاسم ، فنرجو من شيخنا الدكتور أكرم إصلاحه .

موسى يقول لابنه محمد : أليس قد قلت لك لاتكتب حديث تليد هذا »[١] .

وقال أبو داود : « رافضي خبيث » و « رجل سوء يشتم أبا بكر وعمر »[٢] .

وقد ضعف تليدا نقاد آخرون كالنسائي وابن عدي وأبي أحمد الحاكم والدارقطني ، ومع ذلك لم يبلغوا به درجة الكذب والوضع في الحديث ، وقد لخص أقوالهم الحافظ ابن حجر في قوله : « رافضي ضعيف »[٣] .

واكتفى الذهبي بقوله قال : « أبو داود : رافضي »[٤] .

والحاصل أن قول الجوزجاني في تليد « كان يكذب » يعني يبتدع دل على ذلك قول ابن معين وقول غيره من النقاد الذين فسروا ما جرح به هذا الراوي ، ومع ذلك لا يكون تليد كذابا مختلقا للأحاديث ، فالكذب من الجرح الذي لا يحتمل من الراوي ، وقد يحتمل غير الكذب من الراوي كالبدعة وغيرها والله أعلم .

وكل الاستعمالات المتقدمة للكذب بمعنى الخطأ أو الوهم ، أو بمعنى البدعة أو الابتداع ، قد تكون من الكلام المحتمل في ضبط الراوي أو عدالته ؟ لأن الراوي الثقة أو الصدوق الذي يقبل حديثه الجمهور لا يشترط فيه العصمة من الخطأ .

ومما يجعل بدعة الراوي من الطعن المحتمل ما تقدم من الخلاف عن العلماء في

---

(١) « المعرفة والتاريخ » ٣ / ٣٦ .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ٧ / ١٤٥ ج ٣٥٨٢ .

(٣) « تقريب التهذيب » ص ١٨١ ج ٨٠٥ .

(٤) « ديوان الضعفاء والمتروكين » للذهبي ص ٣٦ ج ٦٧٢ .

حكم رواية المبتدع .

وسواء هذا أو ذاك فإن الفرق جلي بين كذِب الراوي الذي يعني اختلاق الحديث على رسول الله ﷺ ، وهذا هو إطلاق الكذب ، وبين كون الثقة يخطئ أو يهم ، أو تلبس ببدعته ، أو غير ذلك مما يحتمل من الراوي ولا يكون من التعارض الحقيقي .

٣ - « مُنْكَرُ الحديث » بمعنى مطلق التفرد أو « يروي أحاديث مناكير ، أو مُنَكَرَة » أي أفرادا .

المنكر لغة : ضد المعروف أو القبيح ، وله استعمالات أخرى .

قال الفيومي : « أنكَرْتُهُ إنْكارا خلاف عرفته ، ونَكَرْتُه مثال تعبت كذلك غير أنه لا يتصرف ، والنَّكير الإنْكار أيضا ، والنَّكْراء وزان الحمراء بمعنى المنكر ، والنُّكْرُ مثل قُفْل مثله وهو الأمر القبيح ، وأنكرت عليه فعله إنكارا إذا عبته ونهيته ، وأنكَرْتُ حقه جَحَدْتَهُ .

ونَكَّرْتُهُ تَنْكِيرًا فتنكر مثل غيرته تغييرا فتغير وزنا ومعنى »[1] .

واصطلاحا : اختلف المحدثون في تعريف الحديث المنكر إلى أقوال يصعب حصرها ، والمشهور عنهم من حيث التعريف خمسة أقوال ومن حيث الإطلاق والاستعمال أكثر من ذلك .

نختار من هذه التعريفات خمسة هي أشهرها ، ونركز على بعضها مما اختلفت

(١) « المصباح المنير » للفيومي ص ٢٣٩ .

دلالته استعمالا عن ظاهر معناه فأوهمت التعارض في رواة اتفق جمهور النقاد على توثيقهم فكان قول بعض النقاد فيهم : « منكر الحديث » مشكلا ، يحتاج إلى تحقيق في المراد من إطلاق هذا المصطلح في مثل هذه الحالات .

فمما وقفنا عليه من تعريفات الحديث المنكر :

١ – ما تفرد به الضعيف .

قال الذهبي : « المنكر وهو ما انفرد الراوي الضعيف به »[١] .

٢ – هو الحديث الذي في إسناده راو فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه .

قال الحافظ ابن حجر : « ثم الطعن إما أن يكون لكذب الراوي ، أو تهمته بذلك ، أو فحش غلطه ، أو غفلته ، أو فسقه ...

فالأول الموضوع ، والثاني المتروك ، والثالث المنكر على رأي ، وكذا الرابع والخامس »[٢] ففي هذا التعريف لا يشترط تفرد ولا مخالفة .

٣ – ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة .

قال الحافظ ابن حجر : « فإن خولف بأرجح فالراجح المحفوظ ومقابله الشاذ ، ومع الضعف فالراجح المعروف ومقابله المنكر »[٣] .

وهذا التعريف اشتهر أكثر بعد الحافظ ابن حجر ، وعليه عمل المتأخرين بعده .

---

(١) « الموقظة » ٤٢ .

(٢) « نخبة الفكر » مع شرحها نزهة النظر ص ١١٤ إلى ١٢٣ .

(٣) « نخبة الفكر » مع شرحها نزهة النظر ص ٩٧ – ٩٨ .

٤ - ما تفرد به الصدوق الذي لا يقبل تفرده .

قال الذهبي : « وقد يعد مفرد الصدوق منكرا »[١] .

وهو استعمال مشهور عند عدد من النقاد ، فمن أمثلته ما رواه النسائي[٢] وابن ماجة[٣] من طريق أبي زُكَيْر[٤] يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا : « كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان » .

قال النسائي : « هذا حديث منكر تفرد به أبو زكير يحيى بن محمد وهو شيخ صالح غير أنه لم يبلغ مبلغ من يقبل تفرده .. »[٥] .

وسيأتي قريبا - من كلام ابن رجب - ما يدل على أن المنكر بهذا المعنى قد استعمله أبو حاتم الرازي وأبو بكر البرديجي .

٥ - ما تفرد به الثقة :

وهذا التعريف على غرابته فإنه استعمال شائع عند كثير من المتقدمين ابتداء من القرن الثاني .

---

(١) « الموقظة » ص ٤٢ .

(٢) انظر « فتح المغيث » للسخاوي ١ / ٢٣٦ .

(٣) رواه ابن ماجة ٢ / ١١٠٥ ح ٣٣٣٠ كتاب « الأطعمة » باب : أكل البلح بالتمر . والنسائي في « السنن الكبرى » ٤ / ١٦٦ - ١٦٧ ح ٦٧٢٤ أبواب الأطعمة : البلح بالتمر ، والعقيلي في « الضعفاء الكبير » ٤ / ٤٢٧ ج ٢٠٥٥ وابن عدي في « الكامل » ٧ / ٢٤٣ .

(٤) يحيى بن محمد بن قيس المحاربي ، أبو زكير البصري الضرير مدني الأصل كنيته أبو محمد وأبو زكير لقب .

(٥) « فتح المغيث » ١ / ٢٣٦ .

والاستعمالان الأخيران اشتهر إطلاقهما على المنكر من عدد من النقاد .
قال الحافظ ابن حجر : « وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة »[١] .

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي : « ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث ، وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البَرْدِيجي الحافظ ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل : « أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة ، أو عن التابعين ، عن الصحابة . لا يعرف ذلك الحديث ، وهو متن الحديث ، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكرا » .

ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة عن أنس ، عن النبي ﷺ ، وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر كما قاله الإمام أحمد في حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ في النهي عن بيع الولاء وهبته » .

قال البرديجي بعد ذلك : « فأما أحاديث قتادة التي يرويها الشيوخ مثل حماد ابن سلمة ، وهمام ، وأبان ، والأوزاعي ، ننظر في الحديث فإن كان الحديث يحفظ من غير طريقهم عن النبي ﷺ أو عن أنس بن مالك من وجه آخر ، لم يدفع ، وإن كان لا يعرف عن أحد عن النبي ﷺ ولا من طريق عن أنس إلا من رواية هذا الذي ذكرت لك ، كان منكرا » .

---

(١) « هدي الساري » ص ٣٩٢ .

وقال أيضا : « إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ حديثا لا يصاب إلا عند الرجل الواحد لم يضره أن لا يرويه غيره ، إذا كان متن الحديث معروفا ، ولا يكون منكرا ولا معلولا » .

وقال في حديث رواه عمرو بن عاصم ، عن همام ، عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس أن رجلا قال للنبي ﷺ : « إني أصبت حدا فأقمه علي ... » الحديث .

« هذا عندي حديث منكر ، وهو عندي وهم من عمرو بن عاصم » .

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال : « هذا حديث باطل بهذا الإسناد » .

وهذا الحديث مخرج في الصحيحين من هذا الوجه .

وخرج مسلم معناه أيضا من حديث أبي أمامة عن النبي ﷺ فهذا شاهد لحديث أنس .

ولعل أبا حاتم والبرديجي إنما أنكرا الحديث لأن عمرو بن عاصم ليس هو عندهما في محل من يحتمل تفرده بمثل هذا الإسناد والله أعلم »[١] .

والمقصود أن استعمال النقاد لمصطلح « منكر الحديث » له عدة دلالات وقفنا على أشهرها ، وأن الناقد لو قال في راو « منكر الحديث » قد وثقه جمهور النقاد ، فلا تعارض بين أقوالهم حينئذ . فيتعين حمل معنى هذا المصطلح على التعريف الرابع وهو تفرد الصدوق أو الخامس وهو تفرد الثقة إذا دلت القرائن على ذلك .

---

(١) « شرح علل الترمذي » لابن رجب الحنبلي ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٥ .

وكما يستعمل مصطلح « منكر » - عند النقاد - وصفا للأحاديث ، أي نقدا لها وحكما عليها ، يستعمل أيضا مضافا « منكر الحديث » نقدا للرواة وحكما عليهم بما يستحقون من ألفاظ الجرح والتعديل . والذي يعنينا هنا هو الاستعمال الثاني الذي يكون من مراتب ألفاظ الجرح - بادي الأمر .

فمن استعمالات النقاد لمصطلح « مُنْكَرُ الحديث » على معنى مطلق التفرد ، قول يحيى بن سعيد القطان في :

قَيْسِ بن أبي حازم[1] .

« منكر الحديث »[2] فإنه ممن جمع مرويات الصحابة وانفرد بالرواية عن العشرة منهم ، بل هو من أجل التابعين إسنادا .

ومما يدل على عدم إرادة الجرح من قول القطان فيه ، اتفاقُ جمهور النقاد على توثيق قيس بن أبي حازم ، فقد عورض قول يحيى فيه « منكر الحديث » بعدة مصطلحات توثيقية كقولهم « أجود التابعين إسنادا » و « ما كان بالكوفة أحد أروى عن أصحاب رسول الله ﷺ من قيس » و « من قدماء التابعين ... وهو رجل كامل » و « هو متقن الرواية » و « الحديث عنه من أصح الأسانيد » و « كوفي جليل ، وليس في التابعين أحد روى عن العشرة إلا قيس بن أبي حازم » و « هو أوثق من الزهري » و « ثقة » و « الأُسْطُوَانَة يعني في الثقة » .

---

(١) قَيْس بن أبي حازم البجلي ، أبو عبد الله الكوفي مخضرم ، ويقال له رؤية وهو الذي يقال : إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة ، مات بعد التسعين أو قبلها .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٣٨٨ .

وهي عبارات صريحة في التوثيق ، لا تحتمل غيره ، دالة على تميز حديثه وإتقانه وجودته ، مع كثرته ، واستيعابه ، وهذه أسيقتها :

قال سفيان بن عيينة : « ما كان بالكوفة أحد أروى عن أصحاب رسول الله ﷺ من قيس بن أبي حازم »(١) .

فهذا يفيد كثرة حديثه عن الصحابة من بين رواة الكوفة ، ورغم كثرة روايته فهو قليل الخطأ جيد الحديث .

قال أبو داود : « أجود التابعين إسنادا قيس بن أبي حازم ، روى عن تسعة من العشرة ، لم يرو عن عبد الرحمن بن عوف ، روى عن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وطلحة ، والزبير ، وسعد ، وسعيد »(٢) .

وقد سما بقيس بعض النقاد فوق مرتبة بعض أئمة الحديث كالزهري .

قال يحيى بن معين : « قيس بن أبي حازم أوثق من الزهري ومن السائب بن يزيد »(٣) .

وقال في رواية أخرى : « ثقة »(٤) .

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ٤ / ١٩٩ و « تهذيب التهذيب » ٨ / ٣٨٧ .

(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم » ١ / ٢٦٩ ج ٣٩٧ .
لم يذكر في هذا النص أبو عبيدة بن الجراح وهو من العشرة اتفاقا ، وهو داخل ضمنا لأن صاحب النص إنما استثنى عبد الرحمن بن عوف ، وقد ذكر في « التهذيب » لقيس بن أبي حازم رواية عن أبي عبيدة ، فلعله لم يذكر اختصارا للعلم بالمستثنى أو سقط على الناسخ .

(٣) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ١٢ / ٤٥٠ ج ٦٩٣٦ من طريق معاوية بن صالح .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٧ / ١٠٢ ج ٥٧٩ من طريق أبي بكر بن أبي خيثمة .

وقال العجلي : « ثقة »[١] .

وهذا الذي قال فيه بن معين مبني على التتبع والاستقراء لمرويات قيس ، فإنه من الثقات الأثبات المجودين للحديث ، ولهذا قال فيه إسماعيل ابن أبي خالد : « حدثنا قيس بن أبي حازم هذه الأسطوانة » يعني أنه في الثقة مثل الأسطوانة »[٢] . فهذا تشبيه بالأسطوانة - وهي إحدى أعمدة البناء - لكثرة تثبته وضبطه وندرة خطئه واستقامة حديثه ، فالاعتماد عليه كالاعتماد على الأسطوانة .

وقال ابن خراش : « كوفي جليل ، وليس في التابعين أحد روى عن العشرة إلا قيس بن أبي حازم »[٣] .

فهذا الذي تقدم من توثيق قيس بن أبي حازم وتثبيته معارض بما روى علي بن المديني أن يحيى بن سعيد قال له : « قيس بن أبي حازم منكر الحديث » ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير منها حديث « كِلاب الحَوْأب »[٤] يعني أنه

---

(١) « تاريخ الثقات » للعجلي ص ٣٩٢ ج ١٣٩٣ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٧ / ١٠٢ ج ٥٧٩ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٣٨٨ و « سير أعلام النبلاء » ٤ / ٢٠٠ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ٢٠٠ / ٤ و « ميزان الاعتدال » ٣ / ٣٩٢ و « تهذيب التهذيب » ٨ / ٣٨٨ والحَوْأب موضع بئر بين مكة والبصرة . والحديث المشار إليه أخرجه الإمام أحمد بإسناد صحيح من طريق إسماعيل (بن أبي خالد) ثنا قيس قال لما أقبلت عائشة بلغت مياه بني عامر ليلا نبحت الكلاب قالت أي ماء هذا ؟ قالوا ماء الحوأب قالت ما أظنني إلا راجعة ، فقال بعض من كان معها بل تقدمين فيراك المسلمون فيصلح الله عز وجل ذات بينهم قالت : إن رسول الله ﷺ قال لها ذات يوم وكيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوأب » المسند ٦ / ٥٢ و ٩٧ .

تفرد بأحاديث . وقوله بعد « ثم ذكره له يحيى أحاديث مناكير » أي غرائب انفرد بها ، وهي محتملة لكثرة روايته وسعة محفوظه » .

قال يعقوب بن شيبة : « أدرك قيس أبا بكر الصديق ، وهو رجل كامل إلى أن قال : وهو متقن الرواية ، وقد تكلم أصحابنا فيه فمنهم من رفع قدره وعظمه ، وجعل الحديث عنه من أصح الأسانيد .

ومنهم من حمل عليه وقال : له أحاديث مناكير ، والذين أَطْرَوْهُ حملوا عنه هذه الأحاديث على أنها عندهم غير مناكير ، وقالوا هي غرائب .

ومنهم من لم يَحْمِلْ عليه في شيء من الحديث ، وحمل عليه في مذهبه ، وقالوا كان يحمل على علي ، والمشهور أنه كان يقدم عثمان ، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه .

ومنهم من قال : « إنه مع شهرته لم يرو عنه كبير أحد وليس الأمر عندنا كما قال هؤلاء ، وأرواهم عنه إسماعيل بن أبي خالد ، وكان ثقة ثبتا ، وبيان بن بِشْر ، وكان ثقة ثبتا وذكر جماعة »[١] .

وقال الحافظ ابن حجر : « ومراد القطان بالمنكر الفرد المطلق »[٢] .

وقال الحافظ الذهبي : « ثقة حجة ، كاد أن يكون صحابيا ، وثقه ابن معين والناس ، وقال علي ابن المديني ، عن يحيى بن سعيد « منكر الحديث » ثم سمى له أحاديث استنكرها فلم يصنع شيئا ، بل هي ثابتة ، لا ينكر له التفرد

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ٤ / ١٩٩ - ٢٠٠ و « تهذيب التهذيب » ٨ / ٣٨٧ - ٣٨٨ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٨ / ٣٨٩ .

في سعة ما روى ، من ذلك حديث كلاب الحَوْأبِ »[١] .

ومعنى كلام الذهبي هنا أن الثقة إذا كان مكثرا فإن تفرده لا يقدح في ضبطه .

ومن استعمالات القطان للمنكر على معنى الفرد المطلق الذي لا متابع له قوله : « ما أنكرت على عبيد الله بن عمر[٢] إلا حديثا واحدا ، حديث نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ « لا تسافر امرأة سفر ثلاثٍ إلا مع ذي محرم »[٣] .

قال الإمام أحمد : « فحدثناه عبد الرزاق عن العمري عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ولم يرفعه »[٤] .

فالنكارة هنا تتجلى في رفع عبيد الله بن عمر لهذا الحديث .

وقال أبو عبد الله [أحمد بن حنبل] قال لي يحيى بن سعيد : « فوجدته قد حدث به العمري الصغير عن ابن عمر مثله .

قال أبو عبد الله : « لم يسمعه إلا من عبيد الله ، فلما بلغه عن العمري صححه »[٥] .

فالنكارة في اصطلاح يحيى القطان تعني مطلق التفرد .

قال ابن رجب : « وهذا الكلام يدل على أن النكارة عند يحيى القطان لا

---

(١) « ميزان الاعتدال » ٣ / ٣٩٢ - ٣٩٣ .

(٢) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، العُمري ، المدني ، أبو عثمان أحد الفقهاء السبعة (ت ١٤٥ أو ١٤٧ هـ) .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال » للإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله عنه ٢ / ٢٠٣ - ٢٠١٢ .

(٤) « العلل ومعرفة الرجال » للإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله عنه ٢ / ٢٠٣ ج ٢٠١٢ .

(٥) « شرح علل الترمذي » لابن رجب الحنبلي ٢ / ٦٥٦ .

تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر »[١] .

ويدل على هذا الذي قاله ابن رجب أن جمهور النقاد على توثيق عبيد الله بن عمر ، وقد صدرت عنهم - فيه - عدة مصطلحات رفيعة في التوثيق ، كقولهم : « عبيد الله أثبتهم وأحفظهم وأكثرهم رواية » مقارنة مع بعض الحفاظ .

و « عبيد الله بن عمر أحب إلي من مالك في حديث نافع » و « من الثقات » و « ثقة » و « ثقة ثبت » و « من سادات أهل المدينة ، وأشراف قريش ، فضلا ، وعلما ، وعبادة ، وشرفا ، وحفظا وإتقانا » و « ثقة ثبت مأمون ليس أحد أثبت في حديث نافع منه » و « ثقة حافظ متفق عليه » و « ثقة متقن » .

فكل هذه المصطلحات تدل على فضله وعبادته وشرفه ، وحفظه وتثبته وإتقانه لحديث نافع أكثر من غيره ، بل ممن ثَبَّتَهُ في حديث نافع وفضله فيه على الإمام مالك يحيى بن سعيد القطان نفسه .

قال عمرو بن علي يعني الصيرفي : « ذكرت ليحيى بن سعيد قول عبد الرحمن بن مهدي أن مالكا في نافع أثبت من عبيد الله بن عمر ، فغضب وقال : « هو أثبت من عبيد الله ؟ »[٢] .

ففي هذا دلالة على قناعة يحيى القطان بحديث عبيد الله بن عمر وتفضيله في نافع على مالك ، وقد شاركه في هذا التفضيل غيره من النقاد .

---

(١) « شرح علل الترمذي » لابن رجب الحنبلي ٢ / ٦٥٦ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥ / ٣٢٦ ج ١٥٤٥ .

قال أبو حاتم الرازي : « سألت أحمد بن حنبل عن مالك وعبيد الله وأيوب أيهم أثبت في نافع ؟

فقال : عبيد الله أثبتهم وأحفظهم وأكثرهم رواية »[١] .

فمن كان أكثر تثبتا وضبطا وأوسع حفظا وأوعب رواية من غيره لا يعاب عليه رواية ما لم يروه غيره ممن هو دونه حفظا وتثبتا ورواية .

وقال أحمد بن صالح : « عبيد الله بن عمر أحب إلي من مالك في حديث نافع »[٢] . وقال أيضا : « ثقة ثبت مأمون ، ليس أحد أثبت في حديث نافع منه »[٣] .

وقال يحيى بن معين : « عبيد الله بن عمر من الثقات »[٤] .

وقال أيضاً : « ثقة حافظ متفق عليه »[٥] .

وقال العجلي : « ثقة ثبت »[٦] .

وقال ابن سعد : « كان ثقة كثير الحديث حجة »[٧] .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥ / ٣٢٦ ج ١٥٤٥ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥ / ٣٢٧ ج ١٥٤٥ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٤٠ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥ / ٣٢٧ ج ١٥٤٥ من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٤٠ .

(٦) « تاريخ الثقات » ص ٣١٨ ج ١٠٦٥ .

(٧) « طبقات ابن سعد » ٥ / ٤٣٥ ج ١٢٨١ .

وقال أبو زرعة الرازي : « ثقة »[١] .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة »[٢] .

وقال النسائي : « ثقة ثبت »[٣] .

وقال سليمان بن حرب : « ثقة متقن »[٤] .

وقال ابن منجويه : « كان من سادات أهل المدينة وأشراف قريش ، فضلا ، وعلما ، وعبادة وشرفا وحفظا وإتقانا »[٥] .

فكل هذا الثناء وهذه التزكية وهذا التقديم لعبيد الله بن عمر في نافع جدير بأن لا ينكر عليه ما انفرد به على أقرانه عن نافع لأنه مكثر عنه ضابط لحديثه عارف له .

فقول يحيى القطان « ما أنكرت على عبيد الله بن عمر إلا حديثا واحدا » يعني به كونه تفرد به عن غيره ، ويدل على ذلك ما تقدم عن القطان نفسه من تقديم عبيد الله بن عمر على مالك ، فكيف بعبد الله بن عمر (المكبر) وهو متكلم فيه .

والحديث الذي أنكره يحيى القطان على عبيد الله صححه جماعة من النقاد ،

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥ / ٣٢٧ ج ١٥٤٥ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥ / ٣٢٧ ج ١٥٤٥ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٤٠ .

(٤) رواه الفسوي في « المعرفة والتاريخ » ٢ / ١٣٨ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٤٠ و « سير أعلام النبلاء » ٦ / ٣٠٦ .

فقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما[1] وأحمد وأبو داود .

ومما أثر عن الإمام أحمد بن حنبل من المصطلحات الظاهرة في الجرح قوله في :

محمد بن إبراهيم التيمي[2] :

« في حديثه شيء يروي أحاديث مناكير أو منكرة والله أعلم »[3] .

وهو استعمال خرج عن دلالته اللغوية إلى اختيار نقدي مر بيانه ، ويتأكد هنا بالوقوف على ما ورد عن النقاد فيه من مصطلحات التوثيق كقول عدد منهم : « ثقة » و « ثقة كثير الحديث » و « حسن الحديث مستقيم الرواية ، ثقة إذا روى عنه ثقة ، رأيت على حديثه النور » و « ثقة يقوم حديثه مقام الحجة » .

وكلها مصطلحات بينة في التوثيق صريحة في قبول حديثه لاستقامته وحسنه .

قال يحيى بن معين : « محمد بن إبراهيم بن الحارث ثقة »[4] .

وقال ابن سعد : « كان ثقة كثير الحديث »[5] .

---

(١) أخرجه البخاري ٢ / ٥٦٦ ح ١٠٨٧ كتاب « تقصير الصلاة » باب : في كم يقصر الصلاة ، ومسلم ٢ / ٩٧٥ الحج . وأحمد في « مسنده » ٢ / ١٣ - ١٩ .
وأبو داود ٢ / ٣٤٨ ح ١٧٢٧ كتاب « المناسك » باب : في المرأة تحج بغير محرم .

(٢) محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد بن صخر بن عامر بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة القرشي التيمي أبوعبد الله المدني (ت ١٢٠ هـ) .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ١ / ٥٦٦ ج ١٣٥٥ ورواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » من طريق عبد الله ٤ / ٢٠ ج ١٥٧٤ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » من طريق إسحاق بن منصور ٧ / ١٨٤ ج ١٠٤٢ .

(٥) « طبقات ابن سعد » ٥ / ٣٢٤ ج ٩٩٨ .

وقال العجلي : « ثقة »[١] .

ولم يختلف عن توثيقه حتى المعروفون بالتشدد في نقد الرواة ، قال أبو حاتم الرازي : « ثقة »[٢] .

وقال ابن خراش : « ثقة »[٣] .

وقال النسائي : « ثقة »[٤] .

ومن النقاد من رفعه فوق الثقة إلى مقام الحجة .

قال الفسوي : « مديني ثقة ... يقوم حديثه مقام الحجة »[٥] .

وقد بلغ به الفسوي هذا المقام لاستقامة حديثه وخلوه من الأخطاء والأوهام والعلل ، واتسامه بنور النبوة .

قال الفسوي : « وسألت عليا : لقي محمد بن إبراهيم التيمي أحدا من أصحاب النبي ﷺ ؟

قال : أنس بن مالك ، ورأى ابن عمر .

فقلت له : جابر ؟

قال : لا ، وهو حسن الحديث مستقيم الرواية ثقة إذا روى عنه ثقة ، رأيت

---

(١) « تاريخ الثقات » ص ٤٠٠ ج ١٤٣٢ .

(٢) « الجرح والتعديل » ٧ / ١٨٤ ج ١٠٤٢ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٩ / ٢ .

(٤) « التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح » للباجي ٢ / ٦٦٧ و « تهذيب التهذيب » ٩ / ٦ .

(٥) « المعرفة والتاريخ » ٢ / ٤٦٦ .

على حديثه النور ، أما رواية أهل الكوفة عن ابنه عنه فليس بشيء ابنه ضعيف منكر الحديث »[١] .

وقال أبو حسان الزيادي : « كان شريف قومه »[٢] .

فمال هؤلاء النقاد لا يتجاسر أحدهم على الطعن فيه أو على متابعة الإمام أحمد على تضعيفه إن كان قوله السابق طعنا في ضبطه .

والتحقيق أن قول الإمام أحمد « روى أحاديث مناكير أو منكرة » يعني روي أفرادا من الأحاديث لم يشاركه فيها أحد من أقرانه .

قال الحافظ ابن حجر : « المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له ، فيحمل هذا على ذلك ، وقد احتج به الجماعة »[٣] .

فإذا كان الأمر كذلك فلا يقدح في محمد بن إبراهيم لإغرابه ، وذلك لأنه كثير الطلب كما تقدم عن ابن سعد ، كما أنه لا منافاة بين كونه ثقة وكونه له غرائب أي أفراد .

قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من التقريب : « ثقة له أفراد »[٤] .

وقال الحافظ الذهبي : « وثقه الناس ، واحتج به الشيخان ، وقفز القنطرة »[٥] .

فهذا مما يدل على عدم اعتبار قول الإمام أحمد جرحا ترد به رواية إبراهيم .

---

(١) « المعرفة والتاريخ » ١ / ٤٢٦ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٩ / ٦ .

(٣) « هدي الساري » ص ٤٣٧ .

(٤) « تقريب التهذيب » ص ٨١٩ ج ٥٧٢٧ .

(٥) « ميزان الاعتدال » ٣ / ٤٤٥ .

ومما اختلفت دلالته الاصطلاحية عن ظاهر معناه اللغوي قول الإمام أحمد بن حنبل في :

يزيد بن عبد الله بن خُصَيْفَة[١] :

« منكر الحديث »[٢] .

فإن ظاهر معناه الجرح ، وهو معارض بعدة مصطلحات توثيقية كقول بعض النقاد « ثقة » و « ثقة حجة » و « كان عابدا ناسكا كثير الحديث ثبتا » و « كان ثقة مأمونا » .

وهي مصطلحات صريحة في التوثيق بل رفيعة فيه ، لم يأت عن النقاد ما يخالفها غير قول الإمام أحمد « منكر الحديث » الذي نحن بصدد الكشف عن معناه الاصطلاحي أو استعماله النقدي ، وقبل ذلك لابد من الوقوف على عبارات النقاد من أقران الإمام أحمد وغيرهم ، وهاك اصطلاحاتهم في يزيد ابن عبد الله : قال ابن أبي مريم عن ابن معين : « ثقة حجة »[٣] .

وهذه العبارة من أعلى مراتب التعديل عن الإمام يحيى بن معين حيث أكد مدحه بعبارتين مختلفتين لفظا ودلالة ، وذلك أن الحجة أعلى مرتبة من الثقة في اصطلاح ابن معين .

وحري بمن ثبتت عدالته وكثرت عبادته واتسعت روايته واشتد ضبطه أن

---

(١) يزيد بن عبد الله بن خُصيفة (بالتصغير) بن عبد الله بن يزيد الكندي المدني توفي بعد الثلاثين ومائة .

(٢) « ميزان الاعتدال » ٣ / ٤٣٠ و « تهذيب التهذيب » ١١ / ٣٤٠ من رواية أبي داود عنه .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١١ / ٣٤٠ .

يكون ثقة حجة .

قال ابن سعد : « كان عابدا ناسكا ، ثقة ، كثير الحديث ، ثبتا »[١] .

ولم يختلف عن توثيق يزيد من اشتهر من النقاد بالتعنت في الجرح .

قال النسائي : « ثقة »[٢] .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة »[٣] .

وقال ابن عبد البر : « وكان ثقة مأمونا »[٤] .

وهي أيضا من أعلى مراتب التعديل عند النقاد .

فلم يعلم في يزيد جرح من المتقدمين ولا من المتأخرين ، فما معنى قول الإمام أحمد « منكر الحديث » ؟

الواقع أن الإمام أحمد يطلق هذه العبارة ويقصد بها أن الراوي يغرب على أقرانه ، أي ينفرد عنهم بالرواية عن بعض الشيوخ .

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خُصَيْفَة جوابا على قول الإمام أحمد السابق : « هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يُغرب على أقرانه بالحديث ، عرف ذلك بالاستقراء من حاله »[٥] .

ويدل على ذلك أمران :

---

(١) « طبقات ابن سعد » ٥ / ٣٩٦ ج ١١٥٠ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١١ / ٣٤٠ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٩ / ٢٧٤ ج ١١٥٣ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١١ / ٣٤٠ .

(٥) « هدي الساري » ص ٤٥٣ .

أولهما : قول ابن سعد السابق : « كثير الحديث » .

فإن من دواعي الكثرة الإغراب لإغراق الراوي في الطلب فيتحصل لديه ما يتحصل لغيره من الرواية .

ثانيهما : توثيق الإمام أحمد ليزيد بن عبد الله بن خُصَيْفَة ، وفي رواية أخرى قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن يزيد بن خُصيفة فقال : « ثقة ثقة »(١) .

وهي صيغة رفيعة في التوثيق أي ما أكد مدحه لفظا ومعنى . وقال أحمد في رواية أخرى : « يزيد بن خُصَيْفَة ما أعلم إلا خيرا »(٢) .

ولم يعتبر النقاد قول الإمام أحمد « منكر الحديث جرحا في يزيد ، ولذلك قال الحافظ ابن حجر : « ثقة »(٣) .

ومن استعمالات النقاد لمصطلح « المنكر » بمعنى مطلق التفرد قول الإمام أحمد في :

عمرو بن الحارث(٤) :

« ما في المصريين أثبت من الليث ، وقد كان عمرو بن الحارث عندي ، ثم رأيت له أشياء مناكير »(٥) .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٩ / ٢٧٤ ج ١١٥٣ .

(٢) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عنه ٢ / ٩٤٠ ج ٣٢٣٢ .

(٣) « تقريب التهذيب » ص ١٠٧٧ ج ٧٧٨٩ .

(٤) عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري ، مولى قيس ، أبو أمية المصري أصله مدني (ت ١٤٨ هـ) .

(٥) « ميزان الاعتدال » ٣ / ٢٥٢ و « سير أعلام النبلاء » ٦ / ٣٥٠ و « تهذيب التهذيب » ٨ / ١٥ .

فإن قوله « ثم رأيت له أشياء مناكير » ظاهرها الجرح ، وقد باينتها عدة مصطلحات صريحة في التوثيق ، لا تحتمل غيره كقول النقاد « ثقة إن شاء الله » و « ثقة » و « ما رأيت أحفظ من عمرو بن الحارث » و « لو بقي لنا عمرو ما احتجنا إلى مالك » و « كان أحفظ أهل زمانه ، ولم يكن له نظير في الحفظ » و « كان فقيها أديبا » و « غزير عزيز الحديث جدا مع علمه وثبته » و « كان من الحفاظ المتقنين ومن أهل الورع في الدين » و « صدوق ثقة » و « كان قارئا مفتيا ثقة » وغيرها من ألفاظ التوثيق .

والنكارة في قول الإمام أحمد في هذا الراوي تعني مطلق التفرد ، ويدل على ذلك ما ورد عن الإمام أحمد نفسه من تصحيح حديث عمرو بن الحارث في رواية أخرى .

قال أبو داود : « سمعت أحمد يقول : ليس فيهم - يعني أهل مصر - أصح حديثا من الليث بن سعد ، وعمرو بن الحارث يقاربه »(١) .

وقد وثقه جمهور النقاد بل منهم من لم ير مثله في عصره .

قال أحمد بن صالح المصري : « لم يكن بعد عمرو بن الحارث مثل الليث بمصر »(٢) .

وقال يحيى بن معين : « عمرو بن الحارث ثقة »(٣) .

---

(١) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل » ص ٣٧٣ ج ٥٩١ .

(٢) « تذكرة الحفاظ » ١ / ١٨٤ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦ / ٢٢٥ ج ١٢٥٢ من رواية إسحاق بن منصور .

وقال العجلي : « مصري ثقة »[١] .

وقال ابن سعد : « كان ثقة إن شاء الله »[٢] .

وقال أبو زرعة الرازي : « مصري ثقة »[٣] .

ونظرا لاستفاضة شهرته وضبطه وعدالته ، فقد صار عمرو بن الحارث – عند بعض النقاد – ملازما لمصطلح « ثقة » إذ أطلق في استعماله انصرف إليه .

قال النسائي : « الذي يقول مالك في كتابه « الثقة » عن بُكير يشبه أن يكون عمرو بن الحارث »[٤] .

وذلك لما اشتهر به من معرفة بالقرآن والحديث والفقه والشعر والعربية والحساب .

قال النسائي : « الذي يقول مالك في كتابه « الثقة » عن بُكير يشبه أن يكون عمرو بن الحارث »[٥] .

وذلك ما اشتهر به من معرفة بالقرآن والحديث والفقه والشعر والعربية والحساب .

روى سعيد بن أبي مريم عن خالد قال : « كان عمرو بن الحارث المصري ، يخرج فيجد الناس صفوفا يسألونه عن القرآن والحديث والفقه والشعر

---

(١) « تاريخ الثقات » ص ٣٦٢ ج ١٢٥٣ .

(٢) « الطبقات الكبرى » لابن سعد ٧ / ٣٥٧ ح ٤٠٦٤ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦ / ٢٢٦ ج ١٢٥٢ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٨ / ١٥ و « سير أعلام النبلاء » ٦ / ٣٥١ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٨ / ١٥ و « سير أعلام النبلاء » ٦ / ٣٥١ .

والعربية والحساب »[١] .

وقد حاز هذه العلوم لسيلان ذهنه وكثرة حفظه .

قال ابن وهب : « ما رأيت أحفظ منه »[٢] .

وقال أبو حاتم الرازي : « كان أحفظ الناس في زمانه ، ولم يكن له نظير في الحفظ في زمانه »[٣] .

وقال النسائي : « عمرو بن الحارث أحفظ من ابن جريج »[٤] .

وقال ابن حبان : « كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين »[٥] .

وقال الخطيب البغدادي : « كان قارئا فقيها مفتيا ، ثقة »[٦] .

وقال أبو عبد الله بن الأخرم الحافظ : « عمرو بن الحارث غزيرٌ عزيزُ الحديث جدا مع علمه وتثبته ، وقلما يخرج حديثه من مصر »[٧] .

أي هو قوي الحديث مع كثرة مروياته وعلمه وضبطه وإن كان أغلب حديثه يدور على أهل بلده مصر .

فهذا بيان حاله وسعة علمه ووفرة محفوظه وصحة حديثه عند سائر النقاد ، وهو

---

(١) « تذكرة الحفاظ » ١ / ١٤٨ و « سير أعلام النبلاء » ٦ / ٣٥٣ .

(٢) « تذكرة الحفاظ » ١ / ١٨٤ و « سير أعلام النبلاء » ٦ / ٣٥٣ .

(٣) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم » ٦ / ٢٢٥ ج ١٢٥٢ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ٦ / ٣٥٣ و « تذكرة الحفاظ » ١ / ١٨٤ .

(٥) « الثقات » ٧ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٦) « سير أعلام النبلاء » ٦ / ٣٥٢ .

(٧) « سير أعلام النبلاء » ٦ / ٣٥٢ .

يدل على أن المقصود من قول الإمام أحمد « ثم رأيت له أشياء مناكير » أي أفراد وغرائب تفرد بها عن أقرانه ، وإن كانت هذه الأفراد تحتمل في كثرة محفوظه .

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي : « ... وهؤلاء الثلاثة[1] متفق على الاحتجاج بحديثهم في الصحيح ، وقد استنكر أحمد ما تفردوا به ، وكذلك قال في عمرو بن الحارث « له أحاديث مناكير » وفي الحسين بن واقد ، وخالد بن مخلد ، وجماعة خرج لهم في الصحيح بعض ما ينفردون به »[2] .

فبان بهذا أن المقصود بالنكارة وهنا مطلق التفرد ، وإن كان لا ملازمة بين التفرد أو الغرابة والضعف ، خصوصا فيما كان ثقة كثير الحديث واسع المحفوظ مثل عمرو بن الحارث .

ومما يؤكد استعمال بعض النقاد للنكارة على خلاف دلالتها اللغوية الظاهرة - قول البَرْذَعي في :

يونس بن القاسم الحنفي[3] .

« هو عندي منكر الحديث »[4] .

---

(١) هؤلاء الثلاثة المشار إليهم وهم بريد بن عبد الله بن أبي بردة ، ومحمد بن إبراهيم التيمي ، وزيد ابن أُنَيْسَة .

(٢) « شرح علل الترمذي » لابن رجب الحنبلي ٢ / ٦٥٧ .

(٣) يونس بن القاسم أبو عمر اليمامي روى عن إسحاق بن أبي طلحة وعكرمة بن خالد وغيرهما وروى عنه ابنه عمر ويحيى بن إسحاق ومسدد .

(٤) « ميزان الاعتدال » ٤ / ٤٨٤ ووقع نسبة هذا القول في « هدي الساري » ص ٤٥٥ إلى (البرديجي) وهو تصحيف مطبعي .

فإنه معارض بتوثيق نقاد آخرين من أهل الاستقراء والتتبع .

قال يحيى بن معين : « ثقة »[١] .

وقال الدارقطني : « ثقة »[٢] .

وذكره ابن حبان في « الثقات »[٣] .

فقول البَرْذَعي « مُنْكَر الحديث » يعني أن له أفرادا .

قال الحافظ ابن حجر عند ترجمة يونس هذا : « فمذهب البَرْذَعي[٤] أن المنكر هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة ، فلا يكون قوله « منكر الحديث » جرحا بينا ، كيف وقد وثقه يحيى بن معين »[٥] .

وقد وثقه الحافظ ابن حجر مطلقا حيث قال : « ثقة »[٦] .

فقول الناقد في الراوي « منكر الحديث » أو « روى مناكير » إذا عورض بتوثيق نقاد آخرين ينبغي التوقف في حمله على الجرح إلا بدليل من متابعة نقاد آخرين على الطعن فيه .

وقد تحصل بهذا التتبع أن جماعة من النقاد يستعملون هذا اللفظ « منكر

---

(١) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص ٢٣٢ ج ٨٩٥ .

(٢) « سؤالات الحاكم للدارقطني » ص ٢٨٧ ج ٥٢٢ .

(٣) « الثقات » ٧ / ٦٥١ .

(٤) وقع في « هدي الساري » (البرديجي) والصواب البرذعي كما وقع في « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر نفسه ، وفي « الميزان » .

(٥) « هدي الساري » ص ٤٥٥ .

(٦) « تقريب التهذيب » ص ١٠٩٩ ج ٧٩٧٠ .

الحديث » أو « روى مناكير » دلالة على أن الراوي تفرد على أقرانه ، خصوصا إذا وصف الراوي بالثقة والضبط وكثرة المحفوظ ، فإن من لازم ذلك الإغراب على الأقران ، بل من عادة الحفاظ إذا اجتمعوا أن يتذاكروا ، فيحاول كل منهم الإغراب على أقرانه إمعانًا في كثرة التحصيل وسعة المحفوظ .

٤ - « مجهول » بمعنى صحابي لم يرو عنه أئمة التابعين :

المجهول : لغة ضد المعلوم .

قال الفيومي : « جهلت الشيء جهلا وجهالة خلاف علمته .

وفي المثل كفى بالشك جهلا ، وجهل على غيره سَفُه وأخطأ ، وجهل الحق أضاعه ، فهو جاهل وجَهول ، وجهَّلْتُه بالتثقيل نسبته إلى الجهل »[١] .

واصطلاحا : ينقسم المجهول إلى ثلاثة أقسام هي :

١ - مجهول العين .

٢ - مجهول الحال ، وهو من لم تعرف عدالته الظاهرة والباطنة .

٣ - المستور ، وهو من كانت الجهالة في صفته الباطنة[٢] مع العلم بحاله الظاهرة أنه على العدالة .

قال النووي رحمه الله : « ثم المجهول أقسام :

١ - مجهول العدالة ظاهرا وباطنا .

---

(١) « المصباح المنير » ص ٤٤ .

(٢) قال الصنعاني : « والعدالة الباطنة عندهم هي ما يرجع إلى تزكية المزكين » « توضيح الأفكار » ٢ / ١٩٢ ومعنى ذلك أن الراوي قد سلم من فسق ظاهر ، لكنه لم يعلم فيه توثيق احد النقاد .

٢ - ومجهولها باطنا مع وجودها ظاهرا وهو المستور .

٣ - ومجهول العين »[١] .

وقد جعل الحافظ ابن حجر العسقلاني المجهول نوعين هما :

- مجهول العين وهو من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق .

- ومجهول الحال وهو المستور وهو من روى عنه اثنان فأكثر ولم يوثق[٢] .

وبما أننا نشتغل بمصطلحات النقاد في قرون ثلاثة فإن كلامنا سيكون حول الأقسام الثلاثة للمجهول ، وهي المعروفة قبل الحافظ ابن حجر .

فأما القسم الأول : وهو مجهول العين فقد قال فيه الخطيب البغدادي « المجهول عند أصحاب الحديث هو كل :

- من لم يشتهر بطلب العلم بنفسه .

- لا عرفه العلماء به .

ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد مثل عمرو ذي مُرّ ، وجبار الطائي ، وعبد الله بن أَغَرَّ الهَمْداني ، والهَيثَم بن حَنَش ، ومالك بن أَغَرَّ ، وسعيد بن ذي حُدَّان ، وقيس بن كَرْكَم ، وخمر بن مالك ، هؤلاء كلهم لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السَّبيعي »[٣] .

أ - ما ترتفع به جهالة العين :

---

(١) « مقدمة شرح النووي على صحيح مسلم » ١ / ٢٨ .

(٢) انظر « نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر » ص ٥٠ .

(٣) « الكفاية في علم الرواية » للخطيب البغدادي ص ٨٨ .

وترتفع جهالة العين عند الجمهور . ولا تثبت به العدالة . برواية عدلين فصاعدا من المشهورين بالعلم .

قال الخطيب البغدادي : « وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم ، كذلك أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب ، أنا محمد بن نعيم ، أنا إبراهيم بن إسماعيل القاري ، نا أبو زكريا يحيى بن محمد بن يحيى قال سمعت أبي[(١)] يقول : إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة .

قلت : إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه ، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك »[(٢)] .

ب ـ حكم رواية مجهول العين :

في هذه المسألة ستة أقوال نختصرها دون التعرض لتفاصيل أدلتها مع الإشارة لأصحها عند المحققين من أهل العلم ، وهي كما يلي :

١ - لا تقبل رواية مجهول العين على الصحيح .

قال الحافظ العراقي : « الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم أنه لا يقبل »[(٣)] .

٢ - تقبل مطلقا ، قال العراقي : « وهذا قول من لم يشترط في الراوي مزيدا

---

(١) هو محمد بن يحيى الذهلي ، انظر « التبصرة والتذكرة » للعراقي ١ / ٣٢٥ .

(٢) « الكفاية » ص ٨٨ - ٨٩ .

(٣) « التبصرة والتذكرة » ١ / ٣٢٤ .

على الإسلام »[١] .

٣ - « إن كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل كابن مهدي ويحيى بن سعيد ومن ذكر معهما ، واكتفينا في التعديل بواحد قُبِل وإلا فلا »[٢] .

٤ - « إن كان مشهورا في غير العلم بالزهد أو النجدة قُبِل ، وإلا فلا ، وهو قول ابن عبد البر »[٣] .

قال ابن عبد البر : « كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول ، إلا أن يكون رجلا مشهورا في غير حمل العلم ، كاشتهار مالك بن دينار بالزهد ، وعمرو بن معدي كرب بالنجدة »[٤] .

٥ - « إن زَكَّاهُ أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قبل وإلا فلا ، وهو اختيار أبي الحسن بن القطان في كتاب « بيان الوهم والايهام »[٥] .

٦ - إن كان مجهول العين صحابيا قبل لأن الصحابة كلهم عدول ، وهو مذهب الفقهاء الأربعة ، وبعض المحدثين وشيوخ الاعتزال[٦] .

---

(١) « التبصرة والتذكرة » ١ / ٣٢٤ .

(٢) « التبصرة والتذكرة » ١ / ٣٢٤ و « توضيح الأفكار » ٢ / ١٨٥ .

(٣) « التبصرة والتذكرة » ١ / ٣٢٤ و « النجدة الشجاعة والشدة » « المصباح المنير » ص ٢٢٦ وقال الصنعاني « الغلبة » « توضيح الأفكار » ٢ / ١٨٥ .

(٤) « علوم الحديث » لابن الصلاح ص ٣٢١ و «(التبصرة والتذكرة » ١ / ٣٢٧ .

(٥) « التبصرة والتذكرة » ١ / ٣٢٤ .

(٦) « توضيح الأفكار » ٢ / ١٨٦ .

القسم الثاني :

« مجهول الحال في العدالة في الظاهر والباطن ، مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه »[١] .

حكم روايته :

اختلف العلماء في قبول روايته على أقوال هي :

١ - قول الجماهير أن روايته غير مقبولة[٢] .

« وذلك لأن تحقق العدالة في الراوي شرط ، ومن جهلت عدالته لا تقبل روايته »[٣] .

٢ - « تقبل مطلقا وإن لم تقبل رواية القسم الأول - يعني مجهول العين - »[٤] .

٣ - « إن كان الروايات أو الرواة عنه فيهم من لا يروي عن غير عدل قُبِلَ وإلا فلا »[٥] .

القسم الثالث :

المستور ، وهو مجهول العدالة الباطنة ، وهو عدل في الظاهر يعني أنه لم يعلم فيه توثيق أحد النقاد ، مع كونه عدلا في الظاهر .

واختلف في قبول روايته إلى أقوال هي :

---

(١) « التبصرة والتذكرة » ١ / ٣٢٨ .

(٢) « التبصرة والتذكرة » ١ / ٣٢٨ .

(٣) « توضيح الأفكار » ٢ / ١٩١ - ١٩٢ .

(٤) « التبصرة والتذكرة » ١ / ٣٢٨ .

(٥) « التبصرة والتذكرة » ١ / ٣٢٨ .

١ - قبول روايته والاحتجاج بخبره وبه قطع سليم الرازي وصححه النووي[١] .

٢ - عدم قبول روايته[٢] .

٣ - لا يطلق القول بقبول رواية المستور ، ولا بردها ، بل يتوقف على استبانة حاله من خلال ما رواه ، وينسب هذا القول لأبي المعالي الجويني[٣] .

وبعد كل هذا الذي تقدم من تعريف المجهول يقال إن قول الناقد في الراوي « مجهول » يعتبر جرحا موجبا للطعن في عدالة الراوي باتفاق النقاد ، وهو مصطلح مصنف في ألفاظ التجريح .

وقد يقع - في بعض الأحيان - التعارض بين هذا المصطلح - عند أبي حاتم الرازي - وبين غيره من ألفاظ التوثيق عند غيره كقولهم « ثقة » أو « صدوق جائز الحديث » أو « شهد بدرا وأُحُدًا والمشاهد كلها » و « أسلم قديما بمكة قبل دخول رسول الله ﷺ دار الأرقم ... » وغير ذلك مما يدل على عدالة من قيل فيه ذلك وثقته ، أو حصول شرف الصحبة له .

فالواقع أن أبا حاتم الرازي له استعمال خاص في قوله في بعض الرواة « مجهول » أو « شيخ مجهول » أو « أعرابي مجهول » قد علم بالاستقراء والتتبع أنه يقول ذلك في بعض الصحابة الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين ،

---

(١) « التبصرة والتذكرة » ١ / ٣٢٨ .

(٢) « التبصرة والتذكرة » ١ / ٣٢٨ .

(٣) انظر « البرهان » ١ / ٦١٥ نقلا عن « ضوابط الجرح والتعديل » ص ٨٥ .

دلت على ذلك القرائن ، والتتبع والاستقراء ، فيكون حينئذ لقوله في مثل هذه الحالات « مجهول » دلالة خاصة هي ما أشرنا إليه آنفا .

ولذلك يجب مراعاة هذه الاستعمالات الخاصة التي قد خرج بها أبو حاتم عن العرف والاستعمال العام إلى الدلالة الخاصة وهذا بيان ذلك .

من المصطلحات التي خرج بها أبو حاتم الرازي عن ظاهر معناها ، ودلالتها العرفية عند النقاد مصطلح « مجهول » .

فإن التتبع والاستقراء يدلان على أن له في ذلك استعمالا خاصا ، وهو ما أشرنا إليه آنفا .

فمن النماذج والتطبيقات التي تدل على إرادة أبي حاتم خصوصا هذا المعنى بقوله في الراوي « مجهول » .

١ - قوله في :

زياد بن جارية(١) .

« شيخ مجهول »(٢) .

ولفظ « مجهول » من ألفاظ التجريح عند النقاد ، وهو معارض بتوثيق بعض النقاد لزياد هذا .

قال النسائي : « ثقة »(٣) .

---

(١) زياد بن جارية التميمي الدمشقي ، ويقال زيد ، ويقال يزيد ، والصواب الأول ، روى عن حبيب بن مسلمة ، وروى عنه مكحول وسليمان بن موسى وغيرهما .

(٢) « الجرح والتعديل » ٣ / ٥٢٧ ج ٢٣٨٠ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٣ / ٣٥٦ .

وقال بعضهم : « صدوق ، جائز الحديث »[١] .

وذكره ابن حبان في « الثقات »[٢] .

فجمهور النقاد على توثيقه ، ومنهم من أثبت صحبته .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : « ذكره ابن أبي عاصم وأبو نعيم الأصبهانيان في الصحابة »[٣] .

وقال المزي : « يقال إن له صحبة »[٤] .

فهذا مما يدعو إلى حمل قول أبي حاتم على غير ظاهره في لفظ « مجهول » لأنه استعمل هذه الصيغة في بعض الصحابة الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين ، ولهذا قال الحافظ ابن حجر في « زياد بن جارية » - بيانا لقول أبي حاتم - : « وأبو حاتم قد عبر بعبارة مجهول في كثير من الصحابة »[٥] .

ولا يعكر على هذا الذي قال ابن حجر كون بعض النقاد رجح كون زياد بن جارية هذا تابعيا ، إذ اختلافهم في صحبته مما يُجَوِّز كون أبي حاتم قد عدل عن استعمال جمهور النقاد في معنى « مجهول » في شأن بعض الصحابة الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين إلى اصطلاح خاص وقد تأيد هذا الإطلاق المشار إليه عند أبي حاتم بـ :

---

(١) « ميزان الاعتدال » ٢ / ٨٧ .

(٢) انظر « الثقات » ٤ / ٢٥٢ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٣ / ٣٥٧ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٣ / ٣٥٦ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٣ / ٣٥٧ .

٢ - قوله في :

مِدْلاج بن عمرو السُّلميّ[١] :

قال أبو حاتم الرازي : « مجهول »[٢] .

فهذا مما جرى على اصطلاح أبي حاتم الخاص ، ويدل على ذلك أنه ذكره من جملة الصحابة في الأفراد من حرف الميم .

وقال ابن سعد في مدلاج هذا : « شهد بدرا ، وأُحُدًا ، والمشاهد كلها »[٣] .

وهم ثلاثة إخوة مالك بن عمرو وثقيف بن عمرو ومدلاج أسلموا زمن النبي ﷺ .

وقال ابن الكلبي : « أسلموا كلهم وشهدوا بدرا وهم من حلفاء بني عمرو بن دودان بن أسد بن خزيمة حلفاء بني عبد شمس[٤] .

فهذا وغيره من أقوال المحدثين يقضي لمدلاج بالصحبة ، وإذ قد ثبت هذا دل على أن قول أبي حاتم فيه « مجهول » ليس على إطلاق جمهور المحدثين من كون ذلك من ألفاظ التجريح ، بل هو استعمال خاص بأبي حاتم يقصد به أن هذا الصحابي لم يرو عنه أئمة التابعين .

قال الحافظ ابن حجر : « والمصنف[٥] رحمه الله تبع ابن الجوزي في ذكره

---

(١) مدلاج بن عمرو السُّلَمي ، أحد حلفاء بني عبد شمس (ت ٥٠ هـ) .

(٢) « الجرح والتعديل » ٨ / ٤٦٨ ج ١٩٥١ .

(٣) « لسان الميزان » لابن حجر ٦ / ١٥ .

(٤) « الإصابة في تمييز الصحابة » ٣ / ٣٩٤ .

(٥) يعني صاحب « ميزان الاعتدال » الذهبي .

في « الضعفاء » لكن صُنْع ابن الجوزي أخف ، فإنه قال : « قال أبو حاتم : مجهول »[١] .

وكذا هو في كتاب ابن أبي حاتم لكنه عده من جملة الصحابة في الأفراد من « حرف الميم » ، وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة ، لا يريد جهالة العدالة ، وإنما يريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين ... »[٢] .

ويدل على أن أبا حاتم الرازي قد يخرج بلفظ « مجهول » عن اصطلاح الجمهور الذي يفيد الجرح والطعن في العدالة أيضا .

٣ - قوله في :

مسعود بن الربيع[٣] :

« هو أعرابي مَجْهُول »[٤] .

فهو مما قصد به المعنى السابق الذكر ، من أن المنعوت صحابيا ، لم يرو عنه أئمة التابعين ، ويدل على ذلك أن ابن أبي حاتم ذكر عن أبيه اسمه ونسبه

---

(١) ذكر ذلك ابن الجوزي في « الضعفاء والمتروكين » ٣ / ١١٢ ومعنى ذلك أن مدلاجا عنده ضعيف ، وكذلك فعل الذهبي في « الميزان » ٣ / ٨٦ حيث تصرف وقال : « لا يُدْرَى من هو ... » وهذا إخراج لكلام أبي حاتم عن قصده كما ترى .

(٢) « لسان الميزان » ٦ / ١٥ .

(٣) مسعود بن الربيع أبو عمرو القاريّ ، حليف بني زهرة بن كلاب ، يكنى أبا عمير (ت ٣٠ هـ) ويقال أيضا مسعود بن ربيعة ، انظر « الإصابة » لابن حجر العسقلاني ٤ / ٤١٤ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٨ / ٢٨٢ ج ١٢٩١ .

وسنة وفاته حيث قال : « مسعود بن الربيع القاري حليف بني زهرة بن كِلاب يكنى أبا عمير مات سنة ثلاثين سمعت أبي يقول ذلك »[١] .

فإن كونه توفي سنة ثلاثين مما يدل على كونه صحابيا .

وقد ذكره في الصحابة كل من صنف فيهم ، منهم ابن سعد ، وشيخه - الواقدي - وابن إسحاق ، وابن حبان وذكر أنه مات سنة ثلاثين في خلافة عثمان[٢] .

وقال ابن عبد البر : « أسلم قديما بمكة قبل دخول رسول الله ﷺ دار الأرقم وآخى رسول الله ﷺ بينه وبين عبيد بن التيهان ، شهد بدرا وهو أحد حلفاء بني زُهرة »[٣] .

فمن استفاضت صحبته فكيف يجرحه أبو حاتم ويجهله ؟

أفلا يدل ذلك على أن أبا حاتم قصد ما أشرنا إليه من كون مسعود هذا صحابيا لم يرو عنه أئمة التابعين .

٥ - « ليس بالقوي » بمعنى « لا بأس به » أو « صدوق » أو « صالح » أو « ثقة » :

من مصطلحات التجريح المستعملة عند النقاد منذ القرن الثاني الهجري قولهم في الراوي : « ليس بالقوي » أو « ليس بقوي » وهو مصطلح كثير الاستعمال

---

(١) « الجرح والتعديل » ٨ / ٢٨٢ ج ١٢٩١ .

(٢) « لسان الميزان » ٦ / ٣٢ .

(٣) « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » لابن عبد البر ٤ / ٤٤٨ .

واسع الانتشار .

والأصل في هذا اللفظ أن يستعمل في الجرح ، ودلالته اللغوية واضحة في ذلك .

قال الفيومي : « قَوِيَ يَقْوَى فهو قويٌّ والجمع أقوياء ، والاسم القُوَّة . والجمع القوي مثل غرفة وغُرَف ، وقَوِيَ على الأمر ، ليس له به قوة أي طاقة ... »[١] .

والقوة تنسب إلى الأجسام حقيقة ، وإلى المعاني مجازا ، ويلزم من نفيها عن الراوي إثبات للضعف .

وهذا هو الغالب في استعمال هذا المصطلح أن يكون من ألفاظ التجريح وقد جعله ابن أبي حاتم في المرتبة الثانية من مراتب الجرح حيث قال :

« وإذا أجابوا في الرجل

١ - « بلين الحديث » فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا .

٢ - وإذا قالوا « ليس بقوي » فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلا أنه دونه .

٣ - وإذا قالوا « ضعيف الحديث » فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به .

٤ - وإذا قالوا « متروك الحديث » أو « ذاهب الحديث » أو « كذاب » فهو ساقط الحديث ، لا يكتب حديثه ، وهي المنزلة الرابعة »[٢] .

فقد جعلها ابن أبي حاتم الرازي في مرتبة الضعيف ضعفا قريبا محتملا ،

---

(١) « المصباح المنير » ص ١٩٩ .

(٢) « تقدمة الجرح والتعديل » ٢ / ٣٧ .

يصلح حديثه لاعتبار في المتابعات والشواهد ثم قال بعد ذلك : « وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هنا إلى العارفين به العالمين له متأخرا بعد متقدم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة رحمهما الله ... »[١] .

وقد يختلف استعمال كثير من النقاد لمصطلح « ليس بقوي » عما ذكره ابن أبي حاتم حسبما دل عليه التتبع والاستقراء .

قال الذهبي : « وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم « ليس بالقوي » يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثَّبت .

والبخاري قد يطلق على الشيخ « ليس بالقوي » ويريد أنه ضعيف[٢] .

وهذا يعني أن قول البخاري في الراوي « ليس بالقوي » أشد من قول ذلك من أبي حاتم .

وقال الذهبي أيضا : « وقد قيل في جماعات : « ليس بالقوي » واحتُجَّ به وهذا النسائي قد قال في عدة « ليس بالقوي » . ويخرج لهم في كتابه ، قال : قولنا « ليس بالقوي » ليس بجرح مفسد »[٣] .

والمقصود هنا أن مصطلح « ليس بقوي » يستعمل عند النسائي وغيره من النقاد مرادفا لمصطلح « ثقة » أو « لا بأس به » أو « صالح » .

أو غير ذلك من الألفاظ المشعرة بحسن حديث من قيل فيه ذلك ، ولذلك قد

---

(١) « تقدمة الجرح والتعديل » ٢ / ٣٨ .

(٢) « الموقظة » ص ٨٣ .

(٣) « الموقظة » ص ٨٢ .

يلاحظ التعارض اللفظي بينهما وبين صيغ التوثيق الأخرى الواردة عن النقاد .
والنسائي من أكثر النقاد استعمالا لهذا المصطلح « ليس بالقوي »(١) في معنى حسن حديث الراوي ، ولكنه لا يعدل عن العبارات الصريحة في التوثيق كقوله « ثقة » أو « لا بأس به » أو « صالح » أو غيرهما إلى « ليس بالقوي » إلا لنكتة ككون الراوي ثقة يهم ، أو موصوف ببدعة ، أو أخطأ في حديث أو أحاديث أو أنكر عليه شيء معين ، أو ضعف في راو معين ، أو غير ذلك مما لا يصلح معه إطلاق الضعف عليه .
ومن أجل التدليل على هذا الاستعمال لابد من استنطاق النماذج والتطبيقات من كلام النسائي ومقارنتها بأقوال النقاد الآخرين .
فمن استعمالات النسائي لمصطلح « ليس بالقوي » على المعنى المشار إليه آنفا قوله في :

الحسن بن الصبَّاح(٢) :

« ليس بالقوي »(٣) ، أي ليس كأقوى ما يكون ، وإلا فمطلق القوة ثابتة له ،

---

(١) من المتأخرين من يفرق بين قول الناقد « ليس بقوي » و فالأولى نفي لمطلق القوة ، وإن لم تثبت الضعف مطلقا ، والثانية نفي للدرجة الكاملة من القوة ، لكن من الناحية النقلية يصعب الجزم بأحدهما - أحيانًا - عن الناقد لأن النساخ قد يتساهلون في ذلك ولا يميزون بينهما كما ترى ذلك في هوامش الجرح والتعديل .

(٢) الحسن بن الصباح البزار (بزاي ثم راء مهملة بينهما ألف) أبو علي الواسطي البغدادي (ت ٢٤٩ هـ) .

(٣) « الميزان » ١ / ٤٩٩ و « التهذيب » ٢ / ٢٩٠ و « هدي الساري » ص ٣٩٧ .

ويدل على هذا أن النسائي قال فيه مرة أخرى : « صالح »[١] .

والصلاح هنا صلاح الدين كما يدل على ذلك أقوال النقاد الآخرين ، فقد كانت له أحوال عجيبة تدل على صلاحه .

قال أحمد : « ما يأتي يوم على البزار إلا وهو يعمل فيه خيرا »[٢] .

فهذا يدل على عدالته ، أما ضبطه فقد قال فيه أحمد : « اكتب عنه ، ثقة صاحب سنة »[٣] .

وقال أبو حاتم الرازي : « صدوق وكان له جلالة عجيبة ببغداد ، وكان أحمد ابن حنبل يرفع من قدره ويُجِلُّه »[٤] .

وقال السراج : « وكان من خيار الناس »[٥] .

وذكره ابن حبان في « الثقات »[٦] .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني متعقبا قول النسائي : « وثقه أحمد وأبو حاتم ، وقال النسائي : « صالح » ، و قال في « الكنى » « ليس بالقوي » ، قلت : هذا تليين هين »[٧] .

---

(١) « الميزان » ١ / ٤٩٩ و « التهذيب » ٢ / ٢٩٠ و « هدي الساري » ص ٣٩٧ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٢ / ٢٩٠ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٢ / ٢٩٠ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٣ / ١٩ ج ٧١ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٢ / ٢٩٠ .

(٦) « الثقات » ٨ / ١٧٦ .

(٧) « هدي الساري » ص ٣٩٧ .

وقال الذهبي : « أحد الأئمة في الحديث والسنة »[١] .

فكل هذا يدل على أن الحسن بن الصباح « ثقة » عند الجمهور وإنما شح عليه النسائي - لتعنته في الرجال - بلفظ « ثقة » فأقل أحوال الحسن هذا أن يكون حديثه حسنا ، ولهذا قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق يهم ، وكان عابدا فاضلا »[٢] .

فحَمْلُ قول النسائي « ليس بالقوي » على حُسْن حديث الحسن يدفع التعارض .

ومثل هذا الاستعمال قول النسائي في :

إسماعيل بن زكريا الخُلْقَاني[٣] :

« ليس بالقوي »[٤] فإن إسماعيل هذا ثقة أنكرت عليه أحاديث ، وعليه فهو على الأقل حسن الحديث ، ولهذا أطلق عليه النسائي مرة أخرى « أرجو أن لا يكون به بأس »[٥] .

وقد وثق إسماعيل كثير من النقاد ، وضعفه بعضهم ، وتضعيف من ضعفه

---

(١) « ميزان الاعتدال » ص ١ / ٤٩٩ .

(٢) « تقريب التهذيب » ص ٢٣٩ ج ١٢٦١ .

(٣) إسماعيل بن زكرياء بن مرة الخلقاني (بضم الخاء المعجمة وسكون اللام وفتح القاف وفي آخرها النون - هذه النسبة إلى بيع الخلق من الثياب وغيرها - انظر « الأنساب » للسمعاني ٢ / ٢٩٠) الأسدي أبو زياد الكوفي ، لقبه شقوصا (ت ١٩٤ هـ) .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٩٨ .

(٥) « التعديل والتجريح » لأبي الوليد الباجي ١ / ٣٤٦ و « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٩٨ .

راجع إلى ما أنكر عليه من أحاديث قليلة ، لا يخرجه الخطأ فيها عن كونه ثقة ، أو لسبب بدعة التشيع .

وهذه أقوال مزكية :

قال يحيى بن معين : « ثقة »(١) .

وفي رواية أخرى عنه : « ليس به بأس »(٢) .

وهما بمعنى واحد عند ابن معين .

وقال أبو داود : « قلت لأحمد بن حنبل : إسماعيل بن زكريا ؟ قال هو أبو زياد ، كان ها هنا ، ما كان به بأس »(٣) .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل قال أبي : « إسماعيل بن زكرياء الخُلْقاني حديثه حديث مقارِب »(٤) .

وقوله « مقارب » ضبط بكسر الراء وفتحها .

قال السخاوي : « من القرب ضد البعد ، وهو بكسر الراء كما ضبط في الأصول الصحيحة من كتاب ابن الصلاح المسموعة عليه ، وكذا ضبطها النووي في مختصريه ، وابن الجوزي ومعناه أن حديثه مُقارِبٌ لحديث غيره من الثقات ... أو بفتح الراء أي حديثه يقاربه حديث غيره فهو على المعتمد

---

(١) « التاريخ عن يحيى بن معين » رواية عباس الدوري ٢ / ٣٤ ج ١٢٥٠ .

(٢) رواية أبي خالد الدقاق ص ٨٨ ج ٢٨٠ وفي رواية ابن محرز أيضا ١ / ٨٥ ج ٢٨٧ .

(٣) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم » ص ٣٦٦ ج ٥٧١ (ملحق باب أهل الكوفة) .

(٤) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ٢ / ٤٩٦ ج ٣٢٧٣ .

بالكسر والفتح وسط لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة ، وهو نوع مدح ؛ وممن ضبطها بالوجهين ابن العربي ، وابن دحية والبطليوسي ، وابن رُشيد في « رحلته » .

قال : « ومعناها يقارب الناس في حديثه ويقاربونه أي ليس حديثه بشاذ ولا منكر ، قال ومما يدلك على أن مرادهم بهذا اللفظ هذا المعنى ما قاله الترمذي في آخر باب[١] من فضائل الجهاد من « جامعه » وقد جرى له ذكر إسماعيل بن رافع فقال : ضعفه بعض أهل الحديث ، وسمعت محمدا - يعني البخاري - يقول : « هو ثقة مقارب الحديث . وقال في باب ما جاء من أذن فهو يقيم[٢] » « والإفريقي - يعني عبد الرحمن - ضعيف عند أهل الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره » .

وقال أحمد : « لا أكتب عنه » .

قال الترمذي : « ورأيت البخاري يقوي أمره ويقول : « هو مقارب الحديث » .

فانظر إلى قول الترمذي ، إن قوله « مقارب الحديث » تقوية لأمره ، وتفهمه فإنه من المهم الخافي الذي أوضحناه - انتهى »[٣] .

والمقصود من قول الإمام أحمد في إسماعيل بن زكرياء « حديثه حديث مقارب » أي حديث وسط ، وهو موافق لما نقل عنه آنفا من قوله « ما كان به بأس » .

---

(١) « سنن الترمذي » ٤ / ١٨٩ ح ١٦٦٦ .

(٢) « سنن الترمذي » ١ / ٣٨٤ ح ١٩٩ .

(٣) « فتح المغيث » للسخاوي ٢ / ١١٤ - ١١٥ .

وقال أبو جعفر : « وسألت أبا عبد الله عن أبي شهاب[(١)] وإسماعيل بن زكرياء فقال كلاهما ثقة » .

وقد أنزله المكانة نفسها ابن خراش حينما قال فيه « صدوق »[(٢)] .

وقال أبو داود : « كان ثقة »[(٣)] .

وقال أبو حاتم الرازي : « صالح »[(٤)] .

فهذه المصطلحات المتقدمة تبين أن حديث إسماعيل بن زكريا متردد بين الصحة والحسن ، ومع ذلك فقد طعن في إسماعيل بما لا يوجب رد حديثه بعضُ النقاد .

قال العجلي : « كوفي ضعيف »[(٥)] .

فهذا مع كونه جرحا مجلا هو محمول على شيء معين ، ومثله قوله ابن معين مرة : « ضعيف »[(٦)] .

فهذا الضعف المشار إليه محمول على أحاديث معينة أنكرها عليه يحيى بن

---

(١) هو عبد ربه بن نافع الكناني أبو شهاب الحناط .

(٢) رواه الفسوي في « المعرفة والتاريخ » ٢ / ١٧٠ .

(٣) « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم » ١ / ٢٣٣ ج ٢٩٢ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٢ / ١٧٠ ج ٥٧٠ .

(٥) « تاريخ الثقات » ص ٦٥ ج ٨٧ .

(٦) في رواية الليث بن عبدة عنه - رواها ابن عدي في « الكامل » ١ / ٣١٧ وكذا رواية في عبد الملك بن محمد الميموني عند العقيلي في « الضعفاء الكبير » ١ / ٧٨ ج ٨٤ .

معين ، بين ذلك روايةٌ أخرى عن عباس الدوري حيث قال : « سمعت يحيى يقول ثلاثة أحاديث لا يرويها إلا إسماعيل ابن زكريا - **حديث عاصم الأحول ، عن ابن سيرين** قال : كانوا لا يسألون عن الإسناد حتى كانت الفتنة .

والحديث الثاني : حديث الحسن بن عبيد الله قال : قلت لإبراهيم : أَعِدُ الموعدَ حتى متى أنتظر ؟ قال حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى .

والحديث الثالث : حديث مغيرة عن إبراهيم في الذي به لمسة[١] ، إذا أفاق توضأ »[٢] .

فعباس الدوري الذي نقل هذا عن ابن معين نقل عنه أيضا توثيق إسماعيل فيما تقدم ، وليس هذا من التعارض في شيء ، إذ تضعيف يحيى بن معين محمول على شيء معين ، وهو الأحاديث الثلاثة التي تفرد بها .

ومع ذلك فكلام ابن معين غير مسلم على إطلاقه ، فقد تابع إسماعيل بن زكرياء على الحديث الأول جرير بن عبد الحميد الضبي أخرجه الخطيب البغدادي في « الكفاية » من طريق محمد بن حميد الرازي عن جرير عن عاصم عن ابن سيرين بنحوه[٣] .

ومما أنكر على إسماعيل بن زكريا - ولم يثبت عنه - ما ذكر العقيلي حيث قال : « حدثنا محمد بن أحمد قال : حدثني إبراهيم بن الجنيد قال : حدثني

---

(١) في « الكامل » ١ / ٣١٧ و « الميزان » ١ / ٢٢٩ وغيرهما « الذي به لمم » .

(٢) « التاريخ عن يحيى بن معين » رواية عباس الدوري ٢ / ٣٤ ج ٢١١٥ .

(٣) « الكفاية » ص ١٢٢ .

أحمد بن الوليد بن أبان قال : حدثني حسين بن حسن قال : حدثني خالي إبراهيم ، قال : سمعت إسماعيل الخُلْقاني يقول : الذي نادى من جانب الطور عبدَه عليٌّ بن أبي طالب » .

قال : « وسمعته يقول : هو الأول والآخر : علي بن أبي طالب »[١] .

قال الذهبي : « هذا السند مظلم ، ولم يصح عن الخُلْقاني هذا الكلام ، فإن هذا من كلام زنديق »[٢] .

فنقل مثل هذا الكلام عن إسماعيل - وإن كان لا يصح - مع ما يروى عنه من بدعة التشيع يجعل الناقد يفحش القول فيه ويلصق به ما روي من بدع الرفض ، وإن كان ذلك غير ثابت عنه فعين السخط تُبْدِي المساوئ .

ولاشك أنه قد أنكر عليه ابن عدي والذهبي بعض الأحاديث ، ومع ذلك فقد أنصفاه فيما أصاب فيه .

قال ابن عدي : « وحديث إسماعيل من الحديث صدر صالح ، وهو حسن الحديث يكتب حديثه »[٣] .

وقال الذهبي : « ثقة مصنف وهو شيعي »[٤] .

وقال الحافظ ابن حجر : « صدوق يخطئ قليلا »[٥] .

---

(١) « الضعفاء الكبير » للعقيلي ١ / ٧٨ ج ٨٤ .

(٢) « ميزان الاعتدال » ١ / ٢٢٩ .

(٣) « الكامل » ١ / ٣١٨ .

(٤) « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » للذهبي ص ٦٨.

(٥) « تقريب التهذيب » ص ١٣٩ ج ٤٤٩ .

وهذه مرتبة من يكون حسن الحديث .

فهذه النتيجة التي انتهينا إليها تبين أن قول النسائي في الخُلقاني « ليس بالقوي » معناه أنه حسن الحديث كما تنبهنا إلى النكتة التي جعلت النسائي بعدل عن قوله في هذا الراوي « ثقة » أو غيرها مما يقوم مقامها إلى « ليس بالقوي » وهي ما أنكر عليه من الأحاديث ، وإن لم يسلم كل ما أنكر عليه ، أو ما ينسب إليه من بدعة التشيع .

وبهذا تعلم أن البأس لا يلحق الخلقاني في روايته كما قال النسائي نفسه مرة أخرى : « أرجو أن لا يكون به بأس » .

وتتأكد دلالة هذا المصطلح « ليس بالقوي » عند النسائي على معنى « ثقة » أو « لا بأس به » أو « صالح » بقوله في :

عبد الرحمن بن سليمان بن الغَسيل[1] .

« ليس بالقوي »[2] ، وهذا على معنى أنه ثقة وإن لم يكن في أعلى درجات التوثيق ولذلك صرح فيه النسائي مرة أخرى بقوله « ثقة »[3] .

وهذه هي المرتبة الثانية من مراتب التعديل عنـد النسائي أن يقول في الراوي

---

(١) عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة المعروف بابن الغسيل (نسبة إلى جد أبيه حنظلة ابن أبي عامر ، عرف بالغسيل لأنه غسلته الملائكة يوم أحد ، لأنه استشهد وهو جنب) الأنصاري ، الأوسي المديني أبو سليمان (ت ١٧١ هـ) .

(٢) « الكامل » لابن عدي ٤ / ٢٤٣ و « الميزان » ٢ / ٥٦٨ و « التهذيب » ٦ / ١٩٠ و « هدي الساري » ص ٤١٧ .

(٣) « الميزان » ٢ / ٥٦٨ و « التهذيب » ٦ / ١٩٠ و « هدي الساري » ص ٤١٧ .

« ثقة » ولهذا عبر عنها مرة أخرى بقوله في عبد الرحمن هذا « ليس به بأس »(١) ، وهما بمعنى واحد عند النسائي في بعض استعمالاته فمرتبة عبد الرحمن أن يكون حسن الحديث ، هذا الذي يفيده كلام النقاد الآخرين ، فقد قال فيه ابن معين : « ثقة »(٢) .

وقال في موضع آخر : « ليس به بأس »(٣) .

والمصطلحان بمعنى واحد عند ابن معين ، كما وقع التصريح بذلك عنه .

وقال أبو زرعة الرازي : « كوفي ثقة »(٤) .

وكذا وثقه الدارقطني(٥) .

وقال ابن عدي : « هو ممن يعتبر بحديثه ويكتب »(٦) .

فهذه الأقوال تفيد أن عبد الرحمن ثقة حسن الحديث على الأقل ، وأن قول النسائي « ليس بالقوي » ليس جرحا كما دل على ذلك باقي أقواله فيه ، ولذا قال الذهبي : « ثقة » .

قال النسائي : « ليس بالقوي »(٧) .

---

(١) « الميزان » ٢ / ٥٦٨ و « التهذيب » ٦ / ١٩٠ و « هدي الساري » ص ٤١٧ .

(٢) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٣ / ١٥٩ ج ٦٧٥ .

(٣) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٣ / ١٧٩ ج ٤٨٦ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٥ / ٢٣٩ ج ١١٣٤ .

(٥) « الميزان » ٢ / ٥٦٨ و « التهذيب » ٦ / ١٩٠ و « هدي الساري » ص ٤١٧ .

(٦) « الكامل » ٤ / ٢٨٤ .

(٧) « ديوان الضعفاء والمتروكين » ص ١٨٩ ج ٢٤٥٤ .

ومن ذلك أيضا قول النسائي في :

عبد ربه بن نافع الكِناني[١] .

« ليس بالقوي »[٢] إشارة إلى أنه ثقة يهم ، كما تدل على ذلك أحواله وأقوال سائر النقاد فيه ، منها قول يحيى بن معين : « ثقة »[٣] .

وقال الفضل بن زياد : « سألت أحمد عن أبي شهاب وإسماعيل بن زكريا فقال : « كلاهما ثقة »[٤] .

وقال العجلي : « لا بأس به »[٥] .

وقال مرة : « ثقة »[٦] .

وقال ابن خراش : « صدوق »[٧] .

وقال ابن سعد : « كان ثقة كثير الحديث »[٨] .

---

(١) عبد ربه بن نافع الكناني ، أبو شهاب الحناط (بحاء مهملة أوله ونون موحدة مشددة ممدودة ، وآخرها طاء مهملة ، ووقع في « هدي الساري » ٤١٦ الخياط بخاء معجمة ثم ياء مثناة تحتية وهو تصحيف مطبعي) الكوفي نزيل المدائن وهو أبو شهاب الأصغر (ت ١٧١ هـ) .

(٢) « الميزان » ٢ / ٥٤٤ و « التهذيب » ٦ / ١٢٩ و « هدي الساري » ص ٤١٧ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » من طريق ابن أبي خيثمة ٦ / ٤٢ ج ٢١٧ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٩٧ .

(٥) « تاريخ الثقات » ص ٢٨٧ ج ٩٢٦ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٦ / ١٢٩ .

(٧) « الميزان » ٢ / ٥٤٤ و « التهذيب » ٦ / ١٢٩ .

(٨) « الطبقات الكبرى » ٦ / ٣٦٣ ج ٢٧١٣ .

وقال ابن نُمير : « ثقة صدوق »[١] .

وقال البزار : « ثقة »[٢] .

وقال أبو حاتم الرازي : « صالح الحديث »[٣] .

وقال الدارقطني : « ثقة »[٤] .

وقال الساجي : « صدوق يهم »[٥] .

فهذه الأقوال تدور حول كون عبد ربه ثقة وكونه حسن الحديث وإن كان الجمهور أميل إلى الأول .

وقول يعقوب بن شيبة : « كان ثقة وكان كثير الحديث وكان رجلا صالحا ولم يكن بالمتين وقد تكلموا في حفظه »[٦] .

لا يخرجه عن كونه ثقة يهم .

وقوله : « ولم يكن بالمتين » نفي للدرجة العليا في المتانة أي القوة وليس نفيا لمطلق القوة (المتانة) ، ولا يضره ذلك لأنه مكثر .

وقد أخذ يعقوب بن شيبة قوله : « وقد تكلموا في حفظه » من قول يحيى بن سعيد القطان فيما رواه عنه علي بن المديني حيث قال : « سمعت يحيى يعني

---

(١) « التهذيب » ٦ / ١٢٩ .

(٢) « التهذيب » ٦ / ١٢٩ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٦ / ٤٢ ح ٢١٧ .

(٤) « سؤالات الحاكم للدارقطني » ص ٢٦٠ ج ٤٤٣ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٦ / ١٢٩ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٦ / ١٢٩ .

القطان يقول : « لم يكن أبو شهاب الحناط بالحافظ » ولم يرض يحيى أمره »[١] .
وابن حجر حينما قال فيه : « صدوق يهم »[٢] .
وكل ذلك لا يضر الثقة إذا كان مكثرا كأبي شهاب الحناط ، فالثقة لا يكون معصوما من الوهم والخطأ .
ومن استعمالات الناقد لمصطلح « ليس بالقوي » أن يقصد الطعن في الراوي بشيء معين ، كأن يكون ضعيفا في روايته عن شيخ ، أو في حديث أو أحاديث معينة ، وما سوى ذلك فهو فيه ثقة ، فتكون النكتة التي تجعل الناقد يعدل عن قوله « ثقة » . هي ما ضعف فيه من رواية شيخ معين أو حديث أو أحاديث معينة . فمن هذا الاستعمال قول النسائي في :

إسحاق بن راشد الجَزَري[٣] :

« ليس بذاك القوي »[٤] ، فقد استعمل اسم الإشارة للبعيد تنبيها على نفي

---

(١) « الجرح والتعديل » ٦ / ٤٢ ج ٢١٧ .

(٢) « تقريب التهذيب » ص ٥٦٨ ج ٣٨١٤ .

(٣) وقع في « الميزان » ١ / ١٩٠ « الجندي » بجيم ثم نون ثم دال مهملة ، وهو تصحيف من المحقق أو الناسخ أو الناشر ، قال السمعاني في « الأنساب » ٢ / ٥٥ : « الجزري بفتح الجيم والزاي وكسر الراء ، هذه النسبة إلى الجزيرة وهي إلى عدة بلاد من ديار بكر ، واسم خاص لبلدة واحدة يقال لها جزيرة ابن عمر ، وعدة بلاد منها الموصل وسنجار وحران والرقة ورأس العين وآمد وميافا رقين ، وهي بلاد بين الدجلة والفرات ، وإنما قيل لها الجزيرة لهذا .. » وهو إسحاق بن راشد الجزري ، أبو سليمان الحراني ، وقيل الرقي ، مولى بني أمية وقيل مولى عمر (ت ما بين ١٣٦ و ١٥٨ هـ) .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٣١ و « السنن الكبرى » للنسائي كتاب « الصيام » باب : ثواب من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا .

المكانة والمرتبة العليا من القوة ، وهو لا ينافي وجود المرتبة الوسطى أو الدنيا من القوة ، ولذلك قال النسائي مرة أخرى في الراوي نفسه « ثقة »[(١)] وقال مرة ثالثة « ليس به بأس »[(٢)] .

وهذا التنويع في صيغ الجرح أو التعديل قد يعتري الناقد حسب الحاجة إليه من طبيعة السائل والمسؤول عنه والمقارن به ، فمن ذلك أن عباسا الدوري سأل يحيى بن معين عن إسحاق بن راشد فقال « ثقة »[(٣)] .

وسأله عباس عن الراوي نفسه فقال : « صالح الحديث »[(٤)] .

وقال ابن الجنيد : « وسمعت يحيى بن معين يقول : « النعمان بن راشد جزري[(٥)] ، وإسحاق بن راشد جزري ، ليس بأخيه ، ولا بينهما قرابة ولا رحم .

قلت ليحيى : أيهما أعجب إليك ؟

فقال : ليس هما في الزهري بذاك .

قلت : ففي غير الزهري ؟

قال : ليس بإسحاق بأس »[(٦)] .

---

(١) « التعديل والتجريح » لأبي الوليد الباجي ١ / ٣٥٦ و « هدي الساري » ص ٣٨٩ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٣٠ .

(٣) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٢ / ٢٤ ج ٢٩١ .

(٤) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٢ / ٢٤ ج ٤٢٢١ .

(٥) وقع في المطبوع من التاريخ « حزري » بحاء مهملة أوله وهو تصحيف مطبعي .

(٦) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص ١٤٧ ج ٧٨٤ .

فقد تنوع نقد يحيى بن معين لإسحاق حسب الحاجة ، وليس ذلك من التعارض في شيء ، وإنما هو لاختلاف الأحوال .

وقال الإمام أحمد في إسحاق - في رواية المَرُّوذي عنه - « ثقة »[١] .

وقال عبد الله بن أحمد : « سئل أبي وأنا أسمع عن إسحاق بن راشد وعن النعمان بن راشد ، فقال : « إسحاق بن راشد أحب إليَّ وأصح حديثا[٢] من النعمان وهو عندي فوقه ، قيل له فهما أخوان ؟ قال : لا . ثم قال : النعمان جزري وإسحاق رَقِّيٌّ ما أعلم بينهما قرابة »[٣] .

وهذا أيضا من التنوع النقدي الذي تقتضيه طبيعة السؤال .

أما سبب طعن يحيى بن معين وغيره في رواية إسحاق عن الزهري فيرجع إلى أمرين اثنين :

أولهما : عدم سماع إسحاق من الزهري .

ثانيهما : اضطرابه في حديث الزهري .

أما بالنسبة للأمر الأول فقد قال الحاكم : « والجنس السادس من التدليس قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم ، وإنما قالوا « قال فلان » فحمل ذلك عنهم على السماع ، وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل .

---

(١) « العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد » رواية المروذي وغيره عنه ص ١١٠ ج ١٧٩ .

(٢) وقع في « العلل » رواية عبد الله عن أبيه « وأصح حديثا والنعمان » والتصويب من « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٢ / ٢١٩ ج ٧٥٥ .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد » رواية ابنه عبد الله عنه ٣ / ٦٠ ج ٤١٦٨ و « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٢ / ٢١٩ ج ٧٥٥ .

أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بِهَمَذَان قال حدثنا إبراهيم بن نصر قال ثنا أبو الوليد الطيالسي حدثني صاحب لي من أهل الري يقال له أَشْرَس قال قدم علينا محمد بن إسحاق فكان يحدثنا عن إسحاق بن راشد فقدم علينا إسحاق بن راشد فجعل يقول « ثنا الزهري » « وثنا الزهري » .

قال فقلت له : « أين لقيت ابن شهاب ؟

قال : لم ألقه ، مررت ببيت المقدس فوجدت كتابا له ثَمَّ »[1] .

وروى القصة أيضا ابن عساكر من طريق أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي نا عبد الله بن محمد بن مسلم ، نا أيوب بن إسحاق بن سَافِري ، نا علي - يعني ابن المديني - نا أبو داود الطيالسي ، حدثني صاحب لنا يقال له أشرس من أهل الري ثقة ... » فذكرها[2] .

وأشرس هذا مهمل ، انفرد أبو داود الطيالسي بتوثيقه ، ولا يمكن أن يكون هو أشرس بن أبي الحسن الزيات المترجم في « الكامل » لابن عدي و « الميزان » للذهبي فإنه أعلى منه طبقة ، ولا يمكن أن يلقاه أبو داود ولا أبو الوليد الطيالسيان لأن بينهما وبينه طبقة أخرى .

وقد أنكر بعض المحدثين دعوى عدم سماع إسحاق بن راشد من الزهري قال الحاكم : « قلت - أي للدارقطني - فإسحاق بن راشد الجزري ؟ قال تكلموا في سماعه من الزهري ، وقالوا إنه وجده في كتاب ، والقول عندي قول

(١) « معرفة علوم الحديث » للحاكم ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) « تاريخ دمشق » ٢٢ / ٣٧٨ ب نقلا عن « الثقات الذي ضعفوا في بعض شيوخهم » د. صالح الرفاعي ، ص ١٩٧ .

مسلم بن الحجاج فيه »[١] .

فيبدو أن مسلما يرى سماع إسحاق من الزهري .

وقال الفسوي : « سمعت عليا يقول : أخبرني عبد الجبار الخطابي قال : أخبرني مولانا إسحاق بن راشد قال : قال لي ابن شهاب : هل بقي أحد عنده علم ؟

قال : قلت نعم رجل من أهل الكوفة يقال له سليمان الأعمش .

قال : هات حدثني عنه .

قال : قلت لا أحفظ ولكن إن شئت جئتك بكتاب عندي .

قال : هاته .

قال : فجئته بكتاب فقرأه فقال : ويحك ما كنت أرى بقي أحد يحسن هذا »[٢] .

وهذا إسناد جيد ، وتروى القصة بإسناد آخر صحيح عند ابن سعد[٣] .

وفي ذلك دليل على سماع إسحاق من الزهري .

وقد ثبت ذلك أيضا في صحيح البخاري .

فقد روى البخاري من طريق موسى بن أعين حدثنا إسحاق بن راشد أن الزهري حدثه قال أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن

---

(١) « سؤالات الحاكم للدارقطني » ص ١٨٤ - ١٨٥ ج ٢٧٩ .

(٢) « المعرفة والتاريخ » للفسوي ٣ / ١٧ .

(٣) « الطبقات الكبرى » لابن سعد ٦ / ٣٣٢ ج ٢٥٣ .

أبيه ... فذكر قصة تخلف كعب عن غزوة تبوك[١] .

فكل هذا يضعف القصة الأولى ويثبت سماع إسحاق بن راشد من الزهري ، ومع ذلك فهو ليس كأقوى ما يكون في الزهري ، وهذا هو الأمر الثاني الذي طعن به على إسحاق بن راشد وهو :

- اضطرابه في حديث الزهري :

قال محمد بن يحيى الذهلي - العالم بحديث الزهري - : « صالح بن أبي الأخضر ، وزمعة بن صالح ، ومحمد بن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب ، والنعمان وإسحاق ابنا راشد الجزريان أشد اضطرابا من أولئك »[٢] .

والكلام هنا على طبقات أصحاب الزهري فإن المذكورين هنا معدودين في أصحاب الزهري ، وكثيرا ما يجري الكلام - عند النقاد - عن تقديم بعضهم على بعض[٣] ، وإن كان ذلك لا يقتضي ضعفا مطلقا وإنما بالنسبة لمن قرن به من كبار الحفاظ .

وقد تقدم قول ابن معين في إسحاق والنعمان « أنهما ليسا بـ « ذاك » في الأزهري » . وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول من ضعف إسحاق بن راشد - يعني في الزهري - كابن خزيمة الذي قال فيه « لا يحتج بحديثه »[٤] .

---

(١) « صحيح البخاري » (مع فتح الباري) ٨ / ٣٤٢ ح ٤٦٧٧ .

(٢) « التعديل والتجريح » للباجي ١ / ٣٥٦ .

(٣) انظر ذكرهم على سبيل المثال عند الحافظ ابن رجب في « شرح علل الترمذي » ٢ / ٦١٣ - ٦١٥ ترى أن الكلام هنا خاص بأصحاب الزهري .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٣٠ .

وليس وراء الكلام في إسحاق في الزهري إلا توثيق النقاد له ، فقد قال العجلي : « ثقة »[١] .

وقال أبو حاتم : « شيخ »[٢] .

قال ابن رجب : « والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره »[٣] .

فإسحاق « شيخ » إذا نظرنا إليه في أصحاب الزهري .

وقال الفسوي : « وإسحاق بن راشد » « صالح الحديث »[٤] .

وقال مرة أخرى : « حسن الحديث »[٥] .

وهما بمعنى واحد عند التأمل .

وبعد هذا التحقيق فإن إسحاق بن راشد ثقة فيما سوى حديث الزهري ، فإنه يهم فيه قليلا ، ولهذا قال فيه النسائي : « ليس بذاك القوي » وقال فيه الذهبي : « صدوق ، وغيره أقوى منه ، سمع الزهري »[٦] .

وأقرب من هذا قول الحافظ ابن حجر : « ثقة » في حديثه عن الزهري بعض الوهم »[٧] .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ١ / ٢٣١ .

(٢) « الجرح والتعديل » ٢ / ٢٢٠ ج ٧٥٥ .

(٣) « شرح علل الترمذي » ٢ / ٦٥٨ .

(٤) « المعرفة والتاريخ » ١ / ٣٤٥ .

(٥) « المعرفة والتاريخ » ١ / ٤٣٤ .

(٦) « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » ص ٥٦ - ٦٦ .

(٧) « تقريب التهذيب » ص ١٢٨ ج ٣٥٣ .

ونظرا لكون إسحاق بن راشد ثقة فيما سوى حديث الزهري ، فإن كثيرا من المؤلفين في الضعفاء تنكبوا عن إيراده ضمن المجروحين من الرواة .

وهذا الاختيار الذي انتهيا إليه في حكم رواية إسحاق هو معنى قول النسائي فيه « ليس بذاك القوي » مسلك جرى عليه المحققون في علم الجرح والتعديل ، وممن سلكه في بعض الرواة الإمام يحيى بن معين حينما قال في **سفيان بن حسين الواسطي** :[١] « ولم يكن بالقوي »[٢] .

وهذا معناه أن سفيان ضعيف فيما روى عن الزهري ، وما سوى ذلك فهو فيه ثقة ، ويدل على هذا بقية الأقوال الواردة عن ابن معين من سائر تلاميذه .

قال عباس الدوري : « قيل ليحيى : فسفيان بن حسين ؟

قال : « ليس به بأس » ، وليس هو من أكابر أصحاب الزهري ، إنما المعتمد منهم : معمرا وشعيب ، وعُقيل ، ويونس ، ومالك ، وربما قال : « وابن عيينة »[٣] .

وقال عثمان الدارمي : « وسألته عن سفيان بن حسين ؟

فقال : « ثقة » ، وهو ضعيف الحديث عن الزهري »[٤] .

وقال ابن أبي خيثمة : « سمعت يحيى بن معين يقول : سفيان بن حسين الواسطي « ثقة » ، وكان يؤدب المهدي ، وهو صالح ، حديثه عن الزهري

---

(١) سفيان بن حسين بن حسن ، أبو محمد أو أبو الحسن الواسطي ، مات بالري مع المهدي وقيل في أول خلافة الرشيد .

(٢) « الكامل لابن عدي » ٣ / ٤١٥ و « الميزان » ٢ / ١٦٥ من رواية يعقوب بن شيبة .

(٣) « التاريخ عن يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه » ٢ / ٢١٠ ج ٩٨٤ .

(٤) « تاريخ عثمان الدارمي » ٤٥ ج ١٩ .

فقط ليس بذلك ، إنما سمع من الزهري بالموسم »[١] .

فهذا صريح في كون المطعون فيه من حديث سفيان إنما هو روايته عن الزهري .

وقال أبو داود : « سمعت يحيى بن معين يقول : سفيان بن حسين ليس بالحافظ وليس بالقوي في الزهري ، وهو أحب إلي من صالح بن أبي الأخضر »[٢] .

وقال أحمد بن أبي مريم : « سمعت يحيى بن معين يقول : « سفيان بن حسين في غير الزهري « ثقة » لا يدفع »[٣] .

فهذه النقول تبين ما جاء مجملا في رواية يعقوب بن شيبة عن يحيى قوله « ولم يكن بالقوي » يعني في الزهري ، ويؤكد هذا المعنى أقوال سائر النقاد فيه فإنهم على مثل ما عليه يحيى بن معين .

قال المروذي : « وسألت أبا عبد الله عن سفيان بن حسين فقال : ليس هو بذاك ، في حديثه عن الزهري شيء »[٤] .

وقال النسائي : « سفيان في الزهري » ليس بالقوي ، وهو سفيان بن حسين »[٥] .

وقال أيضا : « لا بأس به إلا في الزهري »[٦] .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٤ / ٢٢٨ ج ٩٧٤ .

(٢) « الكامل » لابن عدي ٣ / ٤١٥ و « الميزان » ٢ / ١٦٥ .

(٣) « الكامل » لابن عدي ٣ / ٤١٥ .

(٤) « العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد » رواية المروذي عنه ص ٥٠ ح ٢٨ .

(٥) « السنن الصغرى » ٧ / ٧٧ .

(٦) « الميزان » ٢ / ١٦٥ .

ومن أطلق عليه الضعف فإنما قصد روايته عن الزهري .

قال أبو حاتم : « صالح الحديث ، يكتب حديثه ولا يحتج به [هو] نحو محمد بن إسحاق وهو أحب إلي من سليمان بن كثير »[(١)] .

فسفيان بن حسين ومحمد بن إسحاق وسليمان بن كثير عدادهم في أصحاب الزهري ، فكلام أبي حاتم خاص برواية سفيان عن الزهري .

وقال ابن عدي : « وهو في غير الزهري صالح الحديث كما قال ابن معين ، وفي الزهري يروي عنه أشياء خالف فيها الناس من باب المتون ومن الأسانيد »[(٢)] .

وأفصح ابن حبان عن سبب آخر من أسباب ضعف سفيان بن حسين في الزهري حيث قال : « يروي عن الزهري المقلوبات ، وإذا روى عن غيره أشبه [حديثه] حديث الأثبات ، وذلك أن صحيفة الزهري اختلطت عليه فكان يأتي على التوهم ، فالإنصاف في أمره تنكب ما روى عن الزهري والاحتجاج بما روى عن غيره »[(٣)] .

وقال الشيخ ابن قيم الجوزية وهو بصدد الكلام عن سفيان بن حسين وما ورد فيه من جرح وتعديل عن النقاد مما تقدم كثير منه : « ولا تنافي بين قول من ضعفه وقول من وثقه لأن من وثقه جمع بين توثيقه في غير الزهري وتضعيفه فيه ، وهذه مسألة غير مسألة تعارض الجرح والتعديل ، بل يظن قاصر العلم

---

(١) « الجرح والتعديل » ٤ / ٢٢٨ ج ٩٧٤ .

(٢) « الكامل » ٣ / ٤١٦ .

(٣) « المجروحين » ١ / ٣٥٨ .

أنها هي فيعارض قول من جرحه بقول من عدله ، وإنما هذه مسألة أخرى غيرها ، وهي الاحتجاج بالرجل فيما رواه عن بعض الشيوخ وترك الاحتجاج به بعينه فيما رواه عن آخر . وهذا كإسماعيل بن عياش فإنه عند أئمة هذا الشأن حجة في الشاميين أهل بلده ، وغير حجة فيما رواه عن الحجازيين والعراقيين وغير أهل بلده .

ومثل هذا تضعيف قَبيصة في سفيان الثوري ، واحتج به في غيره كما فعل أبو عبد الرحمن النسائي ، وهذه طريقة الحذاق من أصحاب الحديث أطباء علله يحتجون بحديث الشخص عمن هو معروف بالرواية عنه وبحفظ حديثه وإتقانه وملازمته له واعتنائه حديثه ومتابعة غيره وبين كون حديثه نفسه عمن ليس هو معه بهذه المنزلة .

وهذه حال سفيان بن حسين عند جماعتهم ثقة صدوق ، وهو في الزهري ضعيف لا يحتج به لأنه إنما لقيه مرة بالموسم ولم يكن من الاعتناء بحديث الزهري وصحبته وملازمته له ما لأصحاب الزهري الكبار كمالك ، والليث ومعمر ، وعُقيل ، ويونس ، وشعيب ، فإذا تفرد مثل هذا بحديث عن هؤلاء مع ملازمتهم للزهري وحفظهم حديثه وضبطهم له ، وليس مثلهم في الحفظ والإتقان لم يكن حجة عندهم .

هذا إذا لم يخالفوه ، فكيف إذا خالفوه فرفع ما وقفوه ، ووصل ما قطعوه ، وأسند ما أرسلوه ، هذا مما لا يرتاب أئمة هذا الشأن في إلحاق الغلط به أولى ، وربما يظن الغالط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أن هذا تناقض منهم ، فإنهم يحتجون بالرجل ويوثقونه في موضع ، ثم يضعفونه بعينه ولا يحتجون

به في موضع آخر ، ويقولون : « إن كان [غير][١] ثقة وجب ترك الاحتجاج به جملة .

وهذه طريقة فاسدة مجمع بين أهل الحديث على فسادها فإنهم يحتجون بحديث الرجل بما تابعه غيره عليه وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى ، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف الناس وانفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه إذا غلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضع . والإصابة في بعض الحديث أو غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه ، ولاسيما إذا علم من مثل هذا أغلاط عديدة ثم روى ما يخالف الناس ، ولا يتابعونه عليه فإنه يغلب على الظن أو يجزم بغلطه »[٢] .

والمقصود من هذا الكلام أن مناهج النقاد دقيقة تعتمد الاستقراء والتتبع لأحوال الرواة ومروياتهم ، فيحكم على كل حالة حسبما يحيط بها من ملابسات سواء كان الراوي ثقة أو ضعيفا .

فقول ابن معين هنا في سفيان بن حسين « ولم يكن بالقوي » قصد به شيئا معينا ، وهو ما روى سفيان عن الزهري فقط ، دل على ذلك التتبع والاستقراء لأقوال ابن معين وغيره من النقاد ، وقد خلص فيه ابن حجر العسقلاني إلى قوله : « ثقة في غير الزهري باتفاقهم »[٣] .

---

(١) الزيادة مني اقتضاها السياق .

(٢) « الفروسية » لابن قيم الجوزية ص ٦١ - ٦٢ .

(٣) « تقريب التهذيب » ص ٣٩٣ ج ٢٤٥٠ .

بقي لدي من النماذج التي استقريت فيها أقوال النقاد فكانت نتائجها موافقة لما تقدم هنا - عدد لايستهان به أحتفظ به خشية الإطالة وأشير إليه إشارة منها :

- قول النسائي في محمد بن ميمون الخياط « ليس بالقوي » أنكر عليه التحديث بحديث باطل .

- وقول الدارقطني في أيمن بن نَابِل « ليس بالقوي » وأنكر عليه حديث التشهد فقط .

- وقول الدارقطني في الربيع بن يحيى بن مِقْسم المَرْئي الأشناني « ليس بالقوي » وإنما أنكر عليه حديث جابر في الجمع بين الصلاتين .

- وقول يحيى بن معين في عمرو بن يحيى بن عمارة المازني « ليس بالقوي » وإنما اختلف عليه في حديثين :

* حديث الأرض كلها مسجد .

* وحديث « كان يسلم عن يمينه ... » .

- وقول النسائي والدارقطني في المغيرة بن زياد البجلي : « ليس بالقوي » وإنما أنكر عليه شيء معين وإن كان الذي أنكر عليه كله غير مسلم .

- وقول النسائي في يحيى بن سُلَيْم الطائفي : « ليس بالقوي » وإنما المقصود أنه ضعيف فيما روى عن عبيد الله بن عمر .

- وقول النسائي في محمد بن طلحة بن مُصرِّف اليامي « ليس بالقوي » وإنما تكلم فيما روى عن أبيه .

- وقول ابن المديني في سعيد بن سالم بن أبي الهيفاء القداح « كان ثقة ، ولم يكن بالقوي » وإنما أنكر عليه دخوله في بدعة الإرجاء ، وهي غير موجبة للرد .

- وقول العجلي في عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث ويقال له عباد بن إسحاق : « ليس بالقوي » وإنما أنكر عليه الدخول في بدعة القدرية ، وهي من البدع الوسطى حسب تقسيم الإمام أحمد .

- وقول النسائي في إبراهيم بن بشار الرمادي : « ليس بالقوي » وإنما تكلم في حديثه عن سفيان بن عيينة .

- وقول النسائي في أبان بن عبد الله بن أبي حازم بن صخر بن العيلة « ليس بالقوي » وإنما أنكر عليه شيء مما روى على حُسْنِ حديثه .

- وقول النسائي والدارقطني في سالم بن نوح بن أبي عطاء الجزري « ليس بالقوي » وضعفه قريب محتمل يكون حديثه معه حسنا .

- وقول النسائي وابن معين في زهير بن محمد التميمي « ليس بالقوي » يعني في رواية الشاميين عنه ، ثقة في رواية العراقيين عنه .

- وقول النسائي في رَوْح بن عُبادة « ليس بالقوي » يعني أنه أخطأ قليلا على كثرة مروياته .

- وقول النسائي وغيره في محمد بن سليم أبي هلال الراسبي : « ليس بالقوي » يعني أنه ضعيف في قتادة حسن فيما سواه .

إلى غير ذلك من الاستعمالات الكثيرة ، والتي تدل على أن من قال فيه النسائي « ليس بالقوي » لا يكون ضعيفا ضعفا يرد معه حديثه إلا في النادر الذي لا حكم له .

* وهذه النتائج الأخيرة التي قدمت في معنى قول النسائي « ليس بالقوي » - وغيرها كثير - هي خلاصة البحث والتحقيق القائمين على التتبع والاستقراء

لأحوال الرواة ومروياتهم ، ولولا خشية الإطالة لبسطت القول فيها .

ففي هـذه النماذج كفاية للدلالة على أن النـاقد قـد يستعمل هذا المصطلح « ليس بالقوي » للدلالة على معنى « ثقة » أو « صدوق » أو « لا بأس به » أو « جائز الحديث » أو « حسن الحديث » أو « صالح الحديث » أو غير ذلك من الألفاظ المشعرة بحسن حديث من قيل فيه ذلك .

ومع ذلك فالناقد يلجأ إلى هذا المصطلح « ليس بالقوي » بهذه الدلالة لنكتة ، وهي كون الراوي ضعف في حديث ، أو أحاديث معينة ، أو راو معين ، أو روى حديثا منكرا ، أو وصف ببدعة ، أو وهم في شيء ما ، أو لكونه من أهل الرأي ، أو غلب عليه الاشتغال بالفقه ، أو غير ذلك مما لا يكون معه حديث الراوي ضعيفا ضعفا مطلقا ، ولا جرحه عاما ترد به كل مروياته .

ومع ذلك فلا ينكر أن يكون مصطلح « ليس بالقوي » قد استعمل على ظاهر دلالته اللغوية – عند بعض النقاد كما تقدم عن الذهبي – فأفاد ضعفا عاما في الراوي أو تركا لروايته عند بعض النقاد . وهذا لا يحصل معه لبس إن شاء الله ، لأن غالب النقاد أو جلهم يتابعون غيرهم على هذا المعنى الظاهر لهذا المصطلح ، غاية ما في الأمر أن التتبع والاستقراء يميزان ين هذا الاستعمال وذاك .

وانظر على سبيل المثال لاستعمال « ليس بالقوي » في الجرح العام قول البخاري في محمد بن جابر بن سيار بن طلق السُّحيمي « ليس بالقوي عندهم » وقوله في عمر بن ثابت بن هُرمز ، وفي حِبَّان بن علي العَنزِي ، وفي عبد الجبار بن عمر الأيلي ، وفي عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان ، وفي

عبد الملك بن حسين ، ويقال عبادة بن الحسين أبي مالك النخعي ، وفي طريف بن شهاب ، وقيل ابن سعد ، وفي صلة بن سليمان العطار ، وفي سعد بن طريف الإسكاف ، وفي حُسام بن المِصَكّ بن ظالم ، وفي حريث بن أبي مطر ، وغيرهم . فقد شاركه في هذا الاستعمال عدد من النقاد يعني قوله « ليس بالقوي » .

وتابعهم على ضعفه غيرهم ممن جاء فيه بعبارة أخرى ظاهرة في الجرح ، وهذا كله لا يدخل في إطار هذه الدراسة لأنه ليس مشكلا ، وإنما الذي يحتاج إلى التتبع وهو ما خالف هذا مما تعارضت فيه أقوال النقاد من الجرح والتعديل .



ضوابط هذا الباب

* مراعاة دلالات ألفاظ الجرح والتعديل :

حينما تتعارض مصطلحات الجرح والتعديل في راو فيوثقه الجمهور ، وينفرد ناقد بنقد الراوي نفسه بلفظ ظاهر في الجرح ، أو مشتهر فيه - فإن التحقيق يقتضي استقراء معاني هذا اللفظ عند أهل اللغة ، فقد يكون له وجه صحيح نادر أو مغمور أو مهجور قصده الناقد لسبب من الأسباب .

فإذا تحققت إرادة الناقد لهذا المعنى زال التعارض بين قوله وقول الجمهور .

وتحقق هذا المعنى أو ذاك يتم بواسطة التتبع والاستقراء لحال الراوي وأقوال النقاد فيه ، كما يتعين المعنى المقصود من كلام الناقد من تتبع كلامه في الراوي نفسه إن كان له كلام آخر فيه أو من تفسير بعض تلاميذه الذين نقلوا كلامه ، فهم أدرى بقصده - أو من تفسير بعض المحققين من النقاد من المتأخرين وتتابعهم على تفسير واحد لذلك اللفظ .

وبعض ألفاظ اللغة العربية ، وإن كانت متنوعة الدلالة ، إلا أن دلالة بعضها تروج أكثر وتشتهر في أزمنة وأمكنة ، ويندر استعمال بعضها أو يموت في أزمنة وأمكنة ، ثم يعرف انتعاشا في ظروف أخرى فإذا استعمل الناقد اللفظ في معنى نادر أو مهجور بدا خلافا لما أراده في استعماله فأوهم تعارضا لقول جمهور النقاد .

ومما يسهم في عملية تعارض مصطلحات الجرح والتعديل المتعاملُ مع ذلك اللفظ أعني القارئ وطبيعة ثقافته ووسطه الاجتماعي والثقافي الذي يضغط

بأفهام قاصرة مرتبطة بالوسط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المعيش ، فتصير دلالة اللفظ اللغوية انتقائية لتلك الأسباب .

ومن النقاد المبدعين لألفاظ الجرح والتعديل من يستعمل ألفاظا لغوية في معاني خاصة قد لا تفهم من دلالة اللفظ اللغوية ولذلك لابد من :

*** مراعاة استعمالات النقاد الخاصة لبعض ألفاظ الجرح والتعديل :**

لأن منهم من يختار استعمالا مغايرا لما تعارف عليه جمهور النقاد من معاني تلك الألفاظ ، كأن يشتهر اللفظ في الجرح ، فيستعمله الناقد في التوثيق لنكتة اقترنت بحال الراوي عدلت بالناقد عن استعمال لفظ صريح في التوثيق كقول أبي حاتم في الراوي « مجهول » أو « أعرابي مجهول » فإنه يستعمل ذلك في الصحابي الذي لم يرو عنه أئمةُ التابعين .

أو قول النسائي : « ليس بالقوي » بمعنى ثقة أو لا بأس به أو صالح أو جائز الحديث ... إلخ .

فإنه لا يلجأ إلى مثل هذا اللفظ « ليس بالقوي » إلا لنكتة ككون الراوي روى شيئا منكرا ، أو ضعف في شيخ ، أو دخل في بدعة ، أو ضعف في رواية قوم ، أو أهل بلد عنه ، أو أخطأ في حديث أو غير ذلك مما لا يصلح معه إطلاق الضعف كما يفهم من ظاهر لفظ « ليس بالقوي » ومن استعمال النقاد الآخرين لهذه الصيغة .

ولا سبيل إلى فهم قصد الناقد من مثل هذا الاستعمال الخاص إلا بالتتبع والاستقراء لحال الراوي واستعمالات الناقد المتعددة ، وأقوال النقاد المعاصرين

حيث يفسر بعضها ما أجمل في بعض .

وقد يطلق الناقد عبارة بينة في الجرح في راو معين ، ويخالفه الجمهور فيطلق عبارة مباينة لها صريحة في التعديل فينشأ التعارض لذلك ، ويكون المجرح يقصد طعنا خاصا ، ولكن عبارته لما جُردت عن السياق أوهمت تعارضا حقيقيا ، وفي الباب القادم عرض لنماذج من الطعن الخاص المعارض لتوثيق عام من جمهور النقاد .



الباب الخامس

اختصاص أحد المصطلحين بشيء معين



مما ينشأ عن تعارض مصطلحات الجرح والتعديل أن يكون الأصل في الراوي أنه ثقة ، لكنه انتقد في شيء معين لاختلاط ضبطه فيه ، فيوثقه جماعة من النقاد على حسب ذاك الأصل بعبارات مطلقة في التعديل ، بينما يجرحه آخرون بعبارات مطلقة في الجرح حسب ما اختل فيه ضبطه ، فتتعارض الأقوال والمصطلحات لذلك ، فيحصل الإشكال .

فلابد إذن من التتبع والاستقراء للوقوف على دواعي هذا التعارض .

وقد تبين من خلال التتبع أن جانبا هاما من مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة اختص فيها الجرح بشيء معين ، وما سواه فالراوي فيه ثقة ، من ذلك أن يكون الراوي ضُعِّف في أحاديث معينة ، وإن كان ثقة ، إذ لا منافاة بين خطئه وكونه ثقة ؟ لأن الثقة غير معصوم من الخطأ . ومن ذلك أن يكون الراوي ثقة إلا أنه خلط في شيء معين أو ضعف في حديثه عن أهل بلد معين ، أو فيما حدث به من حفظه دون كتابة ؟ لأنه سيء الحفظ .

وهذه بعض النماذج الدالة على ذلك :



الفصل الأول

حمل أحد المصطلحين على أحاديث معينة



قد يطلق الناقد عبارة تجريحية في الراوي لخطئه في أحاديث معينة ، فإذا جردت عن سياقها ولم يتبين سببها أشكلت لمعارضتها عبارات أخرى مطلقة في التوثيق .

وخطأ الراوي إذا لم يفحش لا يقتضي إطلاق الضعف عليه لأن الثقة لا يخلو ولا يسلم من خطأ لعدم عصمته من ذلك .

فمن تعارض أقوال النقاد ويحمل أحدها - وهو الجرح هنا - على شيء معين ، ما جاء عنهم في :

إبراهيم بن بشار الرمادي [(١)].

فإن الجمهور على توثيقه وقبول روايته مطلقاً ، وغيرهم يجرحه بما يحمل على شيء معين .

فمما ورد في توثيقه قول الطيالسي : « صدوق »[(٢)] .

وقول أبي عوانة : « كان إبراهيم بن بشار ثقة من كبار أصحاب ابن عيينة وممن سمع منه قديماً »[(٣)] .

وقد أتقن إبراهيم حديث ابن عيينة واستوعب حفظه لكثرة سماعه وطول ملازمته .

---

(١) إبراهيم بن بشار الرمادي ، أبو إسحاق البصري (ت ٢٢٤ أو ٢٢٨ أو ٢٣٠ هـ) والرمادي نسبة إلى الرمادة قرية باليمن ، أنظر « الأنساب » ٨٨/٣ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١١٠/١ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١١٠/١ .

قال يحيى بن معين : « كان الحميدي لا يكتب عند سفيان بن عيينة وإبراهيم ابن بشار أحفظهما »[١] .

وقال يحيى بن الفضل : « ثنا إبراهيم الرمادي وكان والله « ثقة » »[٢] .

وعن زهده وورعه يقول محمد الزريقي : « كان والله أزهد أهل زمانه »[٣] .

وقال حاتم الرازي : « صدوق »[٤] .

وقال ابن عدي : « وهو عندنا من أهل الصدق » [٥].

وعن ضبطه وإتقانه وكثرة حديثه - عن عيينة - يقول ابن حبان : « كان متقناً ضابطاً ، صحب ابن عيينة سنين كثيرة ، وسمع أحاديثه مراراً »[٦] .

وقد جعله بعض النقاد في الطبقة الأولى من أصحاب ابن عيينة ، لملازمته له قرابة نصف قرن وسماعه منه خلال هذه المدة .

قال أبو عبد الله الحاكم : « ثقة من الطبقة الأولى من أصحاب ابن عيينة ، جالس ابن عيينة نيفا وأربعين سنة »[٧] .

---

(١) « الثقات » لابن حبان ٧٣/٨ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١١٠/١ .

(٣) رواه ابن عدي في « الكامل » ٢٦٧/١ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٩٠/٢ ج ٢٢٥ .

(٥) « الكامل » ٢٦٧/١ .

(٦) « الثقات » ٧٢/٨ .

(٧) « نصب الراية » للزيلعي ٤٠٣/١ ، وذكره ابن حجر في « التهذيب » باختصار وبزيادة ثقة [مأمون] ...انظر « التهذيب » ١١٠/١ .

وأما ما ورد في تضعيفه و تجريحه فقول البخاري : « يهم في الشيء بعد الشيء »[١] .

أي أنه يهم ويخطىء قليلاً كأن يصل المرسل .

قال ابن عدي : « حدثنا الجنيدي ، حدثنا البخاري قال لي إبراهيم الرمادي : حدثنا سفيان بن عيينة عن بريد[٢] عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ : « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » وَهَمٌ ، وكان ابن عيينة يرويه مرسلاً[٣] .

هذا الذي قصده البخاري من قوله : « يهم في الشيء بعد الشيء »

قال ابن عدي عقب الحديث المذكور : « وإبراهيم بن بشار هذا لا أعلم أنكر عليه إلا هذا الحديث الذي ذكره البخاري ، وباقي حديثه عن ابن عيينة وأبي معاوية وغيرهما من الثقات مستقيم [٤]، وهو عندنا من أهل الصدق » .

---

(١) « التاريخ الكبير » ٢٧٧/١ ج ٨٩٠ .

(٢) في المطبوع من « الكامل » لابن عدي (٢٦٧/١) وكذا في « الضعفاء الكبير » للعقيلي (١/ ٤٩ ج ٣٥) « عن يزيد » بياءين مثنتين تحتيتين بينهما زاي (من الزيادة) وذلك تصحيف مطبعي وصوابه بُريد بباء موحدة من تحت ثم راء مهملة مصغرة وهو بريد بن عبد الله بن أبي بردة يرويه عن أبيه عن جده على الجادة ، هكذا وقع في « سنن الترمذي » ٢٠٨/٤ و « ميزان الاعتدال » ٢٣/١ و « تهذيب التهذيب » ١٠٩/١ .

(٣) « الكامل » ٢٦٧/١ والحديث المذكور صحيح من غير هذا الطريق أخرجه البخاري في عدة مواضع منها ١١١/١٣ ح ٧١٣٨ ومسلم رقم ١٨٢٩ كلاهما من حديث ابن عمر .

(٤) في المطبوع من « الكامل » ٢٦٧/١ « وهو مستقيم » وهو غير مستقيم ، والمثبت من « التهذيب » ١٠٩/١ .

فتبين بهذا أن البخاري يقصد بقوله « يهم في الشيء بعد الشيء » ، وهما معيناً وهو الحديث المذكور .

وقول النسائي في إبراهيم : « ليس بالقوي »[١] - ينبغي أن يحمل على هذا الجرح المعين ، أو على الأكثر على ما روى إبراهيم بن بشار عن ابن عيينة ، وهو رأي لبعض النقاد في الرمادي ، يرون أو يفهم من طعنهم فيه تضعيفه فيما روى عن سفيان بن عيينة .

قال يحيى بن معين : « ليس بشيء ، لم يكن يكتب عند سفيان ، وما رأيت في يده قلماً قط ، وكان يملي على الناس ما لم يقله سفيان »[٢] .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : « سمعت أبي ذكر إبراهيم بن بشار الرمادي قال : « كان يحضر معنا عند سفيان بن عيينة فكان يملي على الناس ما يسمعون من سفيان ، فكان ربما أملى عليهم ما لم يسمعوا ، يقول كأنه يغير الألفاظ ، فتكون زيادة ليس في الحديث » - أو كما قال أبي - فقلت له يوماً : « ألا تتقي الله ويحك تُمِلّ[٣] عليهم ما لم يسمعوا »
ولم يحمده أبي في ذلك وذمه ذماً شديداً »[٤].

---

(١) « الضعفاء والمتروكين » للنسائي ص١٤ ج١٧ .

(٢) رواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ١/٤٧ - ٤٨ ج ٣٥ من طريق معاوية بن صالح .

(٣) قال الفيومي في « المصباح المنير » : « أمللت الكتاب على الكاتب إملالا ألقيته عليه ، وأمليت عليه إملاء ، وجاء الكتاب العزيز بهما ﴿ وليملل الذي عليه الحق ﴾ « البقرة الآية ٢٨٢ » ﴿ فهي تملى عليه بكرة وأصيلا ﴾ « الفرقان الآية ٥ » » .

(٤) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ٣/٤٣٨ ج ٥٨٦٥ .

أفاد النصان عن يحيى وأحمد طعناً في بشار الرمادي في سفيان بن عيينة لسببين اثنين هما :

١ - أن الرمادي لم يكن يكتب شيئاً في مجلس سفيان ، ولا يعبأ بتصحيح سماعه منه .

٢ - أنه كان يملي على الناس ألفاظاً لم يسمعوها في مجلس سفيان ، يُغَيِّرُ ويزيد وينقص .

وذلك يطعن في ضبطه وأمانته - لو ثبت فعلاً - .

أما عن عدم كتابة إبراهيم في مجلس سفيان فمرده إلا أنه جالسه زمانا طويلا يقارب نصف قرن - كما تقدم من قول الحاكم - سمع فيه أحاديثه وحفظها ، فصار بذلك في أعلى طبقات أصحابه . فمن كان هذا شأنه في الملازمة الطويلة والاستيعاب لحديث الشيخ لا يُلام إذا انشغل عن تصحيح وسماع ما حصله عدة مرات .

قال ابن حبان : « كان متقنا ضابطا ، صحب ابن عيينة سنين كثيرة ، وسمع أحاديثه مرارا ، ومن زعم أنه كان ينام في مجلس ابن عيينة فقد صدق ، وليس هذا مما[1] يجرح مثله في الحديث ، وذلك أنه سمع حديث ابن عيينة مرارا ، والقائل بهذا رآه ينام في المجلس ، حيث كان يجيء إلى سفيان ويحضر مجلسه للاستئناس لا للاستماع[2] ، فنوم الإنسان عند سماع شيء

---

(١) في المطبوع من الثقات « ممن » والمثبت من « تهذيب التهذيب » ١٠٩/١ وهو أنسب لأن الإشارة إلى النوم في المجلس هو المقصود بعدم الجرح في إبراهيم .

(٢) كذا في المطبوع من « الثقات » والصواب « للسماع » لأنه المصطلح المستعمل عندهم .

قد سمعه مرارا ليس مما يقدح فيه ، ولقد[١] حدثنا أبو خليفة ، ثنا إبراهيم الرمادي ، قال : ثنا سفيان بمكة وعَبَّادان وبين السماعين أربعون [٢]سنة »[٣] .

وأما كون إبراهيم كان يملي على أصحاب سفيان ألفاظا لم يسمعوها في مجلسه ، فهو راجع إلى كون الرمادي سمع سفيان يملي عدة مرات ، عَلِمَ من خلالها عدم التزامه المجيء بلفظ الحديث وتساهله في الرواية بالمعنى ، وهو مذهب سائغ عند كثير من المحدثين يرون جواز الرواية بالمعنى - بشروط - منهم سفيان بن عيينة .

قال علي بن خشرم : « كان ابن عيينة ثقة يحدثنا فإذا سئل عنه بعد ذلك حدثنا بغير لفظه الأول ، والمعنى واحد »[٤] .

وقال يحيى بن سعيد القطان : « قلت لابن عيينة ، كنت تكتب الحديث وتحدث اليوم[٥] وتزيد في إسناده ، أو تنقص منه ؟ فقال : « عليك بالسماع الأول فإني قد سئمت[٦] »[٧] .

---

(١) في المطبوع (ليس مما يقدح فيه واحد . حدثنا أبو خليفة ...) فأفسد المحقق ما كان في الأصل وهو المثبت أعلاه ، وأشار إلى أنه تصحيف ، وفِعْلهُ التصحيف . وقد ورد في « تهذيب التهذيب » ١٠٩/١ على الصواب كما أثبتناه أعلاه .

(٢) في المطبوع (أربعين سن) وهو خطأ .

(٣) « الثقات » ٧٢/٨ - ٧٣ .

(٤) « الكفاية » للخطيب البغدادي ص٢١٠ .

(٥) وقع في « فتح المغيث » للسخاوي ٣٨٦/٤ و « تحدث القوم » وهو محتمل .

(٦) من « السآمة » ووقع في « تهذيب التهذيب » « فإني قد سمنت » من السمنة أي البدانة وهو بعيد .

(٧) « تهذيب التهذيب » ١٢١/٤ و « فتح المغيث » للسخاوي ٣٨٦/٤ .

فإبراهيم بن بشار لم يكن يلتزم لفظ ما يملي ابن عيينة على أصحابه لما علم من مذهبه من جواز الرواية بالمعنى . ولكون إبراهيم سمع منه قديما عدة مرات . وبهذا يعلم أن الذي أنكره يحيى وأحمد على إبراهيم لا يوجب قدحا ، لأنه أوسع رواية منهما عن سفيان ، وقد قال الإمام أحمد نفسه : « كأن سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار ليس هو سفيان بن عيينة ، يعني مما يغرب عنه وكان مكثرا عنه »(١) .

والإغراب إنما يضر الراوي إذا لم يكن مكثرا ، أما إبراهيم فقد كان راوية متخصصا مرجعا مكينا في سفيان ، ولذلك كان أصحاب ابن عيينة يجتمعون عليه ليعيد عليهم الإملاء .

ونخلص من هذا كله إلى أن إبراهيم الرمادي ثقة كما ثبت ذلك عن عدد من النقاد ، وما عارض ذلك من تجريح نقاد آخرين محمول على وهم في حديث معين ، وأسوأ أحوال إبراهيم أن يحمل كلام النقاد فيه - لو صح - على روايته عن ابن عيينة .

وتعارض مصطلحات النقاد جرحا وتعديلا في :

روح بن عُبادة(٢) :

من النوع الذي يحمل فيه الجرح على شيء معين - أخطاء معينة - فيكون الأصل في الراوي أنه ثقة لكنه وقع منه وهم يسير ، لا يسقط به حديثه ولا ترد به روايته .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ١٠٩/١ .

(٢) روح بن عُبادة بن العلاء بن حسان بن عمرو ، القيسي ، أبو محمد البصري (ت ٢٠٥ هـ) .

فقد وثق الجمهور روحاً ، وخالفهم في ذلك النسائي حيث طعن فيه بعبارة تشعر بضعف يسير في حديث هذا الرجل .

فمما وثق به قول يحيى بن معين : « صدوق ثقة »[١] .

وكان – إلى جانب الثقة – كثير السماع واسع الرواية ، صادق اللهجة .

قال علي بن المديني : « نظرت لروح بن عبادة في أكثر من مائة ألف حديث ، كتبت منها عشرة آلاف »[٢] .

وقال يعقوب بن شيبة : « رَوحٌ كان أحد من يتحمل الحمالات[٣] ، وكان سريا مريا ، كثير الحديث جداً ، صدوقاً سمعت علياً يقول : « من المحدثين قوم لم يزالوا في الحديث ، لم يُشغَلوا عنه ، نشأوا ، فطلبوا ، ثم صنفوا ، ثم حدثوا ، منهم روح بن عبادة » [٤].

وقال أبو داود : « قيل لأحمد فرَوحٌ ؟

قال : روح لم يكن به بأس ، لم يكن متهماً بشيء من هذا – وكان جرى ذِكرُ الكذب »[٥] .

وقال العجلي : « ثقة »[٦] .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٤٩٨/٣ ج ٢٢٥٥ من طريق ابن أبي خيثمة .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ٤٠٣/٩ و « تهذيب التهذيب » ٢٩٣/٣ .

(٣) أي يتحمل الديون والديات .

(٤) « السير » ٤٠٣/٩ – ٤٠٤ و « تهذيب التهذيب » ٢٩٣/٣ .

(٥) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد » ص٣٤٧ ج ٥٣٣ / أ .

(٦) « تاريخ الثقات » ص١٦٢ ج ٤٤٧ .

وقال ابن سعد : « كان ثقة إن شاء الله »[١] .

وقال أبو حاتم الرازي : « صالح محله الصدق »[٢] .

وقال الزار : « ثقة مأمون »[٣] .

وهذه من أعلى عبارات التوثيق عند النقاد .

وهذا الذي تقدم من توثيق روح قد عارضه قول الإمام النسائي « ليس بالقوي »[٤] .

وهذا تليين هين من النسائي يقصد به أن هذا الراوي أخطأ في شيء قليل ، ولا يقصد بذلك جرحاً عاماًيفضي إلى رد رواية روح وقد خطّأ رَوحاً – في يسير – يحيى بن معين وغيره من النقاد مع توثيقهم له .

قال العباس حدثنا روح بن عبادة قال حدثنا عثمان بن غياث ، عن برد بن عرين ، عن زينب بنت منخل ، عن عائشة قالت : « زجر النبي ﷺ صبياننا عن أكل الجراد » .

سمعت يحيى يقول : « أخطأ فيه روح ، وإنما هي زينب بنت منجل .

قال يحيى هذا الحديث ليس يسنده إلا ابن عدي وابن أبي مريم » [٥].

وقال أبو خيثمة : « أشد ما رأيت عنه أنه حدث مرة فرد عليه ابن مدين اسماً فمحاه من كتابه وأثبت ما قال له علي » .

---

(١) « الطبقات الكبرى » ٢١٧/٧ ج ٣٣٤١ .

(٢) « الجرح والتعديل » ٤٩٨/٣ ج ٢٢٥٥ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٢٩٥/٣ .

(٤) « السنن الكبرى » كتاب الصيام : باب النهي عن صيام أيام التشريق ...

(٥) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ١٦٩/٢ ج ٤٥٩٣ .

[قال الحافظ ابن حجر] هذا يدل على إنصافه »(١) .

ومن النقاد من طعن في روح ثم رجع عن طعنه ذلك كعفان بن مسلم ، وعبد الرحمن بن مهدي(٢) ، ولو لم يرجعوا لما أثر ذلك في روح لكثرة صوابه فيما روى في جنب يسير خطئه .

قال الذهبي : « وقيل إن عبد الرحمن تكلم فيه ، وهِم في إسناد ، وهذا تعنت ، وقلة إنصاف في حق حافظ قد روى ألوفاً كثيرة من الحديث ، فوهم في إسناد ، فروح لو أخطأ في عدة أحاديث في سعة علمه ، لاغتفر له ذلك أسوة نظرائه ، ولسنا نقول : إن رتبة روح في الحفظ والإتقان كرتبة يحيى القطان ، بل ما هو بدون عبد الرزاق ، ولا أبي النضر »(٣) .

وبهذا يعلم أن طعن النسائي وغيره في روح محمول على خطأ قليل مع ثقته ، ولذلك لم يذكره النسائي في الضعفاء والمتروكين وإنما نبه عليه في موضع رأى أنه أخطأ فيه في رواية حديث من سننه هذا هو الذي يدل عليه أقوال النقاد .



(١) « هدى الساري » ص٤٠٢ والاسم الذي رده عليه ابن المديني أنه كان عنده « عن منصور » بدل عن « الحكم » فمحا منصورًا « وأثبت الحكم » انظر تفصيل ذلك في « تهذيب التهذيب » ٢٩٥/٣ .

(٢) انظر في ذلك « السير » للذهبي ٤٠٤/٩ و « تهذيب التهذيب » ٢٩٣/٣ - ٢٩٤ و « هدي الساري » ص٤٠٢ و « ميزان الاعتدال » ٥٩/٢ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ٤٠٩/٩ .

ضوابط هذا الفصل

*** قد يطلق الناقد طعناً ويقصد به جرحاً خاصاً :**

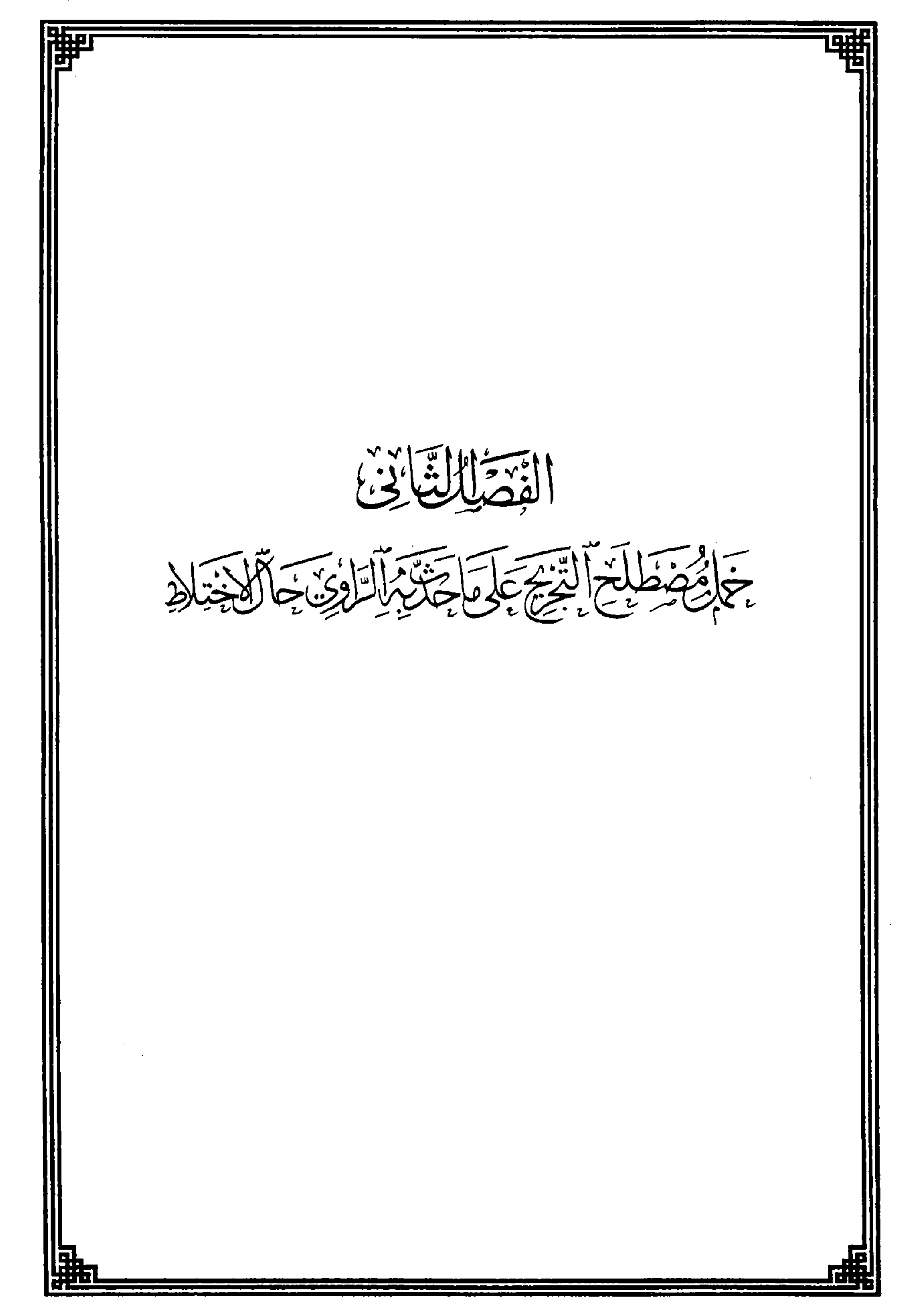
فيكون الراوي ثقة أخطأ في أحاديث معينة ، فصدرت فيه مصطلحات مطلقة في الجرح بينما وردت فيه أخرى في التعديل فأبدى ذلك تعارضاً بين مصطلحات النقاد فيه .

وبتتبع أقوال سائر النقاد قول من أطلق عليه الجرح باختصاصه بشيء أنكر عليه ، أو أحاديث أخطأ فيها ، وما سوى ذلك فهو فيه على التوثيق ، فيختص مطلق الجرح بشيء معين ، ومطلق التعديل بحال الراوي الأصلي وهو التوثيق ، فلا يحسن إطلاق الضعف على من كان هذا حاله ، خصوصاً إذا كان من المكثرين .

ومن الطعن المطلق - ظاهراً - الذي يحمل على شيء معين أن يكون الراوي ثقة في أصله لكنه اعتراه - لسبب من الأسباب - اختلال في الضبط فصار بعد ذلك مخلطاً فيما حدث به بعد .

وفي الفصل القادم نماذج لاختلال ضبط الراوي بسبب الاختلاط حيث تعارضت مصطلحات النقاد في الراوي لذلك .





الفصل الثاني

حمل مصطلح التخريج على ما حدث به الراوي حال الاختلاط



ومن أسباب التعارض أن يكون الراوي ثقة في أصله لكن حدث له تغير واختلاط [(١)]في آخر حياته فاختل ضبطه فيقبل من روايته - لذلك - ما حدث به قبل الاختلاط ، ويرد ما حدث به بعد الاختلاط . هذا إذا تميز ما حدث به قبل الاختلاط مما حدث به بعده ، فإذا لم يتميز رد كل حديثه .
فإذا وردت مصطلحات متعارضة - جرحاً وتعديلاً - في شأنه وكانت عامة أي من غير تفصيل احتاج الأمر إلى تبيين داعي الجرح وداعي التعديل عند النقاد ، إزالة للإشكال ودفعا للبس الذي يحصل من خلال الوقوف على تلك الصيغ المجملة والمجردة عن ذكر سببها .

فممن وردت فيه مصطلحات متعارضة - لسبب الاختلاط - فاحتاج الأمر إلى بيان وجه ذلك :

عطاء بن السائب[(٢)] .

قال حماد بن زيد أتينا أيوب فقال اذهبوا فقد قدم عطاء بن السائب من

---

(١) الاختلاط لغة : فساد العقل ، قال ابن منظور في لسان العرب ٢٩٤/٧ - ٢٩٥ « .... واختلط فلان أي فسد عقله ... واختلط عقله فهو مختلط إذا تغير عقله » . واصطلاحا : « فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال ، إما بخَرَف ، أو ضرر ، أو مرض أو عرض من موت ابن وسرقة مال ، كالمسعودي ، أو ذهاب كتب [ممن يعتمد على القراءة فيها ثم يحدث من حفظه بعد ذلك فتضيع الثقة بحديثه] كابن لهيعة ، أو احتراقها كابن الملقن « فتح المغيث » للسخاوي ٣٧١/٤ .

(٢) عطاء بن السائب بن مالك ، ويقال زيد ، ويقال يزيد الثقفي أبو السائب ، ويقال أبو زيد ، ويقال أبو يزيد ، ويقال أبو محمد الكوفي (ت ١٣٦ أو ١٣٧ هـ) .

الكوفة وهو ثقة اذهبوا إليه فاسألوه عن حديث أبيه في التسبيح »[١] .

وقد جمع إلى المتانة في الرواية الصلاح في الدين .

قال الإمام أحمد : « عطاء بن السائب ثقة ثقة رجل صالح »[٢] .

وتكرار صيغة التعديل « ثقة ثقة » من أعلى مراتب التوثيق عند النقاد .

وقال يحيى بن معين : « عطاء ثقة »[٣].

وقد عورض هذا كله بقول الدارقطني : « تركوه »[٤] .

أي تركوا الرواية عنه ، ولا يتركون إلا من كان متهماً ، فكيف يجمع بين هذا وبين كونه « ثقة » أو « ثقة ثقة » كما جاء عن الإمام أحمد . وكل من التوثيق والتجريح هنا ظاهره الإطلاق .

فالقول الأول وهو التوثيق صدر عن حاله الأول ، وهو ما لا ينكر أن عطاء ثقة عند كثير من النقاد ، ثم تغير واختلط بعد ذلك فجرحه النقاد ، وقول الدارقطني عن حاله الأخير ، ولهذا قال الحافظ ابن حجر : « ولعله أراد بالترك ما يتعلق بحديثه في الاختلاط »[٥] .

ويدل على صحة قول ابن حجر أن الذين وثقوه فصَّلُوا في أمره في مواضع أخرى ، وبينوا أن التوثيق خاص بحال ما قبل الاختلاط والتجريح عن حال

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣٣٣/٦ ج ١٨٤٨ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣٣٤/٦ ج ١٨٤٨ من رواية ابنه عبد الله .

(٣) « تاريخ عثمان الدارمي » ص٩٣ ج ٢٤٩ .

(٤) « سؤلات الحاكم للدارقطني في الجرح والتعديل » ص٢٦٢ ج ٤٤٨ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٢٠٦/٧ .

الاختلاط والتغير ، وهو ما انتهى إليه أمر عطاء .

قال الإمام أحمد : « من سمع منه قديماً كان صحيحاً ، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء ، سمع منه قديماً شعبة وسفيان ، وسمع منه حديثاً جرير وخالد ابن عبد الله وإسماعيل يعني ابن علية وعلي بن عاصم ، فكان يرفع عن سعيد ابن جبير أشياء لم يكن يرفعها » وقال وهيب : « لما قدم عطاء البصرة قال كتبت عن عَبِيدةَ[1] ثلاثين حديثاً » ولم يسمع من عَبِيدةَ شيئاً ، فهذا اختلاط شديد »[2] . فقول الإمام أحمد هنا : « من سمع منه قديماً كان صحيحاً » موافق لما تقدم عنه من التوثيق ، ثم جَرحُه بعد ذلك نَصٌّ على حال الاختلاط .

وقال عباس الدوري : سمعت يحيى بن معين يقول : « كان عطاء بن السائب قد اختلط قال : « سمعت من عبيدة ثلاثين حديثاً » .

فقلت ليحيى : « فما سمع منه جرير و ذووه ليس هو صحيح ؟

قال : « لا ، ما روى هو وخالد الطحان - كأنه يضعفهم - إلا من سمع منه قديماً » .

قال يحيى : « وقد سمع أبو عوانة منه في الصحة وفي الاختلاط جميعاً » [3].

ففي قول ابن معين هذا على التفصيل في حال عطاء .

وهكذا يتتابع النقاد على التفصيل في شأن عطاء بن السائب ، فيوثقونه

---

(١) يعني السلماني .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣٣٣/٦ ج ١٨٤٨ من طريق أبي طالب عن أحمد .

(٣) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٤٠٣/٢ ج ١٥٧٧ .

ويصححون حديثه قبل الاختلاط ، ويضعفونه ويردون ما رواه بعد التغير[١] .

قال أبو حاتم الرازي : « كان عطاء بن السائب محله الصدق قديماً قبل أن يختلط ، صالح مستقيم الحديث ثم بأَخَرة تغير حفظه في حديثه تخاليط كثيرة ، وقديم السماع من عطاء سفيان وشعبة ، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة لأنه قدم عليهم في آخر عمره ، وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب رفع أشياء كان يرويها عن التابعين فرفعها إلى الصحابة »[٢] .

وممن تعارضت فيه أقوال النقاد جرحاً وتعديلاً ، وحمل الجرح فيها على حال الاختلاط :

عبد الملك بن عُمَير[٣] .

فمما وثق به قول أبي إسحاق الهَمْدَاني لأبي بكر بن عياش : « خذوا العلم من عبد الملك بن عمير »[٤] .

وذلك لمكانه في العلم والتقوى والأسوة .

وقول يحيى بن معين : « ثقة إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين »[٥].

---

(١) انظر أقوالهم في « تهذيب التهذيب » ٢٠٤/٧ - ٢٠٧ .

(٢) « الجرح والتعديل » ٣٣٤/٦ ج ١٨٤٨ ووقع فيه (... كان يرويه ... فرفعه إلى الصحابة) والمثبت من « تهذيب التهذيب » ٢٠٥/٧ .

(٣) عبد الملك بن عمير بن سويد بن حارثة القرشي (ويقال الفرسي) ويقال اللخمي أبو عمرو الكوفي المعروف بالقبطي (ت ١٣٦ هـ) .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣٦٠/٥ ج ١٧٠٠ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٤٣١/٦ من رواية ابن البرقي عنه .

وقال العجلي : « تابعي ثقة ... وهو صالح الحديث »[١] .

وقال ابن نمير : « كان ثقة ثبتاً في الحديث »[٢] .

وقال النسائي : « ليس به بأس »[٣] .

فهذه العبارات صريحة في توثيق عبد الملك وقبول روايته ، ومع ذلك فقد عارضها مصطلحات أخرى صريحة في تجريح الراوي نفسه ، قال خراش : « كان شعبة لا يرضاه »[٤] .

وقال الإمام أحمد : « سِمَاك بن حرب أصلح حديثاً من عبد الملك بن عمير ، وذلك أن عبد الملك يختلف عليه الحفاظ »[٥] .

ومعنى ذلك أنه يضطرب في حديثه ، لأن من يروي عنه الاختلاف هم حفاظ ، فيكون هو المتهم باختلاف الروايات والألفاظ حيث يجيء بها على وجوه مختلفة ، ويدل على هذا قول الإمام أحمد - أيضاً - « عبد الملك بن عمير مضطرب الحديث جداً مع قلة حديثه ، ما أرى له خمسمائة حديث ، وقد غلط في كثير منها »[٦] .

وقال إسحاق بن منصور « عن أحمد بن حنبل أنه ضعف عبد الملك بن

---

(١) « تاريخ الثقات » للعجلي ص٣١١ ج ١٠٣٥ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٤١٣/٦ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٤١٢/٦ و « ميزان الاعتدال » ٦٦٠/٢ .

(٤) « ميزان الاعتدال » ٦٦٠/٢ .

(٥) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣٦٠/٥ - ٣٦١ ج ١٧٠٠ .

(٦) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣٦١/٥ ج ١٧٠٠ وأبو داود سؤالاته له ص٢٥٩ ج ٣٥٤ .

عمير جداً »[١].

فتحصل في عبد الملك بن عمير عبارات مطلقة في التوثيق وأخرى مثلها في التجريح ، فحصل التعارض ظاهراً .

والتحقيق أن التوثيق جاء فيه على حاله الأولى ، وأما التجريح فمحمول على ما انتهى إليه أمره من الاختلاط ، ويدل على ذلك تتبع أقوال النقاد .

قال يحيى بن معين - وهو ممن ثبت عنه توثيق عبد الملك - « عبد الملك بن عمير مُخَلِّط »[٢] .

وعلى حال الاختلاط يحمل تضعيف الإمام أحمد له .

وقد أتى فيه الإمام أبو حاتم الرازي بعبارة جامعة تشهد بعدالته ، وتنبىء عما آل إليه أمره حيث قال : « ليس بحافظ هو صالح . تغير حفظه قبل موته »[٣] .

ولا يضره عدم الحفظ إذا كان يحدث من أصله ، وهذا على حاله الأولى أما بعد اختلاطه فقد دلت أقوال النقاد على اضطرابه وكثرة غلطه واختلافه ، وأن ذلك منه وليس من الرواة عنه لأنهم حفاظ حفظوا عنه الاختلاف .



(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥/٣٦١ ج ١٧٠٠ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٥/٣٦١ ج ١٧٠٠ من طريق إسحاق بن منصور .

(٣) « الجرح والتعديل » ٥/٣٦١ ج ١٧٠٠ .

ضوابط هذا الفصل

*** قد يطلق الناقد جرحاً ويقصد به ما حدث به الراوي بعد الاختلاط :**

قد يعرف الراوي تحولاً في ضبطه لسبب من الأسباب ، فتختلف أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً ، فيوثقه بعض على حاله الأولى ويجرحه آخرون على حسب ما آل إليه أمره من الاختلاط ، فيطلق أولئك الجرح فيه ، ويطلق هؤلاء التعديل ، بينما يفصل آخرون في حاله ، فيوثقونه قبل التغير ، ويجرحونه بعده ، فيدفع التعارض بمثل هذا التفصيل والبيان ولذلك لابد من :

*** التمييز بين ما حدث به الراوي قبل الاختلاط وما حدث به حاله :**

فيقبل ما حدث به قبل الاختلاط إذ حدث به وهو ضابط ، ويرد ما حدث به بعد الاختلاط ، هذا إذا تميز ما حدث به قبل الاختلاط مما حدث به بعده ، وإذ لم يتميز رد كل حديثه احتياطاً .

ومما يختل فيه ضبط الراوي – وإن كان في الأصل ثقة – أن يحدث في غير بلده في غياب أصله – أي كتابه – إذ كان ممن يعتمده عند التحديث .

فتتعارض أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً لغلطه في حديثه عن أهل بلد لعدم إتقانه ، أو لضياع أصله .

وهذه بعض النماذج على ذلك يعرضها :



الفصل الثالث

حمل مصطلح التجريح على رواية الراوي عند أهل بلد معين



ومن الطعن المقيد أن يكون الراوي ضعيفاً في روايته عن أهل بلد معين ، ثقة فيما سوى ذلك ، لعدم حفظ حديثهم وإتقانه ، أو لضياع أصوله عنهم ، فإذا أطلق الطعن فيه ، وكذا التوثيق تعارضاً : فاحتاج الأمر إلى التتبع للكشف عن وجه هذا وذاك ، وذلك بتتبع حال الراوي وأقوال النقاد فيه ، والتماس التفسير للجرح من أقوال سائر النقاد ، لإنزال كل من الجرح والتوثيق مكانه .

فممن تعارضت فيه مصطلحات الجرح والتعديل ، وحُمِل التوثيق منها على رواية أهل المدينة :

خالد بن مَخلْد القَطَوَاني [1].

فمما ورد فيه من التوثيق قول أبي داود : « صدوق ولكنه يتشيع »[2] .

وقول ابن معين : « ليس به بأس »[3] .

وقول ابن عدي : « وهو عندي إن شاء الله لا بأس به »[4] .

وقول العجلي : « ثقة فيه قليل تشيع [وكان كثير الحديث] »[5] .

وقول صالح بن محمد بن جَزَرَة : « ثقة في الحديث إلا أنه كان متهماً بالغلو »[6] .

وقول ابن سعد : « وكانت عنده أحاديث عن رجال أهل المدينة ، وكان

(١) خالد بن مخلد القطواني ، أبو الهيثم البجلي الكوفي (ت ٢١٣ أو ٢١٤ هـ) .

(٢) « سؤالات أبي عبيد الآجري » ٢٦٢/١ ج ٣٧١ .

(٣) « تاريخ عثمان الدارمي » ص١٠٥ ج ٣٠١ .

(٤) « الكامل » ٣٦/٣ .

(٥) « تاريخ الثقات » ص١٤١ ج ٣٦٩ والزيادة بين المعقوفتين من « تهذيب التهذيب » ١١٩/٣ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ١١٧/٣ .

متشيعاً ... وكان منكر الحديث ، في التشيع مفرطاً ، وكتبوا عنه ضرورة »[١] .

وقول عثمان بن أبي شيبة : « ثقة صدوق » [٢].

وكل هذا معارض بمصطلحات تجريحية كقول الإمام أحمد بن حنبل « له أحاديث مناكير »[٣] .

وقول أبي أحمد : « يكتب حديثه ولا يحتج به »[٤] .

وقول الأزدي : « في حديثه بعض المناكير وهو عندنا في عداد أهل الصدق »[٥] .

وما جاء فيه من توثيق محمول على روايته عن أهل المدينة ، وما سوى ذلك فهو فيه ضعيف .

قال ابن رجب الحنبلي « ذكر الغلابي في تاريخه قال : القَطَوَانِيُّ يؤخذ عنه مشيخة المدينة ، وابن بلال فقط « يريد سليمان بن بلال » .

ومعنى ذلك أنه لا يؤخذ إلا حديثه عن أهل المدينة وسليمان بن بلال منهم ، لكنه أفرده بالذكر »[٦] .

قلت : ويؤيد هذا الذي ذكره ابن رجب عن الغلابي قول ابن سعد المتقدم : « وكانت عنده أحاديث عن رجال أهل المدينة » .

---

(١) « الطبقات الكبرى » ٢٧٢/٦ ج ٢٧٦٨ .

(٢) « تاريخ أسماء الثقات » لابن شاهين ص٧٧ ج ٣١٦ .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ١٨/٢ ج ١٤٠٣ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١١٨/٣ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ١١٨/٣ .

(٦) « شرح علل الترمذي » لابن رجب ٧٧٥/٢ - ٧٧٦ .

فتبين بهذا صحة حديثه عن أهل المدينة ، وما سواه فهو فيه منكر وبذلك يجمع بين تعارض مصطلحات النقاد في القطواني .

ومن النقد المقيد برواية قوم ، ما جاء في :

إسماعيل بن عياش [١]

من مصطلحات متعارضة جرحاً وتعديلاً ، فإن الجرح مقيد برواية قوم عنه ، والتوثيق كذلك ، ونهاية التحقيق في هذا الراوي أنه ثقة في روايته عن أهل الشام ، ضعيف في رواية غيرهم من أهل الحجاز والعراق .

وهذه بعض المصطلحات الصادرة فيه ، فقد جاء في توثيقه قول يزيد بن هارون : « ما رأيت عربياً أحفظ من إسماعيل بن عياش »[٢] .

وعن كثرة روايته وسعة محفوظه يقول عبد الله بن أحمد : « قال أبي لداود ابن عمر وأنا أسمع : « كم كان يحفظ - يعني إسماعيل - ؟

قال شيئاً كثيراً .

قال : كان يحفظ عشرة آلاف ؟

قال : عشرة آلاف وعشرة آلاف وعشرة آلاف .

فقال أبي : هذا كان مثل وكيع »[٣] .

وقال أبو اليمان : « كان أصحابنا لهم رغبة في العلم وطلب شديد بالشام

---

(١) إسماعيل بن عياش بن سُلَيم العنسي ، أبو عتبة الحمصي (ت ١٨١ أو ١٨٢ هـ) .

(٢) رواية أبو عبيد الآجري في سؤالاته لأبي داود ٢/٢٤٠ ج ١٧٢٢ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١/٣٢٢ .

والمدينة ومكة ، وكانوا يقولون : نَجْهَدُ في الطلب ، ونُتْعِبُ أبداننا ونغيب ، فإذا جئنا وجدنا كل ما كتبنا عند إسماعيل »[١] .

هذا من ضبطه ومما جاء في عدالته قول أبي اليمان : « كان يُحْيي الليل »[٢] .

وقول يحيى الوحاظي : « ما رأيت أكبر نفساً من إسماعيل بن عياش ، وكنا إذا أتينا مزرعته لا يرضى لنا إلا بالخروف والخبيص[٣] »[٤] .

ولهذا وغيره كان حرياً بأن يوثقه النقاد ، قال يحيى بن معين : « ثقة »[٥] .

وقال على بن المديني : « رجلان هما صاحبا حديث بلدهما : إسماعيل بن عياش ، وعبد الله ابن لهيعة »[٦] .

وقال الفسوي : « ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام ، ولا يدفعه دافع وأكثر ما تكلموا قالوا : يُغْرِبُ عن ثقات المدنيين والمكيين »[٧] .

وكما يفهم من هذه العبارات الصادرة عن أولئك النقاد عموم التوثيق فقد صدرت عن غيرهم عبارات أخرى يفهم منها عموم التجريح .

منها قول عمرو بن علي - الفلاَّس - : « كان عبد الرحمن لا يحدث عنه »[٨] .

---

(١) رواه الفسوي في « المعرفة والتاريخ » ٤٢٣/٢ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٣٢٢/١ و « ميزان الاعتدال » ٢٤٠/١ .

(٣) الخبيص الحلواء المخبوصة ، انظر : « لسان العرب » ٢٠/٧ .

(٤) « ميزان الاعتدال » ٢٤٠/١ .

(٥) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٣٦/٢ ج ٥٠٣٢ .

(٦) رواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٨٩/١ ج ١٠٢ .

(٧) « المعرفة والتاريخ » ٤٢٤/٢ .

(٨) رواه ابن عدي في « الكامل » ٢٩١/١ والعقيلي في « الضعفاء الكبير » ٩٠/١ ج ١٠٢ .

وقول ابن المبارك : « لأستحْلي حديثه »[1] .

أي لا أستمرئه ولا أستعذبه والمقصود أنه يرغب عنه لضعفه .

وقال أبو إسحاق الفزاري : « ذاك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه »[2].

وهذا كناية عن غفلته وعدم ضبطه - في زعم الفزاري - لو سَلِمَ له ذلك

وقال أيضاً : « ولا تكتبوا عن إسماعيل بن عياش عن من يعرف ولا عن من لا يعرف »[3] .

وهي كلمة تحامل عند سورة غضب دعا الفزاري إليها ما نقلته إليه بعض الناس من كلام ابن عياش فيه ، فتحامل عليه .

وقال أبو حاتم الرازي : « هو لين يكتب حديثه لا أعلم أحداً إلا أبو إسحاق الفزاري »[4] .

وقال النسائي : « ضعيف »[5] .

وقال ابن خزيمة : « لا يحتج به »[6] .

وقال الحاكم : « هو مع جلالته انفرد بحديث لم يقبل منه لسوء حفظه »[7] .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٣٢٥/١ .

(٢) رواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٨٩/١ ج ١٠٢ .

(٣) رواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٩٠/١ ج ١٠٢ .

(٤) « الجرح والتعديل » ١٩٢/٢ ج ٦٥٠ .

(٥) « الضعفاء والمتروكين » للنسائي ص١٦ ج ٣٤ .

(٦) « الميزان » ٢٤٤/١ و « التهذيب » ٣٢٥/١ .

(٧) « التهذيب » ٣٢٦/١ .

وكما فهم من تلك المصطلحات في التوثيق عموم التعديل ، يفهم من هذه أيضاً عموم التجريح ، وكل ذلك غير مقصود على إطلاقه ، يتبين ذلك من خلال تتبع ما جاء عن النقاد من تفصيل في إسماعيل بن عياش .

قال الجوزجاني : « ما أشبه حديثه بثياب سابور[1] يَرْقُم على الثوب المائة ولعل شراءه دون عشرة .

قال كان من أروى الناس عن الكذابين ، وهو في حديث الثقات من الشاميين أحمد منه في حديث غيرهم »[2].

ومعنى قول الجوزجاني : « ما أشبه حديثه بثياب سابور يَرْقُمُ على الثوب المائة ولعل شراءه دون عشرة » أن الراوي يكذب في حديثه ، ويتزي بما لم يعط ، وقد وضح هذا المعنى قوله بعد : « كان من أروى الناس عن الكذابين ... » .

قال ابن الأثير : « ومنه الحديث : « كان يزيد في الرقم » أي ما يُكْتَبُ على الثياب من أثمانها لتقع المرابحة عليه ، أو يَغْتَرُّ به المشتري ، ثم استعمله المحدثون فيمن يكذب ويزيد في حديثه »[3] .

---

(١) سابور كورة من كور فارس ، ووقع في بعض المصادر التي نقلت عن الجوزجاني « نيسابور » « كتهذيب التهذيب » ٣٢٤/١ ، وفي بعضها « سابور » كما هنا « كسير أعلام النبلاء » ٣٢٠/٨ . ولعل هذا الأخير أنسب فإن النسبة إلى سابور فيما يتعلق بالثياب أشهر . قال ابن الأثير في « النهاية » ٣٣٤/٢ « وفي حديث حبيب بن أبي ثابت قال رأيت على ابن عباس ثوبا سابريا أَسْتَشِفُّ ما وراءه » كل رقيق عندهم سلبري . والأصل فيه الدروع السابرية منسوبة إلى سابور وقال الفيومي في « المصباح المنير » ص ١٠٠ : « والسابري نوع رقيق من الثياب قيل نسبة إلى سابور كورة من كور فارس » .

(٢) « أحوال الرجال » للجوزجاني ص١٧٥ ج ٣١٢ .

(٣) « النهاية » ٢٥٣/٢ .

فقول الجوزجاني : « هذا من الألفاظ النادرة المستعملة عنده في التجريح ، ومع ذلك فالجوزجاني يرى استقامة حديث إسماعيل بن عياش في الشاميين ، وقد تابعه على هذا الرأي جمهور النقاد .

قال الإمام أحمد : « في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء و روايتهُ عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح »[١] .

وقال مُضَرِّس بن محمد الأسدي : « سألت يحيى بن معين عن إسماعيل بن عياش .

فقال : عن الشاميين حديثه صحيح : وإذا حدث عن العراقيين والمدنيين خَلَّطَ ما شئتَ »[٢] . أي لم يضبط عن غير الشاميين وخلط تخليطاً عظيماً .

وقال علي بن المديني : « كان يُوَثَّقُ فيما روى عن أصحابه أهل الشام ، فأما ما روى عن غير أهل الشام ، ففيه ضعف »[٣].

وقال البخاري : « إذا حدث عن أهل بلده فصحيح ، وإذا حدث عن غيرهم ففيه نظر »[٤] .

وقال دُحيم : « إسماعيل بن عياش في الشاميين غاية ، وخلط عن المدنيين »[٥] .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١٩٢/٢ ج ٦٥٠ .

(٢) « ميزان الاعتدال » ٢٤٣/١ .

(٣) « سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني » ص ١٦١ ج ٢٣٣ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ٣١٩/٨ وانظر نحوه « التاريخ الكبير » للبخاري ٣٦٩/١ - ٣٧٠ ج ١١٦٩ ففيه النص باختصار .

(٥) « سير أعلام النبلاء » ٣١٩/٨ .

وقال الفلاس : « إذا حدث عن أهل بلده ، فصحيح ، وليس بشيء في المدنيين »[١] .

وقال أبو زرعة الرازي : « صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين »[٢] .

وقال النسائي : « صالح في حديث أهل الشام »[٣] .

وقال العقيلي : « إذا حدث عن غير أهل الشام اضطرب وأخطأ »[٤] .

وقال ابن عدي : « وهذه الأحاديث التي أمليتها من رواية ابن عياش عن أهل الشام يحمل بعضها بعضاً ، وسوى هذه الأحاديث ، إذا رواه ابن عياش عن أهل الشام فهو مستقيم ، وإنما يخلط ويغلط في حديث العراق والحجاز »[٥] .

فهذا تفصيل لما ورد مجملاً من الطعن والتعديل في إسماعيل بن عياش يرفع به التعارض عن أقوالهم ، وقد وقع هذا التفصيل من عدد من النقاد ممن ورد عنهم إجمال الطعن أو التعديل فيه منهم يحيى بن معين والفلاس وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني والنسائي . وبهذا يعلم أن الطعن تعلق بروايته عن أهل الحجاز والعراق ، والتوثيق يختص بروايته عن أهل الشام .

ويرجع تخليط ابن عياش في حديث أهل الحجاز إلى ضياع أصله ، فإنه كان إذا حدث من حفظه أخطأ وغلط و وهم .

---

(١) « السير » ٣١٩/٨ .

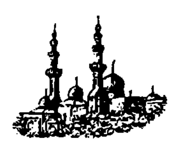
(٢) « الجرح والتعديل » ١٩٢/٢ ج ٦٥٠ .

(٣) « الضعفاء الكبير » ٨٨/١ ج ١٠٢ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٣٢٥/١ .

(٥) « الكامل » ٢٩٦/١ .

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن معين - في ابن عياش - « ثقة فيما روى عن الشاميين ، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم » (١).



(١) « تهذيب التهذيب » ١/٣٢٣ .

ضوابط هذا الفصل

* قد يُضَعَّفُ الراوي في قوم ويُوَثَّقُ في غيرهم :

إذا لم يتقن حديث أهل بلد ، أو ضاع أصله عنهم ضُعِّفَ فيما روى عنهم ، وإذا حدث عن غيرهم من أهل بلده أو ممن أتقن حديثهم ، أو ممن اعتمد أصله في التحديث عنهم - وثق في ذلك .

فالراوي وإن كان يخطىء في شيء ، لا يُقْضَى عليه بالضعف في كل ما روى ، وإنما يرد ما أخطأ فيه ، ويقبل منه ما ضبط وأتقن حفظه .

ومعنى الضبط الذي يشترط في الراوي هو أن يكون متيقظاً غير مغفل ، حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدث منه .

وكما يختل ضبط الصدر عند الراوي بأمور معلومة عندهم ، يختل - كذلك - ضبط كتابه ، ومن أهم ما يختل به ضبط الكتاب أن يضيع إذا كان الراوي يعتمده عند الأداء ، فإذا ضاع كتابه جرحه النقاد بذلك خصوصاً إذا حدث بما لم يحفظ بعد ضياع كتابه ، وقد ينشأ عن هذا الأمر تعارض مصطلحات الجرح والتعديل في الراوي الذي الذي حدث بعد ضياع أصله ، فبعضهم يوثقه بناء على ما حدث به من أصله ، وبعضهم يجرحه بناء على ما آل إليه أمره من فوات كتبه ، فيحتاج الأمر إلى تتبع أقوال النقاد لإنصاف الراوي ، وذلك باعتبار هذا الأمر من أسباب تعارض مصطلحات النقاد جرحً وتعديلاً في الراوي . وفي الفصل القادم تفصيل لهذا الأمر .

الفصل الرابع

حمل مصطلح التجريح على ما حدث به الراوي من حفظه

ومن الجرح المقيد أن يكون الراوي سيء الحفظ ، ضعيفاً فيما حدث به من حفظه ، أما ما حدث به من كتابه فيكون فيه ثقة ، فيوصف بعبارات مطلقة في الجرح والتعديل ، فيبدو التعارض بين مصطلحات النقاد بذلك الإطلاق ، فعند التتبع والتفسير يتبين أن الجرح يحمل على ما حدث به الروي من حفظه ، والتعديل على ما رواه من كتابه . وهذه بعض الأمثلة :

اختلفت أقوال النقاد في :

حفص بن غياث[١]

لاختلاف حاله ، منهم من يوثقه بعبارة مطلقة ، ومنهم من يجرحه بصيغة ظاهرة في الإطلاق ، ومنهم من يتوسط فيُفَصِّلُ في أحواله ، فيجعله في بعض ما روى ثقة . كما يضعفه في بعض ما روى حسب اختلاف حاله وهذا بيان ذلك .

قال يحيى بن معين : « حفص بن غياث « ثقة »[٢] .

وبالإضافة إلى ثقته فقد كانت له عناية ومعرفة بصناعة الحديث ، وسعة في الرواية والتحصيل .

قال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين : « صاحب حديث له معرفة »[٣] .

وقال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي : « قلت لأبي عبد الله – يعني أحمد بن

---

(١) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية بن مالك بن ثعلبة النخعي أبو عمرو الكوفي (ت ١٩٤ هـ) .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١٨٥/٣ ج ٨٠٣ من طريق إسحاق بن منصور .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٤١٦/٢ .

حنبل – من أثبت عندك شعبة أو حفص بن غياث ، يعني في جعفر ابن محمد ؟ فقال : ما منهما إلا ثَبتٌ ، وحفص أكثر رواية ، والقليل من شعبة كثير »[١] .

أي ما منهما إلا ضابط متثبت فيما روى ، وحفص أكثر رواية من شعبة عن جعفر بن محمد .

وقد حاز إلى الثقة خصال الخير كالصدق والفقه والهيبة والسخاء والعفاف والالتزام المتميز .

قال العجلي : « ثقة ، مأمون ، فقيه ، وكان على قضاء الكوفة وكان وكيع ربما يسأل عن الشيء فيقول : « اذهبوا إلى قاضيها فاسألوه » وكان سَخِيًّا عفيفا مسلما »[٢].

وعن معرفته بالحديث وصناعته يقول ابن نُمير : « حفص بن غياث كان أعلم بالحديث من ابن إدريس »[٣] .

وقال ابن سعد : « كان ثقة مأمونا ثَبْتا إلا أنه كان يدلس »[٤] .

وقال أبو حاتم الرازي وهو يتحدث عن جودة حديثه وضبطه وإتقانه « حفص أتقن وأحفظ من أبي خالد »[٥] .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٤١٧/٢ .

(٢) «تاريخ الثقات » للعجلي ص١٢٥ ج ٣١٠ ووقع في « السير» ٢٣/٩ « شيخا » من المشيخة بدل سخيا من السخاء الذي هو الجود .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١٨٥/٣ – ١٨٦ ج ٨٠٣ .

(٤) « الطبقات الكبرى » ٣٦٢/٦ ج ٢٧٠٦ .

(٥) « الجرح والتعديل » ١٨٦/٣ ج ٨٠٣ .

وقال أبو داود : « كان عبد الرحمن بن مهدي لا يقدم بعد الكبار من أصحاب الأعمش غير حفص بن غياث »(١) .

وقال ابن خراش : « ثقة »(٢) .

وقال النسائي : « ثقة »(٣) .

فهذه المصطلحات تفيد - بظاهرها - عموم التوثيق في حفص ، وقد عارضها ما يضادها مما يفيد - بظاهره - عموم التجريح .

قال داود بن رشيد : « حفص كثير الغلط »(٤).

قال ابن عمار : « كان لا يحفظ حسنا وكان عَسِرا »(٥) .

والعسر في الرواية ليس جرحا ، وإنما هو انتقاء واختيار لمن يتولى حفص إفادته شيئا ، فكان لا يفيد كل أحد إلا من عرفه بأهلية التحمل .

قال الذهبي : « وقال عمار : « كان عَسِرا في الحديث جدا » لقد استفهمه إنسان حرفا في الحديث فقال « والله لا سمعته مني ، وأنا أعرفك »(٦) .

ومع هذا فقد تحصل في حفص من أقوال المجرحين له أمران هما :

١- كثرة الغلط .

---

(١) « سؤالات أبي عبيد الآجري » ٢٨٩/٢ ج ١٨٧٩ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٤١٦/٢ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ٢٥/٩ و « تهذيب التهذيب » ٤١٦/٢ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ٢٥/٩ و « ميزان الاعتدال » ٥٦٧/١ و « تهذيب التهذيب » ٤١٦/٢ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٤١٦/٢ - ٤١٧ .

(٦) « ميزان الاعتدال » ٥٦٧/١ و « سير أعلام النبلاء » ٢٥/٩ .

٢- سوء الحفظ .

وهما لا يشملان كل حديثه ، وإنما يتعلقان بما روى من حفظه : فإنه قد ساء حفظه بعد ما تولى القضاء ، وذلك لهجره كتبه ، وعدم تعاهدها ومراجعتها ، فخف حفظه لذلك أو اختل لبُعْد عهده بكتبه ، لكن ما روى من كتابه فهو فيه ثقة وعلى ذلك يحمل أقوال الموثقين له .

قال أبو داود : « كان حفص بأَخَرَة دخله نسيان وكان يحفظ »[١] .

وقال أبو زرعة الرازي : « حفص بن غياث ساء حفظه بعد ما استقضى ، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح و إلا فهو كذا »[٢] أي فهو ضعيف في حفظه .

وقال صالح بن محمد : « حفص لما وَليَ القضاء جفا كتبه »[٣] .

وقال يعقوب : « ثقة ثبت إذا حدث من كتابه ويتقى بعض حفظه »[٤] .

فهذه العبارة من يعقوب بن شيبة منصفة وفاصلة في حفص بن غياث حيث أشار إلى مكانته وتثبته وضبطه لحديثه إذا حدث من كتابه ، كما أفاد أنه يتقى بعض ما حدث به من حفظه ، ومعنى ذلك حفظ شيئا ، وحدث - من حفظه - بشيء أصاب فيه ، وهو ما حدث به قبل أن يتولى القضاء ، وقبل أن يهجر كتبه ، ويدل على كونه أصاب في بعض ما حدث من حفظه قول ابن رجب الحنبلي : « وقد رُوي عن ابن معين أن حفصا لم يكن يحدث إلا من

---

(١) « سؤالات أبي عبيد الآجري » ٣٣٨/١ ج ٥٨٠ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١٨٦/٣ ج ٨٠٣ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٤١٨/٢ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٤١٦/٢ .

حفظه ببغداد والكوفة ، ولم يخرج كتابا ، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف حديث من حفظه »[١] .

وقد تأكد بعض النقاد من عناية حفص بكتابه وضبطه له لَمَّا خَبَرَهُ فجعله أوثق أصحاب الأعمش .

قال ابن خراش : « بلغني عن علي بن المديني قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : « أوثق أصحاب الأعمش حفص بن غياث » . فأنكرت ذلك ثم قدمت الكوفة بأَخَرَة فأخرج إلي عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش فجعلت أترحم على يحيى »[٢] .

وذلك لِما رأى من ضبطه ، واستقامة حديثه عن الأعمش في كتابه .

ومما يترجح به بن غياث على سائر أصحاب الأعمش « أنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه ، نبّه على ذلك أبو الفضل بن طاهر وهو كما قال »[٣].

وهذا دليل انتقائه لحديث الأعمش ومعرفته به .

فتحصل من هذا كله أن تعارض مصطلحات النقاد في حفص بن غياث مرده إلى اختلاف حاله ، واختلاف روايته ، فما كان من ذلك من حفظه بعد توليه القضاء فهو فيه ضعيف ، لسوء حفظه بسبب قلة تعاهده لكتبه ، حيث نشأ

---

(١) « شرح علل الترمذي » لابن رجب الحنبلي ٧٦٢/٢ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٤١٦/٢ .

(٣) « هدي الساري » ص٣٩٨ .

عن ذلك نسيان بعض محفوظاته ، وما كان من ذلك من كتابه فهو فيه ثقة ضابط لعنايته بكتابه صيانة وضبطا .

و بمثل هذه النتيجة - في حفص - يشهد التتبع والاستقراء لأقوال النقاد الواردة - على سبيل التعارض - في :

أيوب بن عُتبة [١] .

قال الإمام أحمد : « ثقة إلا أنه لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير »[٢] .

وهذا يفهم منه - بظاهره - أن هذا الراوي ثقة في كل ما روى سوى حديثه عن يحيى بن أبي كثير ، وقد ورد عن غير أحمد من النقاد ما يفيد توثيق أيوب مطلقا .

قال المفضل الغلابي عن يحيى : « لا بأس به »[٣] .

أي أنه ثقة عند ابن معين على استعماله الخاص .

وقد ورد عن هذين الإمامين وغيرهما ما يفيد عموم الضعف وإطلاق الجرح في أيوب .

قال يحيى بن معين : « أيوب ضعيف » [٤]وقال مرة : « ليس بشيء »[٥] .

---

(١) أيوب بن عتبة ، أبو يحيى قاضي اليمامة (ت ١٦٠ هـ) .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٤٠٨/١ عن حنبل بن إسحاق عنه .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٤٠٩/١ .

(٤) « تاريخ عثمان الدرامي » ص٦٧ ج ١٢٣ و ص١٤٤ ج ٤٨٩ وقد سئل عنه هنا مقرونا بعكرمة بن عمار ففضل عليه عكرمة وضعفه هو .

(٥) « تاريخ يحيى بن معين » رواية الدوري عنه ٥٠/٢ ج ٣٢٧٥ .

وقال مرة : « ضعيف الحديث »(١) وصيغ أخرى لا نطيل بها .

وقال عبد الله بن أحمد : « سألت أبي عن أيوب بن عتبة فقال : « مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير » .

فقلت له : عن غير يحيى بن أبي كثير ؟

قال : « هو على حال »(٢) .

أي هو حال واحد في الاضطراب ، وقد ورد في رواية ابن أبي حاتم بلفظ : « وفي غير يحيى على ذاك »(٣) .

أي هو على ذلك الحال من الاضطراب في يحيى بن أبي كثير وغيره وإنما خص يحيى بالذكر لكثرة روايته عنه واختلافه عليه .

وقد أحال البخاري على نحو كلام هذين الناقدين في أيوب بقوله : « أيوب ابن عتبة أبو يحيى قاضي اليمامة ، عن يحيى بن أبي كثير وقيس بن طلق هو عندهم لين »(٤) .

أي ضعيف عند النقاد .

ومثل هذه الإحالة - أيضا - قول ابن المديني : « كان عند أصحابنا ضعيفا » (٥).

---

(١) رواه ابن عدي في « الكامل » ٣٥١/١ واللفظان الأخيران صدرا عن يحيى ابتداء يعني من غير مقارنة أيوب بغيره فهما واضحان في إرادة الجرح .

(٢) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ١١٧/٣ ج ٤٤٩١ .

(٣) انظر « الجرح والتعديل » ٢٥٣/٢ ج ٩٠٧ .

(٤) « التاريخ الكبير » للبخاري ٤٢٠/١ ج ١٣٤٧ .

(٥) « سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني » ص١٣٣ ج ١٧٠ .

وقال الجوزجاني : « ضعيف »[١] .

وقال ابن عمار والفلاس ومسلم : « ضعيف »[٢] .

وقال أبو زرعة الرازي : « ضعيف »[٣] .

وقال العجلي : « يكتب حديثه وليس بالقوي »[٤] .

وقال النسائي : « مضطرب الحديث »[٥] .

وقال أيضا : « ضعيف »[٦] .

وقال الفسوي : « ضعيف »[٧] .

وأشد ما جاء فيه من التضعيف قول الدارقطني : « يُترك » .

وقال مرة أخرى : « يعتبر به شيخ » .

قيل له مثل أيوب بن جابر قال : لا ، هذا أقوى ، يعني أيوب بن عتبة أقوى »[٨] .

وقال الترمذي عن البخاري : « كان أيوب لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه ، فلا أحدث عنه » وضعف أيوب بن عتبة جدا [٩].

---

(١) « أحوال الرجال » ص١١٥ ج ١٨٧ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٤٠٨/١ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٢٥٣/٢ ج ٩٠٧ .

(٤) « تاريخ الثقات » ص٧٦ ج ١٣١ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٤٠٩/١ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٤٠٩/١ .

(٧) « المعرفة والتاريخ » ٦٠/٢ .

(٨) « سؤالات البرقاني للدارقطني » ص١٤ ج ١٣ - ١٤ .

(٩) « علل الترمذي الكبرى » ص٣٥ ج ٢٤ .

وقال الجنيد : « شبيه المتروك »[١] .

فكل هذا يدل على أن الأكثر على ضعف أيوب بن عتبة – إن لم يكن ذلك راجحا – وسبب ضعفه فيما ذكر بعض النقاد يرجع إلى كونه دخل البصرة وليس معه كتب فحدث من حفظه ، وكان سيء الحفظ ، فأخطأ فيما روى من حفظه ، لكن ما حدث به باليمامة فهو صحيح .

قال أبو زرعة الرازي : « وحديث أهل العراق ، عن أيوب بن عتبة ضعيف ، ويقال حديثه باليمامة صحيح »[٢] .

وفي هذا الذي ذكر أبو زرعة الرازي زيادة علم على ما تقدم عن النقاد الذين جرحوا أيوب بن عتبة ، وقد اعتمد أبو زرعة في هذا التفصيل من أهل اليمامة على من هو أعرف بحال أيوب بن عتبة .

قال أبو زرعة : « قال لي سليمان بن شعبة اليمامي : وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة وليس معه كتب فحدث من حفظه ، وكان لا يحفظ فأما حديث اليمامة ما حدث به ثمة فهو مستقيم »[٣] .

وقال أبو حاتم الرازي : « أيوب بن عتبة فيه لين ، قدم بغداد ولم يكن معه كتبه ، فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير قال سليمان بن شعبة هذا الكلام وكان عالما

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٤٠٩/١ .

(٢) « أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي » ضمن (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية ٥٤٩/٢) .

(٣) « الجرح والتعديل » ٢٥٣/٢ ج ٩٠٧ .

بأهل اليمامة وقال هو أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير وأصح الناس كتابا عنه »[١] .

وقال أبو داود : « أيوب بن عتبة كان صحيح الكتاب »[٢].

فهذا هو الفصل في أمر أيوب بن عتبة أنه ثقة فيما حدث به من كتابه باليمامة ، وما حدث من حفظه ففيه مناكير سببها أنه لما قدم البصرة لم يكن معه كتابه ، فكان يحدث من حفظه على التوهم ، فوقعت المناكير في حديثه لذلك .



(١) « الجرح والتعديل » ٢٥٣/٢ ج ٩٠٧ .

(٢) « سؤالات أبي عبيد الآجري » ١٩٢/٢ ج ١٥٧١ .

ضوابط هذا الفصل

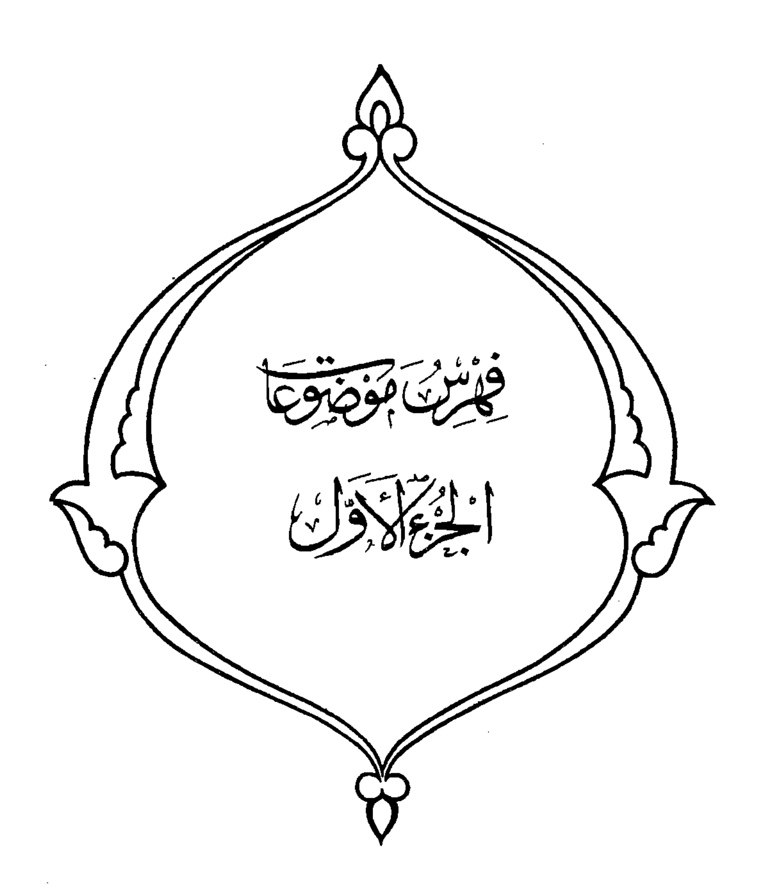
*** سيء الحفظ لا يطلق القول بضعفه إذا حدث من كتابه :**

لأن الراوي يكفي فيه أحد نوعي الضبط (ضبط صدر أو ضبط كتاب) فإذا كان يحدث من حفظه يلزمه أن يكون حافظا لحديثه ، أما إذا كان يحدث من كتابه ، فلا يشترط فيه أن يكون حافظا لحديث ، وإنما يلزمه أن يكون حافظا لكتابه صائنا له حتى يُؤَدِّي منه .

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله :

القسم الثاني : أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل

لدى ناقد واحد في راوٍ واحد وضوابطه


فهرس موضوعات
الجزء الأول



الموضوع | الصفحة

* * * *

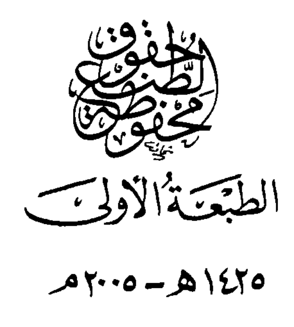


تأليف

الدكتور جمال أسطيري

الجزء الثاني

أضواء السلف



الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م



دار أضواء السلف الرياض - الربوة الدائري الشرقي مخرج ١٥

ص ب ١٢١٨٩٢ - الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ - جوال ٠٥٥٢٨٠٣٢٨

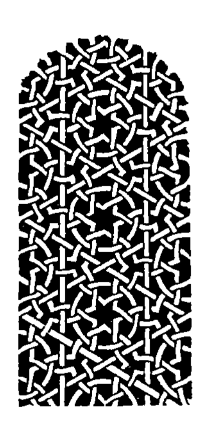




الجزء الثاني


بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني



أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل لدى ناقد واحد في راو واحد وضوابطه



أغرب ، وأطرف ، وأدق ، وأحكم – مما تقدم في ذلك القسم الأول – أن ينقل التعارض بين مصطلحات الجرح والتعديل عن ناقد واحد في راو واحد ، بألفاظ صريحة أو ظاهرة في التعارض . والمفروض أن يكون الناقد على منهج واحد ، وموقف واحد في الراوي الواحد : لأن الراوي إما أن يكون ضعيفا عند الناقد ، أو ثقة ، لأنه إما أن يكون صادقا أو كاذبا ، أو ضابطا أو غير ضابط ، فلا يجمع بين صدق وكذب ، أو بين ضبط وسوء حفظ .

كما لا يصح أن يجرح النقاد الراوي بسبب ثم يوثقه مرة أخرى مع تحقق ذلك السبب .

فلم هذا التعارض من الناقد في الراوي الواحد ؟

إن كثيرا من أقوال الناقد التي يظهر منها التعارض دقةٌ ، أو إحكامٌ للقول وخروج بالنقد عن العموميات ، إلى تتبع أحوال الراوي لإنصافه ، ليقبل منه ما أصاب فيه ، ويرد عليه ما أخطأ فيه .

فالراوي إذا لم يكن غاية في التثبت ، فلا يمنع أن يضبط ولو شيئا قليلا ، فقد تتعدد أوصافه عند الناقد حسب حاله و رواياته خطأ وصوابا . وهذا تمام العدل وكمال التحقيق في الرواة الذين لم يبلغوا الدرجة العليا في الضبط والتثبت والإتقان .

وقد يكثر نقل تعارض مصطلحات الجرح والتعديل عن الناقد الذي تعدد تلاميذه ، وكثر نقلة ألفاظ الجرح والتعديل عنه ليحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهما ، وهذا يشعر بأن مرد التعارض في كثير من الأحيان إلى النقلة الذين تنوعت أسئلتهم للناقد ، وانتقيت عن الإمام أجوبته منهم ،

فاختصرت أو بُسطت أو بُتِرت عن سياقها ، أو تُصُرِّف فيها بما أخرجها عن قصدها .

وتتبع ما نقله سائر التلاميذ عن الناقد يكشف عن تصرف بعضهم حيث أفضى إلى إبداء أقوال الناقد الواحد في الراوي الواحد متعارضة . ويستعان على فهم أقوال الظاهرة في التعارض - بأقوال غيره من النقاد الآخرين ، فقد يشترك النقاد المتعاصرون - في كثير من الأحيان في إنكار شيء على الراوي ، أو يتفقون على تضعيف الراوي في شيء معين مع ذهابهم إلى توثيقه فيما سواه .

وبعض ما ينسب للناقد من أقوال متعارضة يحتاج في نسبته إلى تثبت ، إما لضعف في ناقليه ، أو لعلة في رواته أو متنه اعترت ناقل النقد ، فصَيَّرَ قول الناقد معارضا لما نقله عنه غيره من التلاميذ .

والناقد في تتبعه لأحوال الراوي واعتبار حديثه بحديث غيره من الثقات ، قد يُعَدِّل القول فيه لتبينه صلاح حديثه ، أو تغير حاله واختلال ضبطه ، وكل ذلك من التحقيق الذي يلتزمه الناقد أداء للأمانة العلمية .

وقبل توجيه أقوال الناقد في الراوي ، سواء بتأويل ، أو بترجيح أو بتقييد ، أو بتخصيص - لابد من التأكد من ثبوت المصطلحين المتعارضين عنه ، فلا ينسب للناقد من الأقوال إلا ما ثبت عنه ، وصح النقل به .

وفي الباب القادم بيانٌ لكثير من الأقوال التي تنسب للناقد - خطأ - على وجه التعارض ، لم يصح النقلُ بها .



ضعف أحد المصطلحين



عرض هذا الفصل عدة نماذج من الأقوال المنسوبة للناقد على وجه التعارض ، آفتها تتمثل في عدم صحة إحداها ، كأن يكون أحد المصطلحين الواردين عن الناقد - على التعارض - لم يصح إسناده لضعف راويه .

أو لوقوع سقط في كلام الناقد ، صيره بعد ذلك معارضا لما ثبت عن الناقد في الراوي نفسه .

وقد تقع الآفة من ناقل النقد عن الناقد ، حيث يفهم المصطلح المستعمل في نقد الراوي على غير وجهه .

فيعبر عنه بلفظ ، فيغير معناه بتصرفه : فيظهر التعارض لذلك .

والتصحيف الواقع في أسماء الرواة أو في ألفاظ الجرح أو التعديل من العلل التي تعتري ناقل مصطلحات الناقد ، فتحمل - لذلك - على غير محملها فتعارض - خطأ - ما ورد عن الناقد من أقوال أخرى في الراوي نفسه .

وأكثر التصحيف وقوعا في أسماء الرواة لأنها لا يدخلها القياس ، ولا يدل على ضبطها إلا السماع .

والاشتباه في بعضها ، قد يكون سببا لحمل كلام الناقد جرحا في راو على أنه في فلان ممن ثبت عنه توثيقه وكل هذا لا يصح نسبته إلى الناقد لأنه لم يثبت عنه على الوجه المعارض في الراوي المعين .

الفصل الأول

ضعف أحد المصطلحين سندا



أسهم التساهل في توثيق المصطلحات الواردة عن الناقد في تعارض ألفاظ الجرح والتعديل .

وتوثيق أقوال النقاد لا يقل أهمية عن توثيق الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ . فإذا كانت متون الأحاديث - بالإضافة إلى القرآن الكريم - هي أدلة الأحكام ، فإن الوسيلة الوحيدة للتأكد من صحة الأحاديث المروية عن النبي ﷺ وضعفها هي أقوال النقاد في الرواة جرحا وتعديلا .

وقد بلغتنا أقوال النقاد في الرواة بالأسانيد كما بلغتنا أحاديث النبي ﷺ . وقد تحمل تلك المصطلحات عن النقاد رواة جرى عليهم ما جرى على رواة أحاديث من أقوال النقاد - جرحا وتعديلا - في عدالتهم وضبطهم . فلا يقبل مما نقلوا عن النقاد إلا ما ثبت أنهم حفظوه وضبطوه وصدقوا في تحمله عن أولئك النقاد .

ومن أقوال الناقد الواحد المتعارضة في الراوي الواحد أقوال آفتها ضعف رواتها نعرض بعض النماذج منها للوقوف على مدى إسهام تساهل العلماء في توثيق مصطلحات النقاد ، في تضارب أقوال الناقد في الراوي نفسه .

فقد تَعَارَضَ مصطلحا الجرح والتعديل الواردان عن يحيى بن سعيد القطان في :
أبان بن يزيد العطار[1] تعارضًا بيّنا قيامُه عَدَمُ ثبوت تَعَارُضًا أحد المصطلحين عن يحيى القطان .

وهذا بيان ذلك .

---

(١) أبان بن يزيد العطار أبو يزيد البصري (ت حولي ١٦٣ أو ١٦٤ أو ١٦٥ هـ) .

قال يحيى بن معين : « كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان بن يزيد العطار ، ومات وهو يروي عنه »[١] .

وقد عارض هذا النقل عن يحيى القطان قول محمد بن يونس (الكُدَيمي) : « سمعت علي بن عبد الله يقول : سمعت يحيى بن سعيد يقول : « لا أَرْوي عن أبان العطار »[٢] فهذا النقل الأخير عن يحيى القطان لا يثبت عنه . لأنه من رواية الكديمي ، وهو متكلم فيه ، اتهمه بعضهم بوضع الحديث[٣] .

وقد تعقب هذه الرواية بعض النقاد ، ولم يروها صحيحة عن يحيى القطان .

قال الذهبي رحمه الله : « و رُوِيَ عن يحيى القطان أنه قال : « لا أحدث عنه » وهذا لم يصح »[٤] .

وقال أيضا : « روى الكديمي ، وليس بمعتمد »[٥] .

وقال الحافظ ابن حجر - بعد أن ذكر النص السابق عن الكديمي - « والكديمي ليس بمعتمد »[٦] .

فيبقى العمل حينئذ على القول الأول وهو أن يحيى القطان كان يروي عن

---

(١) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري ٦/٢ ج ٣٧٦٨ .

(٢) رواه ابن عدي في « الكامل » ٣٩٠/١ .

(٣) قال ابن عدي في الكديمي : « اتهم بوضع الحديث وسرقته وادعى رواية قوم لم يرهم ورواية عن قوم لا يعرفون وترك عامة مشايخنا الرواية عنه « الكامل » ٢٩٢/٦ .

(٤) « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » للذهبي ٥٤ .

(٥) « ميزان الاعتدال » ١٦/١ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ١٠٢/١ .

أبان وأنه مات وهو يروي عنه .

وعلى هذا القول الذي يفيد التوثيق كان سائر أصحاب يحيى القطان وأَخَصُّهُمْ به ، وهم يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني .

أما يحيى بن معين فقد قال : « ثقة » [(١)].

وأما أحمد بن حنبل فقد قال فيه : « أبان العطار ثَبتٌ في كل المشايخ »[(٢)] .

وأما علي بن المديني فقال فيه : « كان عندنا ثقة »[(٣)] .

فهؤلاء أخص تلامذة يحيى بن سعيد القطان ، به تخرجوا ، أهم مواردهم في الجرح والتعديل شيخهم هذا القطان ، أجمعوا على موافقته في توثيق أبان بن يزيد العطار ، منهم علي بن المديني الذي روى من طريقه الكديمي ترك يحيى بن سعيد الرواية عن أبان .

وتعارضت مصطلحات الجرح والتعديل في :

إسماعيل بن إبراهيم القطيعي [(٤)]

عن يحيى بن معين الذي قال فيه - حينما سئل عن أبي معمر و عن هارون بن معروف .

فقال : « أبو معمر كان أكيس من هارون »[(٥)] .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢٩٩/٢ ج ١٠٩٨ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢٩٩/٢ ج ١٠٩٨ .

(٣) « سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي المديني في الجرح والتعديل » ص٧١ ج ٥٠ .

(٤) تقدمت ترجمته ص (٣٤٩) .

(٥) « تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه » ٢٩/٢ ج ٤٩٩٦ .

يعني أفطن و أعقل من هارون .

وهارون بن معروف قد قال فيه ابن معين والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم وصالح بن محمد : « ثقة »[١] .

ومعنى قول ابن معين أن إسماعيل هذا فوق الثقة ، ولهذا روى عبد الخالق بن منصور عن ابن معين قال : « أبو معمر ثقة مأمون » [٢]و روى الخطيب البغدادي من طريق الحسين بن فَهُم أبي علي قال قال لي جعفر الطيالسي قال يحيى بن معين – و ذكر أبا معمر – : « لا صلى الله عليه ، ذهب إلى الرقة فحدث بخمسة آلاف حديث ، أخطأ في ثلاثة آلاف « قال أبو علي ما حدَّث أبو معمر حتى مات يحيى بن معين »[٣] .

ومعنى هذا أن أبا معمر إسماعيل بن إبراهيم سيء الحفظ لأن خطأه أكثر من صوابه ، فكيف يكون ثقة أو أكيس من ثقة هارون بن معروف ؟

الجواب : أن ما ذكر الخطيب عن يحيى بن معين من الطعن في أبي معمر غير صحيح ، قال الخطيب معقبا على ذلك : « في هذا القول نظر و يبعد صحته عند من اعتبر » .

قال الحافظ ابن حجر ناقدا إسناد هذه القصة : « الحسين بن فَهُم قد قال فيه الدارقطني « ليس بالقوي » .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ١٢/١١ .

(٢) « ميزان الاعتدال » ٢٢١/١ .

(٣) « تاريخ بغداد » ٢٦٧/٦ ج ٣٢٩٩ .

وقال الذهبي فيما قرأته بخطه : « هذه حكاية منكرة »[(١)]،[(٢)] .

وزاد الذهبي : « ... وقد قال راويها عن جعفر أبو علي الحسين بن فهم : « ما حدث أبو معمر حتى مات يحيى بن معين ، فقال أبو يعلى الموصلي حدث أبو معمر بالموصل بنحو ألفي حديث حفظا ، فلما رجع إلى بغداد جئت إليهم بالصحيح من أحاديث كان أخطأ فيها نحو ثلاثين أو أربعين فيما أحسب »[(٣)] .

وفي هذا تكذيب لما ادعى الحسين بن فهم على أبي معمر من امتناعه عن التحديث حياة ابن معين .

فتحصل من هذا أن لا تعارض بين قولي ابن معين في إسماعيل بن إبراهيم القطيعي لأن ما روي عنه من الطعن في أبي معمر لا يصح .

ومما أدى فيه ضعف النقل عن الناقد الواحد - إلى التعارض بين مصطلحاته في الراوي الواحد ما نقل عن يحيى بن معين من أقوال في :

داود بن عبد الرحمن العطار[(٤)]

فإن جمهور أصحابه نقلوا عنه القول بالتوثيق ، وهو المشهور عنه عند النقاد .

قال عثمان الدارمي : « و سألته عن داود بن عبد الرحمن العطار فقال : « ثقة »[(٥)] .

---

(١) « ميزان الاعتدال » ٢٢١/١ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٢٧٤/١ .

(٣) « ميزان الاعتدال » ٢٢١/١ .

(٤) داود بن عبد الرحمن العطار العبدي ، أبو سليمان المكي (ت ١٧٤ أو ١٧٥ هـ) .

(٥) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص١٠٧ ج ٣١٣ .

وروى أبو حاتم الرازي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال : « داود بن عبد الرحمن العطار ثقة »[١] .

وقال ابن الجنيد : « سئل يحيى بن معين وأنا أسمع : أيما أثبت في عمرو بن دينار ، ابن عيينة أو محمد بن مسلم ؟

فقال : « ابن عيينة أثبت في عمرو من محمد بن مسلم ، ومن داود العطار ، ومن محمد بن يزيد ، سفيان أكثر حديثا منهم عن عمرو وأسند » .

قيل فابن جريج ؟

قال : « جميعا ثقة » كأنه سوى بينهم في عمرو »[٢] .

فهذا الذي ذكره ابن الجنيد عن ابن معين وإن كان لا يدل على تقدم داود بن عبد الرحمن العطار في أصحاب عمرو بن دينار إلا أنه يثبت عموم ثقته لقوله : « جميعا ثقة » .

ومع هذا المنقول عن يحيى بن معين من صريح العبارة في توثيقه فقد قال الحاكم : « قال يحيى بن معين : « ضعيف الحديث » »[٣].

وهذا لفظ صريح - أيضا - في رد رواية من صدر فيه ، وقد تقدم عن يحيى ابن معين أنه إذا قال في الراوي ضعيف فإنه غير ثقة ، لا يكتب حديثه .

وهذا الذي نقله الحاكم عن ابن معين من تضعيف داود العطار مرجوح لأنه

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٤١٧/٣ ج ١٩٠٧ .

(٢) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص٤٩ ج ١٨٣ .

(٣) « ميزان الاعتدال » ١٢/٢ و « تهذيب التهذيب » ١٩٢/٣ .

بالإضافة إلى كونه يحتاج إلى إسناد - لأن الحاكم لم يدرك ابن معين - معارض بأصح الروايات عن أثبت أصحاب يحيى كإسحاق بن منصور وعثمان الدارمي وابن الجنيد .

وقد استنكر المحققون صحة صدور هذه الرواية عن ابن معين .

قال الذهبي في ترجمة داود العطار : « ثقة ما تكلم فيه بحجة »[(١)] .

وقال الحافظ ابن حجر : « لم يصح عن ابن معين تضعيفه »[(٢)] .

وقال ابن حجر في موضع آخر : « ثقة ، لم يثبت أن ابن معين تكلم فيه »[(٣)] .

ويؤيد هذا الذي ذكره ابن حجر ما نقل عن سائر النقاد من توثيق داود العطار :

فقد قال فيه العجلي : « ثقة »[(٤)] .

وقال ابن سعد : : « كان كثير الحديث »[(٥)] .

وقال أبو داود : « ثقة »[(٦)] .

وقال إبراهيم بن محمد الشافعي : « ما رأيت أحدا أعبد من الفضيل بن عياض ولا أوْرَعَ من داود ابن حاتم ابن عبد الرحمن ولا أفرس في الحديث من ابن عيينة »[(٧)] .

---

(١) « ديوان الضعفاء والمتروكين » ص٩٢ ج ١٣٢٥ .

(٢) « هدي الساري » ص٤٠٢ .

(٣) « تقريب التهذيب » ص٣٠٧ ج ١٨٠٨ .

(٤) « تاريخ الثقات » ص١٤٧ ج ٣٩٥ .

(٥) « الطبقات الكبرى » ٤٢/٦ ج ١٦٤٣ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ١٩٢/٣ .

(٧) « تهذيب التهذيب » ١٩٢/٣ .

وقال أبو حاتم الرازي : « لا بأس به صالح »(١) .
وقال ابن حبان : « وكان متقنا »(٢) .
و وثقه أيضا البزار(٣) .
فكل هذا يؤيد خطأ النقل و عدم صحته عن ابن معين في تضعيف داود العطار .

و مما تعارض عن ابن معين من مصطلحات الجرح والتعديل ما نقل عنه في :

خُلَيْد بن جعفر (٤)

فقد نقل عنه إسحاق بن منصور قوله فيه « ثقة »(٥) .
وهذا هو الموافق لما نقل عن نقاد آخرين من شيوخ ابن معين وشيوخ شيوخه وأقرانه ، ومن جاء بعده من النقاد .
فمن ذلك قول شعبة : « أخبرني خُليد بن جعفر و كان من أصدق الناس وأشدهم اتقاء » (٦).
وقال علي بن المديني : « سألت يحيى بن سعيد عن خُليد بن جعفر فقال :

---

(١) « الجرح والتعديل» ٤١٧/٣ ج ١٩٠٧ .
(٢) « الثقات » ٢٨٦/٦ .
(٣) « تهذيب التهذيب » ١٩٢/٣ .
(٤) خُلَيْد بن جعفر بن طريف الحنفي ، أبو سليمان البصري .
(٥) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣٨٣/٣ ج ١٧٥٧ .
(٦) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣٨٣/٣ ج ١٧٥٧ وعبد الله بن أحمد في « العلل » ٤٢٩/١ ج ٩٥١ و ٦٨/٢ ج ٢٦٣٤ .

« لم أره ، ولكن بلغني أنه لا بأس به »[١] .

وقال الإمام أحمد : « سألت يحيى عن خُليد بن جعفر فقال : ثقة روى عنه شعبة »[٢] يعني حيث أنه لا يروي إلا عن ثقة .

وقال الإمام أحمد : « أحاديثه حِسَان »[٣] .

وقال أبو حاتم : « صدوق »[٤] .

وقال النسائي : « ثقة »[٥] .

وقال أبو بشر الدولابي : « ثقة »[٦] .

و رغم تتابع النقاد على توثيق خليد فقد قال الساجي قال ابن معين : « هو إلى الضعف أقرب »[٧] . يعني أنه أقرب إلى الضعف منه إلى التوثيق .

وهذا النقل من الغرابة بمكان ، فإن لم ينقل عن ابن معين مثله ولا قريب منه ، ولا شك أن رواية إسحاق بن منصور - المتقدمة في توثيق ابن معين لخُليد أولى و أرجح لأنها أسند .

أما رواية الساجي ففيها انقطاع لأنه لم يسمع من ابن معين ولهذا قال الحافظ

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣/٣٨٣ - ٣٨٤ ج ١٧٥٧ .

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في « العلل » ٣/٢٤ - ٢٥ ج ٣٩٨٦ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٣/١٥٧ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٣/٣٨٤ ج ١٧٥٧ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٣/١٥٧ .

(٦) « الكنى والأسماء » للدولابي ١/١٩٣ .

(٧) « تهذيب التهذيب » ٣/١٥٧ .

ابن حجر معقبا على هذا التجريح الذي نقله الساجي عن ابن معين في خليد : « صدوق لم يثبت أن ابن معين ضعفه »[(١)].

فلا تعارض بين قولي ابن معين في خليد بن جعفر لأن الذي ثبت عنه هو التوثيق فقط ، و غيره لا يصح .

ومما أدى فيه ضعف النقل عن الناقد الواحد إلى تعارض قوليه في الراوي الواحد - ما نقل عن علي بن المديني - من قوليه في :

الحسن بن موسى الأشْيَب [(٢)]

فقد نقل عن ابن المديني المتثبتون من أصحابه ، المحققون من النقاد توثيق الحسن بن موسى الأشيب .

قال أبو حاتم الرازي : « قال علي بن المديني : « حسن الأشيب ثقة »[(٣)] .

فهذه صيغة صريحة في توثيق الحسن بن موسى الشيب ، ومع ذلك فقد عارضها قول عبد الله بن المديني عن أبيه « كان ببغداد كأنه ضعفه »[(٤)] .

وبيان معارضة هذه الرواية الثانية عن ابن المديني للأولى واضح ، وهي رغم كونها لا ترقى إلى درجة اليقين فإن للمحدثين موقفا منها من حيث الثبوت .

---

(١) « تقريب التهذيب » ص٣٠٠ ج ١٧٤٧ .

(٢) الحسن بن موسى الأشيب ، أبو علي البغدادي قاضي طبرستان والموصل وحمص (ت ٢٠٩ هـ) .

(٣) « الجرح والتعديل » ٣٨/٣ ج ١٦٠ .

(٤) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ٤٤٠/٧ ج ٤٠٠ وانظر أيضا في « ميزان الاعتدال » ٥٢٤/١ و « تهذيب التهذيب » ٣٢٣/٢ .

قال الخطيب البغدادي معقبا على رواية التضعيف الواردة عن ابن المديني : « لا أعلم علة تضعيفه إياه ، وقد وثقه يحيى بن معين و غيره »(١) .

وقال الذهبي - بعد أن حكى - أولا عن ابن المديني توثيقه ثم - ثانيا - تضعيفه « قلت الأول أثبت » يعني التوثيق .

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر رواية عبد الله عن ابن المديني في تضعيفه : « هذا ظن لا تقوم به حجة ، و قد كان أبو حاتم الرازي يقول سمعت علي بن المديني يقول الحسن بن موسى الأشيب « ثقة » .

فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولى أن يعمل به من ذلك الظن » (٢).

ويقصد بالظن قول ابنه عبد الله « كأنه ضعفه » .

وقال ابن حجر في موضع آخر : « الحسن بن موسى الأشيب لم يثبت عن ابن المديني تضعيفه »(٣) .

ومما يؤيد كلام هؤلاء النقاد من ترجيح التوثيق على التضعيف عن ابن المديني في الحسن الأشيب متابعة النقاد لعلي بن المديني على توثيقه .

قال يحيى بن معين : « ثقة »(٤) .

وقال ابن سعد : « كان ثقة صدوقا في الحديث »(٥) .

---

(١) « تاريخ بغداد » ٧/٤٤٠ ج ٤٠٠٠ .

(٢) « هدي الساري » ص٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٣) « هدي الساري » ص٤٦١ .

(٤) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص٩٩ ج ٢٧٣ .

(٥) « الطبقات الكبرى » ٧/٢٤٣ ج ٣٥٠٩ .

وقال الإمام أحمد : « الحسن بن موسى من متثبتي بغداد »[١] .

وقول الإمام أحمد هنا مما يبين تفوق الحسن الأشيب على أهل بغداد في التثبت ، وهو خلاف ما نقله عبد الله بن المديني .

وقال صالح بن محمد البغدادي الحافظ : « صدوق »[٢].

وقال ابن خراش : « صدوق »[٣] .

وقال أبو حاتم الرازي : « صدوق ومات بالري حضرت جنازته »[٤] .

فقول أبي حاتم الرازي من قرائن ترجيح توثيق ابن المديني للحسن الأشيب لأنه مقدم في النقاد - إمام فيه - على عبد الله بن المديني .

وثانيا لأنه أعرف بالمتكلم فيه بل حضر جنازته .

فهذا بمجموعه يضعف رواية عبد الله بن المديني عن أبيه في تضعيف الحسن ابن موسى الأشيب ، ولذلك فالتعارض بين قولي ابن المديني ليس حقيقيا ولا ثابتا لضعف إحدى الروايتين عنه ، وهي رواية التضعيف .

ومما أدى فيه ضعف النقل عن الناقد الواحد إلى تعارض قوليه ما جاء عن يحيى بن معين من قوليه في :

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣٨/٣ ج ١٦٠ .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ٤٤١/٧ ج ٤٠٠٠ .

(٣) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ٤٤١/٧ ج ٤٠٠٠ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٣٨/٣ ج ١٦٠ .

ثَعْلَبَة بن سُهيل الطُّهَوي [١]

فقد روى إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال : « ثعلبة بن سهيل الطُّهَوِي ثقة »[٢] .

وقد تابع إسحاق بن منصور على نحو هذه الرواية ابن الجنيد حيث روى عن يحيى بن معين أنه قال فيه : « لا بأس به » [٣].

ومعنى المصطلحين متقارب عند ابن معين كما تقدمت الإشارة إلى ذلك .

وقد عارض هذا التوثيق عن ابن معين في ثعلبة قول الأزدي : « قال ابن معين : « ثعلبة بن سهيل ليس بشيء »[٤] .

ومصطلح « ليس بشيء » عند ابن معين يعني في - الغالب - أن الراوي ضعيف جدا[٥] ، وهذا يناسب دلالته اللغوية وسياقه ، فإن النكرة في سياق النفي تعم ، ومعنى الصيغة نفي لأن يكون هذا الراوي أدنى شيء .

---

(١) ثعلبة بن سهيل التميمي الطُّهَوي ، أبو مالك الكوفي الطبيب ، روى عن الزهري وليث بن أبي سليم وغيرهما ، وروى عنه محمد بن يوسف الفريابي وجرير بن عبد الحميد وغيرهما .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٤٦٤/٢ ج ١٨٨٢ .

(٣) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص٣٩ ج ١٢٥ .

(٤) « ميزان الاعتدال » ٣٧١/١ و « تهذيب التهذيب » ٢٣/٢ .

(٥) انظر ما حققه الدكتور أحمد نور سيف في معنى هذا المصطلح من خلال الاستقراء الذي قام به في الدراسة التي قدم بها لتحقيق تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري ١١٥/١ والجدول الإحصائي الذي عرضه هناك لاستعمال هذا المصطلح عند ابن معين مقارنا مع أقوال نقاد آخرين ٢٠٤/١ - ٢٠٩ . وقد يخرج هذا المصطلح - عند ابن معين - عن ظاهر هذه الدلالة إلى معنى قلة رواية من قيل فيه ذلك بقرينة .

وبتحقق معنى هذا المصطلح ترى التعارض بينا بين ما تقدم عن ابن معين من توثيق ثعلبة - هذا - وبين هذا الراوي الذي نقله أبو الفتح الأزدي عنه من قوله في الراوي نفسه « ليس بشيء » .

وأبو الفتح الأزدي لو سمع يحيى بن معين ما قَبِلَ العلماء نقله لضعفه واتهامه عندهم[(١)] - فكيف وبينه وبين يحيى بن معين مفازة تندق دونها أعناق الإبل ، فإنه مات سنة ٣٩٤ هـ فكيف له أن يدرك يحيى بن معين الذي مات سنة ٢٣٣ هـ ، فإسناده إليه منقطع .

قال الذهبي معقبا ما رواه الأزدي عن يحيى بن معين من تضعيف ثعلبة : « هذه رواية منقطعة والصحيح ما روى إسحاق الكوسج عن ابن معين « ثقة » ... »[(٢)].

فهذا بيان حال هذا التعارض الوارد عن ابن معين في ثعلبة ، يعلم به أن قول ابن معين المعتمد في ثعلبة هو التوثيق وما سوى ذلك مما ذكره الأزدي ونقله عنه ابن الجوزي[(٣)] لا يصح .

---

(١) قال الذهبي في الأزدي محمد بن الحسين : « ضعفه البرقاني ، وقال أبو النجيب عبد الغفار الأرموي : « رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح ، ولا يعدونه شيئا » . انظر « ميزان الاعتدال » ٥٢٣/٣ . وقال الحافظ ابن حجر : « والأزدي لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف » . « هدي الساري » ص٣٨٩ - ٣٩٠ .

(٢) « ميزان الاعتدال » ٣٧١/١ .

(٣) انظر « الضعفاء والمتروكين » لابن الجوزي ١٠٦/١ حيث نقل عن ابن معين الجرح وحده مع أنه لا يصح عنه ، وتجاهل التوثيق ، ومنهج ابن الجوزي عند العلماء معلوم ينقصه التحقيق ويغلب عليه عدم التمحيص والمراجعة ولتبين صحة هذا انظر كلام الذهبي فيه في « تذكرة الحفاظ » ٤/ ١٣٤٧ .

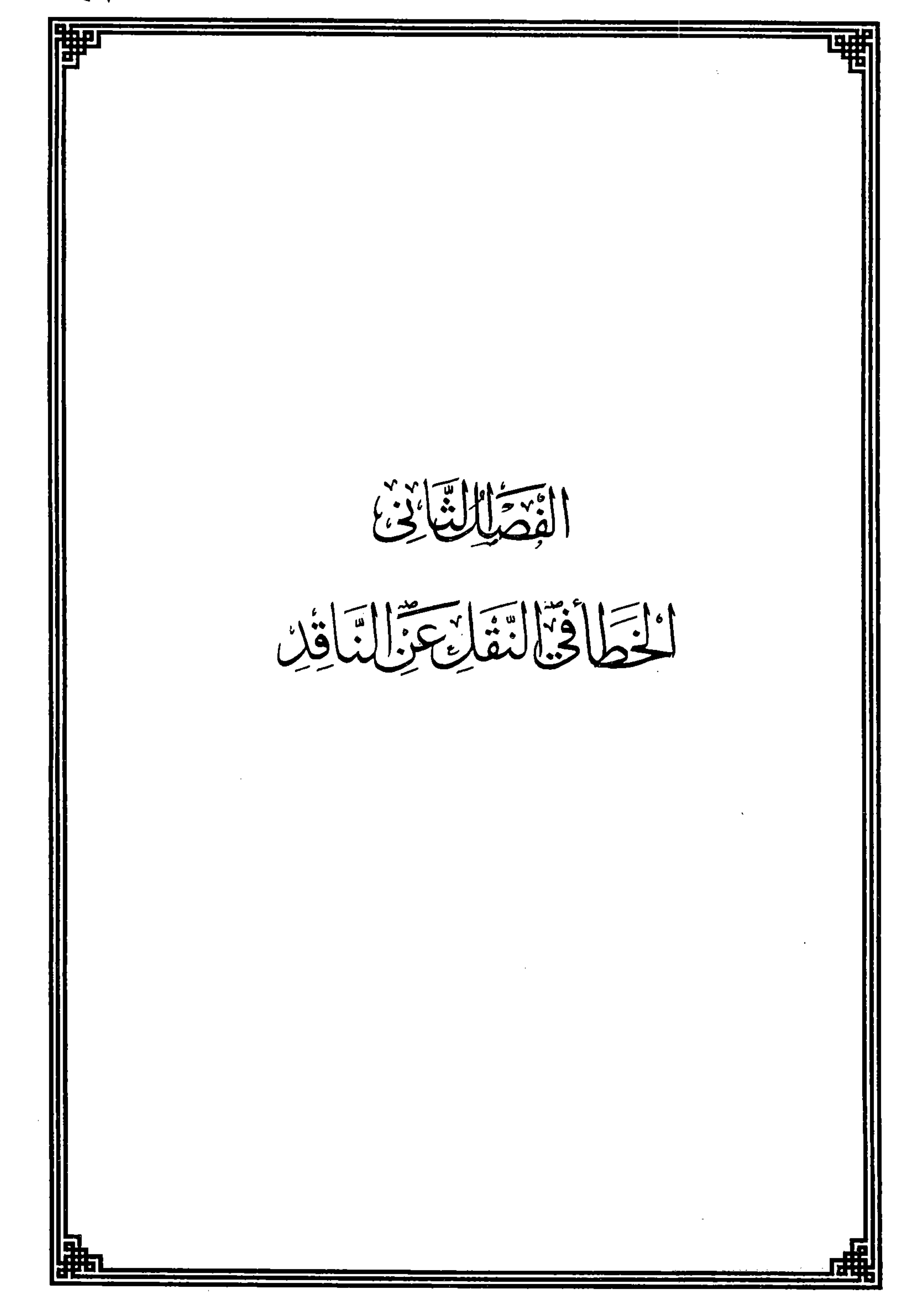
ضوابط هذا الفصل

* لا عبرة بنقد لم يثبت النقل به :

سواء كان جرحا أو تعديلا ، فليس كل ما ينسب للناقد من مصطلحات الجرح والتعديل مُسَلَّم الثبوت ، بل فيه الموضوع ، وفيه الضعيف ، وأكثر الضعيف فيه منقطع .

فلابد من التثبت من صحة ورود المصطلح النقدي عند الناقد ليتم الاحتجاج به ، أو تصح به دعوى التعارض .

فلا ينسب للناقد إلا ما صح عنه سنده ، وثبت عنه لفظه ، فمن المصطلحات النقدية الواردة عن الناقد ألفاظ تغير سياقها ببتر أو سقط فاستحال لفظها إلى ضدها ، فصارت معارضة لما ثبت عن الناقد نفسه في الراوي من ذلك ما يعرضه الفصل القادم .



الفصل الثاني

الخطأ في النقل عن الناقد



المبحث الأول

وقوع سقط في كلام الناقد

من الأسباب التي ترتب عليها تعارض مصطلحات الجرح والتعديل عن الناقد الواحد ، السقط أو البتر الذي يقع من ناقل كلامه أو من النساخ الذين نقلوا نقده .

فإذا وقع سقط في كلامه صار مخالفا للنقد الوارد عنه على الصواب في الراوي نفسه ، ويتبين وقوع السقط في كلام الناقد من خلال الرجوع إلى سائر المصادر التي دونت مصطلحاته في الجرح والتعديل ، وتتبع أقوال سائر النقاد في الراوي واعتبار السياق الذي ورد فيه نقد الناقد ، واستعمال النقاد الآخرين لذلك المصطلح النقدي ، وقرائن أخرى يستعان بها على تحقيق المعنى المراد من قول الناقد .

فمن الأمثلة على ذلك ما ورد عن وكيع بن الجراح في :

زياد بن عبد الله البَكّائي[1]

فقد نقل عنه قوله فيه : « زياد أشرف من أن يكذب في الحديث » كما نقل عنه قوله أيضا : « زياد بن عبد الله مع شرفه يكذب في الحديث » .

فالتعارض ظاهر بين النصين ، ولا مجال للجمع بينهما بضرب من التأويل إذ مخرجهما واحد .

---

(١) زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي العامري ، أبو محمد ، ويقال أبو زيد الكوفي (ت ١٨٣ هـ)

قال البخاري رحمه الله في ترجمة زياد بن عبد الله : « وقال عقبة السدوسي عن وكيع : « هو أشرف من أن يكذب » »[١] .

وقال الترمذي : « وسمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن محمد بن عقبة قال : « قال وكيع : « زياد بن عبد الله مع شرفه يكذب في الحديث »[٢] .

فهذا الذي وقع في الترمذي خطأ سببه وقوع سقط - ولعله من الناسخ في سياق كلام وكيع ، وأن أصل الكلام : « زياد بن عبد الله مع شرفه لا يكذب في الحديث » فسقط من الكلام لفظ « لا» ويدل عليه ثبوته على الصواب في كتاب البخاري ، الذي نقله الترمذي وغيره .

وممن نقل النص عن البخاري على الصواب العقيلي حيث قال : « وحدثني آدم قال سمعت البخاري قال : قال لي عقبة السدوسي عن وكيع : « هو أشرف من أن يكذب » [٣].

ذكر ذلك في ترجمة زياد بن عبد الله البكائي :

ونقل النص من طريق البخاري ابن عدي حيث قال : « ثنا الجنيدي ، ثنا البخاري ، ثنا محمد بن عقبة قال سألت وكيعا عن زياد البكائي فقال : هو أشرف من أن يكذب »[٤] .

---

(١) « التاريخ الكبير » ٣/٣٦٠ ج ١٢١٨ .

(٢) « سنن الترمذي » ٣/٤٠٤ ج ١٠٩٧ كتاب النكاح : باب ما جاء في الوليمة .

(٣) « الضعفاء الكبير » ٢/٨٠ ج ٥٢٩ .

(٤) « الكامل » ٣/١٩١ .

وقال ابن حبان : « كان وكيع يقول : « هو أشرف من أن يكذب »[١] .
ونقل مثله ابن الجوزي[٢] .
وقال الحافظ ابن حجر : « قال وكيع هو مع شرفه لا يكذب »[٣] .
فكل هذا يدل على وقوع سقط في كلام وكيع في « سنن الترمذي » وليس هو من محقق الكتاب ، بل هو خطأ قديم من النساخ ، وجد أيضا في النسخة التي كانت عند الحافظ ابن حجر من « سنن الترمذي » ؟ فقد جاء عنه قوله :
« و وقع في « جامع الترمذي » في « النكاح » عن البخاري عن محمد بن عقبة عن وكيع قال : « زياد مع شرفه يكذب في الحديث » . والذي في تاريخ البخاري عن ابن عقبة عن وكيع :
« زياد أشرف من أن يكذب » .
وكذا ساقه الحاكم أبو أحمد في « الكنى » بإسناده عن وكيع ، وهو الصواب ولعله سقط من رواية الترمذي « لا» .
وكان فيه « ... مع شرفه لا يكذب في الحديث « فتتفق الروايات والله أعلم » [٤].
قلت يتعين ذلك لأن مخرج الروايتين واحـد ، ولهذا قال الحافظ ابن حجر :
« ولم يثبت أن وكيع كذَّبه »[٥] .

---

(١) « المجروحين » لابن حبان ٣٠٧/١ .
(٢) « الضعفاء والمتروكين » ٣٠٠/١ - ٣٠١ .
(٣) « هدي الساري » ٤٠٤ .
(٤) « تهذيب التهذيب » ٣٧٦/٣ - ٣٧٧ .
(٥) « تقريب التهذيب » ص٣٤٦ ج ٢٠٩٦ .

ويدل على وقوع السقط في كلام وكيع - أيضا - أن الذين ترجموا لزياد هذا من أهل الجرح والتعديل لم يذكروا تكذيب وكيع لزياد مع حاجتهم لمثل هذا الجرح . لأن الرجل مختلف فيه بين النقاد ، والأكثر على أنه ضعيف في الحديث ، ثقة فيما روى عن ابن إسحاق من المغازي لأن له مزيد عناية بسماع مغازي ابن إسحاق حتى قال فيه صالح بن جزرة « ليس كتاب المغازي عند أحد أصح منه عند زياد . وزياد في نفسه ضعيف ، ولكن هو أثبت الناس في هذا الكتاب ، وذلك أنه باع داره وخرج يدور مع ابن إسحاق حتى سمع منه الكتاب »[1] .

وترى أقوال نقاد آخرين في زيادة منثورة في كتب الجرح والتعديل ومع ذلك لم يظفر فيها بمثل هذا النقل في تجريح زياد مع حاجة المجرحين له .

ومن حيث الاستعمال النقدي فإن هذه الصيغة مستعملة عند النقاد في التعديل ، أعني قولهم « فلان أشرف من أن يكذب » .

منها قول المبارك في شَبِيب بن شيبة - لما قيل له أنه يدخل على الأمراء - : « حدثوا عنه فإنه أشرف من أن يكذب »[2].

وقول النسائي في محمد بن عبد الله بن الحكم : « هو أشرف من أن يكذب »[3] .

فهو استعمال شائع عندهم في إرادة التعديل .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٣/٣٧٦ .

(٢) « ميزان الاعتدال » ٢/٢٦٢ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٩/٢٦٠ .

وقد تحصل من كل ما تقدم أن الثابت عن وكيع في زياد هو التوثيق ، وما يروى عنه من تكذيبه ليس بشيء لوقوع السقط فيه ، وصوابه أنه هو التوثيق الثابت عنه لما تقدم من الأدلة ، ولاتحاد مخرج الصيغتين النقديتين الواردتين عن وكيع .



ضوابط هذا البحث

*** ضرورة التأكد من تمام سياق الصيغ الواردة عن الناقد :**

فقد يحصل فيها البتر أو السقط فتستحيل جرحا وقد قصد بها تعديل أو العكس .

وتتبع تمام سياق الصيغة النقدية عند سائر تلاميذ الناقد ، وفي سائر المصادر الأصلية التي أوردت قولة الناقد ، مما يعين على الوصول إلى حقيقة اللفظ الصحيح عن الناقد ، واكتشاف السقط الذي وقع في بعض المصادر من النساخ .

وكما تقع الآفة في نقل صيغ النقد من النساخ تقع أيضا من بعض العلماء حيث يتصرفون في نقل مصطلحات الجرح والتعديل الواردة عن الناقد ؛ فينشأ عن ذلك التعارض عن الناقد الواحد في الراوي الواحد خطأً .

وبيان ذلك في المبحث القادم .

المبحث الثاني

تصرف الناقل عن الناقد

إذا كان الخطأ في النقل سائغا من عموم المثقفين أعني النساخ - فإن وقوع ذلك من المتخصصين في علوم الحديث أغرب وأفحش ، وذلك لأن قولهم يقع عند العلماء بمكان ، لما لهم بهم من ثقة في مجال تخصصهم ، فقد أسهم تصرف بعض المحدثين في نقلهم مصطلحات الجرح والتعديل الواردة عن النقاد - في قضية تعارض - مصطلحات الناقد الواحد في الراوي الواحد ، وذلك بسوء فهم مراد الناقد من نقده ، أو بنسبة إليه ما لم يقله ، فيتفق أن يكون للناقد قول آخر في ذلك الراوي فيُرى معارضا للقول الأول لَمَّا تصرف فيه الناقل .

وفي هذا المبحث عرض لبعض النماذج ، أدى فيها تصرف الناقل عن الناقد إلى معارضة قوليه في الراوي الواحد .

فمن المصطلحات النقدية المستعملة عند النقاد على ندرةٍ قولهم : « فلان لِصٌّ» .

اللِّصُّ لغةً : « السارِق بكسر اللام وضمها لغة حكاها الصمعي ، والجمع لصوص وهو لِصٌّ بَيِّنُ اللصوصية بفتح اللام وقد تضم ، ولصّ الرجل الشيء لصا من باب قتل : سَرَقَهُ »[1].

ومن استعمالات النقاد لهذا اللفظ ما نقله عثمان بن أبي شيبة عن ابن مهدي من قوله في :

---

(١) « المصباح المنير » ص٢١١ .

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي (١)

« لِصٌّ يسرق الحديث »(٢) .

وسرقة الحديث مما يقدح به في الراوي فيلحق - لأجل ذلك - بسلك الكذابين .

قال السخاوي : « إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضا من شيخ ذاك المحدث ...

أو يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته .

قال - يعني الذهبي - وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب ، فإنها أَنحسُ بكثير من سرقة الرواة »(٣) .

فاتضح بهذا أن إسرائيل مطعون فيه من طرف عبد الرحمن بن مهدي ، وأن ضعفه لا ينجبر بمتابع ولا شاهد .

هذا الذي أفاده ظاهر هذا النص الذي نقله عثمان بن أبي شيبة وقد عارضه أيضا قول عبد الرحمن بن مهدي نفسه : « إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري »(٤) .

فشعبة والثوري جبلان في الحفظ ومع ذلك فإسرائيل أضبط منهما لحديث

---

(١) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي (ت ١٦٠ أو ١٦١ هـ) .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٢٦٣/١ .

(٣) « فتح المغيث » للسخاوي ١٢١/٢ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٢٦٣/١ .

أبي إسحاق السّبيعي .

ففي المنقول عن عبد الرحمن بن مهدي في إسرائيل تعارض بيّنٌ فكم بين كونه يسرق الحديث وكونه أثبت من شعبة والثوري في أبي إسحاق ؟

والتحقيق : أن إسرائيل ثقة حافظ من أثبت الناس في أبي إسحاق إلى درجة أنه كان يحفظ حديثه كما يحفظ السورة من القرآن ، وذلك لكثرة ملازمته له ؛ لأنه كان قائده .

والطعن الذي نقل عن ابن مهدي في إسرائيل إنما هو تصرف من ناقل الكلام عنه وهو عثمان بن أبي شيبة ، ويتبين ذلك من خلال الرجوع إلى المصادر التي نقلت كلام ابن مهدي .

فقد نقل كلام ابن مهدي أبو بكر بن شيبة ، قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : « كان إسرائيل في الحديث لِصًّا » .

قال ابن أبي شيبة : « لم يرد أن يَذمَّهَ » [(١)].

ومعنى ذلك أن كلام ابن مهدي ينتهي عند قوله : « كان إسرائيل في الحديث لِصًّا » وأن قوله بعد « يسرق الحديث » مدرج من كلام عثمان بن أبي شيبة تفسيرا لكلام ابن مهدي . وكلام ابن مهدي حينئذ يكون بمعنى يتلقف ما يسمع من العلم استعجالا به ، فقد روى ابن أبي حاتم كلام ابن مهدي من طريق عبد الله بن أحمد عن أبيه عن أبي بكر بن أبي شيبة سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : « كان إسرائيل في الحديث لصا » .

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه في « العلل ومعرفة الرجال » ٣٦٦/٣ ج ٥٦٠٩ .

[قال ابن أبي حاتم] « يعني أنه يتلقف العلم تلقفا »[١] .

ولِتَبْرِئة إسرائيل من وصمة سرقة الحديث وإثبات عدالته وضبطه نستأنس بأقوال بعض النقاد الآخرين فيه .

قال عبد الرحمن بن مهدي قال عيسى بن يونس : « قال لي إسرائيل كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن »[٢] .

وقال علي بن المديني : « سمعت يحيى [بن سعيد القطان] يقول « إسرائيل فوق أبي بكر بن عياش »[٣] .

وقال الإمام أحمد - في رواية حرب الكرماني عنه - « إسرائيل كان شيخا ثقة ، وجعل يعجب من حفظه »[٤] .

وقال العجلي : « ثقة »[٥] .

وقال مرة : « جائز الحديث »[٦] أي مقبوله وحسنه .

وقال أبو حاتم الرازي : « ثقة متقن من أتقن أصحاب أبي إسحاق »[٧] .

وقال النسائي : « ليس به بأس »[٨] .

---

(١) « الجرح والتعديل » ٣٣٠/٢ ج ١٢٥٨ .

(٢) « الجرح والتعديل » ٣٣٠/٢ ج ١٢٥٨ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٣٣٠/٢ ج ١٢٥٨ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٣٣٠/٢ ج ١٢٥٨ .

(٥) « تاريخ الثقات » ص٦٣ ج ٧٧ .

(٦) « تاريخ الثقات » ص٦٣ ج ٧٧ .

(٧) « الجرح والتعديل » ٣٣١/٢ ج ١٢٥٨ .

(٨) « تهذيب التهذيب » ٢٦٣/١ .

وقال ابن عدي : « هو ممن يحتج به »(١) .

إلى غير ذلك من أقوال سائر النقاد في إسرائيل مما يبعد عنه أن يكون ممن يسرق الحديث .

فكل هذا يبين خطأ فهم عثمان بن أبي شيبة لقوله « كان إسرائيل لِصًّا » والمقصود هنا أن تصرف عثمان أحال معنى قول ابن مهدي ، فصار معارضا لما نقل عنه من توثيق إسرائيل .

وإذ علم ذلك فلا تعارض إذا بين قولي ابن مهدي في إسرائيل .

ومما أفضى فيه تصرف الناقل عن الناقد إلى تعارض مصطلحات الجرح والتعديل - ما نقل من قولي أبي زرعة الكشي في :

مَعْبَد بن جُمْعَة أبي شافع (٢)

فقد ورد عنه تكذيبه ، و ورد عنه توثيقه .

فمما ورد في تكذيبه قول الذهبي : « كذَّبه أبو زرعة الكشي »(٣) .

ونقل السهمي عن أبي زُرعة محمد بن يوسف الجنيدي قوله : « وكان ثقة في الحديث »(٤) .

فكيف يكون ثقة من يكون كذابا عند الناقد الذي وثقه ؟

---

(١) « الكامل » لابن عدي ٤٢٦/١ .

(٢) معبد بن جمعة بن حيد بن مغان الروياني الشاعر ، أبو شافع ، سكن جرجان وكان جوالا ، ودخل الشام ومصر ، روى عن محمد بن أيوب الرازي ومحمد قتيبة وغيرهم .

(٣) « ميزان الاعتدال » ١٤٠/٤ .

(٤) « تاريخ جرجان » لحمزة السهمي ص٤٧٦ ج ٩٥١ .

وقد توارد النقاد بعد الذهبي على حكاية التكذيب وحده عن أبي زرعة الكشي في معبد بن جمعة ، منهم الحافظ ابن جحر العسقلاني في « لسان الميزان »[1] . ثم صنفه بعده ابن عراق في لائحة الكذابين حاكيا تكذيب أبي زرعة له[2] . وكل ذلك قصور في التحقيق في شأن هذا الراوي واتكال على الغير في النقل .

وذلك أن الكذب الذي أطلقه عليه أبو زرعة ، أو تصرف في إطلاقه الناقل عنه ، ليس هو الكذب في الرواية ، ولا في حديث الناس ، وإنما المقصود به تغيير الأسماء ، وقد غيَّر النبي أسماء بعض الصحابة ، وغير في بعضهم اسمه واسم أبيه [3].

والذي ذكره الذهبي عن أبي زرعة تصرف في النص أحال معناه إلى ضده ، وقد تبين ذلك من خلال الرجوع إلى النص الأصلي الوارد عن أبي زرعة في معبد بن جُمعة .

قال السهمي : « سمعت أبا محمد بن يوسف الجنيدي يقول : « كان أبو شافع اسمه واسم أبيه واسم جده غير ما ذكر ، هو غَّير أساميهم ، وكان ثقة في الحديث إلا أنه كان يشرب المسكر »[4] .

---

(١) « لسان الميزان » ٨٣/٦ .

(٢) « تنزيه الشريعة » ١١٨/١ .

(٣) انظر « التنكيل » للمعلمي ٤٨٣/١ .

(٤) « تاريخ جرجان » لحمزة السهمي ص٤٧٦ ج ٩٥١ .

فهذا أصل كلام أبي زرعة ليس فيه ما يدل على أنه يكذب في الحديث ولا في كلام الناس ، وتغيير الأسماء مما يسوغ شرعا .

وشرب المسكر يقصد به عندهم النبيذ ، وقد تقدم الخلاف في الطعن فيمن أتى شيئا من ، ومع ذلك لا يكون من فعل ذلك كذابا لا شرعا ولا عرفا .

فكيف ساغ لمن نقل عن أبي زرعة أن يصف معبدا بالكذب ؟

لعله وقف على قول السهمي : « وسألت أبا زرعة محمد بن يوسف الكشي ، عن أبي شافع معبد بن جُمعة ؟ فقال هو وضع كنيته ، واسمه واسم أبيه ، واسم جده واسم جد جده ، فقال : هو ثقة إلا أنه كان يشرب المسكر ، وكتب أحاديث مناكير ، ورحل إلى الشام قبل ابن عدي ، وأدرك محمد بن أيوب الرازي . ومعبد كان يعرف بعبد الله بن نصر الفسوري ، الطبري »[1] .

فلعل ناقل كلام أبي زرعة أخذته كلمة « وضع » الواردة في النص فذهب ذهنه إلى الوضع في الحديث ، فصرف عن تتمة باقي الكلام ، ثم انتقل بصره بعد فوقع على قوله : « أحاديث مناكير » فتأكد لديه معنى الوضع ، مع العلم أن رواية المناكير لا يلزم منها الطعن بالكذب ، فقد جاز ذلك على كبار الحفاظ .

والمقصود هنا أنه لم يثبت عن أبي زرعة الكشي تكذيب معبد بن جمعة في الحديث ، كما يتبادر مما نقله الحافظ الذهبي ، وإنما أدى إلى ذلك تصرف ناقل كلام أبي زرعة ، وبذلك يعلم أن لا تعارض بين قوليه في أبي شافع ،

---

(١) « سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل » ص٢٥٣ ج ٣٦٩ .

وإنما الثابت عنه التوثيق فقط .

ومما تسبب فيه الخطأ على الناقد من ناقل مصطلحات الجرح والتعديل ، ما نقله الإمام الذهبي عن يحيى بن معين من قولين متعارضين في :

ثابت بن يزيد الأحول [١].

فإنه قال في ترجمته : « قال ابن معين : هو وَسَطٌ »

وقال مرة : « ضعيف »[٢] .

والوسط يكون حديثه حسنا ، وهو من قبيل المقبول ، فكيف يكون ضعيفا من كان وسطا ؟

الواقع هنا أن الذهبي جمع قولي ناقدين مختلفين في راو واحد هما يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين ، وفي الرواة على التشابه :

١-ثابت بن يزيد الأحول أبو زيد البصري .

٢- ثابت بن يزيد الأوْدِي ، أبو السَّرِيّ الكوفي .

وهـذا الثاني ضعفه النقاد ، و روى عنه يحيى بن سعيـد القطان وقال فيه : « كان وسطا » .

قال علي بن المديني : « سمعت يحيى بن سعيد وسُئل عن الثابت بن يزيد الأودي فقال : « كان وسطا » [٣].

---

(١) ثابت بن يزيد الأحـول أبو زيد البصري يروي عن عاصم الأحـول وجماعة وعنه عارم وعفان (ت ١٦٩ هـ) .

(٢) « ديوان الضعفاء والمتروكين » للذهبي ص٣٩ ج ٦٩٣ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢/٤٦٠ ج ١٨٥٨ وابن عدي في « الكامل » ٢/٩١ .

وقال يحيى بن معين : « ثابت بن يزيد أبو السري كوفي ، روى عنه يحيى القطان ، ويعلى « ضعيف »[١] .

وأما ثابت بن يزيد أبو زيد الأحـول البصري فقد قـال فيه يحيى بن معين : « بصري ثقة »[٢] .

وهذا قد اتفق سائر النقاد على توثيقه ولم يجرحه أحد منهم[٣] فنخلص من هذا إلى أن ابن معين إنما قال في ثابت بن يزيد الأودي أبي السري « ضعيف » قولا واحدا .

وما نقله الذهبي في ثابت بن يزيد الأحول أبي يزيد « كان وَسَطًا » إنما هو قول ليحيى بن سعيد القطان في ثابت بن يزيد أبي السري الكوفي ، وقد ميزهما الذهبي في « الميزان » بعبارة تزيل الإشكال حيث قال : « ثابت بن يزيد الأودي ، كوفي عن عمرو بن ميمون وعنه يحيى القطان » .

ضعفه بعضهم ، وذكره ابن الجوزي في « الضعفاء » فقال : ثابت بن يزيد أبو السري الكوفي ، قال حفص بن غياث « لم يكن بشيء » .

وقال يحيى : « ضعيف » .

وقال القطان : « كان وسطا » .

وذكره أبو أحمد الحافظ وقال : « ليس بالمتين عندهم » .

---

(١) رواه ابن عدي في « الكامل » ٩١/٢ .

(٢) « سؤالات ابن الجنيد » ص١١٥ ج ٦٠١ وانظر « الجرح والتعديل » لابن حاتم ٤٦٠/٢ ج ١٨٥٨ ، فقد روى عن ابن معين من طريق إسحاق بن منصور توثيق الأحول .

(٣) انظر « تهذيب التهذيب » ١٨/٢ .

أما : ثابت بن يزيد الذي من طبقة زائدة فهو الأحول « ثقة مشهور » بصري يروي عن عاصم الأحول وجماعة ، وعنه عارم وعفان »[١].

فتبين بهذا أن الصحيح عن يحيى بن معين في ثابت بن يزيد الأحول هو قوله « ثقة » وأنه لم يتعارض قولاه فيه ، وما نسب إليه من ذلك هو خطأ وخلط .

ومما أدى فيه الخطأ على الناقد من الناقل إلى تعارض مصطلحات الجرح والتعديل في الراوي ، ما نقله الحافظ ابن الجوزي في ترجمة :

محمد بن أبي حفصة [٢]

حيث قال : « قال يحيى : كتبتُ حديثَه ثم رميتُ به » .

وقال مرة : « صويلح ليس بالقوي » .

وقال مرة : « ثقة »[٣] .

فإن هذه الأقوال الثلاثة التي ذكرها ابن الجوزي في محمد بن أبي حفصة هي من ناقد واحد هو يحيى - مهملا - والأهم فيها أنها متعارضة الدلالة عن ناقد واحد في راوٍ واحد .

والصواب : أن القول الأول « كتبت حديثه ثم رميت به » ، وهو عن يحيى ابن سعيد القطان ، والقولان بعده هما ليحيى بن معين ، والذي أوقع ابن الجوزي في هذا الخلط أنه وقف على القول الأول في « الضعفاء الكبير »

---

(١) « ميزان الاعتدال » ٣٦٨/١ .

(٢) محمد بن أبي حفصة ، أبو سلمة بن ميسرة المدني ، نزيل البصرة (ت ١٥٠ هـ) .

(٣) « الضعفاء والمتروكين » لابن الجوزي ٥٣/٣ .

للعقيلي من قول علي ، قلت ليحيى بن معين حملتَ عن محمد بن أبي حفصة ... »[1] كذا في المطبوع من الكتاب وأُرَاه من تصرف الناسخ ، فإن ابن عدي نقل القول من طريق العقيلي نفسه بلفظ : « قلت ليحيى حملتَ عن محمد بن أبي حفصة »[2].

ولم يقل - ابن معين - وإنما وقع عنده مهملا - أيضا - وقال الذهبي : « قال ابن المديني : قلت ليحيى بن سعيد ، حملتَ عن محمد بن أبي حفصة ... »[3] .

فأفاد هذا أنه ابن سعيد القطان عند الذهبي - على الأقل - وقال الحافظ ابن حجر : « وقال علي ابن المديني « ليس به بأس » قال وقلت ليحيى بن سعيد هل كتبت عنه فقال « كتبت حديثه كله ثم رميت به بعد ، وهو نحو صالح ابن أبي الأخضر »[4] .

وكل ما ينقله علي بن المديني من جرح أو تعديل في الرواة عن يحيى مهملا - فهو ابن سعيد القطان لأنه شيخه .

أما يحيى بن معين فهو قرين ابن المديني فلا ينقل عنه ، بل كل نقل من ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعمرو بن علي الفلاس عن يحيى مهملا يكون حتما ابن سعيد القطان إلا ما استثني بقرينة .

دلَّ على ذلك التتبع ، فهؤلاء النقاد كلهم من تلاميذ يحيى بن سعيد القطان ،

---

(١) « الضعفاء الكبير » للعقيلي ١٤٢/٤ ج ١٧٠٤ .

(٢) « الكامل » ٢٦٠/٦ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ٥٩/٧ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١٢٣/٩ - ١٢٤ .

تأثروا به وتخرجوا به في النقد . وعليه اعتمادهم في كثير من الرواة ، بل هو سلفهم في هذا المجال .

وأما قولا يحيى بن معين في محمد بن أبي حفصة : « صويلح ليس بالقوي »[١] و « ثقة »[٢] فليسا من التعارض في شيء لأن الأول تضعيف نسبي أي بالنسبة لكبار أصحاب الزهري .

والثاني وهو قوله « ثقة » هو حكم ابن معين المطلق في هذا الراوي ، فالعمل عنده على توثيق محمد بن أبي حفصة .

فتبين بما تقدم أن ما نقله ابن الجوزي من أقوال متعارضة عن يحيى بن معين في محمد بن أبي حفصة - هو خطأ عليه لأنه جمع قول ابن معين إلى قول القطان .

ومما أدى فيه الخطأ على الناقد ممن ناقل النقد ما ورد عن يحيى بن معين من أقوال متعارضة في :

معاوية بن صالح بن حُدير الحضرمي :

فإنه قد نقل عنه فيه التوثيق والتجريح . فمما ورد عنه من التوثيق ما نقله عنه جعفر الطيالسي من قوله « ثقة »[٣]. وما نقله أيضا أحمد بن زهير من قول يحيى بن معين فيه « صالح »[٤] .

---

(١) رواه عنه عثمان الدارمي في « تاريخه » ص٤٤ ج ١٢ .

(٢) رواه عنه عباس الدوري في « التاريخ » ٥١١/٢ ج ٢٢٧ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١٦٠/٧ و « تهذيب التهذيب » ٢١٠/١٠ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ١٦٠/٧ و « تهذيب التهذيب » ٢١٠/١٠ .

ومما جاء عن ابن معين من الثناء على سعة علم معاوية قول محمد بن وضاح
قال لي يحيى بن معين : « جَمَعْتُمْ حديث معاوية بن صالح ؟ »
قلت : لا
قال : « أَضَعْتُمْ والله علما عظيما » »[1] .

فهذا الثناء وذلك التعديل يدلان على كون هذا الراوي ثقة عند يحيى بن معين ، وهو المشهور عنه ، ولم يعلم عنه خلافه ، إلا ما نقله ابن أبي حاتم الرازي حيث قال : « قرىء على العباس بن محمد الدوري قال سمعت يحيى بن معين يقول : معاوية بن صالح « ليس برضا »[2] .

وهذا مخالف لما تقدم عنه آنفا من قوله « ثقة » و « صالح » والتحقيق أن ما نقله ابن أبي حاتم عن ابن معين من الطعن في معاوية من قوله « ليس برضا » هو خطأ والصواب أن هذا الطعن في هذا الراوي هو قول ليحيى بن سعيد القطان نقله عنه يحيى بن معين ، وعنه نقله عباس الدوري ، وكذا هو في تاريخه ، قال رحمه الله : سمعت يحيى يقول : « كان يحيى بن سعيد القطان ، لا يرضى معاوية بن صالح » [3].

وهكذا رواه من طريق عباس الدوري أبو جعفر العقيلي[4] ، وعنه ابن

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٢١١/١٠ .

(٢) « الجرح والتعديل » ٣٨٢/٨ - ٣٨٣ ج ١٧٥٠ .

(٣) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٩٢/٤ ج ٣٣١٠ .

(٤) « الضعفاء الكبير » ١٨٣/٤ ج ١٧٥٩ .

عدي[١] ، كلهم يجعلونه عن يحيى بن سعيد القطان .

وقال الذهبي : « وكان يحيى القطان يتعنت ولا يرضاه »[٢] .

وقد استغرب الحافظ ابن حجر رحمه الله نسبة هذا القول - أي الطعن في معاوية - إلى يحيى بن معين فتعقب قول ابن أبي حاتم الرازي بقوله : « هكذا نقله ابن أبي حاتم عن الدوري ، وليس ذلك في تاريخه »[٣] .

وقد تابع الدوري على نقل الطعن عن ابن معين منسوبا إلى - يحيى القطان - أبو بكر بن أبي خيثمة حيث قال سمعت يحيى بن معين يقول : « كان يحيى ابن سعيد لا يرضى معاوية بن صالح » .

رواه عنه ابن أبي حاتم نفسه[٤] .

وقد اشتهر عن يحيى القطان طعنه وتحامله على معاوية بن صالح وروي عنه ذلك من طرق .

قال علي بن المديني : سألت يحيى بن سعيد القطان عن معاوية بن صالح فقال : « ما كنا نأخذ عنه في ذلك الزمان ولا حرفا »[٥].

وقال يحيى بن معين : « كان ابن مهدي إذا حدث بحديث معاوية بن صالح

---

(١) « الكامل » ٤٠٤/٦ .

(٢) « الميزان » ١٣٥/٤ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٢١٠/١٠ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٣٨٢/٨ ج ١٧٥٠ .

(٥) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣٨٢/٨ ج ١٧٥٠ وابن عدي في « الكامل » ٤٠٤/٤ .

زَبَرَهُ[١] يحيى بن سعيد وقال « أيش هذا الحديث ؟ » . وكان ابن مهدي لا يبالي عمن روى ويحيى ثقة في حديثه »[٢] .

فالمحفوظ عن يحيى بن معين في معاوية بن صالح هو التوثيق ، أما الطعن والتجريح فهو أشهر عن يحيى بن سعيد القطان ، وبهذا يعلم أن لا تناقض من ابن معين في معاوية ، وما نقل عنه من ذلك هو من الخطأ الذي تسبب فيه الناقل عن الناقد .



---

(١) أي زجره ونهره .

(٢) رواه ابن عدي في « الكامل » ٤/٤٠٤ .

ضوابط هذا المبحث

*** ضرورة التأكد من مصطلحات الجرح والتعديل الصادرة عن الناقد :**

فقد تتغير الألفاظ التي صدرت عن الناقد من ناقل كلامه ، بتصرفه لخطأ في فهم كلام الناقد ، فيصير اللفظ المتصرف فيه معارضا لما ورد عن الناقد من طريق آخر على الصواب . فلابد من تتبع المصادر الأصلية للوقوف على لفظ الناقد على الصواب .

وتحديد معنى المصطلح المستعمل عند الناقد إذا لم تسعف عليه دلالة اللفظ ، يطلب من تلاميذ الناقد ، أو من كثرة استعماله وتتبع ذلك ، أو من شروح النقاد الآخرين ممن عاصروا الناقد ، أو جاءوا بعده .

*** التمييز بين النقاد الذين تتشابه أسماؤهم :**

فلا ينسب لهم – خطأ – ما لم يقولوه ، والاشتباه أكثر وقوعا بين يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين لكثرة أقوالهما في الرواة جرحا وتعديلا ، ولاشتباه اسميهما وتقارب عهدهما ، فالأول الشيخ الذي أرسى دعائم علم الجرح والتعديل ، والثاني التلميذ الذي فاق الشيخ ، ولم يدع راويا ممن عاصره أو تقدم عنه إلا قال فيه قولا بليغا .

وكثيرا ما ينسب النقد في كتب الجرح والتعديل ليحيى على الإهمال ، ولا يكون ذلك مشكلا بالنسبة لأهل الاختصاص ؟ لأنه متعين بالتلاميذ أو الشيوخ أو الطبقات أو الأقران من النقاد ، فلابد من الإلمام بمعرفة تلاميذ الناقد وشيوخه وطبقته وأقرانه .

ومن أنواع التصرف التي تقع من ناقل النقد - التغيير والتصحيف الذي يحصل في أسماء الرواة أو في ألفاظ الجرح والتعديل ، فينشأ عن ذلك تعارض مصطلحات الجرح والتعديل الواردة عن الناقد الواحد في الراوي الواحد ، وفي الفصل القادم عرض لنماذج من ذلك .



الفصل الثالث

التصحيف في مصطلحات الجرح والتعديل أو في أسماء الرواة



أدى التصحيف في ألفاظ الجرح والتعديل وفي أسماء الرواة إلى تعارض مصطلحات الجرح والتعديل الواردة عن الناقد ، وذلك بتحريف الصيغة النقدية وتحويلها عن معناها الأصلي - إلى معنى مضاد لما ورد عن الناقد على الصواب .

وبالخلط بين قولين مختلفين للناقد في راويين مختلفين ، وجعلهما متعارضين في راوٍ واحد .

ويتحقق التمييز بين ما وقع فيه التصحيف من ألفاظ الجرح والتعديل وأسماء الرواة بالتتبع والاستقراء في مصادر الجرح والتعديل الأصيلة ، والمقارنة بين الروايات الواردة عن الناقد ، ومعرفة طبقات الرواة والاستئناس بأقوال النقاد الآخرين في الراوي نفسه .

وهذه بعض الأمثلة لما أدى فيه التصحيف إلى تعارض مصطلحات الجرح والتعديل من الناقد الواحد في الراوي الواحد .

فمن المصطلحات المتعارضة الواردة عن الناقد الواحد في الرجل الواحد قول أبي بكر بن عياش في :

يحيى بن يَمَان [(١)].

ذاك ذاهب [الحديث][(٢)] .

هكذا نقل هذا النص في « ميزان الاعتدال » للذهبي وأشار محقق الكتاب

---

(١) يحيى بن يمان العجلي أبو زكريا الكوفي (ت ١٨٩ هـ) .

(٢) « ميزان الاعتدال » ٤/٤١٦ .

محمد علي البجاوي إلى أن الزيادة بين المعقوفين ليست في نسخه « س» ، ومعنى « ذاهب الحديث » يعني ضائع الحديث لتغيره واختلاطه في آخر عمره ، وهذا يتناسب مع ما وصف به يحيى بن يمان من بعض النقاد .

قال العجلي : « كان من كبار أصحاب الثوري ، وكان ثقة جائز الحديث [متعبدا معروفا بالحديث صدوقا إلا أنه فُلِجَ بآخره فتغير حفظه ، وكان فقيرا صبورا] »[١] .

وقال ابن المديني : « صدوق فُلِجَ فتغير حفظه »[٢] .

والمقصود هنا أن قول أبي بكر بن عياش الذي ورد في « الميزان » ظاهر في الجرح .

وقد نقل قول أبي بكر بن عياش في يحيى بن يمان « ذاهب الحديث » الشيخ محمود إبراهيم زايد تعليقا على قول النسائي في يحيى هذا « ليس بالقوي »[٣] على أنه مما ثُلِبَ به ابن يمان .

وقد عارض هذا الطعن من أبي بكر بن عياش في يحيى بن يمان ما نقله ابن حجر وغيره عن الناقد نفسه من قوله في ابن يمان « ذاك راهِبٌ » [٤]. تشبيها له بالراهب في كثرة عبادته وانقطاعه للطاعة .

---

(١) « تاريخ الثقات » ص٤٧٧ ج ١٨٣٠ والزيادة بين المعقوفتين من « تهذيب التهذيب » ٣٠٧/١١ .

(٢) « ميزان الاعتدال » ٤١٦/٤ .

(٣) انظر حاشية « الضعفاء والمتروكين » للنسائي ص١٠٩ تحقيق محمود إبراهيم زايد .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٣٠٦/١١ .

فالقولان معا عن أبي بكر بن عياش أحدهما جرح في ابن يمان والآخر توثيق له وثناء على عدالته والتعارض بينهما واضح باعتبار صدورهما من ناقد واحد .

والصحيح : أن القول الأول عن أبي بكر بن عياش - أعني الجرح - تصحيف من الناسخ أو من المحقق ، أو منهما معا فإن المحقق أشار إلى زيادة [الحديث] ليست في بعض النسخ .

وأصل الكلام « ذلك راهب » من الرهبانية استدارت الراء قليلاً فصارت دالا ، فصادفت وسخة فوقها ، أو اجتهادا من ناسخ فصارت « ذاك ذاهب » .

ثم تدخل ناسخ آخر باجتهاد فأضاف كلمة [الحديث] كما أشار المحقق إدراجا لبيان المعنى أو لتقريبه على الأقل .

ويدل على وقوع التصحيف في هذا المصطلح و وروده على الصواب في « تهذيب التهذيب » مع إدراج توضيحي لمعنى الكلمة خشية وقوع التصحيف فيها فقد وقع في « تهذيب التهذيب » « ذاك راهب يعني لعبادته »[(١)] .

وذلك دفعا لوقوع الوهم في اللفظ .

ووردت الكلمة على الصواب في بعض المصادر الأخرى ، فقد جاء في « تاريخ أسماء الثقات » لابن شاهين وقال أبو بكر بن عياش وذكر يحيى ابن يمان فقال : « ذاك راهب »[(٢)] .

بل أورده مؤلف كتاب « الميزان » نفسه في كتاب « سير أعلام النبلاء »

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٣٠٦/١١ .

(٢) « تاريخ أسماء الثقات » لابن شاهين ص٢٦٣ ج ١٦١٢ .

على الصواب [١].

وهذا يبرىء الذهبي من وصمة التصحيف ، ويلحقها بالمحقق حتى ولو وقع ذلك من الناسخ أو النساخ ؟ فإن المحقق مسؤول عن مثل هذه التصحيفات والأخطاء التي تقع من النساخ قبله ، لن ذلك من التحقيق الذي يشتغل به ، وقد سهل عليه الوقوع في هذا التصحيف ما وقف عليه من أقوال النقاد في يحيى بن يمان طعنا وتجريحا إضافة إلى تقارب رسم الكلمتين أقصد « راهب » و « ذاهب » .

وبهذا يعلم أن لا تعارض بين قولي أبي بكر بن عياش في يحيى بن يمان ، لأنه إنما ورد عنه قول واحد في هذا الرجل ، وهو توثيق من حيث العدالة فقط ، وإن كان غيره من النقاد قد طعن فيه ، فذاك شيء آخر يطلب في مظنته لأننا هنا بصدد دراسة التعارض بين أقوال الناقد الواحد في الراوي الواحد .

وأسهم التصحيف في تضارب مصطلحات الجرح والتعديل الواردة عن الناقد الواحد في الراوي الواحد تضاربا لا يحتمل التوفيق .

فمن ذلك ما نقل عن ابن معين في :

عثمان البتّي [٢]

- في رواية عباس الدوري : « البتي ثقة »[٣] .

---

(١) انظر « سير أعلام النبلاء » ٣٥٧/٨ .

(٢) هو عثمان بن مسلم ، وقيل ابن أسلم ، وقيل ابن سليمان - أبو عمرو البصري (ت ١٤٣ هـ) . قيل له البتي لأنه يبيع البتوت وهي الأكسية الغليظة .

(٣) « تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه » ٣٩٥/٢ ج ٣٦٨٢ .

وروى معاوية بن صالح قال سمعت ابن معين قال : « عثمان البتي ضعيف »[١] .
والتعارض بين ضعيف وثقة واضح ، ولكن المصطلحين صدرا عن ابن معين في راويين مختلفين يشتبهان في الاسم والنسبة :
أحدهما : عثمان البتِّي وهو ثقة عند ابن معين وعند غيره .
والآخر : عثمان البُرِّي بضم الباء ثم راء بعدها ياء نسبة ، وهذا ضعيف عند ابن معين وغيره ، غير أن معاوية بن صالح تصحف عليه البُرِّي إلى البتي فنقل كلام ابن معين في « البري » في « البتِّي » خطأً .
قال النسائي : عثمان البتي أنا معاوية بن صالح عن ابن معين قال : « عثمان البتي ضعيف » .
وقال النسائي : « هذا عندي خطأ ولعله أراد عثمان البري » [٢].
ويدل على وقوع التصحيف على معاوية بن صالح أن الدوري نقل قول ابن معين « ضعيف » في البري[٣] .
ونقل فيه أيضا قوله : « ليس بشيء »[٤] .
وهذا اللفظ الثاني نقله ابن محرز عن ابن معين في البري[٥] .
فهذا يدل على أن عباسا أضبط للروايات في الراويين .

---

(١) رواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٢٢٢/٣ ج ١٢٢٢ .
(٢) « تهذيب التهذيب » ١٥٤/٧ .
(٣) « تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه » ٣٩٦/٢ ج ٣٤٨٣ .
(٤) « معرفة الرجال ليحيى بن معين » رواية ابن محرز عنه ٦٠/١ ج ٧٩ .
(٥) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٣٦٩/٢ ج ٣٣٠٠

وقد أورد ابن عدي رواية معاوية بن صالح عن ابن معين بلفظ أزال الإشكال حيث قال : « حدثنا ابن حماد قال ثنا معاوية عن يحيى قال « عثمان البري ضعيف » .

حدثنا ابن حماد قال عباس عن يحيى قال : « البري ليس بشيء »[١] .

فقد جاءت الرواية الأولى عن يحيى بن معين في « البري » على الصواب وهي من طريق معاوية بن صالح أيضا ، فقال حينئذ إن معاوية اضطرب فيه فتارة كان يحدث به على الصواب ، وتارة له يقع فيه التصحيف . هذا إن ثبت النقل الأخير عنه .

وقد تابع ابن معين على توثيق عثمان البتي سائر النقاد .

قال الإمام أحمد : « صدوق ثقة »[٢] .

وقال ابن سعد : « كان ثقة ، له أحاديث ، وكان صاحب رأي وفقه »[٣] .

وقال أبو حاتم الرازي : « شيخ يكتب حديثه »[٤] .

وقال الدارقطني : « ثقة »[٥] .

أما البُرّي فكما ضعفه ابن معين ، ضعفه غيره من النقاد .

---

(١) « الكامل » ١٥٦/٥ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١٤٥/٦ ج ٧٨٦ .

(٣) « الطبقات الكبرى » ١٩١/٧ ج ٣٢١٦ .

(٤) « الجرح والتعديل » ١٤٥/٦ ج ٧٨٦ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ١٥٤/٧ .

قال الإمام أحمد : « عثمان البري حديثه منكر وكان رأيه رأي سوء »[١] .

وقال الجوزجاني : « عثمان البري كذاب ، كذبه الثوري على سهولته »[٢] .

وقال عمرو بن علي : « صدوق ولكن أكثر الغلط والوهم وكان صاحب بدعة »[٣] .

ومن بدعته إنكاره للميزان يوم القيامة ، وقوله إنما هو العدل ، وقوله : « ميزان التبن ميزان العَلَف »[٤] .

وقال أبو حاتم الرازي : « متروك الحديث »[٥] .

وقال ابن أبي حاتم : « سمعت أبا زرعة وذكر عثمان البري فأومى إلى لسانه وقبض عليه ، فقلت : يقول : أبي كذاب قال هو مثل أبي جزي »[٦] .

ولهذا قال فيه الذهبي : « كذبه جماعة »[٧] .

والمقصود هنا أن من وُصِفَ بهذه الأوصاف أولى بأن يقول فيه ابن معين « ضعيف » وهو عثمان البري .

ولهذا يغلب على الظن وقوع التصحيف على معاوية بن صالح في الراوي ،

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١٦٨/٦ ج ٩١٨ .

(٢) « أحوال الرجال » ص١٠٠ ج ١٥٠ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١٦٨/٦ ج ٩١٨ .

(٤) انظر الكامل » لابن عدي ١٥٥/٥ .

(٥) « الجرح والتعديل » ١٦٩/٦ ج ٩١٨ .

(٦) « الجرح والتعديل » ١٦٩/٦ ج ٩١٨ .

(٧) « ديوان الضعفاء والمتروكين » ص٢١١ ج ٢٧٨٧ .

أي البتي فربما تصحف عليه البري بالبتي فنقل كلام يحيى في البري على أنه في البتي فظهر لذلك التعارض بين قولي ابن معين في البتي .

وأفضى التصحيف - أيضا - إلى تعارض أقوال الناقد الواحد في الراوي الواحد - فكان من ذلك ما نقل عن يحيى بن معين في :

عبد الواحد بن زياد(١) من توثيق .

قال عثمان الدارمي : « سألت يحيى بن معين عن أصحاب الأعمش ... قلت : فأبو عوانة أحب إليك فيه أو عبد الواحد ؟

فقال : « أبو عوانة أحب إليَّ وعبد الواحد ثقة »(٢) .

وعبد الواحد هنا مهمل يحتاج إلى بيان وليس في طبقات أصحاب الأعمش من يسمى عبد الواحد سوى ابن زياد .

ويدل على ذلك قول الإمام النسائي وهو بصدد تعداد طبقات أصحاب الأعمش :

« الطبقة السادسة : أبو أسامة وعبد الله بن نُمير وعبد الواحد بن زياد ... »(٣).

وهذا من أكبر الأدلة على أن عبد الواحد هنا هو ابن زياد .

ويتأكد ذلك بقول معاوية بن صالح بن أبي عبيد الدمشقي قلت ليحيى بن

---

(١) عبد الواحد بن زياد العبدي ، مولاهم أبو بشر البصري (ت ١٧٦ هـ أو بعدها) .

(٢) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص٥٢ ج ٥٢ .

(٣) « الطبقات » للإمام النسائي: ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث للإمام النسائي وللخطيب البغدادي » ص٦١ - ٦٢ . وقد قدم النسائي أيضا أبا عوانة علي عبد الواحد بن زياد حيث جعله في الطبقة الثالثه ، انظر الرسالة المذكورة ص٥٩ .

معين من أثبت أصحاب الأعمش ؟
فقال : بعد سفيان وشعبة ، أبو معاوية الضرير وبعده عبد الواحد بن زياد »(١) .
روى ذلك ابن أبي حاتم في ترجمة عبد الواحد بن زياد ثم ذكر قول الدارمي عن يحيى المتقدم في عبد الواحد ، كما ذكر ذلك ابن عدي في ترجمة عبد الواحد بن زياد البصري(٢) .
وقد عارض هذا التوثيق في عبد الواحد بن زياد من ابن معين ما نقله العقيلي من تضعيف الراوي نفسه .
حيث قال : « حدثنا أحمد بن محمود ، قال حدثنا عثمان بن سعيد ، قال سألت يحيى بن معين عن عبد الواحد بن زياد فقال « ليس بشيء »(٣) .
يعني « ضعيف جدا » .
وقد نقل تضعيف يحيى بن معين لعبد الواحد بن زياد الذهبي أيضا في « الميزان »(٤) .
فأبدى ذلك تعارضا بيّنا يحتاج إلى تحقيق بليغ ونقد شاف فأقول :
إن التضعيف الذي نقله عثمان الدارمي عن ابن معين صحيح ووارد عنه ولكنه

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢١/٦ ج ١٠٨ .
(٢) انظر « الكامل »٥/٣٠٠ .
(٣) « الضعفاء الكبير » ٥٥/٣ ج ١٠١٥ .
(٤) « ميزان الاعتدال » ٦٧٢/٢ وانظره في « السير » ٨/٩ .

في راو آخر تصحف على العقيلي وقلده فيه الذهبي وبيان ذلك أن الكلام الذي نقله العقيلي هو في راوٍ آخر اسمه عبد الواحد بن زيد [١]- على وزن فَعْل - البصري الزاهد ، شيخ الصوفية وواعظهم .

ودليل ذلك فيما رواه عثمان الدارمي حيث قال في موضع آخر : « وسألته عن عبد الواحد بن زيد فقال : ليس بشيء »[٢] .

وما رواه عباس الدوري عن يحيى بن معين من قوله : « وعبد الواحد بن زيد ليس بشيء »[٣] .

وما رواه ابن أبي خيثمة من قوله : سمعت يحيى بن معين يقول : « عبد الواحد بن زيد ليس حديثه بشيء ضعيف الحديث »[٤] .

وقد نقل ابن عدي قول يحيى بن معين في عبد الواحد بن زيد « ليس بشيء » من طريق عثمان الدارمي وعباس الدوري[٥] .

فدل هذا كله على أن عبد الواحد بن زياد العبدي ثقة عند يحيى بن معين وأنه لم يتعارض فيه قولاه وما روي عنه من قوله « ليس بشيء » لا يعني ابن زياد في شيء وإنما هو تصحيف وقع للنقلة عنه حيث جعلوا كلامه في راويين

---

(١) عبد الواحد بن زيد البصري أبو عبيدة روى عن الحسن البصري وعبادة بن نُسَي وروى عنه النضر بن شميل ومسلم بن إبراهيم .

(٢) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص١٤٨ ج ٥٠٦ .

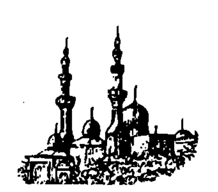
(٣) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٣٧٧/٢ ج .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢٠/٦ ج ١٠٧ .

(٥) انظر « الكامل » ٢٩٧/٥ .

مختلفين في راوٍ واحد فأوهم ذلك التعارض .

وأما عبد الواحد بن زيد فهو ضعيف جدا عند النقاد[١] .



---

(١) انظر فيه ما أورده الذهبي في « الميزان » ٢/٦٧٢ - ٦٧٣ .

ضوابط هذا الفصل

*** التصحيف علة ينشأ عنها تعارض مصطلحات الجرح والتعديل :**

فينبغي التحقق من مصطلحات الجرح والتعديل الواردة عن الناقد ، فقد يؤدي التصحيف في بعضها إلى تغيير معناها ومعارضتها للصيغة الواردة عن الناقد على الصواب .

وكذلك التصحيف في أسماء الرواة ، يفضي إلى حمل نقدين مختلفين في راويين على أنهما في واحد ، فيبدي ذلك تعارضا بين قولي الناقد فلابد من التحقق من الراوي المعني بنقد الناقد ، لينزل كل نقد موقعه .

وقد نشأ التصحيف في أسماء الرواة نتيجة الاشتباه الحاصل في أسمائهم أو أسماء آبائهم أو نسبهم .

والاشتباه في أسماء الرواة قد ترتب عنه جعل كلام الناقد في راويين اتفقا في الاسم واسم الأب ، أو في النسبة في أحدهما على التعارض ، وفي الفصل القادم عرض لنماذج من ذلك .

الفصل الرابع

التشابه بين اسمي راويين



قد يقع الاشتباه بين راويين لتشابه اسميهما ، أو اسميهما واسمي أبيهما ، أو اسميهما ونسبتهما ، ويكون للناقد قولان مختلفان فيهما فيُنقل قولاه في أحدهما على التعارض .

ويتميز ذلك بتتبع ما نقله التلاميذ عن الناقد في الراويين ، ومعرفة طبقات الرواة ونسبهم وأوطانهم .

والتفطن لسياق النقد الوارد عن الناقد كما يستأنس في ضبط ذلك بأقوال النقاد الآخرين الذين ميزوا الراويين بعبارات واضحة وبينة .

وفي هذا الفصل عرض لبعض القضايا التي وقع فيها جمع قولين مختلفين لناقد في راويين في أحدهما ، فأوهم ذلك تعارضا بين قوليه في راوٍ واحد .

فمما نقل من التعارض من أقوال الناقد الواحد في الراوي الواحد ما رواه ابن عدي من قولي يحيى بن معين في :

عمر بن نافع مولى ابن عمر(١)

حيث قال : « ثنا ابن حماد ، ثنا عباس ، عن يحيى : « عمر بن نافع حديثه ليس بشيء » .

ثنا ابن أبي بكر ، ثنا عباس قال : سمعت يحيى يقول عمر بن نافع « ليس به بأس »(٢) .

أورد ذلك تحت ترجمة « عمر بن نافع مولى ابن عمر مديني » .

---

(١) عمر بن نافع العدوي المدني مولى ابن عمر ، مات في خلافة أبي جعفر المنصور .

(٢) « الكامل » ٤٦/٥ .

وتعارض المعنيين وتضادهما واضح الدلالة ، وناقل المصطلحين عن ابن معين واحد ، وهو تلميذه عباس الدوري .

لكن التتبع والتحقيق يبينان أن المصطلحين « حديثه ليس بشيء » و « ليس به بأس » هما واردان عن ابن معين لكن في راويين مختلفين : أحدهما ثقة والآخر ليس بشيء ، وهما قد اشتبها على ابن عدي فنقل القولين عن ابن معين في راويين مختلفين في أحدهما فأبدى ذلك التعارض والاختلاف ، وبيان ذلك كما يلي :

أ - عمر بن نافع العدوي المدني مولى ابن عمر وهو ثقة ، وهو الذي قال فيه ابن معين : « ليس به بأس » .

قال عباس الدوري : سمعت يحيى يقول : عبد الله بن نافع « ضعيف » وعمر ابن نافع « ليس به بأس وأبو بكر بن نافع ليس به بأس » .

قلت ليحيى : « أليس هذا نافع مولى ابن عمر » .

فقال : « نعم »[(١)].

فهم ثلاثة أخوة سئل عنهم ابن معين فضعف عبد الله منهم ووثق الآخرين .

يدل على ذلك قول ابن الجنيد : « وسئل يحيى بن معين ، وأنا أسمع عن عبد الله بن نافع مولى ابن عمر فقال : « ضعيف »

وسئل عن أخويه : عمر بن نافع وأبي بكر بن نافع فقال ثقتان »[(٢)] .

---

(١) « تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه » ٢٠٦/٣ ج ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ .

(٢) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص١٧ - ١٨ ج ٢ و ٣ .

وقال ابن أبي حاتم الرازي : « عمر بن نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب ... قرىء على العباس بن محمد الدوري قال سئل يحيى بن معين عن عمر بن نافع مولى ابن عمر فقال « ليس به بأس »[1] .

ثم قال سألت أبي عن عمر بن نافع [مولى ابن عمر فقال « لا بأس به » وهم ثلاثة إخوة عبد الله وأخوه أبو بكر بن نافع] وأخوه الثالث عمر بن نافع »[2] .

فهذا كله يُعَيِّنُ عمر بن نافع الذي قال فيه عباس الدوري عن يحيى بن معين « ليس به بأس » وأنه مولى ابن عمر العدوي المدني .

ب - عمر بن نافع الثقفي الكوفي ، وهو الذي ثبت تضعيف ابن معين له من رواية عباس الدوري أيضا .

قال عباس الدوري : « سمعت يحيى يقول : « عمر بن نافع كوفي ليس حديثه بشيء » »[3] .

فقد وقع التصريح في النص بكونه كوفيا أما الأول فهو مدني كما ذكر ابن عدي نفسه .

قال ابن أبي حاتم الرازي : « عمر بن نافع الثقفي ... قرىء على العباس بن محمد الدوري قال سمعت يحيى - يعني ابن معين - يقول : « عمر بن نافع الكوفي ليس حديثه بشيء » »[4].

---

(١) « الجرح والتعديل » ١٣٨/٦ - ١٣٩ ج ٧٥٩ .

(٢) « الجرح والتعديل » ١٣٩/٦ ج ٧٥٩ .

(٣) « تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه » ٤٩٩/٣ ج ٢٤٣٧ .

(٤) « الجرح والتعديل » ١٣٨/٦ ج ٧٥٨ .

فهذا كله يدل على أن ابن عدي وقع له الاشتباه بين هذين الراويين فنقل قول ابن معين فيهما في عمر بن نافع المدني ، مع أنه ثابت في أصل الدوري كون الثاني كوفيا ، وكون الأول مولى ابن عمر .

وقد تفطن إلى هذا الخلط الذي وقع فيه ابن عدي غير واحد من المتأخرين .

قال الحافظ الذهبي في ترجمة عمر بن نافع مولى ابن عمر : « ... وذكره ابن عدي فروى عن ابن حماد ، عن عباس الدوري ، عن يحيى ، قال : « عمر ابن نافع ليس حديثه بشيء » فوهم ابن عدي ؟ فإن ذا آخر ... »(١) .

وقال في ترجمة عمر بن نافع الثقفي : « قال ابن معين كوفي « ليس حديثه بشيء » وقد وهم ابن عدي فحكى هذا القول عن ابن معين في ترجمة عمر ابن نافع مولى ابن عمر ، قد قال ابن معين في العُمري « ليس به بأس » »(٢) .

وقال الحافظ ابن حجر في عمر بن نافع مولى ابن عمر ، قال أبو حاتم « ليس به بأس »(٣) .

وكذا قال عباس الدوري عن ابن معين ، وقال ابن عدي في ترجمته : « حدثني ابن حماد عن عباس الدوري عن ابن معين قال عمر بن نافع : « ليس حديثه بشيء » فوهم ابن عدي في ذلك ، وإنما قال ابن معين ذلك في عمر الثقفي . وقوله في هذا وفي هذا بيّن في تاريخ عباس . . »(٤) .

---

(١) « ميزان الاعتدال » ٣/٢٢٦ .

(٢) « ميزان الاعتدال » ٣/٢٢٧ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٦/١٣٩ ج ٧٥٩ .

(٤) « هدي الساري » ص٤٣١ .

ومما يدل على كون ذلك بيِّنًا في تاريخ عباس أنه ورد في الأول كونه مولى ابن عمر ، وهو الموثق كما ورد في الثاني كونه كوفيا ، إضافة إلى ما نقل عن سائر النقاد من التمييز بينهما .

وتلخص مما تقدم أن الاشتباه الحاصل في هذين الراويين في اسميهما واسمي أبيهما أدى بابن عدي إلى ايراد قولي ابن معين - المختلفين - في هذين الراويين على أنهما مما تعارض عنه في عمر بن نافع المدني ، وليس كذلك ، بل هما قولان محكمان في راويين مختلفين .

ومما أدى فيه التشابه بين اسمي راويين إلى تعارض قولي الناقد الواحد في الراوي الواحد . ما نقل عن يحيى بن معين من قولين متعارضين في :

أحمد بن صالح المصري[1]

فقد كان يحيى يعده مرجعا لكثرة تثبته وحفظه حيث قال البخاري « ... كان يحيى يقول سلوا أحمد فإنه أثبت »[2] . وهذا يدل على قوة حفظه وشدة ضبطه فانظر إلى هذه المكانة الرفيعة التي أنزله إياها يحيى بن معين ، وانظر إلى ما رواه النسائي حيث قال : « سمعت معاوية بن صالح يقول : سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح فقال : « رأيته كذابا يخطب[3] في جامع مصر » »[4] .

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١٤٤ .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ٤٢٣/٤ ج ٢٢٠٢ .

(٣) يخطب من الخُطبة ، ووقع في « هدي الساري » ص٣٨٦ « يخطئ » من الخطأ أو الخطيئة .

(٤) رواه ابن عدي في « الكامل » ١٨٠/١ .

فهذا تعارض صارخ بين من يصفه ابن معين بكونه « أثبت » ومرة بكونه كذابا على صيغة المبالغة .

والتحقيق : أن قول ابن معين الثابت عنه في أحمد بن صالح المصري هو الأول أي أنه « أثبت » أما قوله الثاني فهو في راو آخر اشتبه بالأول في الاسم واسم الأب ، وهو أحمد بن صالح الأشمومي أو الشمومي ، كان مشهورا بالوضع .

قال ابن حبان : « والذي روى معاوية بن صالح الأشعري عن يحيى بن معين : أن أحمد بن صالح كذاب ، فإن ذاك أحمد بن صالح الشمومي ، شيخ كان بمكة يضع الحديث ، سأل معاوية بن صالح يحيى بن معين عنه ، فأما هذا فإنه مقارن يحيى بن معين في الحفظ والإتقان »[1].

وما عرف به النسائي من تحامل على أحمد بن صالح المصري جعله يحمل كلام ابن معين في الأشمومي على أنه في ابن الطبري لأن عين السخط تُبْدِي المساوىء .

قال الحافظ ابن حجر : « فاستند النسائي في تضعيفه إلى ما حكاه عن يحيى بن معين ، وهو وهم منه حمله على اعتقاده سوء رأيه في أحمد بن صالح »[2] .

وبهذا يعلم أن ابن معين قد وثق أحمد بن صالح المصري ، وأما ما رواه عنه النسائي من قوله : « رأيته كذابا ... » فهو رجل آخر اسمه أحمد بن صالح - أيضا - اشتبه على النسائي فحمل كلام يحيي في الأشمومي على أنه في

---

(١) « الثقات » ٨/٢٥ - ٢٦ .

(٢) « هدي الساري » ص٣٨٦ .

أحمد بن صالح الطبري .

وممن اشتبه على بعض المحدثين فنقل عن ابن معين التعارض فيه :

جعفر بن حيان(١)

أبو الأشهب العُطاردي ، أحد الثقات الأثبات . قال الحسين بن الحسن : « سئل يحيى عن أبي الأشهب وأبي هلال من أحب إليك فقال أبو الأشهب ثقة »(٢) . أورد ذلك ابن أبي حاتم في ترجمة جعفر بن حيان أبي الأشهب العطاردي . وقد تابع يحيى بن معين على توثيق جعفر هذا سائر النقاد ، لم يعلم منهم فيه أدنى جرح (٣).

وقال ابن الجوزي : « جعفر بن حيان(٤) أبو الأشهب الواسطي قال يحيى « ليس بشيء » »(٥) . وم
عنى هذا أنه ضعيف جدا ، فكيف يكون ثقة من يكون ضعيفا جدا ؟

والتحقيق في هذا الكلام الذي نقله ابن الجوزي عن ابن معين هو في راوٍ آخر اشتبه على ابن الجوزي بهذا ، وهو جعفر بن الحارث الكوفي، نزيل واسط ،

---

(١) جعفر بن حيان بحاء مهملة وياء مثناة تحتية ، السعدي أبو الأشهب العطاردي البصري الخراز الأعمى (ت ١٦٥ هـ) .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٤٧٧/٢ ج ١٩٤٢ .

(٣) انظر أقوال سائر النقاد فيه في « تهذيب التهذيب » ٨٨/٢ .

(٤) وقع في المطبوع من « الضعفاء والمتروكين » لابن الجوزي « جعفر بن حسان » بسين مهملة وهو تصحيف مطبعي .

(٥) « الضعفاء والمتروكين » ١٧٠/١ .

شابه الأول في اسمه وكنيته وفارقه في اسم الأب والنسبة ، وبهذا يعلم أن لابن الجوزي في هذا الراوي خطأين .

أحدهما : في قوله قال يحيى « ليس بشيء » وإنما قال ذلك في جعفر بن الحارث الواسطي .

ثانيهما : في نسبة جعفر بن حيان واسطيا ، وإنما هو بصري .

قال الذهبي : وقال ابن الجوزي قال ابن معين « ليس بشيء » .

قلت : « ما أعتقد أن ابن معين قال هذا ، وإنما وَهَّى ابن معين أبا الأشهب الواسطي ، ولهذا وهم أيضا ابن الجوزي ، وقال في هذا جعفر بن حيان أبو الأشهب الواسطي ، والرجل بصري ليس بواسطي ، وقد اشتركا في الكنية والاسم ، وافترقا في البلد والأب .

[وقد ذكرنا أن أبا الحرب قال] : « وقد فتشت على العطاردي فما رأيت أحدًا سبق ابن الجوزي إلى تليينه بوجه ، وإنما أوردته ليعرف أنه ثقة ويسلم مِنْ قَال وَقِيلَ »[1] .

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة جعفر بن الحارث الواسطي أبي الأشهب : « ولم ينبه عليه المزي ، ولا بأس بذكره ولو للتمييز لأن ابن الجوزي في « الضعفاء » خلط ترجمته بترجمة أبي الأشهب العطاردي ، وإن كان فرَّق بينهما فنقل أقوال المجرحين لهذا في ترجمة ذاك ، والصواب التفرقة والله الموفق »[2].

---

(١) « ميزان الاعتدال » ٤٠٦/١ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٨٩/٢ .

وقال أيضا : « أخطأ ابن الجوزي ، فخلطه بالذي قبله »[١] .

ومما يبين خطأ ابن الجوزي واشتباه الأمر عليه في هذا الراوي قول يحيى بن معين : « أبو الأشهب الكوفي اسمه جعفر بن الحارث النخعي و « ليس هو بثقة » »[٢] .

وقال أيضا : « أبو الأشهب الكوفي هو جعفر بن الحارث ، يروي عنه محمد ابن يزيد الواسطي وغيره « ليس حديثه بشيء » »[٣] .

وقال أيضا : « قد روى يزيد بن هارون ، عن أبي الأشهب الكوفي ، وهو جعفر بن الحارث ، ويروي عنه محمد بن يزيد الواسطي » وهو ضعيف الحديث »[٤] .

فهذه روايات ابن معين في جعفر بن الحارث الكوفي الواسطي تتفق على تضعيفه ، وقد تابع ابن معين على تضعيف جعفر بن الحارث جمهور النقاد[٥] .

كما نقل عنه سائر النقاد تضعيف ابن الحارث من طريق عباس الدوري ، منهم ابن أبي حاتم[٦] والعقيلي[٧] وابن عدي[٨] .

---

(١) « تقريب التهذيب » ص١٩٩ ج ٩٤٤ .

(٢) « تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه » ٨٥/٢ ج ١٩٧٧ .

(٣) « تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه » ٨٥/٢ ج ٢٣٨٤ .

(٤) « تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه » ٨٥/٢ ج ٤٩٧٤ .

(٥) انظر أقوالهم في « تهذيب التهذيب » ٨٩/٢ .

(٦) « الجرح والتعديل » ٤٧٦/٢ ج ١٩٤١ .

(٧) « الضعفاء الكبير » ١٨٨/١ ج ٢٤٣ .

(٨) « الكامل » ١٣٧/٢ .

وقد تبين بهذا أن لا تعارض بين قولي ابن معين في جعفر بن حيان أبي الأشهب العطاردي ، فهو ثقة عنده ، وما يُرْوَى عنه فيه من تضعيف ، هو في جعفر بن الحارث ، اشتبه على بعض العلماء فأورد قول ابن معين فيه في أبي الأشهب بن حيان ، فأبدى ذلك تعارضا لا حقيقة له في الواقع ، ولا ثبوت ، وإنما هي أقوال مختلفة في راويين مختلفين .

وأدى الاشتباه بين أسماء الرواة ببعض المحققين من أهل الحديث إلى الخلط بين أقوال الناقد الواحد في راويين مختلفين ، فكان ذلك مما أوهم التعارض بين أقوال الناقد في راوٍ واحد ، من ذلك ما ذكره المزي في ترجمة :

صالح بن صالح بن حي

وقيل : صالح بن صالح بن مسلم بن حي أبو حيان الثوري الهَمْدَاني ، حيث قال : « قال العجلي : « كان ثقة روى عن الشعبي أحاديث يسيرة ، وما نعرف عنه في المذهب إلا خيرا » »[(١)].

ومعنى هذا أن الرجل عدل ضابط امتاز بكونه على مذهب أهل السنة والجماعة بعيدا عما يُرْمَى به بعض الرواة من الدخول في البدع كالتشيع والتجهم وغير ذلك .

ثم قال المزي : « وقال - أي العجلي - في موضع آخر : « جائز الحديث يكتب حديثه وليس بالقوي » »[(٢)] .

---

(١) « تهذيب الكمال » للمزي ٥٦/١٣ .

(٢) « تهذيب الكمال » للمزي ٥٦/١٣ .

ومعنى هذا أن الرجل يكون مقبول الحديث حيث يتابع ، فلا يرد حديثه مطلقا بل يكتب للاعتبار ، ولا يكون حديثه صحيحا بمفرده بل بمتابعاته وشواهده . وهذا خلاف ما نقله المزي عن العجلي أولا من كون هذا الراوي ثقة محمود السيرة ، فالثقة يكون حديثه صحيحا غير محتاج إلى متابع ولا شاهد .

فالواقف على كلام المزي المتقدم يلحظ تعارضا بين كلام العجلي في راوٍ واحد . لكن من خلال الرجوع إلى « تاريخ الثقات » للعجلي يتبين أن الذي نقله المزي هو كلام للعجلي في رجلين مختلفين متفاوتين في العدالة الضبط ، مشتبهين متعاصرين من بلدة واحدة هما :

١- صالح بن صالح بن حي وقيل صالح بن صالح بن مسلم بن حي أبو حيان الثوري الهَمْداني الكوفي . وقد ينسب إلى جده حي ، وحي لقب حيان فيقال صالح بن حي أو صالح بن حيان .

وهذا قد قال فيه العجلي : « صالح بن صالح بن حي الثوري من ثور همدان « ثقة » »[1].

٢- صالح بن حيان القرشي ، وهذا قال فيه العجلي : « صالح بن حيان جائز الحديث يكتب حديثه ، وليس بالقوي ، وهو في عداد الشيوخ »[2] .

والشيوخ عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ ، و قد يكون فيهم الثقة وغيره .

وقد نقل الحافظ ابن حجر كلام المزي ثم تعقبه بقوله : « قلت هكـذا وقـع في

(١) « تاريخ الثقات » ص٢٢٥ ج ٦٨٥ .

(٢) « تاريخ الثقات » ص٢٢٥ ج ٦٨٢ .

« تهذيب الكمال » أن العجلي ذكره في موضعين وليس كذلك ، بل كلامه الأول في صاحب الترجمة ولم أر لأحد قط فيه كلاما ، بل قال أحمد بن حنبل إنه « ثقة ثقة » وهذا من أرفع صيغ التعديل ، وأما كلام العجلي في الأخير فقاله في صالح ابن حيان القرشي . وهذان رجلان يشتبهان كثيرا حتى يظن أنهما رجل واحد لأنهما متعاصران من بلدة واحدة وإذا نسب ابن حي إلى جده باسمه صار صالح بن حيان فأشكل بصالح بن حيان القرشي ... »[1] .

وقال ابن رجب الحنبلي : « وقد اشتبه على كثير من المتأخرين صالح بن حيان القرشي الكوفي الذي يروي عن ابن بريدة بصالح بن حيان والد الحسن وعلي فإنه يقال له ، صالح بن حيان والمشهور في نسبه صالح بن حي الهمداني الكوفي ، وهو ثقة كبير »[2].

فتحصل من هذا أن لا تعارض بين قولي العجلي في صالح بن صالح بن حي الثوري ، والصحيح عنه فيه التوثيق فقط .

ومن الخطأ على الناقد – من ناقل كلامه – بسبب التشابه بين اسمي راويين ما نقله المزي عن سفيان الثوري من قولين متعارضين في :

سِماك بن حَرْب[3]

حيث قال : « وقال عبد الرازق عن سفيان الثوري : « ما سَقَط لسِماك

---

(١) « هدي الساري » ص٤١٠ .

(٢) « شرح علل الترمذي » لابن رجب الحنبلي ٨٢١/٢ .

(٣) سماك بن حرب بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية بن حارثة الذهلي البكري ، أبو المغيرة الكوفي (ت ١٢٣ هـ) .

ابن حرب حديثٌ »[١] .

وهي عبارة في غاية التوثيق حيث تدل على صحة حديثه وعدم خطئه ووهمه ، وإن كان الخطأ لا يسلم منه الحفاظ .

ثم قال المزي بعد ذلك : « وكان الثوري يضعفه بعض الضعف ، وكان جائز الحديث لم يترك حديثه ولم يرغب عنه أحد وكان عالما بالشعر وأيام الناس وكان فصيحا »[٢] .

وقد تابع المزي على هذا الخطأ - كما سيتبين - الإمام الذهبي حيث أورد قولي الثوري في ترجمة سماك ابن حرب من « سير أعلام النبلاء »[٣] .

والتحقيق : أن الثوري له قولان مختلفان في راويين مختلفين اشتبها في الاسم واختلفا في اسم الأب والنسبة وهما :

١- سِماك بن حرب الكوفي

٢- سِماك بن الفضل الخولاني اليماني الصنعاني .

أما الأول ، فهو الذي ضعفه الثوري كما ضعفه غيره وإن كان الراجح فيه أنه صدوق روايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، تغير بأخرة وربما لُقِّنَ[٤]، وبعضهم يوثقه .

(١) « تهذيب الكمال » للمزي ١١٨/١٢ .

(٢) « تهذيب الكمال » للمزي ١١٩/١٢ - ١٢٠ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ٢٤٦/٥ - ٢٤٧ .

(٤) « تقريب التهذيب » ص٤١٥ ج ٢٦٣٩ .

قال العجلي : « سماك بن حرب البكري « جائز الحديث » ... وكان سفيان الثوري يضعفه بعض الضعف »[١] .

وقد روى قول الثوري فيه بالتضعيف ابن عدي ، حيث روى من طريق ابن المبارك عن سفيان الثوري قال : « سماك بن حرب « ضعيف »[٢] » .

وقال الحافظ ابن حجر : « الذي حكاه المؤلف عن عبد الرازق عن الثوري إنما قاله الثوري في سماك ابن الفضل اليماني ، وأما سماك بن حرب فالمعروف عن الثوري أنه ضعفه »[٣] .

وأما سماك بن الفضل فلم يعلم فيه جرح ، وهو الذي وثقه الثوري بقوله : « ما سقط لسماك حديث » .

وقد دل على ذلك قول ابن أبي حاتم : « نا أبو عبد الله الطهراني نا عبد الرازق قال : قال الثوري : « لا يكاد يُسْقِطُ سماك بن الفضل حديثا « قال أبو محمد [٤]: « يعني لصحة حديثه » »[٥] .

والغريب أن المزي نقل كلام الثوري « لا يكاد يسقط ... » في ترجمة سماك ابن الفضل ، وذلك بعد ثلاث تراجم من ترجمة سماك بن حرب[٦] .

---

(١) « تاريخ الثقات » ص٢٠٧ ج ٦٢١ .

(٢) « الكامل » ٤٦٠/٣ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٢٣٤/٤ .

(٤) هو ابن أبي حاتم الرازي راوي قولة سفيان .

(٥) « الجرح والتعديل » ٢٨١/٤ ج ١٢٠٧ .

(٦) « تهذيب الكمال » ١٢٦/١٢ .

وأعجب من فعل المزي صنيعُ الذهبي حيث قال مباشرة بعد ترجمة سماك بن حرب في ترجمة سماك ابن الفضل من « السير » .

« روى عبد الرازق عن الثوري قال : « لا يكاد يسقط لسماك بن الفضل حديث لصحة حديثه »[1] .

وكلام الذهبي في سماك بن حرب في « ميزان الاعتدال »[2] أضبط منه في « سير أعلام النبلاء » فإنه اقتصر فيه على نقل التضعيف عن سفيان الثوري في ابن حرب ، ومن شأنه أن يحكي في الميزان ما ورد في الراوي من جرح وتعديل .

فتحصل من هذا كله أن الثوري ضعف سماك بن حرب ، وأما سماك بن الفضل فقد وثقه ، ومن نقل عنه التضعيف والتوثيق في سماك بن حرب فقد أخطأ عليه .



(١) انظر « سير أعلام النبلاء » ٢٤٩/٥ .

(٢) انظر « ميزان الاعتدال » ٢٣٢/٢ .

ضوابط هذا الفصل

*** الاشتباه بين أسماء الرواة يؤدي إلى جمع نقدين مختلفين في راويين على أنهما في واحد :**

وذلك حينما يعلم للناقد قولان مختلفان في راويين مختلفين اشتبها في الاسم أو في النسبة أو في الكنية ، فيعرض قولاه على أنهما تعارضا في راو واحد . فلابد من تحقيق أسماء الرواة وكناهم ونسبهم وأوطانهم ، وشيوخهم وتلاميذهم وطبقاتهم تمييزا لما اشتبه من ذلك ، ودفعا لِلَّبس المحتمل في الأسماء المشتبهة .

كل ما تقدمت دراسته في هذا الباب من أقوال متعارضة - يؤكد على ضرورة التثبت عند نسبة أي مصطلح لناقد ، فقد تنسب له مصطلحات على التعارض ، لا يصح ثبوت أحدهما عنه .

وقد يصح عنه مصطلحان متعارضان في راوٍ ، فيكون الأول على مقتضى علم الناقد بالراوي ، والثاني على ما آل إليه اجتهاده فيه ، أو صار إليه أمر الراوي من خلل في الضبط .

ويعرض الباب القادم بعض النماذج من مصطلحات الناقد المتعارضة وُجِّهَ فيها اختلاف قولي الناقد على تغير الاجتهاد .

الباب الثاني

تغير اجتهاد الناقد

مما ينبغي مراعاته واستحضاره أثناء البحث في أحوال الرواة - أن أقوال النقاد في رجال الحديث مبنية على الاجتهاد وإفراغ الوسع في الحكم عليهم جرحا وتعديلا ، خصوصا من ثبت عنه منهم نوع من الخطأ أو الوهم ، أو لم تشتهر عدالته ويستفيض ضبطه عندهم . فهذا يحتاج - من الناقد - إلى تتبع ومراقبة من أجل الموازنة بين خطئه وصوابه لتغليب أحدهما على الآخر ، ثم الحكم عليه بما غلب من حاله .

قال أبو الوليد الباجي : « أحوال المحدثين في الجرح والتعديل ، مما يدرك بالاجتهاد ويعلم بضرب من النظر ، ووجه ذلك أن الانسان إذا جالس الرجل ، وتكررت محادثته له ، وإخباره إياه بمثل ما يخبر ، قاس عن المعاني التي يخبر عنها ، تحقق صدقه ، وحكم بتصديقه ، فإن اتفق له أن يخبر في يوم من الأيام ، أو وقت من الأوقات بخلاف ما يخبر الناس عن ذلك المعنى ، أو بخلاف ما علم منه المخبر اعتقد فيه الوهم والغلط ، ولم يخرجه ذلك عنده [عن] (1) رتبة الصدق الذي ثبت من حاله وعهد من خبره ، فإذا أكثرت مجالسة آخر ، وكثرت محادثته لك ، فلا يكاد أن يخبرك بشيء إلا ويخبرك أهل الثقة عن ذلك المعنى ، بخلاف ما أخبرك به ، غلب على ظنك كثرة غلطه ، وقلة استثباته واضطراب أقواله وقلة صدقه ، ثم بعد ذلك قد تبين لك من حاله العمد أو الغلط ، وبحسب ذلك تحكم في أمره ، فمن كان في أحد

---

(1) الزيادة يقتضيها السياق أو يقتضي أن يكون اللفظ وهو « عنده » مصحفا عن « عن » فلا يحتاج حينئذ إلى زيادة .

هذين الطرفين لا يختلف في جرحه وتعديله ، ومن كان بين الأمرين مثل أن يوجد منه الخطأ والإصابة وقع الترجيح فيه ، وعلى حسب قلة أحد الأمرين منه وكثرة الآخر يكون الحكم فيه »[١] .

والناقد في تتبعه لأحوال الراوي قد يقف على جديد من أمر هذا الأخير ، فيرجح جانب التوثيق أو جانب التعديل حسب ما يتوصل إليه اجتهاده أثناء عملية الاعتبار التي يقوم بها .

ومعنى هذا أنه قد يحتاج أو يضطر - أحيانا - إلى تغيير رأيه أو اجتهاده في راوٍ سبق أن حكم عليه حكما ما فصدر عنه فيه مصطلح نقدي .

ومن أهم ما يجعل الناقد يغير اجتهاده في الراوي أمور من أهمها :

١- حصول الناقد على معلومات جديدة عن الراوي كأن يحكم عليه أولا بالجهالة لعدم علمه بشيء من حاله ، ثم يقف بعد ذلك على مروياته فيتتبعها ويدرسها فيتبين استقامة حديثه فيُعَدِّل رأيه فيه إلى التوثيق بعد التجريح .

٢- حصول تغير في الراوي كأن يخلط في حديثه ، أو يتغير حفظه ، أو يحدث بمناكير ، أو يكتشف كذبه ، وذلك من بعد توثيق سابق من الناقد في الراوي ، وقد يستمر الناقد في تتبع أحوال الراوي سنوات عديدة حتى يتبين أمره كما حصل في إبراهيم بن أبي الليث حيث أشكل أمره على بعض النقاد وظل يَكْذِبُ عشرين سنة حتى ظهر بعد ذلك بالكذب فتُرِك .

٣- تراجع الناقد عن طعن تبين أنه غير مؤثر كقول عباس الدوري : « سئل

---

(١) « التعديل والتجريح » لأبي الوليد الباجي ٢٥١/١ .

يحيى عن زكريا بن منظور فقال « ليس به بأس » ، فقلت : « قد سألتك عنه مرة فلم أرَكَ فيه جَيِّدَ الرأي » أو نحو هذا من الكلام ، فقال : « ليس به بأس ، وإنما كان فيه شيء زعموا أنه كان طُفَيْلِيًّا » .

فهذا يدل على أن تغير اجتهاد يحيى في الراوي مبني على تراجعه عن سبب الطعن فيه لأنه غير مؤثر .

وقد تراجع الإمام أحمد – أيضا – عن الطعن في علي بن عاصم لاقتناعه – بعد طول التأمل والنظر – أن خطأه لا يسقط حديثه لأنه ليس من شرط الثقة العصمة من الخطأ .

٤– اعتماد قول غيره من النقاد ممن هو أعرف بالراوي أو أكثر خبرة به ؟ لتتبعه مروياته ، أو كثرة ملازمته له ، أو كونه من أهل بلده .

وقد يعلم تغير اجتهاد الناقد في الراوي بأمور منها :

– معرفة القول الأول ، والقول الأخير عن الناقد ، فيكون القول الأخير ما انتهى إليه اجتهاد الناقد في الراوي .

وليس من السهولة الحكم على قول – دون قول – بأنه أسبق أو أَلْحَق ، بل يعسر معرفة ذلك في معظم الأحوال ، لأن الذين نقلوا أقوال النقاد – من تلاميذهم – جردوها عن ملابساتها وأسيقتها لاهتمامهم أكثر بالحكم في الراوي ، **وقد يساعد على تعيين المصطلحين الواردين عن الناقد جرحا وتعديلا أمور منها :**

– تصريح ناقل قول الناقد بأن هذا القول كان أولا ، وهذا الآخر كان أخيرا ، وذلك كقول أبي الفضل عباس بن محمد الدوري : سمعت يحيى يقول :

« ثواب بن عتبة ، شيخُ صِدْقٍ ، حدث عنه أبو عبيدة الحداد وغيره » .
قال أبو الفضل : « فإن كنت كتبت عن أبي زكريا فيه شيئا « أنه ضعيف » فقد رجع أبو زكريا وهذا هو القول الأخير من قوله » (١).

وكقول يعقوب بن شيبة : « وسمعت عفان لا يرضى أمر روح بن عبادة ، ثم بلغني عنه أنه قواه »(٢) .

- ويلتحق بهذا الأمر قول المتأخرين من النقاد المحققين في الرواة ، أهل التتبع والاستقراء ، كقول الذهبي وابن حجر وغيرهما ممن شهد له بالرئاسة والإمامة في علم الحديث والرجال والجرح والتعديل . فإن قول مثل هؤلاء - غالبا - ما يكون مبنيا على استقراء وتتبع خصوصا إذا وافق نتيجة توصل إليها الباحث بالتتبع ، فإنه مما يستأنس به في هذا الأمر - أي تغير اجتهاد الناقد الذي تعارض قولاه في الراوي .

- الاجتهاد في التوفيق بين أقوال الناقد من غير تعسف ولا تكلف .

وهذا شيء مطلوب ، أن يجتهد في التوفيق بين أقوال الناقد الذي ثبتت إمامته في علم الجرح والتعديل ، وظهرت للباحثين نزاهته وبراءته من البدعة والهوى والتحامل على الغير .

وهذا الأمر الأخير باب واسع يوفق الله فيه من يشاء ويجود بفضله وكرمه فيه على من أحب ، نسأل الله أن يوفقنا فيه ويعصمنا من السمعة والرياء وحب المكانة .

---

(١) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٢٧٢/٤ ج ٤٣٣٣ .

(٢) « ميزان الاعتدال » ٩٥/٢ .

وسيرى فيه الطالب والعالم أنواعا من الاستدلال التي لا تخرج عن كونها اجتهادا شخصيا ، فإن وفقت فيها فمن الله ، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان ، وحسبي في ذلك أن أكون مأجورا على اجتهادي فيه .

فمن أمثلة ما تغير فيه اجتهاد الناقد فظهر متعارضا ما ورد عن يحيى بن معين من قولين متعارضين جرحا وتعديلا في :

داود بن عمرو الضبي (١).

أولهما قوله : « لا أعرفه » رواه عنه ابن محرز(٢) .

فقوله « لا أعرفه » يقصد به يحيى بن معين عدم معرفة حاله ، أي عدم سبر أخباره ومروياته التي هي وسيلة الحكم على الراوي .

قال ابن عدي : « قول يحيى بن معين [في الراوي] « لا أعرفه » كان يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته يقول « لا أعرفه » »(٣) .

وهذا الحكم - الذي هو جرح في هذا الراوي - معارض بما رواه عبد الخالق ابن منصور عن يحيى بن معين من قوله في داود هذا « ليس به بأس » (٤).

وهذا يعني أن الرجل ثقة عند ابن معين ، وهو مخالف لما نقل عنه آنفا من الطعن في هذا الراوي .

---

(١) داود بن عمرو بن زهير جميل ، أبو سليمان الضبي البغدادي (ت ٢٢٨ هـ) .

(٢) « معرفة الرجال ليحيى بن معين » رواية ابن محرز عنه ٧٤/١ ج ١٩٣ .

(٣) انظر « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ١١٩/١ (قسم الدراسة) . وانظر هناك بعض الأمثلة التي ساقها المحقق دليلا على قول ابن عدي .

(٤) « ميزان الاعتدال » ١٧/٢ .

ويظهر من خلال البحث والتتبع في هذا الراوي ، أن يحيى بن معين كان لا يعرفه أولا ، ولذلك فإنه جهله ثم سأل عنه - بعد - غيره من النقاد ، فمدحه وأثنى عليه فغيَّر ابن معين فيه ، وصار فيه إلى التوثيق أخيرا .

قال ابن محرز : « ثم بلغني عن يحيى بن معين بعد ، أو سمعته وسئل عنه فقال « لا بأس به »

وبلغني أن يحيى سأل سَعْدَويَه عنه فحمده »[1] .

فقد غير ابن معين اجتهاده في داود لحصول علم جديد استند فيه إلى قول سعدويه الذي كانت له دراية بما روى داود ، وقد بين يحيى مستند تفويضه إلى سعدويه في داود حيث قال :

« سعدويه أعرف بمن كان يطلب الحديث معه منا »[2] .

فصار رأي يحيى واجتهاده في هذا الراوي إلى التوثيق - بناء على قول سعدويه - وانتفى بذلك التعارض عن يحيى في هذا الراوي .

ومما ورد عن يحيى بن معين من أقوال متعارضة في الراوي - جرحا وتعديلا - نقده :

زكريا بن منظور[3]

فقد جاء عنه تضعيفه كما جاء عنه توثيقه بعبارات بيِّنة غير محتملة .

---

(١) « معرفة الرجال ليحيى بن معين » رواية ابن محرز عنه ٧٤/١ ج ١٩٣ .

(٢) « معرفة الرجال ليحيى بن معين » رواية ابن محرز عنه ٧٤/١ ج ١٩٣ .

(٣) زكريا بن يحيى بن منظور بن ثعلبة بن أبي مالك القُرَظِي المدني أبو يحيى .

فمما ورد في تضعيفه قول ابن معين : « شيخ ضعيف كان ههنا ببغداد »[(١)] .
وقوله أيضا : « ليس بثقة »[(٢)] .
وقوله أيضا : « ليس بشيء »[(٣)] .
فهذه الصيغ واضحة في إفادة ضعف زكريا ، وهي موافقة لرأي جمهور النقاد في هذا الراوي . وقد عورضت بما يفيد توثيق هذا الراوي عند يحيى بن معين كقوله « ليس به بأس »[(٤)] .
وهذه الصيغة مرادفة لقول يحيى « ثقة » - كما تقدم - . فبدا بهذا التعارض بين أقوال يحيى في هذا الراوي والذي انتهى إليه التحقيق في أمر هذا الرجل عن يحيى أنه كان يضعفه أولا اعتمادا على شيء ظهر له أخيرا أنه غير مؤثر في عدالة هذا الرجل ، فصار فيه بعد ذلك إلى التوثيق لعدم قيام الحجة على تضعيفه .

وتضعيفه أولا لزكريا يرجع إلى أمرين :

أحدهما : توليه القضاء وقضاؤه على حماد البربري .
قال عباس الدوري : « سمعت يحيى بن معين يقول : « كان زكريا بن منظور

---

(١) رواه ابن محرز عن يحيى ، انظر « معرفة الرجال » ٧٣/١ ج ١٨٤ . ورواه عنه أيضا أبو داود انظر « سؤالات أبي عبيد الآجري » ٢٩٢/٢ - ٢٩٣ ج ١٨٩٢ .
(٢) رواه ابن عدي في « الكامل » عن معاوية بن صالح عن يحيى ٢١١/٣ .
(٣) رواه عباس الدوري في « تاريخ يحيى بن معين » ١٧٤/٢ ج ٦٨٣ .
(٤) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى » ص١١٣ ج ٣٤٠ . رواه عنه عباس الدوري أيضا في « تاريخ يحيى بن معين » ١٧٤/٢ ج ١٠١١ .

قد ولي القضاء ، فقضى على حماد البربري ، فلذلك حمله هارون إلى الرقة بذاك السبب و« ليس بثقة » »[١].

ثانيهما : كونه طُفَيْلِيًا أي يأتي الولائم بدون دعوة .

قال عباس الدوري : « سئل يحيى عن زكريا بن منظور فقال : « ليس به بأس » . فقلت : « قد سألتك عنه مرة فلم أرك فيه جيد الرأي » أو نحو من هذا الكلام . فقال : « ليس به بأس ، وإنما كان فيه شيء زعموا أنه كان طفيليا »[٢] .

فقد مرض يحيى بن معين حجة من ضعفه لذلك السبب بقوله « زعموا » . وقول الدوري : « قد سألتك عنه مرة فلم أرك فيه جيد الرأي » يدل على أن ابن معين كان يضعفه أولا ، ثم تغير اجتهاده فيه .

وتبين أن حجة من يضعفه غير ناهضة للطعن في عدالة الرجل . وزكريا بن منظور ضعفه جمهور النقاد - خلاف - ما آل اجتهاد يحيى بن معين فيه ، وهذا لا يعنينا هنا بقدر ما يعنينا النظر في أقوال ابن معين المتعارضة .

ومن الأقوال المتعارضة عن الناقد - جرحا وتعديلا - أيضا ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل من توثيق :

علي بن عاصم الواسطي[٣]

مرة وتضعيفه مرة أخرى ، وقد تابع أحمد بن حنبل على تضعيف علي بن

---

(١) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ١٧٤/٢ ج ٧٨٦ .

(٢) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ١٧٤/٢ ج ١٠١١ .

(٣) علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي مولاهم (ت ٢٠١ هـ) .

عاصم جماعةٌ من النقاد[١] .

ومما جاء عن الإمام أحمد ما حكاه عنه أبو داود قائلا « سمعت أحمد يقول أنا لا أحدث عن علي بن عاصم ، كان فيه لَجَاجٌ ، ولم يكن مُتَّهماً »[٢].

أي أنه كان يخطيء فيَلِجُّ على خطئه ولا يعود ، ويخاصم في ذلك ويستصغر أصحابه ، ومع ذلك فقد كان من الصدق بمكان .

قال أبو بكر بن أبي خيثمة : « سمعت أبي يقول : « ما عَتَبْتُ على علي بن عاصم في شيء إلا أنه كان يغلط فيلح ويستصغر أصحابه ... »[٣] .

وسيأتي ما يفيد نحو هذا المعنى من كلام أحمد بن حنبل نفسه .

هذا هو رأي الإمام أحمد - الأول - فيه وهو عدم الرواية عنه والطعن في ضبطه لغلطه وخطئه وإصراره على ذلك .

ومن خطئه الذي أخذه عليه الإمام أحمد ما ذكره أبو داود حيث قال : « سمعت أحمد ذكر حديث عطاء « يحتشُّ المحرم ؟ »[٤] .

قال : « هذا الذي غلط فيه علي بن عاصم ، فقال لا يرى بأسا أن يَخْتَتِن المحرم .

يعني صحف في يَحْتَشُّ فقال « يختتن »[٥] .

---

(١) انظر أقوالهم في « تهذيب التهذيب » ٣٤٨/٧ .

(٢) « بحر الدم » ٣٠٤ ج ٧١٢ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١٩٩/٦ ج ١٠٩٢ .

(٤) أي يقطع الحشيش ويجمعه .

(٥) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل » ص٣٢٣ ج ٤٤٤ .

وقد عورض قول الإمام أحمد في تضعيف علي بن عاصم بما رواه عنه ابن عرفة حيث قال : « سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن علي بن عاصم فقال : « هو والله عندي ثقة وأنا أحدث عنه » »[١] .

وبقول أبي داود : « سمعت أحمد قيل له : علي بن عاصم ؟ قال : « أما أنا فأحدث عنه ، وحدثنا عنه » [٢].

وهو موقف مخالف لما تقدم عنه آنفا فقد وثقه هنا ورضيه ، بل وحدث عنه بعد ما كان ممتنعا عن ذلك .

فهذا القول الثاني وهو التوثيق في علي هو الذي انتهى إليه اجتهاد الإمام أحمد في هذا الراوي ، وذلك بعد التأمل والنظر في خطئه وغلطه وسبر ذلك ، فقد تحقق أن خطأه لا يغمر صوابه وأنه ليس من شرط الثقة السلامة من الخطأ .

ويدل على تغيّر اجتهاد أحمد بن حنبل في علي بن عاصم اشتهار ذلك عند أقرانه من النقاد ، فمن متسائل عن سبب ذلك ومن معترض ومن منكر .

قال محمود بن غيلان - في علي بن عاصم - أَسْقَطَهُ أحمد وابن معين وأبو خيثمة ، ثم قال لي عبد الله بن أحمد إن أباه أمره أن يدور على كل من نهاه عن الكتابة عن علي بن عاصم فيأمره أن يحدث عنه »[٣] .

فهذا صريح في الدلالة على أن الإمام أحمد تغير اجتهاده في هذا الراوي ،

---

(١) رواه ابن عدي في « الكامل » ١٩٢/٥ .

(٢) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل » ص٣٢٢ ج ٤٤٠ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٣٤٨/٧ .

حتى دعاه ذلك إلى إرسال ابنه لإشهار هذا الرأي الأخير عنه في علي وهو قبول روايته والتحديث عنه .

وقد استاء الإمام يحيى بن معين من تحول أحمد بن حنبل عن رأيه الأول في علي بن عاصم من التضعيف إلى التوثيق .

قال أبو بكر بن أبي خيثمة : « قيل ليحيى بن معين إن أحمد بن حنبل قال إن علي بن عاصم « ثقة » .

قال : لا والله ما كان عنده قط ثقة ولا حدَّث عنه بحرف قط فكيف صار اليوم عنده ثقة »[(١)].

وقد أجاب الإمام أحمد بن حنبل عن سبب هذا التحول بما حاصله أنْ لا منافاة بين توثيق الراوي وخطئه ، فلم يسلم من الخطأ أحد من الثقات .

قال الإمام أحمد في رواية ابنه صالح عنه - علي بن عاصم - مثل الناس يغلط أَتُراهُ أضعف من ابن لهيعة »[(٢)] .

وقال محمد بن يحيى النيسابوري : « قلت لأحمد بن حنبل في علي بن عاصم وذكرت له خطأه .

فقال لي أحمد : « كان حماد بن سلمة يخطيء » وأومأ بيده خطأ كثيرا ، ولم ير بالرواية عنه بأسا »[(٣)] .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦/١٩٩ ج ١٠٩٢ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٦/١٩٨ ج ١٠٩٢ .

(٣) « أجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البرذعي » ٢/٣٩٤ .

فهذا كله يدل على أن الإمام أحمد غيَّر اجتهاده في علي بن عاصم وأن موقفه هذا تحقُّقٌ ويقين أدى إليه التتبع والسبر لمرويات هذا الرجل .

فانتفى التعارض المؤثر بين قولي أحمد بن حنبل في هذا الراوي ، وآل أمره إلى التوثيق واعتماد روايته كغيره من الرواة الذين يقع منهم الخطأ ، وقبل النقاد حديثهم مع ذلك .

ومن الألفاظ المتعارضة عن الناقد في الراوي الواحد ، ما جاء عن الإمام يحيى بن معين في :

مُجالد بن سعيد [1]

فقد وثقه مرة ، وضعفه مرة أخرى ، فصارت أقواله فيه متعارضة .

فمما جاء عنه فيه من التوثيق قوله « ثقة » [2].

وصح عن يحيى بن معين أنه قال في مجالد أيضا « صالحٌ كأبيه »[3] .

فهذا يدل على صحة حديثه واعتماده في الرواية عند يحيى بن معين لعدالته وضبطه ، ومع ذلك فقد ثبت عنه ما يخالف ما دلت عليه الصيغتان المتقدمتان .

---

(١) مُجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام بن ذي مران بن شرحبيل بن ربيعة بن مرثد بن جشم الهمداني ، أبو عمرو ، ويقال أبو سعيد الكوفي (ت ١٤٤ هـ) .

(٢) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٥٤٩/٢ ج ١٢٧٧ .

(٣) « تاريخ عثمان الدارمي » ص٢١٧ ج ٨١١ ، ورواه أيضا من طريق الدارمي ابن عدي في « الكامل » ٤٢٢/٦ ووقع في « تاريخ عثمان الدارمي » بلفظ « صالح كأنه » وهو تحريف والتصويب المثبت أعلاه من « الكامل » .

قال عباس الدوري : « سمعت يحيى بن معين يقول : « مُجالد وحجاج لا يحتج بحديثهما » »[(١)] .

وذلك لضعفهما عنده ، قال أبو بكر بن أبي خيثمة : « سمعت يحيى بن معين يقول : « مجالد ضعيف واهي الحديث » .

قال أبو بكر : « قلت ليحيى بن معين كان يحيى بن سعيد القطان يقول : « لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كله رفعه »

قال : نعم .

قلت : ولِمَ يرفع حديثه .

قال : لضعفه »[(٢)] .

والتضعيف هو الذي استقر عليه أمر يحيى بن معين في مجالد ، وسبب تحوله عن توثيقه أن مجالدا تغير حفظه بآخره ، وقد دل على تغيُّره قول أحمد بن سنان : « سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول حديث مجالد عند الأحداث يحيى بن سعيد وأبي أسامة « ليس بشيء » ولكن حديث شعبة وحماد بن زيد وهشيم وهؤلاء القدماء .

قال أبو محمد [ابن أبي حاتم] : « يعني أنه تغيَّر حفظه في آخر عمره » [(٣)] .

ومعنى قول ابن مهدي أن مجالدا كان ضابطا لحديثه ، فما رواه عنه القدماء

---

(١) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٥٤٩/٢ ج ٣١٤٢ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣٦١/٨ - ٣٦٢ ج ١٦٥٣ وروي عن يحيى بن معين تضعيفه أيضا أن ابن شيبة أخرجه ابن حبان في « المجروحين » ١٠/٣ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣٦١/٨ ج ١٦٥٣ .

من تلاميذه يكون صحيحا ، وما رواه عنه المحدثون بعد الاختلاط مردود غير مقبول لتغيّر حفظه .

والمقصود هنا أن ابن معين وثق مجالدا أولا ثم تغيَّر اجتهاده فيه بعد ذلك لما رأى من تخليطه واختلال ضبطه وجرأته على الإقدام على رفع الموقوفات .

وقد يكون للناقد قولان متعارضان في راوٍ سئل عنه مرة ، فنفى أن يكون له علم ومعرفة بعدالته وضبطه ، ثم سئل عنه مرة فوثقه أو أفاد فيه علما ، أو عدل فيه رأيا .

فهذا يحمل على تغير الاجتهاد فيه ، لأن الناقد لم تكن له دراية بالراوي ، ثم حصل له علم به ، إمَّا عن طريق غيره من النقاد ، أو عن طريق خبْر مروياته ، وتتبع أحاديثه وسبْرها ، فتحصل من ذلك علم جديد نتج عنه توثيق الراوي نفسه ، أو تحسين حديثه ، أو تعديل الرأي فيه بعد أن كان مجهولا عند الناقد .

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد عن الإمام أحمد بن حنبل من قوليه في :

عمر بن نافع [(١)]

مولى ابن عمر ، فإنه رُوِي عنه تجهيله ، ثم رُوي عنه توثيقه مرة أخرى .

قال المروذي : « سألته عن عمر بن نافع ، وعبد الله بن نافع

فقال : « عمر لا أعرفه ، وأبو بكر بن نافع تكلم بشيء » [(٢)].

فأفاد النص عدم علم الإمام أحمد بشيء من أمر عمر بن نافع ، وهذا الموقف

---

(١) تقدمت ترجمته في ص ٥٩١ .

(٢) « العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد » رواية المروذي عنه ص١١٧ ج ١٩٥ .

- وكان أولا - معارضا بما روي عن الإمام أحمد - أخيرا - من توثيق عمر .
قال عبد الله بن أحمد : « سألته عن عمر بن نافع فقال : « هذا من أوثق ولد نافع ، حدَّث عنه عبيد الله وزهير وابن عيينة »[(١)] .
فإن قول الإمام أحمد هنا : « حدَّث عنه عبيد الله وزهير وابن عينية » دليل حصول علم جديد بشأن عمر بن نافع ، حيث نفى عنه - براويته ثلاثة - جهالة الحال ، وأثبت عدالته وضبطه بقوله « هذا من أوثق ولد نافع » .
وأصرح من هذا اللفظ في إفادة توثيق عمر بنَ نافع قول أحمد - أيضا - في رواية أبي داود : « عمر بن نافع مولى ابن عمر كان من الثقات »[(٢)] .
فصار قول الإمام أحمد في عمر بن نافع - أخيرا - إلى التوثيق وانتفى التعارض المؤثر بتغيُّر اجتهاده في هذا الراوي ، وذلك باعتبار حصول معلومات جديدة عن الرجل .
ومن تغير اجتهاد الإمام أحمد رحمه الله في الرواة ما جاء عنه من تجهيل :

يزيد بن عبد الله الشيباني [(٣)]

مرة ، وتوثيقه مرة أخرى ، فقد ثبت عنه الأمران معا .
قال عبد الله بن أحمد : قلت لأبي : وكيع قال : حدثني يزيد بن عبد الله مولى الصهباء ؟

(١) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ١٠٧/٣ ج ٤٤٢٦ .
(٢) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل » ص٢٠٢ ج ١٤٣ .
(٣) يزيد بن عبد الله الشيباني أبو عبد الله الكوفي ، مولى الصهباء ، بنت هبيرة ابن مسقلة ، روى عن شهر بن حوشب وعطاء وطاوس وغيرهم ، وعنه وكيع وقبيصة وأبو النعيم وابن يونس .

قال : « لا أعرفه » [١].

فهو مجهول عند الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله عنه ، وقد روى عنه غيرُه خلافَ هذا القول في الراوي نفسه .

قال أبو داود : « قلت لأحمد : يزيد عبد الله الشيباني ؟

قال : « هذا شيخ قديم ، ليس به بأس »[٢] .

وتجهيل الإمام أحمد لهذا الراوي هو القول الأول ؛ لأن الأصل في الراوي الجهالة حتى تثبت عدالته بتزكية المزكي .

والظاهر أن تغيّر اجتهاد الإمام أحمد فيه مبني على خبرة أمره بعد ، أو حصول علم جديد ، فصار قول الإمام أحمد فيه الأخير هو التوثيق ، وانتفى بذلك التعارض المؤثر في الحكم . وعكس هذا الذي تقدم اجتهاد الناقد من التجريح إلى التوثيق حاصل ، وواقع أيضا ، فقد يحكم الناقد على الراوي بالتوثيق ، أو لا يرى بالرواية عنه بأسا ، وذلد بناء على علم سابق عنده في ذلك الراوي ، ثم يرى الناقد - بعد ذلك - ما يخل بعدالته أو يخرم ضبطه فيجرحه لذلك .

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : « سألت أبي عن :

إبراهيم بن الحكم[٣]

فقال : « وقت ما رأيناه لم يكن به بأس » .

---

(١) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ٣٠/٢ ج ١٤٥٢ .

(٢) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل » ص٣١٤ ج ٤١٨ .

(٣) إبراهيم بن الحكم بن أبان روى عن أبيه وإبراهيم بن يحيى بن أبي يعقوب العدني ، وعنه إسحاق بن راهويه والذهلي وأحمد بن منصور الرمادي وغيرهم .

ثم قال :أظنه قال : « كان حديثه يزيد بعدنا ولم يحمده »[١].

وممن تغير فيه اجتهاد الناقد لاختلال ضبطه وتحديثه بالمناكير :

الحكم بن عطية[٢] .

قال المروذي : « قلت - يعني لأحمد - الحكم بن عطية كيف هو ؟

قال : البصري ؟

قلت : نعم ، الذي روى عن ثابت .

قال : « كان عندي ليس به بأس ، ثم بلغني أنه حدَّث بأحاديث مناكير » وكأنه ضعفه »[٣] .

وقد يحكم الناقد على الراوي بالتوثيق بسماع مجلس ، أو رواية حديث انتقاه الراوي فاستقبل به الناقد ، فيوثقه لإصابته فيه ، ثم يخلط الراوي بعد ، أو يروي شيئا ينكشف به أمره فيتراجع الناقد عن توثيقه إلى تجريحه .

قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي : « وكان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخا فسمع منه مجلسا ، أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلسا ، فرأى تلك الأحاديث مستقيمة ثم سئل عن الشيخ وثقه ، وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالا استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة ، ويكون قد خلط قبل ذلك أو يخلط بعد ذلك ، ذكر ابن الجنيد أنه سأل ابن معين عن :

---

(١) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ٣/١٠ - ١١ ج ٣٩١٨ .

(٢) الحكم بن عطية العيشي البصري .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال » عن الإمام أحمد رواية المروذي عنه ص١٠٣ - ١٠٤ ج ١٦٥ .

محمد بن كثير القرشي الكوفي (١)

فقال : « ما كان به بأس » .

فحكى له عنه أحاديث تُستنكر .

فقال ابن معين : « فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذاب ، وإلا فإني رأيت حديث الشيخ مستقيما »(٢) .

وقد يطول اغترار الناقد بالراوي الذي وثقه - أولا - لدهائه أو معرفته بصناعته الحديث وأساليب النقد عند المحدثين ، فيظل الناقد متتبعا لحاله مواصلا البحث والتنقيب والسبر لمروياته ، لعله يظفر بشيء جديد من حال الراوي ، يكون سببا لتغير رأيه فيه إن كان مستحقا لسلب العدالة أو الضبط ، من ذلك قول يحيى بن معين في :

إبراهيم بن أبي الليث (٣)

فقد رُوِيَ عنه توثيقه مرة ، ونقل عنه تكذيبه أيضا ، وهما قولان على طرفي نقيض . أن يكون الراوي ثقة وكذابا عند الناقد الواحد .

قال عبد الخالق بن منصور : « سئل يحيى عنه

فقال : « ثقة ولكنه أحمق »(٤) .

---

(١) محمد بن كثير القرشي الكوفي ، أبو إسحاق ، روى عن ليث ، والحارث بن حصيرة .

(٢) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص١٦٩ - ١٧٠ ج ٩٣٣ .

(٣) إبراهيم بن أبي الليث ، واسم أبي الليث نصر ، أبو إسحاق (ت ٢٣٤ هـ) .

(٤) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ١٩٠/٦ ج ٣٢٥١ .

وهذا التوثيق عن ابن معين معارض بأقوال أخرى - عنه - شديدة في الجرح منها :

ما رواه ابن الجنيد عن يحيى من قوله : « كذاب خبيث ، يسرق حديث الناس » [١] أي يدعي مشاركة الناس في السماع من الشيخ ، أو في السماع من شيخ في طبقته من تفرد به .

وقال ابن محرز : « سمعت يحيى بن معين وذكر إبراهيم بن أبي الليث فذكر منه شيئا لم أحفظه ، فقلت له : يا أبا زكريا : إن أحمد بن حنبل يختلف إليه ، ويكتب عنه .

فقال : « لو اختلفت إليه ثمانون كلهم مثل منصور بن المعتمر ما كان إلا كذابا »[٢] .

وقال أبو حاتم الرازي : « كان أحمد بن حنبل يُجَمِّل القول فيه وكان يحيى بن معين يَحْمِل عليه .. »[٣] .

وغير ذلك من الأقوال الواردة عن ابن معين - المتناقضة لقوله الأول « ثقة ، فالبون شاسع بين قول الناقد « ثقة » وقوله « كذاب » أو « يسرق الحديث » في الراوي نفسه .

والتحقيق : أن التوثيق من يحيى في إبراهيم كان أولا ، لأنه قد خفي عليه

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه ١٩١/٦ ج ٣٢٥١ .

(٢) « معرفة الرجال » للإمام يحيى بن معين رواية ابن محرز عنه ٩٤/١ ج ٣٦٦ .

(٣) « الجرح والتعديل » ١٤١/٢ ج ٤٦١ .

أمره وظل يوثقه إلى أن انكشف حاله وافتضح كذبه .

قال الخطيب البغدادي : « هذا القول من يحيى في توثيقه كان قديما ثم أساء القول فيه بعد وذمه ذما شديدا »[١] .

وقد بان حاله وانكشف أمره للنقاد أخيرا حيث ادَّعى سماع ما لم يسمع فكذبه لذلك ابن معين وغيره .

قال عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي : « كنا نختلف إلى إبراهيم بن نصر بن أبي الليث سنة ست عشرة ومائتين أنا وأبي أحمد ويحيى ومحمد بن نوح وأحمد بن حنبل ، في غير مجلس ، نسمع منه تفسير الأشجعي [٢]، فكان يقرؤه علينا من صحيفة كبيرة ، فأول من فطن له - أي أنه كذاب - أبي ، فقال له : « يا أبا إسحاق هذه الصحيفة كأنها أصل الأشجعي .

قال : نعم ، كانت له نسختان ، فوهب لي نسخة ، فسكت أبي ، فلما خرجنا من عنده ، قال لي : « أي بُنَّي ذهب عناؤنا إلى هذا الشيخ باطلا . الأشجعي كان رجلا فقيرا ، وكان يُوصَلُ ، وقد رأيناه وسمعنا منه ، من أين كان يمكنه أن يَكون له نسختان ؟ فلا تقل شيئا ، واسكت . فلم يزل مستورا حتى حدَّث بحديث أبي الزبير عن جابر في الرؤية ، وأقبل يتبع كل حديث فيه رؤية يدَّعيه ، فأنكر عليه ذلك يحيى بن معين لكثرة

---

(١) « تاريخ بغداد » ٦/١٩٠ ج ٣٢٥١ .

(٢) هو عبيد الله بن عبد الرحمن - وقيل ابن عبد الرحمن الأشجعي الكوفي ، نزيل بغداد (ت ١٨٢ هـ) .

- حديثه - ما ادعى وتوقى أن يقول فيه شيئا .

وحدث بحديث عوف بن مالك : « أن الله إذا تكلم تكلم بثلاثمائة لسان » فقال يحيى : هذا الحديث أنكر على نعيم الفارض من أين سمع هذا من الوليد بن مسلم ؟ فجاء رجل خراساني فقال : أنا دفعته إلى إبراهيم بن أبي الليث في رقعة تلك الجمعة .

فقال يحيى : « لا يسقط حديث رجل برجل واحد ، فلما كان بعد قليل حدث بأحاديث حماد بن سلمة ، عن يعلى بن عطاء ، عن وكيع بن عُدُس ، عن عمه أبي رُزين « أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض » و « ضحك ربنا من قنوط عباده » حدث بها عن هُشيم بن بشير ، عن يعلى بن عطاء ، فقال يحيى بن معين : « إبراهيم بن أبي الليث كذاب لا حفظه الله ، سرق الحديث . اذهبوا فقولوا له يخرجها من أصل عتيق ، فهذه أحاديث حماد بن سلمة لم يشركه فيها أحد ولو حدث بها هُشيم عن يعلى بن عطاء ليس فيها خبر [1]، قلنا : لعل هشيما أن يكون دلسها كما يدلس ؟ فقال هشيم : أخبرنا يعلى بن عطاء علمنا أنه كذاب ... »[2] .

فهكذا كان حال إبراهيم ومآله يعني عند يحيى بن معين - أي أنه صار كذابا ، وقد احتاط ابن معين لتبرئته ما أمكن ، ومع ذلك لم يكن من

---

(١) يعني ليس فيها « أخبرنا » وفيها « عن » أو « قال » مما يستعمله المدلس . وقد وقع في المطبوع من « تاريخ بغداد » « خير » بالياء المثناة من تحت وهو تصحيف مطبعي يدركه من يعلم حال هشيم واشتهاره بالتدليس .

(٢) « تاريخ بغداد » ١٩٠/٦ - ١٩١ ج ٣٢٥١ .

تكذيبه بُدٌّ وذلك توقٌ شديد .

وقال أبو علي ، صالح بن محمد الأسدي : « إبراهيم بن أبي الليث كان يكذب عشرين سنة ، وقد أشكل أمره على يحيى وأحمد وعلي بن المديني حتى ظهر بعد بالكذب ، فتركوا حديثه »(١) .

ففي هذا الكلام ما يدل على أنه كان ثقة عند يحيى بن معين وغيره زمانا طويلا ثم انكشف أمره بعد وظهر كذبه فتركه ابن معين وغيره .

هذا دليل تغيّر اجتهاد يحيى بن معين في إبراهيم وتحوله عن توثيقه وتعديله إلى جرحه وتكذيبه .

ومما تغير فيه اجتهاد الناقد بناء على قول غيره من النقاد ، ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل بشأن :

إبراهيم بن محمد الشافعي (٢)

فإنه ثبت عنه أنه صرح بعدم معرفته وجَهْله حاله ، وثبت عنه أنه أثنى عليه مرة أخرى ، وهذا بناء على قول غيره ممن دلّه عليه .

قال أبو داود : « قلت لأحمد : عن من أكتب بمكة ؟

قال : أبو بِشر ، ختن (٣)المقرىء(٤) والشافعي ، يعني إبراهيم ، أحسن الثناء

---

(١) « تاريخ بغداد » ١٩٣/٦ ج ٣٢٥١ .

(٢) إبراهيم بن محمد بن العباس بن عمر بن شافع بن السائب المطلبي أبو إسحاق المكي ، ابن عم الإمام الشافعي (ت ٢٣٧ وقيل ٢٣٨ هـ) .

(٣) الختن هو الصهر .

(٤) والمقرئ هنا هو عبد الله بن يزيد المكي .

عليه حسين[١] ولا أعرفه » »[٢] .

فقد حكم الإمام أحمد هنا على إبراهيم بن محمد الشافعي أنه لا يعرفه فهذا حكمه فيه إذا اقتصرنا على هذا النص ، وهو معارض بما رواه حرب الكرماني عن أحمد في الراوي نفسه .

قال رحمه الله : « سمعت أحمد بن حنبل يحسن الثناء على إبراهيم بن محمد الشافعي »[٣] .

فهذا الثناء الحسن من الإمام أحمد على إبراهيم بن محمد الشافعي مبني على تزكية حسين كما تقدم آنفا .

فقد تحول في هذا الراوي رأي الإمام أحمد ، وتغيّر اجتهاده فيه بناء على قول غيره فيه ، فانتفى بذلك التعارض المُؤَثِّر عن قول الناقد لتغيّر اجتهاده في الراوي .

وهذا التحول من الناقد من حكم إلى حكم مبني على علم جديد اعتمد فيه على قول الغير ممن هو أدرى بالراوي . أما الحكم الأول فهو موافق للبراءة الأصلية ، إذ الأصل في الراوي
الجهالة حتى تثبت عدالته بتزكية المزكي ، وهذا هو الذي انتقل إليه الإمام أحمد هنا في هذا الراوي .

---

(١) حسين هنا هو ابن علي بن الوليد الجعفي الكوفي (ت ٢٠٣ هـ) .

(٢) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد » ص٢٣٧ - ٢٣٨ ج ٢٤٠ .

(٣) رواه ابن حاتم في « الجرح والتعديل » ١٣٠/٢ ج ٤٠٧ .

ضوابط هذا الباب

*** أقوال الناقد قائمة على الاجتهاد :**

وما كان كذلك كان بلوغ الحق فيه نسبيا ، وتحول رأي الناقد فيه محتملا إذا اختلت العدالة أو انخرم الضبط في الراوي ، ولذلك فإن :

*** أقوال الناقد قد تعرف تغيّرا :**

مبناه على تحقق عدم تأثير طعن في عدالة راو أو ضبطه ، أو اكتشاف طعن خفي على الناقد أولا لما وثقه ، أو تحول في ضبط الراوي لتخليط اعتراه آخر حياته ، أو اغترار من الناقد بظاهر حال الراوي .

*** قد يترك الناقد رأيه الأول في الراوي إلى رأي غيره من النقاد :**

ممن هو أعرف بحال الراوي لكونه من أهل بلده أو من الملازمين له ، أو ممن تتبع مروياته وسبر أخباره ، فأفاده في هذا الراوي ما عمي عليه من أحواله .

وكل هذا من تغير الاجتهاد حيث يتحول الناقد عن رأيه الأول إلى نقد مخالف مبناه على حجة أقوى .

ومن التعارض بين قولي الناقد ما تدعو إليه ضرورة النقد من تنريع الاجتهاد ، كأن تكون للراوي حالات مختلفة في روايته ، كأن يضبط شيئا ويخلط في شيء آخر ، أو يصيب في شيء ويخطىء في شيء آخر ، فالتحقيق فيمن كان هذا شأنه أن يصوب في ما أصاب فيه ، ويخطأ فيما أخطأ فيه .

وفي الباب القادم عرض لنماذج من اختلاف أحوال الراوي دعت إلى اختلاف مصطلحات الجرح والتعديل الواردة عن الناقد في الراوي الواحد .



اختلاف أحوال الراوي



إن كثيرا من أقوال الناقد المتعارضة يحتاج في فهمها إلى تتبع واستقراء ، لمعرفة الوجوه والمناسبات والأسيقة التي صدرت فيها ، لتفهم على وجهها المقصود ، وتحمل على ما أراده الناقد منها .

فقد يصدر عن الناقد - في الراوي - مصطلح هو الحكم العام والمطلق الذي يُحكم به على من صدر فيه ، ومع ذلك فقد يعرض لذلك الراوي نفسه حال خاص يقتضي الحكم بخلاف الحكم العام ، كأن يكون الراوي ثقة لكنه أخطأ في شيء معين ، أو ضعف في راوٍ ، أو في رواية أهل بلد عنه ، فتبدو أقوال الناقد فيه متعارضة ، خصوصا إذا جردت عن السياق الذي وردت فيه .

وقد يكون الراوي - عند الناقد - ثقة أو صدوقا ، فيقرن بكبار الحفاظ فيضعفه الناقد بالنسبة لمن هو أعلى منه طبقة [من أصحاب شيخ ما] أو أكثر ضبطا ومعرفة وإتقانا . فتبدو أقوال الناقد فيه مختلفة لما بترت عن سياقها ، أو اختصرت وجردت .

وعكس ذلك واقع أيضا أن يكون الراوي - عند الناقد - ضعيفا - ضعفا قريبا محتملا - فيقرن بمن هو أشد ضعفا منه ، فوثقه توثيقا نسبيا إشارة إلى أنه أحسن حالا وأوثق نسبيا ممن قرن معه من الضعفاء والمتروكين وإن كان ذلك الراوي ضعيفا في نفسه بمفرده .



الفصل الأول

حمل أحد المصطلحين على حديث أو أحاديث



ومما يبدي التعارض – أيضا – بين أقوال الناقد في الراوي الواحد – أن يكون الراوي ضعيفا عند الناقد ، فيصدر فيه من مصطلحات التجريح ما يدل على ضعفه ، ثم يوثقه بعد ذلك لكونه أصاب في شيء ، أو حفظ شيئا ، أو وافق الثقات على لفظ أو رواية أو إسناد أو ضبط رواية شيخ أتقنها على ضعفه المطلق .

وكل ذلك إنصاف واحتياط ودقة وتتبع من الناقد لأحوال الراوي العامة والخاصة ، وحكم على كل حال بما يناسبه .

قال أبو الوليد الباجي : « واعلم أنه قد يقول المعدِّل فلان « ثقة » ولا يريد أنه « ممن يحتج بحديثه » ويقول فلان « لا بأس به » ويريد به أنه « يحتج بحديثه » ، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له ، فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال له ما تقول في فلان وفلان ؟

فيقول فلان « ثقة » يريد أنه ليس من نمط من قرن به وأنه « ثقة » بالإضافة إلى غيره .

وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول « لا بأس به » .

فإذا قيل « أهو ثقة ؟ » قال : الثقة غير هذا » .

يدل على ذلك ما رواه أبو عبد الله بن البيع قال سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني يقول سمعت أبا بكر محمد بن النضر الجارودي يقول : سمعت عمرو بن علي يقول : أنبأنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا أبو خَلْدة فقال رجل : يا أبا سعيد : أكان ثقة ؟

فقال « كان خيارا وكان مسلما وكان صدوقا ، الثقة شعبة وسفيان » وإنما أراد عبد الرحمن بن مهدي - رحمه الله - التناهي في الإمامة ، [ولو] (١) لو يوثق من أصحاب الحديث إلا من كان في درجة شعبة وسفيان الثوري لقل الثقات ولبطل معظم الآثار . وأبو خلدة هذا ، خالد بن دينار البصري .

أخرج البخاري في الجمعة ، والتعبير ، والعلم ، عن حَرَمِيّ بن عمارة ، عنه عن أنس .

وقال عمرو بن علي : « سمعت يزيد بن زريع يقول : حدثنا أبو خلدة وكان ثقة ، ولكن عبد الرحمن لم يرد أن يبلغه مبلغ غيره ممن هو أتقن منه ، وأحفظ وأثبت وذهب إلى أن يبين أن درجته دون ذلك ، ولذلك قال :

« كان خيارا كان صدوقا ، وهذا معنى الثقة إذا جمع الصدق والخير مع الإسلام » .

و روى عباس بن محمد الدوري عن ابن معين أنه قال : « محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجة » .

وأصل ذلك أنه سئل عنه وعن موسى بن عُبَيْدَةَ بن الرَّبذي أيهما أحب إليك ؟ فقال : محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجة ، فإنما ذهب إلى أنه أمثل في نفسه من موسى بن عُبيدة الربذي » .

وقد روى عثمان بن سعيد الدارمي قال : أحمد بن حنبل : « ذكر عند يحيى

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من طبعة وزارة الأوقاف المغربية من كتاب التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح حيث ورد النص والسياق يقتضيها .

ابن سعيد عُقيل وإبراهيم بن سعد ، فجعل كأنه يضعفهما ، فهذا ذكره لعقيل ولم يذكر سبب ذلك ، ولعله قد ذكر له مع مالك ، ولو ذكر مع زمعة بن صالح ، أو صالح بن أبي الأخضر ، لوثقه وعظم أمره .

وقال عبد الرحمن الرازي : « قيل لأبي حاتم : أيهما أحب إليك ؟ يونس أو عقيل ؟

فقال : « عقيل لا بأس به » .

فقد قال في مثل عقيل « لا بأس به » ويريد بذلك تفضيله على يونس ، ولو قرن له بعبد الجبار بن عمر لقال : « عقيل ثقة ، ثبت ، متقدم متقن » .

وقد سئل عنه أبو زرعة الرازي فقال : « ثقة صدوق » فوصفه بصفته لما لم يقرن بغيره .

وقد ذكر لأبي عبد الرحمن النسائي تفضيل ابن وهب : الليث على مالك فقال : « وأي شيء عند الليث ، لولا أن الله تداركه لكان مثل ابن لهيعة ولا خلاف أن الليث من أهل الثقة والتَّثبتِ ولكنه إنما أنكر تفضيله على مالك أو مساواته به .

قال أبو عبد الله : « وسمعت أبا العباس يقول : « سمعت عباس بن محمد يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : قال لي يحيى بن سعيد القطان : « لو لم أحدث إلا عن كل من أرضى لما حدثت إلا عن خمسة » .

وهذا لا خلاف أنه أراد بذلك النهاية فيما يرضيه ، لأنه قد أدرك من الأئمة الذين لا يطعن عليهم أكثر من هذا العدد ، لأنه قد سمع من يحيى بن سعيد الأنصاري ، ومالك بن أنس ، وعبيد الله بن عمر العمري ، وهشام بن عروة ،

وابن جريج ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وسعيد بن أبي عَرُوبَة وسفيان الثوري وشعبة .

وأدرك معمرا وابن عيينة ، وهشاما الدَّسْتَوَائي ، والأوزاعي ونظراءهم كثيرا ، والأعمش ، وحماد بن زيد ، وابن عُلية ، وعاصر وكيعا ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الله بن المبارك ، وجماعة من أئمة الحديث الذين لا مزيد عليهم .

وروى ابن المبارك عن سفيان الثوري أنه قال : « أدركت حفاظ الناس أربعة ، عاصما الأحوال ، وإسماعيل بن أبي خالد ، ويحيى بن سعيد قال : « وأرى هشاما الدستوائي منهم ، ولم يرد بهذا أنه لم يدرك حافظا غير هؤلاء ، فقد أدرك الأعمش ، ومالكا ، وابن عيينة ، وشعبة ، وعبيد الله بن عمر ، وأيوب السَّخْتَياني ، وسليمان التيمي .

وقد قال سفيان مرة أخرى : « حفاظ البصرة ثلاثة ، سليمان التيمي ، وعاصم الأحول ، وداود بن أبي هندْ ، وكان عاصم أعظمهم ، ولا شك أنه أراد في حديث مخصوص أو معنى مخصوص ، فإنه قد كان بالبصرة أيوب السَّخْتِيَاني ويونس بن عبيد ، وعبد الله بن عون وسعيد بن أبي عروبة وغيرهم ، ممن هو أحفظ في الجملة ، وأتقن من عاصم .

وقد روى ابن معين قال : « حجاج بن محمد : قال شعبة ، عاصم أحب إليَّ من قتادة في أبي عثمان لأنه أحفظهما » .

فبيَّن شعبة وجه تفضيله له ، أن ذلك مما يختص بحديث أبي عثمان النهدي ، فلا يشك أحد في تفاوت ما بين قتادة وعاصم بن سليمان في غير أبي عثمان .

وقد قال علي بن المديني : « سمعت يحيى بن سعيد ، وذكر عنده عاصم الأحول فقال : « لم يكن بالحافظ » .

فإما أن يكون قد ظهر ليحيى بن سعيد من حديث عاصم في شيخ من الشيوخ ما اقتضى مخالفة ما قال سفيان وشعبة فيه ، أو قد قرن له بمن هو فوقه في الحفظ والإتقان كالزهري والأعمش وقتادة ويحيى بن أبي كثير فقصر به عن رتبهم .

وقد قال أبو زرعة فيه « هو صالح الحديث » فتأمل تفاوت هذه الألفاظ في ذكره ، واعلم أن موجب ذلك اختلاف السؤال والله أعلم .

وقال عبد الرحمن بن مهدي : « أئمة الناس في زمانهم أربعة : حماد بن زيد بالبصرة ، وسفيان بالكوفة ، ومالك بالحجاز ، والأوزاعي بالشام . يعني في الحديث والعلم ، وقد ترك الليث بمصر وترك جماعة غير هؤلاء .

فهذا كله يدل على أن ألفاظهم في ذلك تصدر على حسب السؤال ، وتختلف بحسب ذلك ، وتكون بحسب إضافة المسؤول عنهم بعضهم إلى بعض . وقد يحكم بالجُرْحَة على الرجل بمعنى لو وجد في غيره لم يجرح به لما شهر من فضله وعلمه ، وأن حاله يحتمل مثل ذلك ، فقد قال علي بن المديني : « كتبنا عن ابن نمير قديما ، لا يذكر الحارث بن حَصِيرَة ولا أبا يعفور ، ولا حلام بن صالح . وإنما كان يحدث عن هؤلاء الضعفاء ثم حدث عن هؤلاء بعد ثم قال : « لو كان غير ابن نمير لكان ، ولكنه صدوق » .

فعلى هذا تحمل ألفاظ الجرح والتعديل من فهم أقوالهم وأغراضهم ، ولا يكون ذلك إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن .

وأما من لم يعلم ذلك ، وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من أهل الجرح والتعديل ، فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل ولا اعتبارها بشيء مما ذكرناه ، وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه ، ويقف عند اختلافهم واختلاف عباراتهم ، والله الموفق للصواب برحمته » [(١)].

وهذه بعض النماذج البيانية لما أصَّله الحافظ أبو الوليد الباجي من اختلاف الأحوال الداعية لاختلاف مصطلحات الجرح والتعديل الواردة عن الناقد الواحد .

من إحكام نقد الناقد حُكمهُ على الراوي بما يستحقه من ألفاظ الجرح والتعديل ، وذلك من خلال تتبعه لمروياته وسبرها . فينتهي فيه إلى أنه « ثقة » أو « حجة » أو « ثقة حجة » أو « لا بأس به » أو « حسن الحديث » أو « صالح الحديث » أو صدوق » ... إلخ .

أو « ضعيف » أو « ليس بشيء » أو « ليس بثقة » ... إلخ الحديث ، فيكون هو هذا الحكم المطلق الذي خلص إليه الناقد باعتباره لحديث الراوي .

وقد يحكم عليه حكما مغايرا ، يرتبط بشيء رواه الراوي أخطأ فيه ، كحديث أو أحاديث معينة ، أو أصاب فيه ، ووافق فيه الثقات ، كحفظه لحديث أو أحاديث - على ضعفه - أو إتقانه حديث شيخ .

فإذا ورد قول الناقد الخاص بشيء مما أخطأ فيه الراوي - إن كان ثقة - أو مما أصاب فيه - إن كان ضعيفا - وجرد عن سياقه ومناسبته ظهر التعارض بين قولي الناقد ،

---

(١) التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في « الجامع الصحيح » ١/٢٥٦ - ٢٦٢ .

فاحتاج الأمر إلى التتبع لبيان ارتباط أحد المصطلحين المتعارضين بشيء خاص .
وفي هذا الفصل عرض لنماذج من تعارض مصطلحات الناقد في الراوي حمل فيها أحد المصطلحين على الإطلاق والآخر على التقييد .
فمن تعارض قولي الناقد في الراوي الواحد ما جاء عن يحيى بن معين في :

عبد المتعال بن طالب(١)

فقد نقل عنه تضعيفه وتوثيقه فمما ورد في تضعيفه ما نقله الحافظ ابن حجر العسقلاني عن ابن عدي حيث قال : « وذكره ابن عدي في « الكامل » وروى عن عثمان الدارمي أنه سأل ابن معين عن حديث هذا عن ابن وهب فقال « ليس هذا بشيء » (٢).
هكذا أورد الحافظ ابن حجر قول بن معين في عبد المتعال - من طريق عثمان الدارمي - فأَبْدَى ذلك ضعف هذا الرجل عند يحيى ، وهو معارض بما نقل عنه أيضا من توثيق الراوي نفسه من طريق الدارمي أيضا - ومن طريق غيره .
قال عثمان : « وسألته عن عبد المتعال بن طالب ؟ » فقال : « ثقة » (٣) .
وقال ابن محرز : « وسمعت يحيى وذكر عبد المتعال بن طالب فقال « هو مسكين لا بأس به » »(٤) .

---

(١) عبد المتعال بن طالب بن إبراهيم الأنصاري الظُّفري أبو محمد البغدادي (ت ٢٢٢ هـ) .
(٢) « تهذيب التهذيب » ٣٨٠/٦ وانظر « الكامل » لابن عدي ٣٤٦/٥ - ٣٤٧ .
(٣) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص١٨٧ ج ٦٨٣ .
(٤) « معرفة الرجال » ليحيى بن معين رواية ابن محرز عنه ٩٣/١ ج ٣٥٧ و ١٧٨/٢ ج ٥٨٤ .

والمصطلحان بمعنى واحد عند يحيى . أعني « ثقة » و « لا بأس به » .

وقال الحافظ المزي : « قال عبد الخالق بن منصور وغيره عن ابن معين « ثقة »[(١)] .

فعُلِمَ بهذا أن جمهور أصحاب يحيى رووا عنه توثيق عبد المتعال ، فما وجه قول يحيى – فيما رواه عنه الدارمي – « ليس هذا بشيء ؟ » في مقابلة ما نقل عنه من توثيق لهذا الراوي .

من خلال التتبع يتبين أن قول يحيى المطلق في عبد العال هو التوثيق ، وما نقل عنه من تجريح فيه مقيد بشيء معين ، وهو حديث أنكره عليه يحيى ، يتبين ذلك من خلال استعراض السياق الذي احتف بقول يحيى بن معين في معرض الطعن في عبد المتعال .

قال عثمان الدارمي : « قلت ليحيى : حدثنا عبد المتعال ، عن وهب ، عن عمرو عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن صلة عن خباب قال ، قال النبي ﷺ : « الخيل ثلاثة » فقال : « ليس هذا بشيء » »[(٢)] .

فدل هذا على أن كلام ابن معين في عبد المتعال هو بخصوص هذا الحديث الذي أنكر عليه[(٣)] .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٣٧٩/٦ .

(٢) « تاريخ عثمان الدارمي » ص١٨٧ – ١٨٨ ج ٦٨٤ .

(٣) أوضح ابن عدي وجه إنكار يحيى على عبد المتعال رواية هذا الحديث حيث قال : « وهذا الذي ذكره في هذه الحكاية أن ابن وهب رواه عن عمرو بن الحارث ، عن إسماعيل بن أبي خالد لم يروه ابن وهب عن عمرو ، وإنما رواه عن مسلمة بن علي ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، ومسلمة ضعيف وعمرو ثقة » . « الكامل » ٣٤٧/٥ .

ولهذا قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : « هذا ليس بصريح في تضعيفه لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه »(١) .

وقد تابع ابن معين على توثيق عبد المتعال جماعة من النقاد .

قال يعقوب بن شيبة : « ثنا هارون بن معروف وعبد المتعال بن طالب وكانا ثقتين »(٢) .

وقال أبو زرعة الرازي : « شيخ ثقة كتبنا عنه ببغداد »(٣) .

وقال الدارقطني : « ثقة »(٤) .

ومن التعارض الوارد عن الناقد الواحد في الراوي الواحد الذي يحمل فيه مصطلح الجرح على شيء خاص ، ويكون الأصل في ذلك الراوي التوثيق ما نقل عن يحيى بن معين من أقوال ظاهرة الاختلاف في :

عمرو بن أبي عمرو(٥) .

فمما جاء عنه في التوثيق قوله فيه : « ليس به بأس »(٦).

وهذا يرادف قوله « ثقة » على ما هو معلوم في استعمال يحيى بن معين ،

---

(١) « هدي الساري » ص٤٢١ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٣٧٩/٦ .

(٣) « الجرح والتعديل » ٦٨/٦ ج ٣٥٦ .

(٤) « سؤالات الحاكم للدارقطني » ص٢٤٢ ج ٣٩٧ .

(٥) عمرو بن أبي عمرو - اسمه ميسرة - مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي أبو عثمان المدني (ت ١٤٤ هـ) .

(٦) « الضعفاء والمتروكين » لابن الجوزي ٢٣٠/٢ .

وهذا التوثيق عورض بتضعيف يحيى بن معين نفسه لهذا الراوي . حيث روى عباس الدوري عنه قوله فيه : « في حديثه ضعف »[١] .

وقوله أيضا : « ليس بحجة »[٢] .

وبعد الاستقراء والتتبع يتبين أن هذا الراوي ثقة عند يحيى بن معين وإنما ضعّف في حديث أو حديثين رواهما - وأصلهما واحد - عن عكرمة عن ابن عباس ، وفيما سوى ذلك فهو ثقة .

روى ابن عدي من طريق ابن أبي مريم قال : سمعت يحيى بن معين يقول عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ثقة ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « اقتلوا الفاعل والمفعول به »[٣] .

فعلى هذا يحمل قول ابن معين السابق : « في حديثه ضعف » . يعني في حديثه عن عكرمة عن ابن عباس . وقوله « ليس بحجة » لا ينافي كونه ثقة لما علم من التميز - في استعمال ابن معين - بين الحجة والثقة ، فالحجة أرفع أو أعلى من الثقة عنده ، كما أن « الثقة » يرادف من قال فيه « ليس به بأس » وقد جمع يحيى بن معين بين معنيي الجرح والتعديل اللذين وصف بهما هذا الراوي في عبارات متفرقة - في صيغة فنية - واحدة يدل على توسط هذا الراوي ، وتشير في الوقت نفسه إلى ما اشتملت عليه بعض روايته من لين حيث قال فيه :

---

(١) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٤٥١/٢ ج ٩٣٥ .

(٢) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٤٥١/٢ ج ١٠٥١ .

(٣) « الكامل » ١١٦/٥ .

« ليس به بأس ، وليس هو بالقوي »[١] .

وقد ذهب في هذا الراوي مذهب ابن معين - من تضعيفه فيما روى عن عكرمة - جماعة من النقاد .

قال الترمذي : « حدثنا محمد بن عمرو ، حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة ، عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ، ومن وجدتموه وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » .

قال الترمذي : « سألت محمدا (يعني البخاري) عن حديث عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة عن ابن عباس ؟

فقال : « عمرو بن أبي عمرو صدوق ، ولكن روى عن عكرمة مناكير ، ولم يذكر في شيء من ذلك أنه سمع عن عكرمة »[٢] .

فهذا رأي البخاري في رواية عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة ، فهو مقارب لرأي ابن معين .

وقال العجلي : « ثقة ينكر عليه حديث البهيمة »[٣] .

فهذا مما يؤكد المعنى الذي أشرنا إليه آنفا أن يحيى بن معين يرى أن عمرو بن

---

(١) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٤٥٠/٢ ج ٨٨٣ وورد فيه « ليس بن بأس » وهو تصحيف مطبعي .

(٢) « علل الترمذي الكبير » ص٢٣٦ ج

(٣) « تاريخ الثقات » ص٣٦٧ ج ١٢٧٦ .

أبي عمرو ثقة ، هذا حكمه المطلق فيه ، ، في حين ينكر عليه الحديث المشار إليه من رواية عكرمة عن ابن عباس ، على أن من العلماء من صحح هذا الحديث(١) . كما أن من العلماء من ينسب الاضطراب في رواية عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة إلى عكرمة(٢) . وتلك قضية أخرى لا يهمنا التحقيق فيها هنا وإنما يهمنا التوفيق بين قولي ابن معين في عمرو ابن أبي عمرو .

ومما جاء عن الناقد في الراوي الواحد من قولين ظاهرين في التعارض قولا يحيى بن معين في :

عبد الله بن المثنى(٣) :

فإنه روى عنه إسحاق بن منصور أنه قال : « عبد الله بن المثنى « صالح » [الحديث](٤) » »(٥) .

وهذا يقتضي أن يكون هذا الراوي حسن الحديث ، غير أنه روى ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين قوله فيه أيضا « ليس بشيء »(٦) ، وهذا على ظاهرة جرح شديد يفيد ضعف عبد الله بن المثنى ، وقد جمع بعض المحققين بين قولي ابن معين في هذا الراوي بأن الأصل فيه التوثيق والجرح يحمل على حديث معين .

---

(١) انظر « إرواء الغليل » للشيخ الألباني ١٦/٨ - ١٨ .

(٢) انظر « شرح علل الترمذي » لابن رجب ٢٩٧/٢ .

(٣) عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري ، أبو المثنى الأنصاري البصري .

(٤) الزيادة بين المعقوفين من « ميزان الاعتدال » ٥٠٠/٢ .

(٥) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١٧٧/٥ ج ٨٣٠ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ٣٨٨/٥ و « ميزان الاعتدال » ٥٠٠/٢ .

قال الحافظ ابن حجر : « وقول ابن معين « ليس بشيء » أراد به في حديث بعينه سئل عنه ، وقد قواه في رواية إسحاق بن منصور عنه »[١] .

ومن صيغ التجريح الواردة عن الناقد ، وقد قُصِد بها شيء خاص ، قول يحيى بن معين في :

إسماعيل بن زكريا الخُلقاني

« ضعيف »[٢] . وهي معارضة بما رواه جمهور أصحاب يحيى بن معين عنه من توثيق إسماعيل كقوله « ثقة »[٣] .

وقوله : « ليس به بأس »[٤] .

وهما بمعنى واحد عند ابن معين .

واللفظان الأخيران يؤكدان إرادة التوثيق ، بل معناهما أي التوثيق هو حكم يحيى المطلق في إسماعيل ، وما روي عنه من تضعيف محمول على شيء معين ، فقد بيَّن التتبع أن كلام يحيى في إسماعيل يختص بثلاثة أحاديث انتقدها عليه .

قال عباس الدوري : « سمعت يحيى يقول : « ثلاثة أحاديث لا يرويها إلا

---

(١) « فتح الباري » ١/١٨٩ .

(٢) رواه ابن عدي في « الكامل » ١/٣١٧ من طريق الليث بن عبدة ، والعقيلي في « الضعفاء الكبير » ١/٧٨ ج ٨٤ من طريق عبد الملك بن محمد الميموني .

(٣) في رواية عباس الدوري عنه انظر « التاريخ » ٢/٣٤ ج ١٢٥٠ ورواية بن أبي خيثمة عنه . انظر : « الجرح والتعديل » ٢/١٧٠ ج ٥٧٠ .

(٤) في رواية أبي خالد الدقاق ص٨٨ ج ٢٨٠ ورواية ابن محرز ١/٨٥ ج ٢٨٧ .

إسماعيل بن زكريا .

[الحديث الأول] حديث عاصم الأحول عن ابن سيرين قال : « كانوا لا يسألون عن الإسناد حتى كانت الفتنة » .

والحديث الثاني : حديث الحسن بن عبيد الله قال قلت لإبراهيم أَعِدُ الموعد حتى متى أنتظر ؟

قال : حتى يجيئ وقت الصلاة الأخرى .

والحديث الثالث : حديث المغيرة عن إبراهيم في الذي به لمسة [(١)] إذا أفاق توضأ »[(٢)] .

فعباس الدوري الذي نقل عن ابن معين توثيق إسماعيل هو الذي نقل نقده لهذه الأحاديث الثلاثة فلم ير ذلك من التعارض في شيء فهو يرى - كما يمكن أن يرى غيره - أن التوثيق عام ، والتجريح خاص بما انفرد به إسماعيل من هذه الأحاديث الثلاثة .

ومع ذلك فكلام يحيى في الأحاديث الثلاثة لا يسلم كله من اعتراض ، فقد تابع إسماعيل بن زكريا على الحديث الأول جرير بن عبد الحميد الضبي ، أخرجه الخطيب البغدادي من طريق محمد بن حُميد الرازي عن جرير عن عاصم عن ابن سيرين بنحوه [(٣)] .

---

(١) في « الكامل » ٣١٨/١ و « الميزان » ٢٩٩/١ وغيرهما (الذي به لمم) . و « اللمم : طرف من الجنون يلم بالإنسان ، أي يقرب منه ويعتريه » النهاية ٢٧٢/٤ .

(٢) « تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه » ٤٣١/٣ ج ٢١١٥ .

(٣) انظر « الكفاية » ١٢٢ .

ومن سلك فيه ابن معين هذا المسلك أي توثيق مطلق وجرح خاص:

أسامة بن زيد الليثي[(١)] .

فمما ورد عنه فيه من التوثيق المطلق قوله « ثقة »[(٢)] وقوله « ثقة حجة »[(٣)] و « ثقة صالح »[(٤)] .

والصيغة الثانية وهي قوله « ثقة حجة » من أعلى درجات التوثيق عند يحيى ابن معين وغيره ، وهي تزكية يبعد معها احتمال أي ضعف ومع ذلك روى ابن الجنيد عن يحيى بن معين في الراوي نفسه قوله « صالح ليس بذاك »[(٥)] . يعني أنه صالح في دينه ، لكنه ليس بذاك القوي في ضبطه . فكيف جاز مثل هذا القصور في الضبط على من كان « ثقة حجة » ؟ .

الذي يتبين من جلال التتبع لأقوال ابن معين وغيره من النقاد في هذا الراوي أنه ثقة أو ثقة حجة في عموم روايته ، ومع ذلك أنكر عليه بعض ما روى ، وعلى هذا يحمل قول ابن معين في رواية ابن الجنيد « صالح وليس بذاك » يؤيد هذا قول ابن البرقي عن ابن معين : « أنكروا عليه أحاديث »[(٦)] .

وأسامة بن زيد أَخَذَ عليه بعض ما روى بعض النقاد قبل ابن معين .

---

(١) أسامة بن زيد الليث ، مولاهم أبو زيد المدني (ت ١٥٣ هـ) .

(٢) رواه عنه عباس الدوري في « التاريخ » ٢/٢٢ - ٢٣ ج ٦٦٥ و ٧١٧ و ٧٧٨ .

(٣) رواه عنه أحمد بن أبي مريم انظر « ميزان الاعتدال » ١/١٧٤ و « تهذيب التهذيب » ١/٢٠٩ .

(٤) رواه عنه أبو يعلي الموصلي انظر « تهذيب التهذيب » ١/٢٠٩ .

(٥) « سؤالات ابن الجنيد » ص١١٢ ج ٥٨٥ .

(٦) « تهذيب التهذيب » ١/٢٠٩ .

قال الفسوي : « وأما أسامة بن زيد الليثي فقد تكلم فيه يحيى القطان وأَمْسَكَ عن حديثه ، وهو عند أهل المدينة وأصحابنا ثقة مأمون » (١).

وقد أشار يحيى بن معين بقوله : « أنكروا عليه أحاديث » إلى ما أخذه عن شيخه يحيى القطان من طعنه على أسامة في شيئين .

أحدهما : روايته عن عطاء بن أبي رباح عن جابر مرفوعا : « أيام منى كلها مَنْحَرٌ .. الحديث»(٢) .

ثانيهما : رواية أسامة بن زيد عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب .

قال العقيلي : « حدثنا محمد بن عيسى ، قال حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا يحيى بن سعيد بأحاديث أسامة بن زيد ، ثم تركه ، وقال يقول سمعت سعيد بن المسيب « على النُّكرة لِمَا قال »(٣) .

قال الحافظ ابن حجر : « قال ابن القطان [الفاسي] : « هذا أمر منكر لأنه بذلك يساوي شيخه(٤) الزهري » .

---

(١) « المعرفة والتاريخ » ٤٣/٣ .

(٢) أورد الفسوي هذا الحديث في « المعرفة والتاريخ » ١٨٠/٣ - ١٨١ من طريق أسامة بن زيد عن عطاء عن جابر مرفوعا ثم قال : « وكان يحيى القطان أنكر هذا الحديث ، فتكلم في أسامة لهذا الحديث ، وأسامة عند أهل بلده بالمدينة ثقة مأمون ، وكان يجب على يحيى غير ما قال لأن قيس بن سعد قد روى بعض هذا عن عطاء بن جابر عن النبي ﷺ » .

(٣) « الضعفاء الكبير » ١٧/١ - ١٨ ج ٢ .

(٤) وقع في « تهذيب التهذيب » ٢١٠/١ « نسخة الزهري » وهو تصحيف والتصويب من « بيان الوهم والايهام » لابن القطان الفاسي ٨٤/٤ ج ١٥١٧ ويدل عليه أيضا قوله في النص أعلاه « يقول سمعت سعيد بن المسيب » على النكرة لما قال .

ثم تعقبه ابن حجر بقوله : « ولم يرد يحيى القطان بذلك ما فهمه عنه بل أراد ذلك في حديث مخصوص يتبين من سياقه ، اتفق أصحاب الزهري على روايته عنه عن سعيد بن المسيب بالعنعنة ، وشذ أسامة فقال عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب « فأنكر عليه القطان هذا لا غير »(١) .

فهذا مما قصده يحيى بن معين بقوله – في رواية ابن البرقي – « أنكروا عليه أحاديث » ويدل على ذلك قول ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة « كان يحيى بن سعيد يضعفه »(٢).

والمقصود هنا أن قول ابن معين المطلق في أسامة بن زيد هو التوثيق . وما روى عنه من تجريح معارض كقوله : « ليس بذاك » محمول على شيء معين ، وهو ما أنكر عليه مما تقدم ذكره عن القطان ، وقد تابع ابن معين على توثيق أسامة نقاد آخرون .

قال علي بن المديني : « كان عندنا ثقة »(٣) .

وقال العجلي : « ثقة »(٤) . ووثقه الفسوي كما تقدم .

وقال ابن نمير : « مدني مشهور »(٥) .

ومن النقد الذي يحمل على شيء معين من رواية الراوي ، وقد عارض حكم

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٢١٠/١ .

(٢) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٢٨٥/٢ ج ١٠٣١ .

(٣) « سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني » ص٩٨ ج ١٠٣ .

(٤) « تاريخ الثقات » ص٦٠ ج ٥٩ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٢٠٩/١ .

الناقد المطلق - ما روي عن الإمام أحمد في :

حَكيم بن جُبَيْر [(١)]

حيث قال فيه « هو حسن »[(٢)] .

فإن هذا من مصطلحات التعديل عند النقاد - ومنهم الإمام أحمد بن حنبل .

وقد جاء عنه أيضا ما يعارض قوله في هذا الراوي حيث روى عنه ابنه عبد الله قوله : « وحكيم ضعيف الحديث مضطرب » [(٣)]. والاضطراب معناه أن الراوي يأتي بروايات على أوجه مختلفة لا يمكن الجمع بينها .

وقال المروذي : « وسألته عن حكيم بن جُبير فقال : « ليس بذاك »[(٤)] » .

يعني ليس بذاك القوي ، أو ليس بذاك المعتمد ، أو ليس بذاك الحافظ أو غير ذلك مما يفهم منه عدم الاعتداد برواية الرجل .

والقولان الأخيران عن أحمد - أعني الجرح - يمثلان الحكم المطلق في هذا الراوي ، وما نقل عنه من التوثيق أولا وهو خاص بحديث معين ، ذهب إليه أحمد .

قال ابن عدي : « سمعت أحمد بن حفص يقول : « سئل أحمد بن حنبل - يعني وهو حاضر - متى تحل الصدقة ؟

---

(١) حكيم بن جُبير الأسدي ، ويقال مولى الحكم بن أبي العاص الثقفي الكوفي .

(٢) « شرح علل الترمذي » لابن رجب ٥٦٦/٢ .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال » عن الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله عنه ٣٩٦/١ ج ٧٩٨ .

(٤) « العلل ومعرفة الرجال » عن الإمام أحمد رواية المروذي عنه ص٨٧ ج ١٢٢ .

قال إذا لم يكن خمسون درهما ، أو حسابها من الذهب ، قيل له . حديث حَكيم بن جبير ؟ قال : نعم »[١] .

وحديث حكيم بن جبير المشار إليه رواه أحمد من طريق وكيع ثنا سفيان عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « من سأل وله ما يغنيه جاءت يوم القيامة خُدوشا ، كدوشا في وجهه .

قالوا يا رسول الله : وما غناه .

قال خمسون درهما أو حسابها من الذهب »[٢].

قال ابن رجب الحنبلي في حكيم بن جبير : « وقد تقدم أن الترمذي حسن حديثه » .

وقال أحمد في رواية عنه في حديث الصدقة « هو حسن » واحتج به ، وقال مرة في حكيم : « هو ضعيف الحديث مضطرب » »[٣] .

فقول أحمد المطلق في حكيم هو التضعيف ، وقد تابعه على هذا الحكم جمهور النقاد .

قال ابن مهدي : « إنما روى أحاديث يسيرة ، وفيها أحاديث منكرات »[٤] .

---

(١) « الكامل » ٢١٨/٢ .

(٢) « المسند » ٣٨٨/١ و ٤٤١ وأخرجه الترمذي في « سننه » ٤٠/٣ - ٤١ ج ٦٥٠ كتاب الزكاة ، باب ما جاء من يحل له الزكاة .

(٣) « شرح علل الترمذي » ٥٦٦/٢ .

(٤) رواه ابن عدي في « الكامل » ٢١٧/٢ .

وقال يحيى بن معين : « ليس بشيء »(١) .

وقال البخاري : « كان شعبة يتكلم فيه »(٢) .

وقال الآجري عن أبي داود : « ليس بشيء »(٣) .

وقال أبو حاتم الرازي : « ما أقربه من يونس بن خباب في الرأي والضعف ، وهو ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، له رأي غير محمود ، نسأل الله السلامة »(٤) .

وقال النسائي : « ضعيف »(٥) .

وقال الدارقطني : « يترك »(٦).

ومما جاء عن الناقد من أقوال ظاهرة في التعارض ، قولا الإمام أحمد بن حنبل في :

حماد بن سلمة (٧)

فإنه وثقه مرة وضعفه أخرى ، وظهر من خلال تتبع أقوال الإمام أحمد - وغيره - في حماد أن له أخطاء وأوهاما كثيرة ، ومع ذلك فقد سَلِمَ له ما روى عن ثابت بن أسلم البُناني ، وحُميد الطويل ، فإنه قد أتقن حديثهما

---

(١) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ١٢٧/٢ ج ١٣٦٣ .

(٢) « الضعفاء الصغير » ص٣٤ ج ٨٣ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٤٤٦/٢ .

(٤) « الجرح والتعديل » ٢٠٢/٣ ج ٨٧٣ .

(٥) « الضعفاء والمتروكين » للنسائي ص٣١ ج ١٢٩ .

(٦) « أسئلة البرقاني » للدارقطني ص٢٤ ج ١٠٠ .

(٧) حماد بن سلمة بن دينار البصري ، أبو سلمة (ت ١٦٧ هـ) .

حتى صار مقدما على غيره فيهما ، وإن تُكُلِّمَ في روايته عن غيرهما .

فمما ورد عن الإمام أحمد من توثيق في حماد - قول محمد بن مُطَهِّر : « سألت أحمد بن حنبل ، فقال : حماد بن سلمة عندنا من الثقات ، ما نزداد فيه كل يوم إلا بصيرة »[1] .

وقال الإمام أحمد في الحَمَّادين[2] : « ما منهما إلا ثقة »[3] .

وقال سعيد بن أبي سعيد الأراطي الرازي : « سئل أحمد بن حنبل عن حماد بن سلمة فقال : « صالح »[4] .

فهذه الأقوال عن أحمد دالة على عدالة حماد وضبطه ونبله ، وقد عارضها قول محمد بن يحيى النيسابوري : « قلت لأبي عبد الله في بعض حديث حماد : « صحيح » ؟ وذكرت له خطأه .

فقال : « إن حماد بن سلمة يخطئ ، وأما بيده خطأ كثيرا ، ولم ير بالرواية عنه بأسا » [5]

ويظهر من خلال التتبع والاستقراء أن الخطأ المشار إليه في قول أحمد هو ما كان من غير رواية حماد عن ثابت وحُميد الطويل .

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ٤٤٨/٧ و ٤٥٢ - ٤٥٣ وروى ابن عدي الجملة الأولى منه ٢٥٤/٢ و ٢٥٥ بلفظ « حماد بن سلمة عندنا ثقة » .

(٢) يعني حماد بن سلمة وحماد بن زيد .

(٣) « تهذيب التهذيب » ١٢/٣ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١٤١/٣ ج ٦٢٣ .

(٥) « بحر الدم » ص١٢٢ .

قال أبو داود : « سمعت أحمد قال : « ليس أحد أثبت في ثابت من حماد ابن سلمة ، هؤلاء الشيوخ يتوهمون » »[١].

وقال أبو طالب قال أحمد بن حنبل : « حماد بن سلمة أثبت الناس في حُميد الطويل سمع منه قديما ، وأثبتُ في حديث ثابت من غيره »[٢] .

ومما جاء عن الإمام أحمد من الطعن في رواية حماد عن غير ثابت وحُميد الطويل قوله : « ضاع كتاب حماد بن سلمة عن قيس بن سعد فكان يحدثهم من حفظه فهذه قضيته »[٣] .

يعني أنه كان يحدثهم - بعد ضياع كتابه عن قيس بن سعد - من حفظه فيخطئ .

ومن ذلك قول أحمد أيضا : « أسند حماد بن سلمة عن أيوب أحاديث لا يسندها الناس عنه »[٤] .

يعني فأنكَرْتُ عليه لأغرابه بها على أقرانه .

ومما أنكر على حماد بن سلمة أيضا خطؤه الذي كان يقع له حينما كان يصنف ؟ فإنه أثناء نقله للأحاديث من الأصول إلى المصنفات وقع منه الخطأ .

قال جعفر الطيالسي : « من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها

---

(١) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل » ص٣٤٢ ج ٥١٤ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١٤١/٣ ج ٦٢٣ .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ١٢٧/٣ ج ٤٥٤٤ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ١٢/٣ .

اختلاف ، ومن سمع منه نُسَخا فهو صحيح »[١] .

أي من سمع منه المصنفات التي ألفها ففيها خطأ وقع له أثناء التحويل ، أما أصوله فهي صحيحة .

كل هذا يدل على أن حمادا قد تكلم فيه فيما سوى روايته عن ثابت وحُميد ، وهو مما يوضح أن كلام أحمد في حماد خاص بما روى عن غير ثابت وحُميد .

وقد يكون الراوي ثقة ، إلا أنه ضعيف في سماع معين ، فيطلق الناقد فيه التوثيق ، وينقل عنه فيه تجريح مجرد عن سياقه ، فيبدو التعارض من ذلك ما جاء عن يحيى بن معين من قوليه في :

يحيى بن عبد الله بن بُكير[٢]

أحد الأئمة الحفاظ الذين لهم دراية بهذا الشأن .

قال أبو داود سمعت يحيى بن معين يقول : « أبو صالح أكثر كتبا ويحيى بن بكير أحفظ منه »[٣] . فهذا يدل على ضبطه وحفظه .

وقد عارض هذا قول يحيى بن معين نفسه : « سألني عنه أهل مصر فقلت ليس بشيء »[٤] .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ١٢/٣ .

(٢) يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي مولاهم أبو زكريا المصري (ت ٢٣١ هـ) .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٢٣٨/١١ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٢٣٨/١١ .

وهذا يعني أنه ضعيف ، فكيف يكون ضعيفا من كان أحفظ من أبي صالح ؟

الجواب : أن يحيى بن معين يقصد طعنا خاصا وهو سماع يحيى بن بكير للموطأ بعرض حَبِيب كاتب الليث وكان شَرَّ عرض .

قال الساجي : « قال ابن معين : « سمع يحيى بن بكير الموطأ بعَرْض حبيب كاتب الليث وكان شَرَّ عرض ، كان يقرأ على مالك خطوط الناس ويصفح ورقتين ثلاثة »(١) . وقال مسلمة بن قاسم : « تكلم فيه لأن سماعه من مالك إنما كان بِعَرْض حبيب »(٢) .

قال الأثرم عن أحمد : « كان مالك إذا حدث من حفظه كان أحسن مما يعرضون عليه يقرأون عليه الخطأ وهو شبه نائم » .

قال ابن حبان : « امتحن أهل المدينة بحبيب بن أبي حبيب الوراق كان يدخل عليهم الحديث فمن سمع بقراءته عليهم فسماعه لا شيء انتهى »(٣).

فهذا يبين أن كلام من تكلم فيه يحيى بن بكير إنما مرده إلى شيء خاص وهو سماع موطأ مالك بعرض حبيب بن أبي حبيب ، وعلى هذا يحمل كلام ابن معين أيضا .



---

(١) « تهذيب التهذيب » ٢٣٨/١١ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٢٣٨/١١ .

(٣) « شرح علل الترمذي » لابن رجب ٨٣٠/٢ .

ضوابط هذا الفصل

*** قد يرد عن الناقد نقد مطلق ويقصد به شيء خاص :**

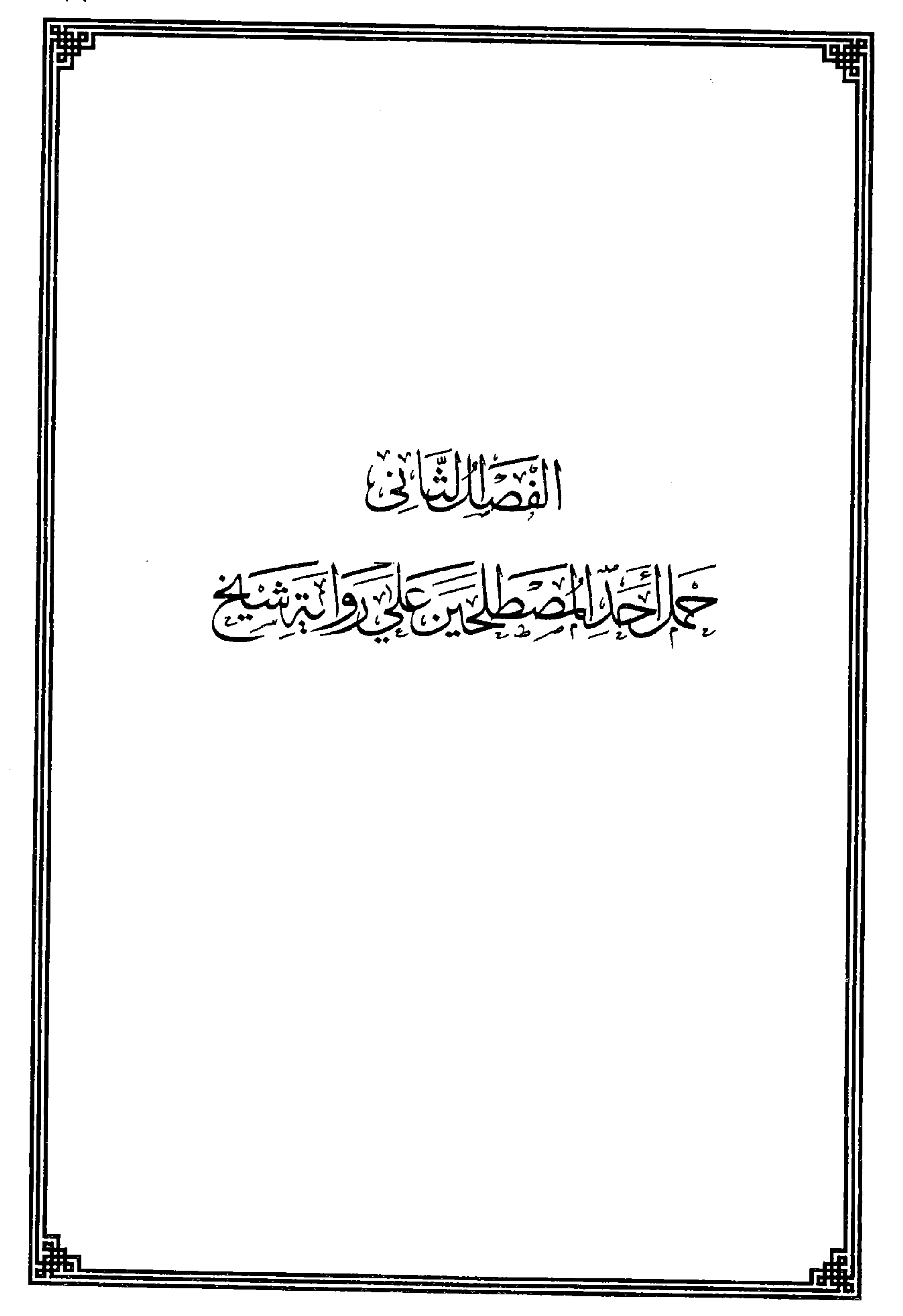
كأن يكون الراوي ثقة أنكر عليه حديث أو أحاديث ، أو ضعيفا أتقن حديثا أو أحاديث فيؤدي اختصار كلام الناقد الخاص ، أو تجريده عن سياقه إلى فهم التعارض المؤثر بين قولي الناقد .

فيكون من التحقيق تتبع ما نقله سائر أصحاب الناقد وتلاميذه فقد يبين بعض ذلك خصوص أحد قولي الناقد ، فينزل كل مصطلح نقدي منزلته ، وكل نقد موقعه فيُعمل المصطلحان كل في موقعه . فيفهم حينئذ كل مصطلح في إطاره العام أو الخاص الذي لحظه الناقد عند نقده .

ومن الملحظ الخاص الذي يلحظه الناقد في نقده للراوي – أن يخطئ في روايته عن شيخ معين ، فهذا أيضا قد يبدو معارضا لمصطلح أطلقه الناقد وحكم به على عموم رواية الراوي .

وفي الفصل القادم عرض لنماذج من هذا النقد الخاص الذي عارض نقدا مطلقا فوجه النقد الخاص فيه على ما روى الراوي عن شيخ .





الفصل الثاني

حمل أحد المصطلحين على رواية شيخ

مما يبدي التعرض بين مصطلحات الناقد في الراوي الواحد ، أن يكون هذا الأخير ثقة - عند الناقد حسب التتبع والاستقراء لمروياته ، فيصدر فيه من مصطلحات التعديل ما يستأهله ، ثم يطعن فيه ، في رواية شيخ ؟ لعدم صحة سماعه منه ، أو لفوات أصله عنه ، أو لتحديثه بالمناكير عنه .

فيكون حكم الناقد المطلق في الراوي هو التوثيق ، وما جاء عنه من التجريح يحمل على ما روى عن شيخ ، فيقع كل مصطلح موقعه النقدي لحل إشكال التعارض بين مصطلحات الناقد في الراوي الواحد ويستعان على تمييز أقوال الناقد الخاصة بتتبع الروايات الثابتة عنه ، واستعراض أقوال النقاد المعاصرين ، فقد يقاربون الناقد في نقده الخاص ، إن لم يشاركوه فيه .

وهذه بعض النماذج التي تجلي هذا الأمر :

فمن التعارض في ألفاظ الجرح والتعديل عن الناقد الواحد في الراوي الواحد الذي يكون الراوي فيه مقبول الرواية صحيح الحديث إلا في شيء معين - ما ورد عن يحيى بن معين في :

محمد بن طلحة (١).

قال عثمان الدارمي : « وسألت يحيى عن محمد بن طلحة ؟

فقال : « ليس به بأس » »(٢) .

وهذا يعني أنه ثقة على اصطلاح ابن معين كما تقدم .

---

(١) محمد بن طلحة بن مُصَرِّف اليامي الكوفي (ت ١٦٧ هـ) .

(٢) « تاريخ عثمان الدارمي » ص٢٠٢ ج ٧٦٥ .

ورُوي عنه أنه قال فيه أيضا : « صالح [الحديث] »[١] .

وهو على هذا يكون مقبول الرواية حسن الحديث على الأقل ، غير أنه روي عن ابن معين ما يناقض هذا الرأي .

قال ابن محرز : « وسمعت يحيى بن معين يقول محمد بن طلحة « ضعيف الحديث » »[٢] .

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى : « محمد بن طلحة بن مُصرف ضعيف »[٣] ، وهذا الضعف المشار إليه في الروايتين الأخيرتين يتعلق بما روى محمد بن طلحة عن أبيه فإنه لم يعقل مما روى عنه أبيه شيئا .

قال ابن محرز : « وسمعت يحيى يقول : « قال محمد بن طلحة « ما أذكر أبي إلا كالحلم » ولم يكن يقول حديثه » حدثنا أبي »[٤] .

وقال العقيلي : « حدثنا عبد الله قال سمعت يحيى يقول : سمعت مُظفر بن مدرك وذكر محمد بن طلحة فقال : « كان يقول ما أذكر أبي إلا شبه الحلم » وضعفه يحيى »[٥].

---

(١) رواية « صالح » هي عند ابن الجنيد في سؤالاته ص١١٢ ج ٤٨٥ وابن أبي خيثمة في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٢٩٢/٧ ج ١٨٥١ و رواية « صالح الحديث » عند محمد بن عثمان عند العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٨٥/٤ ج ١٦٤١ .

(٢) « معرفة الرجال » رواية ابن محرز عن يحيى ٦٧/١ ج ١٣٢ .

(٣) رواية ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢٩٢/٧ ج ١٥٨١ .

(٤) « معرفة الرجال » ليحيى بن معين رواية ابن محرز عنه ١٣١/١ ج ٦٧٣ .

(٥) « الضعفاء الكبير » ٨٥/٤ ج ١٦٤١ .

فقد بينت هذه الرواية سبب تضعيف يحيى لمحمد هو عدم ذكر أبيه ، فربط العقيلي جرح ابن معين لابن طلحة بما ذكر .

وقد أشار إلى مثل هذا التعليل في تضعيف ابن طلحة نقاد آخرون غيره ابن معين .

قال العجلي : « ثقة إلا أنه سمع من أبيه وهو صغير »[١] .

وقال عفان : « كان محمد بن طلحة يروي عن أبيه وأبوه قديم الموت ، وكان الناس كأنهم يكذبونه ، ولكن من يجترئ أن يقول أنت تكذب ، كان من فضله وكان »[٢] .

وقال يعقوب الفسوي : « ومحمد بن طلحة مات أبوه وهو صغير جدا ، وقد تكلم الناس في روايته عن أبيه إلا أنه في الجملة رجل صالح راجح »[٣] .

فقد أبانت هذه النصوص عن سبب طعن يحيى وغيره في محمد بن طلحة ، كما أفادت ثقته في غير ما روى عن أبيه ، بل من النقاد من يرى أنه قد صح له شيء عن أبيه .

قال عباس الدوري : « سمعت يحيى يقول : قال أبو كامل : قال محمد بن طلحة « أدركت أبي كالحلم » .

---

(١) « تاريخ الثقات » ص٤٠٦ ج ١٤٦٨ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٢٣٩/٩ ولم يقولوا له كذبت لأنه لا يكاد يقول في شيء من حديثه « حدثنا » كما قال الإمام أحمد وابن معين .

(٣) « المعرفة والتاريخ » ١٧٨/٣ .

قال أبو الفضل[(١)] : قلت أنا ليحيى : « كم يروي محمد بن طلحة عن أبيه ؟ قال : « قد روى أحاديث صالحة » »[(٢)].

فالتضعيف الذي رواه ابن محرز وإسحاق بن منصور عن ابن معين في محمد ابن طلحة يختص بما روى عن أبيه ، والتوثيق هو حكم يحيى المطلق في ابن مُصرِّف هذا .

ومما أثر عن الناقد من تعارض قوليه في الراوي الواحد ، وحمل أحدهما على شيء خاص - ما ورد عن يحيى بن سعيد القطان في :

حماد بن سلمة

فإنه قال فيه فيما رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه قال : قال يحيى بن سعيد : « إن كان ما يروي حماد بن سلمة عن قيس بن سعيد حقا « فهو » .

قلت له : ماذا ؟ قال ذكر كلاما .

قلت : ما هو ؟

قال : « كذاب »

قلت لأبي : لأي شيء هذا ؟

قال : لأنه روى عنه أحاديث رفعها إلى عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ »[(٣)] .

فإن ظاهر قوله « كذاب » يقتضي أن يصنف حماد في سلك الوضاعين ،

---

(١) يعني الدوري راوي النص عن ابن معين هنا .

(٢) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٤٠٨/٣ - ٤٠٩ ج ١٩٨٩ .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد » رواية ابنه عبد الله عنه ١٢٧/٣ ج ٤٥٤٢ و ٤٥٤٣ .

وهذا لم يقله أحد من النقاد بل عن يحيى القطان نفسه ما يخالف قوله السابق ، حيث رضي حديث حماد وظل يروي عنه حتى مات .

قال يحيى بن معين : « ومات يحيى بن سعيد - يعني القطان - وهو يحدث عنه »[١] .

وهذا الذي ذكره ابن معين عن يحيى القطان جاء ما يؤيده عن علي بن المديني .

قال محمد سمعت عليا - يعني ابن المديني - قيل له : « تكلم يحيى في حماد بن سلمة ؟
قال : « لا » »[٢].

وهذا الذي نقله يحيى بن معين وعلي بن المديني عن يحيى القطان في حماد بن سلمة من التوثيق هو حكمه المطلق فيه ، وهو لا يمنع أن يكون له كلام خاص في بعض مرويات حماد ، ومن ذلك ما روى عن قيس بن سعد ، وعليه يحمل كلام القطان السابق ، فهو أي حماد بن سلمة مضعف في قيس بن سعد ، وسبب تضعيفه أنه ضاع منه كتاب قيس فكان يحدث من حفظه فيخطئ .
قال الإمام أحمد : « ضاع كتاب حماد بن سلمة عن قيس بن سعد فكان يحدثهم من حفظه هذه قضيته »[٣] ويدل على كون حماد مضعفا عند

---

(١) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ١٣١/٢ ج ٤٥٤٧ .

(٢) رواه الفسوي في « المعرفة والتاريخ » ١٣٣/٢ .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال عن أحمد » رواية ابنه عبد الله عنه ١٢٧/٣ ج ٤٥٤٤ .

القطان في قيس بن سعــد وزياد الأعلم أيضا قــول يحيى بن سعيد نفسه : « حماد بن سلمة عن زياد الأعلم وقيس بن سعد « ليس بذاك » ولكن حديث حماد عن الشيوخ عن ثابت وأبي حمزة وهذا الضرب »(١) .

ومثل هذا الذي ذكره يحيى القطان في حماد قول الإمام أحمد بن حنبل « حماد ابن سلمة إذا روى عن الصغار أخطأ وأشار إلى روايته عن ابن أبي هند »(٢) .

والحاصل هنا أن يحيى القطان يرى توثيق حماد بن سلمة فيما روى عن غير قيس بن سعد وزياد الأعلم ، وعلى هذا فحكمه المطلق فيه التوثيق وتجريحه خاص بما روى عن قيس وزياد الأعلم . والكذب الذي أطلقه يحيى القطان على حماد يقصد به الخطأ في رفع أحاديث هي موقوفة ، فإن الخطأ في مثل هذا الأمر ليس من قبيل الاختلاق عند النقاد خصوصا إذا كان من صدر منه ذلك ثقة ، فذلك أحد وجوه التعليل عندهم .

ومن ذلك تعارض مصطلحات الجرح والتعديل عن الإمام أحمد بن حنبل في :

جرير بن حازم(٣) :

فإن مطلق كلامه فيه التوثيق والتعديل إلا أنه ضعيف فيما روى عن قتادة ، كما أن له أوهاما وأخطاء نقدها عليه ، وهي لا تصل به إلى التضعيف المطلق .

فمما ورد عن الإمام أحمد من توثيق في جرير بن حازم قوله : « جرير زينته

---

(١) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ١٤١/٣ ج ٦٢٣ .

(٢) « شرح علل الترمذي » لابن رجب ٧٨٣/٢ .

(٣) جرير بن حازم بن زيد عبد الله الأزدي ، أبو النضر البصري ، والد وهب (ت ١٧٠ هـ) .

خصال ، كان صاحب سنة ، عند جرير من الحديث أمر عظيم »[١] .

ففي النص إثبات لعدالة جرير وحسن هديه ، كما فيه رفع لشأنه وإثبات لحفظه وكثرة تحصيله ، وكل هذا يدل على أنه مقبول الرواية صحيح الحديث عند أحمد ولهذا قال فيه أيضا : « وجرير بن حازم أيضا « ثقة » »[٢] .

وقد عورض هذا التوثيق من الإمام أحمد بقوله أيضا : « جرير كثير الغلط »[٣] .

والمقصود بهذا الغلط روايته عن قتادة فإن الإمام أحمد ضعف جريرا في قتادة ، ومع ذلك فهو صالح عنده .

قال الميموني عن أحمد : « كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس يوقف أشياء ويسند أشياء ثم أثنى عليه وقال : (صالح صاحب سنة » »[٤] .

وانتقد الإمام أحمد على جرير أيضا أشياء وهم فيها لما حدث بمصر .

قال الأثرم قال أحمد : « جرير بن حازم حدث بالوهم بمصر ولم يكن يحفظ »[٥] .

والوهم يقع للحفاظ وغيرهم من عموم الرواة يقع لهم الخطأ ، فقول الإمام أحمد « حدث بالوهم بمصر « لا يسلب عنه مطلق الحفظ ، فقد قال المروذي : « وذكر جرير بن حازم فقال : « كان حافظا » وقال مرة :

---

(١) « العلل ومعرفة الرجال عن أحمد » رواية ابنه عبد الله عنه ١٠٢/٣ ج ٤٣٩٤ .

(٢) « العلل ومعرفة الرجال عن أحمد » رواية ابنه عبد الله عنه ٥١٢/١ ج ١١٩٧ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٧١/٢ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٧٢/٢ .

(٥) « تهذيب التهذيب » ٧١/٢ .

« في بعض حديثه شيء » »(١) .

فنخلص من هذا أن قول أحمد المطلق في جرير هو التوثيق ، غير أنه ضعفه في قتادة ووهَّمَهُ فيما حدث به بمصر ، وقد جنح إلى مثل رأي أحمد في جرير يحيى بن معين حيث قال فيه : « ثقة »(٢) .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : « سألت يحيى عن جرير بن حازم فقال : « ليس به بأس » فقلت له : « إنه يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير » فقال : « ليس بشيء ، هو عن قتادة ضعيف » »(٣) .

وقال يعقوب بن شيبة حدثنا إبراهيم بن هاشم ، قال سمع جرير بن حازم فقـال « ليس به بأس » فقلت إنه يحث عن قتـادة عن أنس بمناكير « فقال : « هو عن قتادة ضعيف »(٤) .

وقال ابن عدي : « وجرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه ، وهو مستقيم الحديث صالح فيه ، إلا روايته عن قتادة ، فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره »(٥) .



(١) « العلل ومعرفة الرجال » عن الإمام أحمد رواية المروذي عنه ، ص٩٥ ج ١٤٣ .

(٢) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص٨٨ ج ٢٢٠ .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال» رواية عبد الله عن أبيه ١٠/٣ ج ٣٩١٢ .

(٤) « ميزان الاعتدال » ٣٩٣/١ .

(٥) « الكامل » ١٣٠/٢ .

ضوابط هذا الفصل

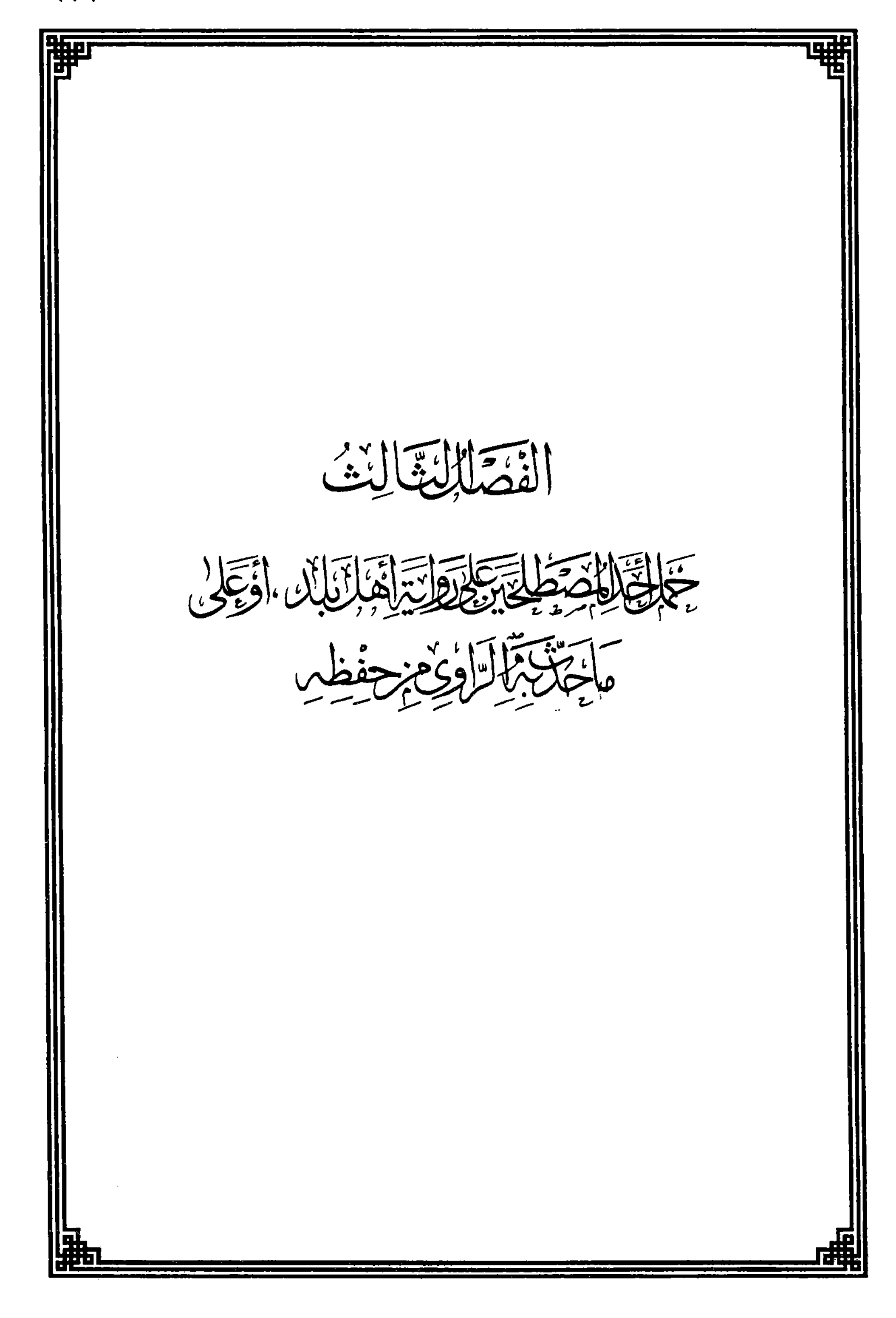
*** قد يطعن في الثقة لضعفه في رواية شيخ :**

لاستصغاره فيه ، أو لضياع أصله عنه ، إن كان سيء الحفظ ، أو لعدم ضبط حديثه وإغرابه على أقرانه في شيخ ما . فيكون الراوي ثقة لعدالته وضبطه ، إلا فيما روى عن هذا الشيخ فهو ضعيف فيه .

وذلك من الطعن الخاص الذي يكشف عنه التتبع للروايات الواردة عن الناقد ، ومقارنتها بأقوال النقاد الآخرين ، فقد تتفق أقوالهم ومصطلحاتهم على جرح الراوي يلحظه الناقد كما يلحظه غيره في رواية الثقة الذي انتقد عليه شيء معين .

ومما يلحظه الناقد من الجرح الخاص في مرويات الثقة ، أن يكون ضعيفا في رواية أهل بلد عنه ، ثقة فيما سوى ذلك ، وهذه بعض الأمثلة التي خص فيها بعض النقاد الطعن في الثقة برواية أهل بلد عنه .





الفصل الثالث

حمل أحد المصطلحين على رواية أهل بلد، أو على ما حدّث به الراوي من حفظه

قد يحدث الراوي خارج بلده في غياب أصوله ، فيقع الخطأ في حديثه ، وتكثر المناكير في رواياته إذا كان سيء الحفظ ، فيحمل عنه أهل البلد الذي حدث فيه من غير أصوله ، فإذا رووا عنه ما لم يحفظه جاءت المناكير في حديثه .

وما حدث به في بلده بحضرة أصوله يكون فيه ثقة لضبطه ما روي .

وقد تختلف مصطلحات الناقد في الراوي فيوثقه فيما حدث به من أصوله ، ويضعفه فيما روى عنه أهل البلد حيث حدَّث من غير أصوله .

فيكون الراوي ثقة إلا في رواية أهل بلد عنه وهذا من وجه تعارض مصطلحات الناقد في الراوي .

كما يكون الراوي ثقة فيما حدث من أصله ، ضعيفا فيما حدث من حفظه لسوء حفظه ، فينزل كل ناقد مكانه ، ويقع كل مصطلح موقعه ، فيخرج التوثيق على الأصل في الراوي وهو ما اعتمد فيه كتابه لسوء حفظه .

والتجريح على ما حدث من حفظه فأخطأ فيه .

فممن تعارضت فيه أقوال الناقد حسب اختلاف من حدَّث عنه من أهل الأقاليم :

زهير بن محمد (١).

قال يحيى بن معين : « ثقة »(٢) .

---

(١) زهير بن محمد التميمي أبو المنذر الخراساني المروزي الخرقي (ت ١٦٢ هـ) .

(٢) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ١٧٦/٢ ج ٤٧٥٢ . و « تاريخ عثمان الدارمي » ص١١٤ ج ٣٤٥ .

وقال مرة : « ليس به بأس »[١] .

وهما بمعنى واحد عند يحيى .

وقال مرة : « صالح »[٢] .

وهذا هو الحكم المطلق من يحيى في زهير بن محمد يعني أنه يرى توثيقه .

وقد جاء عنه ما يخالف رواية جمهور تلاميذه.

قال معاوية بن صالح : سمعت يحيى قال : « زهير بن محمد خراساني ضعيف »[٣] .

وهذا التضعيف يختص بما رواه الشاميون عن زهير بن محمد حيث كان يحدث بالشام من حفظه فيغلط ، وما حدث بالعراق من كتبه فهو صالح . قال الأثرم عن أحمد : « في رواية الشاميين عن زهير يروون عنه مناكير ، ثم قال : وأما رواية أصحابنا فمستقيمة : عبد الرحمن بن مهدي وأبي عامر ، وأما أحاديث أبي حفص التنيسي عنه فتلك بواطيل موضوعة « أو نحو هذا فأما بواطيل فقد قاله »[٤] .

وقال البخاري : « روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير ، قال أحمد « كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر فقلب اسمه » »[٥]. وهذا كناية عن

---

(١) « معرفة الرجال » رواية ابن محرز عن يحيى ٩٠/١ ج ٣٣٥ و « من كلام أبي زكريا في الرجال » رواية أبي خالد الدقاق عنه ٣٠ ج ٩ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » من طريق ابن أبي خيثمة ٥٩٠/٣ ج ٢٦٧٥ .

(٣) رواه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٩٢/٢ ج ٥٤٩ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٣٤٩/٣ .

(٥) « التاريخ الكبير » ٤٢٧/٣ - ٤٢٨ ج ١٤٢٠ .

كثرة إغراب أهل الشام على زهير .

قال ابن رجب : « يعني سموا رجلا ضعيفا زهير بن محمد ، وليس بزهير بن محمد الخراساني »[١] .

وقال أبو حاتم الرازي : « محله الصدق ، وفي حفظه سوء ، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه من أهل خراسان سكن المدينة وقدم الشام ، فما حدَّث من كتبه فهو صالح ، وما حدَّث من حفظه ففيه أغاليط »[٢] .

فهذا كله تفسير وبيان لجرح من جرح زهير بن محمد كيحيى بن معين ، فهو إنما طعن فيه للسبب المذكور ، فقوله « ضعيف » يعني في رواية الشاميين عنه .

قال الحافظ ابن حجر : « واختلفت فيه الرواية عن يحيى بن معين ، وهو بحسب أحاديث من روى عنه »[٣] .

وجمهور النقاد يرون التفصيل في حكم رواية زهير بن محمد ، قال الترمذي : « وسمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول : « أهل الشام يروون عن زهير ابن محمد مناكير ، وأهل العراق يروون عنه أحاديث مقاربة » »[٤] .

يعني موافقة لأحاديث الثقات .

---

(١) « شرح علل الترمذي » ٨٢٢/٢ .

(٢) « الجرح والتعديل » ٥٩٠/٣ ج ٢٦٧٥ .

(٣) « هدي الساري » ص٤٠٣ .

(٤) « سنن الترمذي » ٤٠٠/٥ ج ٣٢٩١ .

وقد حذا فيه النسائي حذو ابن معين حينما قال فيه مرة : « ليس بالقوي »[(١)] ، ومرة « ضعيف »[(٢)] يعني في رواية الشاميين عنه ، ويدل على هذا قول النسائي نفسه مرة أخرى : « ليس به بأس ، وعند عمرو بن أبي سلمة يعين التنيسي عنه مناكير[(٣)] .

وعمرو بن أبي سلمة عِداده في الشاميين ؟ فإنه ينسب دمشقيا .

وممن تعارضت فيه مصطلحات الناقد الواحد جرحا وتعديلا لاختلاف من حدَّث عنه من أهل الأمصار :

أيوب بن عتبة

قال أبو زرعة الرازي : « ضعيف »[(٤)] .

فظاهر قول أبي زرعة يقتضي رد كل حديث أيوب بن عتبة ، وهذا المفهوم معارض بقول أبي زرعة مرة أخرى « وحديث أهل العراق عن أيوب بن عتبة ضعيف ، ويقال حديثه باليمامة صحيح »[(٥)] .

فهذا يقضي أن حديث أيوب باليمامة صحيح ، وذلك لأنه كان يحدث بها بحضرة أصوله ، ولما خرج إلى العراق لم تكن معه كتب فحدث من حفظه -

---

(١) « الضعفاء والمتروكين » للنسائي ص٤٤ ج ٢١٨ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٣/٣٥١ .

(٣) التهذيب » ٣/٣٥١ - ٣٥٢ .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢/٢٥٣ ج ٩٠٧ .

(٥) « أجوبةأبي زرعة على أسئلة البرذعي » (ضمن : أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) د . سعدي الهاشمي ٢/٥٤٩ .

وكان لا يحفظ - فأخطأ فكل ما رواه عنه أهل العراق فهو فيه ضعيف ، وما رواه باليمامة هو فيه صحيح ؟ لاعتماد أصوله .

قال أبو زرعة الرازي : « قال لي سليمان بن داود بن شعبة اليمامي وقع أيوب ابن عتبة إلى البصرة وليس معه كتب فحدث من حفظه وكان لا يحفظ ، فأما حديث اليمامة ما حدث به ثمة فهو مستقيم »[١] .

وروى نحو هذا الكلام عن أبي حاتم الرازي [٢]رفيق أبي زرعة .

وقال ابن رجب الحنبلي : « الضرب الثالث : من حدَّث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه ، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه ... ومنهم أيوب ابن عتبة اليمامي »[٣] .

ثم ذكر قول أبي زرعة المتقدم في التمييز بين رواية أهل العراق عنه ورواية أهل اليمامة .

وخطأ أهل العراق على أيوب ليس منهم ، وإنما منه هو مما حدثهم به من الخطأ لعدم حفظه ، فإذا رووا عنه ما حدثهم به من حفظه ظهر الغلط في روايتهم عنه ، فالتبعة في ذلك عليه لا عليهم .

وممن تعارضت مصطلحات الجرح والتعديل عن الناقد الواحد الذي يحمل فيه أحد المصطلحين - الجرح - على شيء معين - ما ورد عن الإمام أبي

---

(١) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٢/٢٥٣ ج ٩٠٧ .

(٢) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٢/٢٥٣ ج ٩٠٧ .

(٣) « شرح علل الترمذي » ٢/٧٧٧ و ٧٨٠ .

زرعة الرازي من أقوال في :

عبد الله بن نافع الصائغ(١)

فإنه قد وثقه مرة وجرحه أخرى ، فكان مما وثقه به قول « لا بأس به »(٢) .

وهذا يقتضي أن يكون عبد الله مقبول الرواية أو حسن الحديث على الأقل .

ويخالف هذا ما رواه البرذعي عن أبي زرعة حيث قال : « ذكرت أصحاب مالك ، فذكرت عبد الله بن نافع الصائغ ، فكلَّح وجهه »(٣) .

فقول البرذعي - حكاية عن أبي زرعة - « فكَلَّحَ وجهه » هو من ألفاظ التجريح المستعملة عندهم ، حيث يلتجىء الناقد إلى بعض الحركات تعبيرا عن طعنه في الراوي مثل :

١- تحريك الأيدي .

٢- وتحريك الرأس .

٣- وتحميض الوجه .

٤- والإشارة إلى اللسان [كناية عن الكذب] .

٥- وتَكَلُّحُ الوجه .

وقد صارت هذه الحركات والقسمات ألفاظا للنقد بما اقترن بها من شرح للناقد نفسه ، أو من جاء بعده من النقاد أو من تلاميذه ، ثم غلبت حكايتها

---

(١) عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ المخزومي مولاهم ، أبو محمد المدني (ت ٢٠٦ هـ) .

(٢) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم الرازي ١٤٨/٥ ج ٨٥٦ .

(٣) « الضعفاء » لأبي زرعة الرازي (ضمن : أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) ٧٣٢/٢ .

على أنها من الصيغ المستعملة عند النقاد .

وبخصوص هذه الحركة المستعملة من أبي زرعة « فَكَلَّحَ وجهه » فإن معناها اللغوي يدل على استياء الناقد من الراوي المذكور وعدم رضا حاله .

قال ابن منظور : « الكُلُوح تكشُر في عُبُوس »

وقال ابن سيده : « الكلوح والكلاح بدو الأسنان عند العُبوس » .

وقال أبو إسحاق : « الكالح الذي قد قَلُصَتْ شَفَتَهُ عن أسنانه نحو ما ترى من رؤوس الغنم إذا برزت الأسنان وتشمرت الشفاه » (١).

وقد جاءت هذه الصيغة مرة أخرى عن أبي زرعة الرازي في راو آخر فاقترنت بما دل على كونها جرحا .

قال البرذعي : « ذكرت لأبي زرعة : عمرو بن عثمان الكلابي ؟ فَكَلَّحَ وجهه ، وأساء الثناء عليه »(٢) .

ويؤيد كون هذه الصيغة من ألفاظ الجرح قول البرذعي : « وقال لي أبو زرعة » ابن نافع الصائغ عندي« منكر الحديث » حدث عن مالك ، عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ [ما بين بيتي ومنبري] وأحاديث غيرها مناكير ، وله عند أهل المدينة قدر في الفقه » (٣).

فكل هذا يدل على أن عبد الله بن نافع الصائغ مجروح - أيضا - عند أبي

---

(١) « شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال » د. سعدي الهاشمي ١/١١١ .

(٢) « الضعفاء لأبي زرعة الرازي » ضمن (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) ٢/٧٥٩ .

(٣) « الضعفاء لأبي زرعة الرازي » ضمن (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) ٢/٣٧٥ - ٣٧٦ .

زرعة الرازي كما يدل ذلك على أن قول البرذعي أو غيره حكاية عن الناقد « فكلح وجهه » صيغة جرح .

وبهذا يعلم تعارض قولي أبي زرعة في ابن الصائغ ، مرة يعدله ومرة يجرحه ، وسبيل ذلك أن عبد الله بن نافع هذا عدل سيئ الحفظ صحيح الكتاب ، فما رواه من كتابه فهو فيه ثقة ، وما رواه من حفظه هو فيه ضعيف ، ويدل على ذلك أن بعض ما أنكره عليه أبو زرعة الرازي هو من قبل سوء حفظه .

قال البرذعي : « قلت لأبي زرعة : « حديث عبد الله بن نافع ، عن أبيه ، عن ابن عمر أن النبي ﷺ [نهى عن إخصاء الخيل] ؟ فقال : هذا رواه أيوب ، ومالك ، وعبد الله وبُرْدُ بن سنان ومحمد بن إسحاق والمعمري ، وجماعة ، عن نافع ، عن ابن عمر فقط ، وبمثل هذا يستدل على الرجل إذا روى مثل هذا ، وأسنده رجل واحد « يعني أن عبد الله بن نافع في رفعه هذا الحديث يستدل على سوء حفظه ، وضعفه »(١) .

فمخالفة عبد الله بن نافع للحفّاظ دليل على سوء حفظه وسبب ضعفه .

وقد ذهب إلى كون ابن الصائغ سيء الحفظ صحيح الكتاب بعض المحققين من النقاد منهم :

١- محمد بن إسماعيل البخاري حيث قال : « يعرف حفظه ويُنْكَرُ وكتابه أصح » (٢) .

---

(١) « الضعفاء لأبي زرعة الرازي » ضمن (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) ٦٩٣/٢ - ٦٩٤ .

(٢) « التاريخ الكبير » ٢١٣/٥ ج ٦٨٧ .

يعني أنه إذا روى من حفظه جاء بالمعروف وجاء بالمنكر لسوء حفظه ، وإذا اعتمد كتابه فحديثه صحيح ، أو أصح مما يروي من حفظه .

٢- أبو حاتم الرازي حيث قال فيه أيضا : « ليس بالحافظ ، هو لين تَعرِفُ حفظه وتنكر . وكتابه أصح »[1].

٣- أبو حاتم ابن حبان حيث قال فيه : « كان صحيح الكتاب ، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ »[2] .

ومن المتأخرين الحافظ ابن حجر حيث قال فيه : « ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين »[3]

فهذه كلها قرائن تجعل طعن أبي زرعة الرازي في عبد الله بتلك الحركة التي عبر عنها البرذعي بقوله « فكلح وجهه » خاصا بما روى من حفظه ، وما سوى ذلك مما روى من كتابه هو فيه ثقة .

وإطلاق لفظ « لا بأس به » أو « ثقة » عند من لا يعتبرها من أعلى ألفاظ التوثيق أنسب لحاله ، ولهذا قال فيه ابن معين أيضا : « ثقة »[4] .



(١) « الجرح والتعديل » ١٨٤/٥ ج ٨٥٦ .

(٢) « الثقات » ٣٤٨/٨ .

(٣) « تقريب التهذيب » ص٥٥٢ ج ٣٦٨٣ .

(٤) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص١٥٣ ج ٥٣٢ .

ضوابط هذا الفصل

*** قد يُضعَّف الثقة في رواية أهل بلد عنه :**

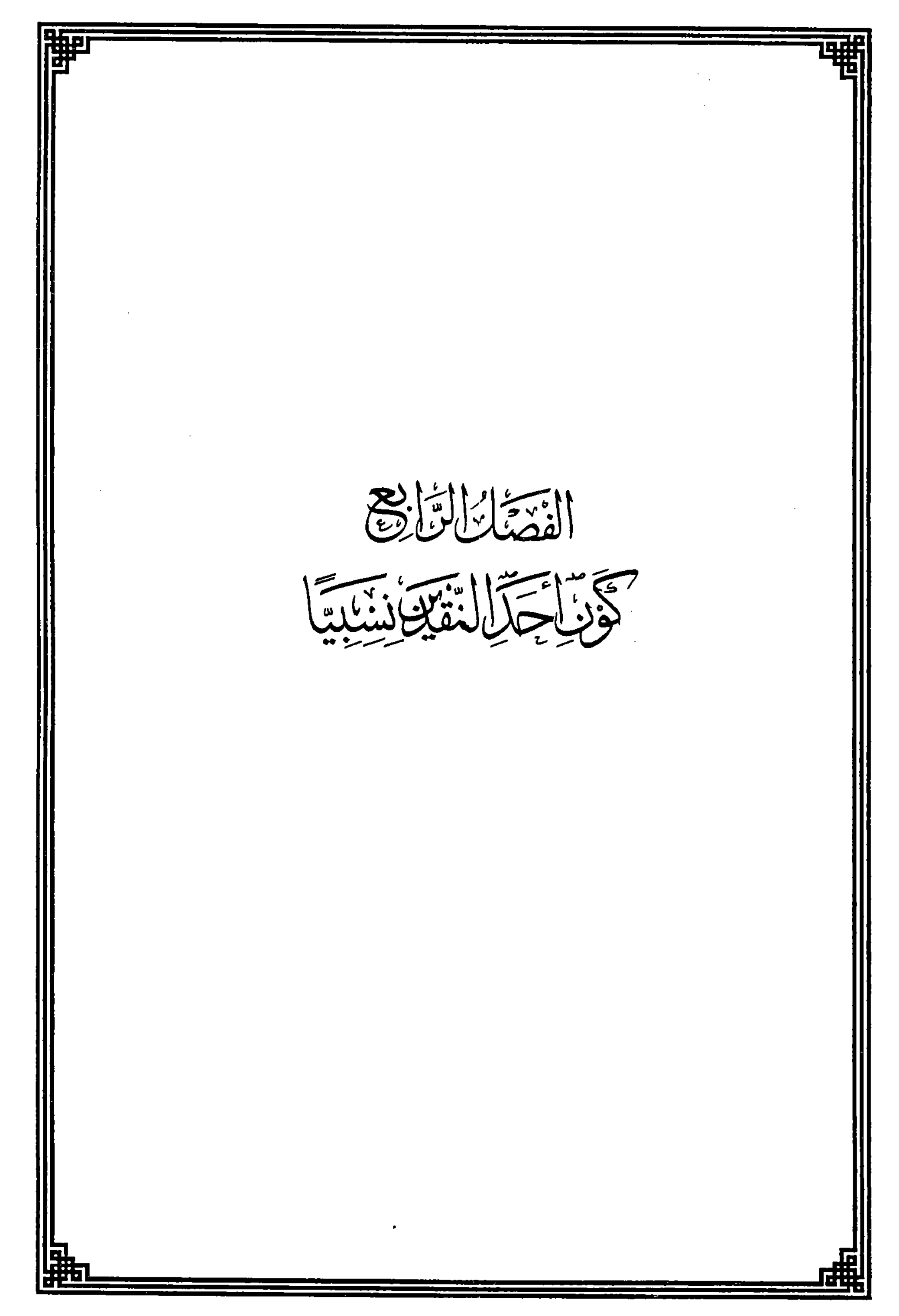
لتحديثهم عنه بما لم يتقنه لسوء حفظه ، حيث تحملوا عنه ما رواه من غير أصله .

فيكون الراوي – عند الناقد – ثقة فيما حدث به من أصله ، ضعيفا فيما رواه عنه أهل البلد الذين حدثهم – من غير أصله – على التوهم ، إذ كان سيء الحفظ .

*** قد يُوَثَّقُ الراوي فيما حدث من أصله ، ويُضَعَّفُ في حفظه :**

إذا كان سيء الحفظ ، واعتمد كتابه عند التحديث . وما روى من حفظه ضعف فيه ، لعدم ضبطه ضبط صدر . تلك بعض الأحوال التي يكون فيها نقد الناقد خاصا بأمر ما ، وهو لا يعارض حكمه المطلق في الراوي .

ومن الأحوال التي تعرض للناقد أن يقرن الراوي الثقة أو الصدوق بكبار الحفاظ فيضعفه بالنسبة لمكانة أولئك الحفاظ ، أو يقرن الضعيف بغيره من الضعفاء والمتروكين فيوثقه بالنسبة لأولئك الهلكى ، وإن كان بمفرده ضعيفا ، فتبدو أقوال الناقد متعارضة بالنسبة لمن لم يخبر الأمر ، ومعنى هذا أن نقد الناقد قد يكون نسبيا بحسب قرائن الحال وفي الفصل القادم تجلية لذلك .



الفصل الرابع

كون أحد النقدين نسبيًا



قد يُوَثِّق الناقد راويا ابتداء فيصدر فيه من مصطلحات التوثيق ما يدل على حكمه المطلق كقوله « ثقة » أو « حجة » أو « لا بأس به » أو « صدوق » أو « صالح الحديث » إلخ ... ثم يعرض له سؤال في الراوي نفسه مقارنا بغيره من كبار الحفاظ من أصحاب شيخ . فيحكم عليه بما يليق بحاله بين أولئك الحفاظ كقوله « ضعيف » أو « ضعيف الحديث » أو « ليس بشيء » فيكون القول الأول هو الحكم المطلق في الراوي ، والثاني حكما خاصا بالحال التي قرن فيها بكبار الحفاظ ، فهو ضعيف بالنسبة إليهم في فلان من الشيوخ ، وذلك لا يمنعه أن يكون ثقة فيما سواه كما أن الراوي قد يكون ثقة عمدة في راوٍ ضعيفا فيما سواه من الشيوخ . وهذا من الدقة التي يقوم عليها منهج النقد عند المحدثين ، لقيامه على التتبع والاستقراء لأحوال الرواة .

ويعرض الفصل القادم عدة نماذج من مصطلحات النقاد قيام تعارضها على هذا الأساس الذي ذكرناه .

فمما عرض الناقد من مقارنة الراوي الثقة بمن هو أعلى منه توثيقا فأبدى تعارضا . قول يحيى بن معين في :

أبي عاصم النبيل[١]

أحد الأئمة الثقات الذين حظوا بتوثيق جمهور النقاد .

قال ابن محرز : « وسألت يحيى وسئل عن أصحاب سفيان[٢] من هم ؟

---

(١) الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الضحاك الشيباني أبو عاصم النبيل البصري (ت ٢١٢ هـ) .

(٢) سفيان بن سعيد الثوري ، والمقصود هنا بالأصحاب التلاميذ .

قال : المشهورون : وكيع ويحيى وعبد الرحمن وابن مبارك ، أبو نعيم[١] هؤلاء الثقات .

قيل له فأبو عاصم وعبد الرزاق وقبيصة وأبو حذيفة ، قال هؤلاء ضعفاء » [٢]

فظاهر كلام ابن معين هنا تضعيف هؤلاء الأربعة المذكورين [وهم : أبو عاصم وعبد الرازق وقبيصة وأبو حذيفة [موسى بن مسعود النهدي] .

وقد عارض هذا التضعيف قول عثمان الدارمي ليحيى بن معين « قلت وأبو عاصم - أعني النبيل ؟

فقال : « ثقة » »[٣] .

فكيف يكون أبو عاصم النبيل ثقة وضعيفا في الوقت نفسه عند الناقد نفسه وهو يحيى بن معين ؟

الجواب : أن قول ابن معين الأخير أعني توثيقه لأبي عاصم هو حكمه المطلق وأما ما روي عنه من تضعيف أبي عاصم - وغيره - في صدر الكلام فلا يكون حكما مطلقا فيه ، وإنما هو تضعيف بالنسبة لأولئك الثقات من أصحاب سفيان ، فإنهم مقدمون ومرجحون على غيرهم ممن ذكر بعدهم ، لأنهم أكثر ضبطا ومعرفة بحديث سفيان من غيرهم ، فهم منزلون في الطبقة

---

(١) وكيع يعني ابن الجراح ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وعبد الرحمن هو ابن مهدي ، وابن المبارك هو عبد الله ، وأبو نعيم عو الفضل بن دكين .

(٢) « معرفة الرجال » ليحيى بن معين رواية ابن محرز عنه ١٠٩/١ ج ٥٠٤ .

(٣) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص١٣٦ ج ٤٤٤ و ص١٨٢ ج ٦٥٤ .

الأولى من أصحاب سفيان ، لإن الكلام في الفاضل والمفضول من أصحاب سفيان ، ويدل على ذلك قول ابن أبي خيثمة : « سمعت يحيى بن معين وسئل عن أصحاب الثوري ، أيهم أثبت ؟

قال : هم خمسة : يحيى بن سعيد ، ووكيع بن الجراح ، وعبد الله بن المبارك ، وأبو عاصم ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأبو نعيم الفضل بن دكين .

فأما الفريابي ، وأبو حذيفة ، وقبيصة ، وعبيد الله ، وأبو عاصم ، وأبو أحمد الزبيري وعبد الرزاق ، وطبقتهم فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض ، وهم ثقات كلهم ، دون أولئك في الضبط والمعرفة »[1].

فقول السائل « أيهم أثبت ؟ » يدل على أن المقارنة في الأكثر تثبتا بين الثقات ، وقد صرَّح ابن معين بهذا بقوله : « وهم ثقات كلهم » وكذلك قوله في الأخير « أولئك في الضبط والمعرفة » .

فإن عموم الضبط والمعرفة ثابتان لهم جميعا .

وقد تابع سائر النقاد يحيى بن معين على توثيق أبي عاصم النبيل ، لم يعلم من أحدهم طعن فيه حتى قال الخليلي : « متفق عليه زهدا وعلما وديانة وإتقانا »[2] .

ومن ذلك قول يحيى بن معين في :

---

(١) « شرح علل الترمذي » لابن رجب الحنبلي ٧٢٢/٢ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٤٥٢/٤ وانظر أيضا أقوال النقاد الذين وثقوا أبا عاصم النبيل .

شَبَابَة بن سَوَّار(١)

الذي أوهم تضعيفا لما قرن بمن هو أعلى منه مرتبة وأشد تثبتا .

قال أبو علي الحسين بن فَهْم : « سمعت يحيى بن معين في جنازة علي بن الجعد يقول : ما روى عن شعبة - أُرَاه يعني من البغداديين . أثبت من هذا يعني علي بن الجعد »

فقال له رجل : « ولا أبو النضر ؟

قال له : « ولا أبو النضر »

فقال له : « ولا شَبابة » ؟ .

فقال : « خَرَّبَ الله بيت أمه إن كان مثل شبابة » .

قال أبو علي : « فعجبنا منه » (٢).

فكلام ابن معين دعاء على علي بن الجعد بخراب البيت وعدم الفلاح ودُنوٌّ المكانة إن نزل إلى منزلة شبابة بن سوار ، وأقل ما يفهم من هذا السياق عدم قناعة يحيى بعلي بن الجعد إن كان مثل شبابة ، فكلامه خرج مخرج الذم وعدم الرضا . كما يفهم من ذلك استياء ابن معين من حال شبابة ، وعدم توثيقه وقد عارض هذا قوله فيما رواه عنه عثمان الدارمي حيث قال : وهو بصدد استعراض أصحاب شعبة :

قلت : فشَبَابَة ؟

---

(١) شبابة بن سوار الفَزَاري مولاهم أبو عمرو المدائني ، أصله من خراسان (ت ٢٠٦ هـ) .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ١١/٣٦٥ ج ٦٢١٥ .

قال : « ثقة »[١] .

ومعنى هذا أن شبابة وإن كان ثقة كما نقل عن ابن معين هنا - وهذا حكمه المطلق فيه - فهو دون الطبقة الأولى من أصحاب شعبة من البغداديين كما ذكر الحسين بن فَهُم ، وإنما يكون أقل مرتبة وأقل تثبتا من علي بن الجعد الذي يأتي في مقدمة متثبتي أصحاب شعبة من أهل بغداد .

وهذه المفاضلة بين طبقات أصحاب الشيخ من دقة الناقد حيث يصنف أصحاب الشيخ إلى طبقات حسب كثرة الملازمة ومزيد عناية الطالب بضبط مرويات الشيخ ، وإتقانه لها .

وقد تابع يحيى بن معين على توثيق شبابة جمهور النقاد ، وإنما نقموا عليه دخوله في الإرجاء ، وهذه قضية أخرى سبق الكلام عنها في محلها .

وقد يكون ابن معين عرَّض بشبابة حينما قرن بعلي بن الجعد لأجل المذهب ، لا لضعف في الرواية .

ومن التعارض الذي يوجه أحد المصطلحين فيه على معنى التضعيف النسبي بين قولي الناقد الواحد في الراوي الواحد - قولا ابن معين في :

موسى بن عُقبة[٢]

أحد الأئمة الكبار الثقات ، له عناية بجمع مغازي رسول الله ﷺ في العصر المبكر - .

(١) « تاريخ عثمان الدارمي » ص٦٥ ج ١٠٨ .

(٢) موسى بن عقبة ابن أبي عياش الأسدي ، مولى آل الزبير (ت ١٤١ هـ) .

قال المفضل بن غسان عن يحيى بن معين : « موسى بن عقبة « ثقة » يقولون روايته عن نافع فيها شيء » . وسمعت ابن معين يضعف موسى بعض الضعف »[١] .

فهذا تليين هين ، عورض بقول ابن معين « ثقة » فيما رواه عنه جمهور أصحابه[٢] ، وفي رواية أبي خالد الدقاق عنه « ليس به بأس »[٣] وهما بمعنى واحد عند ابن معين على ما تقدم .

والتضعيف المشار إليه في موسى بن عقبة بالنسبة إلى غيره من الحفاظ من أصحاب نافع ، مثل عبيد الله بن عمر ومالك .

وموسى وإن كان ثقة مطلقا عند ابن معين وغيره من النقاد ، إلا أنه لا يعدل مالكا ، ولا عبيد الله بن عمر في الضبط والتثبت ، فإنهما في الطبقة الأولى من أصحابه ، وقد دل على هذا قول يحيى بن معين نفسه : « ليس موسى بن عقبة في نافع مثل مالك وعبيد الله بن عمر »[٤] .

قال الإمام الذهبي : « قد روى عباس الدوري وجماعة ، عن يحيى توثيقه ، فليحمل هذا التضعيف على معنى أنه ليس هو في القوة عن نافع كمالك ، ولا عبيد الله ... »[٥] .

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ١١٥/٦ و « تهذيب التهذيب » ٣٦٢/١٠ .

(٢) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه٥٩٤/٢ ج ٨١٧ و « تاريخ عثمان الدارمي » ص٢٠٤ ج ٧٥١ و « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص٤٥ ج ١٦٢ .

(٣) « من كلام أبي زكريا في الرجال » رواية أبي خالد الدقاق عنه ص١٠٩ ج ٣٥٣ .

(٤) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص٤٥ ج ١٦٣ .

(٥) « سير أعلام النبلاء » ١١٧/٦ .

وقال الحافظ ابن حجر : « فظهر أن تليين ابن معين له إنما هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره لا فيما تفرد به ، وقد اعتمده الأئمة كلهم ، وقد وثقه مطلقا في رواية عباس الدوري وغير واحد عنه والله أعلم »(١) .

ومما يدل على صحة هذا التوجيه : أن النقاد متفقون على تقديم مالك وعبيد الله بن عمر على موسى بن عقبة في طبقات أصحاب نافع .

قال ابن رجب الحنبلي : « أصحاب نافع : قسمهم ابن المديني تسع طبقات :

الطبقة الأولى : أيوب ، وعبيد الله بن عمر ، ومالك ، وعمر بن نافع .

قال : فهؤلاء أثبت أصحابه وأثبتهم عندي أيوب قال وسمعت يحيى يقول : « ليس ابن جريج بدونهم فيما سمع من نافع » .

الطبقة الثانية : عبد الله بن عون ، ويحيى الأنصاري ، وابن جريج .

الطبقة الثالثة : أيوب بن موسى ، وإسماعيل بن أمية ، وسليمان بن موسى وسعد بن إبراهيم .

الطبقة الرابعة : موسى بن عقبة ، ومحمد بن إسحاق ، وداود بن الحُصَيْن »(٢) .

وقال ابن رجب أيضا : « وعن أحمد روايتان : إحداهما : قال : أثبت أصحاب نافع عبيد الله . نقلها عنه المروذي وابن هانئ .

والثانية : قال : أوثق أصحاب نافع عندي أيوب ، ثم مالك ، ثم عبيد الله . نقلها ابن هانئ - أيضا - وزاد في روايته ، قال : « ومحمد بن إسحاق ليس

---

(١) « هدي الساري » ص٤٤٦ .

(٢) « شرح علل الترمذي » ٦١٥/٢ - ٦١٦ .

بذلك القوي ، وموسى بن عقبة صالح الحديث ، وصخر بن جُوَيرية صالح - أيضا - قال والعمري الصغير ، يعني عبد الله بن عمر ، أحب إلي من عبد الله ابن نافع » (١).

وجعلهم النسائي تسع طبقات أيضا قال رحمه الله :

« الطبقة الأولى من أصحاب نافع مولى عبد الله بن عمر : مالك بن أنس ، وأيوب بن كيسان وعبيد الله بن عمر ، وعمر بن نافع .

الطبقة الثانية : صالح بن كيسان ، وابن عون ، ويحيى بن سعد ، وابن جريج .

الطبقة الثالثة : أيوب بن موسى ، وإسماعيل بن أمية ، وموسى بن عقبة ، وكثير بن فَرْقَد ... »(٢) .

فهذا العمل من هؤلاء النقاد يدل على أن موسى بن عقبة في أصحاب نافع أقل مكانة من مالك وعبيد الله بن عمر ، فهما أوثق منه ، وأكثر تثبتا في نافع ، وهذا هو الضعف الذي يقصده المفضل بن غسان من قوله « سمعت ابن معين يضعف موسى بعض الضعف » .

فهو ضعف بالنسبة لكبار الحفاظ من أصحاب نافع ، وليس ضعفا مطلقا .

ومما تعارض فيه قولا الناقد وخُرِّجَ على أن الراوي ثقة ، وإنما يكون أقل مكانة ومنزلة ممن قرن به - ما جاء عن الإمام النسائي في :

---

(١) « شرح علل الترمذي » ٦٦٧/٢ .

(٢) « الطبقات للنسائي ص٤٧ - ٥٠ .

الليث بن سعد[١]

أحد الأئمة الثقات الكبار الذين يقارنون بفقهاء الإسلام الأربعة . فقد أجمع النقاد على توثيقه توثيقا مطلقا ، ومنهم النسائي حيث قال فيه : « ثقة »[٢] .

ورُوِيَ عنه أيضا أنه قال فيه : « وأي شيء عند الليث ، لولا أن الله تداركه لكان مثل ابن لهيعة »[٣] .

وابن لهيعة المشبه به الليث خلط بعد احتراق كتبه ، فهو مردود الرواية عندهم بعد تغيره .

وكلام النسائي في الليث ليس في مطلق روايته ، وإنما هو إذا قرن بمالك بن أنس ؟ لأنه رَدٌّ على من فضل الليث على مالك .

قال أبو الوليد الباجي : « وقد ذكر لأبي عبد الرحمن النسائي تفضيل ابن وهب الليث على مالك فقال : « وأي شيء عند الليث ، لولا أن الله تداركه لكان مثل ابن لهيعة » .

ولا خلاف أن الليث من أهل الثقة والثبت ، ولكنه إنما أنكر تفضيله على مالك أو مساواته به »[٤] .

والمفاضلة بين مالك والليث كانت محل خلاف بين العلماء من قديم .

---

(١) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي . أبو الحارث الإمام المصري (ت ١٧٥ هـ) .

(٢) « تاريخ بغداد » ١٤/١٣ ج ٦٩٦٦ .

(٣) « التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح » للباجي ٢٦٠/١ .

(٤) « التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح » للباجي ٢٦٠/١ .

قال الشافعي : « الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به »[(١)] .

وقال يحيى بن بُكير : « الليث أفقه من مالك ، ولكن الحُظوة لمالك رحمه الله »[(٢)] .

بينما رأى آخرون تفضيل مالك على الليث .

قال أحمد بن سعيد بن أبي مريم : « سمعت يحيى بن معين يقول الليث عندي أرفع من ابن إسحاق ، قلت : فالليث أو مالك ؟ قال : مالك »[(٣)] .

وقد غلا بعضهم في الليث ؟ وأساء الأدب فأتى بعبارة خشنة في حق الإمام مالك .

قال ابن بكير : « أخبرت عن سعيد بن أبي أيوب قال : لو أن مالكا والليث اجتمعا ، لكان مالك عند الليث أَبْكَم ، ولباع الليثُ مالكا فيمن يزيد »[(٤)] .

فمثل هذه العبارة قد تستفز النسائي أو غيره من النقاد ليطلق ما أطلق من عبارة مجرحة في الليث مقارنا بمالك .

فما ضر مالكا قولُ سعيد بن أبي أيوب ، ولا ضَرَّ الليثَ قولُ النسائي لأنه ليس جرحا مطلقًا ، وإنما هي عبارة استوجبها السياق ورد الفعل واستوجبتها المقارنة بين هذين الإمامين الحافظين مالك والليث بن سعد .

---

(١) « سير أعلام النبلاء » ١٥٦/٨ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ١٥٦/٨ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١٥٥/٨ .

(٤) انظر « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادي ٧/١٣ ج ٦٩٦٦ وعلق الذهبي على قولة سعيد هذه بقوله : « قلت لا يصح إسنادها لجهالة من حدث عن سعيد بها ، أو أن سعيدا ما عرف مالكا حق المعرفة » « السير » ١٤٧/٨ .

ومن أقوال الناقد المتعارضة في الراوي الواحد ما جاء عن يحيى بن معين من مصطلحات مختلفة في :

محمد بن أبي حفصة(١) .

فقد روي عنه توثيقه - وهذا حكمه المطلق فيه - ويدل عليه صيغة السؤال وسياق النقد .

قال عباس الدوري : « سألت يحيى عن محمد بن أبي حفصة ؟ فقال : « ثقة » »(٢).

فالسؤال وقع هنا ابتداء من غير ملابسة ولا مقارنة براو آخر ، ولذا كان هذا الحكم من ابن معين مطلقا في هذا الراوي .

وقد عورض بما رواه ابن الجنيد عن يحيى : سئل يحيى بن معين ، وأنا أسمع ، عن محمد بن أبي حفصة فقال : « هو محمد بن ميسرة ، كان بالبصرة يحدث عن الزهري ضعيف الحديث »(٣) .

وهذا التضعيف هو بالنسبة للحفاظ من أصحاب الزهري إذا قرن بهم محمد ابن أبي حفصة ، ويدل على هذا قول ابن الجنيد في موضع آخر : « وسمعت يحيى بن معين يقول : وأصحاب الزهري : شعيب ، ومعمر ، وعُقيل ، ويونس والأوزاعي .

---

(١) تقدمت ترجمته ص (٥٦٦) .

(٢) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٥١١/٢ ج ٢٢٧ .

(٣) « سؤالات ابن الجنيد » ص٤٥ ج ١٥٩ .

قال رجل ليحيى : « فمالك بن أنس ؟ قال : « ذاك من أرفعهم »

قال يحيى بن معين وأنا أسمع : « جعفر بن بُرقان » ضعيف فيما روى عن الزهري ، كان أُمِّيًا ومحمد بن أبي حفصة « ضعيف » إلا أنه أقوى من صالح ابن أبي الأخضر »[1] .

والسياق يوضح أن الكلام في المفاضلة بين أصحاب الزهري . والمذكورون أشهر أصحابه ، وفي المفاضلة بينهم يورد الرواة عن يحيى تضعيفه لمحمد بن أبي حفصة .

قال عثمان الدارمي : « قلت فصالح بن أبي الأخضر ؟ فقال : ليس بشيء في الزهري .

قلت : فمحمد بن أبي حفصة ؟

قال : صُويلح ، ليس بالقوي .

قلت : فابن جُريج ؟

فقال : ليس بشيء في الزهري .

قلت : فمحمد بن إسحاق ؟

فقال : « ليس به بأس ، وهو ضعيف الحديث عن الزهري ... » [2].

وروى عن يحيى أبو خالد الدقاق : « محمد بن أبي حفصة « ليس بذاك القوي » مثل النعمان بن راشد في الزهري ، محمد بن أبي حفصة « ليس

---

(١) « سؤالات ابن الجنيد » ص١٠٧ - ١٠٨ ج ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ .

(٢) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص٤٤ ج ١١ إلى ١٥ .

بشيء » وصالح بن أبي الأخضر ليس بشيء ... »[١] .

فكل كلام ليحيى بن معين في محمد بن أبي حفصة - جرحا - إنما هو مقارنة بغيره من الحفاظ من أصحاب الزهري ، وما روى عنه عباس الدوري من توثيق في ابن أبي حفصة هو كلامه المطلق فيه ؟ حيث سئل عنه ابتداءً من غير مقارنة بغيره من كبار الحفاظ من أصحاب الزهري .

وقد مشاه ابن معين كما في رواية الدارمي بقوله : « صويلح ليس بالقوي » يعني في الزهري مقارنة بمن ذكر من سائر أصحاب الزهري .

ومما عرض للناقد من المفاضلة بين مراتب وطبقات أصحاب الزهري قول يحيى بن معين في :

محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري[٢]

« ضعيف » [٣].

فكانت هذه الصيغة مما تلقاه المصنفون في الضعفاء على أنها مما طعن به على ابن أخي الزهري ، فأوردها العقيلي في « الضعفاء الكبير »[٤] وابن عدي في « الكامل »[٥] ذهابا منهما إلى أنها مما ضعف به .

---

(١) « من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال » رواية أبي خالد الدقاق ص٦٧ ج ١٧١ إلى ١٧٣ .

(٢) محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة الزهري ، أبو عبد الله المدني ابن أخي الزهري (ت ١٥٢ هـ وقيل بعدها) .

(٣) انظر « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص٤٨ ج ٣٣ .

(٤) « الضعفاء الكبير » ٨٨/٤ ج ١٦٤٣ .

(٥) « الكامل » ١٦٧/٦ .

وقد عارضها ما نقله ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين من قوله في ابن أخي الزهري نفسه « صالح »[١] وقول أبي داود : « وأخبرني عباس عن يحيى بالثناء عليه »[٢] .

وهذه الصيغة أعني « صالح » هي حكم ابن معين المطلق في هذا الراوي وهي عبارة يطلقها ابن معين وغيره من النقاد على من كان حسن الحديث .

وتضعيف يحيى بن معين لابن أخي الزهري هو بالنسبة لغيره من طبقات الحفاظ من أصحاب الزهري ، وفي ذكر أصحاب الزهري أورد الدارمي تضعيف هذا الرجل عن يحيى .

ويقارب ابن معين في هذا الراوي صنيعُ الإمام أحمد بن حنبل فقد روى عنه المروذي : « قيل له محمد بن إسحاق وابن أخي الزهري في حديث الزهري ؟ فقال : « ما أدري وحرك يده كأنه ضعفهما » »[٣] .

ورغم هذا التضعيف المنقول عن الإمام أحمد في هذا الراوي – وهو بالنسبة لطبقات أصحاب الزهري – فقد نقل أبو طالب عنه قوله في ابن أخي الزهري

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٣٠٤/٧ ج ١٦٥٣ وروى عنه ابن أبي خيثمة مرة أنه قال في ابن أخي الزهري : « ليس بذاك القوي » « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٣٠٤/٧ ج ١٦٥٣ . وهو نفي للدرجة العليا من القوة وذلك لا ينفي الدرجة الدنيا منها وهي مرتبة الحسن ، فناسب أن يعبر عنه ابن معين مرة أخري بقوله « صالح » فلا تنافي بين العبارتين إذا .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٢٨٠/٩ .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال » رواية المروذي عن أحمد ص١٧١ ج ٣٠٢ .

« لا بأس به »[١] ومرة « صالح الحديث »[٢] .

وقال أبو داود : « ثقة سمعت أحمد يُثني عليه وأخبرني عباس عن يحيى بالثناء عليه »[٣] .

وقال ابن رجب الحنبلي وهو يعرض للخلاف بين النقاد في أثبت أصحاب الزهري وأوثقهم : « ونقل عثمان بن سعيد عن يحيى بن معين قال : « معمر أحب إلي من صالح بن كيسان يعني في الزهري .

قال : وابن جريج ليس بشيء في الزهري ، وابن إسحاق ليس به بأس ، وهو ضعيف الحديث عن الزهري ، والماجشون ليس به بأس ، ومحمد بن أبي حفصة صويلح ليس بالقوي ، وأسامة بن زيد في الزهري ليس به بأس ، وابن أخي الزهري ضعيف ، وزياد بن سعد في الزهري « ثقة » وسليمان بن موسى في الزهري « ثقة » »[٤] . ومن أصحاب الأعمش الذين تعارض فيهم قولا الناقد :

محمد بن أبي عبيدة[٥] .

الكوفي ، فإنه من أضعف من روى عن الأعمش ، وإن كان ثقة فيما سوى

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٢٧٩/٩ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٢٧٩/٩ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٢٨٠/٩ .

(٤) « شرح علل الترمذي » لابن رجب الحنبلي ٦٧٦/٢ .

(٥) محمد بن أبي عبيدة بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي الكوفي (ت ٢٠٥ هـ) .

الأعمش ، فقد روى أبو بكر بن أبي خيثمة عن ابن معين أنه قال فيه « ثقة »[(١)] وهذا هو حكم ابن معين المطلق في هذا الراوي ، وقد عارضه ما روى عثمان الدارمي عن يحيى بن معين أنه قال فيه : « ليس لي به وبأبيه علم »[(٢)] .

فهذا لا يدل على كون هذا الراوي مجهولا عند يحيى بن معين ، وإنما يدل على كونه غير معروف بالرواية عن الأعمش ، فكلام ابن معين فيه هو باعتبار غيره من حفاظ أصحاب الأعمش ، ويدل على هذا صيغة السؤال الموجه إلى يحيى فقد قال الدارمي : « قلت : فأبو عبيدة في الأعمش ، أبو محمد بن أبي عبيدة ؟ فقال : ليس لي به وبأبيه علم »[(٣)].

وقد أورد عثمان الدارمي هذه الترجمة في أصحاب الأعمش ، وهذا كله يجعل نقد ابن معين لهذا الراوي خاصا بما روى عن الأعمش ، فإنه لا يذكر في أصحابه لا عند يحيى ولا عند غيره فناسب فيه قول ابن معين «ليس لي به وبأبيه علم » .

---

(١) « تهذيب التهذيب » ٣٣٤/٩ .

(٢) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص٥٣ ج ٥٨ و « الكامل » لابن عدي ٢٣٣/٦ و « الجرح والتعديل » ١٧/٨ ج ٧٥ واقتصر هذا الأخير من كلام يحيى على قوله « ليس لي به علم » .

(٣) هكذا ورد النص في المطبوع من « تاريخ عثمان الدارمي » « فأبو عبيدة في الأعمش ، أبو محمد بن أبي عبيدة ؟ ... » وورد النص في « الجرح والتعديل » و « الكامل » بلفظ « سألت يحيى بن معين عن محمد بن أبي عبيدة ... » ولم يشر محقق « تاريخ عثمان الدارمي » أحمد نور سيف إلى سبب هذا الاختلاف . وواضح أم كلام يحيى هو عن محمد بن أبي عبيدة وفي ترجمته أورده المزي في « تهذيب الكمال » وسؤال عثمان الدارمي لما جاء في تاريخه هو عن الأب حيث يكنى أبا عبيدة وهو أبو محمد المعني هنا وجواب ابن معين عنهما معا .

وقد ذكر له ابن عـدي حديثا واحدا عن الأعمش واعتبره في غرائبه فقال : « وهذا لا أعلم يرويه عن الأعمش بهذا الإسناد غير أبي عبيدة ، وعن أبي عبيدة ابنه محمد ، ولابن أبي عبيدة عن أبيه ، عن الأعمش غرائب وإفرادات وهو عندي لا بأس به[١] .

فدل كلام ابن عدي على أن الطعن موجه لأبي عبيدة وابنه محمد فيما رويا عن الأعمش ، وما سوى ذلك من مروياته فهو « لا بأس به » وفيه هذا يوافق رأي ابن معين فيه .

ومن التضعيف النسبي الذي عارض توثيقا عاما من الناقد الواحد في الراوي الواحد ، قول يحيى بن معين في :

الأوزاعي[٢]

« الأوزاعي في الزهري ليس بذاك ، أخذ كتاب الزهري من الزُّبيدي »[٣].

فهذا يدل بظاهره على أن الأوزاعي ليس قويا في الزهري ، وذلك لأنه لم يسمع منه ، وإنما أخذ كتابه عن الزبيدي ، وهذا الذي أفاده هذا النص عن ابن معين معارض بقوله فيما رواه عنه الدارمي : « وسألته عن الأوزاعي ، ما حاله في الزهري ؟

(١) « الكامل » ٦/٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٢) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي ، أبو عمروالفقيه (ت ١٥٧ هـ) .

(٣) رواه يعقوب بن شيبة في مسنده (الجزء العاشر ص٦٢) نقلا عن « الثقات الذي ضعفوا في بعض شيوخهم » د. صالح الرفاعي ص٦٢.

فقال : « ثقة » »[١] .

فقوله أولا : « الأوزاعي في الزهري « ليس بذاك » » نفى أن يكون الأوزاعي في المرتبة العليا من القوة في أصحاب الزهري ، فهو تضعيف بالنسبة لكبار الحفاظ من أصحاب الزهري ، وذلك لا ينفي أن يكون ثقة ، ويدل على هذا قول الدارمي : «وسألته عن الأوزاعي ، ما حاله في الزهري ؟

فقال : « ثقة »

قلت له : أين يقع من يونس ؟

فقال : « يونس أسند عن الزهري والأوزاعي ثقة ، ما أقل ما روى الأوزاعي عن الزهري » .

قال عثمان : « سمعت أحمد بن صالح يقول : « نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحدًا .

قال أحمد : سمعت أحاديث يونس عن الزهري ، فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزهري مرارا .

قال أحمد : وكان الزهري إذا قدم أيْلة نزل على يونس وإذا سار إلى المدينة زامله يونس »[٢] .

وباعتبار كثرة الحفظ والإتقان ، وطول الصحبة وكثرة الملازمة قسم العلماء أصحاب الزهري إلى طبقات .

---

(١) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص٤٥ ج ٢٢ .

(٢) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص٤٥ - ٤٦ ج ٢٢ إلى ٢٤ .

قال ابن رجب الحنبلي : « أصحاب الزهري خمس طبقات :

- الطبقة الأولى : جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري ، والعلم بحديثه ، والضبط له ، كمالك ، وابن عيينة ، وعبيد الله بن عمر ، ومعمر ، ويونس ، وعُقيل ، وشعيب وغيرهم ، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري .

- الطبقة الثانية : أهل حفظ وإتقان ، لكن لم تطل صحبتهم للزهري ، وإنما صحبوه مدة يسيرة ولم يمارسوا حديثه ، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى ، كالأوزاعي والليث وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، والنعمان بن راشد ونحوهم . وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري ... »[1].

وهذا يتفق مع قول يحيى بن معين فيما ذكره ابن الجنيد : « سُئِل يحيى بن معين ، وأنا أسمع : « من أثبت من روى عن الزهري ؟

فقال : « مالك بن أنس ، ثم معمر ، ثم عُقيل ، ثم يونس ، ثم شعيب ، والأوزاعي ، والزُبيدي ، وسفيان بن عيينة ، وكل هؤلاء ثقات »[2] .

أما كتاب الزهري الذي أخذه الأوزاعي من الزُّبَيْدِي قد ثبت أيضا سماعه للأوزاعي من الزهري .

قال يحيى بن معين : « الأوزاعي يقال : إنه أخذ الكتاب من الزبيدي : كتاب الزهري ، وسمعه من الزهري »[3] .

---

(١) « شرح علل الترمذي » ٦١٣/٢ - ٦١٤ .

(٢) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص٤٤ ج ١٥٦ .

(٣) « تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه » ٣٥٣/٢ ج ٩٤٦ .

فلم يعلق بالأوزاعي بعد هذا أي قدح من يحيى بن معين سوى أنه ليس من كبار أصحاب الزهري الذين لازموه وحفظوا عنه وضبطوا حديثه ، ومع ذلك فهو ثقة في الزهري .

ومن تعارض مصطلحات الناقد جرحا وتعديلا في الراوي الواحد ما جاء عن يحيى بن معين في :

قَبِيصَة بن عقبة[١]

من أقوال ظاهرة في التعارض ، فقد روى عنه ابن محرز قوله : « قبيصة ليس بحجة في سفيان »[٢] .

وقال أيضا : « وسألت يحيى وسئل عن أصحاب سفيان من هم ؟

قال المشهورون : وكيع ويحيى وعبد الرحمن وابن المبارك ، وأبو نعيم هؤلاء الثقات .

قيل له : فأبو عاصم وعبد الرزاق وقَبِيصَة وأبو حذيفة ؟

قال : « هؤلاء ضعفاء » »[٣] .

فأفاد قولا ابن معين في قبيصة أنه - وغيره - ضعيف في روايته عن سفيان الثوري ، ويتأيد هذا بقول أبي بكر بن أبي خيثمة « سئل يحيى بن معين عن

---

(١) قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان بن عقبة بن ربيعة بن جنيدب بن رباب ابن حبيب بن سواءة بن عامر بن صعصعة أبو عامر السوائي الكوفي (ت ٢١٥ هـ) .

(٢) « معرفة الرجال » ليحيى بن معين رواية ابن محرز عنه ١/١١٤ ج ٥٤٩ .

(٣) « معرفة الرجال » ليحيى بن معين رواية ابن محرز عنه ١/١٠٩ ج ٥٠٤ .

حديث قبيصة فقال : « ثقة إلا في حديث الثوري ليس بذاك القوي »[١] .

فكل هذه النقول عن ابن معين تفيد أن قبيصة ضعيف في سفيان ، وهي مع اختلاف مخارجها معارضة بما رواه الدارمي عن يحيى بن معين حيث قال : « سألت يحيى بن معين عن أصحاب سفيان قلت : يحيى أحب إليك في سفيان أو عبد الرحمن بن مهدي ؟

فقال : « يحيى » .

قلت : « فعبد الرحمن أحب إليك أو وكيع ؟ .

فقال : « وكيع » .

قلت : فوكيع أحب إليك أو أبو نعيم ؟ .

فقال : « وكيع » .

قلت : فالأشجعي ؟

فقال : « صالح » .

قلت : فمعاوية بن هشام ؟

فقال : « صالح وليس بذاك » .

قلت : والزبيري - أعني أبا أحمد ؟

فقال : « ليس به بأس » .

قلت : وأبو إسحاق الفَزاري ؟

فقال : « ثقة ثقة » .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١٢٦/٧ ج ٧٢٢ .

قلت : وأبو داود الحفَري ؟

فقال : « ثقة » .

قلت : فيحيى بن يمان ؟

فقال : « أرجو أن يكون صدوقا » .

قلت : فكيف هو في حديثه ؟

فقال : « ليس بالقوي » .

قلت : فعبيد الله بن موسى ؟

فقال : « ثقة ، ما أقربه من ابن اليمان » .

قلت : فقبيصة ؟

قال : « مثل عبيد الله » (١)...

أفاد هذا النص عن يحيى أن عبيد الله بن موسى ثقة كما أنه أقرب من يحيى ابن يمان يعني أنه فوقه قليلا ، فهو في أقل أحواله حسن الحديث عن سفيان ، ومثل عبيد الله بن موسى في المنزلة قبيصة بن عقبة ، أي أنه ثقة أيضا ، وهذا مخالف بظاهره لما سبق عن يحيى بن معين من تضعيف قَبيصة في سفيان الثوري .

والتحقيق : أن قبيصة ثقة مطلقا أما الضعف الذي قصده يحيى فهو نسبي أي أنه ضعيف بالنسبة لكبار أصحاب سفيان ، وإن كان هو ثقة – أيضا – في سفيان لكنه لا يقدم على كبار أصحابه فيه ، ويدل على هذا قول ابن أبي

---

(١) « تاريخ عثمان الدارمي » عن يحيى بن معين ص٦١ – ٦٣ ج ٩٠ إلى ١٠٠ .

خيثمة : « سمعت يحيى بن معين ، وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت ؟ قال : « هم خمسة : يحيى بن سعيد ، ووكيع بن الجراح ، وعبد الله بن المبارك ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأبو نعيم الفضل بن دُكين ، فأما الفِرْيابي وأبو حذيفة ، وقبيصة ، وعبيد الله ، وأبو عاصم ، وأبو أحمد الزبيري ، وعبد الرزاق ، وطبقتهم ، فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض وهم ثقات كلهم دون أولئك في الضبط والمعرفة » [1] .

وقد ذهب في قبيصة العجليُّ مذهب ابن معين قال « الفِرْيَابي ويحيى بن آدم وأبو أحمد الزبيري وقبيصة بن عقبة ، ومعاوية بن هشام ثقات ، وهم في الرواية عن سفيان قريب بعضهم من بعض ، وأبو نعيم ووكيع ، وعبيد الله الأشجعي ، ويحيى القطان ، وابن مهدي ، وأبو داود الحَفَري [2]، أثبت في سفيان من الفَرْيابي وأصحابه « يعني الذين[3] سماهم معه »[4] .

وقال الذهبي في قبيصة : « الرجل « ثقة » وما هو في حديث سفيان كابن مهدي ووكيع ، وقد احتج به الجماعة في سفيان وغيره ، وكان من العابدين »[5] .

وتَعَارُضُ قولي يحيى بن معين في :

---

(١) « شرح علل الترمذي » لابن رجب ٧٢٢/٢ .

(٢) في المطبوع من « شرح علل الترمذي » لابن رجب ٧٢٦/٢ بتحقيق د. همام عبد الرحيم « الجفري » بجيم معجمة وهو تصحيف صوابه أنه بالحاء المهملة والفاء المفتوحتين ، وهو عمر بن سعد .

(٣) في المطبوع « الذي » وهو تصحيف مطبعي يدل قوله بعد « سماهم » بصيغة الجمع .

(٤) « شرح علل الترمذي » ٧٢٦/٢ لابن رجب الحنبلي .

(٥) « سير أعلام النبلاء » ١٣٣/١٠ .

المِنْهَال بن عمرو (١)

مما خرج على أنه ثقة لكنه لما قرن بغيره ممن هو أوثق منه ، اقتضى ذلك من الناقد أن ينزله منزلته ، ويحله مرتبته . وقد صدرت فيه عبارة قد يفهم منها - إذا اقتصر عليها - أن الرجل متكلم فيه ، وأن قولي ابن معين فيه متعارضان .

وبيان ذلك أن جمهور أصحاب يحيى نقلوا عنه قوله في المنهال بن عمرو « ثقة »(٢) .

وقال الغلابي : « كان يحيى بن معين يضع من شأن المنهال بن عمرو »(٣) . يعني يحط من قدره ، وهي عبارة تفيد بظاهرها عموم الطعن في الرجل . وهذا الحط هو مقارنة بغيره من الحفاظ الذين فاقوا الرجل رواية وعدالة وضبطا .

قال الحافظ ابن حجر معقبا على هذا القول : « فأما حكاية الغلابي (٤)فلعل ابن معين كان يضع منه بالنسبة إلى غيره كالحكاية عن أحمد »(٥) .

ولعل الحافظ ابن حجر أفاد هذا التوجيه من قول أحمد بن حنبل حيث نقل عنه ابنه عبد الله قوله فيه : « أبو بشر أحب إلي من المنهال بن عمرو » قلت : أحب إليك من المنهال ؟

---

(١) المنهال بن عمرو ، أبو عمرو ، الأسدي ، مولاهم الكوفي ، توفي سنة بضع عشرة ومائة .

(٢) روى ذلك عنه عباس الدوري ٥٩٠/٢ وابن محرز ٩٨/١ ج ٤١٥ و ١٥٠ ج ٨٢٤ وإسحاق بن منصور « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٣٥٧/٨ ج ١٦٣٤ .

(٣) « تهذيب التهذيب » ٣٢٠/١٠ و « هدي الساري » ص٤٤٦ .

(٤) وقع في هدي الساري « العلائي » وهو تصحيف مطبعي .

(٥) « هدي الساري » ص٤٤٦ .

قال : نعم شديدا ، إلا أن المنهال أسن ، وأبو بشر أوثق »[١] .
وقد اعتمد في المنهال بن عمرو المحقق أبو الحسن بن القطان توثيق ابن معين ولم يعرج على ما نقله ابن الغلابي عن يحيى من قوله « كان يحيى يضع من شأن المنهال بن عمرو » ، حيث قال رحمه الله : « والرجل قد وثقه ابن معين والكوفي »[٢] أي العجلي .
وهذا المسلك منهج التوثيق بين أقوال الناقد في الراوي الواحد عند كثير من المحققين المتأخرين منهم أبو الحسن بن القطان حيث جمع بين قولي ابن معين في :

محمد بن دينار الطاحي [٣]

مرة : « ليس به بأس »[٤] . ومرة : « ليس بذاك القوي »[٥] .
بقوله : « فإن محمد بن دينار الطاحي صدوق ، ليس به بأس ، ويُرْوى عن ابن معين استضعاف حديثه ، وذلك - والله أعلم - بقياسه إلى غيره ممن هو فوقه ، وإلا فقد رُوي عنه أنه قال فيه : « لا بأس به » وقد قال عن نفسه ، كل من قلت فيه « لا بأس به » فهو عندي « ثقة » » [٦].

---

(١) « العلل ومعرفة الرجال » ٤٢٧/١ ج ٩٤٣ .
(٢) « بيان الوهم والإيهام » لابن القطان ٣٦٢/٣ ج ١١٠٧ .
(٣) محمد بن دينار الأزدي الطاحي أبو بكر بن أبي الفرت البصري .
(٤) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢٥٠/٧ ج ١٣٦٧ . من طريق أبي بكر بن أبي خيثمة .
(٥) « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » ص١٢٧ ج ٦٧٩ .
(٦) « بيان الوهم والإيهام » لابن القطان ١١٠/٣ ج ٨٠٣ .

وكل ما تقدم يبين النزاهة والإنصاف اللذين يقوم عليهما منهج الناقد ، فلابد من إمعان النظر لاستكناه حالات الرواة التي تدعو الناقد إلى انتقاء المصطلحات المناسبة لكل سؤال وكل سياق .

ومما يدعو الناقد إلى تلوين نقده في الراوي ، وقد استقر عنده حكمه المطلق - موافقته للثقات أو مخالفته لهم ، فيحكم عليه بالتوثيق إذا وافق الثقات ، وإن كان ضعيفا عنده ، أو بالتجريح وإن كان ثقة ، إذا خالف الثقات ، فلابد من فقه مثل هذه النوازل التي يكون فيها نقد الناقد خاصا بشيء معين وهذه بعض الأمثلة التي يتغير فيها قول الناقد في الراوي لما ذُكر .

فمما جاء عن الناقد من مصطلحات ظاهرة في التعارض في الراوي الواحد - قولا الدارقطني في :

حجاج بن أرطاة [1]

فإنه نقل عنه قوله فيه « لا يحتج به »[2] ، ونقل أيضا عنه ذكره حجاج ضمن جماعة من الحفاظ الثقات[3] .

فأظهر القولان اختلافا وتباينا في رأي الناقد في هذا الراوي .

والتحقيق : أن الدارقطني يرى عدم الاحتجاج برواية حجاج ، هذا رأيه فيه ، بل هو حكمه المطلق فيه ، وقد وافقه عليه النقاد ، وذلك لكثرة خطئه وتدليسه .

---

(١) حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة بن شراحبيل النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي (ت ١٤٥ هـ) .

(٢) « سنن الدارقطني » ١٠٨/٢ ج ٢ (كتاب الزكاة ، باب ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق) .

(٣) « سنن الدارقطني » ٨٩/١ - ٩٠ ج ١ (كتاب الطهارة : باب صفة وضوء رسول الله) .

وأما توثيقه لحجاج فإنه حالة عارضة اقتضت الحكم عليه بالتوثيق والصواب فيما روى ، وذلك أنه روى شيئا أصاب فيه ، ووافق جماعة من الثقات الحفاظ ، فاقتضى السياق وصفه بأنه حافظ ثقة يعني في حديث معين ، وهذا من تمام التحقيق أن يشهد للضعيف بالصحة لما أصاب فيه ، فإن المخطئ قد يصيب ، والسيء الحفظ قد يحفظ شيئا ما .

وقد دلَّ على أن مرد اختلاف الدارقطني في هذا الراوي اختلاف أحواله العارضة في أسيقة ورود كلامه في حجاج ، أما قوله فيه : « لا يحتج به » فقد ذكر ذلك في أماكن من سننه حيث قال رحمه الله : « حدثنا الحسين بن إسماعيل ، ثنا يوسف بن موسى ، ثنا عبد الله بن نُمير ، ثنا حجاج ، وحدثنا علي بن عبد الله بن مبشر ، ثنا جابر بن الكردي ، ثنا يزيد بن هارون ، ثنا حجاج ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : جاءت امرأتان من أهل اليمن إلى النبي ﷺ وعليهما أسورة من ذهب فقال لهما رسول الله ﷺ : « أيسركما أن يُسَوِّرَكُما الله بأسورة من نار ؟ قالا : لا ، قال : فأديا حق هذا » .

وقال ابن نُمير : « عليهما سواران من ذهب وقال أيضا فأديا حق هذا عليكما » يعني الزكاة . حجاج هو ابن أرطاة « لا يحتج به » »[1].

وقال الدارقطني في مكان آخر : « حدثنا الحسين بن إسماعيل ثنا يوسف بن موسى ثنا أبو معاوية ، ثنا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن دينار ، عن بجالة بن

(١) « سنن الدارقطني » ١٠٨/٢ ج ٢ (كتاب الزكاة ، باب ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق) .

عبدة كذا قال أبو معاوية ، قال كنت كاتبا لجَزْء بن معاوية على المناذر ، فقدم علينا كتاب عمر بن الخطاب : أن عبد الرحمن بن عوف أخبرني أن رسول الله ﷺ : أخذ من المجوس أهلِ هجر الجزية ، فخُذْ من مجوس مَنْ قَبلَكَ الجزيةَ . « حجاج لا يحتج به » »[(١)].

هذا هو حكم الدارقطني المطلق في حجاج ولأجله ضعف بعض ما روى . قال رحمه الله : « حدثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول ومحمد بن القاسم بن زكريا ، قالا : « نا أبو سعيد الأشج ثنا أبو خالد الأحمر ، عن حجاج ، عن قتادة ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، قال ، قال النبي ﷺ : « من أكل ناسيا ، أو شرب ناسيا ، فأفطر ، فإنما هو رزق رزقه الله » .

حدثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول ثنا أبو سعيد الأشج ، ثنا أبو أسامة ، عن عوف ، عن ابن سيرين وخِلاس عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ مثله أو نحوه . هذا إسناد صحيح ، والذي قبله عن حجاج عن قَتادة فهو ضعيف » »[(٢)] .

وقد عرض من حال حجاج ما اقتضى من الدارقطني توثيقه ، وذلك أنه وافق جماعة من الثقات الحفاظ على لفظ الحديث .

قال الدارقطني رحمه الله : « نا محمد بن محمود الواسطي ثنا شعيب بن أيوب ، نا أبو يحيى الحِمَّاني ، نا أبو حنيفة ، وثنا الحسن بن سعيد بن الحسن ابن يوسف المَرْوَرُّوذي قال : وجدت في كتاب جدي نا أبو يوسف القاضي ،

---

(١) « سنن الدارقطني » ٢/١٥٥ ج ٢ كتاب زكاة الفطر : باب في جزية المجوس وما روي في أحكامهم .

(٢) « سنن الدارقطني » ٢/١٨٠ ج ٣٥ و ٣٦ كتاب الصيام : باب الشهادة على الهلال .

نا أبو حنيفة ، عن خالد بن علقمة ، عن عبد خير عن علي رضي الله عنه أنه توضأ فغسل يديه ثلاثا ، ومضمض واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا ، وذراعيه ثلاثا ، ومسح برأسه ثلاثا ، وغسل رجليه ثلاثا ، ثم قال : من أحب أن ينظر إلى وضوء رسول الله ﷺ كاملا فلينظر إلى هذا .

وقال شعيب هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ .

هكذا رواه أبو حنيفة عن خالد بن علقمة قال : « ومسح رأسه ثلاثا وخالفه جماعة من الحفاظ الثقات ، منهم زائدة بن قدامة ، وسفيان الثوري ، وشعبة ، وأبو عوانة ، وشريك ، وأبو الأشهب جعفر بن الحارث ، وهارون بن سعد ، وجعفر بن محمد ، وحجاج بن أرطاة ، وأبان بن تغلب ، وعلي بن صالح بن حي ، وحازم بن إبراهيم ، وحسن بن صالح ، وجعفر الأحمر ، فرووه عن خالد بن علقمة ، فقالوا فيه « ومسح رأسه مرة » (١).

فذكر الدارقطني حجاجا هنا على أنه من الحفاظ الثقات ، لموافقته لهم على هذا اللفظ ، وليس هذا حكما مطلقا في هذا الراوي ، فيكون معارضا في قوله السابق فيه : « لا يحتج به » ، وإنما هو حكم عارض لصفة عارضة ، وهو موافقة الحفاظ الثقات على لفظ ما ، ولذلك اقتصر المحققون من المتأخرين المؤلفين في تراجم الرواة من أقوال الدارقطني في حجاج على قوله « لا يحتج به »(٢) .

ومما تغير فيه رأي الناقد باعتبار موافقة الراوي بالثقات أو مخالفتهم ، أو باعتبار

---

(١) « سنن الدارقطني » ٨٩/١ - ٩٠ ج ١ كتاب الطهارة : باب صفة وضوء رسول الله ﷺ .

(٢) انظر « ميزان الاعتدال » ٤٥٩/١ و « تهذيب التهذيب » ١٩٨/٢ وانظر أيضا ما ذكره المعلمي في « التنكيل » ٣٦٣/١ .

ما أخطأ فيه الراوي أو أصاب - قولا الإمام الدارقطني في :

شَريك بن عبد الله القاضي[١]

فقد نقل عنه ابن الجوزي والحافظ ابن حجر العسقلاني قوله فيه « ليس بالقوي فيما ينفرد به » [٢].

فأوهم هذا ضعف رواية شريك فيما ينفرد به ، وهو مخالف لقول الدارقطني مرة أخرى - في شريك وحفص بن غياث - : « وزيادتهما مقبولة لأنهما ثقتان »[٣] . فكيف صار ثقة بعد أن لم يكن قوي ؟

وحقيقة قولي الدارقطني المختلفين في شريك ترجع إلى اعتبار ما أخطأ فيه شريك وما أصاب فيه ، فقد ضعفه في شيء معين ، وهو حديث خاص رواه الدارقطني ، طعن فيه على شريك حيث قال : « حدثنا عبد الله بن أبي داود : ثنا أحمد بن سنان ثنا يزيد . « ح » وحدثنا الحسين بن إسماعيل ثنا محمد بن يحيى الأزدي ، ثنا يزيد بن هارون أنا شريك ، عن عاصم بن كُليب عن أبيه عن وائل بن حُجْر قال كان النبي ﷺ إذا سجد تقع ركبتاه قبل يديه ، وإذا رفع رفع يديه قبل ركبتيه .

وقال ابن أبي داود : « ووضع ركبتيه قبل يديه » .

---

(١) شريك بن عبد الله النخعي الكوفي ، القاضي ، أبو عبد الله (ت ١٧٧ هـ) .

(٢) « الضعفاء والمتروكين » لابن الجوزي ٣٩/٢ و « تهذيب التهذيب » ٣٣٦/٤ .

(٣) « العلل » للدارقطني ٢٢٥/٢ . نقلا عن « الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم » د . صالح الرفاعي ص٣٦ .

تفرد به يزيد عن شريك ، ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك ، وشريك ليس بالقوي فيما ينفرد به ، والله أعلم »[١] .

فبان بهذا أن الدارقطني إنما انتقد على شريك تفرده بهذا الحديث فقط ، ولم يرد تضعيفه مطلقا كما فهم من صنيع ابن الجوزي وابن حجر حيث جردا كلام الدارقطني عن سياقه فأوهم خلاف المقصود .

أما توثيق الدارقطني لشريك فهو مرتبط أيضا بحديث رواه فوافق فيه بعض الثقات حيث سئل الدارقطني عن حديث رواه شريك بن عبد الله وحفص بن غياث وغيرهما ، عن أبي إسحاق سليمان بن أبي سليمان ..

فقال في إجابته : « فأما شريك وحفص فزادا فيه زيادة حسنة أغربا بها على أصحاب الشيباني ... وزيادتهما مقبولة لأنهما ثقتان » [٢].

فالتوثيق أيضا بحسبه وليس توثيقا مطلقا ، وإنما ذلك لأن شريكا وافق الثقات وبهذا يُعلم أن لا تعارض بين قولي الدارقطني في شريك فكل قول بحسبه ، وباعتبار حال شريك فيما روى ، فحيث انفرد لم يحتمل الدارقطني تفرده لأن شريكا ساء حفظه لما انشغل بالقضاء ، فترجح للدارقطني هنا أن شريكا لم يحفظ هذا الحديث ، وأما حديثه الثاني فترجح للدارقطني حفظ شريك للزيادة المشار إليها لأنه قد توبع عليها من بعض الثقات .

---

(١) « سنن الدارقطني » ٣٤٥/١ ج ٦ (كتاب الصلاة : باب ذكر الركوع والسجود وما يجزئ فيهما) .

(٢) « العلل » للدارقطني ٢٢٥/٢ عن « الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم » ص٣٦ .

ضوابط هذا الفصل

*** قد يطلق الناقد مصطلحا ويقصد به نقدا نسبيا :**

فإذا كان الراوي عند الناقد ثقة وقرن بمن هو أعلى منه منزلة ، وأكثر منه حفظا ، أتى فيه بصيغة نقدية يتبادر منها ضعف مطلق كقوله « ضعيف » أو « ضعيف الحديث » أو « ليس بالقوي » أو « ليس بشيء » . فيكون هذا الضعف نسبيا أي ضعيف بالنسبة لمن قرن به من كبار الحفاظ ، وإن كان ثقة بمفرده .

*** مصطلحات الناقد قد تختلف في الراوي حسب اختلاف حاله :**

موافقةً للثقات ومخالفة لهم ، فإن وافقهم عدَّله الناقد ووثقه ، وإن كان ضعيفا - وإن خالفهم جرحه ، وإن كان ثقة عنده ، فلابد من تفقد أحوال الراوي لتنزيل كلام الناقد موقعه .

ومما ينبغي تفقده أيضا إطلاقات الناقد لبعض المصطلحات المشهورة في التجريح ، فرب صيغة يطلقها وهو لا يقصد بها نقدا ، وإنما يطلقها مزاحا لقرينة الحال ، ورب مصطلح ظاهر في الجرح يستعمله في التعديل .

وفي الباب القادم عرض لبعض النماذج من المصطلحات ، استعملت من الناقد في غير ما اشتهرت به .

الباب الرابع

كون أحد المصطلحين مستعملاً على خلاف ظاهره



مما يعرض للناقد أن يسأل عن راوٍ قد وثقه ، أو ينقده ابتداء بعبارة جرى استعمالها عندهم في التجريح كقوله « ضعيف » أو « كذاب » أو غيرهما ، وتدل قرينة الحال على أن الناقد لم يقصد نقدا وإنما مازح الراوي أو السامعين ، ترويحا عن النفس ، أو حملا للراوي على مزيد التثبت ، وكمال التيقظ في التحمل والأداء ، أو تنبيها للسامعين على نكتة في سماع راوٍ إذ جرى ذكره عند النقاد ، لدفع ما يخشى من ظن تدليس راوٍ أو عدم سماعه من شيخ .

وقد يلجأ الناقد في نقده لراو - ثبت عنه توثيقه - إلى استعمال مصطلحات اشتهرت في التجريح ، فيستعملها في التوثيق ، فيعدل عن ظاهر المصطلح المشهور ، إلى استعمال خاص ، أو لغة مهجورة ، أو نادرة الاستعمال ، يحمله على ذلك التفنن في انتقاء العبارات ، وتلوينُ أشكال الخطاب ، وابداعُه في مجال المصطلح وإنماءُ علم الجرح والتعديل . ورصيدهُ الدبي ، وذوقُه الاجتماعي ، شدا لذهن طالب الحديث ، وتنبيها له على ما انطوت عليه تلك العبارات ، وأخفته وراءها من دلالات لغوية واصطلاحية ، يكشف عنها التتبع والاستقراء والمقارنة بأقوال النقاد المعاصرين . فمن تلك العبارات المستعملة على خلاف ظاهرها .

« ضعيف » على سبيل المزاح

من المصطلحات المتعارضة عن علي بن المديني - جرحا وتعديلا - في الراوي الواحد - ما ورد عنه من توثيق مطلق في عفان بن مسلم الصفار، مع تضعيفه له في شعبة ، وذلك على مقتضى ما يفهم من ظاهر اللفظ المستعمل عنده في نقد هذا الراوي .

ذُكِرَ عند علي بن المديني : عفان فقال : « كيف أذكر رجلا يشك في حرف ، فيضرب على خمسة أسطر » [١].

فهذا القول من ابن المديني يدل على كمال التثبت ، ونهاية الوثوق من عفان ، فهو لا يكتب إلا ما سلم من ريب غير مؤثر ، فلا مجال لكتابة شيء محتمل للخطأ والصواب . فمن كان بهذه المثابة فحقيق به أن يُوثق توثيقا مطلقا في كل ما روى .

وبالرغم من هذا فإننا نرى علي بن المديني يضعف عفان بن مسلم في شعبة ابن الحجاج .

قال عمر بن أحمد الجوهري : « سمعت جعفر بن محمد الصائغ يقول : اجتمع علي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل وعفان بن مسلم فقال عفان : « ثلاثة يضعفون في ثلاثة : علي بن المديني في حماد بن زيد ، وأحمد بن حنبل في إبراهيم بن سعد ، وأبو بكر بن أبي شيبة في شريك .

فقال : « علي بن المديني ورابع معهم »

قال : « من ذاك ؟ »

قال : « عفان في شعبة »[٢] .

فهذا الكلام ، وذلك التضعيف لأولئك الرواة في أولئك الشيوخ ، هو من

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخه » ٢٦٨/١٢ ج ٢٦٨ ج ٦٧١٥ وانظر أيضا في « سير أعلام النبلاء » ٢٤٦/١٠ .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخه » ٢٦٧/١٢ ج ٦٧١٥ وانظر « السير » - أيضا - ٢٤٦/١٠ .

باب المزاح ، وليس قدحا ، ولا طعنا فيهم ، بل هو دليل توثيق في أولئك الشيوخ ، فرغم صغرهم فهم متثبتون فيهم ، متقنون لحديثهم ، ولهذا عقب الجوهري على ذلك الكلام بقوله : « وكل هؤلاء أقوياء ليس فيهم ضعيف ، ولكن قال هذا على وجه المزاح »[(١)].

وقال الذهبي : « قلت : ولأنهم كتبوا وهم صغار عن المذكورين »[(٢)] .

ومع كتابتهم عنهم وهم صغار ، فإن يحيى بن معين اعتبر عفان من المكثرين عن شعبة .

قال أبو خالد الدقاق : « سمعت يحيى يقول : قال عفان : « جاءني رجل - يعني أتى من أهل الحديث ، ورفع يحيى شأنه ، يعني حَبان بن هلال - يعرض علي حديثه ، فكنت إذا خالفته في شيء ، ضرب عليه من كتابه ، ولم يكن يصحح شيئا . وكان عفان يروي عن شعبة ألفي حديث »[(٣)] .

وبهذا ينتفي التعارض ويبقى الوارد عن علي بن المديني في عفان هو التوثيق وحده ، وذلك لأن ما ورد عنه من طعن في هذا الرجل ليس على الجد بل هو على سبيل المزاح والمباسطة قال الحافظ الذهبي : « هذا منهم على وجه المباسطة ، لأن هؤلاء من صغار من كتب عن المذكورين »[(٤)] .

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخه » ٢٦٧/١٢ ج ٦٧١٥ وانظر في « السير » - أيضا - ٢٤٦/١٠ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » ٢٤٦/١٠ .

(٣) « من كلام أبي زكريا في الرجال » رواية أبي خالد الدقاق عنه ص١١٩ - ١٢٠ ج ٣٩٢ .

(٤) « ميزان الاعتدال » ٨٢/٣ .

وفي كلام ابن المديني في عفان من النكت ما يدل على دفع إيهام تدليسه عن شعبة أو اعتقادا لانقطاع بينهما ، لاستصغاره فيه ، ومنها – وهو أدق – أن عفان من المكثرين عن شعبة – كما جاء عن يحيى – .

كل هذا يفهم من قرينة حال الكلام ، فإنه مذاكرة بين أربعة من كبار النقاد الحافظ بن المديني ، وابن أبي شيبة ، وأحمد بن حنبل ، وعفان ، فالمقام مذاكرة وإن كان ظاهره المزاح .

« كذاب » على سبيل المزاح :

ومن المصطلحات المتعارضة عن الناقد في الراوي الواحد ما جاء عن يحيى بن معين من قولين متعارضين – جرحا وتعديلا – في :

شُجاع بن الوليد أبي بدر [١].

فقد روى عنه عباس الدوري[٢] ، وكذا أبو بكر بن أبي خيثمة[٣] قوله فيه « ثقة » .

وهو معارض بقول يحيى نفسه فيما رواه عنه أحمد : « ولقيه ابن معين يوما فقال له : « يا كذاب » .

فقال له الشيخ : « إن كنتُ كذابا و إلا فهتكك الله » .

قال أبو عبد الله فأظن دعوة الشيخ أدركته »[٤] .

---

(١) شجاع بن الوليد بن قيس السكوني ، أبو بدر الكوفي (ت ٢٠٤ أو ٢٠٥ هـ) .

(٢) « تاريخ يحيى بن معين » رواية عباس الدوري عنه ٢/٢٤٩ ج ١٢٨١ .

(٣) رواه عنه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٤/٣٧٩ ج ١٦٤٥ .

(٤) « تهذيب التهذيب » ٤/٣١٤ و « هدي الساري » ص٤٠٩ .

فأنى للكذاب أن يكون ثقة عند النقاد ؟ بل كم بين الثقة والكذاب من مفازة ؟
والتحقيق أن قول ابن معين : « يا كذاب » لم يخرج مخرج الحكم على هذا الراوي من يحيى بن معين ، بل حمله العلماء على المزاح ، خلاف ظاهر اللفظ .
قال الحافظ بن حجر العسقلاني تعليقا على قول ابن معين في شجاع : « فكأنه كان مازحه فما احتمل المزاح »[1] .
قلت : « شجاع موصوف عندهم بالصلاح والتقوى والورع والصدق ، ومن غلب عليه ذلك جَانَبَ المزاحَ ورفضه ، فمما وصف به شجاع من الصلاح قول الإمام أحمد بن حنبل : « كان شيخا صالحا صدوقا »[2] .
وقول ابن سعد : « وكان ورعا كثير الصلاة » [3].
ولو كان قول ابن معين في شجاع نقدا مقصودا لكان له أثر في الواقع حيث يشتهر ذلك عن يحيى وينقله عنه تلاميذه المشهورون بنقل أقواله في الجرح والتعديل ، وإذ لم يقع منهم ذلك دل هذا على أنه ينبغي حمل قول ابن معين « يا كذاب » في شجاع على غير ظاهره ، فينتفي الجرح من ابن معين في أبي بدر ، ويبقى المعتمد فيه هو التوثيق الذي نقله عنه الدوري وابن أبي خيثمة .
ولعل ابن معين أراد أن يحث شجاعا على الاستمرار في الصدق ، لما علم به من الشدة في ذلك ، وعدم استجازة شيء من المزاح ، وقد يقع من الإنسان

---

(١) « هدي الساري » ص٤٠٨ .
(٢) « تهذيب التهذيب » ٣١٤/٤ .
(٣) « تهذيب التهذيب » ٣١٤/٤ .

أحيانا أن يمازح غيره بعكس ما يعلم منه .

« قد عَرَفْتُهُ » بمعنى « أَهْلَكْتُهُ » :

ومن المصطلحات النقدية المتعارضة جرحا وتعديلا ما جاء عن عبد الله بن المبارك من قوليه في :

عبد السلام بن حرب [١].

فقد قال حسن بن عيسى : « سمعت عبد الله بن المبارك ، وسألته عن عبد السلام بن حرب المُلائي فقال : « قد عَرَفْتُهُ » »[٢] .

فقوله « قد عرفته » ظاهر في التوثيق ، وذلك لأن المعرفة تقتضي عدم الجهل بحاله ، ففي ذلك إثبات لعدالته بادي الرأي ، ويوهم هذا المعنى أقوال سائر النقاد فيه بالتوثيق .

وهذا الأمر وهو تعديل عبد السلام بن حرب معارض بقول ابن المبارك أيضا : « ما تَحْمِلُني رِجْلٌ إليه »[٣] .

وهذا يدل على أن ابن المبارك كان لا يرضى هذا الراوي ، بل يهجره مبالغة في الطعن فيه ، ومباعدة لروايته ، ولا يكون ذلك إلا في حق من هو مجروح

---

(١) عبد السلام بن حرب بن سلم النهدي الملائي أبو بكر البصري ، ثم الكوفي (ت ١٨٧ هـ) .

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في « العلل ومعرفة الرجال » عن حسن بن عيسى ٤٨٥/٣ ج ٦٠٧٥ . وعنه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٦٩/٣ ج١٠٣٥ .

(٣) رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه في « العلل ومعرفة الرجال » ٤٨٥/٣ ج ٦٠٧٧ وعنه العقيلي في « الضعفاء الكبير » ٧٠/٣ ج ١٠٣٥ بلفظ « رجلي » .

العدالة ، أو مخروم الضبط متروك الرواية ، فتعارض القولان - ظاهرا - عن هذا الناقد في هذا الراوي ، ولكن من خلال ناقل النقد الأول عن ابن المبارك يتبين أن تلك الصيغة مستعملة عند ابن المبارك على غير ظاهرها .

قال حسن بن عيسى : « وكان - يعني ابن المبارك - إذا قال « قد عَرَفْتَهُ » فقد أهلكه »[١] .

فخرجت الصيغة هنا مخرج التهديد والوعيد .

فعادت الصيغتان إلى أمر واحد ، وهو أن المبارك يقدح في عبد السلام بن حرب ويطعن عليه ، فانتفى بذلك أن يكون تعارض بين قولي ابن المبارك في هذا الراوي وذلك أن الصيغة الأولى وهي قوله « قد عرفته » مستعملة عند هذا الناقد في الجرح خلاف ما يوهمه ظاهرها من معنى التعديل . وهي موافقة لأسلوب القرآن على معنى الوعيد قال الله تعالى ﴿ قد يعلم الله المعوقين منكم والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ﴾[٢]فإن السياق هنا خرج مخرج الوعيد كما هو ظاهر .

« حديثه ضعيف » يعني مسلكه في الاستنباط ضعيف :

ومن تعارض مصطلحات الجرح والتعديل التي يحمل أحدها على خلاف ظاهر لفظه ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل من قوليه في :

---

(١) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه ٤٨٥/٣ ج ٦٠٧٥ و « الضعفاء الكبير » للعقيلي ٦٩/٣ ج ١٠٣٥ .

(٢) سورة الأحزاب ، الآية ١٨ .

عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي

فإنـــه ثبت عن توثيقـــه وتضعيفه قال عبد الله بن أحمد : « سمعته يقـول : « سعيد بن عبد العزيز فوق صفوان بن عمرو » .

فقلت له : فوق صفوان ؟

قال : نعم .

قلت : فحَرِيز بن عثمان الرَّجَي ؟

قال : سعيد فوقه .

قلت له : فهو فوق صفوان أعني حَرِيزا ؟

قال : نعم حَرِيزٌ فوق صفوان .

قلت : فالأوزاعي ؟

قال : هؤلاء كلهم ثقات وابن جابر معهم – يعني عبد الرحمن بن يزيد بن جابر » [١].

فهذا يدل صراحة على أن الإمام أحمد يذهب إلى توثيق الإمام الأوزاعي ، ومع ذلك فقد نقل عنه ما يخالف ذلك .

قال إبراهيم الحربي : « سألت أحمد بن حنبل عن الأوزاعي .

فقال : « حديثه ضعيف » » [٢].

فهذا يفهم من ظاهره أن مرويات الأوزاعي وأحاديثه ضعيفة مردودة غير

---

(١) « العلل ومعرفة الرجال » رواية عبد الله عن أبيه أحمد ٣٤٧/٢ ج ٢٥٣٨ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٢٤١/٦ .

صالحة للاحتجاج ، وهذا المعنى المتبادر من هذه الصيغة غير مقصود من كلام الإمام أحمد ، وإنما قصد أن الأوزاعي باعتباره فقهيا - يعتمد في استنباط الأحكام المقاطيع ومراسيل أهل الشام وذلك تساهل منه ، وضعف في المأخذ .

قال البيهقي - راوي قول أحمد في الأوزاعي - : « يريد أحمد بذلك بعض ما يحتج به لا أنه ضعيف في الرواية[1] ، والأوزاعي إمام في نفسه ثقة لكنه يحتج في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله ثم يحتج بالمقاطيع »[2] .

وقال الذهبي : « يريد أن الأوزاعي : « حديثه ضعيف » من كونه يحتج بالمقاطيع وبمراسيل أهل الشام ، وفي ذلك ضعف ، لا أن الإمام في نفسه ضعيف »[3] .

يعني أن مأخذه للأحكام من النصوص ضعيف ، فالكلام في طريقة الاستنباط واستخراج الأحكام لا في الرواية .

« مُنْكَرُ الحديث » بمعنى مطلق التفرد :

ومما جاء عن الناقد الواحد في الراوي الواحد من أقوال ظاهرة في التعارض قولا الإمام أحمد في :

---

(١) في المطبوع من التهذيب « يريد أحمد بذلك بعض ما يحتج لأنه أضعف في الرواية » وهو تصحيف مطبعي واضح .

(٢) « تهذيب التهذيب » ٢٤١/٦ - ٢٤٢ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١١٤/٧ .

موسى بن نافع [١].

قال أبو داود : « سمعت أحمد قيل له « أبو شهاب موسى بن نافع ؟ » قال : « ما أرى به بأس » أو قال : « ليس به بأس » »[٢] .

وهذا يعني أن الرجل حسن الحديث على الأقل ، روايته من قبيل المقبول لأن هذا اللفظ معدود من صيغ التعديل عند النقاد .

وقد عارض هذا التوثيق - ظاهرا - ما رواه أبو جعفر الجمال عن الإمام أحمد أنه قال : « موسى بن نافع « منكر الحديث » »[٣] . واشتهار هذا المصطلح في الجرح عند النقاد أكثر ، ومعناه اللغوي يدفعه نحو الجرح أكثر . ومعنى قول الإمام أحمد هنا أن موسى بن نافع يغرب على أقرانه .

قال الحافظ بن حجر : « المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له »[٤] .

وعلى هذا المعنى فلا تعارض بين قولي الإمام أحمد في أبي شهاب الحناط ، فهو ثقة ، أو لا بأس به على تعبير الإمام أحمد روى أفرادا .

ولا ملازمة بين إغراب الراوي وضعفه إذا كان ثقة ، وأبو شهاب قد وثقه جماعة من النقاد - غير أحمد بن حنبل -

---

(١) موسى الأسدي ويقال المدني ، أبو شهاب الحناط (بحاء مهملة ثم نون) الكوفي ، ويقال البصري ، وهو أبو شهاب الأكبر .

(٢) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل » ص٣١٣ ج ٤١١ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم الرازي في « الجرح والتعديل » ١٦٥/٨ ج ٧٣١ .

(٤) « هدي الساري » ص٤٣٧ .

قال عثمان بن أبي شيبة : « أَثْنَى أبو نعيم على موسى بن نافع خيرا » [١].

وقال يحيى بن معين : « ثقة »[٢] .

وقال ابن سعد : « كان ثقة قليل الحديث »[٣] .

وقال أبو حاتم الرازي : « يكتب حديثه »[٤] .

وقال أيضا : « ثقة »[٥] .

وقال ابن عمار : « هو ثقة »[٦] .

فهذه الأقوال كلها تقارب قول أحمد بن حنبل فيه ، وهي قرينة لحمل قوله « منكر الحديث » على مطلق التفرد ، لا على الجرح المطلق .

ومن استعمالات الناقد المتعارضة في الراوي الواحد قولا الإمام أحمد بن حنبل في :

يزيد بن عبد الله بن خُصَيْفَة

« منكر الحديث »[٧] مع قوله فيه - أيضا - « ثقة ثقة »[٨] .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١٦٥/٨ ج ٧٣١ .

(٢) « رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١٦٥/٨ ج ٧٣١ من طريق إسحاق بن منصور .

(٣) « الطبقات الكبرى » ٣٤٥/٦ - ٣٤٦ ج ٢٦١٨ .

(٤) « الجرح والتعديل » ١٦٥/٨ ج ٧٣١ .

(٥) « الجرح والتعديل » ١٦٥/٨ ج ٧٣١ .

(٦) « تاريخ أسماء الثقات » لابن شاهين ص٢٢٢ ج ١٣٥١ .

(٧) « ميزان الاعتدال » ٤٣٠/٤ و « تهذيب التهذيب » ٣٤٠/١١ .

(٨) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢٧٤/٩ ج ١١٥٣ .

فالصيغة الأولى ظاهرة في الجرح ، والثانية صريحة في التوثيق ، بل هي من أعلى مراتب التوثيق ، فصارتا بذلك متعارضتين ظاهرا ، فاحتاج الأمر إلى تجلية معنى استعمال الإمام أحمد للفظ « منكر الحديث » .

دل التتبع وكثرة الاستعمال على أن الإمام أحمد وغيره من النقاد يطلقون المنكر على مطلق التفرد ، وهذا المعنى مناسب لحال هذا الراوي هنا ، فإن أقوال النقاد الآخرين دالة على ثقته ، بل هو موصوف عندهم بأعلى صيغ التعديل ، وفق ما ورد عن الإمام أحمد من قوله فيه « ثقة ثقة » .

فمن تلك الصيغ الواردة عنهم « ثقة » و« ثقة حجة » و « كان عابدا ناسكا كثير الحديث ثَبَتًا » و « كان ثقة مأمونا » [(١)].

فقد أفادت بعض هذه الصيغ التوثيقية كثرة حديثه وسعة محفوظه . فمن كان هذا شأنه جاز في حقه التفرد والإغراب على أقرانه ، وناسب أن يصفه الناقد بقوله « منكر الحديث » على معنى التفرد على الأقران .

إلى مثل هذا المعنى أشار الحافظ بن حجر في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خُصيفة حيث قال : « هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يُغَرب على أقرانه بالحديث ، عُرف ذلك بالاستقراء من حاله »[(٢)] .

ومما يؤكد إرادة مطلق التفرد من إطلاق المنكر عند الإمام أحمد بن حنبل قوله في :

---

(١) سبق توثيق هذه الأقوال في ص (٦٨) .

(٢) « هدي الساري » ص٤٥٣ .

سُهيل بن أبي حَزْم[١] .

فيما رواه عنه حرب بن إسماعيل : « سُهيل بن أبي حزم أخو حزم روى عن ثابت أحاديث منكرة »[٢] .

يعني أنه تفرد عنه بأحاديث لم يروها غيره .

ويدل على هذا المعنى في هذا الراوي قول ابن عدي فيه : « ومقدار ما يروي من الحديث إفرادات ينفرد بها عن من يرويه عنه »[٣] .

ورغم تفرده عن ثابت فإنه ليس ضعيفا ضعفا مطلقا ، بل هو حسن الحديث عند الإمام أحمد ، ولهذا قال فيه أيضا : « ما أرى به بأسًا »[٤].

وليس هذا من التعارض في شيء فهو وإن تفرد عن ثابت بأحاديث إلا أن حكمه المطلق هو هذا الأخير أي أنه لا بأس به ، هذا في رأي أحمد ، وقد وثقه العجلي بقوله : « ثقة »[٥] .

وقال ابن معين في رواية إسحاق بن منصور : « صالح »[٦] .

وهذا مقارب لرأي الإمام أحمد في هذا الراوي .

---

(١) سُهَيل بن أبي حزم واسمه مهران أو عبد الله القُطَعِي ، أبو بكر البصري .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢٤٧/٤ ج ١٠٦٤ .

(٣) « الكامل » ٤٥٠/٣ .

(٤) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد » ص٣٣٧ ج ٤٩٥ .

(٥) « تاريخ الثقات » ص٢١٠ ج ٦٣٦ .

(٦) هي عند ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ٢٤٧/٤ - ٢٤٨ ج ١٠٦٤ .

وقد خالف أحمد بن حنبل بعض النقاد في سُهيل فضعفه ضعفا قريبا محتملا ، وخلافُ من خالف أحمد في هذا الراوي متجه ، لأن حديث الراوي إذا كان مترددا بين الحسن والضعف ساغ الاختلاف في راويه وصَعُب الحسم في حكمه ، وذلك لاختلاف أنظار النقاد في قدر الاعتبار الذي يحسن معه حديث الراوي .

قال أبو الوليد الباجي : « ... ومن وجد منه الموافقة والمخالفة ، وقع الترجيح فيه على حسب كثرة أحد الأمرين منه وقلته . وعلى قدر ما يحتمله حاله في علمه ودينه وفضله . ولذلك يختلف أهل الجرح والتعديل في الرجل الواحد ، فيوثقه يحيى بن سعيد القطان ويضعفه عبد الرحمن بن مهدي ويوثقه شعبة ويجرحه مالك ، وكذلك سائر من يتكلم في الجرح والتعديل ممن هو من أهل العلم بذلك ، يقع اختلافهم في ذلك على هذا الوجه »[١] .

ومع ذلك فلا يعكر ضعف من ضعَّف هذا الراوي على ما وصل إليه اجتهاد الإمام أحمد فيه من كونه لا بأس به .

ومن الاستعمالات النقدية التي أبدت تعارضا ظاهرا بين قولي الناقد الواحد في الراوي الواحد - ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل من قوليه في :

عمرو بن الحارث

حيث ورد عنه توثيقه بل مقارنته لكبار الأئمة الحفاظ الذين يماثلون مالكا وغيره من الأئمة .

---

(١) « التعديل والتجريح » لأبي الوليد الباجي ٢٥٢/١ .

قال أبو داود : « سمعت أحمد يقول : « ليس فيهم - يعني أهل مصر - أصح حديثا من الليث بن سعد ، وعمرو بن الحارث « يقاربه » »[١].

والليث بن سعد المشبه به عمرو بن الحارث قد قال فيه الإمام أحمد « ثقة ثبت »[٢] .

وغير أحمد من النقاد يسمو بالليث أكثر من قول أحمد .

وعلى كل حال فمقاربة عمرو بن الحارث لليث لا تنزل به عن درجة الثقة ، إن لم ترتفع به عن ذلك حسب ظاهر قول هذا الناقد .

غير أن أهل التوثيق الظاهر البين ، من كلام أحمد في هذا الرجل قد عورض بما يباينه من كلام الناقد نفسه ، حيث نقل عنه أنه قال فيه « ما في المصريين أثبت من الليث . وقد كان عمرو بن الحارث عندي ثم رأيت له « أشياء مناكير » »[٣] .

فقوله « أشياء مناكير » ظاهر الجرح في هذا الراوي ، وهو مخالف لما تقدم عن الإمام أحمد من توثيق الراوي نفسه .

واستعمال هذه الصيغة « أشياء مناكير » عند هذا الناقد قد دلت القرائن على أن المقصود بها أفراد ، أغرب بها هذا الراوي على أقرانه ، وهي محتملة إلى جانب سعة حفظه وكثرة تحصيله ، فإنه موصوف بكثرة الحفظ في جوانب

---

(١) « سؤالات أبي داود للإمام أحمد » ص٣٧٣ ج ٥٩١ (ملحق باب أهل بغداد) .

(٢) « تاريخ بغداد » ١٣/١٣ ج ٦٩٦٦ .

(٣) « ميزان الاعتدال » ٢٥٢/٣ و « سير أعلام النبلاء ٣٥٠/٦ و « تهذيب التهذيب » ١٥/٨ .

العلم والمعرفة عند سائر النقاد ، واصطلاحاتهم في توثيقه دالة على ذلك فمنها : « ثقة إن شاء الله » و « ثقة » و « صدوق ثقة » و « ما رأيت أحفظ من عمرو بن الحارث » و « أحفظ أهل زمانه ولم يكن له نظير في الحفظ » و « كان من الحفاظ المتقنين ومن أهل الورع في الدين » و « غزيرٌ عزيز الحديث جدا مع علمه وثبته » و « لو بقي لنا عمرو ما احتجنا إلى مالك » و « كان قارئا مفتيا ثقة » .

فمن كانت تلك مكانته في الحفظ والضبط والإتقان والتميز عن الأقران جاز منع الإغراب ، واحتمل منه التفرد .

وقد احتمل تفرده صاحبا الصحيح . قال ابن رجب الحنبلي : « ... وهؤلاء الثلاثة [١] متفق على الاحتجاج بحديثهم في الصحيح ، وقد استنكر أحمد ما تفردوا به ، وكذلك قال في عمرو بن الحارث « له أحاديث مناكير » وفي الحسين بن واقد ، وخالد بن مخلد ، وجماعة خرج لهم في الصحيح ما ينفردون به »[٢] .

فهذا مما يدل على أن المقصود بالمناكير في قول أحمد أفراد وأن هذه الأفراد لا تكون جرحا في الراوي ، خصوصا من كان ثقة كثير الطلب واسع التحصيل .

منكر بمعنى داه متيقظ فطن

ومن المصطلحات النقدية التي جرى استعمالها على خلاف ظاهر لفظها قول يحيى القطان في :

---

(١) يعني : بُريد بن عبد الله بن أبي بُردة ، ومحمد بن إبراهيم التيمي وزيد ابن أبي أُنيسة .

(٢) « شرح علل الترمذي » ٢/٦٥٧ .

القاسم بن الفضل الحداني [١]: « كان قاسم منكرا » وهو معارض بقول عمرو ابن علي الصيرفي سمعت يحيى بن سعد يحسن الثناء على القاسم بن الفضل الحداني قال : « وكان ثقة[٢] فإن قول القطان « كان قاسم منكرا » ظاهره الجرح ، فيعارض ما بعده من توثيق ، وذلك لكثرة استعمال لفظ « المنكر » عند النقاد في الجرح ، واشتهاره في ذلك لغة واصطلاحا .

ومع ذلك فإن مصطلح « المنكر » هنا مستعمل في غير ما اشتهر به ، بل قصد به هنا التعديل ، لأن من معاني « المنكر » لغة الداهي الفطن .

قال ابن منظور : « النكر والنكراء الدهاء والفطنة ، ورجل نكر ونكر ونكر ومنكر من قوم مناكر : داه فطن »[٣] .

وقد فسر أبو داود قول يحيى القطان : « منكرا » بهذا المعنى الذي أشار إليه ابن منظور .

قال أبو عبيد الآجري : « سألت أبا داود عن القاسم بن الفضل الحداني فقال : « كان صاحب حديث . قال يحيى القطان : « كان قاسم منكرا » يعني من فطنته »[٤] .

وهذا الاستعمال الدلالي للفظ « المنكر » بمعنى الداهي الفطن المتيقظ وارد عن

---

(١) القاسم بن الفضل بن معدان بن قريط الحداني الأزدي ، أبو المغيرة البصري ، كان نازلا في بني حدان (ت ١٦٧ هـ) .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١١٧/٧ ج ٦٦٨ .

(٣) لسان العرب ٢٣٢/٥ .

(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري ٤٣٠/١ ج ٨٩٥ .

القطان وغيره في تعديل رواة آخرين ، من ذلك ما رواه - أيضا - أبو عبيد الآجري ، قال : سمعت أبا داود يقول : « عفان أثبت من حبان [١] كان عفان وحبان وبهز يطلبون .

قال أبو داود : قال عباس عن علي ، عن يحيى « كانوا يجيئوني وكان أنكرهم عفان » قال أبو عبيد : « يعني أيقظهم »

فإن قول يحيى القطان هنا « كان أنكرهم عفان » من هذا المعنى أي أيقظهم وأفطنهم لذكائه وفرط دهائه ، وقد فسره بذلك أبو عبيد الآجري ، ومثله في هذا الاستعمال قول يحيى بن معين : « كان عفان وبهز ، وحبان يختلفون إليّ

فكان عفان أضبط القوم للحديث أنكرهم وعملت عليهم مرة في شيء فما فطن لي أحد منهم إلا عفان » [٢]

فإن الذي عمله عليهم يحيى أنه امتحنهم إما بقلب أحاديث أو ما أشبه ذلك مما جرت به عادة بعض الحفاظ من اختبار الرواة ، ومع ذلك ما جازت أغلوطة يحيى على عفان لتثبته وتيقظه وفطنته .

ويتأكد هذا المعنى بما ورد عن سائر النقاد من توثيق رفيع في عفان الصفار [٣] .

والمقصود من هذا الذي تقدم أن قول يحيى القطان في القاسم بن الفضل الحداني « كان ... منكرا » لا يعارض ما ورد عنه من قوله : « وكان ثقة » ،

---

(١) حبان بحاء مهملة مفتوحة وباء موحدة وهو حبان بن هلال الباهلي أو الكناني ، وبهز هو ابن أسد أبو الأسد البصري .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ٢٦٨/١٢ ج ٦٧١٥ .

(٣) انظر ما تقدم من ألفاظ التوثيق في عفان بن مسلم الصفار في هذه الرسالة ٤٨/١ - ٥٢ .

لأن كلا اللفظين مستعمل في التعديل ، وقد دل على ذلك أقوال سائر النقاد في القاسم الحداني ، منها قول ابن مهدي ، « كان من قدماء أشياخنا ومع ذلك من أثبتهم »[(١)] ، وقوله أيضا : « القاسم بن الفضل الحداني من شيوخنا الثقات »[(٢)]

وقال الإمام أحمد : « ثقة »[(٣)] .

وقال يحيى بن معين : « ثقة »[(٤)] .

وقال العجلي : « ثقة » [(٥)].

وقال أبو زرعة الرازي : « القاسم بن الفضل أحفظ من أبي هلال الراسبي »[(٦)]

وقال ابن سعد : « كان ثقة »[(٧)]

وقال الترمذي : « ثقة »[(٨)] ، وكذا قال النسائي[(٩)] .

وقال ابن عمار : « من ثقات الناس » [(١٠)]

فلم يعلم في القاسم هذا طعن عام ولا خاص من أحد من النقاد ، وبهذا يرفع

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١١٦/٧ - ١١٧ ج ٦٦٨ .

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في « العلل » عن أبيه ٣٩٩/١ - ٤٠٠ ج ٨١٣ .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١١٦/٧ - ١١٧ ج ٦٦٨ .

(٤) « تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين » ص١٩٢ ج ٧٠١ .

(٥) « تاريخ الثقات » ص٣٨٦ ج ١٣٦٨ .

(٦) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١١٧/٧ ج ٦٦٨ .

(٧) « الطبقات الكبرى » ٢٠٨/٧ ج ٣٢٨٩ .

(٨) « تهذيب التهذيب » ٣٢٩/٨ .

(٩) « تهذيب التهذيب » ٣٢٩/٨ .

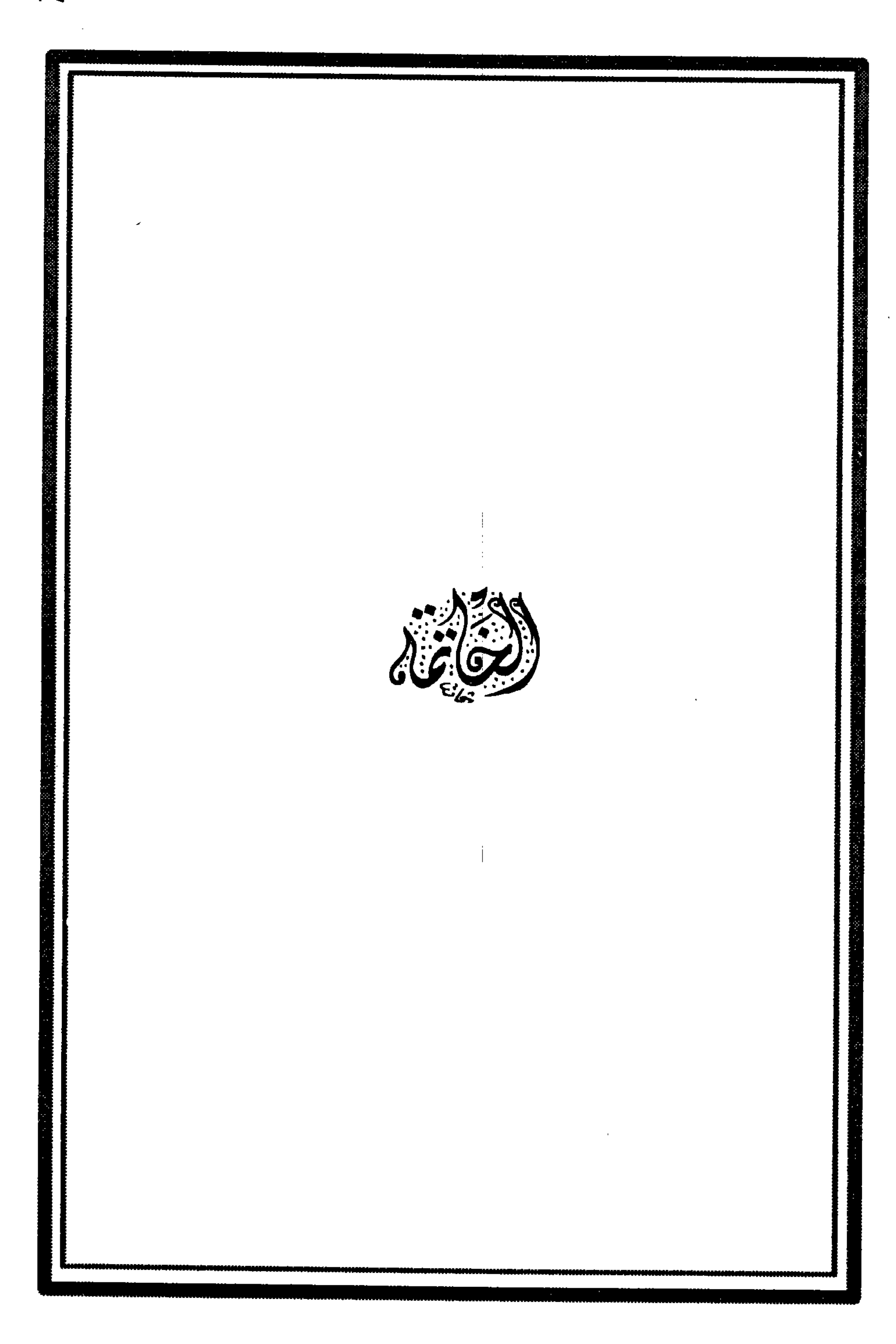
(١٠)« تاريخ أسماء الثقات » لابن شاهين ص١٩٠ ج ١١٥٢ .

التعارض الظاهر بين قولي القطان : « كان قاسم منكرا » و « وكان ثقة » .
ولا شك أن ندرة هذا الاستعمال لهذا المصطلح : « منكر » قد تشكل على غير المتخصص ، ولكن إجماع النقاد على توثيق قاسم مما ينبه اللبيب إلى التفطن والتيقظ للتحقق من هذا المعني الذي كاد أن يكون مهجورا لغة واصطلاحا



* مراعاة استعمالات الناقد الخاصة لبعض المصطلحات :

فقد يلجأ الناقد إلى استعمال مصطلح في غير ما اشتهر به لغة ، أو استعمل فيه اصطلاحا ، فلابد من تحرير عرف الناقد ، واصطلاحه الخاص في استعمال بعض المصطلحات ، وذلك بالتتبع والاستقراء ، والاستعانة بشروح تلاميذه الذين نقلوا عنه مصطلحات الجرح والتعديل . ومقارنة ذلك بأقوال النقاد المعاصرين ، فقد يذهبون في الراوي مذهب الناقد أو يقاربونه فيه .


الخاتمة

نختصر في هذه الخاتمة أهم النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هذا في قضية « مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة » إسهاما في تقدم البحث العلمي في خصوص علم الجرح والتعديل ، أو في علم الحديث بصفة عامة . ثم نذيل هذه الخاتمة ببعض التوصيات ، وهي عبارة عن نصائح علمية ، ومحاذير منهجية يسلكها طالب العلم في فهم علم الجرح والتعديل ، ومناهج نقاد الحديث ، تجنبا للحيرة التي قد تعتري من يقف على تراجم الرواة ، فيشاهد اختلاف مصطلحات النقاد في الراوي : هذا يُعَدِّلُهُ وذلك يجرحه وآخر يكذبه .

فمما يذهب مذمة اختلافهم ما جاء في هذه :

أ - النتائج :

١- ليس كل ما ينقل عن النقاد صحيح النسبة إليهم ، فقد جاز على مصطلحات الجرح والتعديل - من حيث الورود - ما جاز على الحديث النبوي ، من الضعف والانقطاع ، والوضع ، والتصحيف وغيرها من العلل المرتبطة بالسند أو المتن (يعني ألفاظ الجرح والتعديل) أو هما معا ، فلابد من تيقن سلامتهما من ذلك ليتحقق التعارض فعلا .

٢- بعض ما ثبت غير مؤثر ، إما لعدم براءته كجرح الأقران أو جرح التحامل المذهبي ، وإما لاعتماد على أسباب مرجوحة .

٣- تعارض مصطلحات الجرح والتعديل ناتج عن اختلاف أنظار النقاد في بعض موجبات الطعن في الضبط والعدالة ، وذلك :

أ- لاختلافهم في قدر الاعتبار الذي يصح به حديث الراوي ، أو يصير به الراوي ثقة أو حجة ، أو صالحا للاعتبار .

ب- لاختلافهم في بعض موجبات الطعن في العدالة (كالاتصال بالأمراء والسلاطين ، وأخذ الأجر على التحديث ، والبدعة ... إلخ ...) .

٤- قد تكون للناقد اختيارات اصطلاحية تخالف ظاهر الاستعمال الشائع عنده ، أو عند جمهور النقاد ، أو المشهور من اللغة العربية .

٥- أحكام النقاد - جرحا وتعديلا - مبنية على الموازنة بين خطأ الراوي وصوابه .

٦- أقوال النقاد قائمة على التتبع والاستقراء لأحوال الرواة ومروياتهم .

٧- الناقد قد تختلف مصطلحاته - جرحا وتعديلا - في الراوي نفسه حسب أحواله ، فيقع كل مصطلح في حاله المناسب .

٨- قد يغير الناقد نقده في الراوي بناء على حصول علم جديد بحاله .

ب- التوصيات :

١- **الاحتياط من كتب الجرح والتعديل** التي جمع فيها المتأخرون مصطلحات الجرح والتعديل الواردة عن النقاد ، وجردوها عن سياقها ، أو فصلوها عن مناسباتها .

٢- **الاهتمام بتوثيق مصطلحات الجرح والتعديل الواردة عن النقاد** ، وذلك بتمييز صحيحها من ضعيفها ، على ضوء ما فُعِل بالسنة النبوية ، فقد نقلت تلك المصطلحات أيضا بأسانيد يجوز عليها من النقد ما جاز على الحديث النبوي . فهو إذا مشروع « نقد أسانيد مصطلحات الجرح والتعديل » .

فإذا تحقق ذلك وفرزت المصطلحات النقدية الصحيحة أو الثابتة جاءت المرحلة الثانية وهي مرحلة :

٣- **حصر المصطلحات الثابتة عن النقاد خلال القرون الثلاثة** وهي القرن الثاني والثالث والرابع ، إذ فيها يقع التعارض غالبا - وتصنيفها معجميا أو تاريخيا ، وذلك للإفادة منها في المرحلة الثالثة وهي مرحلة :

٤- **الدراسة الجادة** ، حيث يكشف فيها عن معاني تلك المصطلحات العامة والخاصة ببعض النقاد والاستعمالات النادرة التي جاءت مخالفة للمشهور عن النقاد ، أو في لغة العرب فتتميز بذلك مناهج النقاد .

وكل هذا من أجل التقليل من ظاهرة التعارض بين مصطلحات لم يثبت بعضها أو سيء فهمها عن أصحابها .

ويستعان في هذه الدراسة الجادة بتلك القواعد والضوابط المنصوص عليها في هذه الرسالة ؟ حيث تقررت - عنهم - بالتتبع والاستقراء ، كما يستعان في ذلك ويسترشد بالجهود السابقة واللاحقة في موضوع الجرح والتعديل ، أو في علوم الحديث بصفة عامة .

بهذا يوصل المجهود السابق باللاحق ، وتنظيم حلقات البحث في علم الجرح والتعديل لتكون العقد الذي يطوق عروس العلوم الإسلامية .



الفهارس العامة للكتاب



١- فهرست الرواة الذين تعارضت فيهم مصطلحات الجرح والتعديل

* * * *

٢- فهرست المصادر والمراجع

١- « أحوال الرجال » أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، تحقيق صبحي السامرائي . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٢- « إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل » محمد ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي ، بيروت . الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

٣- « الاستيعاب في أسماء الأصحاب » أبو عمر يوسف بن عبد البر ، مصورة دار الفكر ، بيروت (بهامش الأصابة) .

٤- « الإصابة في تمييز الصحابة » أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، مصورة دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

٥- « أصول منهج النقد عند أهل الحديث » عصام أحمد البشير : مؤسسة الريان ، الطبعة الثانية ، ١٣١٢ هـ / ١٩٩٢ م .

٦- « ألفية الحديث » جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، شرح أحمد محمد شاكر . تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر (بيروت) .

٧- « الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع » للقاضي عياض بن موسى اليحصبي . تحقيق أحمد صقر . دار التراث (القاهرة) الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

٨- « الأنساب » عبد الكريم بن محمد السمعاني . تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي . دار الكتب العلمية ، بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٩- « الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث » أحمد محمد شاكر ، مصورة دار الفكر بدون تاريخ .

١٠- « بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم » يوسف بن حسن بن عبد الهادي . تحقيق وصي الله بن محمد بن عباس . دار الراية (الرياض) الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

١١- « بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام » أبو الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي . تحقيق د . الحسين آيت سعيد . دار طيبة (الرياض) الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .

١٢- « التاريخ » يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه . تحقيق أحمد نور سيف ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

١٣- « تاريخ أسماء الثقات » أبو حفص عمر بن شاهين . تحقيق صبحي السامرائي . دار السلفية (الكويت) الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

١٤- « تاريخ بغداد » أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي . تحقيق مصطفى عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ .

١٥- « تاريخ جرجان » حمزة السهمي . تحقيق عبد الرحمن المعلمي ، عالم الكتب (بيروت) الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

١٦- « التاريخ الصغير » محمد بن إسماعيل البخاري . تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار المعرفة . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

١٧- « تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم » تحقيق د . أحمد نور سيف ، مصورة دار المأمون للتراث ، بدون تاريخ .

١٨- « التاريخ الكبير » محمد بن إسماعيل البخاري . تحقيق عبد الرحمن المعلمي ، مصورة الكتب العلمية (بيروت) بدون تاريخ .

١٩- « التبصرة والتذكرة » شرح ألفية العراقي أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي . تعليق محمد بن الحسين العراقي ، مصورة دار الكتب العلمية (بيروت) بدون تاريخ .

٢٠- « تبصرة المنتبه بتحرير المشتبه » أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . تحقيق محمد البجاوي ، مصورة المكتبة العلمية (بيروت) بدون تاريخ .

٢١- « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » أبو الحجاج يوسف المزي . تحقيق عبد الصمد شرف الدين . مصورة المكتب الإسلامي عن الدار القيمة بيمباي الهند .

٢٢- « تدريب الراوي شرح تقريب النووي » جلال الدين السيوطي . تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف . دار الكتب الحديثة (مصر) الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .

٢٣- « تذكرة الحفاظ » شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي . تحقيق عبد الرحمن المعلمي ، مصورة دار إحياء التراث العربي ، بدون تاريخ .

٢٤- « التصحيف وأثره في الحديث والفقه » جمال اسطيري . دار طيبة (الرياض) الطبعة

الأولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

٢٥- « تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة » ابن حجر العسقلاني . تحقيق د . إكرام الله إمداد الحق ، دار البشائر الإسلامية (بيروت) الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦م .

٢٦- « التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح » أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي . تحقيق د . أحمد البزار ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ، الطبعة بدون ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

٢٧- « تقريب التهذيب » ابن حجر العسقلاني . تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني ، دار العصمة (الرياض) الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

٢٨- « التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل » عبد الرحمن بن يحيى المعلمي . تحقيق وتعليق محمد ناصر الدين الألباني . حديث أكادمي فيصل آباد باكستان . الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٢٩- « تهذيب التهذيب » ابن حجر العسقلاني . مصورة دار الفكر العربي طبعة دائرة المعارف النظامية (الهند) .

٣٠- « تهذيب الكمال » جمال الدين المزي ، تحقيق بشار عواد معروف .

٣١- « توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار » محمد بن إسماعيل الصنعاني . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي (بيروت) . الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٣٢- « الثقات » أبو حاتم محمد بن حبان . مصورة دار الفكر عن طبعة دائرة المعارف العثمانية الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ / ١٩٨٩ م .

٣٣- « الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم » صالح بن حامد الرفاعي . مركز البحث العلمي بالجامعة الإسلامية (المدينة) دون ذكر الطبعة وتاريخها .

٣٤- « جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله » أبو عمر يوسف بن عبد البر . مصورة دار الفكر بدون تاريخ .

٣٥- « الجامع الصحيح » لمحمد بن إسماعيل البخاري مع شرحه « فتح الباري » لابن حجر العسقلاني . تحقيق عبد العزيز بن باز . مصورة دار الفكر ، بدون تاريخ .

٣٦- « الجامع الصحيح » مسلم بن الحجاج مع شرح النووي ، تصوير دار إحياء التراث العربي

(بيروت) بدون تاريخ .
٣٧- « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » أحمد بن علي الخطيب البغدادي . تحقيق محمد رأفت سعيد . مكتبة الفلاح (الكويت) الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
٣٨- « الجرح والتعديل » عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي . تحقيق عبد الرحمن المعلمي مصورة دار الكتب العلمية ، عن الطبعة الأولى لدائرة المعارف العثمانية .
٣٩- « جزء القراءة خلف الإمام » محمد بن إسماعيل البخاري . تحقيق فضل الرحمن الثوري ، المكتبة السلفية (باكستان) الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
٤٠- « جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل » تحقيق عبد الفتاح أبو غدة مكتبة المطبوعات الإسلامية (حلب) الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .
٤١- « حلية الأولياء وطبقات الأصفياء » أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني . مصورة دار الكتب العلمية (بيروت) .
٤٢- « دراسات في الجرح والتعديل » محمد ضياء الرحمن الأعظمي . مكتبة الغرباء الأثرية (المدينة) الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
٤٣- « ديوان الضعفاء والمتروكين » شمس الدين الذهبي . تحقيق حماد الأنصاري ، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة (مكة) الطبعة بدون ، ١٤٧٨ هـ / ١٩٦٧ م .
٤٤- « ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل » شمس الدين الذهبي . تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (ضمن أربع رسائل في علوم الحديث) مكتبة المطبوعات الإسلامية . الطبعة الخامسة ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
٤٥- « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل » محمد عبد الحي اللكنوي . تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية (حلب) الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
٤٦- « رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل » عداب محمد الحمش . الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد (الرياض) الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
٤٧- « الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم » محمد بن إبراهيم الوزير . مصورة دار المعرفة للطباعة والنشر ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
٤٨- « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » تحقيق / أبو المعاطي النوري ومحمود خليل . عالم

الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٤٩- « سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في الجرح الرواة وتعديلهم » تحقيق د . زياد محمد منصور . مكتبة العلوم والحكم ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

٥٠- « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم » تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي . مؤسسة الريان (بيروت) الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .

٥١- « سؤالات البرقاني للدارقطني » تحقيق د . عبد الرحيم القشقري ، لاهور باكستان . الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

٥٢- « سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل » تحقيق موفق بن عبد الله ابن عبد القادر . مكتبة المعارف (الرياض) . الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

٥٣- سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل » تحقيق موفق ابن عبد الله بن عبد القادر . مكتبة المعارف . الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

٥٤- « سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل » تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر . مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

٥٥- « سؤالات مسعود السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للحاكم النيسابوري » تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر . دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٥٦- « سنن أبي داود سليمان بن الأشعث مع شرحه معالم السنن » حمد الخطابي . تعليق عزت عبيد دعاس . نشر محمد علي السيد (حمص) الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م .

٥٧- « سنن ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني » تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . نسخة مصورة دون ذكر تاريخ التصوير ومكانه .

٥٨- « سنن الترمذي محمد بن عيسى » تحقيق أحمد شاكر محمد فؤاد عبد الباقي إبراهيم عطوة ، مصور دار إحياء التراث العربي بدون تاريخ .

٥٩- « سنن الدارقطني علي بن عمر » تحقيق عبد الله هاشم يماني . مصورة دار المحاسن (القاهرة) ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .

٦٠- « سنن النسائي الصغرى » أحمد بن شعيب . مصورة دار الجيل ، بيروت ١٤٠٧ هـ /

١٩٨٧ م .
٦١- « السنن الكبرى للنسائي » أحمد بن شعيب . تحقيق د . عبد الغفار بنداري وسيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
٦٢- « سير أعلام النبلاء » شمس الدين الذهبي . تحقيق جماعة من المحققين تحت إشراف شعيب الأناؤوط . مؤسسة الرسالة . الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
٦٣- « شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال » د . سعدي الهاشمي ، المطبعة السلفية ومكتبتها . الطبعة الأولى ، بدون تاريخ .
٦٤- « شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال » د . سعدي الهاشمي . مكتبة العلوم والحكم (المدينة) . الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
٦٥- « شرح علل الترمذي » عبد الرحمن بن رجب الحنبلي . تحقيق د . همام عبد الرحيم سعيد ، مكتبة المنار (الأردن) الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٧٨ م .
٦٦- « الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل » يوسف محمد صديق . مكتبة ابن تيمية (الكويت) الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
٦٧- « شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل » أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل . مكتبة ابن تيمية (القاهرة) الطبعة الأولى ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
٦٨- « الضعفاء لابن زرعة الرازي وأجوبته على أسئلة البرذعي » تحقيق د . سعدي الهاشمي ، دار القيم (المدينة) الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
٦٩- « الضعفاء الصغير » محمد بن إسماعيل البخاري . تحقيق محمود إبراهيم زايد . دار الوعي (حلب) الطبعة الأولى ١٤٩٦ هـ .
٧٠- « الضعفاء الكبير » أبو جعفر محمد بن محمد بن عمرو العقيلي . تحقيق عبد المعطي قلعجي . دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
٧١- « الضعفاء والمتروكين » أحمد بن شعيب النسائي . تحقيق محمود إبراهيم زايد . دار الوعي (حلب) الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ .
٧٢- « الضعفاء والمتروكين » أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي . تحقيق عبد الله القاضي . دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
٧٣- « الضعفاء والمتروكين » علي بن عمر الدارقطني . تحقيق صبحي السامرائي . مؤسسة

الرسالة . الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

٧٤- « ضوابط الجرح والتعديل » عبد العزيز العبد اللطيف . الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

٧٥- « الطبقات » أحمد بن شعيب النسائي . تحقيق نصر أبو عطايا ومصطفى أبو سليمان الندوي (ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث للنسائي والخطيب البغدادي) دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .

٧٦- « الطبقات الكبرى » محمد بن سعد . تحقيق محمد عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٧٧- « علل الترمذي الكبير » ترتيب أبو طالب القاضي . تحقيق صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود الصعيدي . عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

٧٨- « العلل ومعرفة الرجال » أحمد بن حنبل . رواية ابنه عبد الله عنه . تحقيق وصي الله بن عباس ، المكتب الإسلامي (بيروت) ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٧٩- « العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد » رواية المروذي وصالح بن أحمد والميموني . تحقيق وصي الله بن محمد بن عباس ، الدار السلفية بومباي الهند ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٨٠- « علوم الحديث » أبو عمرو بن عثمان بن عبد الرحمن بن صلاح . تحقيق د . نور الدين عتر ، مصورة دار الفكر المعاصر (بيروت) ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

٨١- « فتح المغيث شرح ألفية الحديث » عبد الرحمن السخاوي . تحقيق علي حسين علي ، مكتبة السنة (القاهرة) . الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

٨٢- « الفروسية » شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية . مكتبة عاطف . بدون طبعة وبدون تاريخ .

٨٣- « الفرق بين الفرق » عبد القاهر بن طاهر البغدادي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . دار المعرفة ، بيروت ، بدون طبعة .

٨٤- « قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين » تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي . تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (ضمن أربع رسائل في علوم الحديث) . مكتب المطبوعات الإسلامية . الطبعة الخامسة ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٨٥- « الكامل في التاريخ » أبو الحسن علي بن أبي المكرم ابن الأثير . تحقيق محمد يوسف الدقاق . دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٨٦- « الكامل في ضعفاء الرجال » أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني . دار الفكر للطباعة والنشر . الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .

٨٧- « الكفاية في علم الرواية » أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي . مصور دار الكتب العلمية عن النسخة الهندية ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .

٨٨- « الكنى والأسماء » أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي . المكتبة الأثرية ، باكستان ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .

٨٩- « لسان العرب » جمال الدين محمد بن منظور . دار صادر ، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

٩٠- « لسان الميزان » ابن حجر العسقلاني . تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض . دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

٩١- « مباحث في علم الجرح والتعديل » قاسم علي سعد . دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٩٢- « المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين » محمد بن حبان البستي . تحقيق محمود إبراهيم زايد . دار الوعي (حلب) الطبعة الأولى ١٤٩٦ هـ .

٩٣- « مجموع الفتاوي » أحمد بن عبد الحليم بن تيمية . جمع وترتيب محمد بن القاسم . الرئاسة العامة لشؤون الحرمين (السعودية) بدون تاريخ .

٩٤- « المسند » أحمد بن حنبل . مصورة دار صادر (بيروت) بدون تاريخ .

٩٥- « المصباح المنير » أحمد بن علي الفيومي . مكتبة لبنان ، الطبعة بدون ١٩٨٧ م .

٩٦- « معجم الأدباء » أبو عبد الله ياقوت الحموي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

٩٧- « معجم مقاييس اللغة » أبو الحسن أحمد بن فارس . تحقيق عبد السلام هارون . دار الجليل ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ /١٩٩٧ م .

٩٨- « معرفة الرجال » أبو زكريا يحيى بن معين . رواية ابن محرز عنه . تحقيق محمد كامل القصار . مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٩٩- « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » شمس الدين الذهبي . تحقيق إبراهيم سعد أبي إدريس . دار المعرفة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

١٠٠- « معرفة علوم الحديث » أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم . تحقيق معظم حسين . دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثالثة ١٩٧٩ م .

١٠١- « المعرفة والتاريخ » يعقوب بن سفيان الفسوي . تحقيق د . أكرم ضياء العمري . مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

١٠٢- « معيد النعم ومبيد النقم » تاج الدين عبد الوهاب السبكي . مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت) الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .

١٠٣- « المعين في طبقات المحدثين » شمس الدين الذهبي . تحقيق د . همام عبد الرحيم . دار الفرقان (عمان) . الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

١٠٤- « من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال » رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم . تحقيق د . أحمد نور سيف . مصورة دار المأمون للتراث ، بدون تاريخ .

١٠٥- « المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل » فاروق حمادة ، دار المعرفة للنشر والتوزيع (الرباط) الطبعة الثانية ١٩٨٩ م .

١٠٦- « منهج النقد عند المحدثين » محمد مصطفي الأعظمي . مكتبة الكوثر (السعودية) الطبعة الثالثة ١٤١٠ هـ /١٩٩٠ م .

١٠٧- « منهج النقد في علوم الحديث » د . نور الدين عتر . مصورة دار الفكر (دمشق) ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

١٠٨- « الموقظة في علم مصطلح الحديث » شمس الدين الذهبي . تحقيق عبد الفتاح أبو غدة مكتب المطبوعات الإسلامية (حلب) الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

١٠٩- « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » شمس الدين الذهبي . تحقيق علي محمد البجاوي . دار المعرفة للطباعة والنشر (بيروت) الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .

١١٠- « نزهة النظر شرح نخبة الفكر » ابن حجر العسقلاني . تحقيق علي حسن بن عبد الحميد . دار ابن الجوزي (السعودية) الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

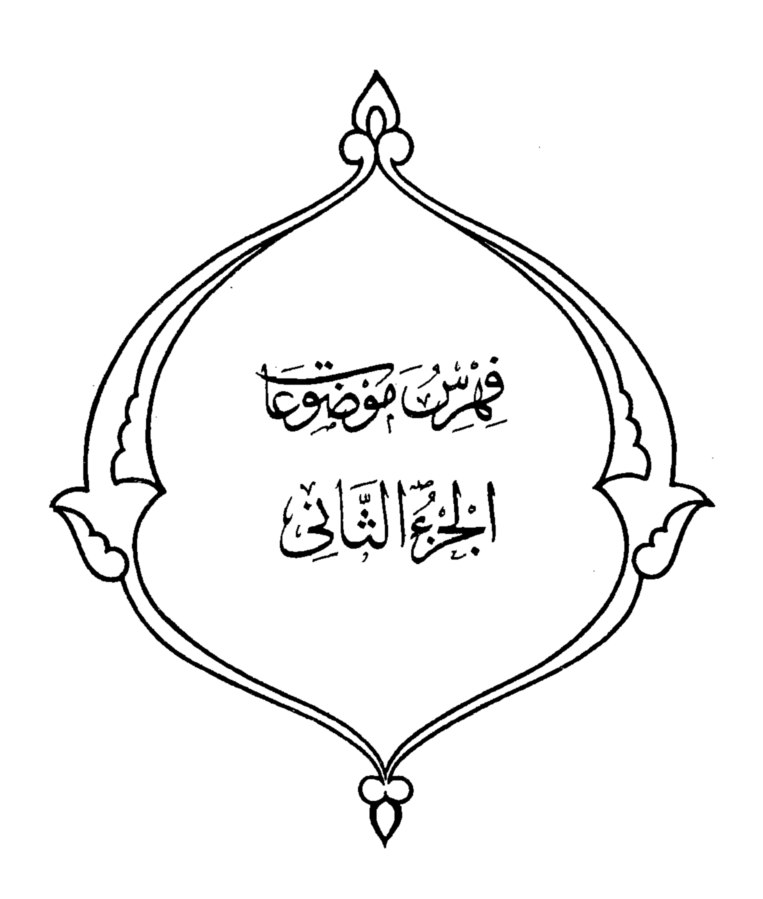
١١١- « نصب الراية لأحاديث الهداية » جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي . مصورة دار الحديث بالقاهرة ، عن طبعة إدارة المجلس العلمي بالهند . بدون تاريخ .

١١٢- « النكت على كتاب ابن الصلاح » ابن حجر العسقلاني . تحقيق ربيع بن هادي . دار الراية (الرياض) الطبعة الثالثة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

١١٣- « النهاية في غريب الحديث والآثار » أبو السعادات ابن الأثير . تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي . مصورة دار إحياء التراث العربي (بيروت) بدون تاريخ

* * * *




فهرس موضوعات
الجزء الثاني



الموضوع الصفحة

* * * *